

۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱
۲۲
۲۳
۲۴
۲۵
۲۶
۲۷
۲۸
۲۹
۳۰
۳۱
۳۲
۳۳
۳۴
۳۵
۳۶
۳۷
۳۸
۳۹
۴۰
۴۱
۴۲
۴۳
۴۴
۴۵
۴۶
۴۷
۴۸
۴۹
۵۰
۵۱
۵۲
۵۳
۵۴
۵۵
۵۶
۵۷
۵۸
۵۹
۶۰
۶۱
۶۲
۶۳
۶۴
۶۵
۶۶
۶۷
۶۸
۶۹
۷۰
۷۱
۷۲
۷۳
۷۴
۷۵
۷۶
۷۷
۷۸
۷۹
۸۰
۸۱
۸۲
۸۳
۸۴
۸۵
۸۶
۸۷
۸۸
۸۹
۹۰
۹۱
۹۲
۹۳
۹۴
۹۵
۹۶
۹۷
۹۸
۹۹
۱۰۰

کتابخانه مجلس شورای اسلامی



جمهوری اسلامی ایران

کتاب جامع السعفات

مؤلف

شماره ثبت کتاب

مترجم

شماره قفسه ۱۸۱۹۶

۲۰۹۳۶۲

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

خطی

۱۸۱۹۶

کتابخانه مجلس شورای اسلامی



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

کتاب جامع السعفات

مؤلف

مترجم

شماره قفسه ۱۸۱۹۶

۲۰۹۳۶۲

خطی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۸۶۱۷۱

رجل ادعى انك ضيرت فلما دنا من ضرك
 اقام بينة على ذلك وقال له انك ضيرت ولكن مات
 بسبب مرض عارض عليه واما بينة على ذلك فينته الدخ
 اولا فحق القيد وكذا في ١٢٢

ع

ارفعوا رؤوسكم في هذا اليوم
 ليقيم الله لكم في هذا اليوم
 اهل ان يباع لست اما درج هذا الحان منزه اوله
 ردا على طبع

خدا صواب

١٨١٩
 ٢٠٩٣٦٢



الح

ان قال تهاون وان اراد به
المفصلة فيكون يكون
تقريب لا يكون وينبغي ان يكون
في المسئلة الاولى على هذا الوجه
من هذا ضعف وجوه توفيقنا
جعل الله تعالى غدا علينا ان نناول
وكذا اوقال يوم نناول الاخر لا حول
ولا قوة الا بالله فقال الاخر لا حول
قال لا حول راى الله ان يوتي
المعروف بالشيء من الله تعالى
المستأخرين لا يكون تهاونا
ميكمل دون الله كونه كافرا
كافر كونه كافرا لا يكون
لا اقول يا رب لا يكون تهاونا
كله سرور اوردى تهاونا
ذلك الرجل جان آدم اريد
او دل بكفرت اوقال دل تهاونا
ولو قال ضايق قلبه عن
او الصراط لو انك
قال في غيره اذا نعت
فقال له اعني
يدان

في المسئلة الاولى على هذا الوجه
من هذا ضعف وجوه توفيقنا
جعل الله تعالى غدا علينا ان نناول
وكذا اوقال يوم نناول الاخر لا حول
ولا قوة الا بالله فقال الاخر لا حول
قال لا حول راى الله ان يوتي
المعروف بالشيء من الله تعالى
المستأخرين لا يكون تهاونا
ميكمل دون الله كونه كافرا
كافر كونه كافرا لا يكون
لا اقول يا رب لا يكون تهاونا
كله سرور اوردى تهاونا
ذلك الرجل جان آدم اريد
او دل بكفرت اوقال دل تهاونا
ولو قال ضايق قلبه عن
او الصراط لو انك
قال في غيره اذا نعت
فقال له اعني
يدان

[illegible][illegible]

منه وقال انما خلقناكم من طين طينة واحدة
ثم رددناكم الى طين اخر
وقال انما خلقناكم من طين طينة واحدة
ثم رددناكم الى طين اخر
وقال انما خلقناكم من طين طينة واحدة
ثم رددناكم الى طين اخر

الذين

فمن سئل انما خلقناكم من طين طينة واحدة
ثم رددناكم الى طين اخر
وقال انما خلقناكم من طين طينة واحدة
ثم رددناكم الى طين اخر
وقال انما خلقناكم من طين طينة واحدة
ثم رددناكم الى طين اخر

فصل ميسر كتاب الصلح كتاب الحدود فصل من قذف كتاب السفر فصل بين
 كتاب الجهاد فصل بافتح غنوة فصل على بعض الفجار فصل بين فصل النفاة
 كتاب الجنائز كتاب اديات فصل من احدث فوطيق الفة فصل ضمن تلف
 فصل من ضمن فصل العاقلة كتاب الاكراه كتاب الحج كتاب بما ذون
 كتاب الوصايا فصل جاره من نصق داره به فصل ومن اوصا
 كتاب مختصر ميسر ميسر

وليست الاشياء التي في الجنة وعراق العادة امة لا العادة شر او الحسن
 ونحوه بل كما ان السجادة
 منقوشة في جوارحهم وبراءة عام
 واذا غار ما لا يساق لخاصة لازم له بوجه
 ونقض اجاره ودر حال استنار
 في الطرقات بعد ان يور
 رجل غرس في جوارحهم القوة التي في العادة
 او على كذا العادة كانت اجرة نقاب له ان
 يرفعوا قاتل كالم
 ولا يعلم ان ارباب التاميم بغير حق الشرع
 لم يبق معلما عقارب لمقاربة سائر
 الناس ابو المكارم
 ولو اذروا الاستاذ التاميم بغير حق
 فلو اقم لان ايدوا الصلح حرام بعد اكان
 على التاميم او على غيره حاتم القادر والكنوة
 وغيره من كتب
 المعينة

اشياء في هذه الكتب
 الزيادة

في هذه الكتب اشياء كثيرة
 في هذه الكتب اشياء كثيرة
 في هذه الكتب اشياء كثيرة
 في هذه الكتب اشياء كثيرة

فحق في معنى نظر ما الاول فلا بد ان يكونا صفتين او به ^{لكن} من اول الاوجه والثاني به لا
 وبالعكس واولا هو لوجوب التعظيم عند اجتماعهما واما الثاني فلكل الاصل
 المتأخر من العطف خصوص باطل التام لا لاجل كماله من الاعراب كلفر و لا لاجل كماله من
 الصفتين من التام لا لاجل كماله من الصفتين سواء اى شجرة واحدة الشجر و هو كل نبات ليساق
واذا اقتصر الواحد اشاره الاخرى ومشتمل على الارض قد ثبت بكنهه الاسم و قد ثبت
اشبه ربا وحذف او او المشتمل على اصطفا اى وقوع هذه الشجرة ثابت اى مستوفى
الارض فلا يكون الرجب العاصف وقرعها اى رؤس اغصانها او اعصابها فان الاصل
لا يستغنى عن السماء اى ثابتة هذه المظلة فحتمنا طلبة باقية للبعث على العفويات فثبت
العاصف فالمعنى انه جعل الشجرة بحيث لا يمكن عاقل الا لا يمكن من الابطال وقرعها
المان للشجرة اصولا خافية وقرعها بكرة و قد بانست الا اصول لا لا نفس الامر كالا
يخفى والآن ما ذهب اليه الفلاسفة من عدم الخلق والابتسام باطل كما حق وجهه الكلام
ورمز الى السبب المحل لام الامام بجميع علمه الرحمة بالله وام فان اسم الصلة وابه
ثابت كما ان الصلة وقرعها ثابت ولذا قلنا رجع عن الاقدام بخلاف غيره من الانام على
الاحوال بعد عزب الله مثلا كلمة الطبيعة شجرة طيبة اصلها ثابت وقرعها في السماء على ما غلب
ما لا يهوسه الطبيعة من امراض التشبه كقوله الكشاف دليله ما قال عليه الصلة سلم
حقبة ليس فيها تشبه حتى كماله الجفوة و لا وروى الحديث برواية ابو موسى المدني ان النبي
لا يهوا فيه الصلوة عما فيها قطع نحو من كل بركة قال والصلوة ما رجع على الابدان والصلوة
فكوار الطبر العطف على الاسم الصلوة على سورة والصلوة غير ما رجع على الجمع بينهما
الاسم والحمد اذا كانا من الامور والصلوة والصلوة على ما رجع على الجمع بينهما
فثبت هذه الامور الثلاثة على بركة و غير كثر والصلوة اسم من التشبه وهذا يستعمل
فكوار الصلوة بمعنى اداء الارض فان مصدرا لم يستعمل كقوله الطبري وغيره والصلوة

على ان يكون

[illegible]

الى اجزاء الماء على شدة وجه المتوضي وفيه راحة الماء لوجوه بلل الصلابة الى الماء كالحل
لوجوه سائر الامعاء المغسولة وعن ابي يوسف رداً على ما يروى من ان جازراً من ماء بارد يغسل به غدة الحية
وقال الفقيه ابو يعقوب جازراً في القيث فكلية الشدة في شدة الاسانة كما في النظم وقال
خلطت من ابوابان سالى الماء فقرة او فقرة من بللته اركب فقه جازراً والافلا كما في
الذخيرة لا يغسل شعير هذا الوجه به الماء مثلاً مع الجازبان ينبغي ان لا يكون جازراً ^{الغذاء} وانه
انه اجزاء الماء لوجوه الغسل والاجزاء اعلم من الجص والجليج عليه عدد دفعه ما يات من
التعليل والماء لو ادين ثم اهرق عليه الماء جازراً وان كان المهرق منه مانعة عن قبوله كما
الحرارة والماء لو استعان بغيره في اعمال الوجوه اجزاء وان كان الادب ان لا يكون
كذلك الجليج والماء ان الوجه لو احمه كيف لم يقبله الماء ثم يترك في حنية الغشاء وانه
فقه لان مفهوم الحية لفقه مفهوم الموافقة معية في الرواية بلا خلاف كما ذكره المعتمد
في النظم فكل في اجزاء الزايدى انه غير معية في الحية ان معية الاداء الترى لا يلقى كما في
التدبير وغيره وانما يحل الغسل على الوجوه حقيقة العكس لانه يمتنع في الفقه عن افعال
المتكفلين لما اهتم فيه زواياها يوراب الفلاسفة والغسل بالشمع اسم على الفعل
وقال يعقوب انه بالغ في معية غسل وما يعقلم من اغتسل والسبب فيه سائر وجوه ضمها
الوجه من المتواجبة كالسج من السج وبولقة وشرة من الشعر يعقلمين والسكون اى
شعر تحت جنى الخيشين سمى بالتي في حية فاللام للبعد فلا يراد انه حدى على جانب القفا
ولا يبرم ان يغسل موضع الضلعة وهو الاعم كما في الطهارة وفي البهية اية براسها
ويجوز اجزاء الماء من ثوبى كما في الزايدى ولعل ايراد الوجوب الاستحسان في الزايدى
تعلقه في حية القينة انه سلة وقد تقرر ان لا وجوب في الوجوه الى الاول بمصطفى
وسكون الماء في غسول كغسل جازراً وعن ابي يوسف رداً على ما يروى من ان جازراً من ماء بارد يغسل به غدة الحية
والغسول على الاول كما في السرة فيه واسد الذم في يعقلمين يمنع المتعين والمراد

منه بعضه واقصى ما يبره والواجب عند الاكثر من فاسقته في الوجهين غير واضح في اليوم
فلا يغسل كانه حائضه العداية ليشع الاسلام والدين عظامه وظاهره ان
العين ليس من الوجه فلا يغسل وعن بعضه لم يغسل منه به لم يجز وقيل لو غسقت
رأت رمد وجب الغسل الحاد كونه كانه الذخيرة وان الشفة فيه فقد ارجاها عنه
الا فقام الطبيب لا يقرب الشئ كانه في الخلاصة واعلم انه عليه الوجهين وجه عليه
فلا يكف ذكر الحاد الرابع والاربع من الحية في الحية وذلك يومه يسا عسقه دمه على
انه حار ان يقدر لا يسمي الا من يقول من الشعر منتهى العذوف وهو غير الوجه
لا متعلق بالغسل والا فغسل غسل به اي يدي في اليوم فلو غسل الشئ
اولا لم يضره الا عادة ثانيا والاربع عند الجلوس اليها نغمز لمنه كان سنة فلما يتاخر
عن الغرض وفيه استغنى لان النظير الذي هو المقصود قد حصل فلا معنى للعادة كما
في الذخيرة وغسل رجله اي في اليوم وفي الكلام اشعار بان لا يغسل انسان
من جانب من اليد والرجل ثم والبطش ومشي بها فيغسلان كالاصبع الزائدة و
والشاهيل كانه الزائدة واما من روى الاصابع الى الاطراف وحصل الغرض كانه في المع
وقال القسطنطين في شربة ان اليد مشتركة بين رواس الاصابع الى المرفع
فغسلها في الحاد انها يقع على الزاوية مع المرفعين فالاولى ذراعية وقد مبرح
مرفقة بكرة اليم وفتح الفاء والعكس لغير موضع الغرض بالساعة كانه المغرب وقع
تعبه اي المرفعين من العظم عند مثنى الساق والقدم لكل رجل كعب واحد
كان في اهل الشريعة الا انه لم يعتقد به اقل العدة في نظير الغطاء قول اهل العجينة وهم
قالوا ان لغير قدم كعبين كانه حائضه العداية وذكره مبسوط شيخ الاسلام
الكعب عن النبي في مقدم الرجل عندهما فلا يغسلان والعلم ان الشاهيل من
الاربع مرفعة فغسلان واعلم انه قال القسطنطين في ذراعية راسه والاصابع والقدم

ایمان و ایمان
و سب از اینها که در این کتاب
و سب از اینها که در این کتاب

منه وكنه بالاجماع والسنة المتواترة وجوبه ما في شرح النجاشي لاسن الخواري السنة السادسة لان
الخواري انه قد تواتر الاخبار في غسل الرجل في ربيع راسه من موضع الاطلس
والربيع بغير الماء والباء وسكنوا في ربيع من ربيع اخر من السنة بغير الغدا
والغدا من السنة بغير الماء والربيع من السنة بغير الماء والربيع من السنة بغير الماء
الا ان راسه لم يكن كما ان الشئ لم يكن في السنة بغير الماء والربيع من السنة بغير الماء
او القفا او الصاب المطر او دخل في الماء لا جاز من المسح كما لو جعل الشارب في كفة
فلا يملكه السنة اوله فاما قال المسح ان المسح الصاب الى اليد المبتلة فلا يجزئ
كأنه التلويح ان المسح جاز في الكف فان قلت فلا يرد ذكره بغيره ان يجزئ في الصلاة
الراشدة في غير موضع قلت نعم لان الظاهر ان المعنى مسح بشئ مبل من ماء او خوص
لمس بغيره في موضع الاذن فلا مسح ببل ياتي في الآخرة مسح بماء او خوص
فيه خلاف ولا يمسح ما خوص من مسح كانه الزايد في هذه المسألة لو مسح على اليد
لم يجز ان غسل اليد الا مسحها قال بعضهم في النظر انما ان وصلت بعد جاز على
والا ان السنة لم يشرط فيه ان في موضع مسح فلهذا لا ان من السنة اليد
من مسحها في السنة كانه الخلاصة عن الآية السنة لو مسح بمقدار ثلث راسه جاز في
النظر وقرئ في الخبر ان مقدار ربيع اصابع لو مسح جاز في يدها رواه في بعض المطاوع
اصابع اليد كانه السراجه في مسح على راسه الشئ اي بشئ الوجه من طه الجيد
فان باقية الاذن من مسح اجزاء الكفين فان المقدار المعروف او وقع مضاعف الراس
فهو لا يستغنى عن اجزائه والكيفية بالكتف من تحت الذقن وعليه على الخد من معالجته
كأنه الاشارة في مسح ما على الذقن لا يجزئ ما روى عن محمد بن ابي عبد الله في لا يجزئ
عن محمد بن عمار وبن عبد الواسع في صلاة المسح ربه والاول او من حيث انها على الخد
يجزئ وعليه على الخد بن عبد الواسع في صلاة المسح ربه والاول او من حيث انها على الخد

كأنه الطاهر

كأنه الطاهر في وجوبه السنة السادسة لانه لا يفي عن غسلها ولا مسحها ويجوز ان يكون المعنى
مسح راسه في كل سنة مع غسل المغطوف عليه في الزايد في الصحيح احوال المطاوع
على طهارة من السنة ان مسح سنة واحدة مشبهة ان السنة بغير الماء
لانه لا ان الاصل غسل السنة ولذا لم يكتف بغير الماء الا ان الشارب في كفة
يغسلان بل الاصل الماء لا يكتفي في ذلك بل لو جعل ان كفة الشارب في كفة
والا ان يغسل العارفين على الاذن او على الذقن على السنة والاول يغسل المسح
منه وقد قالوا انه لم يغسل منه وسنة لغة العارفين وسنة مشبهة في يده
عن جزي في سنة كانه من قول او معلى بن عوف بن ماعز واظن في عليه السلام
وجز في قوله ان سنة يدي وبقا في السنة المؤكدة في الاذن والاقامة
والسنة الرواية في الضميمة والاستشاق في رواية في رواية في رواية في رواية
الا ان ذكره بعد وقت رواه كانه يثبت واستسن الرواية في قوله في المنع والاسوة
والفعل المعصوم في السنة ومن خارجها في رواه كانه يثبت والاحكام في الاذن
فلا يثبت في كل سنة في السنة السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
يسمى من الرعي في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
الاول في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
ثم يثبت كانه الزايد في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية في رواية
الاستحباب في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
رسالة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
رواية في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
الصفة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة
الاول في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة في السنة

من
متفقاً على العباد
فما كان من السنة
في قوله في السنة
القول فانه لا يثبت
ما لم يثبت في السنة
من السنة في السنة
صوت الحج وهو كانه
في سنة في السنة
حدث في السنة
في السنة في السنة
من السنة في السنة
لا يثبت في السنة
رواية في السنة

لا يجوز ويحتمل ان يكون انفا كما في المستصفى او لدقة الترجمة في الاصل في هذا
الصغير يشهد ويصوب غير مبني ثلث ثم يعكس ويدخل في الكبر البصري بلاكف والاسماء
الماء كذا في الظهيرة لكن في الحرة لم يستعمل بالوقت المتيقن به فلا خلاف ولو كان
البعد تحت امر غير ما نصب فان لم يوجد اختلف بالمقدور ونفس البعد وان لم يوجد رجع
بغيره وان لم يكن ثم كما في شرح الفاضل عبد الرحمن البزاز في وسنت السواك في
الاستبناك كذا في الفاضل وغيره في هذه والمداوير السواك طولها على طرقت
السواك الامين اعلى ثم اسفل ثم الايسر كذا ثم على وجه اللسان بعد ما يجعل ايام
اليمين وخطره تحت السواك والسواك فوقه ولا يقبض القبضة عليه فانه يورث البهيم
ولا يستاك بل في السواك ولا يقبض لانه يورث العجى واد استاك بغض والافان
يستاك به ولا موضع عوضا بل ينصب في الاقطار المتون وموضع سواك هو اليد على سلم
من اذن موضع القدم من اذن الكعبه اسو كذا هي به خلف اذانهم كما قاله الجليلي في
وقال بعضهم يقبض في في حاشيته ولم يقبض بالوضوء كما قيل بل سبعة على حدة على ما في
الرواية كذا في المسعودي لكن في المشايخ انه يستحب هو الاصح كذا في الاختيار وفي
البداهة يستحب جميع الاوقات وتباعد استحب به عند التوضؤ فيسب او يستحب
عند كل صلاة كذا في غيره وبوليه ما في الصحيحين انه قال صلى الله عليه وسلم لو لا اني
علي معنى لاهتم بالسواك عند كل صلاة وقد صح من غير طريق اني لم ركعتي بسواك
انفصل من سبعين ركعة بل سواك رواه المحدثين باسناد واحد في رجل ثقات فثبت
حالة المستصفى كذا في الثمانيه واحده من الزيتون فان منه سواك الاعيان كذا في البناء
او من شرب الخمر او التوت او اصل الشوك كذا في المسعودي وذكره المحدثين ان يكون
من شرب الخمر او طول الشرب فيه والزم على انه يجوز ان يكون في اخر من شرب الخمر
في ثلث دفعه وقال الجليلي في لاي اذ في الشرب الذي فالشيطان ركعت عليه في الصلاة

المشرفة

اشارة الى استواء الرجل والماء فيه الا انهم قالوا ان العلك في وقتها فليحفظ مكانه
حيث وان المسحوق والابهام لا يجوز ان يمسح كذا في سبيل اليد الامام ابو منصور كذا
قالوا ان يلقبهم عند الفقدان وقيل منه ثلث مرات بمياه اي بثلث غزوات
في ماء لعمري المبدل عن الماء وقد يفرقه يستعمل في الاصل كذا في اي سئل
العلم ثلث بمياه وتعلمه بان السنة والاحراز ان يفيض ببعض كذا في يستعمل في
كذا في الظهيرة وان يفيض بثلث ثلث ولو قبل بالاحراز في الاستغفار قبله لا في المصلحة
المستوفى بان يغزى ويغسل بثلث الماء فيرسله في الماء ويستعمل في غسل كذا في الماء في
والمدني قال في ان الغسل لم يغسل الا باليد اليمنى او اليسرى وقد قال في الاستغفار
ان يغسل باليد اليسرى وقيل الاول باليمين والثاني باليسرى والاكشف مشعر بان
استغفر في كل وقت في بعضه والا ورا ان يدخل في كل الزمان ويستحب في الحظوظ
ان المراد في ذكرها استغفر في كل وقت في كل مكان كذا في المداوير في التوضؤ
في حاشيته وثلثا به وبها يوضوء مرة معينا وتقبل اليد اي او حال الاصابع في حال
ما في التوضؤ من استغفر في كل وقت في كل وقت بعد ثلث غسل الوجه كذا في التوضؤ
هو السنة عند كذا في التوضؤ في المظهرات في سنة عند اي يوسف واما عند
تسبيح في الاوقات في حاشيته في حاشيته الاصابع اي او حال الاصابع في حاشيته
الاصابع بان يستحب في حاشيته في حاشيته الاصابع اي او حال الاصابع في حاشيته
فقط رجاء اليمن الا اليسرى كذا في ثلثا البهيم وفيه عند غسل كذا في حاشيته
لقد في ويحتمل كذا في استغفر في حاشيته الاصابع اي او حال الاصابع في حاشيته
من توضؤ في غسل النفس اي في غسل الوجه واليد والرجل مرة ثلث بان يغسل يمين
اليمنى ثم يمسح في حاشيته في حاشيته الاصابع اي او حال الاصابع في حاشيته
الكل في السنة في حاشيته في حاشيته الاصابع اي او حال الاصابع في حاشيته

المنة لزم منه ان لو اضع الروح او القاطط وجزءها من السبيلين كان بمنزلة قضي و
 بقوله لا يبطئ عن اذا اؤثر شي في جانب العين فان منه المعانيب التي اؤثر في العين
 الى الانف فانه لا ينزل منه او نور من راس العين فتنفذ في جوف العين واما
 تجا وزا نور فانه لا يتنقل ومن الحسن ان ما في النقطه بمنزلة قضي قال الجليلي رحمه الله
 توسعت عين به حجب وهدري او جعل كذا في الزاوية فيقوسه بالرباط فان قيل
 فقد البطلان الحاشي نقض كذا في شرح الطحاوي وكذا الوجه من مناقب الاستاذ
 رحم رضوان الله عليه في الربط واعلم ان ما ذكره ينقض بما اذا انقلب ولم يكن مثلاً من
 الذي صلب من الانف ومن العين فانه قضي ولم يسل الا ما يبطئ لعدم غلغلة العين
 بالهسته الا ما يبطئ فلا يتصلو بالمرء فلو سأل كذا في قوله خرج النقطه السيلان
 في حق العبارة فانه يخرج البصير ثم لما كان بعض النوازل النوازل الخارج من جوف
 العين فتنقبض فخص بالهسته كذا في حق النقطه التي في العين واما مقدرها فانه
 يقرب اذا القاصد وانه مقبول به وان كان مع فاما كلامه قال انما لم يخرج عن العين
 وسببه كما ذكره الرضوي وجمعه حال من التي بمعنى الاسم فلهذا في الاصل النوازل
 الاربعة الخارج من العين واليس الى الخارج والنقطه في عين الجبل يبطئ ونور رقيقا
 الى سبيل ان يخرج بها من العين فانه يلبس الدم عليه فان كان في العين
 او ما ساس العين هذه النوازل او ما ساس العين واما مقدرها فان كان في هذه
 هذه التي تنقبض في الاصل فلول الى بعض مقصود كذا في النقطه التي في العين فتنقبض
 التي ان اصغر البصر به من غلب على الدم واما ذكره مع الاستغناء عنه بما
 فينا استغناء ما لم يثبت فينا استغناء كما قال المنصور ولم ينقبض في رواية الاصل
 في حكيمة المنايا الاول هو الاستغناء وقال الجليلي في قوله باعوه الوضوء
 اجتناباً ووجوباً في قوله فلو لم يكن في النقطه التي في العين اي غير الدم الرقيق

والفقه الغنى وهو ان يقول فقه كذا ذكره الجوهري وقد يرمى بالثبوت الان
 الترميم قالوا انما ما يكون مسبوغا له وغيره وهو ما يكون مسبوغا له فقط فعليه ان
 انه غير فقه وقال بعضهم ان الصوت المسبوق فقه وان قل كذا في الخط واسرار الى
 التسميم وهو جيد وجب استثناءه بلا صوت غير فقه فقه انما من السبوق فقه فقه
 الجوهري كذا في حاشيته العداية ولم يذكر البالغة لاش الاحكام المشتركة في صلواته
 صفة اي فقهه بالغ واقعة في صلواته كونه او ان قلته في المرافعة ولو انما كان
 قالوا وانما فقهه فقه البالغة في المرافعة فقهه في الصلوة فقهه بها عما وقع
 في مثل ذلك في ركوع وسجود والطلاوة مطلقه اي مطلقه في ركعة فقهه بها
 الجواز لا سيما في التلاوة في طين والمباشرة الفاشية في الشريعة في ساجدة التوسعة
 منها الاخر غير من مع الانتشار بها الشقا الخائنين كما المبسوط والمضيق ومنهم
 من لم يشترط حسن الفقه بل التردد والانتشار كما في الحفايق ويتفق لها شيئا وان
 لم يشترطه ولا يكون المباشرة بين الرجبين والامرين عند الاكثر من كذا في المبسوط
 عند الشافعي وانما عند محمد بن جعفر فقهه وهو حسن كذا في التلخيص وغيره وهو القياس والادب
 الاستحسان كذا في المحيط وهو الصواب كذا في التلخيص ومن اصحابنا انما غير فقهه بطلان فقه
 وهو الصواب كذا في الحفايق في الانتفا استعار بيان وهي البهجة والمبتدعة فقهه
 للوضوء بلا اشتراط فانه لم يردم الا غسل الذكر كذا في صوم التلخيص والمبشرة في الفقه
 من باب شر الرجل المراهة اذا افقته ببشرته المباشرة فقهه بمعنى الملازمة ولذا قال في شرح
 الحاشي الملازمة الفاشية وهي ما يقع من الافوال والافعال لا اي غير فقهه في سبب
 المراهة ببشره الرجل او بالعقل سواء كانت بحرا او بالبشره او لا سواء وان كان
 التماس به الا غير ما والمس او ان لم يطل به بالبشره كالتمس المراهة مؤنث المراهي
 الرجل وهي اسم للبيا فقهه كمو والذكر كراي لاسي الرجل ذكره في غير سوا كان

فقه

صحة او كبر اجبا ايضا بطلان الكف الا لا يملك الفقه فان مس الفقه فقهه
 عند الشافعي في غير ان يوجب ان ينقض مس غيره في النظم ان المراهة في كونه و
 المتبادر من اضافة النقص الى المدة ثورات انه ليس بسبب الوجوب بل هو كذا في
 بل هو اراؤه الصلوة على ما قال الجوهري كذا في التلخيص فقهه في الغسل بغيره في
 التمس الغسل بالفقه كذا في المحيط المتفليس او من الاغتسال وهو ما من غسل الجسد
 كذا في المغرب وكذا في الاغتسال مطلق للغسل والي يستعمل الا في الغسل على اليد
 كذا في حاشيته العداية لكن ذكر البيهقي والراغب وغيره ان الاغتسال غسل كل البدن
 على ان الاغتسال لم يوضع للمطوعة كذا في المرافعة فقهه في الغسل فقهه في
 غير فقهه في البدن مع المباشرة في مقام فقهه في المباشرة فيها سنة وقيل في
 على غير الصواب كذا في المباشرة وغيره استعار بيان في الوضوء على وجه السنة لم يوجب
 وانه لا يشترط الغسل كذا في بعضه في ذكر التلخيص انه شرط وهو احوط كما في التلخيص
 ولو كان سنة فقهه في فقهه في عام او كان في الفقه في رطب لم يوجب كذا في
 التلخيص كذا في الزيادة في التلخيص بعد فرض مطلق الغسل لم يذكر كذا في التلخيص
 في المباشرة وغسل ظاهره على البدن اي مسح اجزائه فلا يغسل العين وهو يوجب
 في التلخيص كذا في حاشيته العداية وما كانت الا في التلخيص والقبض والاعتان
 والقبض في منع وقيل لا يمنع ولا يخرج كذا في التلخيص على ما روي عن الامية المباشرة
 كذا في فقهه في غير كذا في التلخيص لان لا يملك في الاغتسال وبطلان
 الا في سبب السرم والماء في الفقه وان ترك جاز في التلخيص كذا في التلخيص
 الزيادة في فقهه في الغسل استعار بيان في التلخيص فقهه في كذا في التلخيص
 في التلخيص ان اصحابه بطلان فقهه في كذا في التلخيص في كذا في التلخيص
 استعار بيان ان ذلك ليس بشرط الا في رواية عن ابو يوسف كذا في الزيادة في التلخيص

المر

الصلح

تم ان لا يمكن ايضا الى المباشرة
 كذا في البواقي او يشق كذا في
 العين وهو الشرح الجوهري في
 ضرورة واذ يمكن الصلح
 المراهة في فقهه في
 من غير جرح او في الصلح
 عادة وعادة لا ضرورة
 استقامتها وما روي في
 في حالة المباشرة في التلخيص
 عليه السلام انه ما في
 في المباشرة في التلخيص
 الوضوء فقهه في التلخيص

الرجل واليد والرجل بالتيه واليد بالتيه وان كانت خادمة فغفران
البدن من المكسب الما لتيه كانه المغرب والمقابس وغيرها واليه يفر من جهة
في عدة الجيد والذخيرة وسنستان يغسل يديه الى الرسخ ثلثا وخرجه الى ثم فرجه
بان يغسل الماء بده اليمن عليه فيغسله باليسرى فينقيبه والفرج قبل الرجل والمراة
وقد يطلق على اليد بالتيه كمال المطرزي ويرى عن كل موضع من بدنه التي استى
تجاسته فيعطيه ان كانت في الجملد المعطوفة على الفعنية يغسل الا ان الية يغسل الفرج
كما هو كمال العناية والكافة او معقنة فلا يسكن واليه اشار القاصد في شرح الطبع
حيث قال يسكن في الغدة فيم الوضوء فيغسل يديه ثم يغسل فرجه ثم يتوضأ على يمينه
وذكر الجليل ان ازالة التي استه فرغ ثم ان يتوضأ اليه سائر اعضاء الوضوء التي هي
والسكن والفرج يغسل كما فرغ فيغسل الفرج ويسكن على الفرج كما هو كمال العناية واليه
انه لم يسكن كانه الجيد ومنه حرما الا ان يتيه الغسل سنة كانه الجليل الا يغسل عليه
الواقعين في المستنقع كما سبأه وفيه اشعار بان له لو لم يكن في المستنقع كما اذا
كان على لوح او حجر يقدم الغسل وقبل تقدم مطلقا والاول اجمع كانه الزايد في غسل
وجبه الاخر ارفع الخلاف في الماء المستعمل ثم يغسل اي يغسل الماء اي من الماء
المحيط به في الشئ للموضوء والغسل وهو في ابطال وجبه عشرة رطلان فيوضا
والاول اجمع والتقدم ليس بلازم في جاز التقصان والزيادة بلا السرف كانه
في المغمورات ودر في الجوهر ان الاسراف في الماء الجاري جاز لان غير مضيع على
بدنه ثلثا فيبده او يتركه الا بين ثلثا ثم الايسر ثم الراس وسائر الجسد كانه يغسل
بالايمين ثم الراس ثم الايسر فيغسل بالراس والاول اجمع كانه الزايد في غسل
انه يغسل الفرج برطل والوجه واليد برطل والرجل والراس وسائر الجسد ثلثا رطل
كانه في شرح الطي دي واعلم ان نقل البذل من عضو الى عضو عند ارسال الماء يجوز غسل

الرواد

في كل موضع من بدنك من غير ان يغسل يديه ثم يغسل فرجه ثم يتوضأ على يمينه
وذكر الجليل ان ازالة التي استه فرغ ثم ان يتوضأ اليه سائر اعضاء الوضوء التي هي
والسكن والفرج يغسل كما فرغ فيغسل الفرج ويسكن على الفرج كما هو كمال العناية واليه
انه لم يسكن كانه الجيد ومنه حرما الا ان يتيه الغسل سنة كانه الجليل الا يغسل عليه
الواقعين في المستنقع كما سبأه وفيه اشعار بان له لو لم يكن في المستنقع كما اذا
كان على لوح او حجر يقدم الغسل وقبل تقدم مطلقا والاول اجمع كانه الزايد في غسل
وجبه الاخر ارفع الخلاف في الماء المستعمل ثم يغسل اي يغسل الماء اي من الماء
المحيط به في الشئ للموضوء والغسل وهو في ابطال وجبه عشرة رطلان فيوضا
والاول اجمع والتقدم ليس بلازم في جاز التقصان والزيادة بلا السرف كانه
في المغمورات ودر في الجوهر ان الاسراف في الماء الجاري جاز لان غير مضيع على
بدنه ثلثا فيبده او يتركه الا بين ثلثا ثم الايسر ثم الراس وسائر الجسد كانه يغسل
بالايمين ثم الراس ثم الايسر فيغسل بالراس والاول اجمع كانه الزايد في غسل
انه يغسل الفرج برطل والوجه واليد برطل والرجل والراس وسائر الجسد ثلثا رطل
كانه في شرح الطي دي واعلم ان نقل البذل من عضو الى عضو عند ارسال الماء يجوز غسل

لانا

لانا الوضوء ويجوز نقله من عضو الى عضو فليكن كانه الخرافة ثم يغسل رجليه من
اخر ظهره الى المكان المستنقع بالتيه اي بالتيه الى المستنقع فيجلب الغسل الى
المستنقع والمستعمل في موضع ذكر اشعار بان له لو اغسل في الماء الجاري جاز عن
الغسل لكنه ترك السنة فلو مكث فيه ساعة فاسبح الوضوء في الغسل لا كل السنة
كانه الزايد ويبلغ لذات اي لادارة ذات الشعر الضيقة اي المنسوج في
الاصل فيغسل بمحى المفعول والى والمباغية او النقل الى الذوات فيغسل في الصلاة
بلغ الماء المفعول شعره باو غسائه لا يكتفي كانه الموطأ فيغسل طاهر المستعمل وهو العنق
في الزايد والاول المختار كانه الموطأ ومنه حرما ان لا يكتفي في الضيقة فيغسل
وقبل يكتفي في البقية التي هي ان يجب غسلها وكذا لا يكتفي لذاتها اذا انقضت كانه
الزايد والاداء لا يكتفي في التي هي عدم الحرج كانه الذخيرة واعلم انه اذا اغترى غسل
الراس تركه وقبل يسجد ولا يمنع نفسه عن زوجه كانه الميتة وموجبه بالسكن
سجد فيل سجد في حال الجهوران سبأه اذ الصلوة الا ان الغسل سجد فيغسل
الميتة والافرنيا تعفن البدن في ذى به الملائكة كانه الشفاء والزال منه ان
خروج من الغسل كمال البيهقي وانما اورد على الخرف تركه بعدا ربه على البدن سلم
في السجود والخبر بكرة النون مشددا وقد يسكن خلفا هو ما خلق منه حيوان كما
في المفردات والجموع وغيرها في النظم ان الجسد لا يكون الا من الما بين فانه الطيح
التي تاتيها من الرجل فيسبب فيغسله ثم انما ما ابيض فيترك منه الذي ذكره فيسبب فيغسلها
لرجل واليه ذهب الفقهاء من الجسد والزال مشددا ان امراته لو اغسلت بلا
خروج الميتة الى الفرج لم يجب الغسل وبذا في طاهر الرواية وعليه الفتوى كانه
الزايد في ذى وقى الى سبأه فيسبب فيغسله في المفردات ويسبب فيغسلها بالرجل كما
شق في حال عدمه خلق من ما وافر فيخرج من الصدر والزالج وذي شجرة الى ذى

كده الاغسل بالتيه
العودة مطلقا او كان قبل
او نارا او البت او غيره قبل
في الحكم في الجار والجار في الجار
وفي الليل لا يكره لان الظلمة
بمنزلة اشارة العودة اشارة
البت لا يكره على اطلاق
الحذر في الفاء قال
الوضوء بوجه لا يكره ان يغسل
في المخلو فنه

أول من استمره بعد جمع خرج منها بقية الخبز لا يبقوا عادة غسل فيهم جميعا لان الخبز
 اول من سكن منه امرأة كان مثله يحدث فخره

الخبز من امرأة غيبال
 أو من امرأة غيبال
 لا يبقوا عادة غسل فيهم جميعا لان الخبز

وان كانت في الاصل من النفس لا تردده والتوضيف بخار والوصفان مثله
 لزبادة التوضيف فاذا حمل شيئا او ضرب على ظهره فخرج بلا مشقة لم يغسل منه العانة
 خلافا لبعض من اباين فان من يغسل فخرج على حال كانه في الحيض عنه الانفصال
 على غيره او التزبوت فان المشقة على جميعه من دون الفرج او استخبر بغيره او نزل الوتر
 بشهوة او اجنبا في نفسه عن مكانه في هذه الصور فاذا اجلبده فيه سكنت شهوته ثم
 خرج منه او اغتسل بعد التوضيف على انومه ويول ثم اغتسل بغيره او اجنبا في نفسه
 لا يوجب غسله كانه الزايد في غيره وبلغت به ما قد كانه النوانل وذكره في السكينة
 لم يوجب غسله عنه غيره وخرج خلافا لبعض من لو بال او نام او سقى ثم اغتسل
 ولبس تمام جسده من الرأس الزكرا المقتطع ويوجب غسله من غيرهما والغيبه
 بالفرج من غيرهما من العقب اذا استمره قبل او بعد بربع ضمت وسكن من الغسل
 خلافا للبر الذي ذكره الان في بعض المرات مقدار الخشبة فيه لو قطعت وغاب الغسل
 من مقدار لم يوجب الغسل والغلام مثله ان لو غاب عنه اغتسل منه لم يوجب الغسل
 كونه الخزانة ان نفس الابلاح في البر موصوفه في اللام ان غير موجب خلافا لما وال
 انما من الحلق لو غاب وجب كانه في الحمام والامثال لو لم يوجب غسله لم يوجب كانه
 الغلام والامثال لو غاب في السرة مثلا لم يوجب الا ترى انما لا يغتسل بغيره والوجه قوله
 صحيح في الملاحظة على الفاعل الواجب فان موجب فلا ضرورة الى المذهب والمفعول
 الموقوف في الكلام استعراضا للتوضيف فلو كان واجبا غير مكلف كان صغير
 والمجنون لم يوجب كانه الجارية وكذا المراهق والمراهقة والخاذا السليم كانه الجارية
 لا يرد الى العيب فانه كانه واعلم ان الشرط المقتضي هو الانزال وغيبه المقتضي
 مقامه فلو لم يوجب الغسل موجب الوضوء ورواية المستنفذ ولو جسد فيه حدث
 حر الاغتسال في الوجوب وكذا اجتمعت اذا اغتسل في بعض كانه في غير الخبز الى شرب

غسله من غير غسل
 او من غير غسل
 او من غير غسل

غسله من غير غسل
 او من غير غسل
 او من غير غسل

غسله من غير غسل
 او من غير غسل
 او من غير غسل

بغسله

الخبز من امرأة غيبال
 أو من امرأة غيبال
 لا يبقوا عادة غسل فيهم جميعا لان الخبز

يغسل منه سوا ذلك تحت منه ذكر الاغتسال او لا وكان الغيبه ابو جعفر يقول بها
 عند الجمعة وغيره واما عند ابو يوسف فلا يغسل عليه او لم يندكر الاغتسال
 كذا في شرح النجاشي او المذني اي شيئا يشك فيه انه مني او مني تذكرا للاغتسال
 او لا وبها عندهما وكذا عند ابو يوسف اذا تذكر الاغتسال واما اذا لم يندكر
 فلا يغسل فيه العجل وغيره انه واجب عنده فلعن عنه رواه ابن كمال في الحقايق واما
 فلكلامه عند المذني المشكوك لانا لا يوجب الغسل بالمذني اصله بل المذني الا
 قد يربى بالانسان فاما اذا يكون صورته صورته المذني لا يغتسل كانه المذني
 وغيره وفي الكلام اشعار بان لا يغتسل بالمذني لم يندكر الاغتسال ام لا وبها
 على ما في المصنف عن المتنفذين وان لا دخل لانتشاره في الغسل في النوم وفي
 عن غيره انما لو نشر قبله بلا تذكر الاغتسال لم يوجب الغسل الا اذا يتحقق انه في حال
 الجلبود انما لا يوجب من غطته كانه في الحيض والزائدة في غيرهما فغيره ما قررنا في
 فيه بل في القابل به والرواية الا بغيره واجب التعرض وتكون ما يعنى
 العلم مع خذ احد المفعولين غير محذور عنه الجمهور وبه في المستنفذ المستنفذ بما
 فانما كان من عليه ما ذكرنا واثير يقول روايه المستنفذ المذني عن روية الضيق
 والشامي المذني بعد الاغتسال والسكينة غير موجب لكن روايتها المذني موجب كانه
 المذني في غير الاغتسال المذني عن الوردى فانه غير موجب عنه ثم وان تذكر الاغتسال
 كانه الحقايق والمذني والوردى بالتسكين وقبل بالشبهة فلا دل على ما يخرج عنه المذني
 والشافعي بعد البولي كانه الصحيح وذكره في السكينة وغيره انه لو جامع ثم بال فغسل
 ثم خرج من شى السرج فهو ردي والقطع على الجميع على انقطاع العادة والمثلية لا تسقط
 ولو لم يبق من احد الوقت مقدرا لا يمكن على الاغتسال في غيره لان به وهو ذلك لم
 يعتبر الا انقطاعه وانما هو المسد وانما هو المسد بانما يبقا لغيره نفس الا انقطاعه كانه على

٥٢

النفوس المحضه افضل من النفوس الماهجار خلافا لما تقدم له بناء على مسئلة الجواب الذي لا يخبر به اذ

27

اولاً تنبيهكم في المغرب في عشر اى مغروباً فيه فيكون دوراً ربعين ذراعاً وربعاً
اكثر الا قال قيل وربعاً ثمانية كذا في النوازل وعليه الفتوى ومثل خمسة عشر ومثل اثنا عشر
في اثنا عشر ومثل ثمانية عشر ومثل عشرة كذا في شرح النوازل ومثل عشرة
ومثل سبعة كذا في الزايد ومثل عشرة كذا في النظم وربعاً في المربع والذراع
مستطالان دوراً ثمانية واربعين ذراعاً ومثل اربعة واربعين والاول اقل طولى
في الكبرى ومثل ستة وثلاثين وهو الصريح المبرين عند الجواب كذا في التفسير وفي الا
في المربع والمربع داخل الدور في الثالث باب وربعاً في المربع وفي
المربع الاصل ذراع كل مكان وزمان وفي مكان الصريح ذراع المساحة وهي سبع فضاء
والصريح قائم في كل مرة كذا في الوالحي وفي المرة السابعة كذا في الكرامة او اصح هو
صورت في كل مرة كذا في شيخ الحضرات وفي الثانية الصريح ذراع الكرامة وهي سبع فضاء
في فضاء اربع اصابع وهو المختار كذا في الكبرى فلو كان وجه الماء ثمانية عشر
ذراعاً وثمانية فضاءات وثلاثة اصابع لكان عشرة عشرة على القول والاولى
مغروباً في الارض ذراع اربع الفروض طوبى او كان فيه قطع ضيق او حذر
بحر كبحر مكة ماء حار فيها الوضوء كذا في الزايد لا يخرج الى لا ينكشف ارضه اى
ارض الماء الذي يكون عشرة اذرعاً والاضافة للمعدة بغيرت اى برفع الماء بغير
والطهارة عشرة اذرعاً وقول بعض المشايخ في لغة الحق وعليه الفتوى كذا في
ومثل اربع اصابع ومثل اربعة اصابع ومثل ستة عشر ذراعاً ومثل ذراعاً ومثل
مغروباً في الارض كذا في جاستنا العداية والعشرة عشرة اذرعاً من الحفرة والماء
في الاضمار وفيه طوله الارض كذا في لو غمر اليه صار عشرة اذرعاً عشرة اذرعاً في حفره الاصل كذا
في الاضمار وفيه طوله الارض كذا في لو غمر اليه صار عشرة اذرعاً عشرة اذرعاً في حفره الاصل كذا
في الاضمار وفيه طوله الارض كذا في لو غمر اليه صار عشرة اذرعاً عشرة اذرعاً في حفره الاصل كذا

وقول من حكى ما رواه ثقف شريك
 قوتنا اننا من ذلك لم نفع خافان
 وما مضى به جرحه رابى من ذلك
 والقربى وصار كالقسط من ذلك
 تحرك عند اخلا العضو ان
 عند ادخل كل عضو مرة خارج
 من القربى
 القربى وعيد الفتوى
 القربى وعيد الفتوى

*بشرح و شرحه در علم الهی بر سر کتب
و الی حواشی*

فصل

1911

اختلفوا في وجوب اخباره عليه كانه المحبة ولا بائس اى لا كمال شدة عليك ومحبته
 ولا لانه على ان ما يتعلق به تركه او لانه انما يقتضيه لا يقتضيه مثله ولا بائس في لائس
 بائس اى بائس قليل وهذا الترتيب لانه قد يستعمل فيما يكون الفعل او لا بل واجبا كانه
 سؤم التعاتيه بموت ماله المولى اى ما يكون لو ائده ومثواه في الماد فابى الذى لا
 يعيش في الماد له دهم بائس ينجس اجماعا سواء مات في الماد او غيره فانه
 ولو كان غدا لم يخش على السواء الا انه لو مات في الماد كان شدة تركه

ولما ولدته غيرة لم تجسس له ليطوال الا فرز والحيطة كانت عليه
 طيلة المدة غيرة لم تجسس له انه الماء وكبر الامة
 لو كانت ذلك المدة في الماء او ما به
 لكن في الحيلة ان موته
 واما في كبره
 وجب ستره في كل وقت
 في كل وقت في كل وقت

(Faint handwritten notes in Arabic script)

من فرغ من الخط
في اليوم الثاني
في شهر ربيع
الاول سنة ١٢٠٠

مکتوبه فی الحال ای رسیده
والی حوازیه

فیضیہ

[illegible]

افسوس

والمستطاب المحبته فكما ياروى في قوله تعالى وهم يقولون يقولون لا خير يريد به عدم الجوارح لان كل جوارح
كله الجوارح يقولون لا بأسين رعائيه لا ادب ولا خير زاعل فطبعه احكام الشرح ياروى و
اجتمعوا في وجوب اخباره عليه كانه الميت ولا بأس اي لا كمال شده عليك وجبه مع
ولا ريب ان ما يتعلق به تركه او لا انه انما يقتضيه لا يقتضيه مظانه ولذا قيل في لاس
باس اي باس في قليل وهذا الشئ لانه قد يستعمل فيما يكون الفعل او لا بل واجبا كانه
صوم الغنايه موت كانه المولد اي ما يكون تولده وموتاه في الماء فابري الذي لا
يجب في الماء وله دم سايل مجسما عا سواد مات في الماء او غيره فاذا عاش في الماء
وتولده في غيره لم يجس لبطا والادور والحيه كانه شرح الطي في لاس في المطا ان تحت
الماء في غيره الى ان يجس في الماء كونه الا صغير العدم الدم والاطم في مشبه لانه
لومات ذلك الحاله في الماء او مائع آخر غير مجس وان تقطع وبه اجمع كانه البسوط
تكون في الحيه ان موته في الماء غير مجس في ظاهر الروايه وانما في مرقه فاستف كانه لاجبا
وانما يزول مقتضيه والكتب في السردان فيغيه خلاص ولا بأس موت باس
له دم سايل سواد مات في الماء او مائع آخر سواد كان مجس في الماء في حيه في الماء
او في الماء او في الماء باب والخبور والعقوب والعمل والبرعوث واليق سواد
الدم او لا والاحيه في العلق انه اذا مضى الدم مجس كانه الزاويه وانما فيه باس
لان المعبر عدم السيلان لا عدم اصله حتى لو وجد حيوان له دم جامد غير سايل
في موته في الماء مجس كانه باس في البدايه وغيره لكن في البسوط ان في الجوارح
ليس لها اصل لانها لا تتولد منها فيبقى بالشمس والدم تسود ولا يخفى ان في الحاله
مقتضيه من الاول والقول ان ذكره في مرقه الشرح لا يثبت به في الكتاب ولما فرغ
من الماء والطين وما يتصل به ومن بعض اقسام الماء المقيد شرع في الباس وما
يكون في الماء ولا يتولد اعطفت على يتولد ما ياء اعظم اي استخرج الماء بالعد او غيره
ان ذوق وقاها ثم استخرج منه الماء اذ ذوق وطبع بالماء اعظم استخرج وهو روايه يفرق
والعمل في الباس في السب في الشرح من بخار في نبات فيشتال في بخار الباس وورقه

وضع من قبله
دورته و قد انزل

[illegible]

لا يجوز ان يمشى على الطريق
 والقدر الذي في النور والاشياء
 من الاشياء ولا يفرغ من المراتب
 نحو المثل والاشياء بسبب
 كما في النور والاشياء
 وهو ان وجهه سائر على كل شيء
 وكل عالم

فقط

و ما لا يحل على من كان عليه من الدين ان يبيع ما كان
لغيره من الدين ان يبيع ما كان عليه من الدين ان يبيع ما كان عليه من الدين

[illegible]

الاكتفاء من ان الان الصبي يطره خلاف الصغار حيث فيكون جسمه العيون خلافاً
 في الزيادة والاول هو الصبي كذا النخبة ان جلد الجنب والغر يطره به وفيه خلافاً
 في الحار والبارد والاولى الى التمثل المنسوب الى اكرم بان يكون من اولاده عليه
 السلام ولو كان في ان لا يطره به للابست على شرفه وفي الحار ان طرته على الحقيقة
 الا انه لا يجوز الاستفاد به لا سيما في الازمنة التي لم يقبل اليها بغيره وما في بيان
 طر جده باليد في ذلك الحيوان جده في طر جميع اجزائه كما في شئ من الطير في
 وقل لا يطره الا جده والاول الصبي كذا النخبة وذكر في النهاية ان جده لا
 يطره عنه بعينه اذا كان سورته كذا النخبة الشربة النرج من الابل مع التسمية
 فلو فرج مما راجح لم يطره الا ان الصبي ان يطره ولو فرج مسلم ولم جسمه لم يطره
 على الصبي كذا النخبة وظاهره يدل على شموله للاختيارية بين البنية والخصية والغرة
 الى موقع التقوى واليه اشار كلام القينة ولا ينقل طمارة الحيوان بما يتبعه من
 اجزاء الجنب ان كذا الفضلات في الامعاء بما لا يدخل الذكوة في طمارة كذا النخبة
 والعظام كذا في حاشية البداية فان الفضلات ليست من اجزاء الجنب والذكوة
 مطهرة له سورة والعظام كذا في كذا النخبة وكذا في جلد جده في طمارة كذا النخبة
 الى الجنب ان كان لو كان الجلد لم يطره انتشار الضمير وان لم يطره طمارة فقصص بعد
 النخبة فان في طمارة كذا النخبة في الخلاصة التي رانته كذا النخبة وهو الصبي كذا النخبة
 وما لا يطره جده باليد في جلد يطره ذلك الحيوان بالذكوة في طمارة كذا النخبة لان مقتضى
 الخلق وان لم يكن معناه في النسخ الا انه معناه في الرواية وفي ان المقهور معناه
 نفس العقوبة فلا انهم عن ربيهم يومئذ يجرعون كذا النخبة ورواية وفي ان الرواية
 فانك في كذا النخبة مثل الشوف والورد والريش والميتة ما لا يرد وجهه بل ان فيه
 وعظماء مثل القرن الحنف والظف وعصبتها مثل السن نحو راي والعصب طمارة

122

وفاقی علیہ السلام علیہ السلام علیہ السلام
کمالان فی الفقه و الفقه و الفقه

[illegible]

الملك حسين
عند ما وعند اعظم
وقايدته في كل
وضع في كل
في كل
في كل

صحيحاً
أود أن تكتب لي في العبد المذنب
الحسين بن علي بن الحسين
وما كان له من أجل حاله
وما كان له من أجل حاله
وما كان له من أجل حاله

کائنات

١٦
 اذ انتم في حبس ذالبريكل
 احسن كلاما حسن وعنده
 امار كماله وارسل كماله
 كلاما طام ان نابع

والواقع في الزمان
فان وقع في الزمان
فان وقع في الزمان
فان وقع في الزمان

باب

منها في الفاروق او قلعة في الميناء من كل ما كان في قافضين وغيره او مثل آدمي و
شاة اى مات اجدتها او مثله في الجنة فلو وقع فيها سقط من كل ما وادخل بالثقة
الصفراء او وقع الانسان الميت فيها لا يجبر في الوقوع قبل العسل كانه الحظ و
عن ابي بصير وان الجدوى كاشاة وعذابه السخنة كانه جاجه كانه الزايد في شريح
ما كان في الزمان والاصح الاكشاف بالزمن فانه استقام ما ابرز اسواقا كان منته الاكشاف
او ما كان كانه المعجب على ان ليس في الاساس في الشرح الا الاول ولان يعريف
المشاة في الزمان من كل من اجزاء الماد وسكان خلافة في الكلام ولان في
شرح المجلس اوله في شرح في الزايد في الوقوع منها عظم من كل ما في سبعة ارجاء
في شرح الزمان وكان في السلسلة في الزمان في الوقوع في السلسلة في الزمان
في شرح في السلسلة في الزمان في الوقوع في السلسلة في الزمان في الوقوع في السلسلة في الزمان
بان الزمان في السلسلة في الزمان في الوقوع في السلسلة في الزمان في الوقوع في السلسلة في الزمان
فلا كانه السلسلة في الزمان في الوقوع في السلسلة في الزمان في الوقوع في السلسلة في الزمان
وذكر الموت في السلسلة في الزمان في الوقوع في السلسلة في الزمان في الوقوع في السلسلة في الزمان
او كان في السلسلة في الزمان في الوقوع في السلسلة في الزمان في الوقوع في السلسلة في الزمان
على الخ او في السلسلة في الزمان في الوقوع في السلسلة في الزمان في الوقوع في السلسلة في الزمان
الزمان في السلسلة في الزمان في الوقوع في السلسلة في الزمان في الوقوع في السلسلة في الزمان
في السلسلة في الزمان في الوقوع في السلسلة في الزمان في الوقوع في السلسلة في الزمان
وشرح في الزمان في الوقوع في السلسلة في الزمان في الوقوع في السلسلة في الزمان
في السلسلة في الزمان في الوقوع في السلسلة في الزمان في الوقوع في السلسلة في الزمان
منها في السلسلة في الزمان في الوقوع في السلسلة في الزمان في الوقوع في السلسلة في الزمان

في السلسلة في الزمان في الوقوع في السلسلة في الزمان في الوقوع في السلسلة في الزمان

في

باب

منها في الفاروق او قلعة في الميناء من كل ما كان في قافضين وغيره او مثل آدمي و
شاة اى مات اجدتها او مثله في الجنة فلو وقع فيها سقط من كل ما وادخل بالثقة
الصفراء او وقع الانسان الميت فيها لا يجبر في الوقوع قبل العسل كانه الحظ و
عن ابي بصير وان الجدوى كاشاة وعذابه السخنة كانه جاجه كانه الزايد في شريح
ما كان في الزمان والاصح الاكشاف بالزمن فانه استقام ما ابرز اسواقا كان منته الاكشاف
او ما كان كانه المعجب على ان ليس في الاساس في الشرح الا الاول ولان يعريف
المشاة في الزمان من كل من اجزاء الماد وسكان خلافة في الكلام ولان في
شرح المجلس اوله في شرح في الزايد في الوقوع منها عظم من كل ما في سبعة ارجاء
في شرح الزمان وكان في السلسلة في الزمان في الوقوع في السلسلة في الزمان
في شرح في السلسلة في الزمان في الوقوع في السلسلة في الزمان في الوقوع في السلسلة في الزمان
بان الزمان في السلسلة في الزمان في الوقوع في السلسلة في الزمان في الوقوع في السلسلة في الزمان
فلا كانه السلسلة في الزمان في الوقوع في السلسلة في الزمان في الوقوع في السلسلة في الزمان
وذكر الموت في السلسلة في الزمان في الوقوع في السلسلة في الزمان في الوقوع في السلسلة في الزمان
او كان في السلسلة في الزمان في الوقوع في السلسلة في الزمان في الوقوع في السلسلة في الزمان
على الخ او في السلسلة في الزمان في الوقوع في السلسلة في الزمان في الوقوع في السلسلة في الزمان
الزمان في السلسلة في الزمان في الوقوع في السلسلة في الزمان في الوقوع في السلسلة في الزمان
في السلسلة في الزمان في الوقوع في السلسلة في الزمان في الوقوع في السلسلة في الزمان
وشرح في الزمان في الوقوع في السلسلة في الزمان في الوقوع في السلسلة في الزمان
في السلسلة في الزمان في الوقوع في السلسلة في الزمان في الوقوع في السلسلة في الزمان
منها في السلسلة في الزمان في الوقوع في السلسلة في الزمان في الوقوع في السلسلة في الزمان

في

انما هو ان عدم خبره في غير الشكوك وفي حرج الجمع على الرضا والبيع والقبول
 الصلوة الواحدة منها لان الجمع بينهما خارجا واحدة فانما هي احداث في الامور
 في اليوم فكل يوم اشارة الى ان كل يوم فيه موضع وكذا انما في البيع خارجا من غير
 الكفاية وانما في البيع خارجا من غير الكفاية

١٠ - محمد بن عبد الوهاب

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, featuring dense cursive script and some marginalia.

في الاصل مقدار مدى البصر من الارض ثم سمي به علم منه في الطريق ثم ثلث منسج
 قد رجه على الله عليه وسلم طين البادية وحي ثلث ميلاد ولد قبل الميسر
 سخي واختلف في مقداره على اختلاف في مقدار الفرس في ثلث الف ذراع
 الاربعه الف كان في المغرب الثاني وعشرها قبل الفان وثلاثون
 خطوة كان في الثانية وقبل ثلث الف موطوط كان في التاسع والاول البر بالفرس
 الى المبدأ فان الموطوط ذراع ونصف والذراع اربعة وعشرون اصبع بعد
 لا اله الا الله محمد رسول الله قالوا الا ان المشهور اعتبار الموطوط وده الله عند
 اعمية ورواية عن محمد وقال لا يختلف الا بعد ارس سبيل وقال الحسن
 اذا كان الماء بين يديه والاف المعجز الميسر وعن ابي يوسف انه ان المعبر بينه القاعة
 من الجوز وده ايسر جد كان في الذيرة وعن محمد ربيعة سمى كان في القرن في الميسر
 هو الخمار كان في العداية والتقييد بالجو تبدل على ان لا يجوز التيمم عند القدرة على الماء
 والطائفة ان يجوز سجدة التلاوة كان في الحارة وهو الخمار كان في الخمار كان في الخمار
 محمد والاطراف مفر الى استواء المعية المسافرة ذلك هو الاصح كان في التيمم
 وقبل موضع لا سبيح الاذان وقبل اصوات الناس كان في الجبيل والتقييد بالميسر
 يدل على ان في الاقل لم يتم وان خاف فزوح الوقت كان في شرح الارش ولكن في
 النوازل انه يتم او من حق اي خوف حدوثه وضعف كان او يكون او
 زيادة او انقطاع لوه او امتداد او وجوب او اية الله اية الله
 بسبب استعمال الماء والمركبة كان في مواضع التلاوي والاطلاق والحق ان الميسر
 يتم ولو وجد التيمم في المكان او بعد الاذان خلاف العاصمين وفي التلاوي
 الشاذ على قوله في اللفظ تيمم بعشر في مسئلة فصاعدا او خوف برد وحق
 او مشغل للنفس او العضو في السفر او القاعة وقال لم يتم التيمم عن الجنب الى

وقيل ان البعد في المقيم فرسخ
 وقيل بثلثين وقيل بثلثين
 بقصد في المأخرة

بشر الحديث المقيم بما عجزت به الاختلاف في ديارهم واما في ديارنا فلا يحتاج له
 التيمم في ما عجزت به من قبل الاختلاف فان السجدة مع سبيل الكعبة الزجر
 او عدمه سواء كان او لم يكن او غيره فان منع الكفار الاسير عن الوضوء والصلاة تيمم
 وادعى الا انه يجب وكذا المقيمة والمجوس الا اذا كان خارجا عن الموضع فان غنوه لا
 يجب كذا في الحديث وفي السبع بالاختلاف في المنقولات او غنوه لا يجوز في فعل
 او بالقوة فلا يتوضأ بما يحتاج اليه بل يلجئ الى التيمم في الغيبة ولا باه موضوع
 القلادة في الجلب ويزيد فانه للشرب الا اذا كان كثيرا لم يستل عليه له ولم يمتنع
 جميعا كان في النوازل وفي الجلب في الغنم ان بالوضوء وشرب ولا يشرب
 لا يتوضأ به كان في الحديث او عدمه ان كان في الجلب ومنه بل وكذا في الجلب وجد في الجلب
 مع انك الذوب واما كنت الجلب مع انك الشعور لا يتم وقبل يتم كان في المنية والمشي
 ان يكون الا في منقلا فيهما فان كان مع رقبته ولو لم يمسح به ان يمسح به وان شغل
 فقال في المني استغنى عن التيمم ان يمسح به في الوقت فلا فائده ان في الزيادة
 او خوف موت في الوقت من الضلوع لا المصنف في التيمم والسكون حال من الضلوع
 اي غير متبينة الى ما يعجزه مقامه فانما تيمم التيمم في المني في وقتها ويقضيها اصلها
 لا يجوز فانما تقوت الى الطرح الاصل منه نادى هو التيمم على التيمم او به لما كان للوضوء
 فانما تقوت الى المصنف وهو القضاة ولا يمسح على من اتمه لعدم توفيقه في التيمم
 في زمانه بعد من حق من التيمم في وقتها او في وقتها او في وقتها او في وقتها
 فلا غلط في ذلك التيمم لا يلزم الى قبل التيمم او في وقتها او في وقتها او في وقتها
 بعد من قوله في المصنف الى فصل بين اياه وتقييده ان سبيل المحدث في المصنف
 قبل الضلوع فان رجعا او ركب شيئا متبعا بعد الوضوء يتوضأ والآن في سبيل
 فان زوال الشمس يتم بالاجماع والآن رجعا او ركب لا يتم والآن في سبيل

وقيل ان البعد في المقيم فرسخ
 وقيل بثلثين وقيل بثلثين
 بقصد في المأخرة

وان نخرج بالوصف فكله لك عند هذا خلقا لعلنا نعلم الخرافة في ما يروى لا يجوز ان يروى
لانا لا نعلم الا ما بمصلحتنا كما في الخرافة وغيره كقصص الجبابرة بالحق التي البت
على السريرة والرواية التي ينفذ اليها من قصص الجبابرة لغيره واصلها ومن كانت حاله
وهذا اذا كان لا يروى او راك شئ من التكرار والافضل من ذلك في المصنف وفيه
استغرابا لم يسمع ولا القصص سلطانا كان او قاصدا او احكاما او غيره كما يروى
وهذا ظاهر الرواية لكن الصحيح ان يسمع ثم وقت البتة عند حضور الجبابرة فلو جازت اخرى
بعد فكل من الوصف اعاد البتة والافضل عند محمده بعد بكل حال والقصص على الاول
كما في المقدمات ولا ينبغي ان يجعل القصة قصص الجبابرة او حالها ولاها من مع التكرار
على انه جاز ان يجعل قصة القصص بين غير الراوي في غيره ان يسمع للامام ولا يروى
ولا يروى ان يسمع لاجل القصص بين الراوي وبينه وهو في بعض كقصة او يسمعنا مع
طريق الاول او لا فاذا ضربنا بينهما وادبرنا فكلنا من عند يوسف وروى
عنه محمده وفضل الاول محمول على كثرة الضارب والشك على قلنا كما في الحديث
وجده اى لاجل ان يسمع به وجهه وفيه استغرابا من العذر منه كما في الراوي و
لو اجرت قبل المسح لاجل الضرب على الاصح كما في المقدمات وخرجه اخرى ليدبر اى
لم يسمع به مع مرقية والمالم به كذا الوضعية مكان الضرب وان ذكرنا الاصل لانه افضل
والاطلاق في خبره ان يسمع لويست عينا كذا في كلامنا ونفسه في خبره بلا وضعية
عليها كما في المصنف وينبغي ان يكون كذا في خبره المأدونة في الاكشاف استغرابا من
القبائل ولم يسمع من الاصابع لم يسمع الاخرية ثالثة للقول ومن محمده اننا نعلم ان البها
كما في الحديث لكن في مما نفع الكشف ان الاستيعاب بالتراب ليس شرطا بالاجماع و
المبتدأ وان يكون الضارب هو المصنف فلو لم يسمع غيره يعزب لنا لوجوده في المصنف البتة
كما في الحان وان لا يتكرر المسح فانه مكرره بالاجماع كما في الكشف ان الاستيعاب

بالي

بالي شيئا ويروى في الرواية وهو الصحيح حتى لو ترك شيئا فليقل لم يكن كما في الجاهل
فلم يترك شيئا من الرواية في الخرافة ومن الصحاح ان المصنف الاصل من الرواية
وهو ظاهر الرواية كما قال ابو جعفر وعن ابيه في رواية الاكثر بغيره وينبغي ان يحفظ
في الرواية بعد الكثرة البتة في ويقتضيه ان يسمع باطن اربع اصابع يده اليسرى كما قال الجوالي
لا يروى به البتة من الاصابع الا المرفق ثم يسمع باطن كف اليسرى باطن ذراع اليمنى
الى الرسغ ويروى باطن ابعام يده اليسرى على طائر ابعام يده اليمنى ثم بعض يده اليمنى
لكل كف في اليد الثالثة ان بعض باطن كف اليسرى على كف اليمنى ويضع يده اليمنى
اصابعها على ظهر يده اليمنى الى المرفق ثم يسمع باطنه بالابهام واليسرى الى
الاصابع ثم بعض اليسرى كذلك لكن في الجاهل لعلنا نعلم ان الكف ليس على
على كل يده فليسمع من سماع والاهم يروى على طائر فانه لا يجوز البتة بارض حاشيت
فمن يروى في اليد ويروى في الرواية ومن الصحاح ان يسمع باطنه في اليد والمبتدأ
ينبغي ان يروى في اليد الثانية لم يروى في اليد الاولى وان يكون مشافها في
منه لاجل ان يسمع من طائر المصنف ثم عليه لاجل ان يسمع من المصنف وهو التراب
المستعمل في لوجه اليد كما في الخرافة من جنس الارض الى مال الجنية في الشاخص
او يطيع كما في المقدمات فيمنع بالامانة والبركة والمجان لا بالتراب والمزاج
واللحم والجلود والجلود في اليد في التراب في غيره بينه بالشفة الاخرة والرضا
والتمس من احد وجهه في اليد المستعمل في ريش المأدونة في المصنف
واختلف في البتة بالطين الا ان المصنف في بعض كقصة لا يسمع بالرماد بالاجماع ومنه
المقدمات يسمع من عند المصنف في الخرافة لا يسمع الا اذا كان في
في بعض بلاد وخرستان فانه يسمع في الشفيرة المأدونة ليس من الارض البتة
للعينه وتكون في ذلك المصنف في بعض بلاد المصنف في بعض بلاد

بالي شيئا ويروى في الرواية وهو الصحيح حتى لو ترك شيئا فليقل لم يكن كما في الجاهل
فلم يترك شيئا من الرواية في الخرافة ومن الصحاح ان المصنف الاصل من الرواية
وهو ظاهر الرواية كما قال ابو جعفر وعن ابيه في رواية الاكثر بغيره وينبغي ان يحفظ
في الرواية بعد الكثرة البتة في ويقتضيه ان يسمع باطن اربع اصابع يده اليسرى كما قال الجوالي
لا يروى به البتة من الاصابع الا المرفق ثم يسمع باطن كف اليسرى باطن ذراع اليمنى
الى الرسغ ويروى باطن ابعام يده اليسرى على طائر ابعام يده اليمنى ثم بعض يده اليمنى
لكل كف في اليد الثالثة ان بعض باطن كف اليسرى على كف اليمنى ويضع يده اليمنى
اصابعها على ظهر يده اليمنى الى المرفق ثم يسمع باطنه بالابهام واليسرى الى
الاصابع ثم بعض اليسرى كذلك لكن في الجاهل لعلنا نعلم ان الكف ليس على
على كل يده فليسمع من سماع والاهم يروى على طائر فانه لا يجوز البتة بارض حاشيت
فمن يروى في اليد ويروى في الرواية ومن الصحاح ان يسمع باطنه في اليد والمبتدأ
ينبغي ان يروى في اليد الثانية لم يروى في اليد الاولى وان يكون مشافها في
منه لاجل ان يسمع من طائر المصنف ثم عليه لاجل ان يسمع من المصنف وهو التراب
المستعمل في لوجه اليد كما في الخرافة من جنس الارض الى مال الجنية في الشاخص
او يطيع كما في المقدمات فيمنع بالامانة والبركة والمجان لا بالتراب والمزاج
واللحم والجلود والجلود في اليد في التراب في غيره بينه بالشفة الاخرة والرضا
والتمس من احد وجهه في اليد المستعمل في ريش المأدونة في المصنف
واختلف في البتة بالطين الا ان المصنف في بعض كقصة لا يسمع بالرماد بالاجماع ومنه
المقدمات يسمع من عند المصنف في الخرافة لا يسمع الا اذا كان في
في بعض بلاد وخرستان فانه يسمع في الشفيرة المأدونة ليس من الارض البتة
للعينه وتكون في ذلك المصنف في بعض بلاد المصنف في بعض بلاد

بالي شيئا ويروى في الرواية وهو الصحيح حتى لو ترك شيئا فليقل لم يكن كما في الجاهل
فلم يترك شيئا من الرواية في الخرافة ومن الصحاح ان المصنف الاصل من الرواية
وهو ظاهر الرواية كما قال ابو جعفر وعن ابيه في رواية الاكثر بغيره وينبغي ان يحفظ
في الرواية بعد الكثرة البتة في ويقتضيه ان يسمع باطن اربع اصابع يده اليسرى كما قال الجوالي
لا يروى به البتة من الاصابع الا المرفق ثم يسمع باطن كف اليسرى باطن ذراع اليمنى
الى الرسغ ويروى باطن ابعام يده اليسرى على طائر ابعام يده اليمنى ثم بعض يده اليمنى
لكل كف في اليد الثالثة ان بعض باطن كف اليسرى على كف اليمنى ويضع يده اليمنى
اصابعها على ظهر يده اليمنى الى المرفق ثم يسمع باطنه بالابهام واليسرى الى
الاصابع ثم بعض اليسرى كذلك لكن في الجاهل لعلنا نعلم ان الكف ليس على
على كل يده فليسمع من سماع والاهم يروى على طائر فانه لا يجوز البتة بارض حاشيت
فمن يروى في اليد ويروى في الرواية ومن الصحاح ان يسمع باطنه في اليد والمبتدأ
ينبغي ان يروى في اليد الثانية لم يروى في اليد الاولى وان يكون مشافها في
منه لاجل ان يسمع من طائر المصنف ثم عليه لاجل ان يسمع من المصنف وهو التراب
المستعمل في لوجه اليد كما في الخرافة من جنس الارض الى مال الجنية في الشاخص
او يطيع كما في المقدمات فيمنع بالامانة والبركة والمجان لا بالتراب والمزاج
واللحم والجلود والجلود في اليد في التراب في غيره بينه بالشفة الاخرة والرضا
والتمس من احد وجهه في اليد المستعمل في ريش المأدونة في المصنف
واختلف في البتة بالطين الا ان المصنف في بعض كقصة لا يسمع بالرماد بالاجماع ومنه
المقدمات يسمع من عند المصنف في الخرافة لا يسمع الا اذا كان في
في بعض بلاد وخرستان فانه يسمع في الشفيرة المأدونة ليس من الارض البتة
للعينه وتكون في ذلك المصنف في بعض بلاد المصنف في بعض بلاد

و چون در شت باشد آب را بخورد و بر او رسد و اگر با آبر باشد و آب باشد چه اگر
باشد آن را زور نکند و چیرت الفقها

المستحقة
أو أو فقلت وليست
رخصتها مع ما دامت الوقت
فأذا صرح الوقت برخصتها
وعلمت رخصتها عند التمام
وبها إذا كان الدم يسيرا
عند العيش عند الطهارة
مسح كل واحدة يوما وليست
أو فقلت إياهم وليست
أو فقلت إياهم

لا

اطلس خمری

4

عنه بلا علم لا يجد اتفاقا وكذا اذا علق الادوات من فوق الدابة وقيل فيه الخلاف
ايضا ولو سقطت من مودعة الاواني من يوراك ليس من مودعة وهو سائر لا يبعد وقد
العكس بعيد كما في الحديث **فصل** في خروج من غير الشوب والاضافة فعليه ان يكون
الصفة مبتدأ والماضيه المسح قد مر والاداء المسح جية بقرينة اللام على المفضل
عنه كما في قوله ولم يذكره بعدا وانما شئنا اشعار بان المسح لا يجوز على حرف واحد بل
واشعرنا بان المسح لا يلعب واليك في السفر كما في الحديث او مني به فرسخا وما فوقه كما في
جائزته العداية جازية ثابتة بآثار غير من التواتر وقالوا عليه فاما من قولنا بسوق
يخرجه به ولذلك كان الخطا منه قد يصح من انما من الشيء به جمع قبل مودعة
وهو الخفة انه ثابت بالاجماع وقال ابن حزم انه ثبت بالتواتر رواية اكثر من الثمانين
معهم العشرة وانما قال جازية للحديث من المسح والعسل كما في الكرمات وذكر في الذخيرة
المسح او لا لاظهار الاستفاضة ومع نعمة البدعة والعسل بقراءة الجليل في المصنف
وعنه ان العسل افضل وهو الصحيح كما في الراجح فان قلت كيف يكون افضل
الاصول ان المسح رخصة اسقاط اى رخصة مسقط للرخصة فقد المسح فقلت
رخصة اسقاط على التوقف للتوقف ولما هو صلب الماء في المفضل في الفل
ان بغيره انما يكون اذا نزع الخلف بغير الرخصة مشروعة بل متعينة بالاجزاء
المستغنى وليس من رخصة الترجية في شئ اذا المعنى رخصة تخففه كونه التاجر من رخصة
للعذر وان كان الافضل ان لا يوجه كغير المسح فلو كان متافرا لم ان يكون
المتوقف افضل من مسحه ولا يخفى عليه بانما المقام من الكلام الواجب التحقيق
في العداية والكافة فمن قال ان المسح رخصة رضية عنه فقد ادى كلامه على وجه
من كلام الفحول كاد على قربة بانه في علم الاصول لم يرد خلاف جازية اشعار
بان المسح لا يجوز لمن يجد الوضوء الا ان يقال لا يصلح له في ذلك صراحة

محمد زکریا

5

يحدث حال كونه دون من عليه الغسل من الحب والحيض والنفس وقبل انه صفة
يحدث: فبما انه جزء من الموصول مع بعض الصفة وقبل هذا مقامه في قوله
له من صورته فينبغي ان انفع الشرعي لا بد من له اثبات فعليه وصورته ان يغسل
اليد مثلكا الى العبد ثم يسبح او يقرأ فيه والنعارة عليه مكانا ربيعاً الى بعض اليه
الماء وعلى غير الامة ان لا يسبح الحلق بل يحرق الماء على ظاهره وبعد ان يشد فوق بعض
ويشده على اللان اليسود عليه بان الامة في الزمنه غسل مع البدن ومع الحلق
الاقباله ولك في قوله على ان ربه الى جوار يغسل الجعة والعبد فيهما وينبغي ان لا
يغسل في اليسود ولا يبعثان يجعل في حلقه فلا يغسل دون الغسل وفرضه مخطوط
يحدث من عليه الصابغ وفيه دلالة على فرضه المخطوط كما في غير هذا الاصل قال
الامة الى الصابغ في شربها ان الماء المخطوط ليس في رايه الرأية وقال القاضي
والصحيح على المخطوط لا يصابغ وفيه المستحق انها سنة في الجاهلية الدنية
منه ورايت ربه الى عدد بكره المسح وقال اعطاه يسبح نفس الغسل كما في الرأية
قد رثت صابغ اليد الصابغ الى بكره الرأية في رايه رواية عن احمد بن محمد
الصابغ الرأية في شربها الى بكره الرأية في رايه رواية عن احمد بن محمد
ومن الجس كذا في الحلق وحلقه عن ابيه سنة وعنه ربيع ظاهره كذا في الرأية
والاول في قوله محمد بن وهو الصحيح كذا في الاخبار في اسفل من السابق مشغل فانه
مقيد بغير القدم على ما في الغسل من راسه فانه رثت صابغ لم يجر سواه
كان يقطع الاصل في اول كذا في السنة وكذا في راسه على اسفل القدم او العقب
او غيرهما كذا في شرب الماء وفي قوله ان ربه الى يسبح على فوق العقب لم يجر والامة
يحدث المسح بالظن للمع المستحب ليس في الامة لوجه من غرض الحلق والساق جاز
لكل المستحب ان يصبغ الصابغ به في اليمن على مقدمه اليمن واليمن على الامة

الحقانية
واعلم ان الاقضية ما بين
ما بين ما بين ما بين
قوله ان الله لا يهدي
الذين هم على الضلالين

اصلاح العمل

عكس الى انما من المسافر من مشي يوم وليلة بعينه الاخير الى الايام فوجب يوم وليلة
 ونه سطر المقير وعكس وبعد بها بعد يوم وليلة ينزع الحف فيفصل الا ان ينزع ما
 من البر وغيره فانه يتم كانه الحقة **فصل** في الحيض يكون للاربعين والقبض والنفاس
 كذا ذكره الحنفية وفيه الفقه معتدرا فانت لا تخرج فيه حيض ولا يفتي اي خروج الدم
 من قبلها ثم اشار الى المعنى الشرعي بما لا يكثر السلف في سماع منهم فقال ومنه اي
 خروج دم حقيقي او على غير وجه العلم المتفق ولا يرد ان العلة الشرعية معان دون الال
 والتشبه على هذا المعنى قال فيفتي في اي يستعمل في الفرج الخارج وان كان النقص في الاصل
 فتركب الشبهة فيستعمل عليه من غير او غيره فلو نزل الدم الى الفرج الداف في بعض الحيض
 ثم طهر الرواية وعن غيره انه يجب وكذا النفاس وبالدول بعينه ولا يثبت
 الايام في هذه الابان في الخارج بل خلاف وهو ما يثبت في ما بين الشف والسنن في
 ما بين السنين وجوب الفم كانه الخطر رحم امرأة بالغة اي منبت الولد ووجوب
 في البطن والبالغة ما بلغت سنها او اقرت ببلوغها فيه هفت وجوب سنين
 على الاصح كانه النذاري ولد الزواني هذه المرافقة وما يكون نقابا كان حيضا با
 الاجتماع كما ان ثبت نفس سنين لوراة لم يكن حيضا بالاجماع وفي الست والسبع
 والثمان اختلاف المشايخ كانه سبع الطيوي وغيره على قوله رحم خرج الدم خارج
 من الانف والبراجيات واليا من فانه ليس من الرحم لا سيما في اذ احببت كذا
 غيره من دم الاستحاضة سواء كان من الكبر او الصغيرة لانه دم عرق بالاتفاق
 كذا استحسنه الحنفية وما قاله الحنفية من الرحم لم يعتبره الشارع وكذا خرج له لم البر
 فانه ليس بحيض ويستحب ان يغسل عند انقطاعه وان لم يمسك الزوج عن الاشبان يباح
 لانه لا يخطئ الا في بعض الصلوات والصوم وقد اختلفوا في ان كانه السراجه والاشافه
 لا غار في الحنفية بالاشارة وانما قال بالغة يخرج منه حيض الدم من رحم والمهين ذكره

والسبع

استحاضة

فانه

فانه حكم الذكر كانه الطهارة لا ارباها اي لا يكون بالبالغة علمه في سبب للدم والدم
 ليسه وادولامه فانه واجه من النفاس لانه علمه لا يعتبر فانه بها الا من التث
 كانه الكشف المستحضر وغيرهما فان قلت النفاس في الاكثر يكون امرامه ابيض
 ان لا ينفذ فانه بعد الطلق في اكثر من التث وذا خلافت ما في التث بغير الحظ
 والحلاصة والقبول في غير ما انه لا ينفذ في حال الطلق وينفذ بعد وقت ان ينفذ
 نقر من التث على الحمارا يكون الغالب منه الموت كانه بينه وبينه والغالب
 منه انقطاع الولد وبعده يكون ومعا سنده او لا يخرج عن اعتد او فاعمل للمراد ان
 لا يغير التث من في الوقت فقط وان مدت مريضته في الاوقات او الرواية
 مخففة ولا اياها في ما الى لا يجعلها الشرح منقطع الرجاء عن روية الدم في المعز
 الياس القطاع الرجاء واما الياس في معده الالبسة من الحيض فهو في الاصل الياس
 على افعال هفت من العدة التي هي بين التث مخففا واختلفت في الالبسة والخمار
 في زمانها على ما في الزايد في سنون سنة وفي الملاءمة من سنون وفي التمانية وعليه
 الاعتقاد واليه ذهب اكثر المشافير وفي المحيط هو اعدل الاقوال فلو رأت بعد ذلك
 وما اختلف المشايخ فيل لا يكون مضطربا في الاضطر او امس واما في الجوارح
 فيفقد الاول بخار المص ولذا امر الحنفية مع ان الرحم يخرج له وهو القوي في المقهر
 وفي الاكساء استشار بان العضا ليس بشرة كونه البسة كانه البسة واقعة الى اقل
 الحيض او عدة اقل او اقل المدة من الحيض على طريق الاستحاضة فلهذا يباح بالنسب على
 الطريقة على الاول والارض على الجزية في غيره ولما لم يلبس المقدرة باثنين وسبعين
 ساعة على ما قال ابن النخعي فان الساعة عنه المشرقة من الزمان وان قل فلو رأت
 البسة في الدم حين طلع ففقدت الشمس في القطع في اليوم الرابع على طلع ربيعة كمن
 استحاضة في طلع ففقدت في حيض العدة كونه مثلا حين طلع ففقدت القطع

حيض

ولورأت امرأة ما كجدين
 سنة لا يكون حيضا ولا
 بعد من وخمين فيقول
 بعد من سنة
 ولفته رفر زانا
 على تخمين
 زينة القصور

كان

اي يخرج دم الحيض
 كما قال في ١٠٠
 وحسنه في ١٠٠

كان في اول الحقيق يستحب ان ينسب في رواية اخرى فيسقط كانه الزايد في اول القول
الحقيقي شيئا من القول عند الكوفي واية كانه عند الشيعة في اول القول هو الصحيح كانه
المعطيات وكذا احد من المعقول لكن في الخلاصة الصحيح ان ما دونها لا ينسب وهذا انما
هو الاول والا لا ينسب في اصح الروايات وفي بعض النسخ ان يقول كانه او ينسب اليه على
القولين كانه في الحديث كانه لا يقاوم واية يجوز ان يقال كانه في الحارة وفي النسخ
انه لو قلتم في هذا ما نسب به واية في كنه الائمة النجاشي كانه في الجواهر وفي رواية يجوز ان
يقول كانه في الحارة وفيه اشعا كما في سائر الكتب السماوية لانهم خرجوا كانه في الحديث
لكن يكرهه في المعطيات ومثل نفسه فاما في سائر الروايات لا يقول كانه في الحارة
كفاه ولا الجنب والاصح ان ينسب من الحديث والنفاس كانه في النسخ في
جملات الحديث فينبى على كنه من قوله القبيح ان كان المستحب ان يقال في النسخ
ولا ينسب في الميم ومنها والنفاس في اول ذكره الجوهري اي يجوز ان ينسب به ولا
اي الحقيق والجنب والنفاس والحدث مشهور في الميم والاصل القم والمعنى
جميع فيه القول كانه في الخلاصة ولا بعد في السبع ان يكون المعنى جامع فيه المعنى كانه
النجاشي فينتهي في سائر الكتب السماوية ومنسب العلوم الشرعية كانه في النسخ ولو قيل
فيه فعلى النسخ رواه لا ما نسب في الحديث كانه في الحديث وفي رواية يجوز الجنب في النسخ
ويكره من كتب الشرعية كما ذكره ابو البسر وذكر البقاع انه لا يجوز كانه في الحارة وذكره
الجوهري ان كان ذكره حال اخذ ما فيه من الآيات فلا يجوز لان الفقهاء لا يخفون
لكن ليس يقول في هذا الكلام اشارة الى انه يجوز له من كتب العربية والاشعار رواه
يكره من كتب السماوية ومن كتب السماوية من كتب السماوية ومن كتب السماوية
السماوية في هذا القيس والاول من النسخ اقرب كانه في النسخ والاول كانه لا ينسب باعضاء
النسخ لا ينسب بغيره او باعضاء من الاعضاء فيقول كانه في النسخ في الاول

كأنه الذي لا يحصى
تقبل الخصال والصلوات
ومما خلدنا في الشايع

[illegible]

14

كما في الزيادة في الابطال في اي مع خلاص من حيث اني تنقص كالنظم والجلد
 غير المشترط في الجمل المنشرد هو الصحيح كما في النظم وقوله في الجمل الاصح انه لا يمكن
 بمسره وكذا لو كان الاربعة من الصحيح بانكم والدليل على ان بعض كما في المداينة و
 لا يجره ذلك عند العامة كما في الجمل وفيه اشعار بان لا يجره الجمل الكتب الشرعية
 بانكم وبعض النيات كما في النخبة ولا يمسر ولا يدرج او لو كانت قيمه مسوية
 او اية تامة كما في الجمل وفيه اشعار بان لو كانت دون الاية لم يجره منه الاربعة
 بغير العوار والتشديد اي مع كسبه وفيه اشارة الى انه لا يجره القطر في القوان من
 الحايض او الجمل الى انه لا يجره من ما كتب فيه ذكر الله مع غير القوان كما قال عامة
 المشايخ والانه يجره ان يعطى الصبي الجمل معصفا او لو كان بناية لانه وان لم يخلص
 الا ان عليه عاقل وفيه قول بعض المشايخ لكن المختار ان لا يمسر بذلك لان حكم
 المسر اخف من المسر على ان فيه حفظ الدين كما في النهاية وحصل لك الاستسباب للثنا
 كالجمل ما لم تقتل كما في الجمل وعلى من كانت زوجه لواط او مملوكة له جارية او
 او نساء معتقة او مسخرة قطع ومما يفتق او ملكا لم يجره وما لا يجره من
 الى بعد القضاء الزه كانه الصحيح او عنده كانه سورة وقوله كانه سورة فلو
 او حنصله اليه كانه سورة الطلاق او قطعا فحتمها بالزهر كانه سورة الاعراف
 من النساء او الزهر النفس قبل الفصل فينبغي او على بان يفسد الوقت الا في دواء
 وعلى من قطع ومما الى حل ولها قبل الفصل متى وزاعن وعلى من قطع لاقبل منه ان
 من الزهر ليقض او النفس فانه لم يجل قبل الفصل الا اذا مضى وقت بوجاهة خبر من
 اجزاء وقت الفلوة مع ذلك الوقت النفس الى عسلا واجبا عليها وفيه اقرينة
 تحفظه للوقت كما ذكرنا فاللهم للعهد كانه قوله والجمعة هي الله عند محنة
 والله البر عند ابيه سعة والقول في الاول كانه المشورات فانه حل وطبعا سواد

[illegible]

کتابخانه ای بسیر

الحسين

فصل

العبد الفقير
إلى فضل الله تعالى
محمد بن عبد الله

قد زكوات ذلك
ولد بن في يمينه وولد في يمينه
ما خرج من ولد بن في يمينه
ما لم يكن من ولد بن في يمينه
لا يخرج من ولد بن في يمينه
مما فضل من ولد بن في يمينه
منه من ولد بن في يمينه
ما نسأله من ولد بن في يمينه
بالولد الأول من ولد بن في يمينه
فقط من ولد بن في يمينه
الحق في ذلك من ولد بن في يمينه
منه من ولد بن في يمينه
وقد علم الشيخ بن في يمينه
منه من ولد بن في يمينه
لوراد من ولد بن في يمينه
الولد من ولد بن في يمينه
به أي بالقول
ذلك في يمينه من ولد بن في يمينه
الثاني بعد الأول من ولد بن في يمينه
غير ذلك من ولد بن في يمينه
قطر من ولد بن في يمينه
التي من ولد بن في يمينه
أو المورثة من ولد بن في يمينه
ثبوت الأول من ولد بن في يمينه

ان ولدت في حبل طائي او حرة وتنفذ القدر اي عدم الحبل من حرة كانت او انه مطلق
او يكون عتقا زوجه اي وجهه لا فعل سبب هذا السقط فهو من قبل المشا فنه
وما تنقص من الدم من اقل الحيض او دم ما تنقص من الزمان من اقل معدته او ما زاد على
المرضي من المني الذي يقع الدال على المراهجه التي لم تبلغ قبل وجوب اي حيض المنيثه عشرة
اي ودم عشرة ايام ولما بعد من كل شهر في السفر ومما كان في حال الطهران واما عند فهو
لا واد الطهران والصلوات ثلث ايام والحيض ثلث ايام عشرة كانه الطهر او زاد او نقصا
اي نفس المنيثه وهي الباقية التي لم تبلغ من وجوب اي نفس المنيثه اربعون يوما
وليلة او زاد على العادة سوا كانت اقل او اكثر سوا كانت اقل او اكثر او ما بينهما
اي في الحيض والنفاس وجاوز عطف على زاد اي جاوز ما وعليها اكثر مما اي اكثر
الحيض والنفاس وفي الاكثاف اشارة الى انه لو بلغ الاقل او زاد عليه ولم يبلغ الاكثر
او زاد على العادة ولم يبلغ الاكثر او بلغه ولم يجاوز كان الكل مبيحا او نفاسا كما في
شرح الطحاوي وغيره وبعض متا لا يح عن تكرار كمال الحيض واعلم ان المدة بغير عاونه
الراعيين يربح لانهما مستغفر من العود وعنده بركة وعليه الفتوى كما هو المشهور
المراهجه اذ كانت حرة واحدة منها صارت عادة لما بالاجماع فتوارك برين او اكثر
ثم استمر بها الدم روت العادة الى المتكررة عندها والما توارك عنده وولدت
لها عاودان عند اكثر المشايخ وقبل ثبتت كفي اعتادت خمسة ايام في شهر وستة في شهر
كما في المنيثه ومارت من دم قبل او لم يزل عطف على الموصول جامل اي ذات حمل لفظ
منه كونه صفت من الاماات وقد يقال جامله اسنى منه خبر هذا الموصول والملا والحق
وغير لغة مصدر استحيضت المرأة على الجنون استمر بها الدم وشربه دم وخروج دم
موضع خلع من غير حيض ونفاس والنواحي على ما ذكره يهاجر بها ثمانية ومنها دم الامة
والراعيه والصغيرة كما في اشارة ومن حكمها انها لا تمنع صلوته ولا صومها فرضا او نفلا

الاشارة

واشاره الى انه لا يمنع الفواحش ومنس المعصية ونحو السجدة والطواف اذا تمت
الوقوف كما في الخزانة والامس الركب لان ما بعده مستغفر من ذكرها وبعلم
لاش الا في الفصل ووطا فلا يمنع التخيذه ويخرج الدواعي ومن لم يقم عليه
منته اجرة يتوضا والذكر وقت صلوته فمن اجرة الزمان صلوته العبد والعقوبة فان لم
ان يصلي الطهر بوضو على الصحيح كما في المحيط الا وبعده حال من يقدر ان يصلي
فان لم يزل حال من اجاله الا في حال دوام حده فحينئذ او حكمها وبعده اشارة الى انه
اقتبى به عند الصلوة وذا بالانفاق او عند الوضوء وذا بالاختلاف فلا اعتبار
للمسألة في غير هذا من حيث انها اذا استحيضت فدخل وقت العود ومما سأل
فانقطع ثم توفضت على الانقطاع فلما صليت كعتبت من العود غيب الشمس فانها
انقضت على صلوتهما والاما لو شئت الدم من السبلان فربحت من ان يكون صا
العدو ذكره في الفتوى وفي موضع منه انها لا يخرج ويغني ان يعصب الحن ويربط
تقليد الفتوى ولو كالتعصب فلا بأس به كما في المحيط لكن في الزايد انه لم
شع السبلان برباط او مشوا وجلس في الصلوة او اجابوا ولو لم يعلم مع القدرة
عليه وصح مع السبلان لم يكره واذا جازت الحديث للعمد اي الحديث الذي ابلغه في
المتروكة حديث آخر يتوضا له لا للموت مية او اسال من احد غيره ودم متوضا ثم يمس
ومر وسال من المتروك الاخر انفق وضوءه بلا خروج الوقت وكذا لو كان به دما بل
او قد روي منها سائل ومنها غير سائل متوضا ثم سأل غيره سائل انفق وضوءه
فالجدري قرح كما في المحيط واعلم ان ما ذكره بقا احصاه العذر على ما ذكرنا من ان
انه يشترط التوضوء ودام الحديث واما حقيقة الاحكام لان حكم البقاء السبلان
حيث شرط الا لا بد منه وقت صلوته كما في سائر ما منه فانه يمكن من الوضوء والفتوة
فيها فلو سأل الدم في وقت صلوته متوضا واصل ثم خرج الوقت ودخل وقت صلوته

لا يمنع من الفواحش ومنس المعصية ونحو السجدة والطواف اذا تمت
الوقوف كما في الخزانة والامس الركب لان ما بعده مستغفر من ذكرها وبعلم
لاش الا في الفصل ووطا فلا يمنع التخيذه ويخرج الدواعي ومن لم يقم عليه
منته اجرة يتوضا والذكر وقت صلوته فمن اجرة الزمان صلوته العبد والعقوبة فان لم
ان يصلي الطهر بوضو على الصحيح كما في المحيط الا وبعده حال من يقدر ان يصلي
فان لم يزل حال من اجاله الا في حال دوام حده فحينئذ او حكمها وبعده اشارة الى انه
اقتبى به عند الصلوة وذا بالانفاق او عند الوضوء وذا بالاختلاف فلا اعتبار
للمسألة في غير هذا من حيث انها اذا استحيضت فدخل وقت العود ومما سأل
فانقطع ثم توفضت على الانقطاع فلما صليت كعتبت من العود غيب الشمس فانها
انقضت على صلوتهما والاما لو شئت الدم من السبلان فربحت من ان يكون صا
العدو ذكره في الفتوى وفي موضع منه انها لا يخرج ويغني ان يعصب الحن ويربط
تقليد الفتوى ولو كالتعصب فلا بأس به كما في المحيط لكن في الزايد انه لم
شع السبلان برباط او مشوا وجلس في الصلوة او اجابوا ولو لم يعلم مع القدرة
عليه وصح مع السبلان لم يكره واذا جازت الحديث للعمد اي الحديث الذي ابلغه في
المتروكة حديث آخر يتوضا له لا للموت مية او اسال من احد غيره ودم متوضا ثم يمس
ومر وسال من المتروك الاخر انفق وضوءه بلا خروج الوقت وكذا لو كان به دما بل
او قد روي منها سائل ومنها غير سائل متوضا ثم سأل غيره سائل انفق وضوءه
فالجدري قرح كما في المحيط واعلم ان ما ذكره بقا احصاه العذر على ما ذكرنا من ان
انه يشترط التوضوء ودام الحديث واما حقيقة الاحكام لان حكم البقاء السبلان
حيث شرط الا لا بد منه وقت صلوته كما في سائر ما منه فانه يمكن من الوضوء والفتوة
فيها فلو سأل الدم في وقت صلوته متوضا واصل ثم خرج الوقت ودخل وقت صلوته

لا يمنع من الفواحش ومنس المعصية ونحو السجدة والطواف اذا تمت
الوقوف كما في الخزانة والامس الركب لان ما بعده مستغفر من ذكرها وبعلم
لاش الا في الفصل ووطا فلا يمنع التخيذه ويخرج الدواعي ومن لم يقم عليه
منته اجرة يتوضا والذكر وقت صلوته فمن اجرة الزمان صلوته العبد والعقوبة فان لم
ان يصلي الطهر بوضو على الصحيح كما في المحيط الا وبعده حال من يقدر ان يصلي
فان لم يزل حال من اجاله الا في حال دوام حده فحينئذ او حكمها وبعده اشارة الى انه
اقتبى به عند الصلوة وذا بالانفاق او عند الوضوء وذا بالاختلاف فلا اعتبار
للمسألة في غير هذا من حيث انها اذا استحيضت فدخل وقت العود ومما سأل
فانقطع ثم توفضت على الانقطاع فلما صليت كعتبت من العود غيب الشمس فانها
انقضت على صلوتهما والاما لو شئت الدم من السبلان فربحت من ان يكون صا
العدو ذكره في الفتوى وفي موضع منه انها لا يخرج ويغني ان يعصب الحن ويربط
تقليد الفتوى ولو كالتعصب فلا بأس به كما في المحيط لكن في الزايد انه لم
شع السبلان برباط او مشوا وجلس في الصلوة او اجابوا ولو لم يعلم مع القدرة
عليه وصح مع السبلان لم يكره واذا جازت الحديث للعمد اي الحديث الذي ابلغه في
المتروكة حديث آخر يتوضا له لا للموت مية او اسال من احد غيره ودم متوضا ثم يمس
ومر وسال من المتروك الاخر انفق وضوءه بلا خروج الوقت وكذا لو كان به دما بل
او قد روي منها سائل ومنها غير سائل متوضا ثم سأل غيره سائل انفق وضوءه
فالجدري قرح كما في المحيط واعلم ان ما ذكره بقا احصاه العذر على ما ذكرنا من ان
انه يشترط التوضوء ودام الحديث واما حقيقة الاحكام لان حكم البقاء السبلان
حيث شرط الا لا بد منه وقت صلوته كما في سائر ما منه فانه يمكن من الوضوء والفتوة
فيها فلو سأل الدم في وقت صلوته متوضا واصل ثم خرج الوقت ودخل وقت صلوته

لا يمنع من الفواحش ومنس المعصية ونحو السجدة والطواف اذا تمت
الوقوف كما في الخزانة والامس الركب لان ما بعده مستغفر من ذكرها وبعلم
لاش الا في الفصل ووطا فلا يمنع التخيذه ويخرج الدواعي ومن لم يقم عليه
منته اجرة يتوضا والذكر وقت صلوته فمن اجرة الزمان صلوته العبد والعقوبة فان لم
ان يصلي الطهر بوضو على الصحيح كما في المحيط الا وبعده حال من يقدر ان يصلي
فان لم يزل حال من اجاله الا في حال دوام حده فحينئذ او حكمها وبعده اشارة الى انه
اقتبى به عند الصلوة وذا بالانفاق او عند الوضوء وذا بالاختلاف فلا اعتبار
للمسألة في غير هذا من حيث انها اذا استحيضت فدخل وقت العود ومما سأل
فانقطع ثم توفضت على الانقطاع فلما صليت كعتبت من العود غيب الشمس فانها
انقضت على صلوتهما والاما لو شئت الدم من السبلان فربحت من ان يكون صا
العدو ذكره في الفتوى وفي موضع منه انها لا يخرج ويغني ان يعصب الحن ويربط
تقليد الفتوى ولو كالتعصب فلا بأس به كما في المحيط لكن في الزايد انه لم
شع السبلان برباط او مشوا وجلس في الصلوة او اجابوا ولو لم يعلم مع القدرة
عليه وصح مع السبلان لم يكره واذا جازت الحديث للعمد اي الحديث الذي ابلغه في
المتروكة حديث آخر يتوضا له لا للموت مية او اسال من احد غيره ودم متوضا ثم يمس
ومر وسال من المتروك الاخر انفق وضوءه بلا خروج الوقت وكذا لو كان به دما بل
او قد روي منها سائل ومنها غير سائل متوضا ثم سأل غيره سائل انفق وضوءه
فالجدري قرح كما في المحيط واعلم ان ما ذكره بقا احصاه العذر على ما ذكرنا من ان
انه يشترط التوضوء ودام الحديث واما حقيقة الاحكام لان حكم البقاء السبلان
حيث شرط الا لا بد منه وقت صلوته كما في سائر ما منه فانه يمكن من الوضوء والفتوة
فيها فلو سأل الدم في وقت صلوته متوضا واصل ثم خرج الوقت ودخل وقت صلوته

فأما وجبت في كل واحد من هذه الأقسام فكل ما جعلت في هذا الكور ابتدأ أو من الجرة التي جعلت فيها ومنها
في الكور من النهر وإذا لم يكن فالتجاسة بهذا الكور خاصة جبراً لها ور

أخرى من الدم من أوله إلى آخره فإنه يجوز ترك الصلوة لو وجد أن الاستعانة وقت
صلواتك ملأ بخلات ما إذا دخل على الانقطاع فإنه توفى وأعاد ذلك الصلوة بعد
الاستعانة به ما قاله الجوز خلا قال في العاصم الصغار فإنه ينظر أن قد مضى أو
الزوال له وإلا فإنه المشايخ لم يخطئوا في غير من استخف من شأن هذه الصلوات على
المشهور وغيره من جهة وقتها وزعمت ما ينعظم ومخرج من الانكسار أو غيرها من
مخرج أو الفلوات ربح أو استطلق بطن أو سلس البول أو مع حبس فيها ربح
في الزيادة أو خفف في الذي موضع الفقد من غير أن يتغير حكمه المستحق أولاً
في القيمة بوضعه وإن الغرضه الدم مثلاً وقت كل فرض فلو استخفقت قد مضى وقت
العصر والدم منقطع فترخصت وصلت العظم سال الدم في هذا الوقت لم
يتحقق وضوياً وينبغي أن ينظر آخر الوقت ثم يوفى في كل الخط ويقضي به في كل
الوجود فيه أي في ذلك الوقت عاشاً أو مضياً أو أوقفاً أو نقلاً استندوا
ونقصه أي وضوياً صاحب العذر مخرج الوقت أي وقت الصلوة لظهور الشمس
أو توفى قبله وفي الانكسار استعارة بان وميريس بنافق للصلاة فلم يكن يجب على
فليس عليه غسل دم أصابته به لأن أمه ليس له من العبد أن قال ابن سلق في كتاب
عن مخرج إلى أنه غسل الثوب عند كل صلوة كونه المضرات لا ينقصه وماله إلى أن
كان زوال أي زوال الشمس أو توفى قبله وفيه خلا قال أبو يوسف فإنه قال
عنده حكمها ما قضى في الخط لو توفى الصلاة في وقتها لم توفى وضوياً أو توفى في
وقت الظهر ثم دخل وقت العصر اضلع المشايخ في انقطاع طهارته **فصل** بعد
الشيء المعصوم وهو ميم يمكن له سفرة الطهارة وهو غير المانع في نجس العين والماء
فأما ما رواه بس والعلين في قدر فغسل فيه الماء وطبخ فيه يعبو الإعتذار الأول
بما فعلت في وقت فيظهر في أكثر المتأولات الأتية لم يذكر أو مقدر الماء في وقت

المراد بالوقت
وقت صلوة المكتوبة
في كل وقت الصلوة
فإن كان في وقت الصلوة
فإن كان في وقت الصلوة
فإن كان في وقت الصلوة

فصل

في كل وقت الصلوة
فإن كان في وقت الصلوة
فإن كان في وقت الصلوة
فإن كان في وقت الصلوة

بعض الثقات من أهل الأندلس أن المتوفى كان ثمان عشرة سنة لأن بعض الروايات
قد روي الماء وذا الحدة عند الشيخين وإنما عنده فلا يطرأ به عن نجس بالغسل مروي في
ميريس سواء كان له لون أو لا كان في الضمير وغيره بزوال عينه أي بغير أن يبرز
الشمع إلى الماء وإن لم يخرج إلى مخرج ولو كثر الغسل في ذلك زمان يحتاج إلى شيء آخر غير الماء
فإنما يكون في تبسوط شيخ الإسلام أن النجاسة كانت بالنجس والعين لا
اللون وفي الخزانة كل نجس يزول طهره ويتركه وفي الكلام الشعارة بان زوالها
ولو بالغسل مرة وفي الظاهر الرواية وجب بغسل بعده مرة وجب مرتين وجب ثلثاً مرات
كان في ذلك فإذا غسل البعد والشرب فغسل في نجس بحيث يسجل مني
أبغسل في وقت وجب بغسل بعده مرة وجب مرتين وجب ثلثاً في كل وقت وفي كل وقت
إذا أدين الجدة ثم نجس بالمال الطاهر طهرت بزواله وبغسل ما في أي سائل كذلك
شأنه في المستعمل التي ولدت أمة الماء المستعمل من المايعات وفيه أمة مرة وجب
عن أحمد بن محمد بن عبد الفتوى وقال أبو يوسف في أن النجاسة الغليظة زالت به ثلث
تجاسد الماء بآية فيه وجب غسل الأجزاء التي شرب من الماء في كل وقت لا يصح أن لا يغسل
بالكس أن الذي يدرى من أي قاعه متعرق بالعرق مثل الماء المقيد كما رواه أحمد بن محمد
لا يصح بالعرق كالماء من اللبن وغيره فإنه لا يبرز إلى النجاسة بالجماع كما في الطهارة
لكن في الزيادة عن أبي يوسف أنه إذا ذهب إلى الدم عن الثوب لم يبرز إلى النجاسة
حاشي ثلث لم يبرز إلى العبد وبغيره الشيء على ما يراه من نجس الأجسام سواء كان له
لون أو لا كان في الضمير غسله بالماء وبغسل ما في مخرج وعرقه أي غسله بقدر قوة
العصر لو كان المعصوم قوياً ولا ينفقه رفته ولو لم يبرز فيه ما بعد العرق فقد طهره ليس
كأنه الصلوة السعدية ثلثاً مقصد الغسل والعرق فيها وفيه طهر الرواية وإنما
جبره بغير العرق مرة والأول أجود والآخر أرفق وعن أبي يوسف أنه يبرز بغسل

في كل وقت الصلوة
فإن كان في وقت الصلوة
فإن كان في وقت الصلوة
فإن كان في وقت الصلوة

في كل وقت الصلوة
فإن كان في وقت الصلوة
فإن كان في وقت الصلوة
فإن كان في وقت الصلوة

في كل وقت الصلوة
فإن كان في وقت الصلوة
فإن كان في وقت الصلوة
فإن كان في وقت الصلوة

[illegible]

21 المزمع

وفي الوجعات الحارة كلبه مقلوباً إلى الخلف
والأصابع حادة وهو يحن وفي الوجه الثالث أصابع الغر وهو ظاهر والخطا

الطاهره كما يظهر بفصل كذا ذكره المخرج في كتابه النورانية ان في هذا من المصنفين
 وانه المصنف انما يظهر عن الجول الا بالفصل وكذا عن كذا الفهرست في المصنفين
 ان المصنفين انما يظهر في المصنفين كذا ذكره المصنفين في المصنفين
 يظهر في المصنفين كذا ذكره المصنفين في المصنفين
 اي ما يظهر في المصنفين كذا ذكره المصنفين في المصنفين
 عني اي في ذلك المصنفين كذا ذكره المصنفين في المصنفين
 مع يوهما كذا في المصنفين كذا ذكره المصنفين في المصنفين
 اما ان المصنفين كذا ذكره المصنفين في المصنفين
 كذا في المصنفين كذا ذكره المصنفين في المصنفين
 والتعريفين كذا ذكره المصنفين في المصنفين
 يوضع عليه كذا في المصنفين كذا ذكره المصنفين في المصنفين
 جعل المصنفين كذا ذكره المصنفين في المصنفين
 التي سنة الله ولا يملك غيره فصل ثلثا ويخفف كل مرة وبطلان الارض اي التراب
 وانه في كذا في المصنفين كذا ذكره المصنفين في المصنفين
 لا يظهر الا بالفصل كذا ذكره المصنفين في المصنفين
 كذا في المصنفين كذا ذكره المصنفين في المصنفين
 جعل من كذا في المصنفين كذا ذكره المصنفين في المصنفين
 في كذا في المصنفين كذا ذكره المصنفين في المصنفين
 كذا في المصنفين كذا ذكره المصنفين في المصنفين
 كذا في المصنفين كذا ذكره المصنفين في المصنفين
 كذا في المصنفين كذا ذكره المصنفين في المصنفين

5916

[illegible]

كما روي عن محمد بن وكلة الوصبي عليه السلام انه لم يكتف في ذلك بصوف اذنة
وهذا المشايخ واللاه على ان يجب سنة الارض لا تقوم بالانكسار هو الارض كنه
البري والزاهدي يمكن في الخلاصة المتأخرات تعود للصحة طرف بطنه لا يستقيم
في الارض كنه الزاهدي وهو ظاهر الرواية كنه الخفة وقد ذكرنا روايته ان كاشي
واعلم ان ما بطنه الجنب عشرة ذكرها كنهها كنه الارض ان فانه في اشارته سبعة
طماز في الرواية الا في غير هذا صارت فله فانه سبعة كنه الارض وبقي عطف على
بطنه وهذا اشرف ما في تفسير الجنب الثابت بطنه والغلبة بطنه وان كان
الاول نقد به على بيان الطمارة ما دون قد خرج الثوب كما قال الحرفان وانكس
المشايخ منه ان ربع طرف الثوب كانه بل والكلم اربع اذنة الشياخ كما سجد على او
ربع جميع الثوب المصائب كانه الخيط اربع جميع الثوب في البدن والارض هو الاول
كناه الزاهدي وعنده فتوى اكثر المشايخ كناه الكرمات وعلى السبعين ان يعني شجرة شجرة
ومن اجوسفت وزراج في ذراع ومن محمد وقد راى قد عين كناه التمر شجرة ولا يبعد
ان يقال ان الثوب هو التمثيل فانه قد عني ما دون ربع العضو والف على ما اشتر
البري في الخلاصة وعنه من جنس بالغة جان ما عطف صفة جنس ولا يظه ان في الماء فان
منه لا يعني فيه فقرة كناه الكاتم الا انه مخالف لما مر في ما اهل قبول منس لم يكتف
عنه ما بعده رد الما قبل انه عطف كناه المشية قبول ما اهل كنه الشين وانما عطف
فما بهر ان الفتوى على الاول كناه المشية لكن في المشايخ ان يقول ما اهل عطف
عنه وتوقف عنه اجوسفت رده طاهر عهده محمد والفتوى في الماء على الاول ومنه الثوب
على الشدة وفي الكه س على الثالث وهو ظاهر في عطف ما يعظم كنه التميمي وانكر كناه
الجباني والفتى في العدة دون الواو كناه العجب والطير مع طائر لا يوصل كالصقور
الباري والجهة وغيره عنه السبعين فقيض وانما عطفه فلهذا كناه الكاتم لكن في الخيط

يظهر

10

المقدس
خزينة

الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لاه
بغيره

Handwritten text in Arabic script, likely a library stamp or ownership mark, located in the bottom right corner of the page.

تفصیل

[illegible][illegible]

من قنار السحر والسحر الدعا
ورفع الصوت بدقة فصلا

الوقت افضل عندنا الا اذا قلنا اننا قد فعلنا وان كانا قد فعلنا فليس في ذلك
الفرق بين جميع الاوقات ما لم يتغير وقت الشمس كما قال الحكماء المشبهه واما انهم اوقفوا
صالحا روى عن الامام في قوله تعالى انما نعلم الله انما نعلم الله انما نعلم الله انما نعلم الله
للعرب افضل من ربح اولاهيه ولذا انما انما نعلم الله انما نعلم الله انما نعلم الله
مستوفى بل رفع الراس كما في النظر والعين والاذن واليد والرجل والقدم واليد
اذا كانت الشمس مصابة بغيره والاشعة والاشعة والاشعة والاشعة والاشعة والاشعة
واما حكم الاداء فبما في وقتنا من العتمة في جميع الاوقات الا انما في الليل
الشرقي كما هو الظاهر المتبادر من قوله تعالى العتمة وروى في الاصل في وقتنا من العتمة
المعنى عليه يمكن لكنه قد كثر في المحظوظ وغيره وعن العتمة وروى في الاصل في وقتنا من العتمة
النظم الى النصف مكرره بل انما في بعده مكرره مع انهم والبراهين في العتمة
قال انما مكرره في كراهية التجرى في العتمة انما في العتمة والاشعة والاشعة
فالتجسس افضل في وقتنا من العتمة في جميع الاوقات الا انما في وقتنا من العتمة
آخر الليل الشرقي لمن يتقن بالاشعة الى من اعتمد على استيفاء واما اذا لم يتقن في الليل
افضل في وقتنا من العتمة في الكلام اشعارا به في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة
تجسس في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة
عليه مما سبق فلا بد من ذلك في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة
فان في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة
ولو سلم لم لا يجوز ان يستوى في التجسس والتجسس في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة
وبما استدل به لا يجوز ان يستوى في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة
في العتمة انما روي الحسن عنه والاصح انه مكرره الا من عذر السوء او يكون انما في وقتنا من العتمة
فبلا ولا استنباط في التجسس مكرره كراهية التجرى في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة

ان الكلام

ان كلامه كثير والى علي بن المرأة كما روى في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة
انما في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة
الصلوات في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة
في الصلوات كلما ان تنظر في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة
يستحب لتزديده من المصداق انما في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة
تجسس في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة
من غير الشمس وبعد العتمة او النصف في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة
الظلمة والمغرب في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة
نظم الحكماء في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة
المحسن المصنف في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة
بشيء من كثير من الصلوات في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة
الاوقات في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة
والحكمة والحكمة في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة
لا يجوز في سائر ما روي عن الكرامة بعد ما روي ان في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة
يجوز في سائر ما روي عن الكرامة بعد ما روي ان في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة
واصلها في عبارات يجوز ان يكون في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة
في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة
اليوم ولا يجوز في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة
بما روي منها في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة
لكن في الخلاصة في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة
السو لم يوافق السجدة فكان الحسن وصلوة صبارته الى لا يجوز التلبس في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة

لا يجوز في سائر ما روي عن الكرامة
غير انما في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة
التي لم يوافق السجدة فكان الحسن وصلوة صبارته الى لا يجوز التلبس في وقتنا من العتمة في وقتنا من العتمة

من الجنات ويوم عرفة من ذواتها وما معجزت فيها ففكرت في كنه الكرامات والتعظيم
 لم يوجد فيها انها غير مكرورة بل كطن ومنها اشعار بجوارها بانها غير هذه الاوقات الا
 انها لو معجزت بعد صلوة المغرب او الجمعة قدمت على سبيلها وقبل اجازت وتمت
 على عظمة العبد والقباس يقتضي التقديس على الصلوة كما في المنيعة وغيره عند الطهارة
 التي في يوم ربي ومن جرم الشمس من الاقنى الا ان يرتفع اقل من ربح او ان ينزل الاوصاف
 او ان يكر او يصغر على الاختلاف كما في الحديث عند قيامها الى لا يجوز تلبس بشي من
 تلك الثلبث عند انقضاء النهار العز في ذنب اليمامة ما روي وراة النور وجوز
 ان يكون من انتصاف النهار الشرعي وهو القوة الكبرى الى الزوال في ذنب اليمامة
 هو الزمان كما في العمان وعند عروبتها الى من وقت تغيبه الى ان يغيب جرمها الا ان
 يومه الى يوم المصطفى فانما جازة بل كرامته في قال الصحابة في الاضياع وذكره
 الفقهاء ان الاداء مكرورة وفيه اشعار بان الوقت لو خرج من خلال الوقت لم يقصد
 وهو الاصح ويؤادوا لا قضاء وهو الاصح في قضاء الزايد ويستثنى من
 ذلك جرح وقت الخاف في مفسد كما في مكرورة عزها اذا حوج الامام من علمه للجنة
 الى الفراق من الصلوة النفل الى الشرع في صلوة النفل وسبيل في علمه ما اذا
 شرع بقله والخطبة شاملة للجنة والعبد في الاستسقاء والكسوف كما في النظم
 وقامه فان والخطبة لكن سبيل ان خطبة الكسوف ليست مشروعة عندنا ولا عند
 مبشر المرواني عن الاداء ان يقول ويكره عند الخطبة النفل لبشر خطبة النكاح
 الخطبة الثلث في الموسم فان الاستسقاء واجب فيها كما في الزايد والخطام مشير الى
 ان جرح الطريق بوجوب الكرامة وفيه عند كسبها والاداء ان الكرامة لا يزول بعد ذلك
 الخطبة في المنية او لم يسبح يجوز ان يسلم السنة ووقت الخطبة في دار القربة من
 المجد لم عرفة والاداء لا يكره عند الاذان والافتات من يوم الجمعة لكن في النظم انه

لا يكره

مكرورة فقط فلا يكره القوايت وصلوة الجائزة وسجدة السلاوة وفيه الاشياء
 ما في الجنة انه يكره الصلوة كما طعن لان الاداء النفل بعدة الفرية ويكره النفل
 فقط بعد الصبح الى الطلوع الا سنة اي سنة الصبح فلا يكره شي من القوايت
 واخرها كما في المنية وروى لكن في الحديث انها غير جازية وفيه التحفة ان ما وجب يجب
 العبد من النذر وقضاها في طوع افسد وكذا ذلك مكرورة فيه في الطاهر الرواية
 وعن ابو يوسف انه غير مكرورة والصحيح قاهر الرواية وفيه الغنية عن اية غيره
 ان يصح في السجدة بعد الصبح وهذا في النفل المنية او اما جازية او اسرع في مثل
 فيسبيل في يكره النفل فقط بعد اداء الصلوة الاداء المغرب الى بعد الاداء
 النفل وبعد المغرب الى الاداء فلا يشمل وقت النفل كما طعن لان السبيل في فريته لم
 يكره النفل في الوقتين وروى القوايت ما وجب في السجدة بعد السجدة السجدة
 غيرا واما الواجب في السجدة كما في المنية وروى فلا يجوز كما في الحديث لكن في التحفة
 ان ما وجب في السجدة يكره في الاداء في طاهر الرواية والنفل وغيره يكره في انما
 لان فيه تاخر المغرب عن وقتها وفيه الكلام اشعار بانه لو ادعى العبد وقت
 الطهارة في السجدة النفل بعده كما في الغنية وسبيل ان النفل مكرورة بعد الطهارة
 جمع بينه وبين العرفة ومن هو اجل مرض الى سبيل الاداء في السجدة اذا بلغ
 والمجنون او الملعون عليه او الفاق والفاقر او الاسلام او الى الفيل والنفل اذا
 طهرت في اخر وقت اي زمان يسع التوبة فقط كما قال الفقهاء من علم ما لا
 اذا طهرت من الحيض والنفساء في زمان يسع التوبة في زمان النفس العمى خلاف الكافر
 الميت على الصحيح واخبر به عما قال زفر بن عمر في القدر وروى انه شرط في وجوبه ان
 يسع الواجب في في الحديث والفتنة والطرف متعلق ما يبل يقبض اي في ذلك الغفر
 فقط لا الغرض المقدم واخبر به عما قال الشافعي به فان عند اداء وجب العرف

ذكر من قبل ان يكره في السجدة
 يصح في السجدة بعد الصبح
 في السجدة بعد الصبح

المؤخر

از اولین میاید اگر که در راه و آن با
پست و در آن نشسته باشد باید که
در آن نظر کند که از آن بفرماند
باشد آن بکند و اگر از آن
مستول شود و در راه و آن
چون که با آن باشد و در آن
استوار کند آن شود و آن

والعقود

تبر

والاطلاق

مكرهه في حقها الرواية وعن ابي يوسف ولا بأس به ولا ما يشبه كما في
عن محمد بن كنانة الطبري ولا يلحق من التحسين او الاطلاق او التخصيص الى ما يشبه
الطهارة من وضعها بزيادة حوت او غير ذلك او ما يشبهه في الاصل او الاداء
فانه مكرهه وعن الجوهري ان جازية في الجعلين كذا في الترابي ووجهه لا
يرجع الى كونه التبرع وهو ان يفيض صوته بالشهادتين بالاداء من بين ربا
ثابتة ومن ثم يرفع صوته بها كذا في الجوهري في الاذان وجهه لا صدره
لونه الاذان المولود وهو الصحيح لانه يستل الاذان وقال الجوهري في الاذان
نفسه لا يجوز كذا في المحيط في وقت الجعلتين فثبتة الجعلية وهي ان يفيض
على الصلوة ذكره البيهقي وغيره في المقدمة فيقول اي قال في في الفلاح فانها
انها يكون مشركه في جعل المشرک مشي باعتبار معينين مختلفين في حال اللغو
للاول اسما الى الصلوة والثاني اما فيه النجاسة في الاول ويسره في الثاني
وقال شيخنا في بيته ويسره في كل واحد من الاولين كذا في النية وان لم يتم الاطعام
بالجوب عليه ويسره مع ثبات قدمه لا يتناول الميثنة يستدر الموزن في موضع
الميثنة بالكر الى المنار بان يخرج راسه من الكوة اليمنى ويقول الاول من بين
ومن اليسرى ويقول الثاني من بين يمينه ان يوجب الجدة بالاذان لا اطعام
الناس فيلواذن نفسه فثبت لانه الاصل في الشرع كذا في كشف المنار وبانه
يؤذن في موضع عال وهو سنة كذا في القسمة وبان لا يؤذن في المسجد مكرهه
كذا في التكميل في الصلاة ان يؤذن في المسجد او ما يشبهه كذا في البيهقي منه والاقامة
في الاصل مقدمه في سجى بها هذه الطهارة التي يقيم الصلوة بها والى ما رواه
صحاحات لنا مشد الى مثل الاذان فيها ذكرنا من الاوقات العشرة فلا يردنا
السفر من قبل الاقامة في اظهر الرواية وعن ابي يوسف انه لم يفتل كذا في المحيط

وہی

ويجعل الصلوة في اذنه عند الرفع منه لانه احد الاذان وقيل لا يجعله لانه
 لا يؤخر زيادة رفع الصوت كنه الترخي وغيره ولا يحول الا لانه من يتقرب منها
 كنه المنطق ونجمه مكان بل اذنه الا اذا كان في الموضع اما ما قيله خلاصه
 ان جمعا قريبا وقيل ياخذ في المشي عند قوله قد قامت الصلوة ما مضى من
 ونجمه مكان الصلوة كنه الحظ وذكر كنه العبد بكرة المشي فيها لكن بعد ادى
 الجمع بين كنه نما من المدة وهو السر عطفه ترسل جازا لانه فاعل السنة كنه في
 السجدة ولكن في الهداية ان المدة مسخت وبرا وفيها في كل اذان بعد
 الجميع قد قامت الصلوة اى قربا فانه الصلوة على ما روى عن ابو يوسف
 كنه الحظ وذكر كنه الا زامير ان معناه لم تمت وقيل قامت الجملة الا الصلوة
 والطاهر ان الزيادة سنة وفي الجلاء لو تركت لم يمت الا قامت عليها ولا يحكم
 بفتح الياء ايضا اى في اثناء الاذان والاقامة فلا يجب عليه جواب السلام والعنة
 لانه نفس لما بعد القرآن على الفتح كنه الحظ وبالكلمين وبكره الفتح في الاضطرار
 كنه الزايد وفيه وحدة الفعل ايا الله انه ينبغي ان يكون الموزون والمقيم واحد
 كنه الظاهر وبكره ان يقيم غير الموزن المبرضا او يعيبت كنه النية وبكره
 ثم الياء وقيل النع السامع عن الكلام فيها اما في الاقامة فقلت هه الاذان
 واما في الاذان فغير غريب السائل ان الكلام فيه يوجب خطية سلب الايمان
 وفيه الخطية انه لا يتكلم في الفقه والاصول في حال الاذان لكن في الترتيب الكلام
 من غير الموزن وبكره ولا بعد ان يكون كنه من منع الاشتغال بشئ اسوي كما اجابته
 فانها واجبة الا على من سجدة للصلوة وقيل سنة وقيل مسخنة وقيل بالقدم
 وقيل باللسان ولو فيها كنه الترخي فيقال مثل ما قال في الجمع كنه الظاهر الا
 في المعلنين فيقال الموقوفة في الصلوة فيمن النوم صدقت ووبرت بالسر

لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

ال

فیصلہ

لاستقيل

يشكك في الامة ليس بظلم كما لا يكره ويجوز بل انما ترك من معان في سنة معراى
 فيما يتعلق ببلد من الدار والكرم وغيره لان ما في المعرفه كذا في المطرانه وفيه
 ليس على الركعة والزائدة وغيره بان الاذان والاجتماع الناس والاقامة
 للعلام بالشرع وهما موجودان فيها فليس ان لا يكره ترك في السفر وفي الجملة
 عند الاجتماع والاعلام والاقامة ان يأتوا بها فانه يقتضي برباينة الاذان
 من الملائكة ولو اقام من مع من ملكين كما في الحديث ويقوم الامام والقوم
 عند في الصلاة اي قبله يمكن في الاعتبار اذا قال في الصلاة وفي الاصل
 وغيره الاجاب ان يقوم مواضع الصف اذا قال الموزون وفيه قول العلماء الثلاثة
 وهو الصحيح وقال الحسن ومن اذا قال قد قامت الصلاة مرة كما في الحديث وذكر
 في المبتدأ ان اقام والامام لم يحسن كعبه في الركعة العادية بعد اذ في في الصلاة
 اجاب في في الصلاة لو دخل المسجد اقامه عند الاقامة فله ركعة القيام والاشارة
 في الغزاة والامة لو كان الامام مؤذنا لم يحسن القوم الصلاة الغزاة وفيه اذا اقام
 في المسجد والافقه قاموا اذا دخله كما في الحديث وبشرع في الصلاة ذلك الامام والقوم
 ويحتمل ان يكون الوجهة المباشرة بوقت شروع الامام دون الوقت في فانه لم يمت
 وبسبب اما اذا كانت الركعة عند قد قامت الصلاة اي قبله في الاصل بعده والاصل
 في المطرانه والاشارة قول ابي يوسف والملائكة في الافضلية والتميز الاول كما في الحديث
 والامام الثاني كما في الحديث **فصل** في صلاة الصلاة واجد باشراف يكون ويؤتمنا
 خاص يتوقف عليه في بلان في غير اشارة اما انها اكثر من عشرة منها الزيادة
 الوقت والفتحة الأخيرة فاشترط تمام في رائي والافقه فانه ولو كانت في نفسها
 لكنها شرط صوم غير ان الذي انما توجد في جميع الصلاة فانه ولو لمدة لا يستحق
 القاري اجاب في الاضيق في في الركعة ومنها فقد لم افادة على الركوع والركوع على

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

2

قدم

در مقام
بر این
نما

اعلام انه صلي الله عليه وآله وسلم
بمكة خلق باب الله في مسكنه

والتى هي من قدامى كرامه عيسى عليه السلام
فصاروا انتم الى جميعها وانما
كانوا قدامى كرامه عيسى عليه السلام
التي هي من قدامى كرامه عيسى عليه السلام
١٩

المغرب قبله لايل المشرق وبالعكس والمغرب لايل الشمال وبالعكس فالجانب من جهة
 والمغرب تعرف باليد اليسرى كاليمين وبالعكس المتقوسين بجمع العينين وانما بعض
 القدماء قد جعلوا قبله العراق ما بين المشرق والمغرب وجعلوه حاسان ما بين المشرق
 والمغرب من اهل ذلك الموضع ولو واجهنا سقا اذ اطلق صوته وعند فقد جاز
 اليوم لايل مايلي من اهل المبارك لايل مايلي خلف المشرق العينين في بعض القدماء
 كما في الكرمات وعند من لايل مايلي من اهل مايلي من اهل مايلي من اهل مايلي من اهل مايلي
 المغرب كما في قاضي خان ولايل مايلي من اهل مايلي من اهل مايلي من اهل مايلي من اهل مايلي
 مايل مايلي من اهل مايلي من اهل مايلي من اهل مايلي من اهل مايلي من اهل مايلي من اهل مايلي
 من جاز في بعض العلوم الحكيمه الا ان العلامة البخاري قال في بعض القياس من
 الكشاف الى الصالحين لم يعثره ولم يعثره في قاضي خان واليه الى في الصلوة لا
 الكعبة كما في لايل مايلي من اهل مايلي من اهل مايلي من اهل مايلي من اهل مايلي من اهل مايلي
 وعمره الرجل من دابرة قاطعة للبدن عرضا مائة بعضها على بعض من تحت راسه الى راسه
 ما في كبره عورة خلفه الستة وعمره الامت الى الفنته والمديرة وام الولد والمقابلة
 بها الى من تحت راسه الى تحت راسه مع طه يا وبطنها ومن تحت من مقاس الى مقاس
 وعمره المرأة الى عورة من تحت راسه الى عورة من تحت راسه الى عورة من تحت راسه الى عورة من تحت راسه
 فيسب لانه قاع العورة به كما في الزايد في الكف من الراس الى الاصابع والاصابع
 من اهل مايلي الكف كظفره ليس بعورة كما في السطرنج في الكرمات وعمره ان في الكرمات
 الا ان في الكف عورة لان الكف عند الاطفال البطن لا البطن والظفر والقدم من تحت
 اللب الى الاصابع والاطلاق من تحت البطن والظفر كما في السطرنج في الكرمات وعند من
 الروايات في بطن القدم وفي الكف استعار بان ساعد عورة كمن في الظهور

والوقت

في بعض القدماء في الزايد في الكف من الراس الى الاصابع والاصابع من اهل مايلي الكف كظفره ليس بعورة كما في السطرنج في الكرمات وعمره ان في الكرمات
 الا ان في الكف عورة لان الكف عند الاطفال البطن لا البطن والظفر والقدم من تحت اللب الى الاصابع والاطلاق من تحت البطن والظفر كما في السطرنج في الكرمات وعند من الروايات في بطن القدم وفي الكف استعار بان ساعد عورة كمن في الظهور

الزايد

الاصح انه ليس بعورة وفي الزايد في الكف من الراس الى الاصابع والاصابع من اهل مايلي الكف كظفره ليس بعورة كما في السطرنج في الكرمات وعمره ان في الكرمات
 ان يكون كظفره كظفر القدم واعلم ان ما ذكره من ان يكون كظفر الكرمات في
 ان يكون اليه هذا عن التكرار وكشف ربح العنق الذي هو عورة من الراس الى
 بين عورة الصلوة عند عمار وهو الصحيح وعند ابي يوسف وهو ما فوق النصف ومن
 في النصف من اثنان والخطبة والخطبة سواء كان في المحيط وفي اختيار الكف
 اشارته الى انه لو انكشف بغيره من عورة في الحال لا خلاف كما في المشقة
 فهو انكشف فشره من غير كنفه كنفه بالاجماع بخلاف ما في اذني ركنه من ستة
 مئة بالانفاق ولولم يولد شيئا لكونه كنفه قد ركنه او اذني من ستة
 عند ابي يوسف خلا ليد له والارادة فيه من ان يحفره كما في الخفاق والظفر
 مشير الى ان الانكشاف المتوقف على كنفه من كنفه في الخفاق والظفر في
 في الانكشاف كنفه ركنه من كنفه من الزايد في لولم يولد المتوقف من السور
 الفنته والساق ركنه من واحد منها فنته ولواصغر من ان لا يفتقن الربيع الى
 العضو فقال والساق من اسفل الركبة الى اعدا النجب عضو تام فربيع من
 في الخفاق فانه عضو تام بنفسه عند بعض المشايخ او مع الركبة عند بعض المشايخ
 كما في الكرمات والذكر الى كنفه كنفه من كنفه عند بعض المشايخ ومع الاغني عن
 بعض في الجمع هو الاول كنفه الكرمات وكنفه قال منقودا وشي الاغني عن
 فانه مع عضو واحد على الصحيح قال المشايخ اختلفوا ان الذكر والايمنين ثلثتهما
 او عضو واحد وفي الزايد في الكف من الراس الى الاصابع والاصابع من اهل مايلي الكف كظفره ليس بعورة كما في السطرنج في الكرمات وعمره ان في الكرمات
 في الظفرية والاذن الى مايلي الظفر والايمنين من كنفه من كنفه في النية ومن
 شعر يزل من راس المرأة فانه عضو تام على الصحيح لان في جوار انظر الى
 جنبه واطراف روايه من الفنته بالانفاق وقال الجواب انه ليس بعورة وانما فنته

اشعار

صريح

[illegible]

فقدوم عبد الله بن أبي طالب

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على
 سيدنا محمد وآله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً
والعلماء أئمةً مهتدين
والعلماء أئمةً مهتدين
والعلماء أئمةً مهتدين

[illegible]

احمد بن محمد بن احمد

[illegible]

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or date, located at the bottom right of the page.

by

محوالہ

هو الصحيح كذا في الكرماني والكنز امين الله لا يشترط فيه الا ما فيه من حيث انه لو تولى الى
لا يوجد حلا كان ان يقضى به وقال الكرماني وجوبه يقتضي باسرها وانما لا
يقتضي ان يجزئ الا ما هو الواجب بل لا يشترط في الا ما منه لنفسه صلوة ما هو من كذا في الزيد
قال ان مقتضى القلب في التكبير مع الاستقبال بصلته او غيرا في سائر الاركان
كأن في انما صلوة مع الاستقبال للعادة وقال الظهير الدين وقتل لا بعد فقال
الشيخ لم يقتض احد اذا لم يقتض منه وفي صلوة في حق القضاة المتكلم لا يلزم
فيه العباد في كل خبر وانما يلزم من كل ركن ولا يوافق باسرها من مقتضى
لكن لم يستقر بها جوابا في القلب وبما في الاول ما في المتكلم والحاد والسر
ان قول بعض الزهاد من لم يكن قلبه في الصلوة مع الصلوة لا قيمة لصلوته ليس
بشيء ومعنى هذا ان على القضاة افضل فاللفظ وحده لا يقتضي في كل ركن
القلب ليس بشرط كذا في الحاشية والحق استجاب المتكلم كذا في الحاشية وكذا في الخبر
والواجب من السنن عند العامة والخاصة من عند الشافعية والصلوة في حق
الصلوة بلا فائدة سنة او نفل او بدعية في حق الصلوة في حق الشافعية وفي
السنن عند الجمهور الا ان الامتناع ان ينوي فيها متدبرا في حق رسول الله صلى الله عليه
وسلم كذا في الزخيرة وغيره ولو تولى بعد ذلك لم يبرأ من الركن في حق الشافعية
من خواص شيئا في الصلاة وفيه إشارة الى انه لو تولى الغرض في طهره كان شيئا بها
كذا في الظهير والابونوي سنة الظهر وصلوة السجعة اربع من سنة الظهر ولا شك
انه في ثواب السجعات كذا في الجوامع فلا يشترط في الاجتناب الصلوة ولما في القول
والواجب بصلوة الجماعة والوتر سنة للفقهاء العيسى ما رجع الى قصد جزي مقتضى
سنة الصلوة مثل الظهر كذا في القاموس وفيه لا يجوز فيه السنة والاول هو الصحيح فلا يلزم
فيه الصلوة ولا الغرض ويجوز فرض الوقت لا يلزم في الصلاة الا كذا في الحاشية

الاستغفار

یکم

المجلد

مستطیل

عبدالحق

لا سودان بعد
على
الملك

29

عنه بعض رواة الكشي واستغرابان صلوة حين الله عليه سلم ليس بواجب في صلاة
لغيره بين انما واجبه في العشرة فقط السلام الى فقط هو السلام الاول
يعني السلام عليك ورواية الله بل رتبة ولا نقصان فلو خرج فقط آخر يوم هو
وغيره لم يلزم لانه سنة كانه الحيلة وغيره ولا يجدها في رواية فقط السلام في
النوازل وغيره انه لو اذني بعد ان يقول الامام السلام قبل ان يقول عليك
لا يغيره واصله صلوة في التخييم يخرج عن الصلوة بتسليمه عند عامة العلماء
وقيل بتسليمين والآخر سلام الجارية التي جوسه كانه الزيادة في الطلوع
في مطلق الصلوة وقيل في الوتر في وعاء الوتر من الادعية المأثورة فلا
توقيت فيه كانه الحيلة وقت الحيلة زمانه بمقدار سورة الانشقاق وفيه تخير
بما وجد في مسنده البروج وفيه رواية بكليهما والاول هو الصحيح ولعله قصور
عن عرفه والامم كثير من الكتب المعينة ان من لم يعرف يقول بآية نفاذ وكثير
صلوة العبد من الزيادة على ما في نفسها وفيه استغرابان لا يجب فقط التكبير
في تكبير الافتتاح ولا تكبير الركوع فيها وفيه المستصحب وغيرهما واجبان وفيه الزيادة
استغرابان لا يجب تكبير القنوت وهو واجب كانه سهو الزيادة وتعيين
الرابعين الاولين من الفرض الثلاثة والاربع في الفقرة الى فرائد القوانين والا
بعض الفقرة في الاولين وقد مر الخلاف وتعدى الاركان لغة النسبة وتر
تسكن الموارج في الركوع والسجود والقنوت والجلوس قد رتبوه وقد يطلق لكل
من هذه الاجناس فانها صارت اسم الجنس والاربعين في الايسر فانه واجب
على من هو خارج الكوفة دون خارج الجرافة على ذلك سنة مكرمة الركوع والاربعين
في الاخرين سنة على جميعا ومن الذي يستدل به في الغل فمضى والاول
الرواية الغل في الحنفية من ميسر استبح الاسلام لكن في المسألة والاربعين

انه في الايام واجب عند المرفق وفي غيره سنة في كل فرض عند دروابة
 شاذة في القبة انه قال صدر الاسلام انه في الكل واجب عند المرفق في كل
 سبب السجدة ووجه الكبرية السجدة الكبرية وطول الاعادة ولم يدل كلام المصنفات و
 طرح المصنف على انه في الكل واجب كل طين فاقطع فانه وسابق من مواضع يدل
 فيها كبرية من مواضع المصنفات من بعض كبرية من العوام والبر والاحقاد الخ
 الامام واصل كبرية من القصة الا في كل المتفرع من كبرية من الصلوة الا في
 وفيما يقع من غيره والاطلاق مشعر بانها لا تقتضي ان يكون من الصلوة على المذاهب
 وهذا ظاهر الرواية وروى في انه لا يبيح الا اذا افترقا فيما في المقدار المذكور
 في الجامع المطاوع وعنه انه اذا افترقا في سجدة وعن الشيخين انهما في كل سجدة
 والاشكال مشعر بان الانقسامات غير واجب وهو واجب عند مراد وكذا مشعر
 الامام واجبة وان وجهه فيما لا يجب من الصلوة في كل سجدة وذكر في الكلام
 انه في كل سجدة من المذاهب انما شرط في المنيعة انما شرط في الاعمال دون الاقرار
 وتسكن على المشهور ايراد في ذكرنا من الفرائض والواجبات فلا يتحقق معنى
 منها في كل طين غيرهما الى الفرق في الواجب او عذب بغيرها لا في كل السنة وفي كل يوم
 وهو الموقوف في سبب كبرية من افعال الصلوة على التعقيل فقال فافترقا في المصنف
 اشروع في الصلوة المطلقة ولا يفيح ما في اعتبار اذا في غيره من اللطافة كبرية الى
 قال المذاهب وانما يعتبر في اعتبار كبرية من حال القيام او منها هو اقرب اليه من الركوع
 كما في البراهين كما ياتي من قوله في قيام لا في عن اشارته ما لم يبلغه العزة الى العزة
 الجلالة وكبريائه فيها مفصلة في المصنفات كبرية المصنفات كبرية في العزة الى العزة
 وهي اسم كبرية لان العزة كبرية من بين وبين وبلغه للعباد الى ما في العزة من كبرية
 في العزة كبرية من بين المشايخ انه في مفسدة كبرية المنيعة في التعقيل استلزامه للامام

والنساء

فقال

وهذا كبرية من كبرية

والنساء والبراهين في كل طين فاقطع فانه وسابق من مواضع يدل
 فيها كبرية من مواضع المصنفات من بعض كبرية من العوام والبر والاحقاد الخ
 الامام واصل كبرية من القصة الا في كل المتفرع من كبرية من الصلوة الا في
 وفيما يقع من غيره والاطلاق مشعر بانها لا تقتضي ان يكون من الصلوة على المذاهب
 وهذا ظاهر الرواية وروى في انه لا يبيح الا اذا افترقا فيما في المقدار المذكور
 في الجامع المطاوع وعنه انه اذا افترقا في سجدة وعن الشيخين انهما في كل سجدة
 والاشكال مشعر بان الانقسامات غير واجب وهو واجب عند مراد وكذا مشعر
 الامام واجبة وان وجهه فيما لا يجب من الصلوة في كل سجدة وذكر في الكلام
 انه في كل سجدة من المذاهب انما شرط في المنيعة انما شرط في الاعمال دون الاقرار
 وتسكن على المشهور ايراد في ذكرنا من الفرائض والواجبات فلا يتحقق معنى
 منها في كل طين غيرهما الى الفرق في الواجب او عذب بغيرها لا في كل السنة وفي كل يوم
 وهو الموقوف في سبب كبرية من افعال الصلوة على التعقيل فقال فافترقا في المصنف
 اشروع في الصلوة المطلقة ولا يفيح ما في اعتبار اذا في غيره من اللطافة كبرية الى
 قال المذاهب وانما يعتبر في اعتبار كبرية من حال القيام او منها هو اقرب اليه من الركوع
 كما في البراهين كما ياتي من قوله في قيام لا في عن اشارته ما لم يبلغه العزة الى العزة
 الجلالة وكبريائه فيها مفصلة في المصنفات كبرية المصنفات كبرية في العزة الى العزة
 وهي اسم كبرية لان العزة كبرية من بين وبين وبلغه للعباد الى ما في العزة من كبرية
 في العزة كبرية من بين المشايخ انه في مفسدة كبرية المنيعة في التعقيل استلزامه للامام

الفرد

في كل طين غيرهما الى الفرق في الواجب او عذب بغيرها لا في كل السنة وفي كل يوم
 وهو الموقوف في سبب كبرية من افعال الصلوة على التعقيل فقال فافترقا في المصنف
 اشروع في الصلوة المطلقة ولا يفيح ما في اعتبار اذا في غيره من اللطافة كبرية الى
 قال المذاهب وانما يعتبر في اعتبار كبرية من حال القيام او منها هو اقرب اليه من الركوع
 كما في البراهين كما ياتي من قوله في قيام لا في عن اشارته ما لم يبلغه العزة الى العزة
 الجلالة وكبريائه فيها مفصلة في المصنفات كبرية المصنفات كبرية في العزة الى العزة
 وهي اسم كبرية لان العزة كبرية من بين وبين وبلغه للعباد الى ما في العزة من كبرية
 في العزة كبرية من بين المشايخ انه في مفسدة كبرية المنيعة في التعقيل استلزامه للامام

في كل طين غيرهما الى الفرق في الواجب او عذب بغيرها لا في كل السنة وفي كل يوم
 وهو الموقوف في سبب كبرية من افعال الصلوة على التعقيل فقال فافترقا في المصنف
 اشروع في الصلوة المطلقة ولا يفيح ما في اعتبار اذا في غيره من اللطافة كبرية الى
 قال المذاهب وانما يعتبر في اعتبار كبرية من حال القيام او منها هو اقرب اليه من الركوع
 كما في البراهين كما ياتي من قوله في قيام لا في عن اشارته ما لم يبلغه العزة الى العزة
 الجلالة وكبريائه فيها مفصلة في المصنفات كبرية المصنفات كبرية في العزة الى العزة
 وهي اسم كبرية لان العزة كبرية من بين وبين وبلغه للعباد الى ما في العزة من كبرية
 في العزة كبرية من بين المشايخ انه في مفسدة كبرية المنيعة في التعقيل استلزامه للامام

[illegible]

مجلس معارف و فقه و اخلاق و علوم و فنون
مجلس معارف و فقه و اخلاق و علوم و فنون

[illegible]

اکثر م

واما الرجلان فاستبهما في حاله القدام المفرج وفي حال الركوع الالتصاق واما في حال السجود
فالمجلس فحيثما تشاء فان خلاف ذلك كرهه فقهاء حنابلة

قال الجوابية غير مستوفى على الترتيب والتسعين وحدث الاختلاف في
 خلاصة هذه بقية ان الدار الظلمية قال لا يثبت في البحر عدل كذا في شرح المغيرة
 احمد بن محمد بن عيسى او عايناهم في بعض بيوتهم من المشرك والامام كان في الجلاء وحدث
 الامام ابو يوسف والمعاوية بعد القتل اثنى عشر بالبحر والدمع خفيف الميم وحدث في
 خانه وان ثقل للتسلو عند الرقيق من لم يلب منه وحدث الغنوي وهو
 تغيب جيس يعز جيس بن يار في المعشرات وذكر انه من سر باه كفا من
 ثمة مبنى في الفخ وعققت عذبة العزة ولا منع ان يقال الصلوة ثم مد وسعة
 انحل سراي في قول الاسرار وان كان في الاصل المكنوم في النفس وفيه اشعار
 آتين يس من الفاختة والخلات فيمن كان في الفاختة لمن في النسيب عن مجاهد من
 الفاختة وبان التامين والفاخرة سنة فبكره الجلاء في الخط كالموم فانه بواس
 سرا اذا سمع ولا الشايعين ولو في الظلة او العزم من بعض المشايخ ان لا يؤمن في
 وعنه الى الموم لا يؤمن في الخط والصبر هو الاول في الزيادة في غير القيل
 للركوع وحدثه ولا له ان لا يعطي التسمية بالفاخرة وبها رخصة والافضل الوصل فان
 في الغنم غنم شي من العذوة عن الزكوة قبل ان يفي في حال الخروج والخلوة فلا
 باس في الزيادة في مضاعف حال فيعبد سنة في كون ابناء التسمية في اول الخلاء
 وارتداء عذته استواء الظلة وقال بعض المشايخ ان يكبر فانيا والاول هو الصبح كما
 في المعشرات فلو انما عن الزكوة في الظلة في التسمية في بعض اى يد له
 على كبريه بان يصبر راجع في حال كونه في غير مقبلة في القوس ويأخذها بالاصابع
 حال كونه محرف الى ثلثي اصابعه اى اصابع يديه فان الاخذ والنسيب والوضوع
 سنة في الجلاء وكذا الاستقامة والذكر تركها في بعض ان يراى في مقابلة
 ملحقا كغيره فيقبل اصابعه فانما سنة ولا تنكس راسه من التمسك بقلب شي

بجست مستوفی قلیله قریه ماه
کلاذی افری باسطا طریه
عمرانی و دسر ۴

القطر

۲
اوچیں

74

۷۷۷

24

عبر الاسكن في الصحيح ويزيد وفيه نقص اوله الثاني ومعنى لانه لو نقص قبله كان محلا
للمسند وفي استواء الراس مع الجنح في المسند وقبله لو كان غير رافع راسه ولان
لكل مكان اوله لان الراس واقف على مغمومه وجهاه ثم فيه والوجهون ناسوا
رواسهم عند ربعه والاشكاف فيسار ان الحارة فاعرف من هذه الاقسام ثم تكسر الزاوية
وفيه انما لا يجتمع عليها ولا تغني الاصلابع والوجه في العضد بل تنفع عليها وتعلم
وتجربتها في ربيع ابي التيسير المعمود يجرى ريد العظيمة فانه لا يسجد ان يكون النقص
يتضمن لام العمدة يتضمن لام الجنس وفيه الفاعل ان يسجد في الركوع او يسجد
سنة وقبل واجبه وقال ابو مطيع لم يند اعقبه في هذه النافرض وفيه المسعود في ان
اقبل من الثلث مفرد وقال حنش ان اصله من قولك من المرات وعلم في ر
اذا ترك اوله مرة ثم لم يكن في النهاية وهو ادناه ابي اوله التيسير المسنون في
الجنس والبيع والنسج ولا يرد استناده اصله في جواز الفقه بالسنن والسنن لا
على التفسير بل على انما في المضاف اليه المضاف اليه التفسير يكون له في
اسم الجنس والطلاق في غير الالام كغيره في ذلك وفيه الاصل انه يقول اربعة يمكن
القوم من الثلث والارائه لا يقول الا في ركوعها في قوله مكرره وقبل مفرد
ولم يرد قبله جاز ان كان فقيرا او جعل عابورا ان اراد التوبة في الزاوية ثم يسجد
من التيسير ابي يقول مع الله لمن حمله ابي استعمل الله في هذه الحجة وفي التفسير
انه تجاز من قبل واللام بمعنى من وفيه المقترات ان التفسير وقف على التيسير والاعلم
ان افقاه سنة في هذه الحجة وتعل ترك لانه من الاول في راسه افقاه في
الشف رافعا راسه على ان نفس التيسير سنة كان هو من هذه الحجة سنة
لانه الجلاء ولذا لو ترك حجة استوى فاما لا يريه كما لو لم يكن الجلاء في
رابعه او سجد في التيسير مكرره المسند والميط انه رجع راسه من الزاوية ثم يسجد

الفضل
المذكور على الصليب يستدرك الحق
غيره وانما يكون شأنا متساوية فلا تضاهيه
الرضى

يقول

فان

الفصل

الروضه

ماہنامہ

و غیره ۲

وَقِيلَ يَا مَرْيَمُ إِنَّكِ عَلَىٰ كُرْسِيِّ عَلِيٍّ
الْقُدُّوسِ وَقِيلَ لَهَا قُولِي
الْبَلَدَ وَفَرَّجَ مَا عَمَّ

مسلم الغفر

خلاف

خلاف ما رأى في الحفرة الطويلة والاضطرار خوف خروج الوقت لغيره
الحال والوقت في ذلك الكثر أبو يوسف وعنه ابنه في باب أبو يوسف في بعض
بابين من الفائق ثم قال أبو يوسف يعقوبنا ما رقيقها وكروني عن سره في
الملائكة على قراءة سورة معينة سوى الفاتحة الصلوة فرضا أو غيره فلا بأس
في بعض الاحوال وقيل في الاصل كبر ربي فاعلموا ان الله لا يبرئ من
وقبه اشارة الى انه لا يبرئ من الفاتحة ولو بين سورة وقيل لا يبرئ ان
وجد في الركعتين وانما ركعت فله ربه بالاشفاق وانما يبرئ فقد تم سورة لانه
اكثر من التبعين وهذا حكم الاجم في الجميع وفيه اكله في الفرائض وانما في السنين فلا يبرئ
وفيما في حاله الاغتبار وانما في حاله العذر والعتيبان فلا بأس في الفاتحة والصلوة
انه لا يبرئ من ركعتين في ركعة الزايدة وفي سهواته يبرئ في الفرائض ومقتب
من الانقضائين في سكت المولى سواء كان مدبرا او لا مدبرا وسبوا وغيره
الان يبرئ الفرائض خلاص الامام وعن الطرمذي في باب في الاول اجمع فانه يجزئ
الصلوة عنه بعد من السجدة في الزايدة في الظن فيه وعن ابن مسعود
على قوله زابا وعن السجدة اركعت سبعين بدرها حكم على انه لا يبرئ اذ غفلت الام
في الكرامة وكذا ينقض طاهر الحنفية في اشارة الحنفية وهي ذكر الكرامة ورسوله
والله والالتفات والمواظقة وانما في اوس ذكر الحنفية في رجع عن الحنفية اليه
استدركت فركعة اقل في الظن استلزامه بالملك او اذ اخذ الامام في حق
الظن وفي الميطال الساجد من الامام او في غير ذلك من العلى والى سبب من
الظن والعيان الذين افضل من الحنفية في ما بعد الحنفية في التخرج والوس في ذلك
مرو في الظن استدركه الى انه يستخرج من اول الحنفية الى ان ياتي في حاله في سبب
وقال الطرمذي انه يستخرج عند ذكر الكرامة ورسوله الى انه لا يبرئ الظن وقت الحنفية

三

كذا جعل بعض المشايخ ومنهم من قال ان مكروهه والامانة لا يانسان الا ان كان له في نفسه
 اليه والعين منه روية المنكر وهو الصواب كما في الحديث الا اذا خزانة الخطية فلو لم
 صلوا عليه ليقطع السامع حج وجوبه سيرا الى ان يتقرب الى سبغ نفسه او يصبغ الجرح
 فانهم يفسدونه به وعن ابي يوسف رحمه الله يصبغ قلبا انما رالاه الى ان يحيا والاعمال
 عند صلواته عليه وسلم كذا في الكرمية وفيه حسنة والعقل الى السامع استعارة بالذلة
 بنصت اذا بعد من الامام ولا يروا به كذا في الحديث وقد اختلفت فيه والوجه
 السكوت كذا في الفقيه وانما ترك علم السلام لان اكثر من يفسد به بالانقباض
 لكن في الميسر شيخ الاسلام عن ابي يوسف رحمه الله وعلى انه يستحب الانقباض
 الا قول صلواته عليه وسلم ان يصبغ ويصل على من في المشرك الى الامام الا ان
 اذ اقرأ صلواته عليه لانه حانة الصلوة واني عنه يمتنع من رالاه وحبوة الامام حجة
 غيره ولو يصبغ بعض من في حارة او حقة من سنة ثم من رالاه حلة فلو رالاه
 وقد في بعض فانه لا يكون سنة فيها لكنها جائزة مع البراءة ان صلواته عليه وسلم
 القاعى ربه ونها اذا صلواته عليه وسلم ما جاز وقال الجليل ان اقتدى به نفسه لا يكره
 بالانقباض وان اقتدى اربعة فالصحيح انه يكره كذا في الملامة موافقة بالفتح الى
 قريب من الواجب صلواته عليه وسلم ان اهل معزولة بالصلوات عليها واذا ترك واحد فرب
 وجس كذا في الجليل ولا يكون واجبة لغيره صلواته عليه وسلم الى سنة من سنن المدة
 فيكون سنة موافقة كذا في الكرمية فان حكمه لم يثبت الا براهة العلم بفعل ان الظاهر
 انهم ارادوا بالانقباض الواجب لاسنة لانه بالانقباض رالاه روية بالوجه المصنف به
 برك المصنف وهو الجليل ان سنة الى سنة من سنة الجليل وفي المصنف من واجبه يانتم
 في كل سنة من سنة روية بالانقباض او العتاد وتوكله من مرض كفاية وربه اخذ
 الطي ودي والكرمي وعن غيرهم انما يانتم في سنة من سنة والاشهاد مبشر انما لم يتقيد به

فرفعه

كان

والنفاق

ولما اقالوا الذم ان اقامتها في البيت فافضلها في السجدة الا في الفسقة كذا في الفسقة
 والا فوالله ان الذم بالامانة الا ان كان له في نفسه
 كذا في الكرمية
 لكن في الجليل
 من القرآن و
 الاول في
 وكيفية اداءه
 من يقرأه فليست
 اية من اية الله
 ثم الاخرى واما
 لاسا او لم يانتم
 التي الذي يانتم
 ثم الاخرى عند القدم
 يانتم الاصل في رجب
 البشارة او بالامانة
 هو اوله بالامانة فاما
 الملامة او براهة منسوب
 كذا في الصحيح لكن في الرواية
 عليه السلام ثم مع وصار
 بالانقباض او المكنى والمفسر
 جمع وهو الذي استوطنوا الله

في الامانة
 في الامانة
 في الامانة

في الامانة
 في الامانة

في الامانة
 في الامانة
 في الامانة

والله اعلم ان فضل عليا رضي الله عنه عاظمه فهو مبتدع ولنا نكر خلافة الصديق رضي الله عنه فهو له غرابة المقتدر

والذين يلقوا بها قومًا يسبوا
بعضهم بعضًا فكلوا مما تركوا
منها وما جناحهم على الجوارح
ولا يكون كالذي يركض

والمجلس
كسب خلاصة
منه

الحمد لله
والمشكور

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين

الحمد لله

[illegible]

۱۷۹۰

22

[illegible]

۱۲۷

[illegible]

سکالہ از اراک
وہ خیر و جہت
وہ علاوہ
الحمد للہ

وحيه بالانسان
عيسى عليه السلام

۱۲۹

محمد زورم

ووجه يقينه في صحيح كونه معذوراً في الحيلة وكثرة الزيادة في أصله لا يقينه
 من حيث يسهل منه وقتاً لا يقينه في وجه اليقينه في من بعد وعنده أيضاً
 واضعف الشك فيه وقايري وانكره بطل من الفرائض كذا في الكفران بالمال
 إلى ما لم يذكره فان صدقها لا حاشية لها من الاستبعاد كما قال الطحاوي في
 من أوان الفرائض كما ذهب إليه الكفر وفيه اشعار بأنه يقينه في آخره أو في
 ما كان في الحيلة ولا يقينه في آخره أو في ما كان في الحيلة ولا يقينه في آخره
 من لا يقينه ولا يقينه في المبدأ ومن لا يقينه في المبدأ ولا يقينه في المبدأ
 إلى الاستبعاد في الثاني كما ذكره في العادة العامة وعنده أيضاً ولا يقينه
 بعد يقينه في عار بعد كونه في الحيلة وغيره من غير موعده يومه وعنده أيضاً
 يومه أي يقينه في وقت بل لا يقينه في الأصل بعد كونه في الحيلة وغيره من غير موعده يومه وعنده أيضاً
 والأصل في جنس هذه المسائل أن حال الامام أن كان مثله حال يقينه في أوله
 جاز صدق الفرائض كان ووجه جاز صدق الامام معطى كونه في الحيلة ولا يقينه
 ولو كان ذلك لفرق من قبل نفسه في الزيادة من يقينه في جميع الأفعال كما هو
 يقينه في من يقينه في بعض الأفعال كما هو استخفاف الامام بعد التوقيع من
 جاز صدق يقينه في بعض الأفعال في حق الخليفة فرض في حق يقينه في ذلك
 اقتضى المستعمل في السطح الأخير من الفرض فان الفرائض فرض في حق يقينه
 في حق الامام كما قال بعضهم لكن العادة فانه بان السجدة صارت فرضية بسبب
 خلافة والبراءة لظلم سبب الاخذ بها في النفل اذ حكم الفرض في ذلك الغيبة
 أربع ركعات فلا يقينه في مقترن من يقينه في جميع الأفعال ولا يقينه في
 اشعار بأنه يقينه في النفل بالمتنفل كقوله ركعتي العت بالشرائع وركعتي الظهر
 بأربع قبل النفل في الحيلة فمقترن في لا يقينه في مقترن في جميع الأفعال اليوم

صفا زینکدایام صمد

3

الصوماء بعدة فان بها بالضم والفتحة وقد يراو بها الزمان ودوية المبتلى الى
وعدا وكلمة من المسائل الاربعة عشرة وعجز ياتون الرجل من فضاها
ومضى المدة وسقطوا الجيرة على بطونهم العذر من العارى ثوبا وقدره للعلم
على الاركان وتعليق الاى سورة واستخلاص الفار الى امين ومنه كماله بينه
خروج وقت الطلوع والمغرب ووقت الظهر عند تقاضا والظهر والغير الشمس عند تقاضا
الظهر وجدا ان ما يغسل اليه ستة العشرة فستت الى بطلت اصل الصوم عند
الجمعة والى ان يروا فيه وجوبه فحينئذ لو كانت الا ان الكسرة فحينئذ لم يغسله الا ان
يستند الى بعض صدر عن المصنف رحمه الله ان الصوم عند عبادته لما يخرج من الصوم
فلا يخرج عنه الا بترك الفعل كالحل ولم يوجب فيه نفسه كالحل فحينئذ لم يغسله الا ان
الذى عليه الحق قوله من ان اصل الصوم لم يغسله عند ذلك لان الخواص ما يصح بغير
كفره عنده والافتقار الى الفرض بقوله المحدث العذر والى وجوب العذر عند
لان هذه الامور مجترة بغير فرض الا ان الغسل في خلال الصوم فكذا انه الاجابة الى
قوله ليست بجملة فحينئذ لا يخلو من عبادته ما اذا وقعت بعد تسليمه فحينئذ
لا ندله يقع في الخلال لا لقطع التوبة كما اشار اليه المصنف رحمه الله ولا يغسله
عند جملة لعدم فرضه **مسألة** يغسله باى بطل الصوم على ما يات في السبع
البدن مع الكلام في الاصل ما يات من حرمة المباشرة ولا كثر منها واستشهد
في حرمة بل المتفرقة المركب من الطرفين فحينئذ هو المباشرة في الجدة ان اولها
ما يقع اسم الكلام عليه المركب من الطرفين وجب استبعاد ما يات من الكلام
هو الصوت الكيف ليس في المحيط ان الصوت في الحرمة كل منها شرط الكلام في
لا يغسل الا ان كان لا يباع كما قال الجمهور وذهب لغيره ومن تابعه مثل شيخ الاسلام
لان الصوت ليس بشرط في فسخ الكلام فلو كان الحرمة بطل اسماء لم يغسله

الاول

انما انظر الى ما
سبع خواتم الى
سبع خواتم الى
سبع خواتم الى
سبع خواتم الى

الاربع الكرى فحينئذ يطلب الى سجدتها وناسبا فليقل او كثر اغلاظا او قهلا
ولو لم يصلح كما اذا قال ان بعد عنه قيامه الى ما ذكر في الحديث والسيد سلام
غالب به انما اوله وقيل بالنفس اذا غلبت به كنه الزيادة والى لم يغسل
عليه بالقيام لانه في حكم التزكية كونه حقيقيا او كونه فحشا من السجدة وهو
ما اذا رفع في اصل الصوم كما اذا سجد على التزكية فانها انما هي فانية بمغسل
منها فحينئذ هو ما اذا وقع في وصف الطلوع كما اذا سجد عليه فانا في الرابعة
الظهر فانه غير مغسل كما في سجد المحيط فوسم المسبوق مع الامام ذكره الى عليه
نفسه ولو سجد المصلي في طائفة اتم صلاته ثم سجد ثم لم يغسله لكن في المبتلى انما
نفسه والطاهر ان المصنف رحمه الله السلام على عليه لم يوجب في المحيط لو قال السلام
ثم علم فكتبت له صلاته ورواه الى روى السلام سواء كان باللفظ او اشار الى
او اليه كما في جميع النوازل لكن في المحيط انما يغسله بين والى بطلان وكونه في
والى يغسله فالا ليجوز ان يقول انه بالبدن وكسر العار والى قوله ان يقول او يغسله
الحفرة وسكون الواو وكسر العار وحينئذ لغات من وزنة من العشرة ويغسل فحينئذ
عند الشك بينه والتوجه والتاخير ان يقول ان يغسل العار وكسر العار الشبهة
بالتوجه في بدنه وفيه كثر من العشرة التي في العار من صوت سواء كان
معه صوت اوله بطلان فالتوجه المسبوق الى ما لا يوجب في كونه يغسله كونه
الى الاخير وكذا في المسبوق على ما قال شيخ الاسلام كونه في المحيط وكونه في
لوساق مما راوه فحينئذ واستعطف قلبا او غيره باعنا والى ان يقول من
صوت بدنه وفيه لم يغسله كونه في الجدة والى كونه في سبيلان
الدمع عن الحزن فكذا ان الصوت يغسله فحينئذ ان الحزن يغسله في المحيط
فحينئذ يغسله وانما يغسله في الدمع واما في صوت معه فحينئذ يغسله في المحيط

حرف ١٢

ولو قرأتها
بغير الالف واللام او سجدت
بالصلاة لا تغسله او اذا قرأتها
قراءة الفاتحة قال ابن
لا تغسله صلاته ولا الفاتحة
فزانة ولو قرأتها او على غيرها
الصلوات بالسنن لم يغسله
ان لم يركعها ولا

६४

والتوجه الى الصلاه
وتجسيد النفس الى
وكله او خطا ولا نام
القدس ليتم الامام
الاتصال بملوكه على كماله

المطبخ

المقدّم من غير أن إذا مثل في غيره فلو قال لمقدم مقدم أو دخل فمقدم المقدم
أبعد من أن المقدم لو سئل له قدمت هل صلت له ينبغي أن يكتف بسأله لم يمتد
بزيادة الفعل في الزيادة والقول الدلالة ما هي اختصار بالفتح الدلالة ما هي المقدمة
فيج على الدلالة على أنه ما هو الزيادة ومثل ذلك الأساس والمعنى في المقدم
الفرقة على غير أن ما من مقبل يصح صلتها أو غيرها أو مقبل إذا الصلة في الزيادة
سواء كان قبل أن يقرأ ما يجوز به الصلوة أو بعده وقبل العمل إلا أن اقتداء
بعده وفيه اشتراك إلى أن لو تولى التلاوة دون التعليم فقد إلى أن صلت
المقنن عليه لم يفسد بالخطأ وإنما في المقدم على الدلالة ما هي المقدمة لا الصلوة ولا
الصلاة الخارج وقبل نفسه صلتها والصلى إنما لا يفسد بقول حال كونه الكسوف
إلا أنه لا يشترط تكرار الخارج لنفسه وفيه الاختلاف في شرطه والاولى الصلوة والاشارة
ولو أخذ الدلالة من غير المقدم إلى أن المقدم في تحقيق الغير نفسه صلتها ك
في الزيادة وعن أبي يوسف رحمه الله لو قيل الدلالة ما هي الدلالة في السوء والاشارة
له أن يجي القسم إلى المقدم فيكون أن في الزيادة والاشارة إلى أن في الزيادة
الفتح عن أبي يوسف رحمه الله أن في الزيادة والاشارة من صحت قبلها أو
غيرها في الزيادة وقبل مقدار الزيادة وقبل مقدار الزيادة كذا في الزيادة
قال أنه في نفسه كذا في الزيادة والاشارة في المقدم إلى أن في الزيادة وقبل
الخطأ في قبل لم يفسد فلو سئل هل صلت عنه ولم يمتد بالفتوى كذا في الزيادة
والاشارة لو سئل إلى المقدم في نفسه والاشارة في نفسه وكذا لو سئل إلى غيره
في نفسه فإنه غير مقدم على الصلوة والاشارة لا يفسد الحليم بين الدلالة ما هي المقدمة
والاشارة إلى وضع الوجه والقدم بين على نفس لأنه ما هو زيد والاشارة في جميع
الاشارة وفيه المقدم وأما عند أبي يوسف فإنه في نفسه السجدة لا الصلوة ولما كان

علم العالم
الصالح محمد بن الف

وَلَوْ قَرَأَ الصَّلَاةَ لَمْ يَكُنْ فِيهَا الْغَيْرُ
عِلَالًا لِلْعِلَالِ لَا غَيْرَ الْعِلْوَةَ وَالْمَعْلُونَ
وَبَعْضُهُمْ مَوْتٌ وَبَعْضُهُ حَيٌّ
وَمِنْهُمْ مَنْ سَلَطَ عَلَيْهِمُ الْمَخَارِجُ فَكَانُوا
لَا يُسَمِّعُونَ لَهُمْ نَادِيَهُمْ وَلَا تَحَارِجَ
فَتَمَّ الْقَوْمُ
وَقَدْ كَانَتْ مُنْقَضَةً بَنَاءً
يَوْمَئِذٍ أَلْفَ عَشْرٍ
الْحَيَّاءُ
يَحْيَى وَهَذَا
مُقَدِّمٌ
وَلَوْ قَرَأَ عَلَى الْمُصَفِّيَةِ لَطَاعُوا
بِأَنْزَالِهِ وَأَنْقَضَ وَقُرْآنُ
وَلَا الضَّائِقِينَ بِإِطَاعَةٍ وَأَيْدِيَهُمْ
لَا تُقْبَلُ وَلَوْ قَرَأَ أَنَا عِلِّيُّنَا كَمَا
الْكُتُبُ بِالْوَسْلِ لَا نُقْبَلُ وَكُلُّهَا
كُنْفَةٌ وَتُسَمَّنُ وَعِنْدَ
أَنَّ يَوْمَ الْحَطَّةِ
لَا تُقْبَلُ

[illegible]

نفس

نفسه فلو كان ما هو كذا فلا لا لا واحد وقيل ان حرك رعبه فليلا لا نفس له
في الدخيرة وانما ابتداء النصب لانه قول الجيوسف رويانا فليلا لا نفس له
وهو مختار النفس كذا في الخلاصة لكنه غير متسل من كثير من الاموال فليلا لا نفس له
لعل مع خروج اللين والتفصيل والنصب هو كذا وقيل في كذا كذا في النصب رويانا فليلا
بما هو متسل من نفس والا فليلا لا نفس له فليلا لا نفس له فليلا لا نفس له
رأى المتبدي في فقال او ما يستلزم النصب من الفعل ثم ذكر ما رواه الشيخ عن الحسن
كذا في الحديث وهو اختيار رعاة المشايخ كذا في الخلاصة وهو المختار فليلا لا نفس له
وهو القبول كذا في النصب فقال او يخلو وقيل في بعض كذا في الزيادة في ذكر
في التمهيد يفتقر الناظر لذكر ان فاعله غير متبدي فان شك ان فاعله متسل فليلا
غير متبدي لانه متصل من اذا قيل المتبدي هو غير متبدي وقيل ان فاعله ان كان
متبديا فليلا لا نفس له كذا في الزيادة وقيل في كثير من النصب فليلا لا نفس له
واحد وقيل في بعض كذا في النصب فليلا لا نفس له فليلا لا نفس له فليلا لا نفس له
ليلا لا نفس له فليلا لا نفس له فليلا لا نفس له فليلا لا نفس له فليلا لا نفس له
كذا في الخلاصة وقيل في كثير من النصب فليلا لا نفس له فليلا لا نفس له فليلا لا نفس له
او اسير وجهه بنصفه فليلا لا نفس له فليلا لا نفس له فليلا لا نفس له فليلا لا نفس له
من قال ان فاعله غير متبدي فليلا لا نفس له فليلا لا نفس له فليلا لا نفس له فليلا لا نفس له
والجواب غيرهما من غير يكون عبادة كذا في الحديث وكذا في النصب فليلا لا نفس له
تتميز فان خلاصهم بل على ان الفعل اذا كان واجبا او ما به حكم من سنة العبد
وقوله كما ترك كرامة عظيم وان كان سنة زائدة او ما به حكم من السنة
فتتميز به ومنه كل عيشة يكون فيها ترك المصلحة اي التواضع والتعظيم والتواضع
والتعظيم والتواضع والتعظيم والتواضع والتعظيم والتواضع والتعظيم والتواضع

قال الله تعالى يا ايها الناس اتقوا الله

وكانت في الصورة المذكورة
التي هي صورة من صور
الحق سبحانه وتعالى
في الدنيا والآخرة
والله اعلم بالصواب

[illegible]

بالصغ

وكان الصلوة في بيت علي بن الحسين
قالوا وروى عن أبي بكر بن عبد الله
وكان في بيتهم بيت علي بن الحسين
والنساء من بيت علي بن الحسين
مكرهة إلى جميع الأعداء
لأنه في بيتهم بيت علي بن الحسين
من بيتهم بيت علي بن الحسين
وكان مع أبي بكر بن عبد الله
مفضل بن علي بن الحسين

جمعة

اقتد به بالامام القائم في الجبال المعزى هو عبد الله فاداهو جميع جاز وكذا
 باب صورة الكعبة من الاغنياء حيث قال ان قام الامام في الكعبة وحمل الحيط
 حولها جاز اذا كان الباب مفتوحا لانه لفتها منه في الجبال في جنة من المساجد
 وفيه دلالة على ان الجبال الطاق من المهي واني فصل بينهما لانه لم يتبعوا الصلوة
 في الطاق لانه ليس من المسجد في بعضه واما في اجنبه في ذلك الامر
 الصور ففقدت في المقاب كفي في الكرام والسرورة مستثناة فلهذا في
 المسجد على القوم لم يكره فيها من الطاق كفي في الكعبة في الغنم الى قيام الحولم
 الواحد او الزلزال عليه ففقدت صف واحد في حرمه فان لم يكن فيه حرم لم يكره كما
 في الصفين في الواحدة انه يكره فلو جاز احد من الصف لكان في الحيط
 والاصح انه يفتخر الى الركوع فان جاز رجل والا جذب رجلا او دخل في الصف
 ففقد القيام وحده او في زماننا نكتبة الحيط فان حرمه ففقد صفه في حرمه
 الصف اشعاره بانه توجد في الصف الاول من حرمه دون الثاني في الشاكلة لانه
 لا حرمه لم يفتقر بهم حيث لم يبدوا في الصف في المينة والفرقة بغير القاء و
 تحكما ففقد بين المصليين في الصف كفي قال ابن الاثير وصورة الى وكفه وحرم
 جعل شكل حرمه ان فلا يكره صورة الى وكفه وبنه اشعاره بانه لم يكره صورة الرأس
 وبنه ففقد كفي في الحيط والصفورة اعم من ذي الروح ففقد في الصف
 فانه يفتقر به كفي في المغرب فان حرمه ان يقار وتفتقر في ثوبه الى المصلي ففقدت
 في يده او في ثوبه فلا بأس به كفي لو كانت على وسادة او بساط واستعمله وان كره
 الحاذق في الملاءمة في سجدة سواء كان حوبا او غيره وهو بالفتح موضع الجبهة
 من الارض سجدة كفي او غيره فيكون مبينا على المضارع لعدم الاختصاص بمكان
 خلاف ما اذا كان بالكسر فانه اسم لا يفتح فيها السجدة وبشره ان يكون على يمينه ففقدت

والواحد في الصف ففقد حرمه
 الفقرة في المصلي في حرمه عليه
 المكان في الصف ففقد حرمه

في

لا تترك الصلاة في الحوائط

البارئ في حوائط

ولا يترك

۱۲۱

ان کیوں

مجلس الخط

الحمد لله

وقيل

جمع رفته با سئون و سی ایسل ان اسفیت مع طیم نام از از جی حاجی پیر و امید

100

في الموضع
 رجا قد عرفت حاله
 ان قد عرفت حاله
 الموضع
 خطه
 ما فيها
 وعرف ان قد
 سبعة
 في الموضع
 سبعة

دون المشهور والمتواتر واللام يكن للاجتماع فيه صاعا وقد قبل ركعة الماش
 عشر ووجب عنه ستاء نظره وخبر آخر وعنده انه فرض اي عملا لا على وعنه
 انه سنة اي ثابت وجوبها بالسنة وفي يده هذه الصحاحين وقال انه أكد
 السنن الا انه قال لو بعد من جازة على الداية ويوجب فضلا ولو أنه لم بعد
 ماله سنة كما في النظم وغيره ومنها انه ان القضاء غير واجب كما هو فضيلة الفقهاء
 فان القضاء استلزام الواجب والسنة لم تدور واجبة الا أنهم تركوا بابا لم يدر
 واحد متعلق بوجوب خبر آخر وقبل الركوع ركعتين الا في تالفة كانت
 اشار به الا انه لا يقف في غير الثالثة وعدا القيام وانما لم يصح قبل شأه
 الا ان الفاتت سمواته الاول والثانية لا يجزئ في الثالثة لانه لم يشرع
 مكررا والا ان تارك القادة او الفاتت لا يجزئ القنوت بعد العود من الركوع
 للقادة بل الركوع فقط كما في المحيط وغيره وفيه رد على الشارح حيث يقف
 بعد الركوع ابد الخبير افعا به يد فاقبه افعا مقارن لاتباعه الزرع وهو كالشكر
 واجب وقد مر فية ثم يقف اي يقول دعاء القنوت بعد استقبال بطن
 الكعبة الى الكعبة وهي اداة الالهة من شدة الاذنين وشدة الاصابيح وفضل اليد
 والوضع وايمان الفاء موضع ثم لم يستحق كل فن والقنوت الدعاء وقالوا ان
 للبيان ثم جعل على جبال الدعاء الدعاء المستحب في شفعك ونوونك
 ونوونك عليك ونوونك عليك الخ غير مشترك ولا تكفر وتكفر وتكفر من يرك
 الدعاء اياك نجمة ولك نجمة ونسب واليك نسج ونسج ونسج ونسج ونسج
 ان هذا بك بالكفار ملحق فالخبر معصود ولا تكفر اي لا تكفر نفسك وتكفر اي تكفر
 ونسج الفعلان الى الموصول ويترك اي لا تكفر وتكفر ونسج ونسج ونسج
 ونسج ونسج ونسج ونسج ونسج ونسج ونسج ونسج ونسج ونسج ونسج ونسج ونسج ونسج

التعليق

الحمد لله

قولہ ۴

التفصيل

[illegible]

من رتبة امامه فلو كان في محل منق و احد يجوز و لكنه في التنقيب عنه بعضه او اقل
 احد هما بالآخر و من غير يجوز كيف ما كان اذ انما على الله اية واحدة و الاطلاق في
 المان كما ستمثل الرقاب و موقع الخوس في زمانه و من بعد ان امكن ان كانت الزم من
 الدرهم الشئ في الميط و ما يجعل السجود و مقتضى من الروي خارج المهرى من خارج
 و جهة اشارته الى انه تنقيل و الى و من فوق العوان و يود الصبر و من اوجاه و من بعد
 من غير تخيل و المنة و الا انه بينهما في جهة فلو دخل فيه مثل القراء انما نزل لا عن غير
 من الصواب و من قبل انهما و البتة ما لم يبلغ منزلة و الله و الا انه لا يختص بالمسا و هو
 الصبي و من السنين انه مقصود من به و اما انه لا يتنقل في العوان عنه و بكونه محمدا
 و يجوز منه ابو يوسف في النكاح الميط و ذكره في النظر انه يجوز التطبيع ما سبب و هو ان
 عند ابو يوسف انه انما توجر الاجرة القليلة فلا يشترط الاستقبال في البداية و
 البتة و من الناس من اعترض على البداية و اوصى فيها بانه و اية و لكنه في الميط
 و في سببته ان الرابا و اصار و ابنة كذا القليلة فاعرض منها لم يجر و انما لم يجر
 على جوازها و اذ اسرار الله سواء قدر على انما اولها في الميط و من يكون مائة
 الروايات منها لم يجر اذ قدر على انما فيها كذا في النهاية و ينقل قاعدة الكس فيجب
 ان يقوم عين اراد ان يجمع فيقوا ايات فيسرع كذا الزاوي و جهة اشارته الى
 انه لا يجوز المكتوب و الواجبة و المنة و ربه و سنة في الميط مائة و ركة المهر و في
 انه يجوز ان في الميط و انما هو ان يفتي في بغيره و في المنة انه يقعد حال العدة و في
 كذا في المنة بالجمع و من ان يفتي به انه ابي و عمر و او يقعد في المنة واحدة
 ابو يوسف به بالاول و محمدا بالثاني و في المنة الثالث و عليه الفتوى و المتب و ان
 النفل فاما و مقتضى و لهذا ان ارجو المطلق الفاعل على نصف الفاعل و في اذ ان يطل
 عند من ارجو منه الفاعل بعد ربا و في الفاعل بالجمع الفاعل في المنة و في المنة

[illegible][illegible][illegible]

سفرنامه

وهو التامل لما لا ينبغي ان يبالى كل مسلم بركه ان كان له صلوة واحدة في كل يوم
استدعى الضلع الى المنزلة فاشارة اليه انه يترك الدعوات مع الصلوة فاشاغل بالقوم
اعلم من التنبؤ بكون الامام واحدا او اكثر من غير ما كان يكون لغيره فلو كان هناك من كان
اكثر منه عند غايته المشيخ فربما ان يكون لغيره امام كما في السنة وفي العظماء
ولا لانه على انه ينبغي ان يعطى ما يلي من فائده سنة وقبل واجبة كما في الواجب والشرع على
انها سنة الكفاية وليس بالبرهان من مذهب ان يعطى في سنة كما يعطى مع
الامام المصلحة ان يعطى في سنة والصلوة ان يلجأ من فنيته احدى كما في السنة والصلوة
ان يكون سنة تقضي ان لا تقضي بالقبول وقبل تقضي ما لم يد من احدى احدى
وبين ما لا يقضي في الاصل هو الاصل دون سنة العشاء احدى لا تقضي
كما في فاضل خال ولا يوتر احدى لا يعطى الترتيب في خارج سنة رمضان وفيه
بابا ما بين فاضل الى ان يترك كل واحد على حال الترتيب فان انصرف على تسليمه لا يجب في السنة
سواء في الفسخ واذا اجازت الترتيب بابا ما بين فاضل الى ان يترك كل واحد على حال الترتيب فان انصرف على تسليمه لا يجب في السنة
الترتيب الا في وقت واحد على رعيه الدعوى يومهم لا الفسخ والوتر فكان في يومهم في الترتيب

المحضر

مكتبة
مجلس
العلماء

الوقتية

وَأَمَّا الْفُلُ فَإِنَّمَا هِيَ
وَأَمَّا الْفُلُ فَإِنَّمَا هِيَ
وَأَمَّا الْفُلُ فَإِنَّمَا هِيَ

وكتب في هذا الكتاب
الاخضر جليلي
الاسم هو و...
والله اعلم بالصواب

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

نحو العنق وفي كونه الداية ان الاول قول الشيخين وان الف المقتضى اياها نقضاً
 وجه ما عده ابي يوسف ولم يقضها عنه محمد وكذا في الحظ والظاهر والداية فيه
 ولا لانه ان لا يقض من الامام في المشقوبة وشروطها فلا ينبغي ما في النهاية
 ان يحظر ان يقول هذا الشيخين كما في الحاشية وان قصص الاراد والقضاء بما اذا
 عده في المراجعة او لم يقضه فعند الافتاء اصبحت استاك اذا استعاضا كذا
 الحظ واذا سمع بسوء النقل لا يجزى اذ ان نقل بربع ركعات او ركعتين ثم
 زاد ركعتين وقد سمي في الشفع الاول لا ينبغي ان يسجد لتسوية الابعده الشفع الثاني
 اذا سجدة في خلال الصلوة لم تشترط على الركعتين وسجد لتسوية لا ينبغي
 ثم ان يسجد عليه الثاني وان جرح سجدة البناء او اربع بين باقية على ما قال ابو جعفر وذكر
 البرزوي والسرخسي ان لا يقع البناء او الانكشاف اكل عذابه لا يسجد الا في وقتان
 يسجد في الكراهة وان سجد بينة القطع او السجود وجب عليه السجود ولو
 في الصلوة ان يسجد لتسوية لا ينبغي فلا يكون فيما اى فاسلامه بغير من الصلوة
 ولم يسلطت العود بالسجدة وقال المذنبه لا يجوز اصلها هذا اصله من كونه من السجدة
 يقتضيه وعندها لم يكن لم يوجه الا في سجدة واحدة لو اقتضى به احد بعد سلامه مع
 الافتاء عنده وتوقف على السجدة عندتها واما ما سواه من انه لو وقف او نوى
 الاقامة استغفر وضوءه ويكبر ثم يركع اربعاً منه خلافاً للشيخين قال القمى في
 بيان ترتيب اعتبار الركعة بطلان السجدة لانها في وسط الصلوة فليس من فرضها شيء
 الا اذا سقط الشرطان في وقتها فيهما سجد مشهور ولا يجب للانسان
 في السجود في الحظ فلا يجب لمن قال ان ما في الوقتية في الحظ في سجدة واحدة
 فان الشارح اخذ عن هذا الشريعة شك شكاً اهل مرة الى يسجد بعبادة له و
 قيل لا يقع منه من وقت البلوغ الامة وقيل لا يقع في هذه الصلوة الامة والال

المنها

اشبه في الحظ وانما المشايخ على الثاني كما في الزايدى ولا يرد ما شك ما هو
 من تساوى التقيضين بل الدعوى من خلاص التقيضين كما في المعنى بغيره الا
 انه من قبل الحذف والابصال الى انه وقيل في ما جرى المفعول به وفيه
 انه مقصود من بالظن المنصرف كذا ذكره الرخيم ولا يستلزم ليس منه كم ركعة
 من الشك اربعة ركعات او ركعتين او من الرابعة كذا ذكره او ثلثا او اربعاً استأنف
 الصلوة بالسلام وجواز من الكلام في مجرد الركعة بل العمل لم يكف في القطع
 كما مر في الجلة فيلزم ان الاستئناف واجب كما في النهاية وعلى ما عده ابن جني
 في هذه الصورة على الاقل كما في الزايدى والاركان في الشك وقع في خلال الصلوة
 فلو وقع الشك بعد التسليم او السلام لم يجزى من على ما في الصلوة كذا لو شك
 بعد الوقت واما لو شك في الوقت لزم ان يصلي في الحظ وان كثر اى هذه
 الشك المذكور عبادة او زاد على مرة في صلوة واحدة او في عدة سنة كذا في
 الزايدى اخذ بعد التجرى وغلبت الظن بغالب الظن فاقبها وسجد لتسوية الظن
 الاعتقاد والراجح وكثير ما يعبر عن الظن بغالب الظن فاقبها وسجد لتسوية الظن
 ما عذرة في ما يثبت فيها شعاعاً بوجوبه لاخذ بالظن على انه لو ظن بانها رابعة مثلاً
 فأكبر وقعه وضم اليها اخرى وقعه اجابها فان مسبباً كذا في المسئلة وان لم يقبل ظن
 على شيء فيبطل الا في صحة اخذ بما هو الاضيق من الركعات المشروطة فيها شكاً
 ركعة او ركعتان اخذ بركعة لكن في الحظ عن محمد ان لم يكن له في ذلك رأى اعاد
 صلوة ويقعد فيما حيث يؤمهم اى ظن ذلك المجلد صلوة لان الصلوة الاخر
 فرض كما لم يقوم ويقبض اليها ما يتم به ثم يتشهد ويسجد ويسجد ولا يركع
 لا يقعد على الثانية والثالثة وذكر في المصنف ان الصلوة لا تقصر بين ركعتين
 واثبات البعد والاول من الثاني فصل يجب سجدة اى وضعت للجمعة

كذا في الزايدى ان مقتضى ما في الحظ في سجدة واحدة لو اقتضى به احد بعد سلامه مع
 الافتاء عنده وتوقف على السجدة عندتها واما ما سواه من انه لو وقف او نوى
 الاقامة استغفر وضوءه ويكبر ثم يركع اربعاً منه خلافاً للشيخين قال القمى في
 بيان ترتيب اعتبار الركعة بطلان السجدة لانها في وسط الصلوة فليس من فرضها شيء
 الا اذا سقط الشرطان في وقتها فيهما سجد مشهور ولا يجب للانسان
 في السجود في الحظ فلا يجب لمن قال ان ما في الوقتية في الحظ في سجدة واحدة
 فان الشارح اخذ عن هذا الشريعة شك شكاً اهل مرة الى يسجد بعبادة له و
 قيل لا يقع منه من وقت البلوغ الامة وقيل لا يقع في هذه الصلوة الامة والال

على ان رضى عنه اجمع وصفه اوسع رفع الراس عنه حمده فلو احدث فيها ما
 عنده خلافه لا يوصف به حتى يفسد من اديها عند الخطا والافس من
 الارفع على المشهور عن ابي بن وهب انه لا يكبر افعلا وعنه انه لا يكبر عند الخطا
 كما في الحديث والحق ان الاول كذا في المطبوعات والاشفا مشيلا ان التكبير ليس في
 ولا وادع في ما يستعمل في التسمية او عند كذا في الثاني وكن كذا
 الرازي ولم يوجد ان كذا في ركن وليس بطاهر من كلامه كذا في سورة الصلوة
 من البيت عند التكبير والصلوة وسورة العنزة والعلما ركن والوقت كذا في الحديث
 وفيه اشعار بان اذا ركن من وقت الفلانة يكون قضاء الفلانة كذا قال ابو
 بكر ليس على العنزة كذا في الحديث وسورة الفلانة كذا في الحديث والصلوة
 التسمية ليس بكسرة وكذا في الحديث وكذا في الحديث كذا في الحديث
 قبلها وبعد ما يوصف فيها كذا في الحديث كذا في الحديث كذا في الحديث
 القائل ولا يرتفع ارنوسه قبله كذا في الحديث بل لا يرتفع يده في التكبير ولا يشبهه ولا
 سلامه فيما الى السجدة سجد سجد الى سجدة ركن الا في ثلثا وهو اذ كان
 ان يقول سبحان ربنا ان كان وعد ربنا لم ينقض لا علم به كذا في الحديث
 قالوا به فوجدها بالحق بالحق فلو قرأ آية مريم قال الله اجعلني من عباده المفلحين
 عليه السلام من السجدة من كذا في الحديث كذا في الحديث كذا في الحديث
 الحائز كذا في الحديث والواو والعلف والاف والاف والاف والاف والاف
 السكون في كذا في الحديث كذا في الحديث كذا في الحديث كذا في الحديث
 فصلها مع كذا في الحديث كذا في الحديث كذا في الحديث كذا في الحديث
 شققة مبيح موصفا بغيره كذا في الحديث كذا في الحديث كذا في الحديث
 الاربع عشرة بدل الكل منه كذا في الحديث كذا في الحديث كذا في الحديث

سجدة با
 حفظه حفاظه جتماع
 به جنة سامان في الحديث
 سجدة لا تسمى سجدة
 سورة الفاتحة

للان

لا يقرأه غير منسوب للجنة اتفاق والاشفا معني النصف الثاني كذا في
 البيان خلا يكون اشفا في النصف الاعراف علم سورة طه وقد جرد بسبب
 كما جرد جرد في العلم سورة الاعراف وحده الجرد جرد في التباس وكذا
 جرد اقباس بواحدة سورة التوراة والاشفا في اسرائيل ومريم في الطيات اوله
 الى النصف الاول منه والاشفا في ركن ركن ركن ركن ركن ركن ركن ركن
 التوراة في النصف الاول منه والاشفا في ركن ركن ركن ركن ركن ركن ركن
 ما في الاخر في النصف الاول منه والاشفا في ركن ركن ركن ركن ركن ركن ركن
 يكتب كذا في الحديث كذا في الحديث كذا في الحديث كذا في الحديث
 انتقال الذين المسماة الى القصة المحصورة في كذا في الحديث كذا في الحديث
 تعبه ودا في الحديث كذا في الحديث كذا في الحديث كذا في الحديث
 اذ يخرج عن العدة بقيا كذا في الحديث كذا في الحديث كذا في الحديث
 ثم جرد كذا في الحديث كذا في الحديث كذا في الحديث كذا في الحديث
 ركن كذا في الحديث كذا في الحديث كذا في الحديث كذا في الحديث
 ولوس كذا في الحديث كذا في الحديث كذا في الحديث كذا في الحديث
 بالسمع من نائم وقيل لا يجب بالسمع من نائم كذا في الحديث كذا في الحديث
 التكييف كذا في الحديث كذا في الحديث كذا في الحديث كذا في الحديث
 فوجس على الحب والمحدث والمتا ورائد الحب كذا في الحديث كذا في الحديث
 بالاضار وان خلا من التلاوة والسمع سبب واعلم انه التلاوة والسمع سبب
 لعلمه كذا في الحديث كذا في الحديث كذا في الحديث كذا في الحديث
 في الحديث كذا في الحديث كذا في الحديث كذا في الحديث كذا في الحديث
 اخرى غير ما كذا في الحديث كذا في الحديث كذا في الحديث كذا في الحديث

لكن

وغيره ان افندى السامع قبل سجدة الامام سجدة معذرة ان افندى بعد ما سقط
 عنه او لا افندى اصاصت صلواته فلا يردى بعد ما والى ذلك سبوا به باقر سجدة
 في العبد والمجرب وقال الجواب قال سبوا به لا باقر فيمنى للثقة فتم وبكره ان يقرأ
ما قبل آية السجدة منها كان في صلوة كان في السجدة كمالا كان او غفلة
 سمع من ليس معه مصلوبا كان او لا فانه سجدة بعد الصلوة لا فيها والافسدة وان
 انه غير مفسد فلكل من يادة القيام والركوع والقعود فانه غير مفسد بالاجماع
 ثم انما يردى ومن سجد من الامام المذكور ولم يسجد ثم افندى به في ركعة
 التي تلاها بعد سجود الامام فلكل ذلك لا يسجد لما في الصلوة ولا بعد ما في الصلاة
 من سجد قبل الافندى بسجدة بعد الصلوة مطلقا ومن افندى به في تلك الركعة بعد
 السجدة في قبلة اى قبل سجود الامام بسجدة معذرة ان لم يسجد منه قبل الافندى بالاسلام
 او بعد او ضمن وان تلا الموات خلف الامام وسجد جو والقوم خارجي لا يسجد فيه
 منهم الا سامع خارجي ليس بانام ولا مقتد فانه يسجد على العصى في المظفرات واما
 غيره فلا يسجد في غير الصلوة عند السجدة في الصلوة والافندى كان في الحظ والسجدة
 التسلوية كمن وانصوب الصلوة بين السجدة وجب على الامام او غيره او الوان في
 الصلوة ولم يردوا بالركوع والسجود بان فراءت ايات بعده لا يفسد خارجا
 الى من خارج الصلوة وان اساء بركعا وبما ذكرنا في الاشكال وجوب السجدة
 بتلاوى بالركوع والسجود فلا يمكن ان يغفر وظاهره مشير الى ان يتركه معتدلا
 اذ كان الصلوة على غير فائدة والاصح است السجدة خارجة كان في الجواب وان
 وجهه بان الصلوة على القعود كان في الزايد والركوع اى ركوع الصلوة او ركوع
 واحدة كان روى عنه فانه ورد الاثر بكل الاان الاول او التقدم العبد بلا توقف
 الى بلا فاصلة بينه وبين فراءة ايها ان كان في المظفرات ثلاث الا اذا كان

والظاهر

سجدة السجدة

عنده

ثم اخبر سورة وقيل اكثر من ثلث كان في الزايد في سجد الركوع عنده على سجد
 التلاوة وذكر الجواب ان الركوع وسجدة الصلوة معا تنوب عنه عند ذلك
 مشير الى ان السجدة تنوب مع الوقوف الى ان السجدة لم يشترط فيه اى سجدة
 التلاوة وكذا انه سجدة الصلوة عند الاكثرين واما الركوع فلا تنوب به
 بلا خلاف كان في الحظ وعن محمد انه تنوب به واما كان في الحظ وافتلحا
 ان يتم الامام كما جئ به في القاسم فلم ينو المقتدى في التلويح بغير ما في تفسيره
 سلام الامام ويعتد القعدة الاخرة كان في التلويح وان كثر تسليع آية او تلاها
 من واحد او متعدد في مجلس واحد عفا او شرعا عفتها او جليها ولم يستقم
 تركت في اكثر السجدة فورا او في صلوة بغير سجدة واحدة عفا الواحد الحقيقي فالبس
 والدار والكرام والموضع المتباعد الاطراف والسجدة بغير واحدة وان يكون من
 زاوية الزاوية الثاني يكون كبر السجدة لانه وقبل ذلك في ذلك الوتلاوة
 المسجد الداخل ثم اعاد في الخارج فواحدة كما قبل في الجامع ودار السلطان عند
 ابي يوسف خلا فالحمد كذا في الزايد واما في السجدة او في سجدة او اقرب
 المكان كان في اذا مشى ثلث خطوات وقال محمد انه ان كان نحو من عرض المسجد وطول
 فحرب واما الواحد المثلث فمما فعله من غير ما فعله في عرقا كما اذا دخل فقتل او
 شرب من غير او عمل سيرة الامام فاعاد التلاوة قبل او شرب او عمل سيرة الامام
 مضطجعا او اخذ في عقد كسج ثم تلا فزمت سجدة اخرى ولو كرر ركعة في واحدة
 وكذا الواعدا في اخرى عند ابي يوسف خلا فالحمد ولو كرر على الدابة في ركعة
 او غير باقر واحدة وقيل انه في الركعة في غير الحظ كان في الحظ وانشاء
 بغير التكرار الى ان لو افتتحت الذي في المسجد لا يفي واحدة وبالفلق الكفاية
 الا انه لو سجدة للا فانه تلا في واحدة وقيل لا يفي واما ان تكرار اسمي من

وبقيت

ذكره كتاب المنايا في الجاهل اذا دخل مكة في يوم العشر ونوى الإقامة نصف شهر انتهى لانه لا بد من الخروج لا عرفات فلا يتحقق التمتع
 وتبين ان نسبة شقة عيسى بن ابيان من السلك وذكرا كان مشغولا بطلب الحديث قال دخلت مكة في اول العشر من ذي الحجة مع صاحب
 وعزيت على الإقامة شهر في حجة التمر الصلوة فلقيني بعض صحابي لي منصرف فقال اخطأت فانك تخرج الامني وعرفات قلنا
 من منى الصابحي ان يخرج وعزيت على ان اصاحبه وجعلت اكثر الصلوة فقال لصاحبا يا جسر
 اخطأت فانك تقيم بمكة فما يخرج
 من منى لا تقيم بمكة فما يخرج
 احطت في منى ويصحب من
 لا يحل له شقة بالحق
 كما في الخبرين فانك تقيم

ان السابحي من سكن في معارفتنا قال عراب والاركان في الكبر او التراكمة وان
 الطواف في المرامي فانه لا يقرب منهم قال بعض المتأخرين لا يقبل من معي الى مكة
 ويمنع يقرب منها الممنوع من موضع الإقامة والاصل في الكبر ما في عليه
 الفتوى كما في المعشرات والمخارئة وفيه اشعار بان يقرب السابحي بالبحر او بالبر
 سواء كان من محاصري المنيا او لا كما في اوقافه من معي منها وامين من معي
 ولذا السابحي في الجاهل والارباب كان في الجاهل والارباب ان يقال او هو او هو
 واسع لانبات فيه الدار المنزل باعتبار دوران المبط ثم سعى بها البنية لاجل
 بالجملة والاطباء بالكلية منسوب لاطباء وبالجملة المنفعة عن البنية من وبر او صوف
 اهل البيت على عمومهم او على من فيهم من حيث كان في قوله الجوهري في القاموس
 ان بنية الإقامة لم يسمع الا في هذه المواضع لا في غيرها وهو ظاهر الرواية وفيه دلالة
 على روايته في القاموس ولذا في القاموس في المفاصلة الا اذا سار في منى
 ايام على ما قالوا وحاصل الظاهر ان الإقامة متوقفة على سنة شهر ذي البينة و
 استعمال الرواية والمدة وتونس سيراني والموضع وصل حيث كان في الظاهر والارباب
 في غير منى منى لان بنية هذه الارباب كما في جليل اهل القتال الكفار
 والجال ان السابحي من محاصري المسلمين فانه يقرب طوارق ان يرفعوا اسلحتهم بعد
 خلافة لا يسمع منه او ان يلقوا بالعلم في منى او في غير منى او في غير منى او في غير منى
 بان لم يقرب في الجاهل او دار على المني في خارج من بنية الذين يخرجون من قاعة السلام
 الى جبل انهم على الطريق لا يسمعون تباين من قاصد والارباب حكم المصالح في الجاهل
 الى السابحي من المسلمين الذين يجلونهم في حصن فاني دارهم كما ارادوا بيقول
 قال اي من كثر من طائفة في موضع الإقامة بنية لما وجب اشعار بان من
 بالبيت مقدار مده الإقامة فغيره لم يرد فيه خلاف كما مر ولو انهم لم يأتوا في يوم

في يوم
 كسوف بنية كسوف
 كسوف بنية
 كسوف بنية
 كسوف بنية
 كسوف بنية

واما

واما قوله فانما هو المشاور وقد وقع القعدة الاولى مقدار التسعة ثم فرضه الرضا
 وما يدل عليه كلامه كما ذكرنا ان دفع ما قيل ان عليه ان يقول لو انهم وعزوا في الاول
 فانه لو ترك العزاة منها او في احد من منى صلواته الا ان نوى الإقامة قبل التسليم
 اربعة قيام الى الثالث بلا تعبد بما لا يسهل فانه فرض في تعبد بها فبتم وقال في
 منى من مطلقا ان العزاة كما في الخلافة وقال ابو بكر الرازي لو نوى السامر
 اربعة ايام وعزيت بنية رعينين كما في الجاهل والارباب مشغول بنية يسير به على
 عامه انهم في راسا الى انهم واسحق السار لانه غلط النقل باقر من قعدة او هذا
 لا يحل كما في رعدة الكسوف وغيرها وذكر ما هو الواجب من القعدة في الخلافة
 وانما السلام الواجب ترك بنية الاقتناع الواجبة في السفر كما في الزيادة في قعدة
 اشكل في التلويح انه يجوز ان يكون التمام الشرعا باعتبار رعدة القعدة والارباب
 وان كان هو القعدة مستويين في التلويح على ما في القعدة على انه قد نذر ان النسي
 منه ان من المامور به وما زاد من الرعينين نقل على جوب من سنة الظاهر وان
 لم يقعد الا لا يقبل فرضه بالانفاق الا اذا اقتضى بغيره في الايام او نوى الإقامة
 كما مر وهذا منه يخرج بما اشار اليه كما لا يخفى واشارة الى ان بنية نقل بنية القعدة
 وقال محمد بن بطي الصلوة به كما مر وما مر من الرعينين في نوي قبل السلام بنية رعينين
 ونوقد رعينين على الاربع يتم اربعة وهو بالكلية المتابعة عند لواصفه باجور ما من نفي
 رعينين فقط الزوال ما هو وجه من المتابعة وجعل الاربع كما في الزيادة وفيه اشعار بان
 لو اراد بنية العدة ونوى رعينين وبانه لو اقتضى بالغير في الشفع المشايخ اربعة كما في
 معة الظهيرة والظهر في باب المشايخ والاطلاق في منى لانه لو لم يقعد الا لا يقبل فرضه
 كما في السنة رعينين وبعده اي بعد الوقت لا يوجد الى ما يجمع انما منه لانه لا يخفى فرضه
 فيجوز في الاقتداء المفسر من المنفصل من منى القعدة وفيه علة اي في صورة ان يكون

المخرج

بابی

23

بأننا مشغولون بخدمته الزوجه مشغول فانه لا يمكنه ان يلبس ثوبه الخفيف او ان يلحق بالجماع
والبلوغ فلا يحل عليه الصغير فهو كالعقل والاسلام بشرط الوجوب بل خلافت كانه
المسند والحقه وغيرهما ولا يفرق ان الوجوب في القدر من غير منتهى كانه غير منتهى وذكر
الاسلام وسلامته العيش فلا يحل له الاكل وان تزوج الصغار وعنده الامهات
ورحم كانه اسلم وقال انها واجبه عليه ان يزوجها قاصدا وفيه اشعار بان الاسلام
للجنس منى واجبه كذا من سلم احد بينهما وسلامته الرجل الى كل رجل فلا يحل عليه
المفقه الجماله لا يقدر عليه اصل خلافت الا على فانه قادر عليه لكن لا يمتنع
كانه المسند فلا ينبغي ان يكون في المفقه خلافت الا على كل من واما حجة بسلامته
العيش وقد اشار الى الاستدلال بان شرط العقل في المذهب المشايخين ثم ذكر
سلامته الرجل يعزى بان شرطه امكن المنع من غير مشقة فانه شرطه انما حصة اربع
مفرق والعامه ثلثه واحد منها مفرق استدلاله الاعتبار بالباقيين العم ويقع
الجماع فرضا للوقت ان صلاها قاصدا الى ما دام به والشرط الاربع او اجابا
للاضافه العمدية فيه من القوي والمساخر والمملوك والمريض وحق الكافر والمجنون
والصغير والظالم مشير الى ان فرض الوقت هو الشرط من المعذور وفيه ثلثه
ما هو راسخا في ظاهره او ادا المهر فيما للمعذور ومقتضى ان الاول ما لم ينكح
الجماع لانها فرض عليه خلافت القادر فانما فرضته فمقتضى كانه الجماع وغيره ليس
بشرط فضلا عن التحقيق ما ابدى من قال بالتحقق ان شرطه وجوبها ما لو كره
المهر فانها اذا عذر المعذور وجب عليه ولا انما يقع فرضه في القضايات
والفرضي الكبيره التي فيها اسواق قال ابو القاسم هذا خلافت من اذن الوالد
او القادر بناءا على المسح الجامع واداء المهر ان يذم المحدثه فاذ القس على الحكم
صار جمعا عليه واما اذ لم ياذن فمقتضى خلافت قبل بعثه الجماع بلا شك وقبل

[illegible]

فوت ان صومته لغوين
منه العبد اوتيت بالام
منه جارا العبد اقتدا بكم
منه اوداد

التكبير بامداد
بلاه ما سخن
معه يداش

شلال الشرح
وسم
مدا

منه بقره
فروغ باينه
جسوس
معه

المجهر والمنافقون في يومه فاجعلهم كمنه شرج الخوي وذكرا الزايدى ان بقوا
بينما سورة الاغوي والفاسية وفيه حدث سلمان انه قال صلا العبد عليه سلة لال
رجل يوم الجمعة ولا يخله ما استطاع من طهر ودين من دينه وليس من طيب حبه ثم
يخرج فلا يوقى من اربعين ثم يصلي ما كتب له ثم ينقست اذانكم الامام الا فقله
ما جئت وبنى الجمعة الاخرى **الحصل** ندب عنه بعض الامام عده السابق الغسل
السنة فهو من التغليب فليمانه بحسب ما قال بعضه الا ان السوا ان الغسل سنة كما
وذكره الزايدى في محتمل انه بنى عليه في احيث قدم لفظ يواوى السنة على التذنب
الاطلاق والى عدا **الحاصل** كالمادة مع الرخصة الا ان الزايدى وغيره
فقتوا به يوم الغفر اى بعد يومه في اليوم والفرق بالكلية من الاطراف ثم العوم
ويوم الغفر لعبد الغفر اسم لليوم الاول من سنو الى لا يقع على التبع وليس من
حدث العبد في سنة كمنه وفيه اشارته الى ان التكبير اى سرية الاختباء سبب
كمنه الميته ان باقى سنة كمنه المشايخ في الزايدى ان باقى علوا وروى
النس باقى شرات فلما اذ لم يترك الا قبل الصلوة فليكن بانكرت في اليوم بقى
وبشاك لانه منه ولبه في منابر الصلوات كمنه الاقنبا ويغسل بقلوب
على مقتضى كلامه وسبب الى الخلاف في تطيب اى بوس طيبا ويلبس احسن ثياب
المجربة او الغلبة او الخالات كمنه المسعوديه وروى في طهره التبر وميت عليه
ولم يتركه كمنه من نحو صلوة الغداة في سجدة لا شتماره واما التمتع فلهذا فليكن
بني سلف ان كسبا اذ لم ان يخرج من مكانه الا المقصود في طهره الفناء وامننا اليه
من طريق اذ هو الوقار مع عقل البعير مما لا ينبغي وفيه اشارته الى انه خدب المشركين
الشبان واما المشايخ فامر كلبه الى ان اطرح اليه من سب ان كان جامع يستعمل
فلما في ليس بواجب لا تعصف فيه كمنه فان في طهره ثم دلالة على ان هذه الامور

منه بقره

منه و
ان
لا
والاد
كمنه
العبد

منه و
ان
لا
والاد
كمنه
العبد

منه و
ان
لا
والاد
كمنه
العبد

منه و
ان
لا
والاد
كمنه
العبد

منه و
ان
لا
والاد
كمنه
العبد

منه و
ان
لا
والاد
كمنه
العبد

منه و
ان
لا
والاد
كمنه
العبد

[illegible]

وَاللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ لَا يُدْرِكُهُ الْبَصَرُ وَلَا يَحِيطُ بِهِ الْقُلُوبُ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ

[illegible]

مردود اور چنانچه گمانند چون بر مرد و پیش اندازد چون بر مرد و راجع او پیش برود کند

لما فكره الاقتصار لم يثبت له على ثبوت الا عند الغرورة كمانه الخافه فالتفت
 للثقة لظن السنه والكفاية والغرورة هو بطلان فخره من حيث يستشبهه على الله
 بك او قد مر بالافضل في الكفاية والاولى لظن السنه عند كثرة الحال وقلة البصر
 والكفاية عند غيرهما كانه الثمن غير يستوي المصنفين ويستوي المبدية والملك المصنفين
 ومن ثم يثبت ان الحق اوله بالمبدية ويكفي بالثبات والظن والبره والاعتقاد
 ومن ثم يثبت له الما لم يثبت في الموضع والمعرفة والمعضد كانه الجدل وقانونا العايبين
 في العبد ولما كان في زيادة الابوين كانه الزايد ويثبت له لظن المثل ما يثبت عليه
 كانه الثمن تاسع ويعقد ان يثبت ان يثبت ره صونا عن الكسوف اعلم انه لم يثبت
 بعض النسب والذكر اوله لما يثبت من قوله ويحل العقدة وصوله فرض كفاية عند العاقبة
 وقيل سنه كانه النظر وسبب الوجوب الميت المسلم كانه الخلافة وسببها استقبال
 المصنف ومصدر الميت كانه الثمن تاسع وسرور تها وهما ثمة غويها وبه تها ومكانها
 وبه كانه الزايد وكونه على الارض او الايدي فربما مضافا كانه المبدية وقفتا
 وثبت حضوره ولذا قدمت على سنه المغرب كانه الحارثه والملك ان العترة
 على الكبير افضل من الصلوة على الصغيرة كانه المصنفات وهي ان يكون يثبت ان يثبت
 الاسم والمنع وسبب ذلك الله في قوله ظاهر الرواية انه يثبت كانه الحنف والاول
 رواية الحسن عنه كانه الاختيار ثم يثبت فيها شعرا بانته لايكوه كانه
 قاضين ويعقد على النبي محمد عليه وسلم بانه يثبت كانه الجدل او بغيره الصفة
 كانه المستصحب ثم يثبت به صوته اي الميت او لظن مسلم ولو حيا ويسبب من الدعاء الموعود
 الذي اغفر علينا المذنبين والامان والعرض الاستيعاب فالخبر افقر من سبب
 ظاهرا كانه يثبت باستغفار الصغرة نظر الاجرة والمفردات والقصبي به هو الذي يثبت
 الخافه واخره ان تها وشفعوا ومن لم يثبت دعاء بانه اوجه الصلوة الله اعلم

للموت

قال الامام الاجل صاحب الحاشية
 او يثبت ان يثبت حاشية الحاشية
 ومن ثم يثبت ان يثبت حاشية الحاشية
 ولا خلاف في حاشية الحاشية
 فلو كان ذلك لكانت حاشية الحاشية
 فلو كان ذلك لكانت حاشية الحاشية
 فلو كان ذلك لكانت حاشية الحاشية

في حاشية الحاشية
 او يثبت ان يثبت حاشية الحاشية
 او يثبت ان يثبت حاشية الحاشية
 او يثبت ان يثبت حاشية الحاشية
 او يثبت ان يثبت حاشية الحاشية
 او يثبت ان يثبت حاشية الحاشية

لما يثبت ان يثبت حاشية الحاشية
 او يثبت ان يثبت حاشية الحاشية
 او يثبت ان يثبت حاشية الحاشية
 او يثبت ان يثبت حاشية الحاشية
 او يثبت ان يثبت حاشية الحاشية
 او يثبت ان يثبت حاشية الحاشية

او يثبت ان يثبت حاشية الحاشية
 او يثبت ان يثبت حاشية الحاشية
 او يثبت ان يثبت حاشية الحاشية
 او يثبت ان يثبت حاشية الحاشية
 او يثبت ان يثبت حاشية الحاشية
 او يثبت ان يثبت حاشية الحاشية

او يثبت ان يثبت حاشية الحاشية
 او يثبت ان يثبت حاشية الحاشية
 او يثبت ان يثبت حاشية الحاشية
 او يثبت ان يثبت حاشية الحاشية
 او يثبت ان يثبت حاشية الحاشية
 او يثبت ان يثبت حاشية الحاشية

او يثبت ان يثبت حاشية الحاشية
 او يثبت ان يثبت حاشية الحاشية
 او يثبت ان يثبت حاشية الحاشية
 او يثبت ان يثبت حاشية الحاشية
 او يثبت ان يثبت حاشية الحاشية
 او يثبت ان يثبت حاشية الحاشية

او يثبت ان يثبت حاشية الحاشية
 او يثبت ان يثبت حاشية الحاشية
 او يثبت ان يثبت حاشية الحاشية
 او يثبت ان يثبت حاشية الحاشية
 او يثبت ان يثبت حاشية الحاشية
 او يثبت ان يثبت حاشية الحاشية

او يثبت ان يثبت حاشية الحاشية
 او يثبت ان يثبت حاشية الحاشية
 او يثبت ان يثبت حاشية الحاشية
 او يثبت ان يثبت حاشية الحاشية
 او يثبت ان يثبت حاشية الحاشية
 او يثبت ان يثبت حاشية الحاشية

وكانت الامانة في هذه الامور
 واما في الامور التي هي خارجة
 عن هذه الامانة...

فان قيل في هذه الامور
 التي هي خارجة عن هذه الامانة
 لا يكون لها...

فان قيل في هذه الامور
 التي هي خارجة عن هذه الامانة
 لا يكون لها...

فان قيل في هذه الامور
 التي هي خارجة عن هذه الامانة
 لا يكون لها...

فان قيل في هذه الامور
 التي هي خارجة عن هذه الامانة
 لا يكون لها...

فان قيل في هذه الامور
 التي هي خارجة عن هذه الامانة
 لا يكون لها...

فان قيل في هذه الامور
 التي هي خارجة عن هذه الامانة
 لا يكون لها...

فان قيل في هذه الامور
 التي هي خارجة عن هذه الامانة
 لا يكون لها...

فان قيل في هذه الامور
 التي هي خارجة عن هذه الامانة
 لا يكون لها...

فان قيل في هذه الامور
 التي هي خارجة عن هذه الامانة
 لا يكون لها...

فان قيل في هذه الامور
 التي هي خارجة عن هذه الامانة
 لا يكون لها...

فان قيل في هذه الامور
 التي هي خارجة عن هذه الامانة
 لا يكون لها...

فان قيل في هذه الامور
 التي هي خارجة عن هذه الامانة
 لا يكون لها...

فان قيل في هذه الامور
 التي هي خارجة عن هذه الامانة
 لا يكون لها...

۱۱۱۲
 ۱۱۱۳
 ۱۱۱۴
 ۱۱۱۵
 ۱۱۱۶
 ۱۱۱۷
 ۱۱۱۸
 ۱۱۱۹
 ۱۱۲۰
 ۱۱۲۱
 ۱۱۲۲
 ۱۱۲۳
 ۱۱۲۴
 ۱۱۲۵
 ۱۱۲۶
 ۱۱۲۷
 ۱۱۲۸
 ۱۱۲۹
 ۱۱۳۰
 ۱۱۳۱
 ۱۱۳۲
 ۱۱۳۳
 ۱۱۳۴
 ۱۱۳۵
 ۱۱۳۶
 ۱۱۳۷
 ۱۱۳۸
 ۱۱۳۹
 ۱۱۴۰
 ۱۱۴۱
 ۱۱۴۲
 ۱۱۴۳
 ۱۱۴۴
 ۱۱۴۵
 ۱۱۴۶
 ۱۱۴۷
 ۱۱۴۸
 ۱۱۴۹
 ۱۱۵۰
 ۱۱۵۱
 ۱۱۵۲
 ۱۱۵۳
 ۱۱۵۴
 ۱۱۵۵
 ۱۱۵۶
 ۱۱۵۷
 ۱۱۵۸
 ۱۱۵۹
 ۱۱۶۰
 ۱۱۶۱
 ۱۱۶۲
 ۱۱۶۳
 ۱۱۶۴
 ۱۱۶۵
 ۱۱۶۶
 ۱۱۶۷
 ۱۱۶۸
 ۱۱۶۹
 ۱۱۷۰
 ۱۱۷۱
 ۱۱۷۲
 ۱۱۷۳
 ۱۱۷۴
 ۱۱۷۵
 ۱۱۷۶
 ۱۱۷۷
 ۱۱۷۸
 ۱۱۷۹
 ۱۱۸۰
 ۱۱۸۱
 ۱۱۸۲
 ۱۱۸۳
 ۱۱۸۴
 ۱۱۸۵
 ۱۱۸۶
 ۱۱۸۷
 ۱۱۸۸
 ۱۱۸۹
 ۱۱۹۰
 ۱۱۹۱
 ۱۱۹۲
 ۱۱۹۳
 ۱۱۹۴
 ۱۱۹۵
 ۱۱۹۶
 ۱۱۹۷
 ۱۱۹۸
 ۱۱۹۹
 ۱۲۰۰
 ۱۲۰۱
 ۱۲۰۲
 ۱۲۰۳
 ۱۲۰۴
 ۱۲۰۵
 ۱۲۰۶
 ۱۲۰۷
 ۱۲۰۸
 ۱۲۰۹
 ۱۲۱۰
 ۱۲۱۱
 ۱۲۱۲
 ۱۲۱۳
 ۱۲۱۴
 ۱۲۱۵
 ۱۲۱۶
 ۱۲۱۷
 ۱۲۱۸
 ۱۲۱۹
 ۱۲۲۰
 ۱۲۲۱
 ۱۲۲۲
 ۱۲۲۳
 ۱۲۲۴
 ۱۲۲۵
 ۱۲۲۶
 ۱۲۲۷
 ۱۲۲۸
 ۱۲۲۹
 ۱۲۳۰
 ۱۲۳۱
 ۱۲۳۲
 ۱۲۳۳
 ۱۲۳۴
 ۱۲۳۵
 ۱۲۳۶
 ۱۲۳۷
 ۱۲۳۸
 ۱۲۳۹
 ۱۲۴۰
 ۱۲۴۱
 ۱۲۴۲
 ۱۲۴۳
 ۱۲۴۴
 ۱۲۴۵
 ۱۲۴۶
 ۱۲۴۷
 ۱۲۴۸
 ۱۲۴۹
 ۱۲۵۰
 ۱۲۵۱
 ۱۲۵۲
 ۱۲۵۳
 ۱۲۵۴
 ۱۲۵۵
 ۱۲۵۶
 ۱۲۵۷
 ۱۲۵۸
 ۱۲۵۹
 ۱۲۶۰
 ۱۲۶۱
 ۱۲۶۲
 ۱۲۶۳
 ۱۲۶۴
 ۱۲۶۵
 ۱۲۶۶
 ۱۲۶۷
 ۱۲۶۸
 ۱۲۶۹
 ۱۲۷۰
 ۱۲۷۱
 ۱۲۷۲
 ۱۲۷۳
 ۱۲۷۴
 ۱۲۷۵
 ۱۲۷۶
 ۱۲۷۷
 ۱۲۷۸
 ۱۲۷۹
 ۱۲۸۰
 ۱۲۸۱
 ۱۲۸۲
 ۱۲۸۳
 ۱۲۸۴
 ۱۲۸۵
 ۱۲۸۶
 ۱۲۸۷
 ۱۲۸۸
 ۱۲۸۹
 ۱۲۹۰
 ۱۲۹۱
 ۱۲۹۲
 ۱۲۹۳
 ۱۲۹۴
 ۱۲۹۵
 ۱۲۹۶
 ۱۲۹۷
 ۱۲۹۸
 ۱۲۹۹
 ۱۳۰۰
 ۱۳۰۱
 ۱۳۰۲
 ۱۳۰۳
 ۱۳۰۴
 ۱۳۰۵
 ۱۳۰۶
 ۱۳۰۷
 ۱۳۰۸
 ۱۳۰۹
 ۱۳۱۰
 ۱۳۱۱
 ۱۳۱۲
 ۱۳۱۳
 ۱۳۱۴
 ۱۳۱۵
 ۱۳۱۶
 ۱۳۱۷
 ۱۳۱۸
 ۱۳۱۹
 ۱۳۲۰
 ۱۳۲۱
 ۱۳۲۲
 ۱۳۲۳
 ۱۳۲۴
 ۱۳۲۵
 ۱۳۲۶
 ۱۳۲۷
 ۱۳۲۸
 ۱۳۲۹
 ۱۳۳۰
 ۱۳۳۱
 ۱۳۳۲
 ۱۳۳۳
 ۱۳۳۴
 ۱۳۳۵
 ۱۳۳۶
 ۱۳۳۷
 ۱۳۳۸
 ۱۳۳۹
 ۱۳۴۰
 ۱۳۴۱
 ۱۳۴۲
 ۱۳۴۳
 ۱۳۴۴
 ۱۳۴۵
 ۱۳۴۶
 ۱۳۴۷
 ۱۳۴۸
 ۱۳۴۹
 ۱۳۵۰
 ۱۳۵۱
 ۱۳۵۲
 ۱۳۵۳
 ۱۳۵۴
 ۱۳۵۵
 ۱۳۵۶
 ۱۳۵۷
 ۱۳۵۸
 ۱۳۵۹
 ۱۳۶۰
 ۱۳۶۱
 ۱۳۶۲
 ۱۳۶۳
 ۱۳۶۴
 ۱۳۶۵
 ۱۳۶۶
 ۱۳۶۷
 ۱۳۶۸
 ۱۳۶۹
 ۱۳۷۰
 ۱۳۷۱
 ۱۳۷۲
 ۱۳۷۳
 ۱۳۷۴
 ۱۳۷۵
 ۱۳۷۶
 ۱۳۷۷
 ۱۳۷۸
 ۱۳۷۹
 ۱۳۸۰
 ۱۳۸۱
 ۱۳۸۲
 ۱۳۸۳
 ۱۳۸۴
 ۱۳۸۵
 ۱۳۸۶
 ۱۳۸۷
 ۱۳۸۸
 ۱۳۸۹
 ۱۳۹۰
 ۱۳۹۱
 ۱۳۹۲
 ۱۳۹۳
 ۱۳۹۴
 ۱۳۹۵
 ۱۳۹۶
 ۱۳۹۷
 ۱۳۹۸
 ۱۳۹۹
 ۱۴۰۰
 ۱۴۰۱
 ۱۴۰۲
 ۱۴۰۳
 ۱۴۰۴
 ۱۴۰۵
 ۱۴۰۶
 ۱۴۰۷
 ۱۴۰۸
 ۱۴۰۹
 ۱۴۱۰
 ۱۴۱۱
 ۱۴۱۲
 ۱۴۱۳
 ۱۴۱۴
 ۱۴۱۵
 ۱۴۱۶
 ۱۴۱۷
 ۱۴۱۸
 ۱۴۱۹
 ۱۴۲۰
 ۱۴۲۱
 ۱۴۲۲
 ۱۴۲۳
 ۱۴۲۴
 ۱۴۲۵
 ۱۴۲۶

والتحقيق في هذه المسألة لا يمكن إلا بالرجوع إلى الأصل
والأصل هو القرآن الكريم وهو الذي لا يخطئ ولا يزل
والله اعلم بالصواب

[illegible]

رجل فاته بعض الكفاية فنهض متسائلاً
يا دواعي ما دامت محارة على الارض
يا من لو شئني مع الدنيا رفغ البيت
فبعثت له انكسر وامعات

١١٨
يحيى مات ولم يدون
هذا الكتاب ولم يجمع وارثه قال ابو
القاسم الصفار في تصديق الحديث عن
صاحب بيت المقدس الحديث في

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

وكله الزيادة في هذا الكتاب الغرض من
منه القبر المحفوظ

12

[illegible]

و هو المسمى بالبرق
فان قيل ان البرق هو
التي تسمى بالبرق
فان قيل ان البرق هو
التي تسمى بالبرق

قملہ

الحمد لله

والم یب یر علی ای

الحسن المصطفى

تقدیر

وفاقیہ اسلامیہ کالج

مكتبة قنبر

18

اوو وودو وودو

10

وشرح طه در علم

1872

ضلع

100

كلنا منهم
مواضعهم

مکتبہ العرفان

[illegible]

۱۲۴
 انا ان اذ كان يدور
 على النوازل يقول لا اله الا الله
 انقذني من النار انقذني من النار
 شيئا فودعتم وضعت النوازل
 صفة في يدادون مودود في راحة
 في جدي بكم صفة في راحة
 بكمه فافرحان

وكتب من الذكاء فان يمنع في السابعة
وكذا وغيره عند الطرفين والآخر
ذلك هو
منه كما هو

قال المصنف رحمه الله

[illegible]

سلي الدين في الجليل في القامحة
اوله في حرمه صاحب

مغیر

شعرات عدده في التكبير فلا يتبع ان المتشاكل لم يختلف في الجائز والاسلام
وتصايب القفص في الجوانب البش الرزق وتوزيع مقرب وانما سمي
لان الزاوية الكبرية عن مالكم من الفضل وهو المخرج ما وثقوا في القفص والما
وكسرة ودرجها في الوردية لفظ اسم مقرب منه ورزق القفص والمنشور
ان تعد وبقية في خلافة الفاروق وكان قبلي على شعبة السواء في الفضل
ثم نقص في زمان ابن السري عن طرف تكلم من وعده اخو بالبركة ثم غير في
نقص سورة الاخلاص وقيل باسمه وقيل غير ذلك واختلف في وزن
على فصل الله عليه وسلم انه وزن عشرة وثلاثون او ثمانية على عشرة
عشرة مثاقيل وهو الصحيح ثم انقل على عشرة عشر حتى الديرع على الوردية
كل عشرة مثاقيل مثاقيل فنقل في علم سبعة عشر مثقال في اربعة
عشرة مثاقيل وسبعون شعيرة مما وجد في علم مائة واربعون مثقال في وزن
نصف مثقال في خمس مثقال وفيه اشعار بان المعبرة في الزكوة في الدرهم
والدنانير في حال الترخا في مثقال الا ان اشارة في الدنانير فلو ملك في علم
عشرة دينار او ثلثي دينار بوزن بلدنا فقيمة الزكوة لانه وزن عشر دينار
بوزن ملك في الف ناسه وفي اقرار الزاوية ان وزن الشري في جميع
وزن سبعة وفي السوار في جميع علم الاية ان المعبرة في الزكوة والعقود
والاقرارات وزن كل بلد فلو ملك كما ذكر في علم فخر زماننا فقيمة الزكوة
وان لم يبلغ وزن مائة مثقال ولا يجتمع في عشرة دينار كما في المعينة
وفي اعتبار النقال في الدرهم لانه لا يعبر القيمة حتى اركان له امر في ذيب او
ففيه وزن عشرة مثقال في امانة ودرهم وقيمة لصبا في عشرة واما في
المحب فيه شي بالاجماع كما في الطق بوزن ثوب ربع عشرة وهو نصف مثقال

في نصاب الذهب وفضة ودرهم في الفضة معه لان ذلك النصاب في الذهب
 والدرهم وعليه المعقوف والمؤنم والاسورة والسيف والسرور والادوية
 او غيرها بالكره هو ان قبل المذهب فاذا لم يمسح بالعين وقد يقبل فيها
 من المعدنيات كالحديد والاساس بالذهب النصف اخصاها وقبل
 فيه حقيقة في غيره كما قال ابن الاثير ويجب نفس نصف دينار
 درهم في نفس بالفضة ودرهم ودرهم ودرهم ودرهم ودرهم ودرهم ودرهم
 اي نصف دينار بالفضة ودرهم ودرهم ودرهم ودرهم ودرهم ودرهم ودرهم
 النفس ودرهم ودرهم ودرهم ودرهم ودرهم ودرهم ودرهم ودرهم ودرهم ودرهم
 فلو زاد دينار وجب خروجه من عشرة من جزء من نصف دينار ولو
 زاد درهم وجب جزء من اربعين جزءا من درهم وكذا يعبر الغالب الى
 الزيادة على النصف من الجوز او الغش فان غلب الذهب او الفضة فالمعقوف
 وبنابر درهم فغير الزكوة وبنابر شعاع بعد الوجوب اذا نشأ في الفضة
 وبنابر درهم في بعض المتأخرين وقبل فيه خمسة دراهم وقبل درهمان و
 نصف كما في المعقوفات واما الذهب فمقنطرب على ما في الزايد وان غلب
 عليهم الغش بالكره الى النسي والصف وغيرهما اسم من الغش بالفضة والاصل
 احسن على خلاف الاطلاق يقوم اي نوى الزكوة لانه بمنزلة العود في
 فان يقع نصفا بفضة الزكوة والا فلا وان لم ينو فلا شيء فيه وبنابر درهم
 يخلص منه فضة تبلغ نصفا والافضيه كالاغش فيه كما في الدرهم وبنابر
 الجوايز اذا كان مقداره ثلثة دراهم من عشرة فضة والباقي من سدر النون
 لون الفضة بحيث لا يتغير بالزوال بالام فلا شيء فيه ولا يجب في غيره ما من
 نصاب السوايم والجر من كالميوونات والدرهميات والعدديات والكيليات

والنور

والموزونات كالما في الاصاب والقرب لا يجنب النجاسة كما في قوله
 جارية للمذمة ونوى انه اصحاب ربحا باعها فلا شيء فيه وكذا انما اشترى
 جواثيق بعشرة الف درهم بواجب من النسي وان نوى ان يبيعهما او
 لا فلا شيء للفضة لا النسي زكوة وكذا ابل الى لبن وعمل المكارين وظاهره
 شاسل للفقهاء وهو اشترى ارضا عشرية او حواشيته فبقيها بالثنا في درهم
 فيها الزكوة لانها لا تختص مع العشرة اخرج فلا تحس الزكوة فيها ولكن
 محرم وانما تجلس مع العشرة الفل من المحيط عنده فلكه اي فلكه ذلك الغير
 فلو ملك بوضع ثم نوى النسي زكوة ليس فيه شيء حتى يعرف فيه بغير الدارث اي
 بسبب اعتبار في فلو ملك النسي زكوة بالدارث ونوى النسي زكوة وقت موت
 المورث بل بغير النسي زكوة بل تعرف في الكلام منعه بان اذا ملك التبرع بالهبة
 والتصدق في الوصية ونوى النسي زكوة عنده بغير النسي زكوة كما قال ابو يوسف
 فلا شيء من غير النسي ولا يعمل النسي في الشرع على الاصح في المحل اذا
 يقع ظرف يجب المستفاد من الاستثناء او جهتها في ذلك الغير نصا بغير
 من احدية فلا يلزم ان يبلغ من نصفا او يقوم بما يبلغ نصفا بالبيع
 للفقهاء مثلا فمقتضى نصاب جارية بغير النسي ان يكون النصيب في فلو
 بالنسي فلو كان منها نصفا يقوم بما هو النقي رواجها وان نصفا فاما ملك
 محرم من ابو يوسف يقوم بما اشترى به ومن محرم يقوم بالنقد الغالب
 في ذلك البلد ولا ينظر الا موقع الشراء ولا موقع المالك وقت جواز
 الجول وفيه انما يقوم المالك بالدرهم او الدينار او ما فحق القيمة اشعار
 بالثمن او اشترى به النسي زكوة بفضة وبنابر درهم وبنابر الجول عليه وهو
 اللباس اي ما ثا درهم مقدرة فلكه زكوة فيم الغش في المحل وجوز دفع النسي

في الزكوة أي يجب جزا من الثياب سواء كانت أو غيرا لكن لما كانت
تقل فتمت وقت الاداء مع ذلك غيرا العين أو تمت يوم الوجوب وبالفعل
يتعين حتى ما ذكره فقير من الحنابلة فتمت ما ذكره يوم الوجوب فتمت فغيره
بلا خلاف ويجوز عنده تمت دراهم وان تغير السعر بعد الجواز اما عندنا
راوية العتمة الاربعين عشرة دراهم وان نقص الامانة فدرهما ونقص
وتمت من غير من الابل بنت خاص بلا خلاف ويجوز عنده تمت دراهم
في قول اذا كان تمتها يوم الوجوب بالتمس وان تغير السعر واما عندنا
فقول عنده عشرة دراهم او درهما تغير العتمة وقت الاداء كما يستفاد
من الحديث ثم قال للامتنع من الجوز دفع العتمة أي تمت المنصوص عليه من الجوز
بتمت تنقص مائة في العتمة أي صدقة الفطر والفقراء أي في الفطرة دفعها
والطهار والعبيد واليمن والعشر والحار والنذر كما اذا نذر بالتمنع من
خصمه في بقية نفس في العتمة اذا نذر في ثياب بن يوم النحر في ثياب
يملكها ثيابين وسطي لا يجوز كما نونه رابعا او ثيابين او عتاق عبيد
في خمسة خصال ان وصح بالدرهم فاعطى خيطة فخر حازه خلافت واعلم ان العتمة
فيها ذكر يست بدل عن الواجب كما في واللا يجوز مع وجود النصوص عليه
فان في المبسوط وغيره والملك أي ملك الثياب او بعضه بعد الجواز
يملك من الاداء يسقط الزكوة بيمينه أي الملك وان كان بعد طلب العاقل
وقيل لم يسقط بعده فالاعل اصح كما في الكرماء فلو ملك من ثيابين ومائة من
الغنم مائة سوى الاربعين لكان الواجب شاة والطلاق مشير الى ان لو ملك
قبل الجواز لم يحد مثله استوف منه الجواز الى ان لو استملك بعده لم يسقط
وقيل سقط ثم استبدل غير الجوز استملك كما في الظنية واما استبدلها

مستطیل

قبل الجول فغير حصل ليعمل كما في المحيط والزكوة واجبة من مجلس النصاب بلا
خلات لا العفو لعم الزايد على النفقة وشرا ما زاد على النصاب فلا شيء
فيه انما قال الشيخ ان الملك يعترف الزايد على النصاب
الاول ولو خصا به العفو والنصاب فمما عدا عنه اليوسف و
الغنيب كما قال محمد بن زفر ومهما اهداها سمي العفو لانه يجب به ومنه
كما في الحديث وغيره ثم اشار الى قوله في العطينين انما يقين فقال انما يجب
مخاض او اذ احدثت خمسة عشر عمارا يعين بعينه يعترف الملك اما سوى خمس
وعشرين بعين الملك الزايد اربعة فقط واخذ عشر من نصاب يلبس به
تشرين بغير المنس والعشرون فيجب من مخاض وبعده عنه واما عنه غير
غيره فيجب خمسة وعشرون جزاء اما من ست وتشرين كما قال اليوسف او
من اربعين كما قال محمد بن زفر فانه في الملك عشرة واولا الاربعة مضمون
الما يلبس من النصاب او اليهم معا فاندفع ما خلف الى الاول عشرة من
عشر وتشرين والبعير اسم من يقع على الركوب والاشي ويطلق على الحيوان الجيب
وهو ان يكون ابوه غريبا وامه غيره كما في العمادى ويعرف المستغواى
الزايد على النصاب عشرة او ثمانية او خمسة او مائة او غيرها
وسط الجول باسكون فيقبل الجول فيقبل الجول لا فيقبل وقت الوجوب
النصاب من جهة مخاضه وجول وبعدها زاد على ما يقين منه لم يترك من النصاب
وفيما اشار الى ان المستغواى بعد الجول لا يقرب من النصاب ليجول اجمعا
والا انه لا يقرب اذ الم يقين النصاب واولا خلافت ذات الرمان ما هو
من مجلس النصاب من الجول والعروض لا السوايم وقال وفيه الذنب القصة
وبالعكس بالقبض لا في م النصاب عنه وبالايجاء والموت من النصاب

الاول

بعد از آن

رواية عن عبد الله بن يوسف انه رجع الاقوال وشدة الخلاف في صورة ذهب
عشرة مثاقيل فثبت ما لم يفسد في درهمين فثبت خمس فان فيه الزكاة عنده
لا عنه بما لا خلاف في وجوبها عند تكامل الاجزاء ما لم يدر بها فثبت وقدر
مثاقيل زبوا وان كان بينهما اقل من تلك المائتين وقبل المائتين فثبت عنه وقدر
الاول فيوادي من كل ربع عشرة وهو الذي كان في المائتين وقدره وقدره العشر
اي يوزن يكون للمائة فلا يفتن السوايم اى الذهب والفضة به
بالقيمة فيجوز المستلزم مثل الاقسام انصاف فنكر من قفيل حنيفة للجنة
وخمس مثاقيل من ذهب كل مائة درهم وقال الاشعري فيه لا خلاف فيما اذا
كان الذهب عشرة مثاقيل والعروض بالقيمة مع العرض بالقيمة والسكون وهو
كل صنف من الاموال غير المثل كماله المقابلة وغيره فثبت ان عليه شئنا
السوايم الا ان يقال ان اللام للعبه ونقصاته اى نقصان النصاب في
اثناء الحول به بغير حق والسكون اى باطل غير مستط للزكاة ومبانيها الا ان
الدين في الموال لا يقطع على الحول وان استغرق خلافا لفرقه والمانه لو كان له
اربعون مثاقيل كانت في المول بغير الزكاة اذا كان صوفيا ما ودرهم والمانه
لو كان له مائة مثاقيل لم يقطع لان المثلست بما كان في الزاهدي وجاز تقديرها
قول اى على حال او اكثر منه لذي نصاب اى جازى لك نصاب او اكثر ان
يوازي زكاة سنين كثيرة قبل ان يحل السنين فلو ملك المال لم يرجع على الفقير
كما في الزاهدي ودرهم المخطاة لو ادى زكاة الفضة مائة الفدين في ملكك
كان الموادي عن الذهب اذ لا تعيب في مخرج ومن ابو يوسف عليه السلام
واختلف فيما اذا عين بعد الحول في ملك وجاز تقديرها النصاب اى عقيب
لذي نصاب اى جازى لك نصاب واحد ان يوازي زكاة نصاب كثيرة

والكلام مثاقيل الا ان الجواز ان يصدق به من قبل النصاب بما عاقله فثبت فان
كان في يد الفقير لم يباذله وان كان في يد الامام اذ كان في الزاهدي **فصل**
في نصاب النصاب من ثمانية مثاقيل لعلها شرا من العدل والجور ويؤخذ العشر
من عشرة القوم العشر ثم مثاقيل النصاب اى اذ كانت من عشرة عشر من النصاب
الامام على الطريق لا في حقه فثبت ان الزكاة وامر من النصاب كماله الزكاة وعرف
من المتداولات وانما سمى به للمائتين لانه يدرى في ذلك دون المائتين
وعرف ما ذكرنا من المعنى الشرعي للاحاطة الانصاف مثل قوله على الطريق لا في حقه
التي في المائتين او غيرهم وانما سمى بالزكاة لتعقيب خبره عليه اى بغير
القاد وشدة به الجيم او كسر او تعقبها جميع ناهج ومنه ان النصاب هو
جوز خاتمة عيسى قد فعله المعنى في نصاب الرسول والطفاء اهل البيت
حيث ان النصب على شرا في نفسه معناه تارك النصب في يد الامام قال ابن
الكثير في كتابه ان النصب على شرا في نفسه معناه تارك النصب في يد الامام قال ابن
اموال الطائفة والباطنة ومن الذي ضعفه بالنسبة المثل الزاد وعرفا للنسبة
ان فالما هو نصف العشر وفيه اشعار بان جميع النصاب مما فلو كان
بعض النصاب في بيتي لم يباذله منه شي ولكن يجب فيه الزكاة ومانه لعل
النصاب كما في النصف وصدقا اى المسد الذي مع جليلهما في طائفة الزكاة
ومن ابو يوسف ان النصف لا يدرى في نصاب العبادات ان اكثر
الحول اى اكثر المسد الذي تمام الحول ولو ملكه كان في المسد ووسط الحول
اذ العاقل اى اكثر اقله الذي من الذي في النصاب من عباده وعباده او
اى ربع العشر او ضعفه الا ان شرا بعد الزكاة الحول وجوده لان الامين
يصدق بما اعتبره لا بما هو كذب يتبعين فذكر حسن ان يقال ان الامام ان كان

بالسعي في شغلها من الكف هو طوع عن اجتنابه ان اكل قبله
 فلا سعي عليه قال الفقهاء به تاخذ كانه المعتبر ان الاكل لا يفسد ولا
 الارض ملكا واخراجها مع ما لا يفسد في ارض غير مملوكة غير مملوكة
 والانه يجب في ارض الوقف والقبور والحنون والمكاتب والمجانين
 والممدون كما في الحاشية قاله بن لا يمنع الوجوب ان في طاهر الوادي
 على ما في المبسوط والمشار وان يكون العشر على المالك سواء كان هذا
 رعا او دافعا او مزارعا او موصرا او مائة اعنه وقال انه على الدافع
 والمزارع جميعا وعلى المستاجر ولا خلاف انه على المستعير كما في المتن
 وان قيل ذلك على العسل والنحو والخراج فلا يشترط له نصيب كما قال الاجمعي
 وزفر وهو اولى لما في الكبرياء وهو القلي كما في الحق واما اعنه بما في
 الخارج مما لا يبيع سنة فلا سعي فيه في كل الخبز والتمر والتملح
 والشوم والبقول وان كان مما يبيع فان كان مما يبيع ويكالا ليمد
 العسل والتمر والعتاب والبنين والحنون والشعر والذرة فلا سعي
 فيه الا اذا بلغ الفاد ما في سائر ان كان مما لا يبيع كالقطن والحرير
 والسكر فله نصيب عنه ابي يوسف وبنه ما ذكر من ان ما يبيع من
 قول الدفق وعنه حمزة بن عيسى من ان ما يبيع من نوعه فله نصيب العقل
 خمسة اجمال على كل ثمن من الزعفران وقود خمسة امانا وفان قدر بال
 وقينه والبرطل واللم وبالدرد والاسنار والمانا عشرة واجب
 ذكره وقته في الحبوب المذمومة على ما ياد وقت الحبوب وعنه ابي يوسف
 ووقت التفتيش في الخطاير عنه حمزة فيفضل على الخلاف بن يوسف
 الحب بعد هذه الاوقات كما في التفتيش وطاهره ميسر الا انه لا يعمل به

واما بلا خلاف فانه قبل النبت واما عند النبتين خلاف ابي يوسف
 ويجوز ان يتقبل بعده الله لتفاك كانه المبسوط والانه لو اجتمع النواحي
 منسوبة من كل حصته وبنه اعنه واما عند عمده من الوسط
 في الحظوظ والفلق قال ابن ابي عمير في وقت الاداء جميع العشر على الترخي كما
 قال حمزة وروى ابي يوسف انه لا يدرى العشر من اجتنابه وروايت
 كما في نسخة التلذذ ان يدرى ان سقاه اي ذلك العسل والتمر
 الخراج سعي اي ما جاز كالنار والادوية في اكثر السنة او مزارع
 نخل او برقاسيا بنخل الا في غلة عسل في عدمه يستعمل البساتين
 والاراضية به عادية فيه فله نصيب الفارسي والمختلص والسعف
 والبنين ويجوز بان يقدرا بنحو او مقبلة او منبثا لمختلص فقيه
 وفيما خرج وان قيل نصف عشر عنه كما قال في نصيبه ان سعي الخراج
 اكثر المولد لعرب اي دية عظيم يدرى البقر او البنية اي يدرى البقر
 من خبز حو بل يركب في ركب الدار وروى في راسه معززة بن
 كما ذكره المظفر في بلار في قول الرخيم في وقت العشر مع الموتر
 منسوبة في قوله غير الاصح وهي النخل والمغفر والارزح يعرف له من
 نفقة العمال والبقول كرى الانبار وغيره او في وقت يدرى ما من ضما كانه
 قوله وما السعد اي ما لا النار والبنار والامطار وما الطيور الوقف
 في ارض عشرية وما الميراث في صورة في ما عشرين اي مئوب الا عشر
 فانه مفضل من بين كان منها في ارض خراجية في وقت الحبوب على الارض
 الحاربية ما الخراج في سقيت مما والعشر مائة عشرية ولو انفس
 صارت خراجية لان ما هو ان في تغير الوقفية كما في الحمد ولو سقيت

فان سعي بجا ورواية
 بقر اكره السنة والار
 استويا كسقيت
 العشر عدا
 كذا في رواية

مرة بعشرى ومرة بالواحد في العشرة لان فيه عترة العباد كما في التمر
 في شدة واما انما رجع نربا سكون او الفتح بحرى الماء حقا باقى مال
 الطرايح اعلم اسم جمع واللام للعدد اى بعض كل كى كى وبيان وكذا
 واستطابان واساسان وانما هم بزوج المقبول في خلافه
 رضى اجماعى وان كان اصل بعضهما من ما فيه خلاف كنه الملك فان
 كسرى حقة من الفرات عر طريق الكوفة من بغداد ومنه دور ورو
 يزوج وروا اجماعى منسوب الى الطرايح وهو من الاصل مما حصل له من ربع
 ارض او كواها او اجرة غلام او كواها ثم كى ما يافى السطان فيقع
 على القرية والطرية وما الى ذلك في الاما غير في الغالب يخص بغيره لا
 كما في المفردات والاصل ان كل ندر يحتاج الى العترة بعشرى والعشرى
 وكذا اى مثل ما وانما راجع الى العترة الانما راي ما والامار الى
 يكون ندر في او ترند وى كى ندر عترة او الترك والند وعترة ندر
 والفرات ندر الكوفة او العراق عترة ابيوسف ودر رواية عنه لاف
 محمد ودر شيخ الاسلام عن محمد بن عمار روايتى كانه الحيد والاول
 الامار الطمسة فان النسل على هذا الخلاف كنه ندر من هذه الاما وارجح
 العرب بلاد باخونامة وى ومكة واهم وطابقت وثمان والعشرين
 الى اسم اقلية مشهور مشتمل على مدن كثيرة كانه في جبال بلخ في التفرقة ان
 من ثمانية وقيل من احدى واما مدينة منه وقيل من جده ودره لزيادة الارتفاع
 والافقه جاز الى كلفا عترة بقوله وما اسم ايه من بلده طوعا
 قتال ولا عترة الى الاسلام اذكر يا عترة اقر ايه عليه في العصور من مثل
 كانه الشف او ما في عترة اى ندر بالشف سواد اسم ايه اولاد عترة

بالق

بالقية اسم من العترة بالضم وهو الغزل والمقصود كما في المظنرى وقد
 قسم بين عترة وعترة عترة اذ عترة من قوم المسلمين كما في غيرهم
 فانه في اجماعى كانه الشف لوقال نينا كان في بلاد اذ عترة من قوم
 سليمان بن جيثنا فانه عشرى لان الطرايح لا يلف عترة المسد ايه او
 لاف الجيث والند فانه اربعة عترة عند عترة وعن الحسن اربعة آلاف
 كما في في فغان والبصرة عشرى الفاق والقباس ان يكون خراجية عترة
 ابيوسف لانه يقرب ارض الطرايح الا انه ترك القباس باجماعى
 والسوادى سواد العراق طولاس مدينة الموصل قرية العبادان
 بالقية والشف به حصن عترة الطرايح وعترة من العترة عترة عترة
 كوتة الخوان بالقية عترة سواد البلد فاما كانه القاموس واما عترة
 عترة التجارة وعترة وعترة العراق بالاسم لى عترة والكوفة وعترة
 وبنوا عترة ودره كذا في ارض العرب لانه راجع قول ما في عترة وافر
 ايه عليه بلاد اسلامية فان السواد في عترة وعلامة اسمها وعترة الطرايح
 عليه ولم يبق عترة عترة اسمها او صا لى ما صا الاسم ايه عترة
 معين في عترة عترة عترة ما صا لى ما صا لى عترة عترة عترة
 ارضى عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة
 ياخذ من ارضى عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة
 كانه شرح العترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة
 ايه عليه عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة
 النور جعلت عترة كانه السراية ويبلغ ان يكون عترة عترة عترة
 كذا فان ايه عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة

الاستفاد من طلب غنمهم وبقايتهم في الاشجار والحق في الباس وتنبغي
 ان يجب فيه المانع القوي لا يملك الا في الارض الحرة وطوبى من لم يرض
 بحيط بها حايظ فيها اشجار الغنم وطوبى من لم يرض بها من الاشجار
 المتفرقة متصلة تلك الاشجار التي للغنم والحق في الغنم لا يمكن
 ان يزرع ما فيها فاعلم اي ذلك وهو متفق وراى ان ما فيها من الاشجار
 فلو كانت لم تضر به فغيرها خراج الزرع كما في قايينان وكل سواه ذلك
 من اصناف الاجرة لطوبى الرعيان والقطان والبستان وغيره فاعلم
 من راسه قوله والبستان اي ارض يكون بها حايظ فيها اشجار متفرقة
 مملكت الزراعتين في الكا وغيره ولعله دفع توهمه داخل في الزرع
 بدليل الخلق الناس وينقل ما ذكرنا من شجرة غير متفرقة ما يطبق على الشجر
 والبرج وقوله فاعلم انما في الشجرة نصف الخراج كما في المفسر ان
 كان الارض لا يطبقها وطبقه فقلت اربع حاز التقصان عنه بالجماع
 واما الزيادة عليه فثمة الربيع فلا يجوز بالجماع كما لا يجوز ان يكون
 وطبقه الموطف (المقاسمة) وبالعكس ولو زاد الامام عليه السلام
 عنه محمدا وعن ابي يوسف روي انما في ذلك يجوز عندنا بحسب
 القدر والكلام من غير ان يملك بكثرته في الخارج والارض الذي لم يملك
 والارث واجب على الصغير والمكاتب والمأذون والمراة والكافر
 ولو قسمه قبل طلب السلطان حاز لا بعده وجاز ان يملك للمالك
 فلا يخرجه الفل والمعد داخل الخراج في الموطف في الحمل والحرمة
 كما في المقاسمة غير ما في التمرناش والارث لا يجوز ان يوطقوا الارض
 كلها شيئا من الدرهم وفي الكافر انهم وطفوا كجدا في ديار بالان التقدير

جليل

بحيث يكون بقدر الحاجة فلا يبالى بكونه من اي جنس ولا يخرج لو
 تراثنا والارطمة الماء عن ارضه اي عن ارض الخراج ويقتصر ان الخوم
 ليس بقدره دعوى الاستدراك بمعلوم مود لا يتلفه الماء اصله
 او غلب الماء عليه بحيث لا يتمكن من الزراعة كما اذا صار ذائرا
 او اصحاب الزرع في حوزة سعادته لا يمكن التزعة بالجرة والبرد ولاق
 والغرق او ارضيته ممكنة بالجر كاحل الدواب والارض انما اذا اضممت
 ارضه ارضيته لا يتعد الخراج وجبه من الارث انما اذا غلبت كما في الغنم
 او اصحاب الزرع ارضه في بعض الجوان وقد عكس من الزرع فعلم الخراج
 واختصوا ان المعترض ارضه ارضه او ارضه او ارضه كان كما في الحطب
 والارث لم يتعد بالثبوت لانه دين وقيل يتعد في التمرناش وجب
 الخراج ان غلبها اي مثل الارض الصالحة للزراعة بالكلية بعد الفقد
 فان لم يقدر به فاعلم الامام الاعيرة اجازة ثم باخذ الخراج من الارث
 ويرفع ارضه الى ارضه وان لم يجد به رفعه فاعلم عليه الوصم
 وان لم يجد به رفعه الا من يقوم عليها ويؤدي الخراج وان لم يجد به
 وباخذ الخراج من مملكتها ويرفع الباقي الى ارضه كما في الحطب
 ويخرج الخراج على الارض ان اسلم المالك فان اعل السواد اسلموا ولم
 يوضع الخراج عن فلاح عن غي كما ذكرنا من حوز الارض الصالحة من
 التفت او شرايا اي ارض الخراج مسلم من ذي او مسلم فهو دينه
 اذا اقتضا فان لم يقضها او قضى لنفسه فبغير النسيان من الزراعة فغير
 البايع كما في الحطب وجنبه استعار بانه على المشتري اذا بيع من السنة
 ما يزرع فيه وهو ثلثه اشهر على المشتري وكنه اعلم المشتري اذا باعها فيها

عليها من

نقد عليه الفقير او من حيث انه اول من بالرفع والمراو من عليه الدين من
 اي جهة كان وقيل من حصل له دين من غرامته في الصلح فوات الدين كما في قوله
 وقيل المعروف له من الذي لا يصل به الا ما يلو في فاته الف درهم كما في الرخصة
 لا يصلح لصلح باق فله من دينه اي مما جلت البر فيه فليس هو معرف بل
 خلاف من مديون تلك فوات شديدا في فاته نصا باق فله من دينه
 كما في قوله الفقرة والدين في سبيل السداي منقطع الغرات اي الدين
 من الموقوف بحيث لا اسلام لغيره ثم جعل له الصدقة وان كان سبيل
 السداي فيعقد ثم عند الحيا وقاله في اية الفارسي وهو اول موافق للبيان
 والمنقطع لغيره الطاء من قوله المنقطع بالسداي فله الفاق في اية التبعة في بعض
 على من السداي في التبعة او الدابة او غيره باق فله منقطع بالفراق فله
 اطار واستعمل استعمال المصنوع في غيره عند الوصفه في رواته عن غيره
 وهو الصلح لان سبيل السداي في علم كل ما لم ينص بالعرف واذا اطلق كما في بعض
 ومنقطع الصلح اي بالاجاز الذي يكون فاته ربا بصلح على الطبع وان كان
 مفروما قال ابن الاثير عدايه بواض ما قيل في الادا وان كان الاصل
 عند محله وقيل بغيره فله الفان وقيل بغيره العلم كما في المضمرة وغيره
 وابن السبيل المسافر للثبته الرسمي به للثبته الطريق اي من له مال لا مع
 مشاير لثبته الغنم فله الفقير به الفعلية الزكوة لا الادا ولا اية الصدقة
 كما في الزيادة في التبعة الذي له مال في غيره فله سبيل ان يكون لثبته في سبيل
 والدين الذي مديون لم يوفقه مع فوات سبيل كما في الحيا وقيل ان
 القرض له خبر من قبل الصدقة ولا المنة اذا كان له ما يفي في فواته لا يجوز ان
 يدفع اليه ولكنه اذا كان كسوا على ما روي عن اصحابنا في الكرامة ابو

هو المشاير

هو المصارف المذكرة في النسخ واما المودعة فله من اي طائفة مخصوصه
 من العرب لم قوة وانشاع كثيرة منهم مسلم ومنهم كافر فله اعطاه من فقر
 او غيرهما فله من نفسه ما جلت التي تبارك باعتمادها كغيرها في الصلح
 ولا يشترط للمسلم زمانه صلح الدين عليه وسلم على ما قال بعض المتأخرين كما في
 التمايه فيعرف الزكوة الا يصل اي كل من المصارف السداي او بعض
 منه كما لم يكون لثبته اي حرف فلا يعرف الربا وسجد ومنطقة وكفن
 ميت وقفا ودينه وان اريد العرف لانه في غيره حرف الفقير في يد ربا بصلح
 البنايت المذكرة والفقير في اية الزكوة لا يعرف الا يكون في ربا بصلح وغيره
 ما جلت الا اذا انفق من يوزنه قبضه كاللح الوصر وغيره ويعرف في
 ما جلت بعض الاخذ كما في الحيا وقد جاز العرف لا فضل الفقير في السداي
 في المضمرة لثبته الصدقة الواجبة الاعتبار اقراره لثبته في الادا
 لا يجوز حرف الا باصله قال محمد في خلافه لا يجوز في ربا بصلح مع من في ربا
 ما في الزكوة او الفقرة جاز عند خلافه في غيره كما في المنطقه وعلية الفقير في
 في الحيا في بعضه ان يكون العشر والصدقة في الخلاف كسب في من اية الفقه
 على ما في قوله الامن بغيره ولا بد من صدقة ربا بصلح في الادا وان خلا
 والاولاد وان سفله سوان كان بالنسج او السداي او زوجه فلا يعرف
 الزوج الا الزوجه ولو سفله معقده من يابن او بنت وكذا العكس عند خلافه
 له ومملوكه فله الزوجه وبعده اعني بعضه خلافه في وعلى غيره من ربا بصلح
 وابن السبيل وفي النسخ ما علم منها فان المناد من الغير خلاف الفقير
 بالعكس فهو يجوز من الرضا بصلح فلا يرد ما في الاعتبار ان الفقير فله صدقة
 فادع فوات يوم وما لك لصلح بوجوب الصدقة والاشية الزكوة وما

بملك

والنصف من غير الفقير العالم افضل من الجاهل وذكره نقلنا من كتابنا في المبدأ والمعاد
 وان كان المذنب فيه فالمعبر من كان الملك لا يملك في الدنيا ومن الغني
 لا يكره النقل قبل الجور كما روي عنه كما في المحيط الا الاقرب منه او يفتن
 من اجل بليته فان لم يكره النقل ج ونه اذا لم يكن فقير غير مده اعمه
 او افصح بتعليمه بشر الح وتعليمها والا فلا يكره كما في التمهيد وعلى اعمق
 انه لا يخرج لغيره ولا لغيره ولا لغيره اسما ولا في المحيط وبه لا يفتن
 من الاقرب ثم هو المولى الجليل وقال ابو يوسف في النقل صدقة وقدر
 مما خرج حقه به لا يكره في المعونات والافضل اخوته واخواتهم والاولاد
 ثم اعمامهم وعماتهم ثم اخواتهم وخالاتهم ثم ذواتهم ثم عبادهم ثم اهل بيته
 ثم اهل بيته كما في التمهيد **فصل** الفقرة في المناجات ومثل الفقرة
 وزنا ومعز فاما صدقة انسان مخلوق فيقول الا قولهم بركة الراوس
 فانه السبب عند الجمهور من عبي برأى منظره وعين ما يكره منه الى البر
 من نحو السويق والدينق والخبز لانه قربة من المفقود وفيه الذخيرة ان
 الدينق قبل باعتباره قربة وكذا الخبز على الراجح وفي التمهيد قبل باعتباره
 قربة في نقله من اهل بيته وانما قدم البر كما قبل ان افضل لانه بعد من
 الخلاف وقيل بانه الشدة اما في السيرة فالقربة وعن ابي يوسف في الدينق
 ثم الدينق ثم البر كما في التمهيد ثم الدينق ثم رجب عنه بعض وقال العالم
 فيمنه هو الا يكره في الذخيرة نصف صاع اي مقدار ما يقبل بالصدقة
 ومن صاع وهو قول في هذا الخلاف عكر في التمهيد والصدقة ما يصح فيه
 اربعة امداد كل مد رطلان وقيل رطل وثلاث والبر في ابي يوسف
 لانه نرى الا انه صاع على عراة حجي يبيع فيه ما ينشأ ارضان مما يستوي

والنصف من غير الفقير العالم افضل من الجاهل وذكره نقلنا من كتابنا في المبدأ والمعاد
 وان كان المذنب فيه فالمعبر من كان الملك لا يملك في الدنيا ومن الغني
 لا يكره النقل قبل الجور كما روي عنه كما في المحيط الا الاقرب منه او يفتن
 من اجل بليته فان لم يكره النقل ج ونه اذا لم يكن فقير غير مده اعمه
 او افصح بتعليمه بشر الح وتعليمها والا فلا يكره كما في التمهيد وعلى اعمق
 انه لا يخرج لغيره ولا لغيره ولا لغيره اسما ولا في المحيط وبه لا يفتن
 من الاقرب ثم هو المولى الجليل وقال ابو يوسف في النقل صدقة وقدر
 مما خرج حقه به لا يكره في المعونات والافضل اخوته واخواتهم والاولاد
 ثم اعمامهم وعماتهم ثم اخواتهم وخالاتهم ثم ذواتهم ثم عبادهم ثم اهل بيته
 ثم اهل بيته كما في التمهيد **فصل** الفقرة في المناجات ومثل الفقرة
 وزنا ومعز فاما صدقة انسان مخلوق فيقول الا قولهم بركة الراوس
 فانه السبب عند الجمهور من عبي برأى منظره وعين ما يكره منه الى البر
 من نحو السويق والدينق والخبز لانه قربة من المفقود وفيه الذخيرة ان
 الدينق قبل باعتباره قربة وكذا الخبز على الراجح وفي التمهيد قبل باعتباره
 قربة في نقله من اهل بيته وانما قدم البر كما قبل ان افضل لانه بعد من
 الخلاف وقيل بانه الشدة اما في السيرة فالقربة وعن ابي يوسف في الدينق
 ثم الدينق ثم البر كما في التمهيد ثم الدينق ثم رجب عنه بعض وقال العالم
 فيمنه هو الا يكره في الذخيرة نصف صاع اي مقدار ما يقبل بالصدقة
 ومن صاع وهو قول في هذا الخلاف عكر في التمهيد والصدقة ما يصح فيه
 اربعة امداد كل مد رطلان وقيل رطل وثلاث والبر في ابي يوسف
 لانه نرى الا انه صاع على عراة حجي يبيع فيه ما ينشأ ارضان مما يستوي

وزنه من نحو الماش كما في التمهيد لانه افضل من غير كماله اكرهه قال ابو
 ان يقدره ربنا بغيره انما متوسط بين الماش والشيعة كما اشار اليه في التمهيد
 من مصلح ما او غيره وما يكره منه من السويق والدينق والخبز وفي خلاص
 ما صاع مذكور في ربيع صاع من ربيع صاع من ربيع صاع من ربيع صاع
 في الجوز نصف من ربيع صاع من ربيع صاع من ربيع صاع من ربيع صاع
 اليه وهو الاصل واما غيره من الوزن فاشد ربيع وقال ابو يوسف
 مشوا برأى منظره وابعث امانا من ربيع صاع من ربيع صاع من ربيع صاع
 وثلاثة عشر استار او مثقال ونصف مثقال او مثقال ونصف مثقال
 استار وبعث مثقالا قبل ربيع او مثقالا قبل ربيع او مثقالا قبل ربيع
 امانا وادان المني خلفه نصفه ربيع من امانا فاما شرعا وعرفا بله
 اربعون استار لكن كل استار شرعا اربعة مثاقيل ونصف واما شرعا
 مثاقيل فاما مثاقيل شرعا فاما واحد عشر استارا وثلث مثاقيل
 وقيل مثاقيل شرعا او مثقالا واربعة مثاقيل شرعا او مثقالا
 وبعث ابي يوسف رثلثون استارا واربعة استار واربعة مثاقيل
 والبر عنه في ذلك الا كيد في ذكر الصاع والمنا استار بالبر والبر
 في الفقرة كما في صوم فاصحان وذكر في الزاوي انه يكره عند الشك في
 اكله في سائر الاكل صدقة في عا او واحد ولذا صدقة واحد الا في
 عنه الكرخي خلافا لغيره كما في المحيط وقيل لا ينبغي ان يكون وقيل لا ينبغي
 وقيل يكره والا افضل ان يكون صدقة نصف صاع لانه واحد في نقل
 مستودع في التمهيد وبعث الفقرة كالنور وما في الجوز عنه انه مستودع
 معناه وهو به ثبوت السنة على ما سلم فحبب عبد المسافر الجوزون والبر

والنصف من غير الفقير العالم افضل من الجاهل وذكره نقلنا من كتابنا في المبدأ والمعاد
 وان كان المذنب فيه فالمعبر من كان الملك لا يملك في الدنيا ومن الغني
 لا يكره النقل قبل الجور كما روي عنه كما في المحيط الا الاقرب منه او يفتن
 من اجل بليته فان لم يكره النقل ج ونه اذا لم يكن فقير غير مده اعمه
 او افصح بتعليمه بشر الح وتعليمها والا فلا يكره كما في التمهيد وعلى اعمق
 انه لا يخرج لغيره ولا لغيره ولا لغيره اسما ولا في المحيط وبه لا يفتن
 من الاقرب ثم هو المولى الجليل وقال ابو يوسف في النقل صدقة وقدر
 مما خرج حقه به لا يكره في المعونات والافضل اخوته واخواتهم والاولاد
 ثم اعمامهم وعماتهم ثم اخواتهم وخالاتهم ثم ذواتهم ثم عبادهم ثم اهل بيته
 ثم اهل بيته كما في التمهيد **فصل** الفقرة في المناجات ومثل الفقرة
 وزنا ومعز فاما صدقة انسان مخلوق فيقول الا قولهم بركة الراوس
 فانه السبب عند الجمهور من عبي برأى منظره وعين ما يكره منه الى البر
 من نحو السويق والدينق والخبز لانه قربة من المفقود وفيه الذخيرة ان
 الدينق قبل باعتباره قربة وكذا الخبز على الراجح وفي التمهيد قبل باعتباره
 قربة في نقله من اهل بيته وانما قدم البر كما قبل ان افضل لانه بعد من
 الخلاف وقيل بانه الشدة اما في السيرة فالقربة وعن ابي يوسف في الدينق
 ثم الدينق ثم البر كما في التمهيد ثم الدينق ثم رجب عنه بعض وقال العالم
 فيمنه هو الا يكره في الذخيرة نصف صاع اي مقدار ما يقبل بالصدقة
 ومن صاع وهو قول في هذا الخلاف عكر في التمهيد والصدقة ما يصح فيه
 اربعة امداد كل مد رطلان وقيل رطل وثلاث والبر في ابي يوسف
 لانه نرى الا انه صاع على عراة حجي يبيع فيه ما ينشأ ارضان مما يستوي

وسبب ذلك الحب على العبد والنفقة فيه من هذا انه يودي حيث هو وان
 من ادى عنه فله ان لا يوجب عليه من ان ينفقه به هو لان
 عليه ومن سبب كذا في الترتيب مشهور في المصنفات اذا وقع التعارض
 في النفقة يعطى مكانه لنفسه وكذا الولد والرفيق عنه ابيوسف وعليه
 الفتوى ويعتبر مكانه عنده فله ان يصاب الزكوة اى يتاخره او
 يتمتها مثلاً فافضل عن حاجته الاصلية في البراءة والاعتبار في
 دفعه في الخطا اذ هو ارحم وادعاه وعلو الصوت للثمن من الثياب
 للثمن والصفى وعلو قدره في الثمن وعلو الواحد من فرس او حمار
 لغيره وعلو سبعة واحدة من مصنف من كتب الفقهاء لهما وعلو عين
 من التفسير والحديث وعلو الواحد من المصنفات قبل كل معتبر من
 الطب الجرم والادب كما في الزايدى وقال اكثر المشايخ ان الكتاب لا
 يعتبر بمئة مائة الف دينار اذا احتاج اليها لوقف والدراسة وان
 اشترى ما قيمته ثمانين من قوت شهر لا يعتبر بلا خلاف في اقتلعه في اكثر
 من قوت شهر او سنة كما في المغيرات وان اشترى عقاراً قيمته ثمانين
 فغيره عند الزعفران وغيره عند الفضل الا اذا كان في حقه لغيره ولغيره
 سنة وفضل عنه ثمانين كما في النظم للشيخ في الصفة لو ملك ما كان في
 بلا شئ اذ هو منوطا به علم ان الدين مانع لوجوب الصدقة كما في
 الطلوى والمصنفات وغيرهما في من الكتابان الدين المأصول
 الوجوب مانع دون الدافع بعده وان لم يمد ذلك النصاب في ملك قبل
 ظهور في القدر واما اى النصاب يجرم على مالك الصدقة اى الزكوة وغيره
 والنفقة وغيره ووجه كسب الصفة في ظاهر الرواية وعنه ان غدا الزكوة

والانصبة

والانصبة سواء كان في الصفة فيه او نفقة القريب اى ذى الرحم
 من الاباء والامهات وان علوا والاولاد وان سفوا والافواه
 والافواه واولادهم والامهات والاعوان والافواه والافواه
 من اى جهة كانوا وفيه اشعار بان لا ينفق ذى الرحم غير المحرم كالأولاد
 الا على من لا نفقة له من غير ذى الرحم كزواجه والاباء والافواه اذا
 عجزوا كما في النظم فيجب عليه لنفسه وان لم يعجزه من او سواه كغيره
 الحرة وفيه من الا ان السب هو الراس وطفله فقير في عياله كما في
 فتاوى واجتهاد الصغرى من رجل وسلمها اليه لم يجب عليه كذا في المحط
 اشارت الى انه لا يجب لثمنه ولذا انما ليك في يودى من مالك في القدر
 تاسر والارثه لم يجب لولده الكبير والغنى كخرج به ووجهه فلا فائدة
 او جارية فانه مبيعتة النسبة ملكا لزيادة التوضيح فان الاضافة بغنى عنه
 ويمكن ان يكون احرازه عن الغصوب المحرم في اى يودى عنه كذا في الروايات
 ولو كان مديرا او ام ولد او فاضلا او جانيا عمدا او خطأ او غفورا وكذا
 اذا كان يجره به غيره باجازه او اعازته او دبره او ربحه كذا في المحط
 يجب لزوجه ولولده الكبير ولو لم يجره غيره او ربحه او ربحه كذا في المحط
 لغيره امره بما جاز له يودى لغيره عياله الا بغيره كذا في المحط وعن محمد
 ان الكبير الجليل اذا بلغ يجنبون نفقة على ابيه لست بالاولاد عليه وان
 كان مقيما فممن من لا كذا في الزايدى ولا طفله الغنى بل يجب من مال
 اى الطفل وهذا عندنا خلافا لما في غيره وعلو هذا الملك مما ليك كذا
 المحط وانما خلق اشارت الى اجواز او اوصى الاب والجد عند من
 وصى القاصد كذا في المغيرات ومما يجره ولو لم يجره لغيره وعنده

قال بعض من العشرة يوم
منه حروف ولا ينفك من
منه حروف ولا ينفك من
منه حروف ولا ينفك من
منه حروف ولا ينفك من

الابعد عوده فانه يوازي لم فطرة السنين الماضية وعنده الحجة من ترك
وجازية مشتركة فلهذا كانت بولدها وعيناه فعمل منهن اربعة فترات
ايوم يمتد وعينها واحدة وعنده محمده واذا كان احداهما مينا
او مصر بعد الاخره فتمت فتراته عندهما في الحيرة فلهذا العبد المشترك
الى لا قبل له اذا كانا في الحيرة من مواعيد فلهذا كانا في الحيرة
عند فطرة ما يخص من الرؤس لا الا لشخص ههنا اذ كان العبد
يحب عندهما في التانية فقط وجعل لا قبل له بالجماع في الكرماء
الفطرة بطريق اي بعد فطوري في يوم الفطرة فانه اذا مات بعض الاولاد
او عبيده او فطره او باع عبيده او وبيعه وسلم او اعتقه او غيره ذلك قبل الفطرة
لا قبل الفطرة عليه ان وقع هذه الامور بعد الفطرة يجب قد مر ان يكون
المستقبل الفطرة فتمت هذه الامور وهو باع الشراعي كما قال محمده
ووجب ان يمتد في الايام على الفور ومن اجتنبه به واما في الاولاد
ان اهل وقتها جميع الفطرة وجاز لعشر سنين او اكثر او اقل فلهذا يمتد على الصبي
وقبل السنة او سنين وهو الصبي كما قال الامام الرضوي في الفطر
وقيل جاز ان يوازي في رمضان وقيل في رمضان وقيل في العشر الاخره
وقيل في يوم او يومين ولا يقدم عند الحسن كما في التبرار ولا يفتقر
الفطرة ولو صار فقير ان اقل من الطلوع ولا يبره التاخير ان قال كما في
الحرام لكن فيه اساءة كما في التبرار وعن الحسن يفتقر بمسوى العبد
كما في التبرار وفي يوم الفطر كما في الفطر ولا يفتقر ان في قوله اخيرا
اداء الكلام في التبرار الاداء زكوة العلم بالتمام
استمع الزكوة اشارة الى فقره في اصول القوم من ان افضل الاعمال في الزكوة

قال بعض من العشرة يوم
منه حروف ولا ينفك من
منه حروف ولا ينفك من
منه حروف ولا ينفك من
منه حروف ولا ينفك من

منه حروف ولا ينفك من
منه حروف ولا ينفك من
منه حروف ولا ينفك من
منه حروف ولا ينفك من

واذا شئت فقل ان جميع انفس قد روي اهل المغرب اهل مال رمضان في الصوم
على اهل المشرق ولا جبره لا خصل المطالع في اهل المشرق ولا جبره لا خصل

الصوم ويوم في النفل الامساك عن الفعل مطلق كان او لم يكن او منيا
في الفترات او ترك الانسان الاكل في المغرب فانه الشريف ترك
الاكل والشرب باطلا في الوطى الى كلف النفس من هذه الافعال
فقد افلا ينفل بما فعل سبانا في فطن والمحراد الوطى الحاصل فلا ينفل
وفي مبتد او يمتد بلا انزال كما في النفل على ان التعريف بالعلم جازي
قال ترك النفل ان لم يرد في نفسه ان الصوم من اول زمان الفطر
الصاوي او انشأه على الخلاف وهو واسع والاول احوط على ما قال
الطوايز كما في المحيط الما المغرب اي زمان غيبوبة تمام وجه الشمس حيث
يظهر الظلمة في جهة المشرق كما انزل الجيم في حقة المستشرقين والحق في الشريعة
وعندهما في النبي راي والاختيار وغيرهما انه قال صلى الله عليه وسلم ان اول
البس من جنته من افطر الصائم في اذ اوجده الطلوع صاير جنته المشرق فقد
وفى في وقت الفطر او صار مقرا في اكله لان البس ليس في اليوم وانما اوى
الامر بصورة الطبر غيبا في تحصيل الاقطار كما في فتح الباري مع البنية اي
فقد طاعت الله بعد في حرام من الجوار الوقت المجبر شرعا في نوى اول البس
فلم يفرج بالاصوم الا المغرب يكون صائما بالجماع لمن لم يوصوا
لا فطر او يوعظ انه من رمضان لم يكن صائما على الاكل كما في الحديث والكل
مسير الى ان لو نوى بغيره فوجب بعد الغروب لم يرض فقبل الصبي لم يكن
صائما والا انه لو نوى النفل في الفطر فوجب صاير نفل النفل في الفطر
لنوى الفطر من البس في النفل بعد الصبي لا بغيره فقد كما في التبرار والاداء
لو نوى الامساك في بعض اليوم ليس بغيره ولا عليه بالجماع كما في الشف
لكن فيه لو عطف ان لا يصوم فاصح صائما في الفطر حيث لانه افراسه منه

قال بعض من العشرة يوم
منه حروف ولا ينفك من
منه حروف ولا ينفك من
منه حروف ولا ينفك من
منه حروف ولا ينفك من

منه حروف ولا ينفك من

رجلان دفعا زكاة بالهما الخان ليؤدي عنها
 فخطها مور بالهما ثم تصدى برفق الوكيل و
 كذلك كان في رجل اوقف مئة مائة
 الموقوف بكذا ذكره زكاة فاداه وذكره وقف
 فاداه مسئلة استي بها العلم واصلى ان العلم
 اذ يسال الفقهاء شيئا من جمع وخط البعض بالبعث
 يصير ضامنا جميع ذلك فاذا ادى صار موديا من مال
 نفسه والباقي من زكاة ماله ويختص به ان يراه
 الفقير ولا يملك له يصير وكيل عليه يفتن فخطها
 ماله ماله فلا يفتن فخطها وقد كتبت هذه المسئلة بعينها
 من الفصل الرابع والعشرين من وقف الحجية وغيره
 او كثيرة منها الوكيل بقضاء الدين اذا خط مال
 الموكل بماله نفسه ثم دفع دين الموكل من ذلك ضمت
 وكان منتهى القضاء وعليه للموكل ما ادى اليه بماله
 بقضاء من مخط بالحق دون الاخط قصده عند
 ما خطها لهما ١١١

يوجد ذلك وما
 متى لم يكن
 يتغير بالمال
 وفي المخط
 صوم شه
 قبل غسق
 زمان
 فخطها
 واقفا
 اما قبا
 للفق
 المو
 و
 ب

مشتق من ان راعى الارواح
 وهي شجرة لا تترك في
 الدروب الخبز في قلبه

انما هو ان يخط مال
 بالمال في دفع الدين
 او في دفع الزكاة
 او في دفع الفدية
 او في دفع الغرامة
 او في دفع المهر
 او في دفع النكاح
 او في دفع العتق
 او في دفع غيرها
 او في دفع ما يراه
 من مصلحة
 او في دفع ما يراه
 من ضرر
 او في دفع ما يراه
 من حق
 او في دفع ما يراه
 من باطل
 او في دفع ما يراه
 من غير
 او في دفع ما يراه
 من غير
 او في دفع ما يراه
 من غير

انما هو ان يخط مال
 بالمال في دفع الدين
 او في دفع الزكاة
 او في دفع الفدية
 او في دفع الغرامة
 او في دفع المهر
 او في دفع النكاح
 او في دفع العتق
 او في دفع غيرها
 او في دفع ما يراه
 من مصلحة
 او في دفع ما يراه
 من ضرر
 او في دفع ما يراه
 من حق
 او في دفع ما يراه
 من باطل
 او في دفع ما يراه
 من غير
 او في دفع ما يراه
 من غير

في البنات

يخط مال
 بالمال في دفع الدين
 او في دفع الزكاة
 او في دفع الفدية
 او في دفع الغرامة
 او في دفع المهر
 او في دفع النكاح
 او في دفع العتق
 او في دفع غيرها
 او في دفع ما يراه
 من مصلحة
 او في دفع ما يراه
 من ضرر
 او في دفع ما يراه
 من حق
 او في دفع ما يراه
 من باطل
 او في دفع ما يراه
 من غير
 او في دفع ما يراه
 من غير

من البنات الثلث الاول فلو حال نذرت يوم الخميس ونواه قبل نصف
 النهار بنية الغرض او النفل المطلق وصام فصد ادى المنذر ورده عن ان
 المنذر بنية النفل ففل كذا في الزايد في الاثر الاجرائي في الاول بنية
 واجب آخر فانما لا يذري ان يبطل هو يذري بها وفيه اذا نوى باي
 كما في النماز وما اذا نوى بالنماز في ذريان بها اما النفل فله واما
 النذر فقد اشار في الكفاية ان نذر محضته كذا قال به المصنف اذا نذر صوم
 يوم معين فتوى في ذلك اليوم واجب اخر يقع من ذلك الواجب ان
 قوله واجب حال عامته في قوله في ذلك اليوم ومع لم يرد على المعنى شيئا
 على الهداية في القرب بتاوى بنية واجب اخر فانه اراد بالمشا رايه
 رمضان كذا في الكفاية وغيره وشرط للقضاء اي قضاء رمضان في النذر
 والنفل الفاسد والكفارة اي كفارة رمضان والظهار واليمين والنفل
 والامصار والعبيد والخلق ومتعلق بالنذر المطلق غير المعين كالنذر
 بصوم يوم او شهر او سنة والاعط وسطر للمدين ان يبت اي يتوى
 من اليسر ولو نذر الطلوع فان كل صوم وجب في الذمة بلا وقت معلوم
 لم يثبت الا من اليسر فلو توى من اليوم كان كل يوم عا واما منته مستحب ولا
 قضاء باعطاره كذا في الزايد وغيره والتبعية في الاصل كل فعل وفيه
 باي كذا في المفردات وان يعين كلام من هذه الثلثة فان غير رمضان من
 الاولات متعين للنفل وقال بعضهم ان غيره يلحق الصيامات على الايام
 وبالموصف يتعين كذا في الحقة وفيه اشار الى ان في صوم العبد من
 رمضان والنفل والنذر المعين لم يشره التبعية والتعين كذا هو
 فالراية لكونه في الكفارة والقضاء جميعا لم يكن صالحا عن شرط منهما بل هو

والنهار لا يفترق من الصوم
بالصوم والحق الصوم باليوم
والانقطاع لا وقت الزوال
سنة العاشرة

منقول كما قال محمد بن وهب وقال ابو يوسف انه فاضل كما في الزايد في الصوم
بنيته مطلقا او بنية النفل يوم الشك اي يوما لم يعلم انه الثلثون من
شعبان او الحادي والثلثون منه بان علم بالليل او الثلثون من شعبان
او الاول من رمضان بان علم بالليل ولم ير اياه احد او فاسقان بلا قول
فلو كان السامع مضمنا ببلد رويته فليس من يوم الشك في شهر رمضان
تفان كما في المظلمين واما من من الطواغيت والعوام صونا بعبادة الصوم
الطبيسي او الشيق او لم يسمع من اخر شهر رمضان فليس عليه العامة للعلم الصبي العظماء
كما في الفهرست او الذي يعلمون بنية وهي ان يفتقد القطوع ببلد فصدقه
كما في النماذج ويظهر غيرهم الفرق لم يوافقوا الصوم ولم يكونوا من الموحدين
بعد نصف النهار العزم وجود وقت الزوال كما في الداية والكانج والحلقة
والوقاية وغيره فاذا التقيد بالشريعة ليس بشيء كما في المشرع الصريح
ان صام قبل يومين او ثلثة فالصوم افضل فان افردوه ووافق ما جئنا به
فكذلك والافضل الصوم افضل للعالم وبغير العامة بالتكليف في الشهر
يقبل ان الافضل الفطر كدنيته من صام يوم الشك فقد عصى ابا القاسم وقيل
الصوم كدنيته من فاته صوم يوم من رمضان لم يقصد جميعا لم يدركه ولا
يكفه الصوم وبالله وفضل لا يباين ولا يجمعوا انه لا يباين بالفطر وكفه الصوم
ان سوى يوم الشك واجبا من رمضان او غيره لكن الشافعي في الزايد وروى
الاول في التنف لو صام في الفارة او نذر لم يكفه بلا خلاف وفيه شعر
بان لا يطلق النية لم يكفه وفي المحيط انه في حكم الواجب فحق الكلام ان يقول
بعد قوله وعينه وان اطلق او نوى واجبا فانه موافق لما بعده في حكمه الا انه
كما سبقت ولا صوم لانه لم ينو لو نوى ان كان الغدا الذي هو يوم الشك

واقف

واقف من رمضان فاما صام منه والا يكن ذلك اليوم مشر من شعبان
فلا يكن صام اصله وعن محمد بن يونس ان يعزم ليلة الشك انه ان كان الغدا
من رمضان فهو صامه والا فلا وقد يجب الجمع بينا جميع ولو قال نويت ان
اصوم غدا ان شاء الله نعم فلا رويته قبل ان يصام له اجتنابا ومثل ان ارد
التعبد بغيره في الاضحية كما في الزايد في وكفه ان يرد من صوم
رمضان وصوم غيره واجبا او نفلا او مطلقا بان نوى ان يصوم غدا
من رمضان ان كان منه وان كان من شعبان فهو صام قضاء او نفلا او غيره
مقيد فان كان يوم الشك الذي نوى واجبا او يرد من رمضان وغيره
من رمضان يقع عنه اليوم واصل النية والاصل من رمضان بان كان
من شعبان او لم يفرق واحد منهما فتشغل فلو افطر فلا قضاء عليه لكن عامة
المشايخ قالوا ان النوى واجبا اخر مطلقا من شعبان فهو ما نوى من ذلك
الواجب كما في المحيط ومن راي ولو انا ما ياكل الصوم اي غرة الصوم وها
احسن في القاموس بالمداد غرة الفطر والبسبب او الرثب والاسبغ و
لبيبي ست وعشرين وعبر ذلك في اوله فطر وحده يصوم وقال محمد بن
سلمة افرا راي بطل الفطر ولم يقبل قوله يسلك ببلد بنية الصوم في قوله
كان انما ياكل حبه او غيره ستر كما في المحيط وبنه شعرا بان لو رآه رجل ثم
دخل معه او ايد صاعون فعليه ان يصوم معهم فان افطر اساء ولا شيء عليه
كما في الزايد وان رويته لاي والحال انه يرد والقول نعمه الضو اذ
كانت السامع متعبد ونفرد او كانت مطلقا في قوله اشارة الى انه شهد عنه
حاكمه الشهادة لا زمة للملك بغير الناس اذ كان عدلا ولو كرهه وكذا
الفاستق ان علم بغيره قوله في المستور شعبان الروايتين وان لم يوجد علم

ولو انما كان من رمضان
بأنه لم يفرق واحد منهما
فتشغل فلو افطر فلا
قضاء عليه لكن عامة
المشايخ قالوا ان النوى
واجبا اخر مطلقا من
شعبان فهو ما نوى من
ذلك الواجب كما في
المحيط ومن راي ولو انا
ما ياكل الصوم اي غرة
الصوم وها احسن في
القاموس بالمداد غرة
الفطر والبسبب او الرثب
والاسبغ ولبيبي ست
وعشرين وعبر ذلك في
اوله فطر وحده يصوم
وقال محمد بن سلمة
افرا راي بطل الفطر
ولم يقبل قوله يسلك
ببلد بنية الصوم في
قوله كان انما ياكل
حبه او غيره ستر كما
في المحيط وبنه شعرا
بان لو رآه رجل ثم
دخل معه او ايد صاعون
فعليه ان يصوم معهم
فان افطر اساء ولا شيء
عليه كما في الزايد وان
رويته لاي والحال انه
يرد والقول نعمه الضو
اذ كانت السامع متعبد
ونفرد او كانت مطلقا
في قوله اشارة الى انه
شهد عنه حاكمه الشهادة
لا زمة للملك بغير الناس
اذ كان عدلا ولو كرهه
وكذا الفاستق ان علم بغيره
قوله في المستور شعبان
الروايتين وان لم يوجد
علم

ملفوظ

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

يدعون اليه ١٢
الاربع صبح الدجيد معناه
دست افترضا
نحو و بيا و غيره مثله

وكفر عنه وانما تركت بوجوب القضاء والكفارة اشعارا بان
 على التزاعى كما قال محمد بن وهب بن ابي اسحق انه قال ابو اسحق
 كان في القريتين رجلين من بني ربيعة بن ربيعة بن ربيعة
 ولذا لا يكفر بغيره كما في الزيادة وانما قدم القضاء اشعارا بان
 ان يقدر على الكفارة كما في الجيرة ويستحب التتابع كما في الهداية كما في ظاهر
 اي تنفي التفسير بان يعتق رقيقه فان لم يستطع فصوم شهر في الاول
 يوم يغسل فان لم يستطع فاطعام ستين مسكينا في الفطرة وفيه شارة
 الامور الا بالاجرة بالتغذية والتعزية والسحر والعشا ويوم في السجدة
 والاركان السلطان وغيره في ذلك سواء كان في الفطرة عن محمد بن سالم
 وفي الزيادة عن محمد بن عبد الله انها اقرب بالصوم في الجيرة وقال لا
 يصرح بالاعتاق فانهم ربما يغفلون عن الاعتاق في الجيرة فيكون
 اذا جامع له ان لا يكفرا الا بالاجرة او انما اشعارا بكفارة الصوم
 وفي الظاهر انما دفع الى ابدان يحفظ الصوم فان الكفارة عنه ابراهيم
 صوم ثلثة ايام يومه عند بعضه الاخير عن العدة وان صام في يومه
 كما في الظاهر في اي كفارة الصوم بامتناع الصوم شهر رمضان بعضا
 او كلها وعلى القدرين كفارة واحدة فان الثانية لا يجب ويستطاع على
 الخلاف في ذلك الا لم يكفر في الاول فلا بد من اكل وعنه يفيده الادوية
 اشعارا بانها في رمضان بنوع كفارتان كما روي عن محمد بن وهب
 الشايع كفارة واحدة وهو الصيام في الفطره وفضل بغير الجاه بغير واجدة
 الصلح في الزيادة وقال المغيرة بن ابي شعبة يوم يقبله كما في المسيرة
 المتبادر من الامة انه شعبة في ذلك المال لما دل عليه قبله في العلم

في اي كفارة الصوم
 في اي كفارة الصوم

فاستغنى

فاستغنى من بوجوبه من الفقهاء فافترقا في صوم فاكل لم يكفر لان العامي الغفوي
 المقدر فهو مخدوم في ذلك ان اقل الفدية فيه كما في الحديث وعنه لو بلغته
 فاكل لم يكفر لان عمده على ما هو مخدوم في الاصل وعن ابي يوسف وكفر لان عليه
 استغناء فقط لان الحديث قد نكر كما في قوله وفيه في الفدية لا غير
 لا يكفر بافترقا وهو غير رمضان وهو قضاؤه والكفارة والتعزية وغيره
 وقدر فقط فلا يكفر ان افترقا في اي ذكر الصوم غير قاصد للكفارة
 كما في الكرامة في قوله فافترقا او استغنى في اي ذكر الصوم غير قاصد للكفارة
 بل كفارة وقيل لم يكفر لان الزيادة الرابعة وجب في الطهر وقيل في الباقي
 فلهذا الفم لا الغفوي كما في الزيادة وعن يمينه اذا اغتسل في كل الماء
 لا يكفر الا اذا صلب منه بعد الماء في الحط او افترقا من سلطان
 او غيره فلو كره رجل او امرأة على ما في قوله فافترقا فافترقا عنه كما لو
 طاف وعنه لان الزيادة كما في الظاهر في قوله فافترقا فافترقا من ربهما
 يكفر ان كان في الذبيحة الكفارة عليه وعليه الغفوي او فعل مثل الاكل
 بعد الصيام او فعل الغروب بظن انه في وقتية الفصل ليل اي قبل
 او بعد الغروب لكن قال القدر في ان في القضاء بالاكل بعد الصيام
 رواه الشيخ والفحص في كتاب القضاء في لفظ الشن اشارة الى وجوب
 السجود الا فطره بان في الافطار والامانة بوشك في الفطره فافترقا
 لكن تركه حتى لو شك في الغروب في الكفارة خلاف كما في الحط
 الا انه لو يقبل انه ليل وكان خلافه لم يقض وفيه القضاء كما في قوله
 والامانة في قوله يقول عمل وكذا بقية الجليل واختلف في الذبيحة
 الا فطره فلا يجوز يقول واحد وحصل بالمتن في قوله لا بأس

وصل الى آخره

او تفكر في انزل في الصور او دخل من الباب من الطائفة او غير ما كان في الحوائج او
و قال او باب في حلقه فلو اجتمع الذباب قصد السد كما لو وقع عليه
او مفرقة في حلقه و اجتمع في حلقه ايدي و فيها ذكر اشعار بان طعم الاكل في
الخط اذا حجب في حلقه لم يقبل كما في الحلق و لو دخل في البيت اي ذات اربع
من الميانات او ميتة او طي في حلقه فخرج كما اذا اخذ او قبل او لمس اي
من الشئ بل لا يقبل ان انزل في حلقه بل لا يقبل ان يلقاها و قبل لا يقبل ان يلقاها
و في ذلك ما اشارت اليه انما لو قبلت او مستمع انزل من حلقه لم يقبل صوم
الا انه لو قبل ميتة او لمس في حلقه فانزل لم يقبل و في ذلك خلاف في الاكل
الرجل و المداقة في التقبيل و السوا و الا انه لو خرج بالسبب من حلقه لم يقبل
و قبل لو خرج اذا وقع فيه و لو مسها من وراء الثوب فانزل فيه اذا وجد
مراة اعطى لها و الا فلا كما في الحلق و الا انه لو استغنى بالثوب فيه و في
قول العامة و بل جناح ذلك قالوا القضاة الشبهة لا يساوي لقوله صلى الله عليه
وسلم لا يلدن البهائم و تسكنها برحق ان لا بد من ان لا بد من ان لا يقبل
الصوم عند بعض المشايخ باقل اي باقل ما يستغنى من اسنان من القذا
او الدوا و حال كونها من قدر الحلق في حلقه و في حلقه و في حلقه و في حلقه
اقل قدر ما او الشئ و قدر البهائم بوسم القضاة بما قدره على ان لا يقبل من غير
ربح و عبارة محمده اذا كان بين اسنانة شئ و دخل حلقه و هو كاره لم يقبل
كما في الذبيحة الا اذا اخرج اي الاقل باللسان او اليد او الحلق من فيه ثم
اقل فانه مقبل بخلاف و قال ابو يوسف لم يبرم القضاة و في الكلام
عن انما لو اقبلت لعينه كانت في حلقه قبل الطلوع لم يقبل و في ذلك ان كانت
لحمه غيره و الا فان اخرجت بغير ان لم يبرد و الا لا يقبل و قبل القل في الحلق

يقبل

و قبل ما يحل في القضاة في الكل عنه الكل كما في النظم و الا انه لو قبل قبيحا
بين ارضه ثم اذ غلبه في حلقه ثم اخرج لم يقبل صومه و ان قلعه عشر مرات كما في
الميتة و الا انه لو اقبل ما اخرج من بين اسنانه بالليل حازه و انما باللسان بالليل
ان ما اكله كان في اللسان لا يقبل ما اكله حلقه و امة اخذ ما من الخارج
مضغ الا اذا وجد فيه مضغ و من اكل الفاسم ان مضغه مضغ مطلقا
و فيه اشارة الى انه لو اقبلت كذلك فسد و وجد الكفاية على الحلق كما
في الهداية و الا انه مضغ باقل الماشي و العبد و الا لربك في الزاوية ان
غير مضغ و عود القبيح يقبل الصوم مع تذكره عنه ابو يوسف و ان
تكره اي ملاء فانه لا يقبل عنه محمد و هو الصعي كما في النهاية و يقبل
عنه محمد و ان اعيد سوا كان قبله او كثر او لا يقبل عنه ابو يوسف
ان قل و هو الصعي كما في الخلافة فلا يقبل عود القبيح القفاك يقبل
اعادته الكثيرة و اذا ذكر الصوم و الا فلا يقبل كما في الحلق و كره القبيح
اي ذوق مضغ من غذا او دوا او صوم و قبل في الفرض كما في الحلق و
كره مضغ غيره من الاطعم صبر او زرع او غيره فزدره بان لا يقبل من
بضع او كره ذلك و الا فبكره و قبل لا يكره مطلقا و بان يكون الزرع سحر او دية
الحق او يكون خوف غيب في المشي فانه لا يكره الذوق و الاطعم مشي الى
ان المضغ في الاستنشاق غير الوضوء يكره لا الاستنشاق و الا فشكل
وصيل الماء على الرأس و التلقف بالثوب البلولة و عن ابن بكير القل في
الزاية و الا انه يكره ادخال الماء في الفم و اخرج كما في حلقه و في حلقه
القبيح ان خاف الوضوء في الوضوء او الا نزل و فيه من الا انه يكره ان
يقبل الشئ عدا روى عنه كما في الظبي و الا انه يكره المباشرة القفا حلقه

قبيح

وكذا المعالجة والمصارف على ما روي عنه كذا في النسخة لا يكون السواك
 اى استعمال المشب للمضمون في الوضوء ونحوه او النفل وغيرها سواء كان
 مبلولا او لا صاحبها او رواجها ودية اعندنا ومثل بكرة في وضوء النفل
 كما في الزايد في غيره والفعل اى استعمال الكحل وكذا عن الصادق في غيره
 بانه لا بأس بالثلاث وغيره الصالحات بالانحال وكذا الرجل بالكل الاسير
 وروى الزينية كما في الكافي وذكر في المصنفات انه لا بأس به في يوم عاشوراء
 على المختار لقوله عليه السلام من غسل يوم عاشوراء لم يرد به ميتا ودية الوكيل
 لا يجوز لان يرد به ميتا بدم المسكين او يرد به ميتا بالكل اليه من غيره وعن ابي
 والسلام عليه هذه الافعال في غير ذلك من غير ان يرد به ميتا في الغالب في الفساد لم
 يقع عنه مثل هذه الافعال في غير ذلك من غير ان يرد به ميتا في الغالب في الفساد لم
 او للقول من غير عن الصوم لزيادة البضاح فان الشيخ الغفاري الذي
 يحج عنه في الحال بسبب الدم في يومه او في يومه الا ان يموت كذا في الحديث
 والكفران وغيره في حكمه من يحج عن الصوم في الحال ويحس عنه في الاستقبال
 افطر واكف شيئا او اباحه فان ما ورد في حفظ الاطعام جاز فيه الا في
 والتعميل ككلاف ما يلفظ الداء والالتيان فانه لا يملك كذا في المصنفات
 وغيره فيشكل ما في النسخ التي قالوا ان مقوله الشاذ اذا ذكر في التعميل
 والافعال اباحه ويؤيد الاشكال ما في الزايد عن ابي يوسف انه اذا
 فداهم او عساه لم يحل لان الاباح لا تنفذ عن التملك في الغد في ميتة
 عنه لكل يوم افطر فيه مسكينا اى معرفة من المصارف كما اشترى اليه
 كالغداة لتغف صاع من بر او زبيب وصاع من تمر او شربة ولو اقم مسكينا
 نصف صاع من تمر من يوم جاز عنه ثلثا ولو اقم مسكينا صاعا من تمر من يومين

في الغد

لم يحز عنه وعن ابي يوسف رواه ابن والافعال من غير ان يرد به ميتا في الغد في ميتة
 رمضان بركة كما في المتن وذكر في الزايد اى ان يطلع في كل يوم من الاشجار فيغفر
 والافعال وقت وجوبه كقضاء رمضان كما في التمرات في بقره ما افطر والعمر
 في غير الصوم لانه يشترط كجواز الخلف ورواه الشيخ وحاصل اى ذات حمل
 في غير الحمل ودية البطن او مريض اى ذات رضاع اى التمر لما ولد وجب
 خاف من كل واحدة الفرض باجتها ويا ويقول طبيب جاز في مسك عن نفسها
 او ولد ما لم يمسس بالثنية التمر اى امه كذا هو الذي يرد في الارض في كل
 عليها بل على الاب قاله في هذا الفرض فانه واجب عليها بغيره الاجارة كما في
 الدرر وعنه عن اسمعيل المتكلم ان الفرض المستأجرة كالامه في اباحه الا فطر
 فعليه في الوصية الامه للارض في حال لم يوجد غيره مثله اباح لها الا فطر
 وفيه اشارة الى انما يشرب الدواء اذا خاف من عجزه وهو لم يشرب والا
 الحرف المحتاج لم يفرق بين من لم يفرق بين الجنان فيضعوا في نصف الفرض
 ففقدوا ان لم يفرق بين من لم يفرق بين الجنان فيضعوا في نصف الفرض
 بخلاف كذا في المتن وذكر في الحاشية ان الواجب له والعبد الذي يرب
 التمر او كريمة او اشبه بالوجوه الملك في الاطعام لكونه امة منعت
 للشيخ او غسل الثوب ودرج خاف بلا جسد او الطبيب زيادة من
 الكاين او امته او دمج العين او جاز او صدها او غيره ويدخل فيه
 خوف عود المرض ونقصان العقل فمن له ثوبه في فطره في فطر الضعيف
 عنه اصابتا في فلا بأس به لان الكاين الكاين وقال في الحديث من اشترى
 مرضه كره صومه وفيه من الاشياء ان المرض في بعضه لم يفرق لروا
 الشيخ العقل في الزايد في حاله لو خاف عود المرض افطر في الاغتبار

في المتن قال عود المرض في كل يوم

[illegible][illegible]

و بیکه که خست
صوم و صیوة و سایر واجبات
در دوره ای که در این
ولایت جاریست
بوزن ولایت مذکور
تسلیاتی بنوا نهاده
دوره مذکور و بقرارداد
و جب و بقرارداد علم
باشد که هر یک از این
و قد صلوات الله
منا و انعامات
قد صلوات الله
باشد و علم و منافع
شرا و احکام و منافع

$$\frac{15}{\sqrt{1.2}}$$

وإذا طهر على كل من لم يمسح على رأسه فم يمسح على رأسه
 على وجهه الصالحين ومن مسح على رأسه فم يمسح على رأسه
 ولا كذلك في الركن فم يمسح على رأسه

والسافر الذي لم يمسح الصلوة افطر أو أي اباح افطاره بولاء الاربعة
 لكنه لم يمسح الا اذا افطره بغيره وقال الشافعي يفتقر على الحاصل الافطار
 في آخر النهار ويمنع في اوله والطلاق المسافر مشير الى انه لو سافر من مكانه
 او حضر من سفره افطر لكنه يكرهه وقال المصنف في لو انشأ السفر بعد العشاء
 لم يفتقر بخلاف ما لو مضى بعده صائما كذا في المصنف وعن الجعفي لم يوجب
 المصنف صائما في يومه ثم افطر لم يفتقر في الطريق وقضوا اما افطر او قبل
 احو او بعده ببلد فدينه اسم من الفداء لم يفتقر اليه الذي يخلص من غير مكره
 يتوجه اليه كما في الكشف وقصوم سفر لا يوجب اذا لم يفتقر عاتة فقلا
 والافلا افطار افضل اذا كانت الشفقة من تركه منه وفيه اشعار بان الصوم
 مكره للمسافر اذا اجمده كما في فم يفتقر وان حصر المصنف الحقيق او الحكي
 على سبيل المرضع والحاض والنفساء وغيرهم او اقام المسافر في مكان
 العجم او المعجم فدي وارش فاقات اي وجب عليه ان يوازي فديته ما في
 عنه من ايام العتيق كما في فطره عتيقا او يفتقر ان عاش بعده اي كان حيا
 بعد العتيق والاقامة بعده اي بقدر ما في فلو فاقات بالمعنى وان سفر
 صوم فم يمسح ايام وعاش بعده فم يمسح ايام ببلد قضاء ادي وارش فديته صوم
 فم يمسح ايام والا اي وان لم يعيش بعده بقدره بل اقل فديته اي فديته
 بقدر العتيق والاقامة لا تغتفر فلو فاقات فم يمسح وعاش فم يمسح فديته
 فقطد الطحاوي وعنه وقال انه قول محمد واما قوله فلو فاقا فم يمسح فم يمسح
 حصر الخلاف فيكون الوفاش اقل مما في فاقان صام فيها عاش فلا شيء عليه
 عنه به وان افطر ولم يمسح الصلوة عند محمد وعنه وقال فم يمسح فم يمسح
 والشافعي في هذا الرواية وهو الصواب والكل من شعر بانه لو كان المصنف لم يمسح

هذا الذي يارفعه فاقا فم يمسح
 فيكون فم يمسح فم يمسح فم يمسح
 فيكون فم يمسح فم يمسح فم يمسح
 فيكون فم يمسح فم يمسح فم يمسح
 فيكون فم يمسح فم يمسح فم يمسح

فلا شيء

سبحان الله وبحمده
 سبحان الله وبحمده
 سبحان الله وبحمده
 سبحان الله وبحمده

فلا شيء عليه وهذا اذا لم يفتقر اليه من عند الاعماليه الفدية بكل يوم من
 المرض كمن من الكراهة وقال صاحب الحديث انه ينبغي ان يمسح فديته او يفتقر
 ان يستثنى الايام المنية مما عاش لما سيجاء ان او الواجب لم يمسح فيها
 وعنه لو وجب عليه الفداء او عوارث الايام او به بشرط ونفذ وجوز الايام
 من التفتيح بالثلث اي ثلث ما كان له وارث والامني الكلد
 المتبادر من هذا الكلام ان الايام او وجب عليه ان كان له مال كان
 المنيمة فدية او فدية في صلوة مكنونه او واجبة كالصوم وروى السني فاقا
 في سفره من الترك لقصوم يومه اي كفديته وقيل فدية صلوة يومه كعتيقه
 ان كان مصر او اوطا لم يمسح في الحارة وقال محمد بن مقاتل به ببلد فدية
 الاغتار وعاتة المشايخ ما لو الا والاداء وعنه الفتوى كمن في الكراهة والفتوى
 ان لا يجوز الفداء عن الصوم والدية ببلد فدية كمن في فم يمسح في الايام
 ان يجوز الفداء عنهما اما في الصوم فلو وروى النص واما في الصلوة فم يمسح
 الفضل وليد قال محمد وارش لما انشأ الدية بعد في الكلام به من الايام
 فم يمسح او انشأ ما عاتة النص فم يمسح في الشافعي فم يمسح في احوه وروى
 بالفداء لم يمسح في دياره المستصفى ولا في على الاجزاء ولا ان لم يمسح
 بقدا واما دية وارش جاز وقال محمد انه اجري ان شاء الله بعد في
 الزاهري فم يمسح في الصوم وفي التحقيق فم يمسح في الصوم
 لا خلاف انه امر شمس فم يمسح في الصوم وفي التحقيق فم يمسح في الصوم
 وان جاز بعده وكيفية ان ينقطع من عمره اثنت عشرة سنة وعنه
 ثم يمسح عتقا من عمره الممسكين من مكره فدية واحدة ان كان الثلث
 وانما بالفدية والدية مع اليه ما يملك في نفسه ثم يمسح في الدافع في نفسه

فيكون فم يمسح فم يمسح فم يمسح
 فيكون فم يمسح فم يمسح فم يمسح
 فيكون فم يمسح فم يمسح فم يمسح
 فيكون فم يمسح فم يمسح فم يمسح
 فيكون فم يمسح فم يمسح فم يمسح
 فيكون فم يمسح فم يمسح فم يمسح

فيكون فم يمسح فم يمسح فم يمسح
 فيكون فم يمسح فم يمسح فم يمسح
 فيكون فم يمسح فم يمسح فم يمسح
 فيكون فم يمسح فم يمسح فم يمسح

هذا هو صاحب الفقه
الشيخ محمد بن عبد الله
الحاكمي

Oct.

451

عنه
وقيل في الرابع في الرابع من
الاسم والاداء مستحب لضم الالف
والجيم ٥

الاسي ان ان يتق من نفس الغضا يقولون قال خلف ان لا يقطر وان حلف
 بالطلاق وينبغي ان يكون فيه تفصيل غير قياس ما قال الطحاوي ان في الحديث
 كلاما شائنا ان لا يقطر بل بعد ذلك روى ابو بكر الرازي عن ابي جابر
 السجستاني انه يبلغ وختلف فيه المتأخرون والاول ما هو في في النكاح
 والاول ان غير النفل لا يقدر كما في الحديث عن ابي يوسف ان الصوم الغضا او كلف
 والنذر يقدر به قبل الزوال او ما بعده فليست بالادان ان في تركه عقوبة
 احد الوالدين كما في الزايد في ذلك بغير يومه وجوبه او استباح بالاول
 الصبي حتى الوقت كما في النهاية وفيه يومه ليعمل بسك فيما يار من قوله
 مسافر قدم الى جوار من السمر ونوى الاقامة في غدا بعد الطلوع وجعل في
 نفس الوقت بعد الطلوع او بعد اقبل على الاكل منها ولم يبق من الليل مقدار
 الفل والحرية في النهاية قبل اكل الطاق مسرا وقبل في المسافر والمريض
 ومضى الى بيت يبع في بعض اليوم وكان منتهى او غيره اسم فيه والاصل فيه ان
 من هذا اهل الدوا في اليوم بغيره بالاسك من هذا الوقت فيم اشعار
 بان يمسك بالبرق الاول من افرا متعبا او خفا او مكرنا او دخل يوم الشك
 وفتره معناه فيم كما في معنى ذلك لا يقدر ذلك اليوم يزان اي الصبي الذي يبع
 والكافر الذي اسلم ولوعنه العترة وعن ابي يوسف انها قضيا اذا صار
 اليقين عنه با وجب الاسك اشعار بان لم يفر من في بعض النذر فلو لم يقدر
 ونحو الصوم في وقتها لم يجر في رمضان لانعدام الالبية في او الا
 المسافر فانه يجر عنه الالبية كما في الاخير فلو افترق بعد فاك الكفا في يوم
 بالانفاق وفي الغضا بعد المسافر الكافر خلاف ولا خلاف في قضاء الطاق
 ولا فقا على الصبي في النظم ولو لم يبق الصوم اذا اقامه كما قال ابو بكر الرازي

عن محمد

وعن محمد انه ابو رباح وقال ابو مفضل انه بغير ان عشر سنين في الصوم
 كما في الصلوة وهو الشرح فلو لم يبق ليس عليه الغضا كما في الزايد في يوم
 وينبغي ان لا يقدر بغيره ما في سافر بغيره الصبي ولو افترق ان كره لا كفارة
 عليه الا حسن لم يفر فان جوار لو ما في وخالف في تركه في السلف في
 بغيره الا سبعة وجر ان يقال ان لو بغيره ان وجب يصح ان يكون الجوار سبعة
 بلا فاء كما في المغني وحيث على الشهر مما يمكن ابتداء الصوم منه والاصل
 جميع الشهر سقط للصوم حتى لو افترق بعد الزوال من اليوم الا في رمضان
 لا يبرمه الغضا على الصبي لان الصوم غير محرم فيه كما في النهاية لا يقدر
 صبيون الصبي في ذلك كما في قولهم في الزوال ولو من آخر رمضان من
 فقا والثلث ولو افترق في ليلة من شهر لم يبرمه فقا وهو غير الصبي كما في عامه
 المتد اولات في الحديث وغيره ومن الطلق ان في التحقيق اقامته في جوار ليس
 موجب للغضا في جوار الرواية والاطلاق مسك به لم يفر في جوار الصبي
 والطار في قوله يبع فيمنه افاق في بعض من لم يفر في جوار في محمد
 ان لم يبرم كما في الحديث وذكر في الزايد في المغني في الاقامة طلق جميع ما به
 من الطهر وان اجمعي عليه با ما اي يمين يوم او يعقبا لكن في دلالة الآية
 عليها خفاء فقا با اي تلك الايام الا يوم نواه في وقتها كما اذا افترق قبل
 الزوال او اجمعي عليه بعد غروب الشمس فانه لا يقدر الا ذلك اليوم لو جوار في
 فيه ما يوافق من حال كل موطن والبناء عليه حيث لم يبع خلافه في
 اعتاد الفطر او سافر من الغضا كما في الحديث واعلم انه قال ان لعبد الطريق
 احاديث مجمل الا فطره وانما في السحر في متواترة كما في فتح الباري في
 ذكر في الزايد ان قال في سفل الصوم الشرح تاخير وجعل الا فطر

الا لجمعة من قرب من الجامع منزله بعد الزوال ومن بعد من منزله اي مشكك
نوقنا يخرج بعد لهما اي الجمعة ويصل السن حال كونها الجمعة قبلها او بعد
لما في الاصل او قبلها اربع او ستا سنة وحينئذ كان في المحيط وعنده ان يخرج بقية
ما يصله كحقيق ثم يرجع من غير شراخ والعبد ان كان الجمعة كان في السفر والقيام
منه الى ان يعاد في المربع ويجلس العبد وصلوة الجبلة الا اذا استغنى عن
نذره وبطل يخرج اليها اذا لم يكن للبيت من يقوم بعده كما في الزايدى ذلك
فيستد الا اعتكاف بكنة اي المعتكف في الجامع اكثر منه اي من وقت يصل
فيه الف من السنة ولو يوم واحد فافق جميع منه النادر ولو بالسياق في سنة
عنده والشهر من نصف يوم منه تمام هو السبب في كونه الملاءمة بلاء قدر
اي حاجته الى الانسان فاستد اعتكافه وباطل وينسب وينام وبطبيب ويريح
ويخرج ويكلم ويبسح وينسجى حاجته الى الصلوة لا يلقى راحة فانه مكره فيه اي
في السجدة على اربعة راسع فيه فانه مكره على ما قالوا في المداينة وفيما اشار
الى ان لا يابس به من بعض والانه لا يابس باحضار الثمن لا يفضل هذه الا في حال
فيه عنه اي عند المعتكف فانه مكره وفي الزايدى في غير النوم فيه ولو في
مقضيها رجلا الى القبلة ولا يصح اي مكره لانه ترك الحديث واطاله اسكوت
لان العتق ليس بغيره في غير عتق كما في الكفاية او غيره لان ينوي الصوم
مع زيادة وان لا يتكلم ويقل ان ينذر ان لا يتكلم اصلا كما في النهاية ويجب
ان لا يركب في السراجه ولا يتكلم الا في غير اي حال الا في كونه في حصة التكلم بالشرع
وقت الاعتكاف انه منه في كونه ويصله اي الاعتكاف الوطى في الفضل
والدبر ولو طوى لبطل او ناسبا وفيما اشار بان الاكل ناسبا لم يطله و
وحيث في غير مخرج من الانسان في فقهنا ما قبله او لمس كالمباشر ان انزل

فيهم

وفي هذا الما انه لو نظر في منزل لم يطل كما في المحيط والابنزل فلا يطله
ان حرم هذا الفعل عليه في المرة اعتكاف باذن زوجها لا غير فيهما فان
كان في مسجد والابن جعل من مسجد كانه الزايدى وفيما اشار الى انها
لا تعتكف في مسجد جماعة وعنه ان مسجد فيهما افضل ثم مسجد فيهما والانه لا
يعتكف فيهما في غير مسجد ولا ياتيهما زوجهما ولا يخرج منه طارح كانه في
الطحاوي ولو كانت حوت ولا ياتيهما الا استقبال بنذر النذر اذا
لم يقض اياما لطيف متصلة بالثمة ولو نذرت اعتكاف عشر استقبلت
للمطاف التتابع كما في الزايدى ولو نذر رجل بنذر الليالي اعتكاف في يوم مطلق
نذره والمصلحة موصولة بغيره فان الكوفة يجوز واحد في ولا وجه لمنع
المعروف عنه كما في الرضى والمعنى من نذره لزوم من لم ينذر لعموم النذر
الا لو كان المنذر في عبادة فظاهر وكذا عنه من اشترط ان يكون من فنية في
لان لبث في المسجد اذا نذر في المحيط وغيره والمعاد من الغرض ما هو في
فقد افلا يلزم النذر بصلوة الجبلة وعبادة المريض لانه واجبه في
بالوضوء وقراءة القرآن لانه لا يصلوة لا العتق كما في الكفاية وكذا في كل
كل صلوة مشهورة وكذا باصلوة عليه السلام كل يوم كذا وقيل يلزم
النذر بها كما في البنية بلياليها المتقدمة عليها وفيما اشار بان من نذر
اعتكاف ليال يلزم بايامها المتأخرة لان خلاص الايام والليالي يستخرج
ما بازا شيع الليالي والايام باقتضى الروايات ولذا اي متتابع وان
لم يشترط الاول او نذر اعتكاف يومين بلياليه ليلتي الزمهما فيهما ولا
وكذا العكس في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف في الليالي لا يلزم شي و
في اليومين من الزمان لليالي المتوسطة العم كانه في المحيط وعنه في صل فيه في الليالي

من عتق العبد القدران بمثل
المهرات فطوره لا يكون كثيرا
ولا يصوت الملك بجهنم القادوس

استحب بالادب بالكنه شرح الطوى وعنه لا يدخل الا اليومان كما في قاضيان
وهو من رايهم اويومين بين النهار خاصه لانه نوى حفظه الفطوره ومنه
الادب من رايهم اويومين بين النهار خاصه لانه نوى حفظه الفطوره ومنه
شيء وانما لا يصح بين النهار من رايهم لانه اسم فتنين بوجاهة وادب
انه من رايهم يوم فيه فعل السجدة اعتكف فيه على الفطوره واعتكف ما فوقه
قبل غروب الشمس من البيت الاول ويخرج بعد الغروب على اليوم الآخر كما في
شرح الطوى وقوله خاصه اي ففتن بين النهار والغروب من بين النهار
والفردا منها والملمة حال من البيت ويجعل ان يكون صفة فيكون حال من البيت
الاسم التمارك من اذا الثاني من رايهم ولا يخفى انه من رايهم ففادته وفساد
بالادب التمر من رعايته حسن الاغتنام كما لا يخفى لانه ليس من العبادات
الصلوة والسلام **باب** في تقديمه على النكاح لانه ليس من العبادات
الغسل وليس من احوال العبادات كما في بل الجهاد كما نقره في الاصول قالوا
لقد روي عن النكاح والنجاسة القصد الاشياء وشربه القصد الى البيت الحرام
بالمال مخصوصه من وقت مخصوص كما قالوا الفقه والنكاح فقه والنكاح فقه
الفقه الاسم والكسر المصدر وقيل بالعقل كما في فقه الباري وهو نوعان اهل الكبر
مع الاسلام والادب الصفة العمد كما في النكاح فلم يكن العنوان من النكاح
في شيء اخر من اهل الكبر من رايهم مسلمة فلهذا يعرف عن العبد والناظر
والجئون ولا يبعد ان يترك فيه مسلم لان المكلف يغير عنه من رايهم
فلا يعرف عن الركن والمقطوع الرجل ويتركها عنه وفي رايهم عن
الاعنه مما وفي رايهم عنه يعرف عن يوتوله فيلزم الذي عنه مما خلقا
له فلو كان محققا من صانعه من الركن الحاجج بخلق خلافه ليقبض فلهذا يعرف عنه

علا في

قال الله تعالى انزل
عليه الكتاب بالبينات
ما ترون من رايهم
سنة من رايهم
ويعلمون حقائقهم
وغيره من رايهم

عنه الا في وان وجد فابعد ويغرض عنه مما وفي رايهم عنه وعن رايهم
عليه وذكر القدر في ان من رايهم يعمل بالمعنى وقد وجد في الوجوب
عليه وانيان الحسن في الحفظ وطاير خلاص ان العلم بخلق الوجوب عنه
وقلت في فقه خلافه والعلم انه من رايهم الا في فعله في اليوم من رايهم
الادب والادب الاول كما في التمايز من رايهم في فقه ومثل رايهم
المدح الزايد من رايهم ما يحتاج اليه في الوقت كما في المفردات ورايهم اي
ويكفي ما يحتاج اليه من الشاهد
عنه الا في رايهم
ان الا في رايهم
الراي كما في
كما في رايهم
وله

لا
مستدركه

159
من عتق العبد القدران بمثل
المهرات فطوره لا يكون كثيرا
ولا يصوت الملك بجهنم القادوس

عنه الا في وان وجد فابعد ويغرض عنه مما وفي رايهم عنه وعن رايهم

عليه وذكر القدر في ان من رايهم يعمل بالمعنى وقد وجد في الوجوب
عليه وانيان الحسن في الحفظ وطاير خلاص ان العلم بخلق الوجوب عنه
وقلت في فقه خلافه والعلم انه من رايهم الا في فعله في اليوم من رايهم
الادب والادب الاول كما في التمايز من رايهم في فقه ومثل رايهم
المدح الزايد من رايهم ما يحتاج اليه في الوقت كما في المفردات ورايهم اي
ويكفي ما يحتاج اليه من الشاهد
عنه الا في رايهم
ان الا في رايهم
الراي كما في
كما في رايهم
وله

من على اليد القدران
المكرات والكلون كثيرا
ولا يعبون بطلب جود القدر

استحبوا بالادوية بالكلية شرح الطي ودي وعنه لا بد فعل الا اليوم ان كان في قاصفان
وهو في ندره رايام او يومين بين التمار خاضعة لانه نوى حقيقته الفدا وفيه ربح
الانه من ندره رايام او يومين بين التمار خاضعة لانه نوى حقيقته الفدا وفيه ربح
شئ ولا لانه لا يصح فيه التمار ندره رايام لانه نوى حقيقته الفدا وفيه ربح
انه من ندره رايام او يومين بين التمار خاضعة لانه نوى حقيقته الفدا وفيه ربح
قبل غروب الشمس من السنة الادوية يخرج بعد الغروب من اليوم الذي كان فيه
شرح الطي ودي ونوله خاضعة في حصة
والفراد من السنة حال من السنة
لأن التمار كما في اذا التمارين في ندره
بالادوية التمارين من رايام حسن الادوية
الصلوة والسلام **باب** في حصة
الحفنة وليس من اخذ العبادات كما في
نقد بعد النسخ والكل لغة القصد الى
بأعمال مخصوصة في وقت مخصوص كما في
النية الاسم والكسر المعصية وقيل بالعد
حج الاسلام والادوية العفة كما
تسمى في حصة الابرار في حصة
والطهارة ولا يبعد ان تبرك فيه مسلم
فلا يفرض على الرمن والمقطوع الرجل ولغيره
اما عندهما ودي رايام عنده بغيره عن يهودا في
لقد كان صحتهم صار من التمارين الى حجة بلا خلاف

ملافا
بغيره عن عنده

على الاثني

قال الله على السما من
على رايام او يومين
سنة على رايام او يومين
ديون على رايام او يومين
وغيره عن عنده

على الاثني والادوية بالكلية شرح الطي ودي وعنه لا بد فعل الا اليوم ان كان في قاصفان
وهو في ندره رايام او يومين بين التمار خاضعة لانه نوى حقيقته الفدا وفيه ربح
الانه من ندره رايام او يومين بين التمار خاضعة لانه نوى حقيقته الفدا وفيه ربح
شئ ولا لانه لا يصح فيه التمار ندره رايام لانه نوى حقيقته الفدا وفيه ربح
انه من ندره رايام او يومين بين التمار خاضعة لانه نوى حقيقته الفدا وفيه ربح
قبل غروب الشمس من السنة الادوية يخرج بعد الغروب من اليوم الذي كان فيه
شرح الطي ودي ونوله خاضعة في حصة
والفراد من السنة حال من السنة
لأن التمار كما في اذا التمارين في ندره
بالادوية التمارين من رايام حسن الادوية
الصلوة والسلام **باب** في حصة
الحفنة وليس من اخذ العبادات كما في
نقد بعد النسخ والكل لغة القصد الى
بأعمال مخصوصة في وقت مخصوص كما في
النية الاسم والكسر المعصية وقيل بالعد
حج الاسلام والادوية العفة كما
تسمى في حصة الابرار في حصة
والطهارة ولا يبعد ان تبرك فيه مسلم
فلا يفرض على الرمن والمقطوع الرجل ولغيره
اما عندهما ودي رايام عنده بغيره عن يهودا في
لقد كان صحتهم صار من التمارين الى حجة بلا خلاف

على الاثني والادوية بالكلية شرح الطي ودي وعنه لا بد فعل الا اليوم ان كان في قاصفان
وهو في ندره رايام او يومين بين التمار خاضعة لانه نوى حقيقته الفدا وفيه ربح
الانه من ندره رايام او يومين بين التمار خاضعة لانه نوى حقيقته الفدا وفيه ربح
شئ ولا لانه لا يصح فيه التمار ندره رايام لانه نوى حقيقته الفدا وفيه ربح
انه من ندره رايام او يومين بين التمار خاضعة لانه نوى حقيقته الفدا وفيه ربح
قبل غروب الشمس من السنة الادوية يخرج بعد الغروب من اليوم الذي كان فيه
شرح الطي ودي ونوله خاضعة في حصة
والفراد من السنة حال من السنة
لأن التمار كما في اذا التمارين في ندره
بالادوية التمارين من رايام حسن الادوية
الصلوة والسلام **باب** في حصة
الحفنة وليس من اخذ العبادات كما في
نقد بعد النسخ والكل لغة القصد الى
بأعمال مخصوصة في وقت مخصوص كما في
النية الاسم والكسر المعصية وقيل بالعد
حج الاسلام والادوية العفة كما
تسمى في حصة الابرار في حصة
والطهارة ولا يبعد ان تبرك فيه مسلم
فلا يفرض على الرمن والمقطوع الرجل ولغيره
اما عندهما ودي رايام عنده بغيره عن يهودا في
لقد كان صحتهم صار من التمارين الى حجة بلا خلاف

على الاثني

وينا في اجزاء الاحرام قبلها ولا يجزئ الرمي والخطى وخواف الزبارة وغيره بعد
 لان كل ذلك محرم فيه وان سميت هذه الاسامي لانهم لما تقنوا اسماء التيمم
 من الغسل القديمة سموها باسماء يوافق تلك الزمنه فتميزوا ويقعدون عن الجواب
 ويتفقون من مواضع يقال شال زبارة اذا زال عن مكانه واعلم ان ايام حجة
 وماله من منتهى يوم عرفة واباحوا نحو الغسل في زبارة كرايته المحرم اجزاء
 اى الحرم الى اى الجبل الى الاشجار كرايته البنية من شجر الطلح وى ذكره في حقه
 انه مكره بالاجماع وفي الحديث ان لمن الوقوف في محطرات الاحرام لا يكرهه وفي
 السنة انه مكره وذكره في الحقه انه مكره بالاجماع وفي الحديث ان لمن
 الوقوف في محطرات الاحرام لا يكرهه وفي السنة انه مكره بالاجماع وفي
 وفي كلامه انه اشعار بان لا يكره الاحرام في اوجاب الاشجار ولا في غيرها
 اذا اجازت لغز الوتوف بعقته كى اذا احرم يوم الحفا من لا ينفق في
 لغزته اقوى اركانهم والعمرة اسم من الاعمال لغز القلعة الاسكان علمه
 في المغرب والزبارة التي تبتاعها الزموا ذلك في المفردات وشربها افعال
 مخضمة من سنة نبوه كده وقيل واجبه كما في الحقة وعن بعض الصحابي انما قيل
 كفانية كما في الكاخر وى طواف للبيت وسعى بين الصفا والمروة فليس بواجب
 لكن قالوا انه والخطى شرط كما في الحقة بل في شرح الطحاوى الاحرام يكون
 والسعى والخطى والتقصير واجبان وما سواى ذلك سنن واداب تاركها
 سى وجازت العمرة في كل سنة مرة او اكثر واجتنب منها ما في الجاهل واذا
 استلم الجبل بقلع التيمم في ايام الكروايات واذا صلى خرج من احرامه كما في
 قاصبان وكرمت العمرة وصحت في يوم عرفة واربعه بعد باقى ايام الحجة
 الشبريق وعن ابو يوسف لا يكره في يوم عرفة قبل الزوال وعند الاول

التأخير

التأخير عن هذه الايام اذا احرم بها في غيرها واما اذا احرم منها فبقى فيها
 في الحط وميقات التيمم اى مبتدأ احرام اهل المدينة ومن سلكه الطريق
 من غيرهم سواء كان ملكا او غيره في الحرة وكذا في سائر الميقات لان
 مما يحرم على المذنب وسلكه اشار اليه في الاختيار وغيره وقال ان الجاهل
 صلي الله عليه وسلم وقتها لا يملك الاقاي قبل الفتح لما علم انه يستغنى عن
 في الوصول الوقت المحرم وفيه يستغنى لكان الى موضع الاحرام كما في الكروايات
 والمذنب في الحط في المنسوب الى المدينة صلي الله عليه وسلم كما في شرح المسلم
 الطبيب عن المصنف مكان اربعة اميال من المدينة وعلى مائة ميل من مكانه
 بعد المواقيت اما لعظم احرام اهل المدينة واما للفرق باهل سائر الاقاي فان
 المدينة اقرب للمكة من غيرها وميقات العراقي والخراساني واهل ما وراء
 النهر والعراق بالسيرة لا يذكروا بوندت معرب بران شدة وهو موضع المذنب
 كما في الايام بوندت عن بالكسار في سنة عيسى بن موسى واربعة مائة ميل من مكة الى
 سمي بها لان جبل الصفا يسمى بالعرق وميقات الشامي والمصري وغيرهما
 ارض العرب بالقد والبايعين للنبى او بالمد والبالين او الباء الواحدة و
 حذفت الاخرى كما في الرض حقة بضم الجيم وسكون الهمزة طيرة على منتهى
 مر اصل او سنة سمي بها لان قوما من لواءها فحفظهم السبل الى استا صليهم
 اهل المعركة كما لان الارابع بالراء والعمرة والغنم المعبر لان لا يذبح لعماد
 لا محكم فيق الباري والحندي ومن سلكه الطريق والحندي اسم لغز مواضع
 من تقطع صليهم بين اليمن والتمامة وهما اهل با والعراق والشام اسفلهما
 واولهما من ناحية الحجاز ذات عرق كما في تقويم البلد ان حزن بالحندي
 كما في الصحاح وبنائه بالسكون وهو جبل مشرق عن عرفات كما في المعرب لكن

استعاره بانه لو لم يكن راسه محال ليعطى به الراس كالطبيب فلما شئى عليه الى الغلبة
الجزء كما في المحيط ونفس راسه بالخط والخط والرجل وطبقه بالخط الى ما في المحيط
ويقال له يد بالخط العر او فيه راجحه مستندة ومن باليد يوسف رولا بادي
كما في المضاعفات ووجه استعارته لو نفس بالعبا بول او الموضع او الماء والقار
عليه شئ او ذابا لاجزاء كما في شرح الشئ وي وقصدا الى قتل الحية لئلا يوقض
نفسه رولا انه قد نفس في النهاية ان الاكسمة يلقونها الشئ عنه ولذا بعض الفقهاء
وقص راسه طولا ولذا خلق راس محمد وخلق الله راسه في راسه وخلق راسه
ولو نفس الا يبدو الا في هذه الشئ نفس التقدير والتف واخذ الشئ راسه
بل استدر راسه ووجه استراق شئ اليد في في المحيط وليس محيطا بمقتضا
كما اذا دخل اليد في الماء او القيقق او الجوز مثلا فلو ردت في او انزل راسه
ليس عليه شئ كما في القار وليس مما في محيط راسه شئ من شئ الشئ ونفس
فحين لا يبعد قطع الساق ومنه ولم يجد التعيين فانما شئ وليس لطف عني لانه
شئ باية الشئ به وهو من في الا ولا ليس محيطا او فحين فان المرأة ليس المحيط
المحيط كما في قاصص في المحيط ان ذكرها محيطا بعد تعينه والمحيض محيط
اي شئ في راجحه مستندة كما في راجحه وانها في المحيط فحين في المحيط
الا بعد رولا الى رولا الطبيب راجحه بالخط او الموضع او رولا اليه ومن قوله
لو لم يبق محيط الا في راجحه لانه في المغرب ومنه لو لم يبق شئ في راجحه
الفرق في الشئ في المحيط ان لا يبق في المحيط الا في راجحه لانه في المحيط
الفرق في راجحه لانه في المحيط ان لا يبق في المحيط الا في راجحه لانه في المحيط
الفرق في راجحه لانه في المحيط ان لا يبق في المحيط الا في راجحه لانه في المحيط

لما قال

لما قال المظن في رولا الاستقلال حيث مما في رولا في رولا في رولا في رولا
والاستقلال في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا
حيثان بالخط في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا
الكرية في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا
ليست في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا
الرواية في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا
او من رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا
ولو في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا
كانوا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا
جميع رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا
ما في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا
التعريف في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا
واذا دخل في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا
في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا
مالة الشئ في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا
البيت الخواص في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا
شئ في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا
سبعة في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا
وزراعه في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا
كبري في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا
في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا في رولا

مخبر اربع

ابا حنيفة ما نسى فحضره الحاج و احضره بعماس من قول ابن عباس رضي الله
انهم خلقوا في النعمانية وحي سبعة اشواط بعد ما خلق الله ما شاء
وذلك لانهم افضل من الصلوة الاخرى من المكة في الكفاة الصلوة الاصح الاصح
هذه الشواطى لانهم بشرى الامارة ولا يرسل لانهم لا يبول الا مع السجى كما في شرح
الطحاوى وخطب الامام ابي الطيف او نايه ثلث خطب بين كل خطبتين قال
يوم غلبت خطبة واحدة بلا جلست بعد الخطبة سابع وحي الحجة بكنة على منها الخطبة
التي يورى من عدة الشروية الى الزوال وحي كعبية الخرج الى ابي وثلث
الصلوة فيها واخرها في الاوقات وغير ذلك من المناسك او راجع المسند
فقيه السجى وكره في الاصل المعتبر ووقع على المصدر والزمان والمكان كما قال
ابن كثير كل من في الاساس والمغرب انهم مجزى الذي ثم استعمل في كل عبارة ثم خطبتين
خطبتين بينهما جلست على المناسك التي من زوال العدة الى الزوال يوم التروية
حي الوقت بوقت والمزولة وحي الى زواله واخره في ذلك التاسع من ذي الحجة
بوقات بالكرة التنوير فانها منعته بالاجماع وبغير منع من الاصل مع
صاها اسم الموضع واحد يقال العدة كما قال الزجاج في تفسيره وجعل انما في الاسما
للمعلقة فان بوقت لا تعرف تحت اسم الاجناس كما في التروية ثم خطبتين وحي
بعد الخطبة على المناسك الذي يورى الى التروية بالخطبة وحي الى
عشر من ذي الحجة على المناسك والباء وقد عرفت بالالف والفاء بعد العرف
والنذر ليس كما في التروية وحي فربها ثلث خطب فيها من ذهابها الى الضحى باعلى
اربعه امثال من مكنته شرفها بميل الى الجنوب وخرج من مكة الامام مع الناس
عداة اى بعد صلوة الظهر كما في قوله القدرى او بعد طلوع الشمس كما في الميسور
ويوم التروية اى الثامن من ذي الحجة وحي بها الى الخليل عليه السلام راي ليلة

كان فابلا يقول له ان الله لم يامر بك انك تذاق اجمع وحي الى التروية
وذلك لانهم من الله لم يامرهم في اليوم التاسع انهم لم يجمعوا في وقتها
في الليلة العاشرة فمكة يومها في يوم التروية في التروية
مكة فحيث وملك وحيات بها نفسهم فيهم الصلوة الاصح الاصح
والغريب والفتاوى في الاوقات
يقاسون كما في الخطبة وحي وقتها المعروف كما في شرح الطحاوى وهذا يستعملون
ليلة ثم خرج منها بعد بوقت ما راي في الاوقات جازا الى انسى كما في الاخبار و
غيره فراى بعد طلوع الشمس وحي من وقتها اى من وقت الاوقات في مكة
امثال من مكة فحيها وحيها موقت اى جميع موضع عرفت بصلوة الاوقات
الوقت الى الاستثناء المنقطع لان يقين عرفت بغير العين المعجلة وفيه الراى
واخره او عرفت كما في التروية وحيه وحيه ان لا ينزل الطريق بقدر الحاجة
كما في الحديث فاذالت الشمس خطب الامام خطبتين بينهما جلست في جمع وحي
الامام الامام بالناس في العدة والصلوة في وقتها في مكة في مكة والصلوة
منها استواء لولم ساقرين او مقربين ولول الامام ساقرا والقدم مقربين
وبالعلم في الالتقاء متع بانها لا يغير الامام والقوم والمواقف كما في باوان
واحد بعد جلوس الامام على المنبر وحي الى وقتها بعد مضره
الخطبة كما في شرح الطحاوى وحيه من الاصل لا يطهر وحيها والاصح وحيها
قبل العدة خلاف ما في رده وحيه التطهير كما في قاضيان وحي شامة سنة الطهارة
غيرها كما في التروية ولكن في الحديث لو تنفل سوى سنة الطهارة وان ثابها الى اخرها
شاذ من محمد وحي ثلثين في صلوة وحيه وحيه الى العدة مع
الامام او نايه في العدة وحيه في شرح الطحاوى وحيه الى حرام في قبل الزوال

البنية من اذ الطبع لا يحيل الى عاده كى قالوا انه عند ابيهم من فلان الى عاده
 اصله لكنه متى علم الى بعد الطبع اصله الى يقينى بيقينى وهو طبعه لا يسلط
 بغيره القبيح كى قال الابن الاثر وفيه اياه الاله ايضا بعبه القبيح ثم وقف
 بغيره وحمده وصبر وبطل وكبر وكنه ثم طرد العجب الذي ترى فان وقفت
 الوقوف بعد الصلوة الى ان يسجد الكا في العمارات التي في الملائكة ان وفيه طبعه
 طبعه الى ان ما فيه وقت الوقوف بغيره وحر العقلية اشعار بان طبعه
 ساعه بغيره كذا في الوقوف بغيره كذا في الحق ودعا وطلب حاشه رافعيه بغيره
 السما فان طبعه الله عليهم وسب قد ياتي في ذلك حتى استجب وعاده في مقام طبعه
 الى في تبارك يا من انشا الله تعالى في العدة ويزيادة القيد على الاشغال المشو
 في الله ميت واذا الاسم الى اضاء كجيت كذا في الشمس طلوع وعن كذا في اضاء
 بجيت لا ياتي الا طبعه الى المقدار ما يصير كجيت كى في المحيط الى مقام طبعه
 امثال من في ذلك في الشاير انه يا من طبع الشمس في السراجين انه ياتي عند طبعه
 او بعد او قريب منه ما في ذلك قد يرى في المداية انه طبعه الى طبعه الله عليهم
 في طبعه ودرى الامام بالناس في في الرمي اشعار بان المسافة بين الراى
 والرمى يتبع الى يكون خمسة اذ في فضاء الله ما دون ذلك وضع فلما في اذ
 في في طبعه منى الى في السنة والاطلاق على حوازمه البر البادع والبيد
 العقينة بيقينى مائة اطراف على قدرى من جهة مكة وليس من في ذلك اطراف الكبر
 والاطراف الاضيق وفيه رما الى انه لا يرمى الى الا في الوسط في في اليوم ولا
 الى ابداء وقت المشي في هذا اليوم من بين طبعه الشمس الى في في قبيل الزوال
 وكذا بعد طبعه في وكذا بعد الزوال الى ان قبل في في في الاله انه يكرهه وفي الزمان
 اشعار بان طبعه في يرى موضع طبعه وبانه لو بعدت الكفاية منها لم يكن كما لو وقع

ما في

في طبعه من اذ جعل ونبه عليه انما لو سقط ودفع فيها فقد جاز كما لو وقع فيها
 لانه في طبعه من بطن الواحد الى من سقط الى اعلاه فوق حاجب العين في
 الاطراف جاعلة العين من بصره ومنه عن طبعه رافعيه به هذا ام يملكه سيقان
 للما في طبعه في سبع مائة جملته لم يكن الا في واهده قد باقى الحاد وسكون
 الدال العجيب من طبعه رافعيه وهو الى ترى مثل الحفاة وفيه رما الى انه لا يرمى الى
 ما كان من طبعه الى طبعه في طبعه والمرد والباخرة ومقداره النوة او اقل او
 اكثر لكنه غير مستحيل ان يكون مقسولا ما هو في من غير الحفاة اذ في الاله ان في
 الاضواء من لم يبق في ذلك لم يكن في هذا الا في رافعيه اجمال وفي حذفت منه سبع
 آلاف ستة كذا في الجواب الى انه يرى كيف شاد وهو الحفاة رافعيه في الحفاة
 وقبل بيقينى ان يضع الحفاة على الاله بانه وسبعين في المبرق وقبل باقية في طبعه
 وسبب في طبعه سبب في طبعه على مقصلا ابانه ويرى رافعيه المعروف في
 في المحيط وتراى قال الله البرد في طبعه في طبعه في طبعه في طبعه في طبعه
 في الحفاة كذا في طبعه في طبعه في طبعه في طبعه في طبعه في طبعه في طبعه
 الساقون من الحفاة السبع على القيد كذا في طبعه في طبعه في طبعه في طبعه في طبعه
 الابعاد الزوال كذا في المحيط في طبعه في طبعه في طبعه في طبعه في طبعه في طبعه
 عليه وهو في طبعه في طبعه في طبعه في طبعه في طبعه في طبعه في طبعه في طبعه
 ودفع في طبعه رافعيه او قدر الى احد من رافعيه في طبعه في طبعه في طبعه في طبعه
 من الطبعه الى ان خلق الله افضل من خلق الربيع لانه سبب في طبعه في طبعه في طبعه
 اختصه الى ان اجزاء موسى واسب او مستحب في طبعه في طبعه في طبعه في طبعه في طبعه
 بين لم يكن على رافعيه في طبعه في طبعه في طبعه في طبعه في طبعه في طبعه في طبعه
 والموسى في طبعه في طبعه في طبعه في طبعه في طبعه في طبعه في طبعه في طبعه

من ايامهم الرجال وانما حكم التماسي وعلق به على شئ من غفلة راسه بالاجام
 بعد احد من بين الالف اى من قبل دونه واعيد العقبه والمسيه فانه لم يكن اذ
 الاخذ وان كان منسب السدم الى الله عمد من اخذ من قبل الى الشواف ثم كانت
 للزباديه يوم من ايام الخلق فبينما هذا الى ان ياتى من من بعد خلق من
 كما يات من الغد والغد ولا يورخ عنه كما في المحيط والاركان اول وقت الشواف بعد
 الخواصر وقت غروب الشمس من اخذ الخواصر الى عامه الكتب لكن في المستصفى ان
 اخوه اخذ ايام القسري والاركان الشواف لم يجرى في التفتيش فيما لم يفعل من
 شغل اليوم فيلهوهم النصارى ولا غير لكن في القبطيه وغيره ان يجرى فيها فلا يجرى
 ان يجرى على مطلق الوقت كسائر ما في حكمه سبع من الاشراف بل من ياتى بك
 سبع من الصفاء والمرده ان قال سبع قبل اى قبل هذه الشواف بعد شواف القبط
 وفيه اشعار بان لم يجرى رجل وسعى وان رمل وقد مر ان الرمل لم يشرع الا مرة
 والاكثاف مشعر بان مصير في المقام او غيره بعد هذه الشواف القبطيه كما في القبط
 واول وقت اى وقت الشواف الزباديه بعد كسوة فجر يوم النور وهو يوم الاول
 اليوم الثاني والثالث يكونان للشمس والتسبيح معا وان اليوم الرابع فهو يوم
 التسبيح ويغال للشا في يوم الفرق للثالث يوم النور الاول بالسكون والسر والشمس
 الثاني والظلام من غير الا انه يجوز هذه الشواف بعد الخواصر الى ان ياتى
 فيه بعد راسه لا يجرى وهو اى طواف الزباديه فيه اى في يوم النور الخامس منه
 اليوم من الاخير من وصل اليه وتكونه الحقيقه بالخلق السابق وجبه اشعار بان
 وان من كان راسه الفاني والتاخره ليس عليه شئ الا اذا رجع الى الله فله
 دم كما في شرح الخواصر اى ان هذه الشواف عنها اى ايام الخواصر عند كراته
 وللا مقام بيانه لم ينفذ ما في المنايات وقال وجب عليهم دم وقال لا يكون

فكره

ذلك فلا يجرى بعد زوال الشمس من ثمانه الى الغروب استجابا بالاول
 جواز زوال الشمس من ثمانه الى الغروب وفيه اشعار بان بعد الطوب
 ربيع من مكة الى مكة ولا يبيت بمكة ولا بالبحر في ثمانه البتة مكره ومنه
 ايامه كما في الحقيقه بيده اى الرمي جبال لما قيل في هذا الميعاد عليه ما في
 اى من حمة قريته من جباله عابثه رفته اليه منها على رمل من جباله
 بعد خلاء المعين وسكون البناء وهو المكان المرتفع كما في الكرماء ثم يرى بلبه
 اى ما يلبس المسير مما يقال له اطرة الوسى فيها وبين الاول ثمانه ومنه اذ رجع
 القبطه اى يرى حمة القبطه منها بين الوسى اربع ثمانه وسبعه وثمانون في
 سبعا سبعا اى يرى خلا من ثمانه سبع مرات فلو سابع سابع هذا على التكرار
 على من يركب الكوفة فلو يرى من كل حمة ثمانه الاول ما يربيع وسبعا الف الف
 ولو يرى اربعه من كل ما يلقى اوله كثر على الف ولو عكس ثمانه حمار الى
 انه مضوت لنفسه كما في المحيط وليرى اى مع كل حصاة او ريمه ووقفه
 في اهل الواوى مع الناس استقبال القبلة رافعا يديه نحو السماء هذا من كل
 الاضيق وقد ربه في الوقوف بمكة اربعة عشر اية كما في الضمات بعد من
 كل الاضيق اى مما يجرى المسير وما يجرى فلا تقف بعد العقبة ودعا اى جوابه من
 بينه كما في العسلوة قبله كما في المحيط ثم غذا اى في ثالث النور كذلك اى بعد
 زوال الامة الليل رى الخواصر راسه الرقيب ثم بعده اى بعد الغد وهو يوم
 التسبيح كذلك اى بعد زوال الغروب لا يجرى ما على التسبيح والظلام
 خبيره ان في هذا الايام قبل زوال النور والثالث منها ليرى اى الى الجوز
 ريمه كى روى من الجبل في التسبيح وعنه انه جاز الى ان بعد الزوال فضل
 كى في الخواصر وعن ابي يوسف واذ في اليوم الثالث جاز الرمي قبله ان

والمدونة الى ان كذا غلبت كذا في المتن ولا غلبت كذا في المتن بل غلبت كذا في المتن
وهو انفس من غلبت الربيع ولبس الخبز في غلبت في الحنفية من غلبت
والا فليكن في الزمان اي الكثرة لانها مشهورة في زمان واحد وحيث كانت
فترتيب من وجوبها لا يمنع شيئا من الاعمال التي كانت سببا الى الطواف في
السجدة ولو كانت يوم الاحد قبل الطواف لم يسعها بل في وطوف ولو كانت
بعده سقط عنها طواف القدرة كما في غلبت في زمان واحد في غلبت في وقت
لا غير كذا في السراجين طواف وسعي وحمل اي خرج من اجماعه كذا في طواف القدرة
ان غلبت في زمان واحد من اجماعه بالاحمال العدة وحيث اشعار بها اجماعه
فوقت في ذيل الطوافين واما عند ابي يوسف فاجابته القليل من اجماعه العدة
فأبادة الخلاف انه لو اجماعه في بعد الفوت وجب رفضه عند من ينفق
لانهم يوم العدة اضاف الى اجماعه العدة في قول ابي حنيفة وانه يوم كذا في
المدينة وقصر الى القابض اجماعه جديد من ميثاقه وان اجماعه لا قبل ميثاقه
من قبل اي في علم مقبل وحيث اشعار به لا يقصر العدة لانه قد اداها في غاية
وكذلك كذا في الطلوع في
بين اجماع العدة الى جميع بينهما كذا في الاساس وعنده فلا يلزم انه بيان الحكم قبل
التعريف افضل من الافراد والتمتع فذهب بقوله مشقة او مشقة في
مقيد بواحد وهو غير مقيد باستعمال الفضل به من علمه من والى انهم اشكرار
او اطلق منه في استلزام ان القراني افضل من التمتع عند الطرفين والى سواهم
ابي يوسف وسبب ان الافراد افضل من غير الافراد وهو اي انفسه في
على طريق الاستدلال ان يميل الى يوم كذا في طواف القدرة والى اشعار به انما يقصر
بحر من القارون ولو لم يكن لا قبل من اجماعه بالاحمال العدة وحيث اشعار به

طواف القدرة

مصلحة الرب الحج

الدين

او قبله في اشكال او قبلها معا اي في زمان واحد او مجتمعين والكلام مشررا انه
لو اجماع واحد من اجماع الاربعة اضاف اليها ذلك لو اضاف العدة كان مبيها
لانهم جعل في زمانه وان يقول القارون بعد القدرة انفسا كذا في العدة في
اي فيسرها او قبلها من غير تاويل او لا في زمان واحد او لا في زمان واحد
وان جاز في غير ما لو اضم الغزل الفضة وطاف الا حسن ثم يطوف بعد وحمل
بكنة للعدة سبعه اسبوعا حال كونه يزول للثلاثة الاول وسبع لثلاثة في
الرائد لا يرد عدة القارون في الايام المتتالية كونه كونه المتتالية كونه كونه
مشتركة في ذلك كذا في السراجين طواف وسعي وحمل اي خرج من اجماعه كذا في طواف القدرة
في اجماعه ثم كذا في طواف القدرة وسبعه ثم سعي ثم ياتي في طواف القدرة
كذا في العدة والظاهر ان تغف معوقات ثم يطوف بزيادة سبعه ثم سعي
في غلبت في الطلوع في طواف القدرة في زمان واحد او لا في زمان واحد
بحر في غلبت في طواف القدرة وعليه دم لغرضه واختلف في طواف القدرة اذا
اخذ في السراجين طواف في طواف القدرة في طواف القدرة في طواف القدرة
وقفت يعرفات كان يافز به للعدة لا يستغنى فيها عن طواف القدرة في طواف القدرة
لكن سعي لم كان للعدة كذا في الحديث في اي وجب عليه في طواف القدرة في طواف القدرة
اي لتوفيق الجمع بين العمليين والتبادر الى الجهد في طواف القدرة في طواف القدرة
اي في طواف القدرة في طواف القدرة في طواف القدرة في طواف القدرة
الغزالي يوم من ايام الحج والعمرة من في العدة ان لم يوجد يوم ولا فيه ميام
القارون عشرة ايام للمدى ثلثة من الايام اجماعا يوم عرفه ويزا بيان الايام
فيكون ان يصوم القعدة قبلها بعد صومها واما من اشارة الى ان العدة في العدة
بعد عرفه كذا في سبب ان الايام لوجد الذي بعد صيامها قبل الحلق في وقت الحلق لا ولو

والزيت او بغير مطيب وبنوعه واما غنمه فان كان غير مطيب وبنوعه
فغلب صدقته ولو ان من سبق او تخلف او البتة لم يوجب عليه شي بالالتفات في كل من
بان يداوي او يشقون رجلا في اوزيت من طاهر الروايات كما في شرح الطحاوي
اول من يفرقة في طحاوي كالمريض والفقير والفقير لو كان مملوكا ودم
المعدن لو كان مملوكا كان من جنس ما يغلي به راسه او وجهه بغير فسادا و
من ثمرة جالته ولبس في ذلك من او يلقى عليه غيره وهو كالمريض لو كان مملوكا ودم
ومن ابي يوسف رة ان من نصف يوم او ليلة في الحية او حلق او قتره وبنوعه
راسه او الكز في الاصل للشم ولذالك الحية وعن عمدة اذا سقط من احد
عنه التوجي عن شعرات لم يدم كما في الحية او حلق او يشقوه كما مملوكا
والابطال الساهد والعقد والبعثه وجم المعنى اذا بلغ تحت شعر ابط
دم كما اذا انتفخ الشعر ويوجب الشعر ومن اعقبه لو حلق شاربه لم يدم
اخذ بعض المي بناء والجميع انه لا يدم كما قال الامام الشافعي كما في الحية وذكروا
النماية انه لو زال شعر القدر والساق بالثورة فغلب الصدقة او حلق في قطع
الطاهر يدم واحدة او رجل واحدة او منتهى من يديه او رجليه او يدم رجل
او السلي اي يديه ورجليه في مجلس واحد فلو قتل الكل في اربعة اجناس لم يدم
وماه وبنوعه السجين واما غنمه فمرة فقط لدمه ودم واحد اذا حلق بينهما
كفارة اخرى فاذا قتل الطاهر يدم ودم في نفس الطاهر يدم اخرى لدمه ودم اخر
كما في الحية او قات فله او اربعة لدم في اوزيت الزبارة عند قات الا ما وجد
فان عا فقط سقط الدم ومن لواها وبعده ايام الحية يوجب عليه صدقة وبنوعه
استعارة يوجب بالظروف ولا ينشط كما في الحية وغيره وهو الذي قال ابن
شراح انما ستمه كما في المبسوط لكن في شرح الطحاوي ان كل عبادة يودي في الجدة

جرم

ان يستيقظ

الشعر

فالمكارة

فالمكارة ستمه او غيره لغرضه وهو خوف القدر دم والعقد والفقير
مسا الى عقاب عليه الفصل فيمنع الحية في بارة او لم يعد والواجب
ما دام ملت فلوا عا وسقط الدم ولا يدم التسوية على الواجب والسنن
لا يدم صار او اجلس بالشرع كما في المداينة في شرح الطحاوي لو كان يفرقه
جنا فم عليه شي الا ان لو ترك اصله فالحية في ذلك وجب ان يذبح الا ان لا يذبح
في المنطق ولم يعد فله من اختلاف الروايات او ان حلق او ذبح ورجع
عقبات كانت حية من حد في قبيل يوجب الشمس وان ضام اليها دم الا ان كان في حد
الروايات قبلها لدمه وان عا بعد الغروب وقبله ذبحه افاضه الا ان كان في
كما في الاعتبار او ترك واجبا ذكر كرك رمي جميع الايام والوقوف غير لدم
وعنه ما او ترك الزه اى الزه الواجب كرك رمي يوم واحد او من بين من ذكر
الوقوف القدر والسعي والذبح بالعادة في الوقت فاما وسقط الدم او
قدمت على الغنم والسكواي عبادة من عبادة في الاصل مقيد بغير الذبح
ثم استعمل في كل عبادة كما في السكواي في المغرب عو حرك او اوقات
من احو ايام الخرم على او حلق القارفي او المتيقن في ذبحه وبنوعه واما غنمه
فلا يدم عليه في التقدير الا ان سى واحد في كل ما او احسن المفرد في ذبحه
غير موجب قس بالاجماع كما في شرح الطحاوي او احوط ان يذبح كل الزه
عن ايام الخرم عند خلاتها في مخرجه التقدير في ذبحه وبنوعه الا ان الواجب اقل لدمه
لم يوجب عليه دم بل صدقة عنده والانه لو اخرج منه لدمه لم يوجب عليه شي
ويجب ان يذبح كما اذا ترك رمي يوم الا يوم آخر وحلق في ذبحه في كل الايام
الاجتماع فان الاول موجب للدم عنده خلافا لما والباقي عند جميعه دم
عمده خلافا لابي يوسف الذي في شرح الطحاوي او ترك اقله اى اقل طواف القدر

يكون

سقط

شك

طواف

ويقال بغيره ان المذبح وهو الغائب الصغير الذي ياكل الحب وهداه بغيره
الذوالقوة وعلى المذبح بالهداه مع الفاء وهداه وهداه وهداه وهداه
لما في القصة الباري وفي طائفة ما في هذه القصة وعقرب لئلا يكون في القصة
وعقرب في القصة ان يمينه في القصة وهداه وهداه وهداه وهداه
وهنا السبيل كما في القصة الباري وهداه وهداه وهداه وهداه
عن ابي حنيفة انه يحب القصة بغيره وهداه وهداه وهداه وهداه
العقرب وهو الحرف والكسب في القصة وهداه وهداه وهداه وهداه
الذي يحب علي به وعن ابي حنيفة انه العقرب وهداه وهداه وهداه وهداه
السور كما في القصة وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه
وبرفوت وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه
وهنا في القصة بغيره وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه
كالقصة والهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه
بغيره وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه
لما في القصة وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه
في المنازل الى الله بغيره وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه
من الاله في القصة وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه
لما في القصة وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه
وسبانه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه
لا يكون بالهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه
كل حرفة وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه

شكنا

بعضه

نوراده

وهو الصالح بالهداه

على القصة

كل حرفة وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه
صبيد سوا كان في هذه او في غير هذه وهداه وهداه وهداه وهداه
لما في القصة وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه
والهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه
الهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه
لما في القصة وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه
العبدان في القصة وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه
عن ابي حنيفة انه يحب القصة بغيره وهداه وهداه وهداه وهداه
او في القصة وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه
وهنا في القصة وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه
والهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه
او في القصة وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه
ومن ارسله وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه
كل حرفة وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه
الهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه
سنة وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه
فتب الاله وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه
كل حرفة وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه
فتب الاله وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه
في القصة وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه
من الحرفة وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه وهداه

بغيره

الحل

الشف

قصص

از کمال بیعت و بیعتی که
مستقیم است

[illegible]

وَمَا يَكْفُرُ الْكَافِرُ
وَمَا يَكْفُرُ الْكَافِرُ
وَمَا يَكْفُرُ الْكَافِرُ

الحمد لله الذي جعل
العلم من أجل النفع
والنفع من أجل العلم

میں نے

١٨٧
وتس مودة بنت هذيل
اصولها اولاد وعلمها جميع فانيمة بكيلة
في اقل من اقل اولادها اولادها اولادها
لا جارة لها من فروع... وتوس فازل
ابنهما حنة فاضل
لا يوجد في الدرود فاضل
المرأة في الدرود فاضل
وفي الصفة فاضل
ايضا في فاضل
الافضل
وذكر جارية امرأة فاضل
وانفقها فاضل
بمودة المعاهرة اولادها اولادها
امراة وادخلت فاضل
ارسل فاضل
اشبهاء احكامها

منبر الى ان يخرج العقد غير حر من المان الممنوع المصحح ليت كالوحي وفيه اختلاف
 الروايات كما في المداخلة والمان الممنوع المصحح بغير العقد المصحح منه وبين
 اعمدة وقدر يخرج النظم انه لو وجبها بفتح فاسد حث فيها وامر الزوج
 شاملا للخدمة وان عثت كما ان فيها ثبت الولد وان سقطت كما في الحبث
 وزوجه اصله من امراه الاب والجد وان علا وزوجه فربما في امراه الابن و
 ابن الولد وان سقط فربما خلا فربما الى ان يخلص من ثبوت العقد واما
 خلاف كما في النظم وفيه اربع اصناف من المراتب المعاصرة ومنها ما كان
 والمسوق في سبيل حكم الصلح حيث كل من عبد الاصل الاجرة وقرع وحل
 بده المذلول من الاصل من الثابتين رعا على للخدمة فليكون مفعول
 ولها استقلال لفظا ومعنا لفظا فلنك اذا اصبحت المهر فتمت فية ابر
 الاجرة او امان معناه فلا يخل اخذ ولده وامر اية فدية ولده رعا فادوم
 نسبا كما في قبائل وغيره وقدر من ثبوت من ثبت امراه زلها وثبت ابن
 فربما وفيه من المان لو انما يجر ويرالم حر عليه فربما كما قال بعض المشايخ
 عنه بعضهم به اية نفس الائمة او رغبة في الائمة ان يقول وهو قوله
 لانه حر من الموطوءة بملك المبيع وسببه النكاح والملك كما في النكاح وغير
 وقدر كسوة عضو ما لا يحل له من المهر في حال كان ثبوت ثوب المهر
 حوازة المهر من ثبوت المهر والى ثبوت وما سمي الى اذا اصبحت المهر
 انه يثبت فانه لو كونهما والبر اية انه يثبت به لم يجر كما في النهاية والظاهر
 منبر الى ان يسلع الراس بثبت به الحرة والمهر الا انه السعدى والسعدى
 فتنصير والتفصيل كما في الحبث وقدر منبر الى افرضا الداهل وهو المهر
 قبل المان يجر وهو المهر في كل الرضة وفي الراحات وفي الاشد وفيه

2

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content.

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

فصل
العدة وذكرها ايضا عدة الوفاة لا يحيط الشرح الرئيس

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

في القدر
على اقسام اربعة
انما امرت على
انما امرت على
فترك لا يحل امرته
فانما المنة

والا فلو لم يرد في الحديث انما امرت على
فكانت في الحديث انما امرت على
فكانت في الحديث انما امرت على
فكانت في الحديث انما امرت على

لكن في السطر القوي على الاول والآخر
لم يثبت له والاولى انما امرت على
الرجحان مع هذا السطر اعلم في المرأة او المأوى
شكيت فان كانت فاعده مستندة او فاعده لم يثبت له على الصبي وانما ذكره

السبب وانما
والسبب ان
فانما امرت على
فانما امرت على
فانما امرت على
فانما امرت على

والعقبات
بعضه
والعقبات
بعضه

والا فلو لم يرد في الحديث انما امرت على
فكانت في الحديث انما امرت على
فكانت في الحديث انما امرت على
فكانت في الحديث انما امرت على

والعقبات
بعضه
والعقبات
بعضه

وما كان من غير ما من الصغير دون سن سنين
فما يوجب والدوا لم يثبت الحاشية وغيره من الاثبات
والا ان يثبت من سنين وما دونها من سنين
والثمن الا اذا كانت من غير ما من سنين
او انما امرت على من غير ما من سنين
المدة والاولى انما امرت على من غير ما من سنين
فما يوجب من غير ما من سنين
من غير ما من سنين
فما يوجب من غير ما من سنين
فما يوجب من غير ما من سنين

في القدر
على اقسام اربعة
انما امرت على
انما امرت على
فترك لا يحل امرته
فانما المنة

والعقبات
بعضه
والعقبات
بعضه

والا فلو لم يرد في الحديث انما امرت على
فكانت في الحديث انما امرت على
فكانت في الحديث انما امرت على
فكانت في الحديث انما امرت على

والعقبات
بعضه
والعقبات
بعضه

اي ان توضع
 من كل واحد من هذه
 فكل الاربعة
 بان كل واحد من هذه
 مودود في نفسه
 ما من لفظ
 ولفظ في اللفظ
 فان كان في اللفظ
 زوج من كل واحد
 فكل الاربعة
 والبعض من كل واحد
 وجوه الاربعة

في الاربعة
 من كل واحد من هذه
 في الاربعة
 من كل واحد من هذه

اي ان توضع
 من كل واحد من هذه
 فكل الاربعة
 بان كل واحد من هذه
 مودود في نفسه
 ما من لفظ
 ولفظ في اللفظ
 فان كان في اللفظ
 زوج من كل واحد
 فكل الاربعة
 والبعض من كل واحد
 وجوه الاربعة

في الاربعة
 من كل واحد من هذه
 في الاربعة
 من كل واحد من هذه

الخدم والخدم من اجل اذ الورد
 كما في اللفظ وفيه استعارة
 اي كرم في غير الزمان
 وفي القواعد من التواضع
 الزمان كما في التواضع
 الم اعد الورد في التواضع
 كما في اللفظ وفيه استعارة
 من وجوب المهر في اللفظ
 من وجوب المهر في اللفظ
 اي ان توضع
 من كل واحد من هذه
 فكل الاربعة
 بان كل واحد من هذه
 مودود في نفسه
 ما من لفظ
 ولفظ في اللفظ
 فان كان في اللفظ
 زوج من كل واحد
 فكل الاربعة
 والبعض من كل واحد
 وجوه الاربعة

في

نفس

في

الاعتبار بالثبوت المتقدما عليها كانه المقتضى وانتهى من غير ان يكون له قول بالاعتقاد
كان في الميسر وقيل لم يجمع بينهما ولا يفرق بينهما في القول والاول قول القائل ان
الاول قول القائل في الحقيقة وفي قوله المقتضى يقع على الذكر الذي لم يبق له قول بالاعتقاد
والثاني قول القائل في الحقيقة بالاعتقاد في المقتضى في قوله المقتضى في الحقيقة
ولو صح بان كان في المقتضى في الحقيقة اي سكوت القائل بالاعتقاد في الحقيقة في قوله
فصلت سكوت في الحقيقة في قوله المقتضى في الحقيقة في قوله المقتضى في الحقيقة في قوله
يأتى وعن محمد بن داود في قوله المقتضى في الحقيقة في قوله المقتضى في الحقيقة في قوله
انه ان كان في الحقيقة في قوله المقتضى في الحقيقة في قوله المقتضى في الحقيقة في قوله
بلا صوت الا في قوله المقتضى في الحقيقة في قوله المقتضى في الحقيقة في قوله
المقتضى في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله
وهذا التفصيل هو المختار في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله
انه ان كان في الحقيقة في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله
للمدعي وقيل انه ما رآه في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله
استنبط انه ليس بالاعتقاد سواء كان في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله
فصلت يقول ان قلنا في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله
ان مقتضى قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله
كان في الحقيقة في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله
الاول الا ان ما بعده يدل على انه لا ياب فان سكوتها عنه استنبط ان غيره من الاول
ليس ما رآه في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله
ليان من رجلين فصلت عنه الاستنبط ان توقف المقتضى في قوله المقتضى في قوله
كان في الحقيقة في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله

القول

ان كان ما رآه

فصلت

متعدد وانفسه لها اربعة ودية عند ما لا ما عند ما ان اربعة فانفسه في قوله المقتضى في قوله
او الاعداد التي في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله
البالغة ولو شئنا بالابا في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله
والبسطة في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله
متعلق بالنسبة الى اول من الاسمين وان مقتضى باب التثنية في قوله المقتضى في قوله
السنة المقتضى في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله
كان في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله
الكفاية ولو استبان البطلان في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله
فصلت في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله
فما بين في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله
بالقول والمقام مقام الحكم من الملاءمة وطبقت التفتيش والملاءمة في قوله المقتضى في قوله
والفصل في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله
فما بين في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله
او اوضح بها من ثواب اذا رجع للمعاد في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله
في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله
ان يكون ما هو مقتضى في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله
موارد استنبط في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله
صلى الله عليه وسلم في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله
الاستنبط في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله
مقتضى في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله
فصلت في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله المقتضى في قوله

والقول

فصلت

للمدعي

لو قد مر

او هو

فصلت

والمستحقون
أهم ما ذكره صاحب
البرهان

عرب وياحي بنت فاشم اسم الفتوة بوجودة في الاسلام ليس العرب ولا اليهود
لما ليس فلا يكون العالم ولا اليهود اسفل كقول العلوية ووجوب اليمين كما
المضمرات ليس في الحديث وفيه ان العالم ليس للعلوية اذ شرط العلوية في ان
ولدت من عاتق ربه المدفع عند الفتح من فاطمة ربه المدفع عند العرب
اي من بطنها اب في النصف او الغر بعضهم كقول بعض من لا يوافق الا ان يكون
او جميعا فلا يكون كقولهم كما في المضمرات فيبقى ان يستحق في ما يات في نعم
ليسوا باللفظ بل هم من العرب فليس منهم كما في القرآن وفيه انهم عطف على
في العرب وظلها من اسماء الجور كما في قول العرب اسدنا اي من جنه اسلام
الاب والجد وفيه ان الله لا يغير القادة نعمه نسب بعضهم كقول بعض من
منعوا ان يمدوا اسنهم محمد ومن رجسهم رفته ليس بتعظيم الخلفاء او كونه
القيسة والاله لا يغير القادة في العرب والفرس اي من جنه الامم جنات
فلا يغير اسدنا كما في الحديث والنباتية وغيرها ولا نباتية في النظر ولا حنيفة
المضمرات ان العرب لا يجزئ في هذه الشبهة جوف واما السب فكل يوجد والظ
من لب رفته انما يعتبر في العرب واليه في الاسلام كقولهم في
المراوي القليلة كما في السب واما في الاسلام فكل سب سب الله ورسوله
فدع عن الجور واما السب فكل سب في الدين هو الذي لا في المضمرات
يكون ذواب واحد كقولهم الى ذات البرزخ ربه وعن ابي يوسف ان الله
الاسم يفسد كقولهم في النهاية وحريم في كمال اسلام بين ذواته واليه
في الحديث كقولهم الى ذات البرزخ واليه واما السب فكل سب في الدين هو الذي لا في المضمرات
ولا يحق اليهود اوجه من عند فلك الى ابي يوسف في الحديث وفيه
ان العالم المعتنق لم يفسد كما في النهاية ودياته اي صلاحها وحسب سب الله

والله اعلم

مردود را در این شب
بدرگاه پادشاهان
فرستادند

والتاريخ المذكور في المتن

فانظر الى هذا

وَقَفَّيْ

[illegible]

دعای رزق و ایشود و طاعت

مختار

الامور

10

الحمد لله

الفرد

143

والله اعلم

التفصيل

المعنى

عبدالغفور

الغير ففصل الأصل يجب بل مختلف وإن لم يكن أمثلة ما لم ينشأ من الدرامات
على أن يخرج من وقتها أي بشرط عدم الإخراج فإن عد عند الفقه للشرط يعني
يستعملونه في معنى بغيره من كون ما بعد بشرطه قبله فلهذا قرئ في الأصل بغيره
أن الشرطية عنه يتم في الدخول على الشرط ويستقيم عليه ما قال وإن لم ينشأ
أقدم به وبالعقل أن الإخراج منه فإن ورد في الأصل لا يخرجها وإلا يرد
الثاني فالفصل أي قد اخرج البعث في المستثنى والاعتبار الإجماع ولم
يقر لمقتضى المستثنى لكن في الثاني ينشأ من الإخراج البعث أن ترك البعث لا ينافي
ولا ينقض البعثان لنفسه لا في مقتضى بغيره البعث واما مقتضى بغيره
فلهذا الاعتناء قام والاعتناء أن يخرج كما إذا اخرج على البعث أن حجت وغير
الاعتناء في الاتفاق والأصل عنه أن الموجب الأصل في النسخ مع المتصل
أي يظهر أن المسمى من حيث التسمية على كل وجه وعند هذا السبب وأيضا في المسمى
عنه فساد التسمية على وجه كما في المحيط وفيه بغيره البعث وأيضا في مقتضى البعث
فقط أن ساد أي البعث منه مشروط من الدرامات وإن لم يبد في شكل البعث وفيه
ظاهر الرواية كما في قاضي أن وعد البعث الإقام مع المتصل وعنه البعث لا ينفك قال
محمد كذا في المحيط ودر في شرح ابن محمد أن لما البعث الإقام مع المتصل إلى الترم
البعث والاعتناء البعث وقال أبو جعفر لما البعث وفيه الإقام وفيه الإقام
إذا جمع بين المثل والاعتناء أن يخرج في النسخ البعث بغيره البعث أي البعث
تبيانا لرم المتصل إلى جميع من المتصل لا سيما والرمي بالاعتناء فلهذا في البعث
زائدة عن المتصل لرم فلهذا البعث الزيادة أي البعث مع البعث في معنى اختلاف
المشايخ على أن البعث في البعث أي في النسخ الفاسد أي بالاعتناء في النسخ
المؤيدة أو المؤيدة أو البعث من فقه أو بغيره البعث أو البعث في البعث

[illegible]

ای خلوۃ العیون

برای

كان في القاموس لكن في الملل والنحل انهم طائفان لم يأت في كتابه فاجابوا وقالوا
 فليس من اهل الكتاب وان اسلم الزمان المتزوجان نزلوا على شهودهم
 او تزوجا في وقت كان فيه في عدة فاستعبدوا قال من غير المتزوجان ذلك
 المتزوج بلا شهود او في عدة فافترأوا في اتراف عيسى اي عود ذلك المتزوج
 بعد وقال ان فرقه فرق بيننا في الوجوه وقال لا يعرفان في الامة والعقل قول
 انهم في ذلك في المتفرقات والتفريق على ما في النسخ المعتد من قول لان بعضهم
 قالوا ان العدة واجبة في بعض قولوا ان العدة واجبة في جميع قولوا ان العدة واجبة
 انما انما لو كانت في عدة مسلم بالانكاح واما بالاجماع والفرق بالاجماع
 جماعة في ان المتزوجان في زمان لو تزوجا في وقت من احوالهم في وقت من زمان
 وقع بينهم ثلث طوائف كانت في الشك وفيه عدا لا انما لا يبين بل في القاموس في
 المنيث انما يبين والانه لا يملك سلبا بل ترفع اليه ما لم يفرق بينهما معتقد في ذلك
 ويجوز الارث بينهما وبعضه بالنفقة ولا يستقط احصاء من عدة فادته وبعده
 فلا فالحق في كل من الاربعين في الحيد والارث انكاح المتكاح جائز في بينهم
 منعت للنسب ذلك لان النكاح سنة او امر عليه السلام ثم عده شريعتهم في ذلك
 وقال صلى الله عليه وسلم ولدت من النكاح لان النكاح في النكاح وفيه دار
 في قصته اسلام زوج المرأة المحوسية او لا غير الكتابية من قبل الذميمة والوانثية
 وغيره او اسلام امرأة الزوج الكافر ولو كانت باعتراف من قبل القاضي الاسلام
 على الشك في الآخر من المحوسية والكافر فان سلم الآخر احداهما في اي الزوجين المسلم
 بعد الفرض او قبله في اي الزوجين المسلم كذلك في الالبس الآخر فرق بينهم وبينه
 اشارة الى ان الفرق لا يقع بلا قضاء ولو فخر ثلث فخر في الشك وهو
 اي التفريق فلا يكون الزوج مبيعا عاقلا عندهما ومعهم عنه الى يوسف

الاول

ان يزوج من الاسلام ولا منه في سببته ان ابنته وقرنت بينهما فانه في
 اتفاقنا لا الموطوعة منها فان لم ياكل المهر ودرهم في اسلام احد الزوجين
 المذكورين يبين الزوجين من زوجها فخر ثلث فخر في ذات بعض وثلاثة عشر
 في غير ذلك في شرح الطحاوي قال ولا في بعض النسخ بمقتضى العدة اي بمقتضى مقدار
 عدة الطلاق ودرهم انما في موضع الجمل قبل اسلام الزوج الآخر من المحوسية
 او الكافرة قبل اسلام قبل من غير المحض لم يحن منه في عدة اشارة الى ان في عدة
 المسئلة بين الموطوعة وغيره واما ان هذه الفقرة طلق وهذا عندنا في خلافه
 يوسف ورواه عندها كما في الاغتبار وغيره ويحسب الزوجين عند جليل
 الدارين الى اختلاف دارى الاسلام وليلرب لها حقيقة بان يخرج الزوجين
 الكافرين من دار الحرب لدار الاسلام مسلم او ذميا او مسيحي او مشركا
 على بان يخرج احدهما الا انه يمس ستمين لم يبين في شرح الطحاوي في السج
 بالغة الى لا يجيب بسببهم واسرائى معا فاللام للعدد وارتد ادخل الى قبل
 اعتقاد الاسلام بالكلية لا يدين بمقتضى كذا في الحسب من اوجك كما اذا قال
 بالاعتبار ما يوكفه بالاتفاق في رفع لغيره النكاح بلا خلاف سواء في
 موطوعة او غيرهما جعل في حاله دون النكاح في الكلام اشارة الى انه لا
 ارتد معا لا يقتضيه النكاح ويزيد عندنا في قوله في النكاح غير باء الا انه
 لا ردة لم يفسل اذ لا اعتقاد له بخلافه باء وقال بعض المشايخ ان ردة من
 قاتله ومنه من لم يبع احد منهم ويزيد عندنا في قوله في سببهم ولما علقوا
 في ردة من قاتله في المحيد والارث بركة المرأة مسيح ومنه من قال انما لا يكون
 في حق الباب المعينة وهي الوصول الى الزوج والاول في ردة الزوجين
 لان فخرنا يحصل بالغير الاسلام والنكاح فلا ردة الا بالقاء والنكاح مع ردة

منها

الذي هو ان في الطبقة لغة شرب اللبن من الفرج والقدي كانه في القاع ليس في شرب اللبن
 الطفل حقيقة او على اللبن فالحق او تحتها فالباب من اذنية في وقت فحسب
 ممتعة او شرب اللبن الخارج من ثدي الامم بسبب اللبن وهو فعل الرضيع
 او باليد بلح وهو فعل الرضعة او بغيرها كالحج او انما الكفي باللسان والشرع
 وفيه ذكر النماء اشعار بعبودتها كانه في الحلافة في حولين من وقت الولادة
 وعينه القنوي كانه في الحقائق والكرات بمقتضى وصفه لها وحولين ونصف عنه
 وثلاثة عشر سنة وقيل ثمانية عشر سنة وقيل اربعين سنة وقيل جميع العمر كانه
 شرح الطي في دلفظ الحول على ما في الزكوة شعرا بسمه لكن باليد عنه قوله
 مدد فيها ليعنون شهرا فانه شعرا بالقرية مثل كلام المحيط فقط فله ثبت الحول
 بعد هذه المدة وفائدة من ان الارضاء الابد والعدة واجب لكن في احواله
 القاعدي انه واجب لا الاستغناء وسبب الحولين وجايز الحولين ونصف
 انه لو لم يمتد في المدة ثم شرب فيها ثبت الحول وان استغنى عن اللبن بالنعيم
 وهذا رواه عن الشيخين والاشيخ كماله على احواله الرضاعة فيها عنه وقوله
 عنه هذا ولا يغيره وقال كثر من المشايخ انه لا يغيره الحولين عند الكمال فالحق
 لا يستحق الا حوله بعد هذا اجماعا والامم لو استغنى في حولين على الارضاء بعده
 الا في المدة عنده المعتاد فالحق في البويك في المحيط والامم لا يغيره
 شرب هذه المدة وفيه خلاف كانه في الافتقار وذكره المنية من ابو يوسف
 لا يغيره اللبن اتمت الرضعة حتى لو رضعته صبيبا لم يغيره في حوله
 عليها كالحج والموافقة معه رجوع كون الشغل الحول والرضعة من لدوله
 وفيه اشعار بان النماء قد تحقق بما يقصده منه الحول في حوله كانه في الرضعة
 لكن في الصحيح انها هي الموصوفة بالارضاء والابوة زوج اي كونه اياه وفيه

ابو بصير العبد في قوله
 وجهد اذ علم ان اللبن
 وهو لم يثبت له
 متعلق

شبه

اشعارا

اشعار بان رجلا لو ولد له امة فولدت وارضعت صبيبا رزقها من لبنها
 شرح الطي في كل في الحلافة انه لم يغيره من فعله فيه رزقها من لبنها
 في الحول وان لبنه شرب ما بعده العدة ولم يغيره فان لبنه من لبنها
 وكذا ان صلبت بلاء ولادة عنه واما عند ابو يوسف فقال اللبن من الرضعة
 او الثاني فهو من الاول ومنه من الاول مشطفا وعنه من الثاني مشطفا
 وعنه محمد بن وهب واما في ولدت من لبنها بالاجماع وفيها اشعار بان
 لم يغيره وجهه قط او ليس بغيره ثم لم يغيره من رضعة غيره ولد من غير
 كما يكون من حمله المرأة يكون من حمله الزوج وسميت الفقه والحق
 بوجاهة ان يولد من حمله كانه في المحيط ويولد من لبنها على الرضعة
 في وقت الحول من او الفعل ولم يغيره الرضعة لان لبنه من اللبن من الحول
 المشركه واعلم ان الرضاعة لا ثبت بشهادة رجل وشهادة رجلين
 او رجل واحد او اثنين عدول فاذا شهد اثنان فينبغي تفصيل القول في هذه
 الاقل من المسمى ومنه المنى لا يفتقر كانه في المقتضى اشهر ما ان اي الرضعة والزوج
 مع موافقة فيه فليست عليه الا الرضعة كالباب اي حمله من حمله
 الرضيع اولادها واولادها واولادها المتقدمة والمتأخرة في الامم
 واحوا له من قبل الامم واولادها واولادها واولادها واولادها
 اجدت من قبل الامم واولادها واولادها واولادها واولادها
 وقالت في هذه الاخرة واحوا له الامم واولادها واولادها واولادها
 من الرضاعة من قبل من الشك في اولادها والامم والحق والاشعار بان
 وافقت الحاج الى سبائك حرمه في اولادها والرضيع ولو ولدوا
 في الرضعة والزوجان للرضيعين اي رزق الرضيع وزوج الرضيع عليهما

والقول

ولا يشهد رجلين

على المصنعة وزوجها فمما يقع الرضيع على الرضعة لا ينجده ثم ولما اجتمع
 لا ينجده باولئك الزوجين على زوجها لا تنار وجهه فمما يقع الرضيع على
 الرضعة لا ينجده ثم ولما اجتمع الرضيع المذكور وان علم من المصنعة الى
 انه ذكره جفتا ابنا ما لم يباوثة من قبله ولذا انقطع فقال: اذا جازت بشرة على غولبي
 شونده وزجانب بشرة خواره زوجان فزوج: يعني بشرة وبنده وشوهر
 باقره ان وجهه لان وماوراءه وراوان وهو اهل ان يشهره بشرة
 بشرة خواره وزك بشرة بشرة باقره ان غولبي بشرة وبنده وشوهر
 على اي بشرة زوج ائت ائمة رضا على اللوح نسب او بعكس او على رضا على
 على النسب ان كل لواح لآب واقت لآم فلا خلاف ان بشرة زوج لا ائمة لآم
 لآم ليس بشرة نسب بوجوب علمه والنفاء بشرة باقره من غير الاخت
 في النكاح انه جلت لواح ائمة واقت وعبرها فلا يثبت صور كما ذكرنا
 في ظاهر الردايد عن محمد وانه محرم وفيه اشارة الى ان الاقرار في النكاح و
 الاصل والاختيار والامن لا محرم كما في الاختيار والاختلاف في حقته كروى
 منه متفق الرجل بالفرق ذكره البيهقي فهو متفق وعليه استعمال الفقهاء اذ لم يقع
 ما ذكره المتأخر ان القطع غير فائده لآم ومما هو مقتضى دليل الزوجية
 ليس بلحق معتق ومما خلق الله من اللبن ولو قالوا غير مطبوخ لآم لآم
 بسبب قوة اللبن وقال ان كان غير مطبوخ في اللبن غلبت حرمة ما المطبوخ
 فغير محرم بالاجماع كما في الاختيار وفيه اشارة الى انه لو قيل في اللبن عند ائمة
 لم يجرم وفيه خلاف كما في غلبت وما خلق الله غير المطبوخ من اللبن وحلف
 كالماء والبدن او بعينه في الجرم وفيه القطع عند الشك في ذلك ائمة محمد وروى
 في هذا الجنس ما في الجنس لغة حيث لو لم يمتد كما في الاختيار والقبلة في الجنس

خویش

در احوال رضا

رضایا

الطهری

بالاجزاء

بالاجزاء في الزايد في ذلك وفيه تغير اللون او الطعم من روى عن محمد بن
 عن ابي يوسف في كراهية الحيط وفيه التفتت اشعار بالي كذا في اشعار بالي كذا
 في التفتت في التفتت في الحيط في اللبن الخا لن منه وروى عن التفتت في
 حب اللبن في الحيط كما قال البيهقي وفيه اشعار بان يتعدى وليس
 الفقهاء ائمة الصحيح والمغرب انه لا يجرم فكانه يبعد في وجوب لبن البكر
 لم يجز في الزوج ولذا لو طلق قبل الدخول كان له ان يخرج رضيعا لان
 اللبن يست من لبن الميت حيث انه لو حب بعد الموت جبي او ارضع
 من ثديها جرم واما قال من لا يمتد في اللبن كروى المولى كذا في النكاح
 لكن وائمة لم لا يرضع الميت وان ارضعت من ثديها في ائمة زوجها حال الوفاة
 رضيعه مسته لآم كما في السابق في النكاح في الزوج ولو لم يمتد في ائمة
 اشعار بان لا يجرم في حبيته في ارضع من ثديها ائمة معا او واحدة بعد الوفاة
 في حبيته ولو لم يجرم في حبيته في ارضع من ثديها ائمة معا او واحدة بعد الوفاة
 غيره جرم مسته لآم كما في السابق في النكاح في الزوج ولو لم يمتد في ائمة
 ثديها او غيرها من حبيته بل تأكيد لآم في ان تزوج الصغيرة في ائمة رضيعه
 بل واصل بالآم كما في الحيط وفيه اشعار بان بعد الوفاة لآم لآم ولا يجرم
 الصغيرة في رضيعه لآم في نصف المهر ورجع الزوج على المهر فمما
 اي بذلك النصف ان قصده الف ذوال لم يقصد بان لم يعلم بالنكاح
 الف ذوال وقصد الكرام او رجع المهر عنها فلا يجرى عليها والقول بان في
 قصده الف ذوال كما في الحيط في حبيته ائمة رجع عليها بآل في حبيته
 بان الكبش لو كانت ائمة او معقوبة او غيرت لم يرجع عليها ولذا لو اخذ
 رجل شي من ثديها وحبيته في حبيته لم يرجع عليها بل عيان قصده الف ذوال

ولا يشترط

وشرط

حاله

[illegible]

بعضه
در
شماره
نصف
بعضه
مغنی
مغنی

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

الحزانة
في
المنهج

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

1

[illegible]

انصرفت وروايت
 من غير استدلال
 على ان هذا هو
 المقام الذي
 كان عليه
 في ذلك الوقت

البعث

[illegible]

في الساعة في الغد منه ولا يصح عندها نقط ملك بغير قضاء في الاول انما
 كما هو في ديانته في كل يوم والفرق لا في صفة زهره ان في المثلثة بغير الوقت
 في وقت المقدرة الاستيعاب لانه شابه المفعول به في الكشف ويصح ان
 تعين في الكلام ان كانت طالق ان لم قبل امس وان لم بعده فلهذا انما
 الطلاق لا في المحل ويصح في الوجود ان في قبل موت او موتها في الشوار
 لا يقع موتها في وقت طالق ان لم يخلط فان مات او مات قبل دخول
 في ميراث وان دخل قبل ميراث كل الفرق ولا ميراث لغيرها كما في النكاح
 ويقع حاله لانه اسم للوقت في قولنا انت طالق من امينها او عالم الخلق
 قد سكت بعده زمانا يسير التطبيق فلو قال منطلقا انت طالق لم يقع ان
 نوى الابد في لفظ اذا المشترك بين الشرط والوقت عند الكون في العمل
 مكان من ينوي من الضمنية اي بغرض الزمان في نوى الاول يقع
 العمل وان نوى الثاني يقع حاله لا خلاف وان لم ينو الشرط والوقت
 فكان الشرط معناه وحكي فكان وقت وقوعه في العمل عند المصير لانه
 اشترط عند وقوع الشك في وقوعه فلهذا في قوله تعالى في وقت
 يستعمل بشرط مع الوقت كما في باب الابد البعير في فطلق حاله في اقرب
 الا انما هو كانه في المبسوط في الابد اليوم موضع للوقت ليل او غيره
 فليلا او غيره وعرف من طلوع الشمس الاخرى منها وشرعا من طلوع النجاة الغروب
 كما في التواني وغيره لكن في الحقيقة في اللغة العربية في وقت مجازا وما
 نقل عنه في التلويح وغيره انه مشترك بينهما فلم يوجد استعمال في اللغة
 اي في التلويح معنونه من طلوع الشمس الغروب وعرف في زمانه اليوم
 والعرف مراد مع فعل اي اذا كان اليوم تابعا للفعل ومتعلقا به لان

بلون مشاف

يكون مضافا اليه كما في غيب كنه مع علمه انما يشير اليه في كنهه المفعول محتمل
 بغير تقدير بوجهه مثل ان كانت التور يميني بخلاف غير المتداف في العمل
 يوم في الكشف والكاف في غيرهما ولا يرد ما في التلويح انه يتكلم بالكلية
 مما قبل التقدير بالجهة وهو غير محتمل لان المراد بالمتداف ما يعرف مثل النما
 كما ذكره المتداف لان اسم ان يقدمه التلويح في غير ما في العمل محتمل بعض المتداف
 وهو الظاهر كما في الكشف والادوية في تفسير المتداف في من المرات المتداف
 من كل وجه كما في بيده ك يوم يقدم زيدا اي في من السوفان كون
 الامر باليد يقدمه بالمستوعبة للغير فيكون فعلا محتمل اذ اليوم في التلويح
 العز في قوله من اجله لم يكن لما قبله ان لو قدمه تدارك اعلينا غير محتمل في
 الكاف في شرط علمها واليوم يستعمل للوقت المطلق اي في خروج من الزمان و
 لو لم يمع فعل لا محتمل في نفس وهو بخلاف المتداف في طالق يوم يقدم زيدا
 فان الطلاق لا يقدمه بالجهة المستوعبة فيطلق يقدمه زيدا ولو لم يمع فالفعل
 كما في التلويح انه لان عدلته اعتبره في الامتداد وعدم جانب العامل في الكشف
 اليه سواء كان متعلقا او متعلقا في ذلك فلا خلاف على ما هو محتمل في الكشف
 الا ان بعضه اعتبره جانب العامل في مثل مثال الدليل وجانب الخفاف اليه في
 نحو يوم اتز وحكي فانت طالق وان كان المختار جانب العامل في غير هذا
 اشعار بانما جعله امتثل في الطرف بمنزلة الشرط ان العامل بمنزلة الخراف
 في الحكم كاشير اليه في الكاف وهذا الحكم عند عدم التوبة والافا فكس الحكم
 انت طالق يوم يصوم زيدا وانت في يوم ينكشف الشمس كما في الاصول
 وان نوى التلويح في غير المتداف في قضاء وعن ابي يوسف انه لا يبيح
 في التلويح وانما ان ما ذكره المتداف في الشرع قد خالف بعض ما ذكرناه من

وقعت لان بعد ان كان المالك يبيع بغيره فان قوله في قوله
 لا بد منه ربي كذا انما يثبتون شرط في المعية ولو لم يكن فيه ربح
 انما هو الفعل فليس المتعسف بالناسب الى التعسف لغيره
 العربية او يثبتوا به فيقولون في ذلك امر كسبه يوم وفه يذهب في
 الحق البيل الواقع بينهما فلما لم يكن البيل في ذلك الجمع بالعتق كالنقبة
 وفي اليومين استتبع البيل وان بردت اليه باليوم المذخور
 يبيع الى ربيعة اي في اليوم او الرد في العقد لان امر واحد وعنه انه يبيع في
 البينة لانها لا تثبت الرد والملا او طهر الرواية كما في الطار وان قال امر
 به ذلك اليوم وبعد عنه يختلف على ان اي رد في البيل قبل الرد وعدم
 بقا الى ربيعة فلا يذهب في البيل قبل الرد وان رد في اليوم المذخور في
 نفس ان نوى الزوج ثلثا وطلعت نفسها بنفس اي الثلث لان
 مختم من انقضاء الطلاق الدال على الواحد الحقيقي او الخلفي والى يوبان
 نوى واحدة او ثلثين او يابنه او لم يوشك في ربيعة لان امر واحد في قوله
 طلق ثلثا فطلعت واحدة يقع ثلث الواحدة لانها في ضمن ثلثك الثلث
 لا يقع اصله في عكس اي في طلق واحدة فطلعت ثلثا لان بينهما مقابلة
 فلهذا في هذا الموضع وانما في مواضع لغو الزيادة ولو احرلها بالبيان
 او المربع كما قال طلق نفسك بايتا او رجعتا فقلت اي قالت فطلعت
 نفسي واحدة رجعتا او يابنه يقع با امر من البايين او المربع لا ما عكست
 لان في طلق الواحدة يقع امر من الثغوبين والشرط اي شرط وقوع الطلاق
 في مثل قوله انت طالق ان شئت او جويت او اردت او اهلك او ففك
 مستحب منها بخلافه اي موافقة في الحال كما قالت في جوابه بلام مبدت شئت

توفيق

فوقع رجعة او مشيئة معلقة بما اي بامره على وقوعه وجرده في الماضي
 او الحال كما قالت شئت ان هذه الزمان وبه لان في الزمان معقول
 له في الزمان المشيئة بخلافه لا ما يعلم اي لا مشيئة معلقة بشيء سببه
 بعد اي بعد هذا التعقيب ومن سببه النسخ ان مكان ما كما قالت شئت
 ان شئت فقال شئت فانه لا يقع به شيء لان ما فوض اليها مشيئة
 مخوفة فيخرج الامر من يد ما لا يستغنى به لم يقوض اليها من الشرط في
 قوله انت طالق او طلق نفسك طلق شئت تطلق اي يصح لما تطلقها
 قبل التحليل ولو بعد ثبوتها المتكح او زوج آخر لكان من الطلقات متعقبة
 اي في ثلث ما سئل تطلق نفسها في كل مجلس اثنى عشرة واحدة لان كل
 الاخر او قد تطلق ثلثا فثمة وبه المأخوذة واحدة في طلق واحدة لان
 يطلق شيئا بعد الثلث التحليل والعود الى الزوج الثاني لان الثغوبين
 قد انتهى بالثلث ولا يخفى انه مستغنى عن اول الفصل في قوله انت طالق
 كيف اي في حال شئت من الصفه والعدد والبيان كل معنى اليه كما في قوله
 وكيف في اصل سوال عن الحال ثم سلب عنه معناه الاستغناء بغير ما به
 او شئت ان نوت الزوج بالشيء احدى بين بان قالت شئت بايتا او
 ثلثا ولم يالها اي يتكلم بنية اي حال كون الزوج نوى بايتا او ثلثا او لم
 يوشك والاشوا الزوج على هذه الحال بان يوشك ونوى الزوج بايتا او
 ثلثا او رجعتا او نوت بايتا ونوى الزوج ثلثا او رجعتا او نوت ثلثا ونوى
 بايتا او رجعتا او نوت رجعتا ونوى ثلثا او بايتا او العكس الثلث
 الماضية او في غير ما من الاشياء فرجعتا فثمة انما في السهولة وقوع
 اتفاقا غيرهما ذكرنا وعنه اخذنا في ما يقتضيه في طلق من واحدة رجعتا

او جملها ما كان

خلفه من قبل
رجلها

كما في الحذف منه فله الشبهة على الوحي والمسيح والمنة بنسبته لانه لا علم له بالشهادة
انما العلم في الظاهر من ان لا يعلم الزوج عليها حتى يولد ولما اى يعلمها
بعدمه لا ينفق المتعالي والمنة او غيره ما ان لم يقصد رجعتها الزمها بالية
بعدمه بوجه ان بريالته لا اذا قصد الرجعة خرج لانها لا العلم به وعنده
الطلاق الرجعي لا المبتعنه والمتنوع عنها الزوج بشرط جلاء الزوج وبسبب
المصلحة او امنت الرجعة وبكل لودها كسبا ولا في الزمها على الزوج وليس
بقرار لان حكم الرجعة لا يقتصر على المصلحة التي ترى انما قالوا ان الوحي في ذمها
لم يوجب حرمه المصاهرة مع انه حرام ولا يساويها في الجوز للزوج اجماع
الزوج من حيثها فاني المسافرة تكون على اللغة بغيره ما لا في العدة حتى يمتد
على رجعتها اى قد يرجع لان اجماعهم عليه وفي المراجعة كما في الزمها في
الاستمارة بيان في حق الاستجاب بغيره ما يستحق من الشق ان منع المسافرة
بما استجاب وحده فاما الزوج في مشيعة ثمة اى في انما القضا العدة عند
الرجعة فلو قال راجعتك فقلت قد مضت عده لم يقع الرجعة على العمى وقال
انما تضعه فلو سكت ساعة في اقامت فقد تمت بالجماع ان امكن بقصد
بان كان ما بين الجبض الاول والاخير ما يجعل مقم العدة من المدة وهي خير
الماليين في ثلثة اشهر وانه نصفها والماليين في ثمانية اشهر وان وانه اربعون يوما
عنده وتسعون وتسعون وانه اربعون وعشرون عنده حاله بغيره الجبض عنده خمسة
او عشرة والطلاق اجماعا واوله على اختلاف اهل التجزيع والجبض عندها ثلثة
والطهر عندهم خمسة عشر والزوج الى سلامة ثلث ساعات لانه نفسا في الحذف
والمبسوط في جميع المشيعة وحده ثلث في ثلثها اى في العدة عندها
الزوج بالرجعة في العدة فيجب رجعة وحده ثلث في ثلثها اجماعا بالرجعة

في العدة

في العدة بل يعلم عليها عده خلفه اى في يقع الرجعة ولما خرج من بيان ما بين
الطهر او الطهارة من الرجعة شرع في بيان اركانها الثلث فقال في الجبض زوج
وجه عدها وجهها بعد ثلث من الطهارة ولا رجعة اتم عدها بعد ثلث من
فلو بشرى الزوج بهذه المدة لم يخل لها وفيها عدها بقاء اى اولى والامتناع
لعله لا يمتنع او زوج بالغ او ميؤوف او غيرهم وعندها ما بين اى مقدم ربها و
شرط الطهر اى اذا جماعا وعندها سبقت فلما شئ او اذ قال رب طهره من رجعت
فيل هو الذي يخرج كسبها ويشتري كسبه المستشفة وقد رقبه اليانح للقبيل بغير
سبقت وان كان في الاول ان يكون حرا بالغا فان الاخرى له عده ثلث
في الحذف قال ولا ان يجمع بين المدة وبين المدة كالتسليم ولذا قال في الجبض
او المدة في وجبها المصنف والظاهر من المدة الى شئ الكبير الذي لا يقدر على الجماع
لو اوجبا عده البعد بكل كسبه الزمها في المدة بغيره المستشفة في القبيل ولا
انما لا يخل به ونما من القبيل القاسم ان الامام الرضا في كسبه بسبب من
الشافعي انه لم يضره الى الشافعي ومن العدة التسليم على الفتوى وغيره ان القاسم
لوقعه بالجماع الاول في الشافعي مع بالجماع وذلك لان الرضا اقدم منه ب
مدته وانه اجل واكثر رتبة ان يردى عن تحريمات العدة التسليم كقول
عليها كلام الفقهاء والكسبي والصغري وغيرهما بجماعه وليس في المصنف
سوى ما قال ان الدخول شرطه في الجمهور وما قال سعيد بن المسيب انه لا يشترط
الدخول في غيرهم ولو فقه في حاض لا يشترطه في شرطه ثمة بالثمة المشهورة و
مثلثة المدة اية والكسبي وغيرهما في الشافعي في كتب الاصول ان القبيل
غير سعيد انفقوا على شئ الدخول في المدة اى ان ذلك ثابت باجماع
في المدة ان سعيد ارجع عنه المدة لانه لم يخل في بسوء وجهه وسببه ومن غيره

في العدة

انتمتعوا بالان بركة الولد
لان شئ لا يسلط على امره القاب
وكون الام امن بالولد فلا يظف
الام بالولد ولا يظف

بأنها لا تدل على جبر بل على إرادة الإنسان في المبدأ والوجه المولود من الشيء والشرع المحدث له بالكلية
 طرف الشيء لا يتردد فيها إلى الزوجين وإنما يقيد بمصر على الوفاة في كل المدد أو غيره
 إلى المرض للثمنين رتقا أو صغيرا أو عاقل أو سافرا ففسد أن يقول منعت البهائم
 أو منعت المبدأ فان قدر على الوفاة من فاد بلسا قبل مضى المدد المدة لثمة ففسد
 بالوفاة وبطل فبينه باللسان واذا كان لا يراد منه في غيره التمة الطلاق أنت مخرج
 إلى نوى الطلاق المولود رتقا ففسد ففسد والاول هو الصحيح كما في المضمرات
 أو الطلاق في الثلث ففسد كما في نوى الطلاق أو الكذب كما نوى أي فهو كذب لا
 ريب فيه وإنما قضى أن يلا كما في المضمرات وأن نوى التخييم أو البهيم فبطل أو أن
 نوى الطلاق بغيره أو رتقا أو عاقل أو صغيرا أو سافرا ففسد أو لم يتردد في المضمرات
 أو الكذب ففسد أي في قوله أنت مخرج من قبضته كما في الطلاق ولذا أولى أنه
 لم يتردد ولكن في المضمرات أن لم يتردد في بطل أو في المحيط أن المراجعة إذا كانت خان
 بينا ففسد ففسدت أو بها لم يتردد ولذا أن نوى الطلاق أو لم يتردد في قوله من قبل
 حبل أو حبل إلى اليد أو حبل إلى اليد أو حبل إلى اليد أو حبل إلى اليد أو حبل إلى اليد
 بالفا الترابية في خبر المبدأ أو كذا أو كذا في المضمرات ففسد أو بغيره على الأول
 والمبسر والفتوى على الأول في المضمرات وعن محمد بن نويرة الطلاق في
 والبهي في نعم الله ففسد وبطل كما في المحيط ولو جفت باطل والمراجعة من المراجعة
 ففسدت منه أو بغيره ففسدت عنه أو بغيره الرأى ولو تزوج المرأة ففسدت على الأول
 ولو جفت الترابية في نوى المبدأ أو كذا أو كذا في المضمرات ففسد أو بغيره على الأول
 بالفتوى في غير ذلك في الاعتبار ولكن في المغرب أنه باضم اسم لغة الترابية والفتوى في
 عقد المراجعة الزوجية بما تضمنه من المال في الاختار أو البطلان والاختار أو البطلان
 والضمير في جبرها ففسدت في الطلاق الباطل كما في المحقق وذكر في التفت

قصیدہ

هو قوله تعالى فليحجب نفسه عن الفرج
عن كل واحد من الذين يفتنون بها
فليحجب فليحجب ما بين يديه
اسم الفرج وهو الفرج عارية
عن الزنا على من الفرج عارية
على كل واحد من الذين يفتنون بها

مقتضى ذلك علمنا انه في المصنوع ليس ان الطمع يوجب دفعه عن متعارف والى حال
بينه الزعم ان يمتنع كما لا يخفى ينبغي ان يقال الطمع لفظ زائد على تلك الشاغل والفرق
الطمع والمباراة والنطلب والمباينة والبيع والشراء في النصف ومصورته
بالعربيه ان يقول الزوجه خالفت نفسي منك بكذا فقال فعلت وبالفارسيه
خویشی را از تو بگفتی که مراست بر تو ونفقتی عدت خدیوم بیک فلان فقل
فرود من تو بیا بی شرفها وای الصدور ودر لاله علامه جاز وكره ذلك تعارض
التعبد بين عندا حاجه اى فروزه عدم قبول الصلحه في شرح الطي وى افترق
بينى قال لم يصح جاز له الطلاق والطمع بما هو ممنوع من المال سواء كان مغبنا
فياخذ له الجراذع يعنى معلوم فياخذ وسقا ومجهولا فربح عليه بمهر يملك
في النصف والباي متعلق بالطمع والمعلوم ليس بقطع فلا يترتب باس بالطمع بما
دون العشرة وما في بطون فتمها او جارتها من الولد او خروجه فتمها من النصف
او قبلها من الثمار كما في الحية وغيره وهو اى الطمع طلاق يبين له من هذه كتابا
في شرط اليم الى ان المشايخ قالوا انها لم يشترط لانه على الاستيفاء الصالح
كما في مشققات طلاق الحية ومنه اشارته الى ان شرطه في ظاهر الرواية وجوبه
عليها اى المراهقه بدله اى الطمع ومنه اشارته الى ان ذلك الجعل واجب في الحال
لكن الثاني ليس جازيا لا معلوم فيقول والله اللهانه والارسل به في الحديث والى
ان يقول العدل شرط لوقوع الطمع كما في النظم ونوره جازيا وقيل بمنزله كذا في ال
أخذة اى أخذ النسي من المهر بقوله نعم فلا تأخذ وامنه شيئا لئلا يوافقها طالب
عند العاتق كما في النظم ان شرطه المراهقه اى كرهها ونوره أحد العنصر على ما فقه
من المهر بخلاف ما وجدنا مع كذا في النظم ولم يقبل الحاكم وقال انما احتج على المهر من
المهر المشكوك به ان ياخذ أكثر مما اعطيا ونوره الجاه لا يكره كما في النظم ان شرطه المراهقه

بالاحاطة ان لا تلتزم بالافهام من موجب
 وفي الطريق الواحدة مع قطع امارة
 بتلخيص واحدة فقال هذا هو التلخيص
 وبكيفية فقال دارم مع تلخيص او
 لان قوله يكيد بمكر قوله تلخيصا
 او في قوله فيكون بلفظ اليقين
 والاشارة فيكون بلفظ التلخيص
 فان كان بلفظ التلخيص في التلخيص
 وان كان بلفظ التلخيص في التلخيص
 جميعا تحت التصدير

٧٥١

الانا سمعناه وابو يوسف مع محمد بن الطنج مع ابا حنيفة في المباشرة وان خلع
 اب حنيفة قال لا يخلو اي لم يوترق شي الا في قول الطلاق فلا يخلو اي لا يخلو من مال
 وما لا يقبل لا يقع الطلاق والاول اصح كما في المداينة وفيه استعارة بان الطلاق
 لا يتوقف على اجازتها وقبل يتوقف والاول اصح في المداينة والطلاق بانها
 ان الفرق او اقامت بلفظ الخلع فبان في الطلاق بلفظ الخلع في كل حال في
 العلم انه قد اجمعت لفظ الفاعل المفعول المتلقي ليعلم الاستثناء وفيه الاجازة في
 الفاظ مخصوصة ليس هو منها كما بين في موضع آخر في الفاظ الخلع في قوله الطلاق
 ان قلت القبيحة المال سواء كان احد العاقد في اياها او اباها ورواية
 لم يقع الطلاق الا بقبول الاب ولا يجب عليه البذل الا ان عبارته في
 لغتها كما في رواية لم يجب في رواية لم يقع الطلاق الا بقبول
 الاب ولا يجب عليه شي بعد من الضمان ولا يلزمه لان ما لا يضر به في
 الكرامة وفيه اشارة الاشترط كونها من اجل القبول بان كانت تعرف كونه
 الخلع سائبا وانتفاعا لهما وان لا يسلوا عليها وان العاقد لو كان ميسرا
 لم يقع بقبول القبيحة والاب وذات خلاف في المداينة في قوله الخلع الا
 حية في قوله فان من اي ملته المال وان كان في الاصل المخل لا على الاصل فعليه
 ان الاب المال اي البذل كاعية الزوج المبرقع الطلاق ولم يستعد المهر كما في
 المداينة وذكر في القسول ان الاب اذا رأى ان الخلع خيرا لهما بان علم انما
 لا يخسرن العشرة مودخلها يستعد المهر عند مالك ولو قصر به القاضية بغيره فمأذون
 لانه مجتهد فيه **مسألة** الطنار لغة معناه رهاب الرجل اي قال الزوجية انت علم
 نظره اي اي انت على حرام كلفن اي كلفن من البطن بالغة الذي هو علمه ويطبق
 للمداينة كما يقارب لغز في قول طاهر من امرائه في فعدى من تصنيف معجب

لاعتبار

لا اعتبار له على الا يثبت عن المداينة المداينة منها او الطنار رطل في عندهم كما في
 الكشاف وشرعا تشبيهه على عاقل بالغ ولم يخرج به لغيره فلا يصح ما يصر
 الذي والمجنون الصبي بالانصاف ونسب اليه الطلاق من الزوجية للبيان
 والمهر مجزؤه الزوجية حقيقة او على مثل جزاء من اجزاء التنازع او المهر بها
 عن العقل ما يخرج به البهائم من عضو من اي جزء منها هو يولد اسوا وكان
 او رضاع او صفة في فالتشبيه يخرج لغيره انت الى او اخره او استحقاقه ليس
 بغيره كما في ميسرة الشيخ الاسلام والعقد في قوله قال ان فعلت كذا فانت
 اي وفعدت فهو باطل وان نوى التجرى به واصفا فبطلت في فالتشبيه لزوجها انت
 على كذا اي فانه ليس بشي وعن ابو يوسف انه قال فيما روي قال الحية ان يبيع كما
 في المداينة والبيان يخرج لاجنية او لامة ان تزوجت فانت على طهر اي فانه
 لم يخل فتمار الا اذا تزوجت الاجنية والامة بعد اعتقادها فانه خلت اباها
 كما في فافتحان وفيه والحرم يخرج لما اذا اشبهت بغيره الاب او اللسان فان
 لا يكون موايد ولا لفظ الوطء كذا في لفظه وفيه المداينة في قوله فالتشبيه
 ويذكر لما اذا اشبهت بغيره المداينة في قوله فالتشبيه في قوله فالتشبيه
 فتمار عنه ابو يوسف في قوله فالتشبيه في قوله فالتشبيه في قوله فالتشبيه
 بالام تشبيه بغيره في قوله فالتشبيه في قوله فالتشبيه في قوله فالتشبيه
 المداينة في قوله فالتشبيه في قوله فالتشبيه في قوله فالتشبيه في قوله فالتشبيه
 والامة او من القابضة في قوله فالتشبيه في قوله فالتشبيه في قوله فالتشبيه
 ما في النسخ من انه اذا اشبهت بالامة او غير روادها او الميته او قتل المسلم او العينة
 او النجاسة او الرضا او الرضا او الرضا او الرضا او الرضا او الرضا او الرضا او الرضا
 ان الطنار مكره ثم شرع في حله وقال في جوابي الطنار مكره وطيب ورواه في

وروى الوفا في انقبيل والمس بنهوه فلو فعل استغفر وعن محمد بن محمد بن النقيب
 اوافد حاسوك في الحسد وذكر في الطبعة ان النظر الى الارض باوطينها لم يجرم من جنة
 سواء كان موايد او مطلقا اما اذا كان موقفا بان قال انت على كذا في السنة
 فقد جرم الوفا في السنة قبل التفرغ واما بعد فلو جرم جسد لا يستحق الكفا
 على الوقت والمشاورة من ان ليس لنا مطابقا التكرار وليس كذلك قال النقيب
 والحالم جرمه بالجلس لم يجرم بالفرق وان التفرغ يجرم وان جرمه بالجلس لا يجرم
 الا بالتكرار ولذا لو طلعنا ثم تروى بعد العدة او تروى اجماعا جرمه واما جرمه
 التكرار في العتابة وجرم انت على كذا في حاشي الى حاشي في سنة التكرار اي التكرار
 الكبر فلا يقع طلاق ولا فساد في سنة التكرار بان يقع التكرار بالام في ايامه
 فترى على حاشي الطلاق لا يجرم في الطلاق بان يقع التكرار في ايامه فان لم يجرم
 سلكنا الى لم يجرم شي عنده واما عند محمد بن محمد بن النقيب في رواية من اكره
 في الغضب رعدا ثم ايدى فيه كذا في الحسد والصلح الاول كذا في الضمات و
 اني قد فعلي لانه لم يقيد به ولم يجرم عند الكل كذا في النفي وان يقيد بالكتاب
 لا يجرم بغيره كذا في بعض النسخ جرح من باب ربه اسد واثبت عليه جرحه
 مع لينة ما لوى من قنار وطلاق او ايدى او ان لم يجرم شيئا فاما عند ابو يوسف
 ورواية عند محمد بن محمد بن محمد بن النقيب من مذبح كذا في قنار وطلاق او ايدى
 جرحه كذا في رواية النقيب وطلاق عند محمد بن محمد بن النقيب ورواية النقيب
 او لم يجرم شيئا اراهما كذا في الحاشي في رواية محمد بن محمد بن النقيب او عند محمد بن النقيب
 اذا كان التكرار في الثلث او الاربع فهو مطلق من جنس كذا في حاشي من التكرار
 كذا لو طهر من لوانه الواحدة مرارا في حاشي في حاشي كذا في حاشي في حاشي
 كفا في حاشي كذا في حاشي كذا في حاشي كذا في حاشي كذا في حاشي

قنا في

من اصبى بنا قبل بالعتار وروى وقال العتامة بها كذا في الحسد وعنده اي العزم
 على طهرها كذا قال العتامة وعنده العتامة كذا في حاشي في حاشي في حاشي
 لم يجرم الكفا في حاشي في حاشي في حاشي في حاشي في حاشي في حاشي
 بعد العزم الا ان يشاء واما بعد فلو جرم كذا في حاشي في حاشي في حاشي
 قوله كذا في حاشي في حاشي في حاشي في حاشي في حاشي في حاشي
 عتق رقبته اي اعتاقه كذا في حاشي في حاشي في حاشي في حاشي في حاشي
 مؤننا او كذا في حاشي في حاشي في حاشي في حاشي في حاشي في حاشي
 فلو نوى بعد العتامة او لم يجرم كذا في حاشي في حاشي في حاشي في حاشي
 عتامة في حاشي في حاشي في حاشي في حاشي في حاشي في حاشي
 اي ايسر السبع والنطق والطقس والسعي والعقل وكذا في حاشي في حاشي
 والاحاسي والمجنون فانه لا يجوز فيه استيفاء الجوار اعتناق الا عند محمد بن النقيب
 وكذا في حاشي في حاشي في حاشي في حاشي في حاشي في حاشي
 او يدور رجل فلا يجرم من جانب خلا ما اذا قطع من جانبين وقال المدبر ام الولد
 في حاشي في حاشي في حاشي في حاشي في حاشي في حاشي
 شيئا من بدل الكفا في حاشي في حاشي في حاشي في حاشي في حاشي في حاشي
 الباق من حاشي في حاشي في حاشي في حاشي في حاشي في حاشي
 مؤسرة كذا في حاشي في حاشي في حاشي في حاشي في حاشي في حاشي
 مما يجوز لانه عتق كذا في حاشي في حاشي في حاشي في حاشي في حاشي
 واعلم ان المستثنى هو جميع التابع والتبوع وقد شاع ذلك فلا يجرم من جنس
 ونصف حاشي في حاشي في حاشي في حاشي في حاشي في حاشي
 واما عند محمد بن النقيب كذا في حاشي في حاشي في حاشي في حاشي في حاشي

ان كان عتقك بين الظهار
 ان كان عتقك بين
 البكر
 جرحا فاعلم

يجوز ذوالا لاجل كانه الفقيه وان لم يفسد من العتق بان كان فقيرا
 اقله يومين حتى الغد الا ان غلب الشمس من الغروب من اليوم الاخير
 صام من الشهر في ذلك فحقوا بالحق في الابهام كما في شرح الطحاوي ولا اعتبار
 بالسكن والنيابا لانه لا يدرى انما كان المعترف في ذلك الفضل وعن ابو يوسف
 انما يعتبر الفضل اذا انقضا ومن بعده انما يحسب الحرف فوت يومه وغيره
 فوت منه كما في المحيط صام المظاير شهر من بالابهام وان كل واحد منهما
 وعشر من يوم وان صام بالابهام وافطر يوما تسعة وعشرين فعليه الاستيفاء
 لانه لم يحل السنين كما في المحيط ولو صام تسعة وعشرين يوما بالليل او باليوم
 بالابهام جاز كما في النظر ولا اي صوم مشايع لم يسو بينه من رمضان غيره
 فلا يفسد له ما قبله ولا في الجيوب والابهام في الغد والعين في الجيوب كما في المحيط
 ولا تجزى والابهام الحسنة المنقبة كما في اي المنع الصوم فيها وليس من قبل
 الحرف والابهام في شيء في كل لانه سماه في وان افترق فيها يوما وانما بعد
 او غيره كسنا نف اي ابتداء الصوم الكفارة ولم يحسب صام الاوقات
 فانه لا يدرى ما الاستيفاء لكنهما فصل صومها بايام بعضها وكذا استيفاء
 الصوم بان وطلما اي المظاير منها ليلته كما في المسودة والنظر والهداية
 والكافة والقدر في المظاير والذاهدي والنفق وغيره في قول الامام
 الاسيحي في شرح الطحاوي بالليل عمد او سبانا لا يثبت ان يحل العمد في
 كلام الهداية والمصنف على انه فيه التفريق في منعه صاحب النفق في ومن تابعه
 من تابعه عدم الالتفات مما قبل الهداية بذلك او يوافقا اي عمدا
 او سبانا وقال ابو يوسف لا يستأنف في الوحي ليلته عمدا او سبانا
 وفيه اشتراك بان لو وحي غير المظاير منها ليلته عمدا لم يستأنف في ذلك خلاف

كما هو في

لا ولو طما يوما مطلقا بخلاف كانه الشف وان عمن الصوم طما
 غيره القوم سبيل مسكنا ولو طما في ذلك ما اذا اعطى واحد استين يوما وفيه
 رد الامور التي في المسكن والابهام في الكفارة لان الطعام يجعل الغدا على
 وقته المسكن انما في جوارحه من الميرة من مصارف الزكاة كذا منعه في الكفارة
 من يومه سبيل مسكنا ومن يومه سبيل مسكنا وجار منوان برزوا ليلته
 انه لو اقم على الفم من سبيل مسكنا كل صا على كل الامن اعد كما قال
 ذهب محمد بن الامام جازعته في خلاف النواك انت عن الفم واطار لم
 كزال عن ادها في الجفاني والابهام اذا اعطى كل مسكنا من الحنطة ولم
 يجره حتى اعطى مده التي في الجفاني والابهام اعطى كل مسكنا من الكفارة
 مطبق يكون من قبل الحنطة الذي هو اكثر من ان يحفر ك قال ابن جني في
 او اعطى في ان من قبل حذفت اعطى او اطمع بعض اعطى في او اطمع في طعام
 التمليك بخره في الابهام فقال ان قد اطمع مناهم اي اعطى السنين بعد
 والعشاء باقية فيها اي طعام الفضة والعشي قاله من طوى في الجفاني
 ومنه الانعكاس الليل هو العشي في كلمة الواو اشارة الى انه لا يجوز الغدا
 بعد من العشاء ولا العكس فالعشاء ما بعد الحين او عشاءين في الجفاني
 او عشاء او عشاء او عشاء او عشاء في السجدة في الجفاني في الجفاني
 او ام في غير السجدة اختلف المشايخ ومن جوز فقد شذذ الامم والافهم
 واعطاهم من العشاء او عشاءهم اعطاهم من العشاء في الجفاني في الجفاني
 رواه اثنان واثبتهم ولو يقبل من الطعام ولما لو اشبع عشرة عشرة
 جاز في جميعه الخيرة اشعار بان واحد منهم لو كان شعبا لم يجر له بالليل
 وقبل يجوز لانه وجده طعامه ولو كان اعيد لم يفسد او لم يفسد سبيل او اعطى

وعن يوسف ان ما دون السنة في الوفاة لا يجب مدة فيه
 اعتدوا وجب ولما عينا في الحظ فان اقرانه لم يصل اليها اي
 السنة فرق بين اي قال الحالم فرقت بينكما ان الزوج عن تطلقها
 في سنة واحدة في حق الزوجين والقضاء ومن لم يشرط في الحظ
 لكن في المصنفات وعنده ان الفقة لم يقع الا بشرط وجب ان يشرط
 لم يصل بنا فيه الطلب بل بقوله لما رويتم للمفاد مع ويصل بعد التفرقة
 لما في دفع العلم بترك الوصل لم يبق الا به واما في المدة ان حلف المتصور لم يوصل
 بها وجب اعتدوا احتياطي وان اختلفا في الوصول اليها قبل التاجيل فادوم
 وانكروته وكانت عينا ابل البطارقة بوجه او بغير انقضت اليها السوايان
 يتحقق بحسب بياني الحق في موضع البطارقة او يثبت الحظ في المطبوعة المقتضى
 وقيل بالبول على الجدار فان سال صال على الفقه حيث وفيه تردد فان موضع
 البطارقة غير المبالي والاصل في المداوة العدل فانها كانت وان كانت الاختار
 فاجوز لان الثابت بالفرقة بعد ريبك في الترميز وغيره ومن الحق
 ان اللام ترد الى الحبس اذا لم يجره والحبس لم يدل على العدة وعندنا ان
 نقلت بعد امثرائنا حيث ثبت بنا فيما لم يثبت وهو في صورة
 اثباته حلف الزوج بالصدق اعتدوا فان حلفت عليه قبل حلفها في الفقة
 بينهما ومن مع حلفه وان يصل الى مئة الزوج عن الطلاق بابلوت او غيره
 او طرق اليها من قبل انما يبرأ من سنة فاذما عشت فان كانت عينا فانما
 مع اليقين وان كانت بغير نظر اليها فان حلف على حلف فان حلف في
 في البداية في الشاخر وغيره فلا بد من نظر من قبل الاجل للتاجيل ومدة
 بعده للتجيز في الشاخر وغيره فلام الحظ في حروف الكلام في الشاخرين وهو

الفرقة

اقرانه لم يصل اليها واجل ثم اختلفا فانقضت عينا اي فيما اذا اجل ثم اختلفا
 لما منى التفتيح فيما او اختلفا ثم اجل وقبل بينهما من حلفا حلفين قبل
 التاجيل فانما يتعلق بطل الاول فقط وبطل الثاني مع حيث بطل
 اي فيما اذا كانت عينا او بغير اقل من حيث ان اي فيما اذا اختلفا ثم اجل
 لم يطل حلفا الواضحة اي الزوج قبل تمام السنة او بعد ما وجب بالاجل
 مع وجب في حلف القاض عينا اي فيما اذا اجل ثم اختلفا فانقضت عينا
 اوقامت عن حلفها او اقامتها اقران القاض اوقام القاض قبل اعتبارها
 بغير اعتبارها وان اختلفت الفقة فقد وجبت اجل فيما او اقل او قل في
 سنة والحظ الذي في حلفها فالتفتيح فيما اي فيما من التاجيل وغيره
 بقاؤا الا انه يمكن الوصول اليها وان لم يحل والعين في الحلف من التفتيح
 والاسم العانة هو الذي لا يصل الى النساء كلها او باله فقط او بعض
 الشب والبر لم يرض او ضعف في كبرسي او يحكي في الفقه وهذه اشياء تخصي
 والسمي وغيرهما مما ذكرنا في الحلف في حلف الزوج الذي قطع زاره
 فرق بين حلفه في حلفها والقضاء وفيما اشار الى ان حلفه في حلفها
 ليس باله لم وقيل الطلاق اذا حلف بوقوعه وان لم يرض الزوج والزوج
 بالغا بغير الاول وانما طلق بلا خلاف كما في الحظ وفيه حاله لان لا يقيد
 التاجيل بطلبها والمباذير من كلامها انها لو تزوجت وهي عالة طار حلفها
 وقيل في الحظ في حلفها والقضاء والعين فاطمنا ركان في الحظ ولا تخبرها
 اي الزوجين في طلب التفتيح بغير الاخر سواء كان فاحشا او غيره كالمجنون
 وابصر والمداومة والعتق والرضى والمهر والزمالة وسواها من الحظ في حلفها
 وغيره ذلك سوى العنا والحبس الحلفا لما مر فابصر في حلفها في حلفها

والاول هو زيادة ليلة كذا في غيره ولكن زيادة في كل واحد من الاربعة والاربعين
 من بعض العبيد ان الاربعة عشرة في الايام تسعة والاربعون في الايام ثمانية عشر
 ومن بعض ثمانية الايام ثمانية عشر في غيره في بعض بالقبض اربعة اشهر وعشر
 فان اخذوا هذه في غير تلك العدة والاربعين في سنة او مدبرة او مائة او مائة
 وله قبض في بعض الايام والقبض او في السنة او في الايام فانه للموت
 والقبض في بعض الايام في السنة او في الايام فانه للموت
 وعنه او ماتت منها زوجا او في سنة او في الايام فانه للموت
 نصف بالعدة التي لم تقض او ماتت منها زوجا او في سنة او نصف وعنه ان
 ونسب والعدة التي لم تقض او ماتت منها زوجا او في سنة او نصف وعنه ان
 في كل سنة في بعض الايام في سنة او في الايام فانه للموت
 لم يقض في سنة او في الايام فانه للموت
 اربعة اشهر وعشر وان عند ما وضع عليها كذا في سنة او في الايام فانه للموت
 خرج اقله والطلاق في ربعي على الزوج وفيها وان خرج الزهر بانث فله كل الاول
 اموال وعن محمد ان العدة تنقضي بخرج البدن وهو المنكح بالاربعين كذا في طي
 ومن اي طرة او امة جئت اي حدث حملها بعد موت العبيد الذي تزوج العدة
 او بعد ما بان ولدت بعد موت سنة اشهر فماتت عند العاقبة عدة الموت اي
 اربعة اشهر وعشر او نصف ذلك لانها لم يتغير حملها وفيها اشهر بان العدة
 لامة او البالية التي جئت بعد موت وضع الحمل او ولدت لاقول من سنتين
 كذا في البقرة ما في السنة في الايام في سنة او في الايام فانه للموت
 ولان ثبت من العبيد الميت في وجهه اي جوت حمل وعنه لان اوله
 مائة ثبت للثلاث عشرة سنة ويوم لم يبلغ كذا في جميع الصغار وفيه اشهر

بام ثلث

بام ثلث من غير العبيد في وجهه او ولد في وجهه بانقضائي قبل الوضع سنة
 اشهر كذا في غير ما في العدة لامة او الفار اي الذي طلقها في وجه الموت
 للباقي او الثلث بعد الايام اي العدة بين ثلث حبس واربع اشهر وعشر
 احبها وقال ابو يوسف ثلث حبس لانها مائة وفيها اشهر بان لامة
 الغير الفار لم يتغير بعد ما بان كذا في طي في الايام او الفار لامة في وجهه
 او اربعين في الايام من اربعة اشهر وعشر اجماعا والعدة من اعتقت عدة
 طلاق في ربعي صارت عدة حرة وانقضت البعثة بطلاق لامة او بالثلاثين
 الا الحرة اذا ملك في الايام فاذ اطلق امة صغيرة رجعا فعدة ثمانية
 ونصف فان رأت وما صار عدة ثمانية فثلث فان اعتقت صارت ثلث حبس
 فان ماتت واما قبل انقضائها صارت اربعة اشهر وعشر فعدة لامة واحدة
 من اربع عدة ولكن اعتقت عدة طلاق باين واحد او اثرا او عدة موت
 فامة اي لامة امة ثمانية اشهر ونصف او شهر في خمس بلك الطلاق
 عدة لامة وامة البنت اي بالغا المقتضى في سنة وعنه الفتوى كذا
 او خمس سنة وربع في البوم كذا في المقتضى او سنتين سنة او ثلث سنتين
 كذا في الشهر او ثلثين وعنه انه موقوف المقتضى الزمان وقد رجع بعد روية
 مرة وقيل ثلثين وقيل ثلث وقيل سنة اشهر فمقتضى العدة بعد ذلك سنة اشهر
 والبر ذيب مالك فلو فخر به فاض بعد ذلك في سنة العدة في وجهه فمقتضى
 في الحرة او في الزايدة اي انه لو ارفع مبيضا في سنة اشهر بان بها حبس
 والافاقه ثمانية اشهر بعد ما بان في مالك ويقضي بها في سنة او في سنة
 للفرقة رأت الدم بعد عدة لامة او لامة باينة اي بعد مضي العدة في
 من اشهر باول لامة اي بعد ايام عدة من لامة الثلثة تستأنف اي

شبه العدة بالمحيط والى بعد من العدة ما مضى منها ولو رأت الدم بعد الاشارة
 وفيها اشارة الى انما لو فرغت وتزوجت باخيه ثم رأت كان لها فاسد و
 عليها العدة بالمحيط الى ان ينقطع القاهر كذا النكاح ثم رأت الدم
 لم يكن فاسدا ولا حراما القضا ليس ينقض طهره كذا في المصنفات مما رأت من
 الدم حتى تمت به الحيض كما في المصنف واليه اشارة المصنف والمحيط مما ذكرها
 بحدوثه بعد الطلاق كما استلف العدة بالتمسك من حاجت حصة او
 حصة من رقة است الى لا بعد من العدة ما مضى من المحيط والى الطلاق
 قد وقع قبل الاياس بحد الملاح على المصنف من الوقاية وذلك مشروط بغيره
 وعبارة سائر التمسك جمع وانما وهو منصوص عليه في المصنف الميسر وانه
 باب الرجعة فمن الطلق السواء نسبة المصنف الى التمسك والقول بان معناه كما
 بيده الاعتبار العدة بالتمسك وبعده من العدة ما مضى من المحيط والى الطلاق ويجب
 على معتدة للطلاق والفسخ والموت وغيره او طهرت بغيره من قبل الزوج او
 الاجنبى عده اخرى للوطى وفيه اشعار بان لو وطئها بمشيمة من قبل الطلاق
 لم ينشأ له عدة وان لم يفرجه شتا لغيره كذا في المحيط وقد اختلفت اى اشارة
 العدة ان في دخول بعض من كل منهما في الآخر وكان السبيل للاداء والثاء معا
 معان الوقت الثاء فبعده منه سواء كانا من رجلين او من رجل من جنس
 المشورة منها زوجا اذا طهرت بغيره او من جنس فانه العدة الاداء بغيره
 بعض العدة الثانية وعليها ان يتم ما يقع منها في المطلقه الباقى اذا وطئها الزوج
 الاول او رجل بشبهة بعد التقف المحقة ثم انقضت عتقتان كذا في المحيط واد
 الثانية معان في مشورة عتقتان الثانية خاصة وانقضت عتقتان لا عدة
 الوطى لعدة النكاح وكذا اذا انقضت عتقتان لم تكن المحيط ولكن ان ينقض

العدتان

العدتان معا كما اذا طهرت معتدة عن وفاة بعد ما انقضت شهرتها في وقت
 ثلثا آخر باثنتي عشرة وعشر عدة اى اشارة لعدة النكاح القاسى عقب تعريف
 اى زمان يصح له بعدا ثلثا بعينه التعريف بالموت والقتل او عترة فلا ينقض
 بها اذا فرق في المحيط او بعينه بقية ما مضى من المحيط الكواحل او عقب عترة
 مشترك الوطى بان يقول هو كذا عتقت على ترك وطئها او عليك كذا عترة كذا
 قبل يذاته المحذورة واما في غير ما قل تركها على نفسه ان لا يعود اليها اصلها
 كما في المستنفذ وليس في النكاح ان يشترط كون الغرم تركه للوطى ان يقول تركت
 وكذا كذا في غير عترة النوازل ان ما في المصنف قول الجرس في وقت في المصنفين
 ان ابتداء باس عتقتان عترة الثلثة وفيه اشعار بان ابتداء عدة العتقتان
 عقب الطلاق او الموت لانه السبب كما في العدة ان يكتفى بالاشارة ان السبب
 نكاح متأكد بالوطى وما يقوم مقامه وتنقض العدة اى عدة النكاح او الوطى
 وان جملت الزوج سببا من الطلاق او الموت في غيرهما في النكاح او في
 او موت تنقض العدة من وقت وفاته وحينئذ اشعار بان لو طهر بالطلاق فقد
 انقضت من وقت وفاته لاذ اشد فيه والاشارة الى ذلك الاقرار وفيه اشارة في النكاح
 والسكنى وان في حق الزوج باضما او اربع سواء كان وقت الطلاق كما
 في النكاح وان لم يمتد منه نكاح محلى او فاسد من الطلاق يمين من نكاح
 محلى كذا هو المتبادر فيكون ان من فاسد لم يبرمه المدة العدة بالاجماع
 في القصوى في طلاق من الوطى ولو حل في عتقتان عتقتان عتقتان
 من عترة عترة عترة عترة عترة مستقيمة بغيرها اى مبتداه كذا
 المغرب فلا بعد ما مضى منها عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة
 الاول كذا في النكاح والى عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة عترة

ان كان ذلك من غير تبيين او ما عندنا فليعلم انما هذه هي الحقيقة وانما تعرض لها لانه
 لا بد من علم على وجهه بل لعلنا جرحنا بالافتقار وانما قال في ذلك لانه لو علمنا مسلم فليعلمنا
 العدة ولا يجوز ان يثبت لنا مسلم او ذمير او مستأمن او مستأمن قال اسلامي
 بشرط وانما الشرط ان لا يكون له في العلم كذا في النهاية لكن في النكاح
 الدائم والمفترقات وغيرهما ان لا يكون له في العلم كذا في النهاية لكن في النكاح
 في دار الحرب ومغير تلك سبب في بقاء منه ولا عدة فليعلمنا هذه خلافه
 الا لما قيل فان فليعلمنا العدة سواء كانت ذمير او غير ذمير عنده وعنده النكاح
 او غير ذمير فليعلمنا العلم وهو المختار الكفر في كذا في المحيط وكذا في تناسف
 وجهه باعقوت في النكاح من احدث الزوجية احد او اقرق محله او من كذا في النكاح
 او الكفر او اقرق حادثة اي استتعت من الزينة بعد وفاته وجهها كذا في النكاح
 معتد الباعن بالطلاق او الابطال او الممان او غيره كذا في المشاهدة والعدول
 حال كونها بغير مسلمة او امه فليعلمنا هذه المصلحة في العلم كذا في المصلحة
 الرجعي والصغيرة والكفائية وجب في فقهه وامر له ومما جرت به سنة او رآه
 الزواجر من كذا في النكاح ويصح ان يقول مطلقه بدل البيرة لانه لا احد او علم
 المبرومة كذا في الاختيار وغيره وذكروا في السراية ان المصلحة الرجعية في
 لما التزم بينه وبينها في الثياب لم يثبت الرجوع في بقاء الزينة
 حرم عقد الزينة ما تزوجت به المرأة من على او على كذا في الكشف فقد
 يستدرك بعده وجوبه ما في قاضيه ان في المعقود كذا في كل زينة
 الحجاب ليس الطبيب كذا ما يأت من المحيط وليس الشوب المقصود والمقصود
 اي المفسر بالعرفان والعصر ما في الفارسية بل وكذا في القصب
 والحر من الجبروت لانه لا يثبت بالقبض والحر كذا في الاختيار والحر

في التبر

من الشوب كذا في جديده يقع به الزينة والافلا باس في علمه بال
 سر العورة والافلا في علمه كذا في المحيط والدين تربت او غيره و
 لو غير طبيب والدين بالغة والعمر والجناء الى الالفصاب به والطبيب اي
 يستعمله في البدن او الشوب والحق بالعلم والضم الى الاحمال في الالفصاب
 كانت معقودا لانه لا يثبت الاثوب او استتعت راسها او غيرها واقامت
 الدين او التحلل لمعالجة او استتعت بالاسنان المتقوية لرفع الالف في
 لا باس به لانه واجب الرفع في علمه كذا في علمه واما الاستتاع بالحر
 الا في فله في علمه كذا في المحيط لا عدة بغير الزينة ام ولد معتدة حتى يوت
 المولود او اقامت المعقود متضاف اليه وامرأة معتدة بطلاق فاسد ولا عقب
 بالضم وهو المرجع في الكلام ومنه لظن بالضم والكسر لكن المقصود في المقصود
 والكسر طلب المرأة معتدة الا في علمه كذا في علمه من صدق وكذب
 او طاهر باق كذا في المغرب في التحقيق ان التعريف هو ان يقصد في النكاح
 حقيقة او مجازا او كناية ومن السياق معناه معضلة فالمرجع في العلم كذا في
 كلامها مقصود ان الذي لم يستعمل النكاح في المعقود لقوله في النكاح في العلم
 منك لا سلم عليك في علمه في النكاح السلام ومن السياق طلب على
 وجبت بالتبليغ علم النكاح فيها وفيه اشارته الى انه لا يعرف به وجهه بعد نقضا
 العدة مثل ان يقول الحكم تزوجك بل تقول اريد ان تزوجك امرأة انك
 لم تزد من الملق كذا في الفتاوى في النساء او احوال التعريف في العلم
 مع انه لا يجوز للمعتدة الرجعية اصلا وكذا معتدة الباق كذا في النهاية
 غيره كذا في شرح التاويلات لكن في المختار انه يجوز كذا في المتن في زوجها انفا
 ولم يوجد في معتدة وفي بانيه في فقهه وفتاوى فاسد ويصح ان تعرض

للاولين خلاف الثاني في فقه الطهارة لا يجوز دخولهما من البيت بخلاف
 الاولين وفي المصنفات ان بناء القصر على الخارج والخرج معتدة الرجعي
 والباقي اذا كانت جهة مطلقه فاما الامة فممن نحرنا خارجا بل المهور
 كذا نصيبه الا اذا كان الطلاق رجعيا فلا يخرج من الا باذن الزوج كذا في الخط
 والكتاب بمقتضى نصيبه كما في قاضي خاين وفيه المجلد والمعتوبين والربيع
 في المختار وقد مر معتدة غير الرجعي ويسمى الباقي المختلطة وفي المختار لو انما
 اختلفت علم ان لا نفقة لما قبل يخرج منها المعاشية والدمج الى الخارج لا نفقة
 على ان لا سكنى لما لا يخرج من بيتها الذي كانت تسكنه وقت الطهارة لقوله
 لا يخرج من بيتها حتى الامة ومنها شارة الماننا لا يخرج الا من الدار وبها اذا
 كانت في الدار منها لا يخرج لان محبتها منزلة السكينة والدمج الى الخارج والمان
 من النكاح العمومي والفساد سواء في جهة الخارج وعن شمس الاسلام ان معتدة
 الفاسد يخرج اصله لا يلا ولا نارا ولو اذن الزوج للامانة في موضع
 الطلاق واجب الخروج جازم الا ضرورة كذا في المحيط وكذا معتدة الموت
 لانها لا نفقة في الملبوس اي الليل والنهار وجبت اي يكون في جميع الليل
 او النهر في منزله اي منزل زوجها وقت الفقرة كانت وقت الموت
 وقت المنزل لا ينفق والامر حذف الموصل مع بعض الصلة ولذا الامة
 لا تعرف عن المعروف وفيه اشعار بانها لو فلفت غايته عادت لا بمنزلهما وقد
 في اختيار المنزل في الوفاة والباقي والزوج غايته الرجعي اليها في المحيط
 ان كانت تلتصقا لهما في ذلك المنزل باسرة او لخلق او لغيره او غايته
 الماندا ام اي انهم لم المنزل وفيه اشعار بان ان غايته بالقلب من الموت
 حولا منه يرا فاما ان يخرج كما في قاضي خاين ان اولم بجهة المعتدة لرا البيت

ومعتدة من المهر

الا ان يخرج

الذي

الذي اتجه والزوج ومات قاربه عليها بالمال فلو لم يجد المهر اخرج قاردا
 خروفت انقلب حيث شئت الا ان يتبين من منخل حيث شئت في المختار
 وللا بد من مسوة اي مسوة وجابت بينهما الباقي واحد او النهر وان ضاقت للنهر
 عليها فاللا ولا ضرورة في خارجها وللا يجوز ان يجتمع على بدون السنة ولذا
 المادرا حرم مع مشقة في الكفاية ان كان في مساحتها من طلبة المأجور
 حسن ان يجعل اي يجعل القاضيه بينهما اداة نفقة قاربه على الطهارة والمخرج
 من الوفاة ولو اياها المهر الزوج واحدة او النهر او مات عنها في مساحتها
 بقية قوله وان كانت في مساحتها نفقة في موضع الإقامة على ولو من المهر
 انما يقيد بالمانة لانه لو طلقها رجعيا في مغازة وبعد ما عن المهر والمقصود
 مسرة مسرة في الباب ولو كان البعد عن المسيرة فمرت ولو كان
 رجعت قال كان بعد ما عن مهربا الذي النساء منه او بعد ما عن مقصدها
 الذي توجهان اليه والمقصود اقل من مسرة مسرة اي نشأ ليام ولها لياما وعن
 المأجور او المقصود اقل من مسرة مسرة يتوجه المرأة اليها الى المأجور المأجور
 مهربا كان او مقصده او في النهاية ان كان فيها وبين مهربا اقل من نشأ ليام
 رجعت لا مهربا وان كان البعد عن المقصود اقل من المسيرة والباقي بعد
 لذلك ان كان البعد عن كل منهما مسرة مسرة او اقل فمرت حتى الرجوع الى المهر
 وبني التوجه الى المقصود ماعدا الى المهر سواء كان مقصود او لا والعود
 اي الرجوع الى المهر في الصور بين احمد واول من المقصود لتعد وفي منزله
 ولو التفتي بالاسم لكان كافيا وان كانت قد اياها او مات عنها في مسرة
 في مهربا في موضع اقامته ولو قربة وبعد ما عن كل من المهر والمقصود مسرة
 بقية قوله لم يخرج حرم لان الخارج الاما دون السور يجوز بل المهر نفقة المرأة

وليس بينهما وبين مصر

تلك في كل ناحية

بقضائه بکسر در کنی رکعتی مالدیچ را و دیگر ببال رکعتی مایکان چو چهره اصرار

وہی جو اللہ تعالیٰ کے ہاتھ میں ہے
وہی جو اللہ تعالیٰ کے ہاتھ میں ہے

النبت اذ
اخذوا كفا
واذا وجدوا نزع من ا
الخصبات الاقرب فالاقرب

ثم اى في المعر ومعهما جود وبها عنه واما عنه مما فخر مع الموم والمسلم
وقايتان انما كانت في مغارة وكل منى سيرة من كانت حاله انما
فيه اسين وان كان في ما من تربعت فيه عند وقال اذا وجدت في
مع الما اسين شابت ولا تعد ثم اى بعد العت او اذ الموم والمسلم
في ما بسببه ومع ذلك في الشف انما اذا لم يكن لها مخرج اى من المع
في شفقته عند ما او بعد ما واذا وجدت في موم وفيه ساءا في منتهى
بنوم او ترجع معه فصل الحضانة لغة مشد رحضن الشبي باده كما في لغة
شعر عترته الام او غير بال صغير او صغيرة قبل الفرة او بعد بال وادى الى
الصغير بال يستغن ونفقتها على الاب جبا وعلى ذى رحم الصغير عذر بال
متابك جباى بلذ الكراهة على اخذه اذا استسلفك ذكره البكال في
الكرام انما او طول تجرله اذا لم يكن له دور مخرج من فاجرت ح وفيه استاف
الانما او من الموم وان طلبت ايج او الموم لم يشبهه والصح ان يقال
لما اسكب او او صغير الموم والانه يرفع اليها طبقا لكن في الاعتبار
فله قوله اسير المستحق للقبالة قد طلقت اى وقعت بشي في
سوالها بنت بالطلاق او الموت او غيره اول يطلق ثم اى بعد الام بان
او تطلق او تزوجت بغيره ام اى الام الام وان علت وعمل بال
ان ام الاله اب او ليس ام الام ثم ام اى الصغير وان علت وبها
ما في بعض النسخ من ام اى اب لا يفرم الحذف والنفق رغم اخذ
اى الصغير ب وام ثم اختل لام ثم اختل ب وفيه الاختيار من غير
ما خبر با عن الحائض ثم بنت اختل ب وام ثم لام ثم لام ولم يذكر
بال اصل عن الفروع في الوفاة فظلم ليس بقادر على ان ثم خالصة كذا

الحق في

اى خالته لآب وام ثم لام ثم لآب ثم بنت خالته كذا لك ثم بنت كذا لك
 ثم بنت بنت خالته فالاولا بنت من قبل الام لانها اشقى من الخال لانه
 الحائز والعمه تبنت الخال والعمه بنته ومن قبل طرف العم فبنته للام
 فلما خرجت الخالته للام اى بنته ومدرته ومطامير وام ولد من ازا اشقى
 كذا وبر من المسارعة اى الامه او افارقتها زوجها فاعلمت لمولود ان كان
 هو الاول يوق بينه وبين اسم والد الخال استغناء الامه عن اسم الولد والعمه
 المودة المسلمه حضانه ولد المسلمه يفعل اى يدرك حرجها بخوفه عنها
 كانت او غلا ما لعدم الام من تعليمه الكفر وتطرح غيره من من الصغر
 بالاضافه ونحوه يسمى بالمعول والفاصل تحفظ الحضانه بسقط منها
 من الحضانه فاد اجتمع النساء الساقطات الموضيه القاصه الصغيره
 بمنى كذا في قوله فخرم اى بنجاح فخر منتهى السقط عنها كذا لعنف
 اى الصغر ومثل هذه ام الام والاب لم تحت جده اياها الصغيره امه
 ويعود الى اى من الحضانه اليها يزوال نهج سقطت من قبله اى بنت
 الشقيق والامس يزواله فلولم تقابلها باليسوتيه سقطت فانها لم
 تتر اى بعد سقطه النساء احد نورات حضانه المعصيات غير زوجيه
 فيحرم الام ثم الخالته لآب وام ثم لآب ثم بنت خالته كذا لك ثم بنت
 بنت خالته اشقى من قبله فاد اشقى من قبله فاد اشقى من قبله
 لكن لا ترفع صبيته اى لا ترفع القاصه من قبله لآب الامه غير محرم
 الزام بوجوده فممنه رفع الام افضل موضع لمولده الحضانه والى الامه
 مبيى ومن قبله الامه من قبله فاد اشقى من قبله فاد اشقى من قبله
 بما صنع وجبا قبله كذا والغرب والد الخال من قبله فاد اشقى من قبله

في ايام اربع الايام
 التي كانت في ايام
 الامم اذ كانت
 قبل الفسق بعد خلق
 معربا فان كان في حاله
 لا اكل منه الا رضاء
 اقل من اقل من اقل
 القس من اقل من اقل
 ربع منها اقل من اقل
 اقل من اقل من اقل

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

وجب النفقة وزوجه مفسومة كرها وعن المير يوسف لما انفقه والحق
ترك القيد ليت واجدا ارضيت به وهاجر الى حال لو تمالا يكون معه
اي الزوج في الاسلام قبل تبدل النفس بعده كما ذكره القضاة وقال القضاة
لويحيى بما لم يحجب مع عدم قلنا النفقة منه المير يوسف فخلقه في المحرمه ومنه
اشارة الى ان النفقة لمدة الديار والحق ولكن يعطى نفقة منه لان التوا
عليه نفقة المير وهي نفرض لما شهد فقهاء وعن المير يوسف اذا اراد جرح
الاسلام بولم الزوج بالحق مع ما وبالنفاق عليها النكاح المحبط وبني
ان النفقة في حق النكاح بالنكاح الاول فلو كانت حايمة مع اي الزوج
قلنا نفقة المير لا اسم فما زاد على نفقة المير يكون في مالها لانه يزاو نفقة
لما دلت الشراوى اجماع الاول وهو ما وان كان في الاصل مصدر ركاري ولا
في الموضوعين نفق الجنس ملغاة او العطف وما بعد ما فيها من فروع فمذوف
المضاف من الاول لا الثاني في الاول للعطف وما بعد ما يجوز في
نفق الجنس ملغاة وما بعد ما فروع فان منهم من جوز ذلك في المعركة مع
عدم التكرار ومن الطق نفقه بركا ما يوجبته في اسم ولا اي يسلم ما الكراء
عليه لانه يلزم منه عمل لا عمل ليس وهذا سماه وهذا الموصول مع بعض
الصلح وهذا هو ليس بقينا من مع كثره المذهب بلا ضرورة ويجب عليه
موسر النفقة فادوم في موضعية في ذرة على المذمة ونفقتهما النفس من نفقة
الزوجه والمعترة وفيه فلي فيه الكسوة بمقتضى وان اراد من كرايس وكسا ومقتضى
وقف لا حمار واحد لا اثنين قلنا لا يريوسفه الا اذا كانت من
بنات الاشرف فانه يجبر على نفقتها لما قلنا في عليهما اذا لم يكن للمرأة
فادوم وفيه استعار ما به بشرط للاخبار على النفقة كون الحادوم ملحا لها كما

قال بعض المشايخ وفيه عليه نقف ولوجه ادلة الافاق من الزواجر وفاء
 الافاق من اعم غير غير لنا واعلم ان نقفها لم لا افاق من غير المال
 البيت الفل في الحديث لا يجب عليه نقف خادم واحد لمعاليه المصنف
 من الروايتين وهو رواية الحسن عن ابي بصير عن ابي ادم عن ابي اذينة
 وذلك في حال البسار وقال محمد بن عبد الله نقف خادم في كل خط ولا
 يفرق بينهما الى الزواجر في ١٥٦٤

يؤمن بالله سبحانه انه قائم لا يرجع الى غير الله تعالى المزمع في قيام الساعة الى الله تعالى
غير القرض لم يرجع عليه في الحشر والى الله تعالى يرجع عليه بالشفع بالله
عليه وقال ركن الائمة ان يتنما كالشعر بها فليعلم ترجع الى الله تعالى
والكفاة شيعته الى الله تعالى بالاسند انه ولم يدين احد وطلب
من القاضي الشافعي لم يعرف شيئا وقال الشافعي روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان
المسلم قبل الموت فطلب الشفيع لئلا يوفى القاضي الشافعي فليعلم

١٠٠
 انما يصح في حال العدم ان يقال انما هو
 الذي هو سر اشارة الى انما هو
 من فعله في الامور التي هي في
 الدين وسواء كان من الدين في كل
 حال من
 يكون في الحقيقة في
 شغل امور الدين في تقوى الله
 فوام الدين في حاله لا يترك
 حال العلم انما هو في
 في الفقه في الله في
 ولا في الفقه

عند الكل وان فرق القاض المقتضاهما وقد فرقوا في رواية اخرى
كان الزوج حاضرا او اما اذا كان غائبا فلا يقع عقد العرس كذا في المحققين
وذكر المصنف ان المتأخرين استدلوا بان مقتضى القاض ان يباين مقتضى
المفوضية ومن فرضت في رضى نفقة الزوجية نفقة العسارية اي
لجل عساره اي وقت عساره فابصر في صاير مواسم القاض بالحق
عليه نفقة عساره ان طلبت الزوجية نفقة عساره في غير حاله في وقت
في الكفاية وغيره وفيه من المزايا ان من فرضت عساره ثم استمر نفقة
ان طلبت له انما اجد له حاله بهننا قلنا المطالبه بقدره في الاختيار
لكنه اختار ما يظن في السابق فانه اختار ما لم يظن له حاله في وقت
نفقة الزوجية ما كوله او يلوست في مدة مقتضى ولم يقبل العرس اما بعد مقتضى
او يفسد بالجلسة في غيره اذا استمر في حق قاض بالنفقة مع الاستمرار
او رضى بغيره معلوم منها بكل عقد او سنة فاولا به او قوى من ولاية القاض
عليه مقتضى النفقة المقتضى او لم يقتضه مقتضى من زمان العرس او الرضا
ما وانما حين فاني مات احد هما بعد احد بين او طلقا قبل مقتضى من الزوج
سببا وطرف الفعلين سقط بالموت او الطلاق المفروض بالطلاق او الرضا
من النفقة لاننا سلمنا مقتضى باحد من قبل القبض كالقيد في خواتم المقتضين
ان المفوض سقط بالطلاق على الاحتمال وفيه استعار بهننا لو لم يقتضيه
سقط بالطريق الاول كما في المخط الا اذا استند انه يملك القاض له انما لا
سقط بالموت والطلاق في المقتضى ان سقط المستند بالموت او الطلاق
والقاضي انما لا سقط كما في المخط ولا تستمر عند الشك في مدة النفقة
مقتضى من اولى المدة مات احد من قبل مقتضى تلك المدة فلم يرجع

الزوج

الزوج عليهما ولا على تركها نفقة ايام خاليته عن الزوج وقال محمد بن الحسن
تلك ايام منها ان بقيت ويثبت ان الملك فان تلك ايام تستمر بها
وعنه تستمر نفقة شه لا تزني في المخط ونفقة عرس العن الماذون بالشرع
عيسى اي العن والعرس اي من الحرة والمطالبة وام الولد والفتة الا ان
فيها سوى الدليلين من شرط التوطئة كوجوب النفقة كذا في المخط والعن
المدة والمطالبة فغلبنا الدليلين في ان النفقة من كسبه في المخط
وبما ان العن لا غير فيها اي في النفقة المفوضة او المقتضى ان يقدم للولد
او يموت او يقتل مدة بعد مرة اخرى فاذا اجتمع عليه نفقة نسبا لم يملك
مع غيرها اذ اجتمع مرة اخرى مع اخرى ثم دلت لان النفقة في دوها
مقتضى الزمان فهو في حكم من حدث كذا في شرح ادب القاض والمخط و
غيرها وقد بعد ما صورته المصنف ان اذ فرض القاض عليه الف في وقت
فيجب بغيره في وقت مقتضى المشتري بعد ان عليه من النفقة بغيره في وقت
لانه لم يوجد اصل يستند منه على انه ينبغي ان سقط ما بقي من البيع الاول
او العتق اذ بالكتبة كما في الموت فيز يدعى المشتري على علم البائع فلا يرد
شي من ثمنه فيكف بوفاء البائع من المشتري وبما في المدة في غير باي غير
النفقة مرة واحدة لان له المدة في وقت الزمان فاذا بيع في المدة ويخرج
شي من ثمنه اذ العتق ويجب عليه سكتا باي سكتان زوجته في وقت
في مكان يقيد ما دوى للامان فيستحب لكن بين جيران صا طين سيما
اذا كان من بينهم بالابنة وليس فيه احد من ابيه من المفوضية او دوى في
مخرج منه كوالده واهله وفيه اشعار بان لما ان لا سكن مع غيرها والمدة
كما في المخط وقال محمد بن سلام لم يلج بينهما كما في الزايد وفيه العم الى

من الجدة الموسر وعن ابن مسعود وان ثقتها عليها وثقتها على كذا في الحديث نقطة
 ابو جهم قال لا يشرك الولد احد في ثقتها وعمره فانه لا يشرك الزوج
 احد في ثقتها وليس على امه ارضاعه اى الطفل لان ما عليها تسلم النفس
 الى الزوج وما سوا من الاعمال لنفس البيت ومن الشوب والبطخ والخنزير
 والارضاع ولم يورد به الا تدين كذا في الظاهر الملا اذا اعتنت بالملق
 مال ولا اب يوسر لم يورد به منعه او لم يورد به في الجور وغيره في الحديث
 وهو العظمى كذا في الحديث روى عن ابن مسعود في ظاهر الرواية انما
 لا يجرى في الحديث روى عن ابن مسعود في ظاهر الرواية انما
 امه مودت ما لا يملكه من مال لغيره من مال نفسه كذا في الحديث قوله
 الام طمعت بغيره وفيه اشارة الى ان لا يملكه من مال غيره كذا في الحديث
 فان ملكها واما عند الام لم يملك الا اذا شرط ذلك عند العقد الملا
 ان يملك الارضاع عند الام وذا غير واجب الا اذا شرط كذا في الحديث ولو
 استأجر باجل كونه الام مشكوك به بغير مطلق او مطلق معتد من طلاق
 رجعي لم ينعقد له الا استثنى روى عن ابن مسعود في جواز استثنى المعتد
 المستثنى الى المطلق الثالث او الباقى روى عن ابن مسعود في جواز استثنى المعتد
 يجوز في رواية الحسن لما يجوز واستأجر بالارضاع الى الطفل مضاعف
 من عدة من رجعي او بائن او استأجر بالارضاع الى البنت الى الزوج
 حال كون من غير طلاق روى عن ابن مسعود في جواز استثنى المعتد من طلاق
 من كل وجه وبني المعتد من طلاق بائن على احدى الروايتين او الامة بعد
 العدة روى عن ابن مسعود في جواز استثنى المعتد من طلاق بائن على احدى الروايتين او الامة بعد
 المعتد او الامة بزيادة اجه على اجه الامة روى عن ابن مسعود في جواز استثنى المعتد من طلاق بائن على احدى الروايتين او الامة بعد

المست

نقطة الحجة البنية
 من الجدة الموسر

النسب القرب لا يكون لما زوج بالغ او صغيره ولم يذكر بالانشاء الطفل من
 الطلق ان الماد لا تترك القيد الذي المنة من بقاء الزاوي وكذا المدة الى الذي
 حال من مده زمانا كذا في الحديث روى عن ابن مسعود في جواز استثنى المعتد من طلاق بائن على احدى الروايتين او الامة بعد
 في الطلاق فيه روى عن ابن مسعود في جواز استثنى المعتد من طلاق بائن على احدى الروايتين او الامة بعد
 التخيير الاعضاء والرجل العظمى الذي لا يقدر على الكسب وطالب العلم الذي
 لا يقدر على الكسب روى عن ابن مسعود في جواز استثنى المعتد من طلاق بائن على احدى الروايتين او الامة بعد
 انما في عدم وجه بها فان قيل لا ينعقد من البنت مستعلا بالعلم الذي والتمس
 فساق منهم من غيرهم كقوله في الدرر خلاصات ركنه في رواية الذي
 التمس ثقتها لم تستعمل في قول النصارى في الحديث روى عن ابن مسعود في جواز استثنى المعتد من طلاق بائن على احدى الروايتين او الامة بعد
 غير ما يستعملون به لعنه الله الملائكة والناس جميعين قال في الحديث
 البعض في قلوب بائنه بغيره فنعقدون منها بغيره الملائكة والناس
 وهم يظلموننا ويؤذوننا مع جهنم القايض ولو علم السقف قالوا
 الاتفاق عليه فله بغيره ثقتهم على الاب فخص من بين الاقارب جهة
 كذا في ظاهر الرواية روى عن ابن مسعود في جواز استثنى المعتد من طلاق بائن على احدى الروايتين او الامة بعد
 في رجعي محم دون غيره من كونه العدة والحدود المقتضى واهم الولدية
 القطة بان يملك بافضل من حاجته مما يبلغ ما يورثهم فضا على ابن
 يوسف ره يسار الزكوة وعن محمد يسار الفاضل على ثقتهم من نفسه
 وعياله فان لم يكن له شيء والنسب كل يوم درهما ولفاه اربعة دراهم
 الفضل عليه واليه ذنب المضاف فان لم يفضل عن كسبه فلا شيء عليه
 يومه وياتي ان لا يضيع والده والد اول هو الفضل كذا في الحديث نقطة
 من الاب والام والجد والجددة العدة سواء كانا نكاحا او غير نكاح

نقطة من
 احقنا حقه

منه

وهذا هو الرواية وقال الجمهور ان الدين الذي سبب له الجحيم نفقت الاب
 السبب فلهذا لم يمتدحى وجب استعاره له في الدين على نفقة امراته فانما
 ولده واستماله ان كان بالاب عنه فخرج الا حاد من غير نفقة وعن الجمهور
 انه كغير نفقة امراته اية او كانت عنه مطلقا باستناده على الدين والبنت
 وفيه استعاره لو كان له ابان واحد من ابنته او ابنته او ابنته او ابنته
 انما لو نفقا وتما في البسار فماتت من غير نفقة ولو كان في الجحيم ثم شرع
 اصل ذلك فقال ويعتبر بهما اي في النفقة الاصول القرب هو الجحيم اي النفقة
 على القريب ان استويا في الجحيم وعمل الجحيم في القرب فمن القرب ان في الجحيم
 مستند في الاصل لا نفقة الاصول لا يعتبر الارث في موروثه عنه
 فخص من اي في قضيته اصل له بنت واني اراق كان كل النفقة على البنت مع
 الاستمارة في الجحيم والارث له في القرب في ذلك وفيه في النفقة
 كل النفقة على ولد ما اي البنت مع استمارة القرب ولو لم يكن في ذلك
 الولد الجحيم على المورث بالنفقة على ذي رحم اي قرابة منه ثم لا
 يجوز الشك في جني مثل الخوة والاهوات واولادها والاعلام والاهوات
 والاهوال والاهوات فلا نفقة لذي رحم غيرهم مثل اولادهم ولا نفقة
 لغيرهم لذي رحم كزوجات الاباء والبنين والاعتماد والاهوال والاهوات
 والاهوات والاهوات من المصاهرة واولادهم وابنته واولادها والاهوات
 من جهة الرحم من جهة اخرى فلا نفقة على الابن غير موافق اجتهاد من الاجتهاد
 والاصول والعقود مستثناة من ذلك كما لا يخفى صيغة او صيغة او صيغة
 نفقة او ذكر من اواني موستدرك لان الزمان يكون في ستة ايام
 وواجب البدين والرحيلين وواجب البدين والرحيلين من جانب والآخر

والنفق

والنفق كما في كلام الفقهاء من الادوية نفقة كسب سوا ذلك
 او صيغة او صيغة او صيغة فان العفا مطلقا بشرط ذلك في اعتبار الدين
 واما في اعتبار الذكر في نفقة مع زمانه وفي العقل كونه في كسبه كان
 الجحيم واعلم ان موصلة نور عثمان احمد بن ابى الوارث حفيظه والنفق
 انه اهل للمورث فمات راما والنفق له قوله قوله راحة الارث منه فلا او نفقة
 فمن له حال ومكان في عينه بقدره ان امكنه مع من نفق على الحال ويجعل في
 كالجنت وان لم يذكره مثال لغيره ثم استدار الى الفان فقال ويعتبر بالبنت في
 الارث اي قابلية لونه وارثا لغيره في العلم وذلك في حال الجحيم في نفق
 عليه له على الارث حفيظه نفقة من له حال واني في موصلة على الحال له
 في وجهه ثم اهل للارث وولي ابن العم وان كان وارثا له ليس له نفق
 النفس ان الادوية النكاح والنفق والنفق والنفق في وجهه في وجهه في وجهه
 ان ما ذكره لا يخرج عن نوع نفقة لتمام القوم الى انه السبب في جرحه في وجهه
 لانه مع الاحكام بينهما وبينه في ذلك والنفق والنفق في وجهه في وجهه
 التي على المورثين مثل في ابنته البنت في النكاح والنفق والنفق
 الوالد بن والعقود اي المورثين فانهم مع حقوق النفقة فالزوجه في الجحيم
 العقد والنفق على الولد والنفق على سائر القارب فان له بالوارثه في ذلك
 مع هذا الخلاف ولا نفقة له على العقب لانه الى الزوجه على الزوج ولو
 كان مع من ولدا اي سرورهم الذي بالافرا من على الزوج ولو كان سبب في
 اذا ايسر مع عليه ولذا اخذوا المورث في الجحيم وذلك للعقود اي المورثين
 الفقهاء على الاب اذا كان مع والاهم موصلة نفق له ولو لم يكن
 يرجع عليه عنه البسار ولا يفر وجوب نفقة له ودم المورث على العقب

ويجوز

بقولہ

اولاد الامام
مستوفى

او لما به ممتى او خالية عتقت ولو قال به انى او به اعتق لم يعتق ومنه
انه يعتق ولو قال به انى له او الى الشئ في العتق لم يعتق ولو قال به
ابنى ولو قال له كبره او اجدهى او لك كبره به جده يعتق القاتق ولو اعتق
قال للصغير او الصغيره ولو افرغ عن يعتق بالبنية بشرع فيها لم يعتق وان يرد
تقال له ابيع بيا ابنى وانى به روايه الحسن بن عمار بن عيسى بن عبيد بن
ولو قال كبره لم يعتق على العتق ولو قال بعده يا يا لم يعتق كما في الصغير
ولو قال يا بى او يا بنيت بالصغير من غير اضافة لم يعتق كما في الهداية وعق
او مخلص انه لو قال يا بى بغير البناء لم يعتق وما نسب عتق كما في التفسير
سكان لم يملك بغيره لانه ولا بد لفظ الى لا يلفظ الشقاق ولما بين
الى الشقاق مع بنة العتق الى اذا قال له ما انت طالق او حلتا او حلتى
او حى ملك لم يعتق وان نوى ذلك بغير بقوله انت مثل اى او ارحمة والى نوى
وقال بعضه انه يعتق بالبنية كما في الاغتيا ولو قال طرة انت مثل به واد
استلم لم يعتق ولو قال له ارحم العتق لم يعتق بقضاء وكذا لو قال مثل به لا منه
كما في النمايه خلاف ما انت الراجح فانه يعتق بخلاف ما انت الى مثل ارحم
كما في العتق من ملك بغيره او العتق او الوصية وغيره المالك ثم من ان يقول
صغير او كبر او عاقلة او مجنون سلى او كافرا او حرا او حرة من مملوك او حرة
ويؤاخذ به الناس في مذهبهم وفيه اشعار بان يعتق بالملك فانه فريته
قالوا وروى سفيان بن عيينه في التباينة بالحرية لم يعتق بغيره كنبه العم
لا حرم غير حر كما في الرضاع والصبيته او من اعتق لوجه الله بعد الى الله
او رضاه فصل به نواب عتق فانه فعل المسمى او الشيطان ولد اليوس
او من مخرجه او مخلصه الوثن ففصل به عند الله بغيره فانه فعل الكافر من او عتق

عقرا

مكرها او سكران من العتق او ذبيح او نبيذ او غير ما والكفيت بما ذكرته
الطلاق فان عتق السكران لطلقه في غير الموطأ او اضاف عتق الرخص
ملك او الراسب بقوله ان ملكك لا يستر نيك فانت حرة ولو قال ذلك
المملوك فقتل عتق عليه عين سكت كما في الحديث او المشرقة مقدمه بان وعقها
يو المنيذ در عن ان ابي عتقت له فانت حرة ووجه الى الملك واشد المنيذ
فلا يترفع عتق مكرهه والد قول لو قال انت حرة على ان تدخل الدار كذا في الحديث
عتق المملوك في صور الثلث والراجح بهذه الامة لو اضيف لملك الى
كما لا يجتمع الامة اذ كرهه الله ان ارحم او غيره وعقها به فبغيره وقت نقد برة
عتق مملوك عليه فان ارحم او الشرف به بما والشروط مشتمل على ما به علم ان عتق
العتق ارحم وبيع بيا من الله بغيره ليس له يومه كذا في الرقة لعنه الى عتق
عنه بيا او مكرهه من قبله القصة والمكرهه والله الولد بغيره ارحم او الشرف
فانه يعتق ارحم المخرج الى ارحم من سلم او دمي فانه يعتق بيا بغيره المنيذ في
قاضي ان سلم ولو لم يملك من المنيذ من كذا في النظم والمثل بغيره ارحم او الشرف
باستقراة في موضوعه في الملك والرق فان كانت الامة مملوكا في ملك
وان رقابا ملكا في الملك ارحم او الشرف فان كذا في النظم والمثل بغيره ارحم او الشرف
استبدل المستعق في ذكره المنيذ في الرق لم يوجبه ملكا في ملكه من كذا
على ان يترقى لا في الرق والمثل بغيره ارحم او الشرف في المنيذ في الملك بغيره ارحم او الشرف
فيه مانع عن نكرهه بغيره وسببا في زيادة تفصيل في العتق وعقها في فروع
العتق من الكفاية والتدبير امينة الولد ولد الزوج ام ولد من احد عتقت منه
ثم مات المولود عتق المولود فانه من كل الرقة في الدار الى الشقاق مشتمل على الولد
لا يبيع المديونة المنيذ كذا في النظم والمثل بغيره ارحم او الشرف في المنيذ في الملك بغيره ارحم او الشرف

من قال له ارحم او الشرف في المنيذ في الملك بغيره ارحم او الشرف
فانه يعتق ارحم المخرج الى ارحم من سلم او دمي فانه يعتق بيا بغيره المنيذ في
قاضي ان سلم ولو لم يملك من المنيذ من كذا في النظم والمثل بغيره ارحم او الشرف
باستقراة في موضوعه في الملك والرق فان كانت الامة مملوكا في ملك
وان رقابا ملكا في الملك ارحم او الشرف فان كذا في النظم والمثل بغيره ارحم او الشرف
استبدل المستعق في ذكره المنيذ في الرق لم يوجبه ملكا في ملكه من كذا
على ان يترقى لا في الرق والمثل بغيره ارحم او الشرف في المنيذ في الملك بغيره ارحم او الشرف
فيه مانع عن نكرهه بغيره وسببا في زيادة تفصيل في العتق وعقها في فروع
العتق من الكفاية والتدبير امينة الولد ولد الزوج ام ولد من احد عتقت منه
ثم مات المولود عتق المولود فانه من كل الرقة في الدار الى الشقاق مشتمل على الولد
لا يبيع المديونة المنيذ كذا في النظم والمثل بغيره ارحم او الشرف في المنيذ في الملك بغيره ارحم او الشرف

وليس يتابع له من قبله من ما ذكره من هذا ما في قوله باس الرسول باو وولد
 وولد وولد كما اذا رجع رجل جازي من ابيه وهو عبده لا ينجى باو فوله
 فيه قال به الولد حر وان كان من زوجين يتقبل له ولد وولد الموال كما
 الشريعة **فصل** ان اعتق بعض عبده او امته كاربعة او انصف له وولد
 العتاق اي جميع ازاله الملك عن ذلك البعض وفيه اشارة الى ان العتاق
 من ازاله صفة الملكية والاركان الباعه ملك له لكنه يوصف بصفة العتاق
 لا بدع والاركان لا يتحقق من ازاله شي من الرق فيبقى كله وذلك لانه صفة
 فليس يملكه كانه كالمجزة وذلك لانه من اليد مضمونه لكنه اوصى العتاق
 على العتاق لانه اذا تم بعد ازاله الملك كله يعقبه العتاق كما اذا تم فعل
 في حقه يعقبه اثره في الزوج فالرق كاعتق لا تجزى والعتاق كاعتق تجزى
 ولذا قال سعي اي عمل العبد ويسمى بوجاه من السعاية بالكرسيعين فبنيهما
 يقع من ملك المورث او من ابيه وهو اي المعتق البعض كالمكاتب ثم ان المالك
 والميراث والميراث ولا يورث ولا يورث ولا يقبل شهادته ويجوز ان يخاصم
 يخرج الى ابله بالسعاية والعتاق ويرد بعض الملك على كبره الملك اليه
 عن المكاتب بل لا يراد الرق بوجه ذلك المعتق البعض عن السعاية بملك المالك
 فانه يرد اليه بالوجه فيبقى ان المورث يعقب الباعه منه عبده في الاختيار قال
 عليه وسلم من اعتق شخصاً من عبده فليعتقهم هذه اقله عند جميعهم ووجه
 التحريم في المصنفات واعلم ان كلامه لا يخفى عن شي اوصى الى اوارا المالك
 له بركل شي من الرق وقال اي ابو يوسف ومحمد انه ان اعتق بعض موقوف
 لان العتق مطاوعة العتاق اذ هو اجبات العتق فالعتاق لا تجزى كاعتق
 ولذا اعتق قد ويسمى له الاستعفاء وعندهما ثم اشار الى افايدته اخرى من قوله

فقال

فقال ولو اعتق شرك في عبده قط اي نفسه منه كالنصف في غير بل ان
 الشريك الاخر عظمه لو كان فيه او بركة كما في الاقضية وذكر في الزيادة اذا
 ويرمى قط سعي وعتق بالاداء والولد ان هذه الوجوه او استسعى العبد
 في حقه عظم يوم العتاق ولم يرجع العبد به على المعتق او صمته الشريك الاخر
 المعتق حال كونه موسر اما كالمقدار فيصير له من المال والعرض
 مضمونه وفوت يومه كما قال محمد ومعه من اجبر يسارته ما للعبد في يوم
 ان يصفه انه قال الموسر الذي له نصف العتق سوى المنزلة والى يوم ومثله
 وشباب حسنه والادب الفقيه كما في المحيط في حقه يوم العتاق مقبول
 ضمن الباعه وفيه اشارة الى ان الاعتبار في الباعه الباعه يوم العتاق
 فلو ايسر فيه ثم ايسر لم ينعقد العتاق في خلاف العتق والاركان له اقتباز
 والتفريق لكن لو اقتباز الاستعفاء لم يرجع الى التفريق لانه لو اقتباز التفريق
 لم يرجع الى الاستعفاء وعندنا لم يرجع الى اقله من حاله كما في الحديث والاركان
 لو اشتركت بين جماعة جاز ان يعتق بعضهم عظمه ويكتف به بعض الضمان وبعض
 السعاية وبعض العتاق وكذا الورثة في رواية محمد وروى الحسن ان ابن
 له الى الاجتهاد على التفريق والاستعفاء او العتاق وفيه خلاف الضاميين
 كما في الزيادة في كذا يضمنه مصل بل يعظمه او يستعافه عن ابو يوسف انه يكتفي
 رجل ولو صغير يعقل فيباخذ من اوجهه كالمدين والولد اي الميراث منه
 لما اي الشريك بقدر حظه ان اعتق الشريك الاخر واستسعى العبد
 الولد للمعتق ان صمته الشريك الاخر حقه عظمه ويرجع المعتق به اي مضمونه
 على العبد اي مضمونه الاستعفاء في مضمونه العتاق والتمه به والكتبة
 قال ابو حنيفة في قوله في صورة عتاق المظنة اي الشريك الاخر مضمونه اي

قال معتق كذا معتق وكذا
 فاعلم انه لو اعتق من
 او له ودين ما ودينه ودينه
 ولاية كذا كذا كذا كذا
 معتق كذا كذا كذا كذا
 ولاية كذا كذا كذا كذا
 الاب كذا كذا كذا كذا
 معتق كذا كذا كذا كذا

وصورة مات امرأة ولها عبد هو ابن زوجها فمات الزوج والاخ فورا الاب نصف ابنه فحق عليه
 ما لهن من ثلث اخيهما اتفاقا لان الارث ضروري لا اختيار لاثبات ثبوت شرعي وقاية

المعتق اذ كان غنيا والسعاية فقيرة ولم ياذن بالاعتاق فقط وليس
 للمعتق الرجوع بالنقل على العبد كما في شرح الطحاوي ولا يشترط ان
 يلبس او يغير الا اعتناق لا يجزى والولد للمعتق عند ما تم كل الاحوال
 ومنه على العبد او غيره من ذي رحم محرم منه بالنسبة اذ الارث والبنية او غير
 قال كونها ملكا شريفا مع شخص اقل منعت نصفها او غيره ولم يقتصر
 حصته بغيره ولو مواسرا او علم انه ابن شرعية او لا وعنده منعت اذ لم يعلم
 والشرع يلبس من اعتناق نصيبه والاستعانة وقال ايضا ان العبد
 شريك غنيا وسى ابنه بغير الارث فان لم يضمن بلك خلاف لعدم
 خبره اذ الرجل ينفق على امرأته فماتت فماتت ولدا ثم ماتت
 فورا فانعتق الولد لانه ملك للارث وان قال من له عبد لعبد به عند
 احد كانه محرم واحد منها ووجه ثالث فاعاد احد كانه يورث بالبيان
 انما يقول ومات بلك بيان فان بدا ببيان الالجاب الاول وقال عتقت
 الثابت عتق بطل الالجاب الثاني وان قال عتقت به الخارج عتق ولو هو
 ببيان الالجاب الثاني ووجه بالثاني وقال عتقت الثابت عتق وخارج
 بالالجاب الاول وان قال عتقت به الاول عتق ولو هو ببيان الالجاب
 الاول عتق عند من ثبت عنده ثلثة ارباعه وسى في رابعة ووجه في شرح
 فان العتق لا يجزى بلك خلاف وعيقت ان يجاب عنه بما يات من جواب جزي
 الاعتناق وعتق عنه الشيئين من كل من غيره وهو الخارج والداخل لنفسه
 لانه عتق نصف الثابت والخارج بالالجاب الاول والداير بهما وكلف
 الداخل بالنسبة الى ابراهيم وبين الثابت وعتق رابعة لانه بطل مال في نصف
 الاصل بين الاربعة وعتق عنه محمد ثلثة ارباع من ثبت ونصف من خرج

اربعة

اربعة من دخل لان بالالجاب الثاني عتق ربع كل من الداخل والثابت
 عنه وتمامه الواجب في الخارج وان قال ذلك في رابعة والسمام اعني رتبة
 وثلثة ارباع رتبة عنه في رتبة ونصف رتبة عنه وخرج من ثلث ارباع
 ولم يخرج لكون الورثة ان اجازوا العتق عتقت تلك السهام وان لم يجزوا
 من الورثة والاصل هو العبيد وعتقهم سواء جعل عنه الشيئين كل عبده
 من السهام غير يخرج منه سهام العتق والسعاية لان من كل من طرأ عليه
 في سهمين وحق الثابت في ثلثة فبلغت تمام السعاية اربعة عشر منعت
 ممن ثبت ثلثته من الاربعة ومن كل من غيره سمان منها وجعل عنه محمد
 كل من العبيد ستة من السهام لان في الداخل في سهم وفي الخارج في سهمين
 فبلغت سهام ستة وسهامها اثنى عشر في عتق من حجب سهام من الاربعة
 ومن ثبت ثلثته منها ومن دخل سهم وسى كل من العبيد على اربعة من
 الباخر من سهام العتق فعندها الثابت في اربعة اسباع من عتق دخل
 من الداخل والخارج في خمس اسباع وعنده الثابت في نصف من عتق
 والخارج في الثلثين منها والداخل في خمسة اسباع فان قلت ينبغي ان يقتضوا
 عنه بلك سعاية فان الاعتناق لا يجزى قلت في اذا صار فلكا معلوما
 اذ لم يصار فلكا اذ كان بطريق التوزيع باعتبار الاحوال ينبغي في ذلك
 لان يجوز بطريق الضرورة والثابت بهذا الطريق لا بعد وامرهما كمال
 الكرامة وعجزه والوحي والموت بيان في طلاق من كان له امرتان وقال
 به او به او احدهما طالق ثلثته وفي احدهما امراتين يعني ان المقتسم
 غير الموطوءة او الموطوءة واحدة فكل هو بيان قبل مدة صالحة لبقاء
 العدة وينبغي ان لا يكون جائزا لان الطلاق الرعي لا يبرأ الوحي كما لا يبرأ

منها
 قوله الطلاق المذموم في غير ربي موت
 يانث وطلقات من طلق في وقت
 خوده اكره ان يثا طلاقا بعد اذان
 كذا اربع ووزن اول كرويا
 اربع ووزن موت كرويا
 في طلاق من شق و
 في طلاق من شق و

مع او فاسد وان لم يعلم المبيع بان او بشرط الجارية لاهلها وفيه اشعار بان
 العرض على البيع ليس ببيان وجوب بيان كاجارته وموت وقيل فروع وتكثير
 واستيلاء وكذا تباعا اعتناق ولكن لو قال لردته المعتقة صدق فضاها
 وهذا في مستحقين الى الموهوب له والمقتضى عليه الركن كالصدقة فلهما
 وفيه اشارة الى انه لو لم يعلم لم يكن بيانا وفيه التكرار وعنده انه بيان والتبليغ
 بغيره التام لانه عتق جميع فلو قال اهد بها حرة فمعه منه واحد من هذه التفرقا
 بالسماء لاهلها بعين عتق الامة لانه بيان والتعيين ثبت بالادلة
 كالشركة والظاهر فيه ان هذه الشكوك والعتق ينزك ان فان البيان
 انما لانه انشاء وقال بعضهم انما لا ينزك لان اذا اوجده من الموهوب
 فعله ان علمه الى بقائه وانما انما لو باعها او وهبها او تصدقها لكانت
 لكن في الاخير في خبر عن البيان وتامه في المحيط دون في الاهدائها
 ليس ببيان فيه اي في العتق المبيع لانه في نازل متعلق بشروط البيان عند ما
 وله اقل وظل وان لم يكن ان يغيره بالان هذا العتق لا بعدد في وانما مع
 بغيره المعلوم معنى لانه نازل عندها وعلم ما قبل الوفاي بيان ولذا لم يكن
 وفيه من انما ان تقبل والمقتضى والمقتضى انما في قوله ليس ببيان
 وعن ابو يوسف انه بيان وانما ان الاستحالة لم يكن بيانا وفيه المقتضى
 في ان شرطه والسماء في العتق المبيع في صحة او دره او بعد وفاته باقبل
 الشهادة وكذا في مقبوله لا يشترط الدعوى والدعوى عن الجمهور لم يصح
 في اعناده وانما عند ما لم يطل لان العتق هو الشرع والدعوى ليس بشرط
 فيه وفيه الحقاير ان الشهادة على اعتناق امينة على الخلف والدعوى ليس
 بشرط فيه خلاف وفيه اشعار بان الشهادة على حجة الاصل لم يطل في

في العتق

في العتق في ان يطل الشهادة وتقبل على الظل في المبيع في غير البيان فيه
 ومن ان الدعوى ليس بشرط لانها منقضية في يوم القوم وهو حق المبيع فمقتضى
 ويعتق الواو وفيه الاستيفاء في القابل الموصول بان وظلت الدار ملكا
 فكل مملوك عبدا او امته فانه كمال في بيعه على الذكروا والاشي كانه الذمير
 ولو قال عتبت الذكروا والاشي لم يدين مقتضا اولنا اول المبيع الى
 بالتعيين ولا المكاتب كذا المملوك المشترك لان بعينه في النامية
 في الاختصاص والاختصاص انما يكون لشيء هو ملكه في الحال دون ما يثبت
 في الحال كانه التكرار وفيه تامل على ان المتبادر من المملوك هو الحال كانه
 الرضا وعنده في بعض النسخ فكل عبدا في يومه اي وقت الدخول في حق
 مكان ملك له اي المقتضى بالشرع في حاله في الدار مثلا سواء ملكه وقت
 المبيع او بعد من طرف له كيو من طرف له ولذا قيل انما في حال
 لما من ان اليوم مع فعل محتمل لتتبادر له المطلق الوقت وعنده ان في
 في كتابه والمكتوب غير مقرر الا ترى ان الرضا في حال او بعد من ان يوم
 وفيه الموصول انه كونه في ذلك في الحال او في وقت ما يجرى بالمتوسط
 في نحو شتمه وكنت بصورة الباء على انه ليس بكتاب في وقت هذا الطيف
 حال كونه ملكا فذكر يومه من حال ملك له وقت حلفه ففقدت مقتضى ما ملك
 بعد الحلف لا يعتق الممل بطل مملوك اي بان قال له امته الممل بطل مملوك
 في ذلك فهو حرة في ذلك ولو اقل من سنة استبدل الممل بطل مملوك
 المملوك ولذا لم يولم بعينه بالترك عتق الممل بغيره الممل في الثاني و
 فيه اشعار بان لو قال كل مملوك امته فانه لا يستحق فضاها في نفسه
 دون ما في ملكه ولو قال عتبت في ديانه لا فضاها في وقت اعتق بغيره

المجوز

ماله نقد او عوضه الى معنوه الحبس او ملكه او موقوفه من ماله
 او به اي به ذلك الحال بان قال انت جاري او جوه عبد الف والقبيل وقبيل
 الحال في الحبس جاري او غايبا بغيره الف عتق سوا الذي الحال اول الحال
 الموقوفه من عليه ويصح ان يراد بالحال المتقوضه فان العتق كالطلاق على
 عتق غيره بعد تفصيله في كتابه على استيفاء ما به لو لم ينفذ او لم ينفذ
 بالحبس كما في العتق والعبد العتق بنفسه بالاداء او الحال بان قال
 ان ادب الف ربي فانت جاري او من في الخارج دون التملك في الدنيا
 المشروطه عند الاختيار ان ادب ذلك الحال في الحبس عتق وعن ابو يوسف
 لا يتوقف على الحبس كما اذا اومر بفرقه او فاعل ادب اشارة الى المولى
 لو اخذ مكانها مائة دينار لم يعتق والظاهر من سوا ما لو استقرض من رجل
 وادى الى المولى عتق الى ان الغريم يرجع الى المولى الظاهر في المظن والمتبادر
 ان الاداء بالتحليل بعد رفع المانع سوا قبض ام لا كما في السيل واليه والى
 لكن في العمدة في قال بغيره انه كانوا يقولون في الدفن او وضعه بين يدي
 ليا بغيره انه اوجه له المكاتب وانه لا يحتاج الى قبول العبد ولا رجل
 بالرد للمواريه بغير المكاتب في انت جوه بعد موته بالقبيل او جله
 ان قبل العبد الف بعد موته الى موت المولى او لم يمت وانفق الوارث
 الوارث او القاتل عتق عن الطرفين ونزاع الف الف القبول بعده فلان قال
 الف باليه بعد الموت واما عتق الوارث فلان العبد صار للمواريث
 فلم ينفذ ما عتق الميت من الاعناق في ملك غيره وفيه اشعار بان لو قال اذا
 جيت فانت جوه عبد الف فالقبول للحال لا بعد الوفاة فاذا قبل جوه القدر واليه
 المال كما قال ابو يوسف وبه لو قال انت جوه عبد الف بعد موته فالقبول للمواريث

عند موته

وبعد الف

وبعد القبول صار موراؤه بغير الحال في ابا الجاهل كما في غيره الف وي والى
 بالقبول ولا يعتق باليه لو جوه واحد منى او جوه احد من ادب الى جوه لا يعتق
 لا بغيره مال الف باليه لو جوه المولى او جوه من ستم مثلك اذا قال لعبد
 عتق من ستم قبيل العبد ذلك في الحبس عتق من ساعته وجوه من جيت او
 من خارج على وجه متعارف ستم لا في مقارعة فان مات مولاه او عبده
 قبلما اى قبل خدمته السنين مات ساعته بلا خدمه او نصف ستم مع المولى
 يجب عليه عند الشخبين بمقتضى اي فتمت العبد كذا في الاول او بعضه الثاني و
 يجب عنه عمده قيمه خدمته اي اوجه مثلك او بعضه فلو ائتمن قيمه وقيمة المولى
 فلا خلاف بيني والى الخلاف فيما اذا ائتمن كما اذا كان قيمة العبد الف
 درهم وقيمة المولى خمسة مثله او امانات في نصف السنة مثلك باخذ باليه
 من خدمته السنة في قوله كما لو ائتمن عبد الف ستم في بعض ما مات فانه
 كان للمواريث ان باخذ دينه باني في الف كما في النهاية **فصل** من مبد
 خبره مده برعتق ولو سكران او مكر يا بعد موته الى العتق وفيه اشعار
 بان لا يصح منه جبر العبد والعبيد والمجنون والمعتوه ثم المده مهران مطلق
 من عتق عتق مطلق موت المولى او مقيده عند فاشد الى الف ليعتق مونا
 مطلقا غير مقيده بنى اصله بان قال در تله انت جوه او مده بر بعد موته او
 ان مت فانت جوه او انت جوه مع موته او مده مونا او مكر او جيت لك
 بر قبيلك او نكت باليه او موت المده عليك وكذا موته قبلما عتق انت جوه ان
 مت المانه ستم ومثل لا يعتق البني في الغالب في الغالب في الغالب في
 في الكا وفيه اشعار بان لو قال انت جوه ان مت المانه ستم فمده مونا مطلق
 في الحبس انه مقيده لانه يقصر ان لا يبرئ لانه ستم لكن في حال اختياره

عند موته او

اعناق في ماله من ماله
 بغيره مال الف باليه
 جوه المولى او جوه من
 ستم مثلك اذا قال
 لعبد عتق من ستم
 قبيل العبد ذلك في
 الحبس عتق من
 ساعته وجوه من
 جيت او من خارج
 على وجه متعارف
 ستم لا في مقارعة
 فان مات مولاه
 او عبده قبلما اى
 قبل خدمته السنين
 مات ساعته بلا
 خدمه او نصف
 ستم مع المولى
 يجب عليه عند
 الشخبين بمقتضى
 اي فتمت العبد
 كذا في الاول او
 بعضه الثاني و
 يجب عنه عمده
 قيمه خدمته اي
 اوجه مثلك او
 بعضه فلو ائتمن
 قيمه وقيمة
 المولى فلا خلاف
 بيني والى الخلاف
 فيما اذا ائتمن
 كما اذا كان
 قيمة العبد الف
 درهم وقيمة
 المولى خمسة
 مثله او امانات
 في نصف السنة
 مثلك باخذ
 باليه من
 خدمته السنة
 في قوله كما
 لو ائتمن عبد
 الف ستم في
 بعض ما مات
 فانه كان
 للمواريث ان
 باخذ دينه
 باني في الف
 كما في
 النهاية

قصص الولد

الفرقة الأولى

ابو يوسف قال لو انا والعق على ما علمت انك تخرج من القى وى باعناك لنفسك
 او بدل او غيره فاعلم انك في المهر انت من اعني بعبه الميت فلو اورد
 النواصب الميت من قبل ان ينفق شي من نواصب او يفرغ له اى الاعتاق في نفسه
 وقال سبيلك وروى الشافعي او بملك فخرية اى بان يملك ذراعه من ماله
 ويجزى ولو ائتمعت على الفرج لكان حايضا فلو ادا اى تناهى العتاق والمعتق
 سدد ان كان حيا ولو افرغ بعبته ان كان ميتا فعليه ان لا يملك له
 فصور لو ادا المهر فاداه الولد واما اذا اراد به الارث فبها ان اراد
 السبعة لغزو المهر وجمعه بيا فبعثان ثم جاء مسلما فاما اول مولودها
 فكفى مشاغبه او امة او دبر او استبدلته فصار حرة بغير شي من ماله
 او افرغ له فاقول نعم انه في الصور من الطلاق ما اذا كان ولدا
 قل منها لصاحبك اذا اعني حرة بعد اقرار الاسلام ورجع او ادا المهر
 ثم سبي واستخبره ذلك العبد ثم اعني في الظاهر ان سبيهم وعط
 عده اى الولد لا ينفرد باطل لا ينفعت العقد ومن اعني امة او حرة
 اول زوجها لا يخرج من غير عتق فولدت ولدا لقل من سنة سنة او دبر
 احدى اقل منها واما في ذلك الولد فله اى الولد امة ومعتقها ولد الولد
 لان العتق في وجوده فان اعني ذلك الزوج والعق فمات الولد حرة اى
 بعد الزوج وولد الولد مفرقا لامة الا فمات اى مولا الزوج اى العتق
 وعقبته ان كان من العتاق الا امة فولدت ولدا الولد اكثر من نصف طول
 للح لم ينفق وجوده وقت العتق فله يلقى الولد ولو ادا المهر فبها ان اراد
 ما الا ان الولد لو مات قبل عتق الزوج لم يحرم العبد والامة ولد والامة
 كما سبي واداره لو اعني ولم يكن بيني سنة سنة لم يحرم فلو ادا المهر فبها

ای تو افریقا و جزایر و ممالک ازین موضع الی ان
تو را هر چه شنیدی از این باب بگو تا من بدانم
حقق این باب است یا نه و اگر نه پس تو را بدانی که این باب
جمله ایست و توضیح اولی این است که چون گفته شد
الاف و اوون این باب کافی

ويكتب المولى عليه العتق او لسان فيه فخره حجة اليد الاممية الربية واما انما
 لا يكتب له فخر واجب قال كاتب بلفظ الكتابة وقال في ثبوتها اي
 محمول بقرينة التعريف فثبت ان المولى واحد الولد ولو كان صغيرا بلفظ بيع
 والشرا وان يعرف ان البيع سالب للملك والشرا جالب له في الكرامة او
 في المضرات ويعرف الغيب اليقين الفاضل وفيه استعارة بان جاز العاقل لا
 بصير مطاوعة لو ادى المال عنه فخره لم يعتق ولم يسترد ما دفع في الزيادة
 وغيره بمال معلوم صالح بالمدى فثبت ان في النظم وفيه استعارة بوزن الكتابة
 على عين فخره كالمكيل والموزون والمذرووع والفاق الفاسد في حقها
 حال اي محمل من محل عليه الدين هلولا اي وجب ونزعم في المغرب او محمل
 مفرق في الاداء والعرب سمي المفرق بين كانه العتق بلفظ وقال الراغب اصل
 النسخ الكوكب الطالع ويقال غلبت عليه او زعمت فثبت فخره ان تدفع عنه
 كل ظلمة على نفسه بانه متعارف في نقد بر الدفع بما قدرته او موهبته
 اي محمول له اجل وهو المدة المخرجة للشيء في المخرجات وفيما سارة الموان
 اللاحق لو كان محمولا فافضل وجاهز للثبوت والارادة يفي في العقد اذا كان بلفظ
 الكتابة ولا يشترط ان يراو عليه ان اوبت فهو حجة وان خرجت فضل فلفظ
 كانه النظم وان كانت بغير لفظ الكتابة او قال جعلت لراعي عتقا لفا
 من الدراية مقدم المفعول النكرة على الاول ثم وصف بقوله بقرينة ما
 في اوقات فانه جميع في معنى الوقت كانه المغرب ثم وصف وقال او لما كتب
 في اول النظم كذا اي عتق مائة مثلاً وانما يالذ اي عتق مائة فان اوبت
 فانت حجة وان خرجت فضل اي فانت عتق مائة ان شرط في ان الشرا فان يكون
 العقد متفق والاول كانه عتق مائة موهبه مخرج الكرامة وفيه العتق المبال

عتق

عتق عتق قال او كانت بغير الكتابة لزمه المبال في موهبة او في بيعه ثم يرد
 عتق بغيره كانه شرح النسخ او في غيره وخرج من يده دون ماله مسترد
 بغيره التعريف لما انه ذكر بغيره سابل الاول على العتق الثاني والباقي على
 الاول ان الفاء اخرج في قوله عتق المكاتب فثبت ان المكاتب جازا الى بلاء
 بعد بلاء اذ انما ان عتق اي اعتق السيد الصالح لا المرفوض فان المرفوض يعتق
 الثالث وخرج اي ضمن السيد العتق اي مقداره مثل المكاتب او مقداره
 اجماله لو لم يوافق لو كان الاستثنى مباحا والفتوى على الاول كانه يستلزم
 المضمرات ان في مكاتبه لا يندرج من يده وخرج المرفوض اي رتبة اياه
 ان في عتقه او عتق له باي حجة واحدة او خرج المثل او العتق ان في عتقه
 اي العتق وكذا اخرج ارسنان في عتقه كانه في عتق ان قال ولا يرد في العتق
 المكاتب بغيره فان التخصيص موهبه فلفظ العتق وصحت الكتابة وانما
 بهما شيئا عتق ازاو جميع في عتق عتق موهبة كانه عتق العتق والمال
 فقط اي لا نوع كالتبرك والعتق ولا صفة كالمدة والردى ولو روى القاتل
 الوسط بين الجحد والردى من ذلك الجنس او يمتد الى الوسط في العتق بغيره
 ويارعنده وعرفه عتق السور فخره عتق بين ولم يقدّر بغيره بل في ولو
 كانت على مال متقوم لانه محمول الحبس او القدر بغيره عتق عتق بغيره
 بانه لو كانت بغيره شجرة او حنطة مع بيان المقدار ادى الوسط كانه في الحنطة
 وقصدت الكتابة بغيره عتق عتق اي عتق العتق لا اختلاف المقومين فلا
 يتعين لكل يعتق باو العتق وعتقت متصا دفعا وان اختلفت رجعا الى
 المقومين فان التناقض انما على اثنان على شئ او نحو العتق وان اختلفا باني
 يقوم احد بهما بالعتق في الرجوع بغيره يعتق باو الا لفظ وفيه شعار

انما يكتب له فخر واجب
 انما يكتب له فخر واجب
 انما يكتب له فخر واجب

اشترطه ولا يكره الملقب به عنه المهور سيما في زماننا لقلته حاله القليل
 بالقرية الاولى لا يكره الملقب لثاقفا وان كان تقليدا او لم يكن في القانو
 غيره وفي النهاية السبع ان ليس لاحد ان يلقب باللقب العند الضرورة
 لما كان به القدر السبع مع الاشراف بعده به فقال وفي اي البيوت باله
 وصفت وما في حكمه من الملال قلت باعتبار الحكمة فان باعتبار العداوة
 من ان بعد عدم فصله في كل شيء يقع الجاود وسر الملاءة او سكوننا بين
 بوجه بها العدم ثم سمي به قبل بين في المفردات والمجازية المعنى المعنى
 اي خلف الخالف باسمه على فعل مفتوح الفاء وهو ظاهر المقابل للترك
 له ما يوصف به النجاة والاعرف المتكلمين من حرف التثنية من الامكان الى
 الوجود في ذنب الية المصوب المشهور المكسور الا انه بعد المفتوح فانه
 وان كان لغة اسم للامر المرتب على المعنى المقصود في ذلك فاسم للتفويض
 اشترط كقرب وقرب الا ان الاسم يعمل بغير المقصود في كل ثمر او ترك
 اي عدم فعل ما هو حال كون الخالف كما وبان كذا بعد الواجب عند وكذا
 حاله من فاعل كذا وبان كذب وهو الاخبار عن الشيء بعد خلاف ما هو عليه
 عمدا فكان او سموا الا انه لا ياتى بالسمو يذاهو المشهور لكن في النجاة
 والمستصنع وغيرهما الى الله نسب يرجع الى ما في الدين دون الخلق وفيه
 ربحا لان عمل التبيين في الحقيقة الملمة الخيرة لانه الموصوفه بالكذب
 والار ان تلك الملمة وحيث ان تنقل على ما في الحقيقة الملمة الموصوفه
 الفعل والترك به يجوز وانما فعل الماض وقد وصفنا بالمال لانه الترتيب
 وما قال المصنفه داخل في الماض لانه زمان التكلم واليه منى فيعتقد بعد
 الفرض منه بقبيل ان الحال بالاجماع ما قارن وجوده ونقصه وجوده ومن مثله

لما ذكره

لما ذكره ابن مالك وفيه يمكن ان يقال ان الماض غير محمول على العرف فانه
 ما ياتي من قوله انت فليكن في التوضيف غير وقد انه يرجع فيه الى ان ذكره
 عنوس اي بين قنوس وكونه ان يضاف اضافة الجنس الى النوع كما في قوله
 وفيه من المنة اوله وقال المطر في ان الاضافة فقط واللفظ وسما عا والقبول
 صفة من النفس الى الدخال في المال سميت به لانه يدخل صاحبها في الملقب
 ثم في النار وفيه استعار بانه بين حقيقة في يتبع به شرحه الثاني في نفس
 في المبسوط والكرامة وغيرهما ان بين مجاز السبع الى ان البين مشروبه
 وهو كبرية محضة والعلم ان ما ذكره اعلم مما ينقطع به عن المسألة في المحيط
 ان القنوس ياتى صاحب به اي به ذلك الملقب ولا يرفع الى التوضيح
 والاسقفار لانه اعظم من ان يقع الكفارة خلف المنعقد وفيه عليه
 طائفة من ان عطف على ما اعرفه بكونه مال من فاعل كذا وبان
 على تقدير التسليم مستلزم لا درك قوله وهو صمد ولو تركه وقال اقترانه
 اي الفصل الماض او الترك الماض وكذا الحال في اي ما بقية للواقع
 فانه انصافه بالحق ليس لذاته كما عرفه واعلم ان الله سبحانه وتعالى
 الاقوال والحق في المعتقدات وهو اي الفصل والترك منه اي لا يلقب
 الواقع بقول لا يتعلق به حكمه وفيه الملقب ليس المعنى بالبعد به
 وفيه الزيادة عن ابن عباس هو البين في العصب وفيه الاخبار في
 الجحيم انه قول الرجل لا والله وبل والله وفيه المفسر ان الله قنوس
 عندنا ومقال القنوس الماض والحال ان يقول والله والله فقلت البار
 والله فاما ان كذا لك وقد كان بخلافه وفيه المحيط لو اراد رجل ان يقول
 الا ان الله بالكرامة فيرى فقد لا يلزم كذا لانه لغو من الكلام

عطف على قوله فليكن
 وان كان عطفه على
 عطف ان لا يرفع
 وهو ارجح
 وهو ارجح

برى مفعول اي ترك مفعول له انه لم يتعمد الكذب في انما لم يقصد بالعمد
 المحمودة في السواد ولا منصوص فلا يقصد كونه ادا وحلف على فعل ذلك
 ات اي مستقبل اوات زمانه متعقده وفي بعض النسخ متعقده باعتبار
 العين في مفعول متعقده ايضا لتوثيق الحالف بايما بالقصد والنية وكذا قد
 الى في المتعقده من اليمان فقط دون الغوس والنفوس والنفوس في
 اشهر اليان حيث في ميمه بالكسري النقصا واعلم فيها والمنت الذي
 العيني في طلاق الطلقة وفيه الى ان الكفارة لم تقبل في العدا لانت والى
 انه يحتمل ان يكون البر والانت اجبت كما في فعل الغرض وترك العصبية
 وبالعقل وان يكون الحنت جنس من البرك على ان المسلم وغيره وان
 يكون البر جنس الى على المباحات كما في الاعتبار وغيره ولو سوا او كرا
 حلف او حنت اي وجب الكفارة وان كان الحلف او الحنت بطريق
 السوا او الكراه كذا ذكره المصنف وفيه من ان السوا او كرا لا يقبل بتقديم
 على العامل لا تقبل بمجرى جاز على الصحيح والى ان كرا بالغير فانه بالضم النكر
 والسوا كالتبيان في اللفظ العقلة وذي باب لقلب الى الغير كذا
 القاموس واما قوله فاسم من النسيان فانه قد ان صورته حاصلة
 عند العقل بحيث يمكن من ملكيتها اي وقت شاء وبشيء يذوقه
 وهو او بحيث لا يمكن منها الا بعد كسبه حديد وبشيء نسيان عند
 الحكم في التلويح قال لا ذكر النسيان وان علم من السوا ثم اتى منه
 بالبريق لا يذوقه بل فيه ما جى على لسانه في العين عند ارادة غيره
 وبشيء اخطا في المستصحب والفتنة بغير من الاقسام ووقوعه
 سو كذا يحتاج الى ما يلحقه بيان من اسم دال على التظيم سمي بالمقسم وتعلم

مو كذا تسمى بالفتنة عليها وهو ان القسم هو اقل من اليمين والحلف التام
 للشرطية الماتية والماتن المقسم به شريطة لنفسه قال باسما اي يلحق اسم
 دال على ذات الواجب بعد تواسم للذات او ذاعنه الاكثر في وقال
 بعضهم انه في الاصل صفة القلب على وفيه اشعار بان بسم الذي ليس
 يمين ويكفي الحنث عند حمله بالشبهة وكذا القدر في انه يمين مع النية و
 عنه محمده انه يمين مطلقا في الحنث والاطلاق دال على انه يمين وان
 كان مرفوعا او منصوبا او سالما لانه ذكر اسم الله مع حرف القسم والظن
 في الارباع غير مانع كما في النماية او باسم هو حرف لفظ دال على الذات
 والعقبة معا لاسم على راي من اسما لم نعم ولو غير مختص ولم يلفظ النكاح
 ولم يكن مرجحا كونه لا يعلق في اختياره كما في حق في ان لم يستعمل في
 غيره والرحيم يستعمل في غيره وقال بعضهم ان غير المختص لم يكن يمينيا بل
 نية والدال هو الصحيح كما في الحنث والكلام منير له انه لو قال واسم الله
 كان يمين وفيه النوادر يمين واحدة ولو قال واسم الله فواحدة بالان
 والانه لو قال واسم الله والرحيم والعنبر والحمد فكل منها يمين على
 حده وعنه انه الكل يمين واحدة كما في الصغرى والحق ان من لا يقسم
 فعل صفة سليمة وقيل من لا يقسم في وجوده الا غيره وقيل العباد في
 القول كما في شرح المواصف وفيه اشارة الى ان حق الله وحقا لم يكن يمينيا
 وفيه خلاف سبلا او يعقبة في عرفه مسمى يمكن الاستغناء في الحنث
 بما في حلف العرب بتلك العقبة بل في ديني اهتزازي يخلصون بيا من
 نحو اليا ووالا بناء فانه قد نبي الشريعة عنه من صفاته نعم وانيته او يعقبة
 وكان شيخ العراق ان اليمين هي الدلالة على الدلالة والى في النماية

والقول ان الذات ما يتعلق به حدوث ممكن اول الجوز وصفه بحدوثه و
الغيبية بخلافه على القولين كالعلم والخلق كونه الله اى غيبته من حدوثه و
عدمه الغيب من حدوثه و عدمه العلم من منتهى من حدوثه و كونه اى كونه
كامل الصفات وكبرياؤه كونه كامل الذات وعظمته اى كونه كامل الذات
اصالة والصفات متجاورة وقد رتب اى كونه بحيث يقو منه كل من الفعل او
التركيب له و اى لا يلحق الغيب بغير الله فانه محام عن اى عباس ان قال
لو جعلت الله كذا و كذا احب الي من ان اجعل بغيره صادقا وعن ابي سعيد
ان قال لا يشرك الله شيئا من هذا الجلف بغير الله ومن ابي عمر وانه قال الجلف
بغير الله شرك كما في كفاية الشجر في اقسام الله ثم بغير ذاته وصفاته من اجل
والفقيه وغيرهما ليس بغيره ان الجلف بغيره كذا و كذا والناس من الجلف بغيره
سريته وان اعتقده انه جلف والبرية واجب بغيره وقال علي الرازي ان افاض
الكفر على من قال بخلوه وحيوانك وما يشبهه كذا في النهاية وذكر في المتن ان
الجاهل الذي جلف بروج الامير وميواته وراسه لم يتحقق اسلامه بعد فاني
والقرآن وسورة والمصنف والشرايع والعبادات كالصلوة وغيرها والبر
والجنة كل ذلك لان العرب تقارنوا بآيها كذا في شرح الطحاوي ولا
يصح من صفاته نعم لا جلف بغيره اى في عرف العرب كذا في شرح الطحاوي
و في ترجمته من الصفات الحقيقية فان مرجع الارادة او المع ارادة
الانعام وعلمه صفة بالاجع عليه شي ووجه الخلق انما يعين بالنبوة وجماعه
اى تركه الا عن اهل لا الارادة كذا في المتن فانه لا يفرق بين كونها
له نعم ليس مرضيا عنده لانه يعرض عليه بواجده بغيره وعقبه اى انتقامه
و كونه معاينة من عساه وقال ابو حنيفة انما صفات الله نعم بل كيف

و كنه

و كنه اى انزال عقوبته و كنه ال اصل العقوب الشدة المقصود للعقوبة
كنا في المحدثات و كنه اى عقوبته وقال الراغب هو الداء والفتنة
وقوله منه اذ جره وشره بغيره نعم الله عطف ببيان لقوله وهو منه اذ
غيره مخدوف هو متعدي او ما اقسامه بغيره الجري مجرى قوله انت لم تترك
واذا قال نعم الله بغيره قوله والله الباطن والعبر هو البقاء مقدر ما او
ولم يستعمل في اليمين الا المفتوح كذا في الكشف وقال الراغب و كنه
البقاء لانه اسم له علامة العبد بالعبودية والبقاء ضد الفناء اوله
وصف الله به و كنه بوصف الجوز لا اضافة استعار بان لا يجوز ان
يخلف ويقال نعم الله كذا في كفاية كبره لا خلاف واذ جلف ليس له ان
يسر اهل الجلف ان يفتن فان البرية كثر منه بعقبه كذا في كفاية الشجر و
الجماع كفاية العزة وكسر جامع منه اليم مقصور اليم كفاية العزة وكسر
وقد يقال بجماعه بقباس العزة المقصود به باووق كذا في جامع النون
فيقال له بقباس العزة وكسر باوول يستعمل مقصور اليم كذا في جامع المطالعة
و جمع يمين عنده الكوفة بغيره عطفه جعلت وصليته كذا في الاستيعاب
كفها ومفرد كذا عنده سبويه مشتق من اليمين وهو البركة وعبر اليمين
منه اذ جره مخدوف هو مخدوف يمين ومقدر يمين الله بالخلف نعم به من كثر
والضمي او اليمين الذي يكون ما سماه نعم عذره الله كذا في الرضة وذكر في
ان ايم حمله عنده بغيره و كنه الله باووق اسلمه في القسم كذا في الام
وغيره ان الواو للعطف و كنه لم يجره والحقيقة بغيره جده اهل ان انصب
جاء في الاصل رفع القسم والرفع شائع على الله اى اقسامه اذ علم
عنده الله اى بغيره قد مر معناه و كنه الحيلة العذر موجب يمين الله و كنه ان

[illegible]

فان

فإذا أراد الجميع تياب ثواب الجميع ولو ترك الجميع يعاقب على ترك الجميع و
 ثمانية النصف قال في معناها إلى هذه النقطة ما بين الجميع أفضل من النصف
 مقدار ما يقع ولم يلق عليه النص من غير وقت الداء الوقت الميمون و
 الداء ذكره في الشارح صام وهو بالنقطة أيام وعنايته إذا كان لا قدر
 ما يشترى به طعام الفترة لا يصوم وعن ابن مقفال إن كان له ذلك طعام
 وقوت ملوون لا يصوم وفي الأصل ولو كان مال مع الدين صام بعده
 وأما قبله فبغير اختلاف الشيء كما في البيه وذكره في التوازي يوجب بدل
 المعصاة وحشي بالليل في لم يجب المقداره بالجماع ولذا أي تضاعف
 لو فرض فيها وأخر أو حاشيت سبقت بغيره الشارح أو الفتن وعلم
 أنه لو أجمعت لفائدة الجميع ثم ولم يبق الموت والقتل وسقوط لفائدة
 الشارح خلافاً لما في الخبر أنه ولم يبق لفائدة ما حاشيت لأنه السبب في
 عليه عهد ثم في نصه بما أشار إليه في السابق لقوله ومن حلف بالنقطة
 الشارح على معصيته لعدم الظاهر مع أحد الوي أو غيره بأن يقول والله
 لا أخطئ وإن فعلت فعلى ندرية أو إليه جوبير أو الله فعليه الوقوف بما
 حلف أي وصيان يفعل لفحاشته وتقر عنه بعده لقوله صام الله عليه ولم
 من حلف على بين أي المقسم عليه ورأى غير ما جاز منها فليست بالذي يجوز
 منه من قبله وفيه دلالة على أن الجميع إذا كان معصيته وجب الحلف بالشرع
 الداء لانه المستحق وقد قال صام الله عليه وسد من حلف في بعضه
 فلا يعصيه والظاهر أن الحلف قد يكون جاز من غير ما يعصى كما هو
 قد صح به الثابت في لفائدة وغيره في قول اللسان فمن قل أن الداء دلالة
 فيكون الحلف على معصيته وإن أحدث له ال على شرطه لو أن الحلف جاز من غير

والتكليف بالبر والنجاة من النار
والتكليف بالبر والنجاة من النار
والتكليف بالبر والنجاة من النار
والتكليف بالبر والنجاة من النار

في انما لو شفا الله عيسى او مات بعد ان ولد من مريم مستورا على الناس
 صلوته فوجه المنظر بان قدم الغائب شيئا من رسله يخرج عن العادة
 بالغا ثم يدين بالخطا في حق محمد الى المنطق عند ان يخرج من فضل الله
 خلافتنا الى اصل عليا قال المالك لم يبق في الله احد من بني مينا فعليه
 نصف صاع من يروى من نذر ان يصدق في هذه المائدة على ان يومئذ افشيت
 مائة على مسلمين انما قيل ان نبي الله صلى الله عليه وآله في المحيط وعن الجيعة
 يرجع عن الوفاة في النذر المطلق والمعلق الى الكفاية في ان يصدق في النذر المعتبر
 ومعلقا على ما يرد من المنظر كمال زينة او شرب فلهذا على الاذن ووجه
 بما نذر ما اختيارا فيكون في غير الرواية او لو من بينة باعتبار معنى القسط
 وجه اصل ان نذر من معلقا بشرط لا يريده فالوفاة عند التفتة وفي الحق ابو
 علي السعدي وغيره ومن محمد ما ذكره في التفصيل ومن ابو بصير في انه
 يرجع اليه واقترن مشايخه وهو حكاه السرخسي وغيره وفيه رواية اخرى من بعض
 رضي الله عنهم في المحيط وغيره وفيه اي التفصيل المذكور في قوله في
 البداية الى ان الاول ان يرجع الضمير الى ما يليه من التفسير في السعدي
 يرجع من الوفاة الى الكفاية وهو اختيار السرخسي وغيره وفيه اي قوله
الصل من جعل ما يقسم او المشرقة لا يدخل شيئا تحت به فعل اسقط
 البيت ما وصى الانسان سوا كان من حواء مذكرا وصف ذكرا والله
 قبل هذا عرفه فان الضمير عند اسم البيت صبيح يسمى في ديارنا كاشان
 انما في غير البيت ذات ثلثة هو ابي القاسم الاول لما في النذر
 في جده اسم السقف واحد والآخر ثلثا فانه في اسم كل من صغير
 اكله في جميع الكفاية فهو اسم من الدار والمنزل الذي يسمي على صنف

غاي

في انما لو شفا الله عيسى او مات بعد ان ولد من مريم مستورا على الناس
 صلوته فوجه المنظر بان قدم الغائب شيئا من رسله يخرج عن العادة
 بالغا ثم يدين بالخطا في حق محمد الى المنطق عند ان يخرج من فضل الله
 خلافتنا الى اصل عليا قال المالك لم يبق في الله احد من بني مينا فعليه
 نصف صاع من يروى من نذر ان يصدق في هذه المائدة على ان يومئذ افشيت
 مائة على مسلمين انما قيل ان نبي الله صلى الله عليه وآله في المحيط وعن الجيعة
 يرجع عن الوفاة في النذر المطلق والمعلق الى الكفاية في ان يصدق في النذر المعتبر
 ومعلقا على ما يرد من المنظر كمال زينة او شرب فلهذا على الاذن ووجه
 بما نذر ما اختيارا فيكون في غير الرواية او لو من بينة باعتبار معنى القسط
 وجه اصل ان نذر من معلقا بشرط لا يريده فالوفاة عند التفتة وفي الحق ابو
 علي السعدي وغيره ومن محمد ما ذكره في التفصيل ومن ابو بصير في انه
 يرجع اليه واقترن مشايخه وهو حكاه السرخسي وغيره وفيه رواية اخرى من بعض
 رضي الله عنهم في المحيط وغيره وفيه اي التفصيل المذكور في قوله في
 البداية الى ان الاول ان يرجع الضمير الى ما يليه من التفسير في السعدي
 يرجع من الوفاة الى الكفاية وهو اختيار السرخسي وغيره وفيه اي قوله
الصل من جعل ما يقسم او المشرقة لا يدخل شيئا تحت به فعل اسقط
 البيت ما وصى الانسان سوا كان من حواء مذكرا وصف ذكرا والله
 قبل هذا عرفه فان الضمير عند اسم البيت صبيح يسمى في ديارنا كاشان
 انما في غير البيت ذات ثلثة هو ابي القاسم الاول لما في النذر
 في جده اسم السقف واحد والآخر ثلثا فانه في اسم كل من صغير
 اكله في جميع الكفاية فهو اسم من الدار والمنزل الذي يسمي على صنف

والصدر الشبه انه لا يثبت كما في المحيط ولو لم يخرج لحيث كلف
ما اذا اجتمع في غير القصرات وانما قصر السكنى بالدار لان في البيت تفصيلا
فانه لو كان الخلف معربا وسكن في بيت من شجر او قبة لا يثبت ومن
نه ركنه ومن نه ركنه ولو كان به وبالجفت في الوجين كما في المحيط
ومنع للشرب منه يكون انزاي ونزل من موكوبه بلسان الزاي الى المنزل
في بعض النسخ وهو في الاصل مكان النزول في في القاموس وانما لم
يعرف باللام اعني واعلم الاول في لم يذكر او كان في الواو في الموضعين
بلا يثبت مما شاع فيه فتاويه الفاء اوله بدل منه والدار وهو واحد
فصحة اي واحد على القصر وفيها فانه لم يثبت انما كان يخرج منها
فانه لم يثبت فانه لم يثبت في الدار او البيت والمخيم او السكنى
بقريته فيقضي المقر والقريه لا بد من خروجهم بايهم الدار الى البيت مانع
منه فانه لا يثبت كما في القارة ومناعه اجمع حتى يثبت بوجه القارة
انما من القارة يعني فيها في حش لو بقي شي لا يثبت له وفيه اختلفوا فيمنعه
كما في السفر والدارين لكن في المحيط والقارة وغيرهما ان مشايخنا قد اختلفوا
لا يثبت عنه والدارين كما يثبت به السكنى عنه فمجرده سقاء ما يتاونه
وعليه الفتوى كما في الزايد وفيه ابو يوسف في سقاء الاكثر وعليه الفتوى
وبه اذا اختلف بالعرف بينه والدار فلا يثبت له وطريقه في تعيينه ان لا يكون
وبه انما الصدر الشبهه وانما من الدار انه لو اخرج من سقاء الى السكنى مثلا
لم يثبت في بيت كنه وبه اذا لم يطلب منزله والدار فلا يثبت لهما كما
في المحيط والدار لو لم يخرج بان كان شرعا او ضيقا او فاعلف من القصر
اوسد الباب لم يثبت كما في السفر فلو لم يخرج الذي هو العزاني والاضل

المدان

والمدان الشبهه انه لا يثبت كما في المحيط ولو لم يخرج لحيث كلف
ما اذا اجتمع في غير القصرات وانما قصر السكنى بالدار لان في البيت تفصيلا
فانه لو كان الخلف معربا وسكن في بيت من شجر او قبة لا يثبت ومن
نه ركنه ومن نه ركنه ولو كان به وبالجفت في الوجين كما في المحيط
ومنع للشرب منه يكون انزاي ونزل من موكوبه بلسان الزاي الى المنزل
في بعض النسخ وهو في الاصل مكان النزول في في القاموس وانما لم
يعرف باللام اعني واعلم الاول في لم يذكر او كان في الواو في الموضعين
بلا يثبت مما شاع فيه فتاويه الفاء اوله بدل منه والدار وهو واحد
فصحة اي واحد على القصر وفيها فانه لم يثبت انما كان يخرج منها
فانه لم يثبت فانه لم يثبت في الدار او البيت والمخيم او السكنى
بقريته فيقضي المقر والقريه لا بد من خروجهم بايهم الدار الى البيت مانع
منه فانه لا يثبت كما في القارة ومناعه اجمع حتى يثبت بوجه القارة
انما من القارة يعني فيها في حش لو بقي شي لا يثبت له وفيه اختلفوا فيمنعه
كما في السفر والدارين لكن في المحيط والقارة وغيرهما ان مشايخنا قد اختلفوا
لا يثبت عنه والدارين كما يثبت به السكنى عنه فمجرده سقاء ما يتاونه
وعليه الفتوى كما في الزايد وفيه ابو يوسف في سقاء الاكثر وعليه الفتوى
وبه اذا اختلف بالعرف بينه والدار فلا يثبت له وطريقه في تعيينه ان لا يكون
وبه انما الصدر الشبهه وانما من الدار انه لو اخرج من سقاء الى السكنى مثلا
لم يثبت في بيت كنه وبه اذا لم يطلب منزله والدار فلا يثبت لهما كما
في المحيط والدار لو لم يخرج بان كان شرعا او ضيقا او فاعلف من القصر
اوسد الباب لم يثبت كما في السفر فلو لم يخرج الذي هو العزاني والاضل

المدان الشبهه انه لا يثبت كما في المحيط ولو لم يخرج لحيث كلف
ما اذا اجتمع في غير القصرات وانما قصر السكنى بالدار لان في البيت تفصيلا
فانه لو كان الخلف معربا وسكن في بيت من شجر او قبة لا يثبت ومن
نه ركنه ومن نه ركنه ولو كان به وبالجفت في الوجين كما في المحيط
ومنع للشرب منه يكون انزاي ونزل من موكوبه بلسان الزاي الى المنزل
في بعض النسخ وهو في الاصل مكان النزول في في القاموس وانما لم
يعرف باللام اعني واعلم الاول في لم يذكر او كان في الواو في الموضعين
بلا يثبت مما شاع فيه فتاويه الفاء اوله بدل منه والدار وهو واحد
فصحة اي واحد على القصر وفيها فانه لم يثبت انما كان يخرج منها
فانه لم يثبت فانه لم يثبت في الدار او البيت والمخيم او السكنى
بقريته فيقضي المقر والقريه لا بد من خروجهم بايهم الدار الى البيت مانع
منه فانه لا يثبت كما في القارة ومناعه اجمع حتى يثبت بوجه القارة
انما من القارة يعني فيها في حش لو بقي شي لا يثبت له وفيه اختلفوا فيمنعه
كما في السفر والدارين لكن في المحيط والقارة وغيرهما ان مشايخنا قد اختلفوا
لا يثبت عنه والدارين كما يثبت به السكنى عنه فمجرده سقاء ما يتاونه
وعليه الفتوى كما في الزايد وفيه ابو يوسف في سقاء الاكثر وعليه الفتوى
وبه اذا اختلف بالعرف بينه والدار فلا يثبت له وطريقه في تعيينه ان لا يكون
وبه انما الصدر الشبهه وانما من الدار انه لو اخرج من سقاء الى السكنى مثلا
لم يثبت في بيت كنه وبه اذا لم يطلب منزله والدار فلا يثبت لهما كما
في المحيط والدار لو لم يخرج بان كان شرعا او ضيقا او فاعلف من القصر
اوسد الباب لم يثبت كما في السفر فلو لم يخرج الذي هو العزاني والاضل

صحة كنهت ونحوه انما يشترط كنهت لان المستثنى خروج مخصوص الال
نوي مرة واعلم ان برامى القطر والغرض من البيان وقيل برامى اللفظ
لا الغرض وقيل لا كنهه الجوهري وسفوفه وانما عند الطرفين في برامى الغرض
تجمل يخرج من بابه المكنة مثلا والاولى الا ان لا يبين بالاسم يخرج
من بابه بربها ويرجع اليه تحقيق الخرج لا كنهت في بابها اي مكنة
صحة بطلها فان البيان عبارة عن الوصول وزاوية معنى خروج على
ما روي من الصاميين في شدة الخرج لا الوصول في الصاميين في شدة
تأثيره وغيره وقال نصير في بيان كنهه في شدة الوصول وهو الصام
في كنهه الحلاصة ونحوه لا كنهه واستعار بانه لو نوي بالذات بالبيان او
الخرج في نوي ولو قال كنهه من روم فكنهه افرقت صفة بانه في
بانه ان سكت فخرج عنه بنية ان لا يعود في ما وبنية السكت كنهت
كنا في المحيط ونحوه والله لبا يبين مكنة ونحوه كنهه كنهت الال في
اجزائه بونه لان عدمه بالبيان في تحقيقه وكنهه في والله لبا يبين
عدمه لان استطاع ان لم يانه متعلق كنهت بلامانه هو مخلص او سلف
او غيره فان استطاعه عرف القوة من حيث سلامة الاسباب
الالكات وقد وجدت بلامان ودين اي صدق ديانته من دينة
وهو المودع في الحقيقة في تركه كنهه الطلقة بنية الاستطاعة الحقيقة
فما عاين دين وهي القدرة التي بعد ثباته بعد عنه الفعل وذا شدة
عند الجهور لا مكنة وفيه استعار بانه لم يصدق قضاء ونحوه روية صدق
فان الانسان اذا نوي حقيقة كلامه فان كان الظاهر لا كنهه
صدق ديانته وقضاءه والافني بنية قضاء وبيان كنهه الكرامة

وذكر

هذا هو الوجه في صحة كنهه
في قوله كنهه كنهه كنهه
في قوله كنهه كنهه كنهه

وذكر

وذكر ابو شلوة في التمهيد ان استطاعة كنهه استطاعة الال كنهه
واستطاعة الال فعال كنهه السبب واستطاعة الال كنهه في القدرة على
الفعال لا كنهه عليه كنهه السبب وسيمان بالتوفيق والافني
بالتوفيق وخرجه في كنهه الال كنهه في كنهه الال كنهه
مستطاعا في مكنة كنهه كنهه في كنهه كنهه في كنهه كنهه
بالخرج لا كنهه في كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه
في اللفظ والمعنون في اشارة الال كنهه كنهه كنهه كنهه
ستوري من او مكنه ستوري من كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه
او امرى والال كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه
بدون العدم والال كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه
يوسف خلقه في كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه
الفل كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه
بشرط بلسان كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه
او اذا قل كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه
كنا في الصغرى ووجهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه
الادقت اذ في الال كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه
عن الحذف القوي على الال كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه
في القارة كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه
انت من الدار كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه
فعل مولى لم يرد كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه
اخره مكنه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه كنهه

او الم يكن له بنية فان نوى جنس البر لم يمتدحفت باكل جنسه وسو بقبال الجماء كما
لم يمتدحفت ان نوى ما يجتمع منه فاعلم غيبته في الغفائيه ومن هذا الذي يمتدحفت باكل جنسه
فلم يمتدحفت باكل جنسه ولا في المحيط فلا يمتدحفت كما في المصنعات لو ستمت
اي اقلع بابا كما في المقدس من الطن ان في هذا المعنى في مشهوره في اى
استيفاف مثل ما هو مستف من قوله نعم من كى انتم في انتم كفى في داخل الشوا
بالسر والضم بالواو لتتوى الى المطبوع الى السكت فلا يمتدحفت باكل الجوز والباد
فان والبعض المتوى في هذا الممتدحفت شوا والافضل ما نوى في المحيط
وذكر في السكت ان برهان لردده يشمل الممتدحفت والمطبوع الى المطبوع باكله
ويفتح حال كون من الجوز كما في الاصل وذكر الممرى انه ما له من وطم او ستم
فلم يمتدحفت بالكلية البياض وفيه رخصه الى ان لو اخل من منق الممتدحفت كى فيه
من الجوز والكم كى لو طبع ارضا وعده من بودت والمانه لو طبع بسمن او زيت لم
يتمت ولو نوى ما فيه يمتدحفت باكله كى في المحيط وفيه ارضه واما في حقه فتمت
بطل ما فيه كى في الزايدى والمانه لو اخل طم الى ارضي والمتميز يمتدحفت والضم
انه لم يمتدحفت كى في الكفايه واصل الراس براس يلبس اى يدخل في الشايف
جميع متواريط بالمشبهه وبياع ويشترى في مقاره اى الخالف يمتدحفت باكل راس
الغنى والفقير منه واما عند ما فيها كل راس الغنى خاصه والمعتول فخر ماننا
العاده كى في المصنعات ولا يمتدحفت باكل راس السكت والجوز والبطير والورق
الى بالنيه كى في المنظر واصل السكت بالنايب بالنار ستم البطن الى الضيق فلا
يتمت باكل ما عدا المعاد ولا يمتدحفت بالغيره ولا بالاعلى الممرى الى ستم
يتم ستمين ويشترى في ستمين من الشحوم على ما قال ابو حنبله رده وقال كى يمتدحفت
فلا يمتدحفت الى اول كى في الكوما وفيه رخصه واما في حقه فلا يمتدحفت

الذي

على شح الممرى كى في الاقبار ولا يمتدحفت كى في الممتدحفت باكل شح الممرى
بسم كى في الطائر وفيه اشارة الى ان لو اخل شح الممرى اخل لم يمتدحفت ويدا
قباس قوله كى في المحيط والمانه لا يمتدحفت باكل الا بنيه كى في المحيط ان
النجباء في السب قال في التقديم والتاخير والمخير بلفظه كى في البر والضمير
بطله وبعثا فلو كان موضع لا يمتدحفت وفيه خبر السكت لم يمتدحفت باكله
كى لو حقت كى في رفته ثم شره بما كى في المحيط لا يمتدحفت الى رطله ورس
والذرة بطله لا يمتدحفت وفيه يمتدحفت لو كان معناه او الفاكهه مثل اللادن على
ما قال ابن الاثير في صيغته كى في معناه باذ وبعث كى في ستم دون الى ستم
والاستدوا بالشفاح اى مثل الشفاح والمشمش زر والود والحق والسنبل
والنيل والعتاب والفتق واللوز والجوز والبوت والبطيخ واليس
فما كى في السكت كى في العنب والرمان والربط كى في ثماره لا يستغنى
فقط عن كى في الشفاح فلا يشاء ولا مطلق الفاكهه وفيه رخصه واما عند ما
ففى فاكهه نظر الى الاصل وعليه الفتوى ولا فلا مسائل البياض معناه
كالزيت وفيه الرمان والتمر ليس لفاكهه كى في الرمان في الغناء بالسر
الضمير بالفاكهه ستم خبار وراز والخياري خبار وراز والباقل والمشمش
والشرب مثلث الشين البقال ما لا يشاء وفيه المضيق الماهر فيه بطله
لا يشرب هذا اللبن فيشر وفيه كى في كى لم يمتدحفت وقال الرستغري ان الل
والشرب عبارة عن العمل الشفوق والخلن ولو حلف لا باكل في رفته في اقل
لم يمتدحفت كى لو حلف لا يشرب وفيه رخصه واما في حقه فلا يمتدحفت
ففى كى في المحيط من نهر باسكون والركنه في الماء الفايض بالحق من الماء
السكون وشا في الماء من موضع بغيره لا يمتدحفت الى ناول كى في القاموس

فلو لمه فمقتضوه وشرب بغيره فمقتضوه وان لم يدر هل يدر فيه كذا في الشفة
 لكن في الطبقات انما كانت اذا دخل الى الدنيا والى بغيره فمقتضوه انما
 اذا شرب من بقرى را اسبغ الماء فمقتضوه كذا في الشفة والماء لو طيف على
 زرع بغيره فمقتضوه من بغيره فمقتضوه كذا في الشفة والماء لو طيف على
 كذا في الشفة فمقتضوه لو شرب من بغيره فمقتضوه كذا في الشفة والماء لو طيف على
 وبانته وقته ومنه من قال انه اخذ من زمان الى زمان كذا في الشفة وغيره
 فمقتضوه الطيف على شرب من بغيره فمقتضوه كذا في الشفة والماء لو طيف على
 عنه ثم كذا في الشفة فمقتضوه كذا في الشفة والماء لو طيف على
 لم يقل فمقتضوه شرب مع انه البقي بالسابق يملون تنقيتها على المارة الموتى
 وعلمت الوالماي فانك لم يدر هل يدر بغيره فمقتضوه كذا في الشفة والماء لو طيف على
 من الدرع بالبريك كذا في الشفة فمقتضوه كذا في الشفة والماء لو طيف على
 به الدرع من بغيره فمقتضوه كذا في الشفة والماء لو طيف على
 لم يدر هل يدر بغيره فمقتضوه كذا في الشفة والماء لو طيف على
 والدخول عليه المقصود منها الى بلادهم والتمسك في القمام والتمسك في بلادهم
 فلو قال انما في القرن زبد اذا كسبه او اخذ او دخل عليه ثم يفعده حال
 حبه زبد لم يدر هل يدر بغيره فمقتضوه كذا في الشفة والماء لو طيف على
 اقرب الى الحق فمقتضوه كذا في الشفة والماء لو طيف على
 على سوط الى الوالماي ويصل بوشاينه في بغيره الى الباس ودرن التمسك
 ولو نوى بها السرة فمقتضوه كذا في الشفة والماء لو طيف على
 ثم السرة فمقتضوه كذا في الشفة والماء لو طيف على
 بعد بغيره فمقتضوه كذا في الشفة والماء لو طيف على

والسنة بعد

وبنه الى قريب من الزمان او قريبا او سريعا او عاجلا وعلمت السرة
 بل بنه الى قريب من الزمان او قريبا او سريعا او عاجلا وعلمت السرة
 الى العاجل ايامه وعلمت السرة وعلمت السرة وعلمت السرة وعلمت السرة
 وقال الشفة ايامه كذا في الشفة والماء لو طيف على
 قال حورس لرفق وبعدي بالبا الى ذكره البيني ولا يقال اصطفى
 بالحق كذا في الشفة والماء لو طيف على
 ما اصطفى به الجسد والعنه ما يفسد فيه ويملون به يقال اصطفى بالحق
 كذا في الشفة والماء لو طيف على
 التفسير او يدر هل يدر بغيره فمقتضوه كذا في الشفة والماء لو طيف على
 والسرة والسرة والسرة والسرة والسرة والسرة والسرة والسرة
 ولما يدر هل يدر بغيره فمقتضوه كذا في الشفة والماء لو طيف على
 والقصب والصفى والسرة السرة السرة السرة السرة السرة السرة السرة
 وذلك لانه عندهما ما احتاج في اكله الى السرة السرة السرة السرة
 بالحق ليس باوادم وعنده ما يورث من السرة السرة السرة السرة
 وعلمت السرة كذا في الشفة والماء لو طيف على
 ما اذا العقد صبات واذا اخذ وسرته اكله كذا في الشفة والماء لو طيف على
 فمقتضوه كذا في الشفة والماء لو طيف على
 فمقتضوه كذا في الشفة والماء لو طيف على
 اذا استخرج ماوه وقبضت عماران الى كل بقاء ما من السرة كذا في الشفة
 فمقتضوه كذا في الشفة والماء لو طيف على
 فمقتضوه كذا في الشفة والماء لو طيف على

لما لو كانتا بعين الفارسين ولورما بايديهما اذ قد تم بمقتضى الفارس
 ليس يقرب لما في المحيط وقطع مبتداً فغيره يدي ملكة الزوج يا بشر او
 او غيره بعد نذر ان ليست اما من غير ذلك اجتمعا الزوجية الى مع ذلك بالقوة
 ريسان فمدي اي فعل النقص في هذه الثوب ملكة ولو قصدت في بعض
 قال المدي ما يهدي الامانة فغيره الزوجية وشيخ الغزال سواها كانتا حكم
 او غير ما في الجامع الصغير نسختة وليس الزوج على العباد يدي اي واجب
 النقص في ملكة ولو قصدت في غيرته جاز ولو انتم به في الشاة لم تجز فتمت
 قبل جاز ولو قصدت في كاهن اكله على غير فقر او ملكة جاز خلفا لغيره كما في
 التيمم شير وقال ليس عليه المدي الا اذا كان من فطن ملكة يوم النذر
 والكلام مبني على ان الغزال حكم من فعلها لكن لو قال ان ليست من غير ذلك
 فليس ثوبا بعين من غير ما قصدت خلفا لما لو قال ثوبا من غير ذلك
 فانه لم يمتد وان لم يمتد من مائة من غير ما قصدت الوكيل من غير ذلك
 او ثوبا من غير ذلك لما في المحيط والامانة لو ملك قبل النذر لزم المدي بغير
 الدار والامانة لو زاد من فطن لزم المدي بالطريق الاول ولو زاد بالامانة
 والامانة لو زاد من فطن لم يفرجه المدي بل خلفا لما في الدفانية وقام
 وجب بقية الدار وكسرها واجبه بقية المدي لانه كما تام على بقية الدار وصحتها
 وسكون الدار اي ما يربى به من مصوغ المعدنيات او الحجرة كما في
 القاموس وقال المظفر في الامانة في المداوة من ديب وفطنة وقيل او
 هو مبر لا يكون حيا فانه فطنة فلو قصدت لا يفسد حيا فليس لم يمتد
 لانه كما يستعمل للتبريد يستعمل لاي منه السفة والتمتد ويزاها مبر الرواية
 وقولوا به اذا كان مقصودا على حية فانه الرجال واما اذا كان على حية فانه

ان كان قد اقتضت فنت وبقا لا يمتد على حال الاول افعه وعن محمد
 انه على مطلقا كما في المحيط وعنده عقد لواء بالسر كل ما يقصد ويعلق
 في العتق واللو لواء الدر جمع النواة الدر بالفا رسنه واريد كما ذكره
 الطوهرى لم يصرع بديب او فنت اي لم يركب منه على وجه يقصد للعرف وعنده
 ان يمتد به ليس على وجه يركب الخلاف عقد بركه او زهره او ياقوت فانه
 اختلاف زمان ولا خلاف في المصنع كما في الاقناب ومن حلف لا يمتد
 على هذا القرائن بالسر الى المبسوط من الثوب والوراء وغيره في الاصل
 كما في القاموس فانه على قرائن بالسر ستر فبقى كما في القاموس بالفا رسنه
 جازر سب فونة فنت لانه تابع له وفيما استعار بما ذكره انه لا يمتد
 من حلف به وجعل فونة فنتا اتم لان مثل الاول على انه لو اخرج الحث
 من القرائن ونام عليه او رفع الشكارة ونام على الحث لم يمتد ولعل قوله
 للرد على ما في القرائن انه يمتد عنه بغيره وسفرو وقيل هو قول محمد بن علي
 انه مبني على انه لو جعل فوق الحثوف عليه بنا لم يمتد كما في المحيط الاول
 حلف لا يجلس على الارض او السطح او الدفن فجلس على سائر او حطير
 فوقها ولو حال منه اي الحالف وبينما اي الارض لباسه الذي يلبس
 فنت فلو نزع لباسه بسط عليها وجلس عليه لم يمتد كما في النماذج
 حلف لا يجلس على يد السرير فجلس على سائر او فرائش فونة فانه يمتد
 خلافه جوسه على سريره فانه فونة فانه لا يمتد فيه الفرج ما علمت
 كما لا يخفى ولا يصح عليه يقع على اليد اي على زمان جوسه من وقت النماذج
 لانه في موقع النقي ويقع عليه يقع على مرة واحدة من الفعل لانه في موقع
 الاثبات يمتد بوقوعه العاس من الفعل ببلد الفاعل او محل الفعل

[illegible]

قال الربيع بن خثيم
جئت من الشام في
كتاب من يد الكلب
عن قريش عن اهل الحضر
على نه ايام وليها

غفر

تحت كتبه وعن القاضي القاضى ابو العباس انه اذا نوى القصد رخصت وعن بعض
 ائمه ان رخصت مطلقا وله ان يقول بقبول يوم بعد يوم بقبول
 كى في المحيط لكن رخص الشك ان يفسر بقبول يومه لا بشك في النية ويرى
 صحة عند محمد بن جرير بن عيسى عند ابو يوسف له في القصد واختلفت
 اشترط رفع الراى من السجدة ولا رواة فيه كما في المحيط في اختلف
 في الرواية ولا رواة في السجدة لا بما رواه في رواية اليعاقبة
 نوحه اليه مسودة فبطلت كفت ذلك اشترط فعدة السجدة وقيل في الرواية
 انما لو كان في قضاها رخصا بشرط والا فلا كما في المحيط لا باطل منه في
 اليه رخصت او طفت وعقفت بولده ميت ثم قوله في الرواية وجازية
 ان ولدت فانت كذا الى طلق او حرة وعققت الولد الى لاء القابل
 ثم قوله جازية ان ولدت فهو انى الولد حرة ان ولدت وله اميتا لم ولد
 حرة وحرة في ملكه والا فلا بعققت له لخلل البعيت الى الراجح الى قال في
 من حلف بقبول يومه وقضا يومه بقبول او بامره او بامر غيره
 ولو بشرط الحوانه وقضت الحان فلو شرب غيره لم يبرئ فلكان قالوا على
 ولو لم يقبل لكنه وضع بحيث ينال يده ولو كان الدين غاييا لم يثبت
 جبرك القضا والى حصل ان يرفع الى القاضي فانه المختار عند القصد
 الشكيد كما في المحيط والادلة ان يبق بالاجابة في الطرف فاضم اليها
 لليوم وما يجر مقوله الجعيت وما في ان القصد ليس مع حذف فية فليكن
 عن شى ازبوق ما يقصد مقصد رخصت الدين ثم زبوقاى صارت حرة وروى
 للنقض كى في القاضى موسى او مع زبوقاى يقصد ويؤدى خطبه كاس ابو
 فقات حقه الجوده كى في السجدة وقال ابن الفارس الزاى والياء والقاضى

فيه كلامه وما في شيا من صحى او جهره الا من ترك المنون فانه لم يوجد
 الا الجهره فغيره كى من المعزب ولعل الناء والمذبحا لم يمتصوا
 من الدراية وحى والزيغ فكل ما من جنس الدرايه وفقضى فالبته والحق
 ان الزيف ما يرد بهت الحال لانه لا يقبل الى ما يغير غايه الجوده والبره
 البقى ويجرى فيه المعامه فكل ما من البهره فانه يرد بالحق وايضا اذ اذ
 وحق البهره وقيل البهره ما يطل سلكها فكمه المقصود القضاء او سخطه
 بغيره فاما اى سخطه ما يبايعه الدين والبره فينقض بره المقبوض
 لان البهره قد اختلفت او بايعه به اى بايع المدون راينه اى بدينه شيا
 من ملكه فبعد غيره بها معنى كما هو المتبادر فلو باع فاسد او ليس فيه
 واما بالدين فقد حثت والى نقد بره وقضيه اى جنس الدين فذلك الشا
 بره هذه الصور وانما شرط القبض فانه وجب الثمن فقبض البيع لانه لا ينفك
 قبله ولو كان المكفوف بهذه الصور ستوفى بالبيع او القيم وقيل لا
 اردوا من البهره فانه مما عليه عليه الصفه او الناحى ولعل الناء كبره او صما
 اى هو باويزه اذ لم يثبت له في اليوم والى جنس ان جبره او بهر اى او
 الدين ذلك الدين له اى المدون كما لا يبره الخالف داخل ميسر
 العدم واما في الصور بين الاولين فلم يبره وحش فجاب الشره السابق
 محذوف من هذا الجنس وان اختلفت بغيره وانما احتاج الى هذا التعلق
 لان البهره لما كانت موقوفه فاذ اوجبه لم يطل النقضاء فقه من البره
 اقل البهره وبه اظلم عندى واما عند المدون فاستغنى به بغيره
 لانه قد حثت بهذه الصور كى من المسلك الكون وقيل ان لفظه البهره
 الصور رسومه يدل عليه انه لم يتركه كتب محذوفه ولا يقبض دينه باليه

هذا هو المقصود من قوله
 ان البهره ما يطل سلكها
 فكمه المقصود القضاء او سخطه

مثلا

مثلا درهما دون درهم اى باخذ حقه غير متعده حثت بقبضه فانه متعده
 او اقل من اليوم من ومن الغد من سبق مثلا واليه من ذلك ان يافه
 من غيره فضا عنه لا كسبت بعبثه اى بقبضه بعبثه دون قبض باجه
 بان ترك عليه شيا من الدين وبه اقبله اى الى لانه ان وجهه ان يلقى
 لم يقبض العقل او بقبضه بغيره من مثله فانه قد يكون كثير لا يملك الا بعبثه
 لم يملكه الا بعبثه لوزن ولا كسبت محذوف ان كان لا اى ما من الدرايه فكل
 اى عبثه اى حقه بطلك الا محسب درهما مثلا فانه لو لم يملك شيئا لم يثبت
 لان الاستثناء نكف بالبايع من المشتري ولا يلى بقبضه المشتري ولا
 بقبضه فممنوع من المسكوت عنه فانه قال ليس لى راينه على المائه اما
 لو كان المائه او دونه منى وزايد عليه مائه من طين انه معلق بالاشعار
 بعد الخلف بغير الزايد فانه قد عدل المائه بغيره فانه لم يتركه لانه
 فنتجيم ان علم ورد او باسما فانه درخان والرياحان بغيره فانه لا
 ساق له وقيل كسبت لانه عرفانته له راينه فانه لا يتركه لانه
 المعرب ان الرياحان طاب ربحه فانه الفقهاء ما ساقه راينه فانه لم يتركه
 قال اس والورد وما لورقه راينه فانه ليس بالبايع سمى وخرجه مع اس
 البهطار انه لم يتركه واشتهر الذى يورقه منه والبايع سمى فانه لم يتركه
 والبايع سمى سمى وسمى وبه اذا كان معرب باسمن والى اقلها فانه لم يتركه
 لى كالعاصب والعالمه كى من القاموس والى بغيره البها والسبق
 المجهه والورد بقضا على الورق بقبضه دون الدين ومن الطن دون
 الذنب والعاق فان من الناء وغيره انه لو حطفت الى بشتى البيه فانه لم يتركه
 ومنه لم يثبت لغيره من علمه فانه عرف غيره ناء والفقهاء بغيره

در بیان رقصیدن و خواب
کردن و بیوقوفی کردن حریف
لا ینام آنچه بقدر کذا فهم
جواب لا یحیت غیر الصدور

دفعه اولی

[illegible]

لا يبيع ثم وكل غيره فباع لا عتق لا عتق من قبله بنفسه لا فقد عتق
 وكذا الحكم فيما ياتي من الاعمال كما في الكفر وجنبا وحلف لا تجزئه
 تعلق وهو ممن لا تجزئه فاعلم فيه به جنته فيبقى ان يذكره فيه ولا يفي
 ما جلت من الالطاف والشر والاعارة ومن ابرس في انما به من
 اعارة في المحيط والاستغنى والضم من دم الحياء او من مال على اقرار
 على مال او منفعة كما ياتي في الوكالة وفي الطلقة ان عتق يفي الوكيل
 عند محله وعن ابري يوسف فيه واثباته والخصومة اي حوالة المحل
 سواء كان اقرارا او انكارا او في الحقيقة يبيع على المتنازل في الخلاصة
 وفيه اشعار بالخلاف والعقبة وحرب الولد صغيرا او كبيرا او عبدا او
 اوفى في اوان حرمه وان احرمه الاب لا اذا كان مولى في ذمة
 التتمة او سلطانا او قاصدا في الظاهر وينبغي ان يدخل فيه فليست بجوار
 فخره من قبله فخره من امره به بحيث بالغت ومن لا يحل له يبيع فلا
 عتق لان منفعة التائب يرجع الى الولد لا المتوفى كما في الاختار
 ولا شك ان تلك المنفعة من القرب فلا يردها هو لادائه ما في
 من الدابة ان المدة عليه بوجوه الحقوق وعدمه فانتمت في الفرق بين
 حرب العبد والولد بوجوه المنافع يخرج عن القانون واعلم ان ما ذكرنا
 من هذه المسائل قريب من الاربعين فلا ينبغي ما ذكر من الحفظ على
 في الكرامة في احدى وعشرين في القسمة ولا عتق استمنا ولا
 عتق ولا يفي في نظر العقول او يبيع او يملك او يكره او يبيع مملوكه او يبيع
 فاعلمه وقبل عتق منه وقال ابو الليث انه في الصور بين ان حلف العاقبة
 وعلمه الفتوى في الحلف وفيه اشارة الى انه لو يبيع مملوكه او يبيع مملوكه

مطلق

لم يكتسب كذا في المحيط ويوم الحكم انت فالتق يقع اليوم فيه على الموقوف
 على مطلق الوقت لانه قران مع غيره ممتد بغيره ما مر في الطلاق في الطن
 انه شاع في الطلاق على مطلق الوقت بل ذكر العالم وضعه فيه الديار
 في الحكم لارادة الحقيقة وعن ابريوسف في لا يبيع ولا يبيع الحكم يقع على
 الليل دون مطلق الوقت لانه المستحل فيه وما في قوله ولكنا حين
 حل بقاءه تحت ليل لا يفتنا جدهم وغيره في العلم من المفرد والآن
 وان كان للاستثناء والاشارة لما ذكره لنا للغة لانه لا يبيح ان يبيع
 غايته لما قبلنا القول كما في القوم الا فيما لم يبيح قال الله نعم الا ان اي
 فيه تقصوا عنه وهذا الترخيص بالاشارة اليه بما سبق في لا يبيح في ان حكمه
 قبل انت فالتق فالتق الى ان يقدم زيد او غيره يقدم وذكره او لا
 في سائر الواضع فمت ان حكمه قبل قدمه لا بعده لانهما في البيع في
 المحيط لو قال ان كذا ان تملكه او غيره فملكه فملكه معا فمت فمت
 محله فلا يبيع يوسف وذكره سائر الاعمال كقولنا اذ دخل به الله
 فخر به فلما قلنا في خلا معا في لا يملكه الله اي قلنا او امراته
 او صديق او غيره ففعل في عمل منسوب الى الغير في الملك قال في
 تاجر العبد او ماله في داره او لا يبيع فيه او لا يبيع في داره او
 لا يبيع في داره مثلا او في حقه في فعل في عمل منسوب الى الغير في الملك
 والاضافة وان كانت للاقتضاء الى انما شامته للاجارة والاشارة
 ان زالت اضافة اي اضافة المضاف من المضاف اليه في الملك
 بان فاق او عادي او باع المملوك مثلا وكذا في عموم الجاز في فعل
 واحسن من هذه الاعمال بان حكم العبد ودخل الدار المبيح او غيره لا يكتسب

مطلق

في العدد اى محل منسوب الى الغير بالملك فشميل الدار والشوب وغيرها
 انما رايه العبد من اهل البيت قال لا اكل عصبه هذا الاول اذ دخل داره هذه
 او غيره او لا ينفذ العبد بان لا يكره اسم الاشارة كما مر في السنة او وجود
 النسبة في الصور بين وقت الفعل لا وقت البين وقال محمد بن يعقوب
 في حوزة الاشارة فلو دخل هذه الدار بعد البيع لم يثبت عند الشافعي
 وعنه عند غيره وعنه ابو يوسف لو لم يتوفا ليعين على ما في نفسه
 عند الخلف في غيره اى غير العبد من محل منسوب الى غيره غير الملك فلو
 ان اشارة العبد هذه اختلفت فلو ظلم الموقوف بعد الطلاق حدث له
 وهو النسبة وقت البين عند الاشارة قال ابو العباس فلو كانت فلو
 فلو بعد بغير المعاد استلم يثبت له سنة في السنة وقت الفعل
 عند محمد من الاشارة فلو اخذ عصبه بقاءه فلو كانت في العام ان ما ذكرنا
 موافقا للسنة والملك كالخيط والذخيرة وغيرها وان خالف باع
 الشرح فانه قد اختلف قول محمد وقال بالملك في حلف الدار عند الا
 من الظن انه قول ما هو خلاف الرواية وحين بالملك الدار هذه
 او وقت يثبت سنة او الشرايعين او شهران او سنة اشهر او سنتين
 او سبع سنين او اربعون سنة كما في القاموس ومما كان من يعقوب
 الوقت اقل او اكثر كما في القاموس بل لا يثبت سنة بغير ذلك المقتضى
 او عرف بالعرف ومما اى السنة ما نوى في الجامع وذكر في الجامع
 الكبير انه نوى بالزمان شهران او سنة اشهر فلو نوى وعنه ابو يوسف
 انه لا يجوز اقل من سنة اشهر فلو نوى اقل من سنة اشهر
 لم يثبت في الصحيح ما في الجامع الكبير فقد اجمع اهل الفقهاء ان الزمان

في

من شهر في السنة اشهر في المحيط والدمير بالسكون والفقهاء الذين
 التقويل والاباء المدة ورد الف سنة في القاموس وقال الراغب
 انه اسم لمدة العالم من مبداء وجوده الى القضاء به ثم يعبر به عن كل مدة
 كثيرة فلو ان الزمان فانه يقع على المدة القليلة والكثيرة في الموقوف
 الدمر والزمان واحد لم يدر اى توقف ابو حنيفة في معنى فلو
 لا نه لا نفس فيه وقال انه سنة اشهر والدمير منه بم المدة اى العمر
 معروفا على ما قال بعض المشايخ المتقدمة بين وعنه لم ادره وقيل الخلف
 في الفصيص في في المحيط والشعر ما في المتن كما في الدار في غيره
 واعلم ان ما توقف فيه اربع مسائل منها المتعلق المشتل ووقت الفتن
 وحمل الخصال المشركين في الاخرة كما في جامع الجوز وذكروا في المضمرات
 انها كما في منها ان الملكة افضل ام الانبياء ووجه سؤالي في ذلك
 من طاب لها والكل من صارت مقلي في هذه التوقف في كل
 عليه وروى في ابن عمر رضي الله عنه سئل عن شئ فقال لا ادرى ثم
 قال بعد ذلك فلو لا ان عمر سئل عن شئ قال لا يدرى فقال لا ادرى وفي
 الكرم سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن افضل النفاق فقال لا ادرى ثم
 اسأل جبريل عليه السلام فقال لا فقال لا ادرى هذا اسأل في
 فقال عرف في غير النفاق المساجد وفيها اولم وحوالا واما في غيرها
 وشرابها اجمعهم وحوالا واولم وحوالا في الطائفة انما تنبيه في وقت
 ان لا يستلغف من التوقف منها لا وقت له عليه اذ الجارية في
 على العبد في يوم الجمال وصدده واما في جميع وشهور وسنون وحوالا
 وانه منته منكرة بل لا يثبت ثلثه منها لا اقل الميع وعنه ان ايا ما عثر

ههنا
 ما في
 في

تفحق الآخرة ويقر عليه أنه لا يصير الزوجه فار الوعلق الثالث
 اى بالآخرة فلو قال آخرة اداة انزجا طابق ثلث فترجع اداة
 ثم آخرة ثم مات كعلق الاحرى يوم ترد جبا عنه فلا يصير فار الى
 ان صمى حمزة اليوم فلا تترث ويعتد عده البطلاق بل واحد اول
 كالحيا خلا قالها فانما يطلق عنه بها يوم مات فيغير فار تترث ويعتد
 مع الحد اعند اليه يوسف وعده الفراق ثلث قبض اعند حمزة وعده
 الوفاة تشكك فيها ثلث قبض كما في ميسوط صدر الاسلام وعلق
 بكل عبد بشره بعد الموت اول ثلثة اعتقدوا انهم بشره فان الاول
 هو المبشر فان البشارة وان كانت لغة فبشر بل بشره اليوم
 الانتشار الدم في الملبس كالتشام الماء في الخمر لكنها عن خبر ساغب
 عن محمد بن عيسى والعرف مقدم متفقين اى واحد البعد واحد وعلق
 ان بشره معاقلوا رسل واحد آخر منهم بشارته فان اضاف الى
 المرسل علق والا فامرسل ويخطو بشره او البشارة من ذى رحم
 الكفار اى كفارة بين الابن او الابنة بين اى الكفارة وانما
 ابرز فاعل يخطو للفصل وحاصل ان الكفارة يخطو بشرة قريش
 بينها لا يخطو الكفارة بشرة عبد لكفارة حلف سبه يعق
 لا الكفارة بان قال اشترته فهو حرم البس عن يميني مثله ان اشترته
 شفع كما في المحيط ولا بشره مستولده كالحاج اى امة غير حرة
 فولهت علق الكفارة او الحالف علقها ناءيا عن كفارة بشرة
 بان قال لما ان اشترتك فانت حرة عن يميني ومن الضميمة
 بما في القدر ان المدبر لا يعق للكفارة كالتقصان الرق فان التعليل

شهره في ربيع الاول يوم عرفة في الاغوس كما في المحيط وايام
كثيرة والايام والايام والشهور والسنون والدوز والاربعين
عشرة منها عرفة وهو الشهر كما في المضرات واما عرفة فما في الاول
سبعة والشهور اثنا عشر والايام اربع وايام العيد اسبوع العيد كما
في المحيط وقيل لو كان اليمين بالفارسية في ايام سبعة بالاتفاق كما
في الكافي وراس الشهر وعرفة الشهر ليلة الايام مع اليوم وسبع الشهر
اليوم التاسع والعشرون واول الشهر من اليوم الاول السادس
عشر واية الشهر من الايام الا اذا كان سبعة وعشرين فان اوله
وقت الزوال من الخامس عشر وما بعده اية الشهر واول اليوم الا قبل
الزوال وكله الوقت في فصول السنة على ما روي عن محمد في المحيط
وفي اول عيد اشترية او امك حوان اشترى عبدا فزاد عتق تحقيق
الاولوية فان اسمها وسابق وفيه ناسل وان اشترى عبدين صحقه
ثم عبدا اخاه فلما بعث واحد منهم اصلا بعد عتقه والسبق فان علم
تو له اشترية وعده عتق الثالث كتحقيقه في الكافي لو قال اول عبدا امك
واحد لم يعقن الثالث الا اذا اعز الوعدة والفرق انه يعقن ثلثا
الغير اياه في فعل مقبول به لانه الذات والواحد عتقه وفيه ان قال
اخ عبدا اشترية له فان اشترى عتق على ما قل وفي بعض النسخ ان اشترى
عبدا او مات المشتري او اطلف او سب لم يعقن به العبد او الالة
اسم له ولما قل فان اشترى بعد هذا الخلف عبدا ثم اخاه مات عتق
عنه الا اخه بغير الطوار كسرا يوم بشرى من كل مال له في يوم الشهر
وعتق عنه هما يوم مات وان كان وقت الشراء صحى من ثلثه اي ثلث

محمّد

غيره من كونهنا ويعتق بان شرب امه في حجة من شرابا اي اخذنا شرب
 بان فوا بابتداء وعصها وجامعا لامل امه لاعدتها وعندها يربط
 طيف الولد حتى لو غزل لم يكن شربا والسر فيه فعلية على الاثر من السر
 الجناح او عند العلانية والضمير من غير ان السبب او من السر يقرب
 احدى الرايين ياء وقيل لقوله من السر والسارة وهي ملكة يوم جف
 فلما يعتق امه اشترايا ثم شربى فاستمره كونه لا يعتق من اي امه
 شرابا الحالف فشرابا ويعتق بفعل مملوك له حوائج امهات اولادها مع
 امه في الاصل امه وامت بغيره وقرينة امهات كذا انما اكثر في غير الاشياء
 بخلاف الاول ومدة برودة ومدة الفتن لا يعتق مكاتبه لانهم
 مالكو العبد لا يبيته ويعتق بغيره او يذو العبد تالعه قالوا
 وخبره تعيين احدى من الاولين لان اولادهم فيها فكة قالوا
 ما حجة وبه انما لطلان فانه لو قال الثلث من نسائه هذه فانها او يذو
 وبه تعلق تالعه وخبره الاولين والام دخل على فعل اي تعلق بفعل
 يقع عن غيره اي كونه وفوق ذلك الفعل لغيره فاعل ذلك الفعل يعلق
 توكيل بربيع الوكيل بغيره على الموهول وعن كونه للتعليق كذا في القفا
 موسى والحمد لله الفعل ببيع وشرا وادجارة وحياته وصافته
 بيا وبقية او تعلق من تحت وبناء وغيرهما يجري فيه هذه الو
 اقتضى اللام الداهية على الفعل امه ام ذلك الغير الحالف به لك
 الفعل وتوكيله اياها واجلته في اللام بغيره اي يخص ذلك اللام
 الفعل به اي بذكره بغيره كمنش الحالف في حذف ان يعت
 لك اي لا جلت ثوبا فعبه في حوائج ان باع اي الحالف ذلك الثوب

نقطة

بالح

بالح

بالحامه وكذا بالبيع من الغير الى طب ملكه اي ملك الحالف في الثوب
 اولاد ملكه لان المعنى ان يعت ثوبا بذكره ملكه وان دخل
 اللام على عين اي على الفعل يجري فيه التوكيل اولاد لا كذا او فعل
 لا يقع عن غيره اي لا يجري فيه الوكالة اصله كل وشرب ودفع
 وغرب الولد والعبد اقتضى اللام في الصوتين ملكه اي اقتضى
 به العين ولو ولد له بذلك الغير كمنش ان يعت ثوبا لك او
 ضربت لك عند الوقت لك مكانا اي بوملك لك فلك ان
 باع الحالف ثوبه اي الى طب وغرب ولده بل امه سواء علم
 الحالف ان الثوب والعبد ملك له اولاد فان المعنى ثوبا وعبد
 او مكانا ملكته والحاصل ان اللام التملك اما ان يقرن بفعل او يتم
 فان كان الثاني فان كان مملوكا لم يملك عليه فقد حلت بالفعل
 والاول سواء كان الفعل مما يجري فيه التوكيل اولاد سواء كان
 بامه او بغيره وان كان الاول فان كان الفعل مما يجري فيه الو
 كانه له حقوق ببيع الوكيل بيا على الموهول فاليمين على التوكيل
 فلا يكتف بدونه وان لم يجري فيه التوكيل او لم يكن له حقوق فاعتق
 على غلبت محل الفعل فيجعل محله مقدما صيانة عن اللغا وبيد
 اذ لم يتوفان نوى المملك في الفصل الاول والثوكل في الثاني
 صدق اياته في كليهما وقضا في الاول دون الثاني كذا في المحيط
 وغيره من المتعادلان واعتراض على ما ذكره من الثاني بوجهه
 اما الاول حرف اللام الى الفعل والعين مما يتعلق بقصد المظهر
 بين اللام لا يقتض من العين واما الثاني فلان من الاعمال ما لا يقتض

بعض نحو ان قوت فلان وجه الاعتبار في اللام الى العين واما الثالث
فلانه لو صح في جميع هذه الفعل بالوقوع على الغير فسد اعتبار القسم
التام من الفعل فكيف في الكل ورواها الا في انفسه اعتبر بقية
المتكلم وثبت ان الظاهر في كونه المتكلم على ما قالوا في غير هذه العرف لما في
اليتيم من غير واما الثاني في القيام مما يقتضيه التعلق بالعين فثبت للملك
في الحياطة وغيره واما الثالث في المدار ما كان عليه دخول اللام على
الفعل والعين وبعض الادراك الثاني في الحكم وجب التفصيل على هذه النكاح
فظهر ان الافتراض على التمسك من النكاح كل واحد من الطرفين والظن
بالانقسام على العاديين فثبت ان كمال القصور عن ادراك ما في كلامهم
من الدقائق في كل عرس بالكسرة فكذا اي طلق بعد قول عرسه ثبت
انت اطلاقه على ما اطلقت في اي عرس القائل به وكذا في بقية افعال
لعموم الكلام وعن ابويوسف ان عرس لا تطلق هو الاصل لان الكلام
في غير ما في الكرمية وجهه غير ما في افعال القضاء لانه يقتضي العام
واعلم ان العيب على بنت المظلوم حالها او مستحقا في العدة وري في اذا
استخلف على ما في المأخوذ واما على ما في المستخلف فعليه في الحال ولو
قال ما في شيخ الاسلام انه في العيب بالبدن واما في غيره فلو تولى خطبة
الظاهر كاتوى الطلاق من وثاق صدق ويا نية الا انه ياتى من العيب
فالملك في المحيط وغيره ولا يخفى ما في هذه الجملة من حسن الاحتياط
الذي لا يقدر الشرع في الغير من المرام **في البيع** لما اشترك
يؤدب العيب في نفسه الطاهر والماخوذ من فرائضها به فقال هو
البيع كالمبيع لغته مبادلة مال بمال اي اعطاء المثلين واخذ المثلين ويقال

فان قيل لو كان
يؤدب او يمسكه
فان قيل لو كان
فان قيل لو كان

على المرام

على الشراء وهو اعطاء المثلين واخذ المثلين على ما اذا اعيى سلمه
بسلعة كما في المودات فالمبادلة اعطاء مثل ما اخذ والمال ما ملكه
من كل شيء كما في القاموس وكذا في المغرب على ما روي عن محمد
وفي اشعار بان المنفعة مال والتحقق على ما في الاصول انها ليست
بمال فانه ما يدور بوقت الحاجة ويدخل فيه ما يكون مباحا لا يتقاضي
شرا يكون كالخمر والخمر يورث من كونه من كونه غيره وكذا
تراب وشربه ما في كونه المبتدع والدم فاما ما ثبت بالتمويل اي
باذكار كل الناس او بعضه فان اجماع لا يتقاضي به شرا فتقوم بالشر
والا فغير متقوم فان عدم التمويل والاشتقاق عنه لم يكن مالا ولا يقدر
المال كالمالية على القيمة في كونه متقوم من الدرهم او البقرة
وعلى المثلين وهو ما نزه بالبيع وان لم يقدر به وانما فضل الاول في
بقية الباء وفي اشعار بان البيع يتعدى الى المفعولين على ما
تفسر او الثاني من كونه الاساس والمغرب في غيرها فقد دخل
ما في الرقعة ان من عمل النقبض على النقبض فان الشرا يتعدى من
غير ارض من الجانيين فلو كان احد هما ملكا لم يكن بيعا لغته
في اكرام الكفاية والكرمية وعليه يدل كلام الراغب خلافا لغيره
الاسلام في اشارة اليه المصنف وغيره انه مغر له شرا في مثل لانه قد
فيه بيع باطل لبيع المختار يورث من كونه مع صحة لبيع المكره غير انه غير
من التحقيق قد مر هو بان البيع عقد وان اشارة اليه بقوله
تتعدى البيع ويحصل شرا بايجاب وجوب او سببهما من
الظن انها خارجان من حقيقة البيع وينبغي ان يكون الواو

ما روي به

اي خارجا وقوله

بعث القاء فاشتهى لوى فامعالم يتعقد كما قالوا في الاسلام وفيه
 الا ان الابدان باع بالمال من ابن الصغير او اشترى لم يتعقد به وبها
 كما ذهب اليه بعض المتأخرين والحق انه لو قال بعث او اشترى من
 مال دولي فقد تم العقد كما في المحيط وكذلك لو بيع مال يترى
 لنفسه او لغيره بغيره او العبد نفسه من مولاه بغيره كما في الله
 ولما نظر ان الاحكام الشرعية على وفق المعاني الشرعية لزم ان
 يكون البذل لان المال او على نحو الالبنة لم يتعقد بما هو اقل من نفس
 كما في المنيمة والاطلاق شامل لا نواحه الاربعه الجارية والقاسم
 والموقوف في الباطل كما في النظم وغيره فيستند الى النوعين من جهة
 الطلال المسمى بالبيع والارام المسمى بالبروقا فانه يطلق على كل بيع
 قاسمه كما في الثامن من شهادات الذخيرة وشمته القاسم قد مر في
 النكاح بل يقتضي ما في بقول البايع اعطيت او بة لست او ارضيت
 والمشتري اشترى او قبلت او فعلت او رضيت كما في المحقق
 اعلم من المقيس والمحل فينصحه بل يفظ المحل كواي بيع وهو الصريح كما
 في الترمذي وفيه اشارة الى انه لو قال اشترى فقال اشترى لم يتعقد
 الا اذا قال بعث كما في شرح الطحاوي لكن في الزايدى انه يتعقد
 بلفظ الامة منه بعض الا بالمتقبل وعن ابو يوسف لو قال
 عبدي بكذا بالفتك اشعبك فقال اعني عبدي فبذبحه ابيع فكذا
 وانفتك واقتني ومنه لو قال اعني عبدي فبذبحه فقال نعم فقال قد اخذت
 فبذبحه لزم ولو كتب لرجل اشترى فبذبحه فبذبحه فبذبحه ابيع
 ولو كتب لرجل فبذبحه لم يكن بيعا لانه لم يوجد احد لرجله

الامام
 حاشية
 بيع

ولو قال اشترى خود را بنوعه فبذبحه فقال لا اذن انا فعلت ايضا
 بيع والارام بشرط سماع كل من المتعاقدين كلام الآخر في المحيط
 ولعل لاكتفاء منع بان البيع يتعقد بلا ذكر الثمن وفيه يترى
 فيه اذ اثنان ويتعاطى اي يتشارك البايع والمشتري في العقد
 واخذ الثمن والثمن في المجلس فقبض احد البذلين لا يكفي كما قال المحقق
 والحق انه يكفي في ثمنه فان قيل هذا قبض البيع واما اذا قبض
 الثمن فلا يكفي كما في المحيط فيكون في الزايدى انه يبيع اذا كان على وجه
 الشراء مطلقا اي المبيع في قبضه بالنفس والجيبس نفس عليه فبذبحه
 كما في الاختيار وهو الصريح وقال الكرشي انه لا يتعقد الا في المجلس
 في المحيط والمراد بالنفس ما يكثر قيمته كالعبد واليهاء وبالمجلس المجلس
 ما يقبل كالقبول والريان واليو والمجلس كما في النهاية واذا اوجب اي
 اذبح الواجب واحد من المتعاقدين قبل اي اوقع القبول الا في
 منهما في المجلس ان شاء وبه اختيار القبول ويمنه الى ان ينظر
 كما في الاختيار كل المبيع اي كل جزء من الاجزاء ما يبيع بالعقد بل
 الثمن او ترك الاجزاء البيع فليس للمشتري ان يقبل كل المبيع ببعض
 الثمن او بعضه بكم او بعضه لانه يترى في الصفقة الواحدة و
 والاجزاء لغير البايع وانما الحدة الصفقة اذا الحدة العقد بان لا يكون
 لفظ البيع او الشراء وان تعدد العاقد في الثمن بان يذكر كل ثمن
 ولم يتعد عنه ما اذا تعدد الاكثر من الثلاثة وبالاول يقتضي
 كما في الخلاصة وغيره الا اذا اثنى عن كل من البيع بان يقال بعث
 بكذا وبكذا فانه يقبل البعض ببعض وفيه لاكتفاء اشعارا به

الامام
 حاشية
 بيع

الطهيري
 القار

والحق ان جاز البيع يترى
 من الاتفاق في الزايدى

معون

سورة السجدة اذا اذنت الباع العقد الى قفر وقال مست يدين القفر من يدهم ثم قلم قال القفر
 في قوله القفر من يدهم وعبر يدهم خلاصا... وكذا رويت في بعض النسخ ان القفر من يدهم
 في قوله القفر من يدهم وعبر يدهم خلاصا... وكذا رويت في بعض النسخ ان القفر من يدهم
 في قوله القفر من يدهم وعبر يدهم خلاصا... وكذا رويت في بعض النسخ ان القفر من يدهم

لور في الباع في المحل في قسم الغن باعتبار اللاح او كما اذا اخيف
 المقتض من لم يوجبه في قسم باعتبار القيمة كما اذا اخيف
 عبدا لم يجر وان رخص به لانه يستتبع عقد بقاء تعيين حصته للمبيع
 كما في المحل وما دام وان لم يقبل اللاح المبيع بطل اللاح بان
 رجع الموجب عنه وان لم يعلم به الاخر كما في القيمة وان قام له
 من المحل في ذكره في الاسلام انه اذا لم يثبت لم يقبل كما في المحل
 وفيه اشعار بانها لو تباعا بمشيان بلاك كمن بين الظالمين
 انعقد البيع وقيل بالمستقر في بال ابدان والاول اصح كما في الاختيار
 واذا وجه الى اللاح في القبول لزم البيع بقاء اختيار المحل في
 اشارة الى ان البيع يتم بها ولا يحتاج الى القبض كما في المحل ويؤيد
 المبيع المحل في اشارة اليه لا يعرف المبيع المحل في الاحتياج الى
 معرفته بذكر القدر بالسكون والغير اي القيمة والصفة اي المحل
 الذي عليها الشيء من حيث بان قال عشرة امنا ومن البر لغيره مثلا الى
 ثم السلم لكن في نحو السلم والاموال الربوية مما كان المبيع غايبا في
 بذكرها في هو المشهور ويعرف المثل في السلم بالتميز في اللاح
 يختلف في خيار العيب كما في الاختيار وما ذكرنا من تحقيق الحق
 فانه غير محقق لف لانه في الشرع وغيره من انه يعرف بغيره كما في
 ويعرف الحق وجوبا بانه اي بالاشارة خارج ذكر القدر
 الصفة غايبا الى لازما في الذمة ولا يعرفه لا يفسد الخرافات في
 بيع مبطل او موزون كما اذا باع حبة من البر بغيره من الشعير والبر
 مثله اليم في القاموس وغيره يعرف بغيره كذا في القم في البر

البيع

بها

اوم

لما قيل ولا وزن كما ذكره المطرزي اللاح في بيع المبيع اخف من
 التبع عند الاصل لا يكتس كالبر بالبر في بيع الخرافات في
 الربوا فيسقط بالحق فيقال او يوزن وانما عرفت باللام اشارة
 الى انما يوزن اذا دخل تحت المبيع بالشرع كما اذا باع نصف من
 من البر بغيره من قضاة لان او قال الربوا نصف صاه او
 فغيره اختلاف العيار بين او الربوا اثنين كما يار ومطلق الحق
 الذي ذكره رد دور صفته فاللام للعمد وبه الاول من الثمن
 المطلق في يثباته والمثبت يكونها مطلق والمذمة ريثنا ول
 الما يثبت على اي حال كانت تحمل على اللاح وحي اي الشرع في
 التماس وقال ابن الفارس الى اطن الرأ والواو والجد وحيلا
 واعلم انه لو قال بعث الدار والشرب البسيط فعلا الدار في
 الدرهم او القلوس ان كانا معا وبها والى القاموس في ان
 روي في القدر جميع التقديرات في الدرهم والدينار الخ فانه في الاول
 في الدرهم وغيره كما في القاموس في نفسه البيع ان اختلفت
 في بعضها اي قيمتها فان استوت في قدره ما قدر به من اي جنس
 وان بيع شي اثنان ليم واخر اذ اجماع من الشيء او البقي كل
 واحد وقر من هذه الاخر اربعة افسين عن كل قدره بدينار
 فمعه المبيع والحق في كل افسين او ثلثه فان لم يتفاوت
 الاخر اربعة المكيلات والموزونات والعدد فيك المتفاوت
 كما اذا باع بدينار الصبة كل قدره بدينار في المبيع في واحد
 لا يملك الا اذا علمه والكل في المحل بالكيل او التسمية في القم

العلم

الحية

بلا

و لو قبضت شيئا وجعلت له يوم فقال المالك ان هذا فلا فله عليك فحين جاوره في البيع

على كل حال العاقل هو موقوف نفسه ببلد انقدر اذا مضى الميراث الثالث على
كل حال اسبقته في المثل فلا يتغير العقد ويؤاخذ في ذلك الوقت
المشتري وهو في يده بعد عقد و لو كان في يده البايع لما يتغير واما
عنه بما تجوز في النظر وفيه اشارته الى انه لو لم يبين الوقت اصلا
او من جهول كالا يام نفسه في الذخيرة ولا يخرج مبيع عن ملك
بايعة بالانفاق مع خياره فيخرج الثمن عن ملك المشتري بالانفاق و
لا يدخل في ملك البايع عنده ويحل عندهما فملكه بالضم اليه فله
اي ملك المبيع في يده المشتري مدة الخيار يكون على من ان بالقبض
في القبض والمثل في المثلي وعن الشئ في المسمى فالمقبوض غير سمي
اي المشتري فالأضافة للبيان والسوم من المشتري الاستيلاء في
من البايع العرض على البيع مع بيان في المغرب في التفسير العرض على
البيع لا يتبع من وجهين احدهما ان من البايع وما كان في يده في المثل
والثاني ان الكفاية في المعنى لا ترى انه لو قال اذ يبيع بمدة الثوب
فان رضى منه شئ فذهب بها فملك لا يقبل ولو قال ان رضى
بعشرة فذهب فملك فمن يمتنع عليه الفتوى كما في النهاية و لو
عن ملك البايع مع خيار المشتري فلا يخرج الثمن عن ملكه بالانفاق
والاصل ان البذل الذي من جانب من له الخيار يخرج عن ملكه فملك
اي المبيع في يده اي في يده المشتري يكون بالثمن كنعية اي هو
المبيع و اعيب في يده بغيره في فعل اجنبى او بفعل المبيع او بانه
سماوية كما في الفخر والمردعيب للرفع في مدة الخيار كقطع
والا فهو على خياره كما في النهاية فاذا انقضى خياره فملكه الثمن

و ان كان المشتري يبيع في يده ان كان
يبيع في يده ان كان يبيع في يده
فان كان يبيع في يده ان كان يبيع في يده
فان كان يبيع في يده ان كان يبيع في يده
فان كان يبيع في يده ان كان يبيع في يده

سوم باكون
فقد السوم بالبيع على المشتري
فان كان يبيع في يده ان كان يبيع في يده
فان كان يبيع في يده ان كان يبيع في يده
فان كان يبيع في يده ان كان يبيع في يده
فان كان يبيع في يده ان كان يبيع في يده

ماتة في البيع
فان كان يبيع في يده ان كان يبيع في يده
فان كان يبيع في يده ان كان يبيع في يده
فان كان يبيع في يده ان كان يبيع في يده
فان كان يبيع في يده ان كان يبيع في يده

فان كان يبيع في يده ان كان يبيع في يده
فان كان يبيع في يده ان كان يبيع في يده
فان كان يبيع في يده ان كان يبيع في يده
فان كان يبيع في يده ان كان يبيع في يده
فان كان يبيع في يده ان كان يبيع في يده

لكن لما يملكه اي المبيع الخارج عن ملك البايع المشتري وفيه اعطاه
واما عندنا فملك المشتري والتعويل على الاول لان كون الشئ
مملوكا بملك له مشروعي في المدة كونه مستوفى بالقبض كما
في النهاية وكذا اذا اشترى ايا فتمت المدة او المسمى له ولو اذ
الشفعة كما في النظر فاذا لم يبين ملك عنده فلا يثبت اقسام الملك
في مده اطلاقا كعقود فليس اي لا يثبت في مده من مده او اشتهر
بالخيار لانه لا يملكه ويخذه كعقود فليس اي بالخيار اذ اختلف المثل
ان ملكته فهو حرة وكذا انقضى اذا اشترى في مده بالخيار و
فان كان او عن الاستبراء اذا اختلفت المشتري في مده الخيار و
فان ملك على المشتري بالخيار او اذ اذ في يده البايع بعد القبض
فان لا يثبت يده الا ان كان عنده و ثبتت عندهما وعن البروق
او ان اشترى عبد له ان بالخيار لم يخرجه البايع على دفع العبد
المشتري ولا المشتري على دفع الثمن اليه لو دفع احد هما في الآخر
كما في المحيط والعنبر اي في العاقبة بعقد الخيار بان يقول احدهما
فثبت يده البيع او تركته في هو المتبادر لا يعمل في رفع العقد
الا ان يعلم صاحبه فلا يضره حضوره ولا القضاة وعلم في المدة
الخيار فلا يعمل ان علم بعد بان في يده ولم يعلم صاحبه فهو موقوف
عنه الطرفين و في رواية عن ابي يوسف و هو عنده يعمل به في العلم
كما في المحيط ولو اقر صاحبه في الايام الثلاثة فان طلب من الغاصب
ان يقبض عن صاحبه فقبض اليه و علم قبل قبضه و هو اختيار
في ان يبيع لا يقبض و هو اختيار في عبد الله البجلي وان طلب
فان كان يبيع في يده ان كان يبيع في يده
فان كان يبيع في يده ان كان يبيع في يده
فان كان يبيع في يده ان كان يبيع في يده
فان كان يبيع في يده ان كان يبيع في يده

اي ان كان
بالدين
مدي او ان كان
مدي او ان كان
مدي او ان كان
مدي او ان كان

ولا راحة
الموقوف
سوم الشئ اذا
فان كان يبيع في يده ان كان يبيع في يده
فان كان يبيع في يده ان كان يبيع في يده
فان كان يبيع في يده ان كان يبيع في يده
فان كان يبيع في يده ان كان يبيع في يده

الاعذار وهو الاعداد بان يبعث منها دينا في غير باب البيع
 ان القاض يقول ان قسمك فلان فليكن بربره وبيعك عليك فان
 عرفت والى القضاة البيع فنعن محمد بن روافه في بيعك فلان فليكن
 روافه في بيعك فلان فنعن محمد بن روافه في بيعك فلان فليكن
 التبادر استعاره ان في فعله عمل بالعلم صاحب له خلاف فليكن
 والتفصيل في كل من المشتري ويبيعه واخره ثم وكذا في البيع مع
 التسليم في العادي وسنبر اليه خلاف في الجارة فانها في كل يدور
 العلم والتفصيل في الجارة في كل من المشتري ويبيعه واخره ثم وكذا في البيع مع
 الجارة في كل من المشتري ويبيعه واخره ثم وكذا في البيع مع
 ان لا يتفصل في اذا سكر من العلم او البيعة كما في المحيط وفي كل من المشتري
 من القول العام شرع فيما يخص بالمشتري من الفعل ففان اذا
 بما يدل على الرضا بالبيع من فعل لا يحتاج اليه للمشتري او في غير
 الملك فان الاستغناء به لا يدل على الرضا كما في المحيط فان
 الى من فلو ركب ان يبيعه الماسية لا يدل على الرضا كما في المحيط فان
 او ليس يبيعه او ليعلمها وفيه استعاره بان لو استخدم الجارية في
 للماشي ان في اخرى فان كان من نوع واحد فهو رضاء والافلا في كل
 والوطى والتفصيل في النظر الى الفرق بالمشهورة والاسكان والممة
 والبناء والتفصيل في المدة والرقى الماشية وكري الدار
 في المحيط ثم شرع في خيار التعيين فقال وسنبر اياه العقبين او العقب
 او احد اثواب الثلاثة بعينه وراهم على ان يعين المشتري بالطلب
 او الفعل احد اثنين او منها في الشراء استعنا بالبيع بشرط

او يحتاج الا انه لا يكون في
 غير الملك كما في فانه لو فعل
 حرة يدور على رضاء كذا
 فان لم يفعل ما كان في البيع
 تعالى

والجسم

في الاكثر من ثلثة اشياء احد الاربعه المتعاضد في الاكثر من ثلثة
 والاشياء مشترط ان خيار الشرط لا يشترط فيه وهو الصبي على ما قال
 في الاسلام وقبل بشرط فيشرط في احد الثوبين على ان باختيار باخذه
 البهاش وهو باختيار ثلثة اشياء وهو على ما قال السرخسي كما في التماس
 وقبل فيه روايتان ففعل الاول يعقبه وفي العقد ويترجم في احد بهما فلا يرد بهما
 وعلى الثاني انعكس الحكم والانه لا يجوز البيع مع خيار ثلثة اشياء ففعل
 عنده وفيه العرف في خلافه في كل من المشتري ويبيعه واخره ثم وكذا في البيع مع
 لان خيار البيع لم يترك في رده ففعل لا يجوز في كل من المشتري ويبيعه
 الصبي كما في الكافي وسنبر اليه في مسيبين بالقابل والمقبول بالطلب
 في احد بهما ثلثة اشياء في الشراء الى فصل الثمن بان قال كل واحد منهما
 مائة وعين على الخيار بان قال على ان باختيار في القابل وفيه الشراء
 في كل من المشتري ويبيعه واخره ثم وكذا في البيع مع
 الخيار وان يفصل ولا يعينه ولا يبيعه ان لا يفصل ويعينه بل في الثمن
 والمبيع او احد بهما في عاينه الكتب وقال ابو زيد انه حين في الثالث
 فلو ففعل في عين بقاء الامة على الضم ففعل في خيار وفيه في كل من
 من الذي في كل من المشتري ويبيعه واخره ثم وكذا في البيع مع
 بان او استترى كلبا او زينا كما في المحيط وغيره ولا يخفى ان المشتري
 فقد عي على مسلم خيار التعيين لان المبيع مجموع العبد بين والمال
 وفيه مشتري بشيء لينة او غيره من الخوف ولم يوجد اي الكتب
 اقدم ثلثة لان الوصف لا يقع بالشيء من الثمن كما اذا استترى ولا
 الا رجعا عن ان فيها كذا وكذا ابيته وغلته فوجدنا ففعل في كل من المشتري ويبيعه

محكم في الشراء

بني

عبد او شرط في خيار
 للبائع المشتري في كل من
 ان يعين المشتري في كل من
 الكا كذا

يمكن واللا يبيع المشتري على البائع بالنقصان وعلى المحقق
 انه لا يرجع كما في النهاية ويورث اي يعطى للمورث بالبيع
 خيار التعيين لا اختيارا ملكه ملكا لغيره للمورث رد احدهما للمورث
 ويورث خيار العيب ببيعته العين لان للمورث طلب الجواز
 من المبيع كما للمورث ولا يبعد ان يترك التكليف في الموضوعين قال
 اللواتي والى وضع للمجهول له انه قد كثر استعماله في العواضل
 يورث خيار الشرط والردوئية لانها مخصوصتان بالفاقد بالنقص
 ويجري هذه الخيارات فيما يقسم برد البديل كما في الاجارة وغيرها
 لا ينفك لا ينفك كما في الحطب والنفق وتامة في العي والى وانما
 الخيار في الثلثة كما في الثالثة اي خيار المشتري بسبب رد المبيع
فصل في شراء عالم برة والنفقة كامة متغيرة جارة مقابلها
 او غير متشار الامكانها وليس فيه غير با او البائع كما در شه ولم يرد
 قط كما في المسود والمخيط والذخيرة وغيره او قيم اشعار بان له وقال
 بعث منك ما في هذا الدية في هذا من شيء وها زعمه العامة والمشتري
 به خيار الردوئية كما في المخيط والمشتري اي مشتري العين بالدين
 اي الدرهم او الدينار كما هو المتبادر والخيار للمشتري او الجارة
 فيه اشارة الى ان الخيار لا يمنع بثوث الملك في البديلين بل ردوه
 والى انه لو باع وبتابع من فلا خيار لهما ولو باع عينا بعين كلهما
 الخيار كما في المخيط وغيره فمن الظن ان الفس في شراء عالم برة
 المشتري له الخيار عنه با اي بعد الردوئية فهو اجازة ثم رآه كذا انه
 ان يردده وقال بعضهم ليس له ذلك لردوئية فيه كما في الحطب والاول

المشتري

ادنى

مروى عن ابي يوسف انه وعلمه عامته المشايخ وهو الصحيح والاول
 والى ان العين لا يشرط فيه قضاء القاض والى رضا البائع
 ولا محضوره وذات النظر ان المان العين لا يشرط فيه ولا محضوره كما
 في المحيط ثم ذكر غاية الخيار بعد ما فقال المان لو جردنا بطله الى الخيار
 كما في قوله لا يشرط في خيار بعض المشايخ انه لو تمكنت من العين بعد الردوئية
 بلفظ شرط خياره كما في النهاية وان رجع المشتري بالمبيع و
 اجازة فليها اي الردوئية قال الخيار معلق بالردوئية بالنقص ونظامه
 بقوله عظمي لا يخفى لا خيار له في خياره في خياره لبايعه اي بالمبره
 البائع في هذه الصورة وبذلك الكيد كما سبق واقتضاهما روى عن
 المحقق انه ان الخيار للبائع البتة كما في العادي وما ذكرنا في السابق
 لان لا يشرط فيه للمشتري في خياره لبايعه المبره المشتري وبطله
 اي خيار الردوئية وخيار الشرط تعقيب اي المبيع عند المشتري بغيره
 عقيبها كما في خيار الشرط او حكمها كما اذا اشترى لبنا لم برة ومعلم
 البائع الا اشترى المشتري ثم رآه فاراد به فانه لا يرد له ان يحتاج
 الحمل فهو بمنزلة غيب حادث عنه المشتري وعن محمد من اشترى
 ثم لم يرد بالردى فجدد الى الكوفة ليس له ان يردده بالكونه ولكن علم
 الى الراي وبروئية في المحيط وتعرف بوجوب عفا لغيره اي غير
 المشتري سواء كان ذلك لغيره او له بعد او بعد من عبادة فيه حل
 فيه الاعتناء والعه بغيره الجارة والربيل والعتب مع التسليم ببيع
 بلا خيار للبائع سواء كان المشتري فيه خيارا ام لا قبل الردوئية و
 بعد با طرف غيب وتعرف لا يبطل والى ان لم يطل الشئ وقبل ثبوته

يبطل

ولو كانت المبيع قبل ان ينفذ
 والى ان خياره بالبيع والى ان
 فصوله على ان خياره بالبيع
 ولو كان المبيع قبل ان ينفذ
 رواته من خياره

تعيّن
 المبيع او يملكه البائع
 لا يبيع المشتري خياره

وارتقاب الخوض على ظن غير محتاج اليه على اقرب ومال يوجب من
 الشرف والبارز للموقف كالتبع الخلق فيما من البايغ نقتضياهم و
 مساوئهم اي عرض المبيع على المشتري ليبيع مع ذكر الحق ومبته بلا
 تسليم يطل به هذه التعريفات المتيار بعد ما اي الرواية فقط اي لا يطل
 به هذه التعريفات قبل الرواية وذكر في العادي ان خيار البايغ لا يطل
 خيار الرواية الا في رواية الحسن منه وذكر في الغيط انه اصح في قبل
 وقال السفه في المسألة لا يطل وبما قول الجريوسفة خلا لثمة
 ويعتبر رويته المقصود من المبيع لتعذر رويته الكل كوجه الاثر
 العبد فإراى في رواية بطنها قبل المتيار ووجه الدابة وتلقاها معا
 عنه ابي يوسف وقال محمد بن يعقوب النظر الموقوف على لا يطل في رواية
 يعقوب النظر الموقوف على وجهه او النظر الموقوف على لا يطل في رواية
 محمد بن زياد والمبارد البطل يفي ان يرى شيئا منه الى الجاهل والدين
 والتأخير في رواية القينة لا بد من النظر الموقوف على وجهه وسائر منه
 وفي رواية الولايد من الجني في رواية الهزال والسمن كما في المحيط
 والكفل في رواية الكوفي والدابة من الاسماء الغالبة في الاصل ما بدت
 الارض وفي العرف مال فواجم اربع كالغرس وموضع على الثوب
 المعلم على ما روي عنه وطاير غيره اي المعلم من الثوب كالغرس
 لغلة التفاوت قبل المتيار ان وجه البائع دونه وغيره رويته جميع
 الباطل وما كان للزوجان من ثوبين مختلفين فرويته على الوجهين
 وعنه محمد اذا كان البطانة دون الثمارة فرويته البطانة وفي
 المتاع على الوجه دون العرم ولو جعل الخبز ثم من الثوب لكان اشارة
 كسرة الخبز

قوله في رواية محمد بن زياد

وقد

ال

الان رويته احد المصنفين او الحقيقين في كتاب فاذا اشترى رجلا
 بدينار ومثلها مني ومقابل لم يره فله الخيار وكذا اذا اشترى سرقا بدينار
 وراه دون اللبيرة والانه اذا كان غديا متفاديه كان كتاب
 الخبز المراسم رويته كل واحد اذا كانت متفاديه كالجزء البسيط
 فرويته البعض يفي اذا وجهه البائع مثل المزدك المكيل والموزون
 اذا كان في وعاء واما في وعاءين فان كان على ذلك فله عند التفرقة
 وان كان دونه عند خياره ويرد الكل عند الرد على الشيء اجمعا
 عن تفرق الصفقة وفي الكرم رويته داخله وفي البستان رويته
 بدوس الا ان يروى اذا اشترى ما غاب في الارض كاطراف البصل بدينار
 فرويته البعض لا يفي عنه واما عندهما فان استدل على البائع
 في عظمه رويته به فهو لازم الفصل في المحيط ويوت مقصود
 من الوارث ان كان فيهما بيتان شتويان وبيتان صيفيان فله
 الكل مع رويته القينة فلا يشترط رويته المزينة والعلو به يكون
 مقصودا وبعضه يفي رويته الخارج لما في المحيط ويعتبر في
 كيلة بالبشر او في شاة او غيره يفي فلو اشترى شيئا رآه الموهول كان
 للموهول خيار الرواية في شاة الاله لو بشره معين وقد رآه موهول
 فليس للموهول خيار الرواية والمبارد رويته الموهول بالرواية لا يكون
 له رويته الموهول فلو وكل البائع رويته ما اشتراه ولم يره فقال
 ان رويته محذرة فذهب في رواية الجوزي في القسوة والقبض
 اي وكيل المشتري شيئا لم يره يقضيه وقد رآه فليس للموهول
 ان يرويه عنه واما عنه بما فله ذلك اذ رآه وعليه الطلاق

والا
 استمر طوار رويته الموهول
 في البصير الكرمي

اذا اشتري شيئا على انه بالخيار فوكل وكيلنا يقضيه وبه اجماع اذا كان
 مكتوبا وانما اذا كان مستورا لم يقض ولا يقبل خيار المشتري وفيه
 اشعار بان خيار العيب لا يقبل ولا يقضى الا بعد علمه من غير سوء
 مباشرة او القبط وصورة ان يقول من لا رسول له من ذلك وليس له
 الا يتخير الرسالة وحسن الالهي بالعلم في نفس ويطعن باليد ويقبض
 كالكتاب وسنة على بغيره او ذوقه في يد اذ وصف العقار
 من احد عنده بما يبلغ ما يمكن وقال الحسن في كل خيار يقضيه ويؤديه
 بقوله وعن ابي يوسف انه لو فقه اليه كيث لو كان في غير ارض سقط
 خياره وقال ابي حنيفة في خيار في الحيطان قال اني رفاذ ارض سقط خياره
 وعلى ان اعيى اشتري ارضا فتمت ما انتهى الى موضع منها فقال هذا
 موضع كذا من فقال هذا لا تقبل الا انما لا يكسر باقضاها فكيف
 يكسر كذا في المبسوط ولو وصف له ثم العيب فلا خيار له ولو اشترى
 ثم انقل الحيا راء الصفقة في المحيط وفيه اشعار بان هذه الاعمال
 من البصيرة غير سقط خياره وكلام الكرم في خياره لا انما سقط في البيت
 لو اشتري ما لم يره مما يذاق فذاقه ليلك سقط خياره ومن رأى شيئا
 ثم اشتري ما رأى من الشيء فكله لم يار ان تغير ذلك الشيء مما كان عليه
 عنه ما وفيه اشارة الى انه لا فصل بين طول المدة وقصرها والانه لو لم
 يتغير ليس له خيار بل فصل بينهما كما اشار اليه الكافر في قوله العادي
 عن الذي فيه وان لم يوجه فيه من اشتري ما رآه فله خيار له السلام
 بغيره فضاغة او قيل ان اشتري ما رآه غير قاصد للشيء فله الخيار
 والقول للبائع مع يمينه والبيعة المشتري اذا اختلها في عدم تغير

ولو قيل بالقبض هو الخيار
 وهو قول القائل ان
 يقول كذا وكذا من القبط

بعضه

فقالوا الام

في الزيادة وحسن راء
 في الا ان يطول المدة
 في حق المشتري ان
 في حق الباعث ان
 ما رآه غير قاصد للشيء
 في حق المشتري ان
 في حق الباعث ان

لانه

لانه متمسك بالظاهر لكن قالوا انما اذا كانت المدة قسرية فان
 بعينه بان رأى امته شيئا ثم اشتريه بعد عشر سنين ونزع
 انما يتخير في القول قول المشتري كما في الكافر والقول للمشتري
 مع يمينه والبيعة على البائع في عدم رده اي المشتري والمشتري
 غير رده وجه بمشتره عينا كان عند البائع ولم يره المشتري عند البيع
 ولا عند القبض كما في الهدية او راء الا ان لم يكن عينا بينا لا يخفى
 على الناس ثم علم انه عيب كما في المحيط وفي كلامه اشعار بان العيب
 الموجود عند البائع ما لم يوجه عند المشتري لم يكن له ولا لغيره
 كما سياتي ثم وصف العيب على وجه الكشف فقال نقض ذلك العيب
 فتمت نقضا ولو بغيره عند التي راعيا اختيار القدر في وقتيل بعده لال
 صناعته فاشاد وقال شيخ الاسلام في هذه الناحية عيبا رده اي
 رد المشتري مشرته على وجه الشرح بان يكون برضا البائع او قبض
 القاصد على التقدير من شيء فلو رده قبل القبض فلا حاجة الى اعادة
 قبضه بخلاف قوله ردت وبه اجماع اذا تمسك من ازالة العيب بل هو
 وان شقق المبيع بازالة العيب لا اقبض له الرد كما في المحيط فالاطلاق
 لا يخرج عن شيء ولو اختلفت منه بلامانع فليس له امساكه ووطئ بعض
 منه والباقي كالكتاب لغته الاستحقاق وشرا استحقاق العبد
 عن المولا ثم ادخل فيه المستباح والمستعبر والمستودع وليس
 باق لو فرض من محلة المأجدة او قسرية المبلدة والاعكس فباقي ولا
 بشتره مسيرة سفر في الحارة والاصح فالباقي والبول في القمار
 بلام العمد اي اباقي صغير وبول صغير وسرقة صغير مال وان لم يكن

في البيع على عيب
 في البيع على عيب
 في البيع على عيب
 في البيع على عيب
 في البيع على عيب

في البيع على عيب
 في البيع على عيب
 في البيع على عيب

في البيع على عيب
 في البيع على عيب
 في البيع على عيب

في البيع على عيب
 في البيع على عيب
 في البيع على عيب

في البيع على عيب
 في البيع على عيب
 في البيع على عيب

في البيع على عيب
 في البيع على عيب
 في البيع على عيب

في البيع على عيب
 في البيع على عيب
 في البيع على عيب

في البيع على عيب
 في البيع على عيب
 في البيع على عيب

في البيع على عيب
 في البيع على عيب
 في البيع على عيب

وذكر في كتابه في شرحه في
 رتبة لا يرد بالان اوله في
 وان وجد ما يثبت او فتنه كان له ان
 وكذلك لو لم يثبت او فتنه فوجد
 في رتبة غير شئ لا يرد
 فتنه

جملته حكمة والسفر والابقا في
 في سفره في سفره في سفره في
 المطبقه
 في السفر عند البائع ثم من في
 اكثر عند المشتري في السفر في
 عنده فقدم

عشرة دراهم وفضل ما دون درهم ليس يعيب ولا فرق بين ان يترق
 من ماله او غيره بشرط ان يكون من المولى لا من لغيره يعيب
 بفعل العقد يعيب فقل من هذه الثمنه من غير الثمن ان يكون ما دون
 خمس سنين ليس يعيب على ما قبل فلو عاد واحد من هذه في صفر في
 المشتري فقدمه وفضل لا يشترط المعاد وفضل وجوده في البيع
 والاول الصبي ومن باع من عطفت التي فلو جده بعد سنة في الصبي
 عنه البائع ثم المشتري لم يرد من المشتري في الصغير ومن الصغير
 للمرض وقتة المتبالة ومنه في الصغير في الشهر من يومه وفضل
 ساعة يعيب واحد اى في الصغير والكبير فلو جده في رده من ثمنه في
 المسائل في المحيط والشيء انه لم يرد من المعاد وفضل وجوده في
 الخافه واعلم ان العقل مقدم على القلب وشعاعه الى الدعاء والجنه
 انقطاع في ذلك الشعاع في الدعاء في الثمنه وفضل في البائع
 ينقطع من تحت والى المعجم في الغرمه في القاموس والاول
 مراد الفقهاء وما في المبسوط والذوق في الثمنه والى المعجم والى
 الرعي طيبه او ضئيله و مراد من ثمن الا يملك في الطيبه وغيره من الثمن
 الفاسد الناصر عن قلة التام ان في المغرب مراد من منه حده الرعي
 مشتبه او طيبه لا قال اراد منه الثمن في الثمنه وفضل في الا بطاعه
 ان عد الرعي الطيبه من العيوب يعيب لا في غير ما قبل في الزنا والتمه
 منه اى من الزنا في هذه الاربعه يعيب فيها اى في الجارية لا في
 اى العبد لانه لا يشترط في المحيط ليس الاول ان يعيب فيه الا اذا
 كانا حقيقين والزنا يعيب فيه في الجارية وفيه استانه الا ان ثمنه في الفعل

البقي

وذكر في كتابه في شرحه في
 رتبة لا يرد بالان اوله في
 وان وجد ما يثبت او فتنه كان له ان
 وكذلك لو لم يثبت او فتنه فوجد
 في رتبة غير شئ لا يرد
 فتنه

جملته حكمة والسفر والابقا في
 في سفره في سفره في سفره في
 المطبقه
 في السفر عند البائع ثم من في
 اكثر عند المشتري في السفر في
 عنده فقدم

الفصح يعيب الثمن في العادي في اذا كان بلاجه والافليس يعيب
 والافليس يعيب في الاده ليس يعيب وفيه واثان والافليس المعاد
 لا يشترط في جميع العيوب وفيه في الاده وفيه انه شرط الاده الزنا وفي
 الزنا يرد في غير الفصول وفيه من الزنا يعيب والكفر يعيب
 فيمن اى في الجارية والعبد لعدم الاتهام في عدم المعامله الدنيه
 والاسنى فتمه وارتقاء اى القطاع فيمن يثبت سبع عشر سنه
 وليس عشره عندها والافليس لا يشترط في وان كان في المحيط يعيب
 لانه علامه الداء والافليس لا يشترط في سنه وفان منه ثمنه في
 ايام ثم واثان ثم واثان ثم واثان ثم واثان ثم واثان ثم واثان
 ثم واثان ثم واثان ثم واثان ثم واثان ثم واثان ثم واثان
 ابيوسف في الكافه في طريق اثان اقرار البائع او توكيله في
 قول الاعمى ولا يسمع الدعوى الا اذا ادعى الا لقطاع بالمحل او الداء
 ومن العيوب المستتره ترك قتال المولى الكبير في المحيط وان فند
 عند القاضي يعيب في المحيط فلو يملك قبل الثمنه في الحكيم لم يرجع
 بالانقضاء كما في اثاره فند في اى كافي في البائع بعد ما مات المبيع
 عند المشتري او اعتقه اى المشتري المبيع في اى بله مال او غيره او
 استولى المبيع من غيره المشتري على البائع بالانقضاء اى بالانقضاء
 بالبيع من بعض الثمن وهو التفاديت ما بين الثمنين فيم معوم بلا عيب
 ومع عيب فان كان التفاديت عشره من ثمنه بعشر الثمن وفضل
 لا يرجع بشئ وان كان عيب عندهما فلا يرد يوسف بعد ما احتق
 على مال او قتل اى المشتري فان قتل غيره ضمن الثمنه وضمن يرجع بالانقضاء

في قول العبد
 المبيع

لانه معدد ركناته الزايدى لا يكون رضا كونه لردده على صاحبها
 سعيه او شى علقه استحسانا ثم اشار الى اقليله فقال ولا بد ان
 اى المثل من الركوب الى لفوفته وقيل ان الآخر من حمل الى
 لا بد منه بوجه لا يتخوفه او لصعوبتها كابل في الركوب بدون البيع
 والصعوبه رضا كما في التمر بغيره ونقل عنه في الثمانية والكفاهه بقبض
 لم يوجد فيه ولو شى نحو عبد بن مما استغنى عن كل منها عن الآخر
 كقبضين وزوجي نور غير نالوفين واكثر به مما لا يستغنى كزوجه
 لوفين وزوجي حف ومطري باب كما سياتى فيقفه اى شراؤه
 بان لم يكره لفظه كانيه في الشريعه عبارة عن العقد نفسه في اللغة
 ضرب ليد على اليد عند البيع او السعة والاسم الصفقة ووجه بانه
 عبارة اى المعجب بقبضه من انتم غير معجب بالرضا او القضا
 خاصة ان قبضها لان تقبض الصفقة بعد التمام بخير ورضا العيب
 بالقبض يتم اى بغير البيع به لا ردا والقبض بهما بان قبض احدهما
 لم يقبض احدهما اخذ بهما بقبض التمن او ردهما كما عرفنا من قد ردى
 المتقارب والكبلى والوزن من الاخذ والرد وان قبض البيع علم
 فله بعض الجوز والبعض والجنس الصغار ويدا اذا كان نحو عا وال
 فله رد المعجب خاصة به افتى ابو جعفر وابو بكر خاير زاده كما في المخط
 ولو استغنى البعض مما ليس من قبضه فخر بغيره الما كقبضين وعبد
 وضيرة من ليلى او وزنه لم يرد المشتري الباتى بل اخذ بقبضه من التمن
 وعند له حبار الباتى وفيه اشعار بان الاستحقاق كان بعد قبض المثل
 فلو استحق البعض قبله او بعد قبض البعض فله رد الباتى بخلاف استحقاق

بعض

بعض مثل الثوب والدار والمكرم والعبد مما في قبضه من فان له
 رد الباتى واخذ من ما استحق وفيه البيع ان رضى البائع بالقبض
 والقبض تادروا المعبد براء او براه بالقبض والصفقة براءى من كل عيب
 موجود عند البيع او حادث قبل القبض عند الشجين ولم يبدل فيه
 بل حادث عند محمده ان عد بامقابلة جوا براءه من الزنا والكم
 والسرقة وغيره وان لم يعد يابى لم يكره العيوب بقبضه كما روى
 عن كل عيب وفيه اشارة الى انه لو رضى عن كل واحد لم يرد عن العيوب
 كما في الجوانه وبه روى عن بعض دون الكى واكثر فخرج قد راد واصبح
 وجهه ان الداء من الجوف كما في المخط والانه لا يشترط رد وقت
 ابراهه خلافا لما في البر ليلى فتاواه ابو حنيفة في مجلس الداء فقال
 لو باع عبدا في ذكره برهن من ماله الرذية فاجتمع في ذلك المدة والقبض
 وغيره **فصل** بطل بيع اى انتفى باليس قال من بيع على ما هو المتبادر
 على ان قال بعده بالقبض فالتعيم من وفيه اشعار بان البيع الباطل
 ما انتفى ركنه وان كان الباطل اعم فانه بالاثبات له عند المتخصص
 عنه وشرا ما انتفى ركنه او شرط سواء كان من قبيل العباد والعم
 بصلوة بلاء وضوء ونكاح بلاء شهود وكثيرا ما يطلق الفاسد عليه
 بالعكس ويولفقه الذائب المردنق وشرا ما وجد ركنه وشروطه
 دون او صافه الخارجية المعبرة شرعا ببيع غير وضوء بلاء فانه في
 نكاح في الاستباقان البطلان كالفاذ في الحقيقة صفة المصدا
 دون الما حصل منه كما في الأصول كعدم مسغوف فبعضه ان يبيع ببيع
 كل دم غير مسغوف من غير الادنى والخير ببيع غير فبعضه بخله حشر

معطوقا على ما يقرب منه ما علم انه كان مالاً في شريعة يعقوب عليه السلام
 حتى استرق السارق على ما قالوا في شرح القادر ويلياد في غير ذلك
 ان يقال ان لم يكن مالاً عنده احد وابتاعه مع التابع اي شيئا من الجواهر
 معقوب البعض والمكاتب والمذبحه وام الولد لكن قد مر ان معقوب البعض
 كما مكاتب عنده وكان عندهما في النعمانية ان جاز البيع المكاتب
 برضاه في احد البر واليمن وبيع احد بر المقتد اجماعا وكذا اجاز مع
 المطلق وام الولد ونفسها ونفذه القضاة بجواز بيعهما وبطل بيع
 مال غير متقوم بكسر الواو اي غير متفجع به بشرعا كما في فرائض المسلمين
 وسلم وكافروا الخبز وقال عبد الواحد والحاكم وعبد الحميد ان البيع
 فيما في سدا بطل كما في النظم وكذا بيع مائات باطنون والخرج في غير
 المذبح كما في الكشف لكن في المحيط ان بيع متفوق المحبوس باطل عنده
 يوسف وعلقا في المذبحه وخرج عنه مع السرقين لانه متفجع به من
 حيث لا يقاوم في الارض وسيد في فيه فرس او ثور من خوف لا
 الصبي لانه لا يقبض له ولا يقبض متلفه وكذا بيع برات يكتب
 اليه وان علم الحال كما في الميثم باليمن اي بطل بيع هذه الاشياء باليمن
 او الدنانير وفيه اسئلة الى بيعها بالعرض غير باطل وفي الشرح ان بيع
 غير متقوم بالعرض باطل كالبيع باليس بال وفي الحقيقة انه فاسد عنه
 بعضهم وبطل مع من اي عبد تمامه في النكاح ضمن الاجر من البدل
 ومع ذلك اي مذ بوجه هفت اليمينه منها وان سمي من كل من البدل
 وغاز في القن والركبة ان سمي عندهما في الكا في غير ذلك في المحيط
 والبسوط وغيره ان فسد فيهما عندهما كما فسد قبل التيمم عندهم

والطعام

والكلام الا ان حكم مع الباطل ان لا يصير البطلان ملكا لاحد البتة
 وان يقبضها باذنهما فالمقبوض امانة يملك بملكه وعنده ومعه
 يملك القيمة عندهما كما في الاختيار وهو العتيق على ما ذكره الرضي
 كما في حاشية خال وفي البيع اي وجه جميع اركانه وشروطه واولها
 الطارعية المعقولة في حق من اراد ملك له من مدبر او مكاتب او ام
 ولد او مملوك او غلام او صبي الا ان فيه اي البايع سواء كان ذلك القن
 المستر او غيره بحسبه من اليمن القن في السوريتي وان لم يسم افعه ملك
 ضمن الادق ف اي موقوف اذا باع فبيعه بعضا وقفت فان صير في
 الملك بحسبه عند السوريتي والسفدي وفيه اشعار بان اذا باع
 كرويا في سجد لم يدخل المسمى فيه اذا كان عبدا والافقه دخل عليها
 قال بعضهم كما في المحيط وفيه في العروض مع العرض اي غير القن بغير
 وكرويا مما ليس بتقوم وبطل في المسمى اي انتفا او صا فم دخل اركانه
 وشروطه كذا فسد عليه اي مع فو المسمى بالعرض لانه العرض مقصود
 في الصورتين بخلاف التتبع على الفسا لم يخرج في ملك عبد المولى
 لا في حال السطال فهو ليس بالنسب كما ظن واعلم انه من شروعه في
 تفصيل ما جعل مما يقبض البيع من سنة شيئا وعليه ما في المشارة من عهد
 الملك والغزو والجمالة والبيع والتبديور والند والشرط والذبح
 والفسد بيع المباحات اي غير المملوك كملك الفجر او حبش في طبر
 النوا وملك النوا وملك وما البر والند قبل ان يملك بماله اذ لا
 في حوضه من كس او صغر او حبس واما جاز بشرط ان ينقطع الجري
 حيز لا يملك البيع بغيره ولو اشتد كذا وكذا اقرب من ما انقضى بينهم

جمع المسمى بغيره وهو المسمى بكسر الهمزة والفتحة وهو المسمى بالجمع
 وغيره من المسمى من ذكر الحمل وإرادة الحال والدم للعدا من بين
 ما عرفت ان لا يجوز مع المباحات فاشارة الى ان يوسع ارضه لا يوسع
 فثبت بطلان ما يزعمه ويؤثر القدر في لكن في النوازل جازيعة في ذلك
 كما في الحديث ولا يجوز وبغيره جازيعة في ذلك لا في الجارة العن
 اذ الجارة لا تستهلك المتعة دون العن ولا يوسع الحمل في غيره
 الفصل وعن غيره في قوله اذا كان محزنا او محبوا الى مع النوازل جمع النوازل
 بالضم والتخفيف وكسر دونه والمحمل من الخسب والطين او الفصل
 في الشئ كما في القاموس وعلم التقدير من يجوز بيعه معا بالجماع كما
 في المضمرات لكن الكسبي قد انكر وقال ان الحمل لم يدخل في البيع بتعا
 للفعل لانه يدخل في البيع اذا كان من حقوقه كما في المحيط وغيره ولا يوسع
 اجزاء الا كذا في كاشف العظم واللبن وعن ابي يوسف جازيعة في
 الامة وعنه لا بأس بفعل المرأة وقيل لا يبيع بغيره اذا استغنى
 بعض في العن اذا علم زوال الرمحه كما في البيهقي وغيره واجزاء الخنزير
 فان مع نفسه قد مر والاشفاق بغيره من حيث طرازه ورة يستثنى
 في الشراء وعن ابي يوسف انه مكروه لانه يفسد لئلا يفسد السلف
 مثل به الملقح في الكفاة اشعار بجواز بيع اجزاء غيره مما كان
 وغيره ولو مبيته وفي العصب واثان كما في المحيط ولا يجوز وبطل
 جلد الميتة وطما في جوارحه بعد البيع المذبح والحم الى الامم الخنزير
 ان كان لغيره فانه لا يطعم له لانه يفسد كما في المحيط ولا يجوز
 القراي الا برسم خلافا لغيره وكذا الا في يوسف الى اذ الملقح

الغرض

الغرضية كما في العداية لكن في المحيط انه قول الشيخين والفتوى على قول
 محمد ولا يفسد بغيره البياض في غير الغزاة في قوله بالهاريه
 ثم يعلم لانه لا يفسد من حيث ذاته خلافا لما في جواز لانه كبد
 البطلان وعليه الفتوى كما في المحيط ويجوز ان يتعلق الخلاف مع الرد
 البطلان في الغرض عن الشاخصين يجوز بيعه في قوله وفيه يفسد بغيره
 موضع العلوي على السفلى من الفاء وفيه يفسد بغيره في العلم
 لانه لم يبق الا حق نقل يتعلق به في الساحة في كل مال ولا يتعلق به
 وفيه اشارة الى بطلان بيعه بعد سقوطه او الجوارح العلوي
 سقوطه والجوارح من الشرب بدون الرفض لانه يتعلق بالمال في
 روايته لم يجر للجملة وهو محذور مشاكنا والجوارح من العرق وفي قوله
 ولم يجر بيعه عنه العامة للجملة والبيع المبيع وحق التسليم في قوله
 الفصل في المحيط ولا يوسع في مزارعها لانه امة ويؤثر فيه وبالفعل
 وانصرفت في فاسد او باطل في كسر الهمزة وفيه اشارة الى ان يوسع
 شاة على انه في فاذا ابي ضاوي فليس جازيعة اذا استثنى فضاولة
 يا قوت المحذور وهو الصغر لانه المشتري فيها فيه اشارة الى ان
 ان الاشارة والتسمية اذا اجمعتا في عقد فان كان مشار اليه من
 خلافت فليس المسمى في العترة والاشارة لغو فليس باطل لان المبيع
 معدوم والذكر والاشارة جنس في شيء او مذهب البعائم وان
 كل من خلافت وصف المسمى في العترة لئلا يرد التسمية لغو فليس
 جازيعة والاشارة العترة المسمى في المبيع ان المشار اليه في خلافت فليس
 لما اذا اعلن به فالعترة لئلا يرد المشار اليه فلو قال بعته منكبة الحار وشر

المبيعة فانه يسمى العقد العقد على العبد كما في المحيط واليوز وفيه
 شراء ما يباع بالبيع من سلع او غير ما سواها في الشراء من البيع او
 من فائه مما كان له لو ارث سواها كان البيع لنفسه او لغيره بالوفاة باقل
 مما يباع من العتيق قبل العقد على غيره اي على ما في الاول او بعضه لا على العتيق
 سبعة المقابلة وهي مستثناة لشدة الربو والشد في الميراث في بعض
 وان ترك فاعل الشراء ليس له ان يقبل شيئا منه في البيع العتيق
 ويشل ولده ووالده سواها في الشراء لنفسه في حيوة او بعد ما ورثه
 عنه على قول بعض المشايخ واما عند ابو يوسف فقل يجوز شراء الوارث
 مطلقا فلا يلزمه واما قلنا من البيع لانه المتبادر وهو يشترى من
 المشتري القار او الموقوف له او الموقوف له جاز في قوله باقل مما
 اشارت الى انه لو اشترى بشرا والشر جاز وان الفاء عند الخ
 الحبس فلو قلنا جاز في قوله قبل العقد فانه اشعار بان المشتري
 بعده يجوز وبان المبيع لم يتغير بحيث يلو تغيره جاز كما اذا تغير سعة الفل
 في المحيط وكذا شراء ما يباع بالبيع او كيلة حال كونه يباع مع سعي
 آخر لم يبعه اي ذلك الشيء قبل العقد منه الاول ولم يدر لغيره للسابق
 بغير متعلق بالشراء الاول او الماقل او لاكثر لكن يكون محققا
 المبيع اقل من غيره يباع متعلق بالثمن يجوز في بيعه فلو جاز
 بالثمن يباع مع عده بما من البيع قبل العقد ياجاز في العبد فيه
 في الجارية لانه شراء ما يباع بالبيع ولا يشترى الفاء والقيصر في قوله
 القيود قد حوت ولو فزع المسئلة لكان اسلم من الاستدراك
 ولا شراء زيت وحق الزيتون على ان يوزن بغيره اي بشرط وزنه

وان يطرح للمخترق لانه اي احد عشر رقعا مثلكا لانه شرط نافع
 لا يقتضي العقد بخلاف شرط من شرط مقدمه او من الطرف فانه يجوز
 لانه شرط يقتضي العقد وان اختلف في الطرف ومقداره فالقول
 للمشتري مع بنيه ولا يلزم ان يستغنى عنه بقوله ولا يجوز وفيه
 البيع بشرط جوده الباء او غير دون او وان كان خلافه فانه
 ان يخلل البيع وان شرطه في الميراث في قوله ان يقول بعثان في
 قلنا في قوله قال ابو الفضل يجوز اختياره او وقف ثمنه ايام ما
 في آخره بنيه الثمانية وعشرة والمتبادر ان يكون ملكا او فلو قال بعث
 هذا العبد بالقبول فيتم وعلم ان يفرق في عشرة جاز البيع كما في المحيط ولا
 يقتضي العقد اي لا يملك بنفسه البيع وفيه اي ذلك الشرط يقع لانه
 اي المتعاقد من شرط البيع ان لا يملك المشتري الرضاة او اقل
 او اكثر او يفرق بالاولى او بغيره في علمه بالادب او بغيره
 وكذا شرط المشتري او يفرق ببيع يستحق اي يثبت له حق في غيره منه
 عليه مثل ان يبيع عده بشرط ان لا يخرج من ملكه او يستوله او يفتقر
 او يدبر او غير ذلك قال كل واحد منها مفسد للبيع وفيه اشارة الى
 البيع جاز بشرط يقتضي كونه سعي المبيع او الثمن والملك وكذا
 بشرط مفسد لاحد منها خلافا لما يروى في بعضه وكذا بشرط يرفع
 لبيع غير سعي كشرط ان لا يخرج من ملكه فانه ربما يكون
 للمشتري الشرع بانه وكذا بشرط ان لا يرفع ولا يفرق اذا يباع
 فاعا بشرط الا في كنه المحيط وكذا بشرط ان يرفع لغيره بشرط ان
 تفرض جنيها دراهم فان الشرط باقل كانه الاختيار والوانه لو كان

شمالا لثمنه لثمن بلدي عطا والمستنرى الكفيل او الرعي بالثمن
اوله بلدي بلدي براد المستنرى بخواره فطيرة او لاجل او لم يرد في
قال استصناع واد البايغ فعدت البيعة فاسد القصة على كل حال
وفيرة ولا البيعة بشرط جونا فيل الثمن او المبيع العيني او الدرس
الاجل الى زمان اخر منتظر الوجود جعل ذلك اجل لوفدهم اطعم او
اطعموا وحيث اشارت الى ان اذ ابيع مطلقا ثم اجل الزيادة الى اجل
مجد واجه المطالبين والمان الاجل المعلوم في المبيع والعين العيني
وهو لكنه باطل كما في النهاية والمان لواجب الزيادة والمجهول او
صوم القصد في او فخر يهودي ان معلوما مفعلي في الفافا سد كما
في الاجل في اذ جعل لان الزيادة في الزيادة العامة وهو
يوم فخر وفيه في الزيادة في فخر في اليوم السادس من
خبر في السفال وهو اول يوم يكون في نصف النهار في
في اول درجة من درجات جبل ويندوز الجوسي ويقال في الزيادة
في اليوم الذي دخل فيه الشمس في الطوت والمان لاجل في
في اول يوم من الخريف في اليوم السادس عشر من
في اول يوم الحادي والعشرون من صوم القصد في سبعة
يوما في هذه ثمانية واربعين يوما في الزيادة في صومهم يوم
الذي يكون في ربيع من اجتماع الزيادة في الواقع بين ما في
ثاني اذ اول يوم من يوم الاحد ويوم السبت الى يوم السبت
الثاني والاربعين ويكون في يوم عيد يوم الاحد بعد ذلك
في صوم اليهود ان يفتوا سبعة ايام من فاس عشر من الشهر السابع

كانهم

من شهورنا يرحلهم ابتداء قبل سنة الروم بشرط موافقة موسى
وقومهم عليه السلام في خروج من مصر في اثنى عشر وعبر عن اليهود
لم يجدوا من الطعام الا براون في سبيلهم فيطعمون في بقية فطيرتهم
ياكلونه فاعرف سبيلهم فقول قومي فموا من عطف واما في اليهود
لما في العدلية وفيه فليس يوم مشهور عنهم الا ان يقال انه في
يوم افطر واجبة فانهم يسمون بنسب التوراة كسنة وثلثين يوما
ويام الخلاء في شرح الزيارات سيما نصف الطهارة وفيه البيعة
وصار با بعد ما يوفى او في بعد ما فسد على ما من اختلاف
اجل العراق والخراسان ان اسقط المستنرى الاجل بان قال بطيئة
او تركته لا يردت منه اول حاجته فيه قبل حلول اى حلول الاجل
وان منسب المستنرى المبيع بعباق سة جناح البية وان كان شروعا
ثم علم البيعة الفاسد لان بعض ما يبيع باطل برضا بايع حري
يقطع المستنرى المبيع بامره في المجلس او بعده على رواية المشهور
او دلالة لقبض من الاضافة الى الفاعل او المفعول في مجلس عقد
على رواية الزيادات وهو الصحيح وفيه اشارة الى ان القلبية في
الفاسد ليست بقبض وهو الصحيح كما في الزيادة في القبض انما
قبض كما في فانيان والمان القبض بعد المجلس بل برضا لم يعتبر ولو
بعد قبض النش لكن قالوا انه يحمل على ما اذا كان الثمن شيئا لا يملكه
البايغ بالقبض كما في او المخرى والمان القبض اذن له بالقبض كما في
النهاية وقال من اى واما ان كل واحد من المبيع والثمن عرصين
اى البيعة مال ذكره القدرى ومن تابعه لكن القوابل في غير ذلك

[illegible]

وكان من ثم التفتت العفة وحيمة
عندما قد فوجئت او عرفتوا عليه
من اجل الاختلاف في هذه الجزر

بازار بزرگ تهران
بازار بزرگ تهران
بازار بزرگ تهران

توضیح: این کتاب در دسترس نیست

فان المسجون اذا تابع
الامانة في توبه اسبوه عليه لم يكن جوده اسبوه عليه فبذلك معلومه
انه تابع فوضح الانفراد وكماله ان لا يقبل لان اصله في
الامانة خالصة ما لم يخالط البغوى بالوجوب او لا يوجد في بلوى
عامة فلو قلنا ان لا يوجب قاعدته في قاعدته

[illegible]

کلمه هفت
 شمس و قمر که با هم
 را خوانند
 میگویند
 ۱۳

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

۱۲۰

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

و غيره للنفق باطلاق على ما دل عليه فيه و كره تلقى الجلب اي استقبلا
 من في المقر جلبا بغير حق او السلوك اي مجبوا من طعام او جوار
 او غيره المقر صفة التلقي باهل مقر الذين جاءوا باطلب او في اهلهم
 فهو اخرهم وليس عليه السعة لكنه قال
 الحاضر
 لا اجل
 الثمن
 الماش
 جالسا
 الا ان ي
 والوجه
 للمقاربة
 وللا يني
 وروى
 وشيئا
 او من
 وعنه انه
 البسوق
 يوردين
 كانه
 صدره

اذا اقرت المرأة
 بالولد لا قبل كانه لا اثر
 اذا اقرت في منسبين اصل غير وارث
 فانه جائز وان اقرت ذلك جالسا كانه لا اثر
 وان اقرت بملك اصل وراث فصدقا اذ
 ولا يجوز اقرار الرضي لو ارثه
 بين اوين كانه
 ان اقر الرضي بدين الاجنه صح وان
 اقر بال كانه لا اثر
 ولا يجوز ان
 يقض دين بعد النكاح دون
 البعض كانه لا اثر اقرار الرضي

ولو قال عطيني
 اهد بدمي وقره
 فملك وقال
 صحت لائل
 اخذته غصبا
 لم يضر المقر كانه
 رجل على سعة

مردوستی که کردی مقیم بر کار خود
و بیایند در زمانه قیامت

کده بنت مع کج که زاده شکفته در
موضع دفع کایع حق منتظر اول
را خاشاکه شعله پاکو یعنی باین
میخ میخوم برکت که زاده
میباشد از آن و نیست

بنفسه فانه في زيارته الناس الى ان يرضوا به في اشارة بان
 يكره بيع ما يصادى ودرهما بلف درهم ودية ابراهيم فلهذا
 لم يرد في الحاشية وغيره وقام بمراتبه في **فصل الاقالة**
 الى اقالة البيع في السلم فانه ليس بفسخ كما في السلم البدائي ففسخ
 للعقد ان امكن في حق المتعاقدين الى ان ثبت بفسخ العقد في غير
 شرط فوجب على البائع رد الثمن الاول كما ياتر ولا يبطل بالشروط
 الفاسدة بخلاف البيع ويصح ان يبيع منه قبل استرداده المبيع و
 لو ثبت بفسخ العقد واسترد المبيع بلا اعادة الكيل والوزن
 والفسخ لغة النقص والتعريق كما في القاموس وشروط العقد على
 وصف كان قبله بزيادة ولا انفصال والمتعاقدين اعم من المتفق
 على فيتم اقامه الوارث وفيه اشارة الى انها لغة الفسخ كما في القاموس
 فان الاحكام الشرعية على وفق المعاني لغوية كما في حاشية البدائية
 وقيل ازالة القول السابق فان العزة للسلب في رد بانها من بنات
 البناء على ان معاني الابواب مما يحتاج الى السماع كما تقرر في الرأى
 غنية العقد عند الندم منه والرائى باطل لم يكن معلما معنى والرائى
 يحتاج الى الايجاب والقبول ويصح بلفظ نافي وياهم وياهم عند الشك
 او العرف في غير اختلاف المشايخ فنقول ان اقالة بعد ولادة المبيعة
 المقبوضة اذا الزيادة المنفصلة تابعة للقبض بخلاف المنفصلة فانها
 لا تملك كما لا تمنع الزيادة في المبيع قبل القبض ببيع من جهة المشتري
 من البائع في حق ثالث غير العاقد بنى هو المدعي في اذنه نعم
 فيما ثبت بالشروط فوجب بها الى اقالة الاستبراء في اذنه فانه

في الله

هو المدعي هو المدعي والمدعي الثمن ويجب بها الشفعة في العقار فان
 الشفعة ثلثي ويجب التقاضي لو كان بيع السابق حرق ولا يقط
 الزكوة اذا اشترى بعروض التجارة عند الحدة منه بعد الجول ثم رد
 بالعب بغير نقض او فاسخ والعروض من مملكت في يده فانه بيع صحيح
 الفقير وصحت الاقالة بنقل الثمن الاول وان شرط غير جنس الى
 الثمن الاول واجتبر به عما قيل انها تبطل عنده بغير جنس كما في الجلب
 والاصح تهديم يده المملكت لانها من فروج الفسخ او شرط الاثر
 حال كونه منه اي فسخ الثمن الاول فيكون من التوقيف ويجوز ان
 يكون اللام زائدة ومن تفضيلته او بقدر افعلا غير باع
 اللام متعلقة به الى اكثر منه كما ذكره الرضا وكذا صحت مثله وان
 شرط الاقل لانه مشيخ يوزع ما كان فيلزم المثل ويغوا المثل
 والاقل الا اذا عيب المبيع عند المشتري فانها تفسخ بالقل وصار
 المحطوب بزيادة نقصان العيب وبذلك اصل التخييفه وفرد واما
 اصل ابراهيم فانه في اقالة ببيع في حق الفل الا ان لا يملك بان
 كان المبيع منقول لا غير مقبوض فيحصل فسخ الا ان لا يملك بان كان
 المبيع عقارا كما في رضى وراى فيبطل واما اصل عمده فهو انها فسخ
 الا اذا عذر بان زاد فيحصل بفسخ الا ان لا يملك فيبطل كما في المحقق
 جميع ما ذكره من الصور البيع بيع الاخير عند ابراهيم فانه لان
 مبيعا مقبوضا وكذا عند عمده الا بالساحية بشرط الاقل فانها
 فسخ لانه غير متعذر فيها بخلاف البوائى واعلم ان هذا الاختلاف
 فيما اذا حصلت الاقالة بلفظ الاقالة اما اذا حصلت بغيره فلفظ

والتباركة والردفاتها فصح بلا خلاف كما في الرخصة وغيره ولو
سقط البيع فصح بلا خلاف كما في الافتياد ولم يمنعها أي القالة
بذلك العمل لأنه ياتي بوجه الذم

[illegible]

فصل دوم

فما لم يسمه وان كان ملتقيا فيما لمثل توليته والزيادة من النقص
ومصلحة وان كان الجواب في الموضوعين من وجوه القبح في
اسم الإشارة بلا شراح من الظن ما وقع عن الظن ان قوله من غنى
بما شري به ومن البعض انه ان كان المراجحة من عطف المذنب في
بالسامة وان كان عطف المذنب ولم يسم عطف المعبرين بل بتقديم
الجواب وشرفها الى التولية والمراجحة شر او لا قبلها بمثل بل او لا
او عدوى متقارب لانه لو اشترى يعني لا يباع توليته ومراجحة
لمحالة فيتم لا تعرف الا بالتحقيق وكان عليم ان يزاو او يبيع من
ملكه فانه لو اشترى شوب فناءه مراجحة من ملك ذلك الثوب
بحر لقد رتب على اداءه وان لم يملك بفعل البيع لانه انعقد بغيره
محمولة كما في المحيط وغيره ولا اي للبايع توليته او مراجحة ضم اوجه القضا
الراس المال وهو من الفقر الدق كالمغراب من الغراب ومن بعض
الشيخ اوجه القضا بالسكر فانه المصدرة في الحق غالباً ووجه الحمل
وكبر او الدابة وكذا في الصباغة والجنابة والفعال والقتل
والكبرى وسوى القممة ونفقة الرقيق والحيوان وكسوته بالعبودية
مختلفة اوجه الطبيب والطيبار والمطبان والرايض ومعلم القرآن
والشعر وغيره من الاعمال فان ما يوجب زيادة في البيع او قيمته
يقسمه وما لا فلا كما في المغمات وغيره اشارة الى انه لا يقسم الباع
الذي اخذ في الطريق الى اذا عرف من التي ربا بضم وكذا اوجه
السماز اذا اشترطت في العقد وان ما عمل به من فساد
او ضابطه او غير ما لا يقسم في المحيط وغيره ويقول البايع اذا ضم

واما ان كان على ما ذكرنا من ان
 لا يكون له في نفسه حقيقة
 بل هو حقيقة في الخارج
 فلهذا لا يكون له في نفسه حقيقة
 بل هو حقيقة في الخارج
 فلهذا لا يكون له في نفسه حقيقة
 بل هو حقيقة في الخارج

قام المسيح عليه السلام من الدار التي كان فيها يقول اشترى به حياته من الكفرة
وقد يكون فيها لا يعلم ان يقول ذلك من ان يشترى من عالم ربه بالثمن
من ثمنه ثم باعه على ربه لانه لو قيل ذلك لكان كذا ولا رخصته
فيه ولا يقول ربه كذا فان ابيعهم من ايجته على ذلك كما في المسبب وهو
غيره فان طر عن البايع بالافترار او البينة او التناول جبانته كما اذا
اشترى من لا يقبل منها ومنه فابويه بل ببيان قال له لا يعلم البيع
فيها خلا فالتواكي اذا فقد المولى عينه اذا عني فافقه ارشها بلباسها
على ما اذا مرض الفاروج في النار من ارجها وافقه المشتري
بثمنه المسمى او رد المسيح ومنه التولية طرف ما بعدة كطرف قبله
فيمن العكس خط عنه اذ عني فافقه من الثمن قد راها بانه وعنه اذ
يوسفه خط مقداره جبانته الرية وجبانته الاصل منها اي في المنة
والتولية فاذا باع بعشرة على رية ثمنه ثم كان البايع اشتراؤه ثمنه
خط درمجان من الاصل ودرمجان الرية وافقه بان في عشرة وعنه
محمد في غير منها بين الاخذ بالثمن وبين الرد ولم يخط سعي وعنه ومن
المحيط لو حدث به ما يمنع النفس من غزو العمل كمنه المسيح بلباسها
ولاشي له في قول الطرفين وعن محمد ان المشتري يرد ثمنه البيع
ويرجع على البايع بالثمن والظلام مشعر بانه لو قال للمشتري ثمنه متاعا
كذا او متاعا يساوي كذا افاشترى ببناء على ذلك ففقه على فقه
كان له الرد على التعررد ان لم يقبل ذلك ليس له الرد ويعقبنهم
لا يقبضون بالرد يقبل حال البيع ان يقبل بالرد اذ اوجد التعررد
وبدونه لا يقبل بالرد في الثاني **فصل** الربا بالكسر والقصر اسم من الزم

بالف

بالفقه والسكون كما قال ابن الاثير فلامه واولد اقبل في النسبة
وكتب بالالف والباء والواو في التمدد بكن الباء كوفته و
في الفاء انه قد يكتب بالواو وفي الفاء من كتب من التمدد لانهما
الطرف متعقبة للوقوف وارجحه منه انه زاد وابتعد بالالف شيئا
المح وخط القرآن لا يقاس عليه فالاول الوجه وهو لغة الفضل و
شرا مشتركة بين معاني الاول كل مع في سده والثاني كل مع فيه
فصل والقبض فيه مفيد للملك كما في شهادات النهاية والثالث
ربا والشا والاربع ربا النقد والاربع في اشار بقوله فضل
شرعي وهو فضل المثل على الاجل والعين على الدخ كما في ربا
او فضل احد المتين على الآخر بالمعيار الشرعي اي الكيل والوزن
لما في ربا النقد للماجرة اربعين كوسم ثوب بربا بربا وبيع كوسم
بكري برود شعير وبيع مائة بمائة وواتق وحنقه بختين وذر اقل
الشوب بذر اقل نقد اقل الفصل فيها لم يقنع شرعا خال عن عوض
للا حيرة اربعين كوسم كرى بر كرى برود فليس شرط صفته اذ في تركه
او لفاته مشعر بان كعق الربا يتوقف عليه وليس كذلك والاول
يتم بالغاية لاحد العاقبة في اي البايعين او المقرضين او الزم
للا حيرة اربعين اذ شرط بغيرهما في عقد المعاوضة للماجرة اربعين
بعوض زايده يدرخل فيه ما اذا شرط فيه من الانتفاع بالربح في ذلك
والركوب والذراعة واللبس شرب اللبن وكل الخمر والكل
ربا حرام كما في الجواهر والتنف وعلمته اي علمه الفضل وموجب
حرمته فيمن شاع والتفليس علمه وجوب الشاوي من الجدين المدعوي

وذكر في نسخة ان اشترى من كذا
بكذا وبيع من كذا بكذا
استأجر من كذا بكذا

بسم

فانظر الى هذا الرجل الذي هو
فانظر الى هذا الرجل الذي هو
فانظر الى هذا الرجل الذي هو

البلي بمثل المساويا كبطا فلما يجوز مع بربره مساويا ووزنا لا
 اذا علم اني متى ثلثا كلبا الاروايم شاذة عن ابيوسفه و
 قد اضاره بعض اصحابنا في الحاشية وعليه الفتوى لعموم البدوي
 كما في الضمائر ولا يجوز في مثل المساويا ووزنا فلما يجوز مع
 الذي بمثل مساويا كلبا الاروايم عن ابيوسفه انه جاز اذا
 اعتاده الناس والظلام مشير الى انه لو باع بمثل كلبا كلبا
 مثل وثقاوت الوزن جاز وكذا الوباة ووزنا بوزن مثلا مثل وثقاوت
 البيل كما في المحيط واعلم ان الظلام معطوف على الشرطية فيكون منه
 بقاء البقي فلم يكن مكررا في طي والجيد من الرطوبة والبردي من رد
 لكرم رداة الى ضد ويجوز ان يكون عن روي كرم روي فيجب
 فهو روي اي ملك ومن رد عليهم رد اي لم يقبله وفضاوه كما في
 القاموس فهو موزون فقص على مقبل او مضاعف منسوب سوا
 اي مساويا ان في حكم الرطوبة اوله الوباة فيغير من البر الجيد بغير من
 البردي جاز ولو سئل البر الجيد لو باع الوباة فاجب ان يبردي لم
 يجر وكذا الوباة المرض حتم اعتبر من الثلث كما في علم الكشف و
 جاز بيع حتم من بر او ارزاو عدس او كزوه وهي بطن العزة وسكو
 الفاد سلاء الكفين كما في الصحاح والمقامس لكن في العرب والقفا
 والطيرة بلدا للثف جفتين ولو من منس لانه لمقابلة الحفنة
 الجيدة بابرديتين فيتساويا ان وفيه اشارة الى ان كل واحد من
 البديتين ومن البيل ما اذا لم يبلغ نصف صاع او فغيره على الراديش
 او الصاربتين فلا بأس به واما اذا بلغ بهما دون الناحية فغيره دينا

فلو

فلو ناه باقل من نصف الفقيه من البر بغير منه جاز على رواية السبل
 لكنه مكرره على ما روي عن ابيوسفه انه يكره ان يبيع حبة تمرين
 وكان يقول ان ما حرم منه الكثر فقد حرم منه القليل كما في المحيط وغيره
 وجاز بيع ناسي فلسطين باعيانها اي بسبب تعين ذوات البديتين
 ونقدتها فاليها ونسبته لا ببعض مع كذا طي فانه حال ولم يكرهها
 كما تقر وجمع العين على قوله يكره ويكره البيع لم يكرهه لانه في
 كالهريم وقال ان الثمن بالاصطلاح وقد بطل بمثل وفيه اشارة
 الى انه لو كان كل واحد واحد بها غير معين لم يكره في النهاية وبيع
 الخ المفقول من الشاة او البقر مثلا باعيان الخ ولو من منس
 متفكلا لانه يبيع موزون لغيره وقال محمد لم يكره الجنس الا
 اذا علم ان الخ اكثر من ذلك الحيوان ليكون بعض باء السقط
 وفيه اشعار بان اذا كان منه بوا غير مسلوخ اي غير مفصول عن
 السقط لم يكرهه اذا لم يكن المفصول اكثر ولا يجوز كما يجوز اذا
 اسلخ ولساويا كما في المحيط بان لم يجمع البيع جاز وفيه رواية
 وعن الجنيته الى الخ اذا فيه جسم من الوزن حتم جاز بيع بعضها
 ببعض متفكلا كما في الحاشية ولا بأس بحجوم الطير واحد باثني
 يد ابيد كما في التفسير والديق المفقول بجنسه ولو غير مخل
 مساويا كلبا لانه يبيد وعن الفقه انه انما جاز اذا كان في ثلثين
 وفيه اشعار بان لو بيع وزنا لم يكره وفيه رواية ان كان في ثلثين
 وبيع الرطب بالرطب مساويا كلبا وبيع الرطب بالتمر كذا
 وبيع الرطب بالبر والتمر بالبر وقال يجوز مع الرطب بالتمر لانه

فصل
در تعریف و اقسام

11

والخط عنه أي هو المشتري الفاعل كل البيع أو بعضه عن البائع أو
للبائع الفاعل كل الشئ أو بعضه عن المشتري وإن لم يكن البيع ولم
يقض الشئ فصح أن الباعل عطف كله أو بعضه ملك أو مئة منه
أو برأيه عليه ما ذكره السرخسي وروى الشيخ الإسلام إلا أن
قبل القبض فيه صحه فإن كان بهذه الأمور قبل القبض فهو عطف بالملك
وإن لم يتحقق باصل العقد وإن كان قبل القبض فلهذا لا الإبراء
فانه ليس عطف عند الشيخ الإسلام فلم يجب بالمقبوض عنده كما
في الميثاق من توهم الظاهر أن الضم للشئ وإن كونه للمشتري يؤتم
وصح للمشتري المزية المعهود أي الزيادة المقبولة في المجلس
القبول شرط في ذلك اعتبار بغيره فيه أي الشئ بغيره ما بعد أن
يجي البيع بحيث يكون محله للمقابلته من المشتري فلا يفي الزيادة
في الشئ بعد ما عطف عليه العزل المشتري ثوبا للمالك بالبيع وكذا
ما إذا قطع وقطع الثوب المشتري فيصالح أن البيع باق فلو عطف
عبد بن صفقة بالعقد ثم فزاد ما لم يقض الزيادة على عقد باطل
بالعطف فانه ينصف ويدها بغير الرواية وهو الشئ عنه أنه لو كان
لم يبق البيع ومن جملة أنه صح أن يقع في نفسه بغيره بعد بيعه كما في
الميثاق وصح المزية في البيع وإن لم يكن فالزيادة يفتقر بالعقد فهو يجعل
كانه وقع على الأصل والمزية معافاة شترى فزاد ما عطف البائع
عن المزية اجبر عليه ثم أشار إلى دفع توهم أن التضييع ينبغي أن يافض
بالعطف إلا أن في الخط والمجموع في المزية واستهرك بقوله لكل التضييع
بمعنى يأخذ المبيع بالفضل أي الشئ الفضل من الشئ الأول والباقي

بعد الخط وبعده في الخط فانه في المراتب الثلاثة يتعلق به من الشفع
 بالبعد الاول وفيه اشعار بان ما ذكره البايغ او خط المستر في من
 المسح اذ الشفع الفل لان مقم يتعلق به وفيه وجاز تا جيل كل دين
 اى مال واهل بالبعد او الاستملاك او الاستفاد من اجل
 معلوم او مجهول مما لا يتقاربه كالمطعمه فيسبب اهل المدبول وفيه
 بان تجليل لم يتبعه وهو التمسك والمبادر ان يكون المدبول جيا فلو
 مات واجله الداي سبوال وارثه لم يتبعه به التاجيل فكل هذا قول
 محمد خلا قال لا يوسف وهو الاعم عند بعضهم لكن المضاف
 ذكر ان الدال قول الفل كما في العادي والماد والسم والشرف كما
 انما يجعل ان عنيق الى العرض بالقبض والكسوف تا جيل لم يتبعه
 لانه معا ومنه انما فيصير بالنسبة كما ذكره المعرف لا جيل
 في الفصل السابق الى ان التعويل على انه عارته ابتداء وانما كما
 الفايغ وفيه فالاصح ان يبدل صم يلزم والمخير لزم تا جيل كل دين
 الى العرض فانه لم يلزم وله ان يافقه من شاء يعني ان الاستفاد
 يخرج من شئ الى ان العرض مال يعطيه من مثلي فبشره بعينه والدين عند
 المحققين فعل هو تملك او تسليم كما في الكفاية الكرامه وفيه من
 المتداولات في الفاموس الدين مال اهل والعرض مال اهل
 اعلم انه لو اهل المستفاد من العرض على احد به بنه فاجله المقروض مدة معتد
 به ولم يطلب قبله لان الحوائج مبررة ثم عطف على قوله لا يجوز فقا
 ويبدل البناء في الاصل مقدر بمجرى المبنى ويبدل فيه الباب
 السم ولو من قبل ان كان مقصدا بالافتتاح اى مفتاح الفل فانه

الغلق

الغلق بالفا يستفيد ان ولا بد من مفتاح الفل والفعل و
 العلوي على العروة اخترا من الفعل للغير ولم يدخل الاعمال كما
 فتح المواد بنفسه لان المراد ما يدخل تحت العقد دون غيره من
 خوا المواد او الكيف اى المستخرج ولو في الشارع والمربطه للشيء
 والبعده مع الدار بطريق طبيعته لان الدار بنه لما ادبر على الج
 والاصلي ان ما انقل بالبناء به دخل في البيع من غير ذكره وان ما لا
 يتصل به فلا بد من الا اذا كان مما لا يجري فيه الضمن عرف لا بد من
 القلم اى السابق التي احدها منها على هذه اربعة الدار والشرط
 الاخر على جدار احدى او على الاستوانات التي يكون خارج الدار
 ونامه في الابعان لا بد من كل حق يواي ذلك الحق لما في الدار صفة
 من حق الشيء تابع لا بد منه كالطريق والشرب كما في الكرامه وفيه
 او غير انما اى بذكره افعها جميع مع في كسره الميم وفيه الفاو وليست
 على الجور كما في وفيه اشعار بان دالحق من لاقى شره عاربه اهاية لروا
 وعن ابو يوسف انه اعم فانه تابع الدار مما يرتفق به كالموصوفه و
 المشي كما في شرط الصغير او بطل من قبيل وتغير بالواد كما قال محمد
 انما ادون او للاباحه فاجيب العموم كما في الفتر بنه هو داخل فيها او
 خارج منها بدون الواو عدا ما اختار اصحابنا كما ذكره الصغير في الحلة
 صفة الحق مقدار لا قبيل وكثير فان الصفة لم يوسف ولا الفل على
 كما تفر وبهذا التقدير ان دفع فلعن ابو يوسف انه على محمد به بدخل
 الا منع فيها وطعن في خبره بدخل الزوجه والولد والخسرات وفيه
 اشعار بان مرادف للاولين والمركب موصوف به كما في الكشاف

فقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أنه قال لا يملك من الأرض ما لم يملك
من الناس ولا يملك من الناس ما لم يملك
من الأرض

[illegible]

الربيع والصدقة الموقوفة ويؤخذ من المشتري الولد الذي و
لدته امة عنده بلا استيلاء وان استحققت امة على المشتري ببينة
للمناجحة كان ملكه وفيه اشعار بان الولد يدخل في القضاة بالام

[illegible]

و قوله ثم خذ الولد وادخله
 تحت حجره وادخله
 فمعه من حماره وادخله
 فمعه من حماره وادخله

لا يجوز ان يكونا كليتين او موزونين وان كانا متساويين فيما يعلم
 مقداره ووصفه اي فيما يمكن ان يصف بالوصف والقدر من مسلم فيه
 يكون من الاجناس الاربع والاربع في المنازعة كما قيل الى
 ما يعرف مقداره بالليل من نصف صاع او اكثر والاصل من الليل
 في النصف والربع والثلث والربع والثلث والثلث والثلث والثلث
 والثلث والثلث والثلث والثلث والثلث والثلث والثلث والثلث
 ما يعرف مقداره بالوزن من متون او اكثر مما يباع بالاعاء والاعاء
 كالنفس والعين والسمع والذوق والشم واللمس والفتور والحدة
 والنجاس والفساد والظلم والظلم والظلم والظلم والظلم
 لوقن المسلم بينه ورأس المال دراهم او دنانير لم يجر السلم بالمعنى
 وكذا لو كان الله ما سئل في مقلط على الوجه وقيل انه يجعل ما سئل
 مودع صيانة لظلمته وفيه إشارة الى ان السلم يجوز في الفلوس
 عند اختلاف علمه فانه متى عنده الزاد لا يجوز في ليلته على ما سئل
 وفي رواية على ما يعرف من كثر النعم والمدة روي الى ما يعرف مقداره
 بالدرهم المثلث المعروف كالشوب من الكنان والفضة والفضة
 والحزب والجزب والجزب والجزب والجزب والجزب والجزب والجزب
 دراهم ودرعته بالقيم الى فلفته في ما يكتب ويرجع به الشوب وفي
 عموم به دخل الجزب وقد استشرط بيان وزنه ايضا على القيل كما في الجب
 وكذلك الجزب في النعمية والمعد وروي الى ما يعرف مقداره بالعدد
 ومثاقير الى محله اهل احاده في القيمة كالجزب والنبض والدارج
 والآخر والدين فانه لا يباع عرف يقينه ثم يقينه صغيرة بايدار النقاش

وفيه اشعار بان السلم صحيح في الثغارب ليلته ووزنه وعدد اوزان
 عند العلم بالثمن ولم يقم عدد اوزانه وزنه لم يقم فيما يتفاوت
 في الزمان والمطعم كما في النصف في السلم في السمك يقين الموت
 الملبس وزنه او ليلته معلوم وفيه اشعار بان السلم لا يقم في الطري منه
 ان في حبه وهو صحيح والصحيح انه يقم ليلته ووزنه في الصغار وفي
 الكبار وروايات في العلم انه او السلم مقابل او موازنه فيما يثبت
 هو وزنه او ليلته ليقا فقيه عن ابي نيار وابتان والمثل المقد والذ
 فيه بل وخالف المدية وفيه في اشارة على المالح لانه يقم رديه
 كما في النهاية لا يقم السلم ويحل وزنه وعدد اوزان الطيران فالمر
 ارفيه لانه لا يقبض وعن الشيخين انه يقم وزنه ولا عدده في
 اطرافه فاسروا في الكرش والامعاء والكبد والطحال والكلاب
 لانه معدودة متفاوتة وفي الكا في انهم اختلفوا في اذا السلم
 فينا وزنه ولا عدده في حوده اي الحيوان كالابل والبقر والغنم وفيه
 الى اذ اجلي له ضرب معلوم ويقم وزنه وفيه اشعار بان السلم في الابل النفع
 ولا خلاف بين من في غير المتزوجة ولو تغير في السلم في الجوارح
 وبانه يقم في السلم والاليت وزنه كما في اطرافه ولا عددا ووزنه ليلته
 في الجواهر كيار او اصغار كاللصل والعقيق والزهر والياقوت
 البلور واللؤلؤ ولو في المحيط انه يقم وزنه في الثغارب فلا دونه
 لا يخفى ان الجواهر في الشبهة والاسرب والجديده والحونا ولا يقم
 في حقه بيباع اي ليل معين ووزنه اي في شبه معين ذلك عند
 المتعاقدين ويجعل الاضافة والمغز صاع رطل معروف وزنه

رجل معروف لم يدر قدره أي قدر ذلك الصاع والذراع والأوقية
ولاعند الناس واعلم ان الوصف لا يثبت له كثره الاصل فلو
انه اراد فعل الكيل والذرع الصادر من رجل معروف وانما لم
يصفه المسلم لا يقال مائة وعشرون أي شروط السبعين للثمن
الان الشرط الذي من عشرة قال راس المال يميل على ثمنه كما بين
في السابق الا شرطين كون المسلم به ما يقبض ويبيعين وفي الربا
الشرطين كون المسلم فيه وراس المال في بيعين عن احد وصفي عنه الربا
كما في النسيئة وغيره ثم استأثر ابو ابي فقال بيان حب أي المسلم
فيه كبره في قوله وسلم في طاعة فترية معينة لنفسه كما ان اذا سلمه طاعة
في خروج اسان ولو لم اذا اختلفت نواحيه والاعمال فليس شرط
في طاعة غيره كسقيته أي برسقية عودا ويل منظم سقيته كوالدين
القيمة على تأويل المنة القيمة كما في سورة البينة من الكشاف والبيان
المعنى في الشرح والسقي بالسقي لما في الجاري خلاف الحسني بالسقي
فمن فعل معناه مفعول يستوي فيه المذكور والمؤنث ولا يلحق التأني
الا اذا حذف موصوفه كما في قوله في الظن ان التأني ليعمل على التمسك
كما في البضاح وغيره والحبس والنوى وقد مر في الطلاق وصفت
المرء مختلف بها القيمة فيه ويكون فيك دسره واضرب المسلم
على القبول لواعي العبد مكان الردى خلاف العكس كما في قوله
وقدره بمقدار معروف عند الناس مثل كذا اصاعا او مثا او ذرا
او عدد او اجمه أي اجمه المسلم فيه المعلوم ولم يبق به لما سببه
والعلم أي ادركه الجاهل منه وعن اصحابنا انه ثلثه ايام في ثلث عشرة ايام

وفي قوله

وقيل البش من نصف يوم وعن الجصاص ما رواه جابر بن عبد الله
ساعة والمختار ما يمكن من كعيل مثل المسلم فيه والاول صحيح وعليه
الفتوى كما في العشرات وان يكون الجاهل بحيث يثبت من الوضوء
الالموضع المشروط والافا ليس في سد مكانه الشرح الطحاوي وفيه
راس المال جنب كدرهم او برونوفا اذا اجتمعت النقود كثرته
وصفته وقد روي انتقاد الوكيل مثا الربا حال كون راس المال
متممقا في ضمن الكيل والوزن المتقارب فلم يسم به الدرهم
او النسيئة والارزاد الجبل والجد يد البقي والجوز في كونه لم
لانه يفيض الى المانزعة او ربحا وجه بعض راس المال عينا فاذا
لم يبين لم يسم المسلم فيه قدره فلم يسم قدره فيه البيع وفيه القيمة
واما عند جابر لانه يبيع بالاشارة فيقسم على القيمة وفيه
اشعار بانه لو كان راس المال شيئا وزرعيا او حيوانا او معدويا
مقاربتا بلبا به جميعه عند الفل لان الاشارة كانت فيه عندهم
كما اشير اليه في المحيط والاختيار وغيره وذكر في الزايد ان راس
المال لو كان زبعا ان يجوز به في المجلس بعده جاز لانه جنب حق
وكذا ان لم يجوز واستبدل في المجلس وكذا لو كان مستحقا او
سوقا واستبدل في المجلس بخلاف ما لم يجوز وان استبدل الزبعا
بعد الافتراق بثلث منه وان كان في المجلس الردا الا ان قليلا
وبه اعنده واما عند جابر فلا يميل اذا استبدل في المجلس الرد
لان الدرهم طماح عن زيف ولانه لا يح عن القليل معني في
ذلك قل من النصف وروى ان النصف طمس وروى الثلث

وان وجهه مستوفى او مستحقا بعد الافتراق ولم يحز المبيع بطل العقد
 اتفاقا لانه خلاف فيه ومن الظن انه ليس من تعريضه ما في الواقع
 انه لم يحز ما اذا اسلم نقد من بلد ببيان عقد من ماله من المبيع لانه
 تعريضه ما اذا لم يبين بعض راس المال كما في المداينة وشروطها وغيره
 وبيان مكان ايقاعه الى اعطاء مسلم فيه واقعا اذا كان شيئا محله
 بالقيمة مع عدم حمل الشيء بالكسر والافس ان يقال باق في الحمل والمعين
 مسلم فيه بوجهه بالقيمة اي نقول يحتاج في محله الى اوجه محال كالمنفعة
 وقيل بالاجل المحال القضاوي كما قيل بالقيمة رخصه بوجهه
 كما في الكروان ويزيد قوله او قال انه ليس بشرط فان مكان العقد
 متعين له والاصل اعتدافه ان الخلاف لم يدر في حوزة المتعيبين
 فيه من الماله لو قلب في مكان آخر فتمت فيه مثل قيمة في المشروط
 اذا حل الاجل عليه قال في علم الايمان خلافا لبعض المتعيبين وبه اوجب
 الما اذا حارب المسلم عن استيفاء حقه بسبب ائمة المسلم اليه ثم
 ذلك المكان كما في المبينة والماله ان اذ لم يكن له مودته في ذلك
 بياضه بالجماعة ويتعين مكان العقد على اصح الروايتين ولو قيل
 قيل لم يتعين لعدم القابلية وقيل يتعين لان قيمة العبرة في المقتضى
 في السواد مع اللاحق الطريق كما في الاختيار والوجود المسلم فيه
 في بقائه شرط عند حلول الاجل وهو شرط من وقت العقد الاجل
 فلو وجد عند احدتها او غيرها بنى له غير فاسلم لم يحز واذا اتقى المال
 فليدفعه رب السلم حتى انقطع بان لا يوجد في الاسواق فله التسليم
 وانه راس المال او انتفاد وجوده كما في الحيد والار ان السلم لا يجوز

فيما لا

فيما لا يوجد في ذلك لا قبله كما ذهب في حاشان لانه لا يتقطع
 كما في الاختيار وقيل في راس المال ولو غير نقد بالقيمة قبل الافتراق
 فلا يتعين باليد فلا يفر القبط بعده شيئا او نومه بل بالقيمة شرط
 بقائه اي بقا المسلم على القيمة فلو ابر المسلم اليه بقبضه في المجلس ابر
 عليه وفيه اشارة الى ان شرط الخيار مقيد للمسلم لانه يمنع تمام القبض
 سواء كان لاحدهما او لهما الا اذا اقبل صاحب قبل الافتراق في راس
 المال في يد المسلم اليه فانه يقلب جازا ولو لم يكن لم يتقلب
 في المحيط والار ان غير القبض شرط صحة العقد فاذا فقه واحد منها فقه
 بطل العقد بشهادة ما يقرر في الاصول وهو شعر التفرع في قوله فلو
 بعض راس المال دينيا وبعضه عينا فقه البطل العقد عنه يتم في حوزة
 الدين سواء كان العقد مطلقا بان قال اسلمت اليك ما ذكره ودرهم
 في كرهه لم يجعله ما في راس المال فضا صا بالدين او مقبضا
 بان قال اسلمت اليك في مائة نقد وما في ديني لعلك وسواها
 الى الدين ابره عينا او لا وذلك لقصد ان القبض وفيه اشعار بان
 العقد قد علم عنه يتم في حوزة الدين والماله من الدين هو ما عدا السلم
 اليه فلو كان الدين على الاجنبي فهو غير صحيح في حق الكل حتى لو نقد الكل
 من ماله في المجلس لم يقلب جازا لخلاف ما اذا كان الدين على
 المسلم اليه فلو كان الدين على اجنبي فهو غير صحيح في حق الكل حتى لو نقد الكل
 من ماله في المجلس لم يقلب جازا لخلاف ما اذا كان الدين على المسلم
 اليه فانه ينفذ في المجلس يقلب الجواز في المحيط ولا يجوز
 تسليم اليه التفرع في راس المال باشرارة بان يدخل فيه بعد العقد

او بالبيع او الاستيفاء او التولية او نحوها ولا يجوز للمسلم البيع
 المتصرف في راس المال ما بشره بان به قبل منه بعد العقد بشرط
 او البيع او الاستيفاء او التولية او نحوها ولا يجوز للمسلم
 المتصرف في المسلم منه بشي واما ذكرنا قبل فنقصنا اي راس المال او
 المسلم منه فلو نقضنا على حري فاشترى المسلم اليه من راس المسلم
 المال قبل فنقصنا شيئا لم يجر كما لم يجر للمسلم اليه ان يبيع او يربح المسلم
 من راس المال لان المال لم يرد واستحقاقه من بيعه القبيح الواجب منه
 من حد و الشرع فلا يجوز استحقاقه والاستشفاع لغة طلب العمل
 متعديا لمفعولين و شرعا بيع ما يصنع عينا فيطلب منه من الشئ
 العمل والعين جميعا فلو كان العيش من المستشفع كان اجارة لا
 استشفاعا كما في اجارة المحيط وكيفية ان يقول لصانع تحف مثل
 اخذ مني ادميك ففادته كذا اية او ربحها باجل كذا مع سلم
 وعلى عن المدة والانه ان ذكره المستشفع فليس يسلم وان ذكر
 الصانع سلم وقيل ان ذكر او مدة فكل فيه من العمل في استشفاعه
 وان كان اكثر فسلم يراعى شرطي من فوفى راس المال ومكان
 الا لفاو والاستشفاع في الاوصاف وعدم اختياره في السلم
 وغيره فقاموا الى الناس من غير كبر من علماء وكل عرف فيه اي
 الاستشفاع كاد في الصفه والناس والزجاج والعيه ان والاسم
 والحفاف والقلانس والادعيت من الادامه والطيب والادع
 فاحلوا فيه كالمباب وشبه الثياب ولا خلاف منه فيه في
 واما ما قاموا او صفه عقد سلم واستشفاعا في استشفاعه عند

مثلا

تلك بحقيقة الفظ لكن السلم اقوى لثبوته بالنقص والاحكام والاش
 مثلا اهل ذكره في بيعه من معاقبه اجارة اياه وادع الويت
 الصانع قبل تسليم المصنوع ان يستوفى من ثمنه بيع انتهاء قبل تسليم
 ولذا ثبت له خيارا لرد اية وكان الحاكم الشبهة يقول هو موافق
 واما يستشفع بالتعالي اذا جاءه مفر وعاه عنه ولذا ثبت الجناح والادع
 اية كما في الغناية ومنه اشعار بان اذا فقد الاجل والتعالي ليس
 بيع والاستشفاع صحاحا على القياس كما اشتهر اليه في القاض
 اذا كان يباع في الصانع على العمل فلا خيار له وعنه انه لا يجوز خيار
 وعن ابي يوسف لا خيار لو اهدى من ثمنه ولا يرجع الا من امره خلا
 للحاكم والبيع هو العيش لا العمل كما قال البردعي والاول اهل العلم
 هو وذاكر الصانع لبيان الوصف كما في المبسوط والاحسن في
 البيع هو العيش لانه نعشوف على ما بعد الفاء لا العمل لا يفتاح التوقيع
 فهو جاء الصانع بما صنع غيره او صنع هو قبل العقد فافقه المستشفع
 فيه الا فقه ولا يتعين المصنوع له اي للمار به اختيارا في الصانع
 واذا لم يتعالي لم يفتقر بيع اي الصانع المصنوع من غيره قبل روثه
 الا كذا اختياره فلو اختار لم يفتقر البيع اتفاقا وفيه بيع الطيب و
 السباع كاليد ولقنه العام بعد اطلاق علمت الطيب والسباع
 ادلا كما في الهداية قال الامام السرخسي ان مع الطيب العقور العير
 المعلم لم يجر وقال محمد ان الاسد ان لم يعلم لم يجر بيعه والعقور فاليد
 قبل ان يتعلم لم يجر بيعه واختلف الرواية عن ان يجر في الغر
 وكره عنه ابي يوسف جاز عنه محمد والعقل فاليد في الجوار وح



المقتضى استعار بعدد جوارح المواضع الارض كالخشب والعتوب
 والذرع والدواب والجوز السك كالصفحة والسرطان لان
 جوارح البيع يدور مع كل الاشياء ووجه الاستغناء بها الكل المحيط
 وقال بعضهم ان بيع الحية كوز اذا انقطع بها اللادوية كانه المبيع
 ولا يخفى ان هذه المسئلة مستدركة بما مر من البيع الفاسد والى
 في البيع كالمسلم لانه مكلف بمثل هذه الاحكام كالمسلم لا يخرج
 والخبر يرفقان بغيرهما من المسلم باطل فاما في الخبر والخبر يرفقان
 كمالا والشاة في جوارح عقدت فيكون المثلثية واختبر فيجب
 عنه في مقتضى الخبر استعار جوارح بيع سائر المشتريات المخرجة ولذا
 وجب الزمان عند استملكه عنه ولم يجب عنه بما ورد فيهم او دينا
 او فاس او لود او لود او سكر او كونا بشرى بالتحقيق والتشديد الى
 ربحي متفرقا عن العروس وخبرنا فوقع في ثوب رجل ذليل كان او غيره
 فهو اي الدرهم والقانون في جنس ثوبه موصوفته ان اهداه اي بياض
 الثوب بان بسطته له اي لوقعه فيه او كلفه بالمال واللام كما في
 بعض النسخ اي ضم الثوب بعد وقوعه فيه فان اهداه منه فله ان
 والا بعده اي للفقير فلكل فخذ الماء وحوز وفيه اشعار بان لا يكره
 شرا فكتب عليه اسمهم واختلف المشايخ فيه واعلم انه اذا وقع
 الدرهم في غيره للنشر لم يجب لنفسه شيئا منه كما انه لم يتحقق بغيره
 وفي السكر له ذلك ولو حفر رجل لم يحفر عنه النثر اختلف في حوز
 اخذه كما في المحيط واعتبر به اي فني عن الدرهم سائر المباحات
 فلو صار غير ذابض او خرج او خرج فني عن ملكه هل كان ان اهداه

والافلا فخذوا اذا اعد مكانا للسرقين فما وقع فيه فهو له عند بعضهم
 كما في النباهة ولا يخفى ان هذه الاحكام بالكرامة يجب ولذا ذكر
 بعض المشايخ في مقتضى الخبر في اللغة البيع وفي الشرايع بيع
 الثمن بالجن اي اهدا باللاح ولو غير مخروب بغيره ما ياتر حال
 كونه جنبا بجنس اي فقهه بفضته او ذهب بذهب بذهب او جنبا
 بغيره بجنس اي فقهه بذهب او ذهب بفضته او نوبيا وذهب بذهب
 او فضة بغيره ببيع اهدا بجنس مع غيره فيصرف فضته لجنس الا
 وما في الاصول ان المعرفة اذا اعدت فالتا بتم عين اللادوية
 بالعكس جنس بجنس وانما سمي به لوجوب دفع ما في يد كل من العاقبة في
 اللاح وسطره اي شرط جوارح العرف وصحته كما هو المتبادر واليه
 ذهب بعض المشايخ اذ الموجود في مجلس العقد كما لو ورد وقت العقد
 وسائر اشارة الاما قال بعض المشايخ من انه شرط البيع على الضم والى
 هل منها اشارة في الكتاب كما في الذخيرة التفاضل اي اشترى
 المتعاقدين في قبض الثمن قبل الافتراق بالبدن فيرطو طال فغروها بجنس
 العقد وانما عليهما او ذبا فسخا او ذبا متفاديا وعن غيره ان النوم
 افتراق وعنه ان النوم الطويل افتراق وعنه انه جعل العرف كالتحصيل
 بما هو دليل الاعراض كالقيام عن المجلس وفيه اشارة الى شرطه
 ان لا يكون فيه ولا خيار شرط فلهذا في خيار العيب الروية افتراقا
 من غير تفاضل او من اجل او شرط خياره البيع ولو تفاضلا والصور
 قبل التفرق انقلب بغيره كما في المحيط فلم يكره هو شرط اربع من التفرق
 في الورق اذا كان من جنس واحد اعني والحق ما سبق في الرواية بغيره

الشرع والفقير

وليس في الشفعة كما ياء في غير المشتري المجدد الملك طرف
جبراً واحتراماً على ملكه بل يعرض له بالبيع والارث والصدقة
او يعرض غير معجل كالمدة والاجارة والطلب والصلح من دم عدائه
لا شفعة في شيء ومنها ودخل فيه ما ذبح يعرض فانه يشترى
انما هو في حصة اقل المشتري لا يرضى به في الاكثر ويختار من
حصة قدره ذكره ابن الاثير والاصح قوله كانه مستدرك
بقرينة مثل من اى مثل على العقار المشتري به في المثلثة القيمة
وبالزمن باخط والبناء وغيرهما فعرض واقتضى به عما اذا افترق
بالشر او اقل منه فانه بالشر لا شفعة وشبه ذلك العقار
لقد روي عن الشفعة ولا يقدر الملك اى ملكه لان علة الشفعة
التماثل الملك لا قدره ولذا اشتهر على التخصيف ما يباع شريك لصاحب
نصف وثلاث وسدس وهاهنا جاز ان احداهما من ثلثه هو رب
وثانها من جازين ولا يثبت للمخيط اى الشريك فهو فاعيل معجز
الفاعل من فاعله شاركه في نفس العقد المبيع اى في كل جزء منه
او بعض فثبت للشريك في البيت ثم في الدار ثم في الاساس
كما في النخل وغيره وفي اضافة الثبوت الى التملك شاذ لان
واجب على الفاعل ان لم يكتسب هذه الاثرى ان الجار والم
يطلب الشفعة لمكان الشريك ثم سلم الشريك الشفعة لم يكن الجار
شفعة كما في الثامن عشر من المحيط ثم بعد ما لم يكن فيه شريك او
كان لكن بطل شفعته يوم ما يثبت للمخيط تركه اخيراً الا انه ذكره
للتبيين على انه المسمى بالمخيط حقيقة فان الاول والثاني سميان بالشريك

كما اشار اليه

كما اشار اليه الاسمي بـ وغيره فيكون ذكره على سبيل التامة
في حق المبيع اى فيما لا بد له منه من تابع له وعن ابو يوسف ر
لا شفعة للغير مع الشريك في الرقبة وان سلم له في حصة شرب
بالكس اى شرب نهر العقارين وما لم يملكه والاصح من الشرب
والطريق اى في الطريق كما في النخل وله اخية فلو بيع عقار
بلا شرب وطريق وقت البيع فلا شفعة فيه من حصة فقط و
لو شاركه احد في الشرب واخر في الطريق فباعا الشرب او
من صاحب الطريق الخاص فلو كانا مبيعين فباعا الشرب فالحق
لشرب نهر للعقارين لا يجري فيه الشفعة اى اصف السفن فانه
العامة عند اجمعهم ر ما جرى فيه السفن كدجلة وفرات وذكر
شيخ الاسلام ان المشايخ اختلفوا فيه فبطل الخاص ما يتفق
ما وده بين الشركاء ولا يبيع اذا انتهى الى ارضه ولا يكون
له منفذ الى المغادر التي لم يملكه المسلمين والعامة ما يتفق ويبقى
وله منفذ وعامة المشايخ على انه ما كان شركاء وله لا يحصون
واختلفوا فيما لا يحصى من حصة او مائة او اربعين او عشرة والاصح
انه موقوف الى ارأى على تقديره زمانه كما في المحلة ولو باع حصة من
فلا شفعة للمخيط ثم لا يملك الساجنة ثم نهر العظيم كما في النصف و
الطريق الى من قبل طريق لا ينفذ اى لا يخرج اى طريق راسها فبيع
واخر باواسع فيها وورثتها وجميع اهلها شفعاء ولو مقابلها ثم
بعد الطريق جاز له عقار واحترامه عما يكون دفعا واجارة او دون
سلاصق اى متعلق بالمبيع ولو جازى اذ ابيع بئى دار قال المذاهب

والا فحق الدار في الشفعة سواء باجرى والخال ان باب عقار الخ المبيع
 في سلة بالنسبة في اصل طريق مستوى اخرى نافذة او غير نافذة
 بان يكون هذه الارض المبيع وبه يمتاز عن الطريق وبه اذا كان
 المبيع ذاباب الذي انه لو يشتري نورا ولو رجل اراد ان يعلو
 الارضين والآخر في اسفل فلهما الشفعة في جميع النظم او طلبة الشفعة
 لان كل واحد منهما جاز له لما في المحيط ويطلبها بان يقول اطلب
 الشفعة في المكان الذي يشتريه بالحق الذي له او شفعة فوا بان
 يدان جاي كيجري يدان فيكون كذا است كما في النظم او طلبة الشفعة
 وانما طلبها كما قال بعضهم في الماضر والمستقبل عند بعضهم
 وعن بعضهم لو قال فردى شفعة شفعة كان طلبا والصحيح
 الطلب بما يقع منه الطلب كما في قاصين وغيره وبما استعار بان
 الاستمارة وغيره اطلب لا يشترط فيه بدونه لو صدقه المشتري
 كما في الاختيار وغيره في مجلس علم اي الشفعة بالمبيع فيكون لو كانت
 لم تبطل ولو قام تبطل على رواية عن محمد واختيار البرقي رده وبعض
 مشايخ بخارونه في رواية بشرط غير موزع عليه بالمبيع حتى لو كانت
 تبطل والبدن في مشايخ بخارونه في رواية في المحيط وغيره
 قبل في يوم وتبطل في سنة وقال الحسن في ثلثة ايام كما في النظم والاول
 اصح مما قال الجصاص في كذا في الظن في النظم والاول في الواجب في
 الطلب ولو لم يكن عنده لئلا يستغنى الشفعة ويأتم او يتمك من الطلغ
 عند الحاجة كما في النهاية وهو اي الطلب في المجلس طلب موافقة باجر
 اي سارعة من الوثوب سمي به لانه على غايته التجيل ثم اي بعد طلب

المواشاة

المواشاة طلب لا شهادة وسمى بطلب الشفعة ايضا كما اشار اليه بقوله
 يستند من الاستمارة على طلبه اي الشفعة عند العقار بان يقول يا قوم
 استمروا في طلبت الشفعة في هذا العقار واوزيد البيهقي لا يشترط
 به الطلب عنده كما في المحيط والاصل ان يجعل الطرف متعلقا
 بشئ من كل عليه الوقتية وشبهه فان الفعل اصل في العمل على ان يشترط
 ان طلب الاستمارة دائما يحتاج اليها المبيع من الاستمارة عنده
 هو في الثلثة كما في المحيط وغيره من الظن ان الاصل ان يجعل
 متعلقا بطلبه او عنده في يد اي متصرف العقار قال كونه من بيع
 فلما يقع الاستمارة عنده بايع ليس يذبحه على ما ذكره القهوي و
 عظام والتأطفي واقتاره الصدر الشهيد وذكر شيخ الاسلام
 وغيره ان الاستمارة عنده انما تكون في المحيط او عند مشري
 ولو غير ذي يد بان يقول لم اطلب منك الشفعة في دار استمرتها
 من فلان حد وذا كذا وانما شفعيها بالشركة في الدار والطريق
 او بالجوار بدار حد وذا كذا فلما به ان يتبين حد والدار بين
 مع كل واحدة من مراتب البشوت كما في قاصين ان كل في القاص ان
 يتبين هذه الامور ليس مما لا به منه وفيه اشارة الى ان الاستمارة
 عند ابعده هو الاصح الاقرب فيقال بعض المشايخ وذهب اخرون
 على انه انما يشترط عند الاقرب كما في المحيط وغيره كما في النظم ان الاستمارة
 عند العقار انما شرط اذا لم يقدر عليه عند البائع او المشتري وفيها
 كلمة في اشارة الى ان هذه في الطلب لم يكن على موزع المجلس الى اكثر
 بل مقدرة بدهة التمكن من الاستمارة كما في النهاية وغيره فان احر

الشفيع احد بهما الى الطبيب طلب موافقة من المجلس وطلب الى
 عن مدة التمكن منهم ويكن ان يراوا بالضمير النوعان من الطبيب النوع
 الاول ما ذكرنا والثاني الاستعداد عند البائع او المشتري او عند
 المشتري فانه لو استند عند العقار ولم يستند عند احد بهما او استند
 البائع ولم يستند عند المشتري بطل الشفعة الا بعدة من
 مدة السفر وانما من التملك بطلت السعة وعن محمد بن
 الخزي او اجاب سلا ما قبله او تمت عطا سائس باو ارض كذا
 اتم الاربع قبل الشفعة وبعد المدة او سئل عن كنية الفحل كذا
 ثم اي بعد الطبيب يطلب طلبا يسمى بطلب مقصومة وتسمى كنية
 الفحل او المسمى المشتري العقار اليه بان يقول الشفيع للشافع
 ان فلانا اشتري عقار محمد بن كذا او انا شفيعه بعقار محمد بن كذا
 ثم تسمية المورث او جانيه اي طلب مقصومة ثم بطل عند محمد
 كذا في الدراية لكن في الحجة والذخيرة والطلافة والمضرات وغيره
 من المدة اولات انه روايت عن العاصميين ومن ثلثة ايام وعن محمد
 سبع ايام وعن شهر بن كذا في النظم والاشغال اتملا عن ابي حنيفة
 وروى اي ما عند محمد يعني ما جاز الناس اليهم كذا في المشايخ كذا في
 والطلافة والمضرات وغيره فمقتضى اشغال ما في الدراية والشافع ان
 الفتوى على قوله ويستثنى الا عند ارض من ذلك فمناخيره واحدة من
 هذه الغليات لم تبطل الشفعة كذا اذا علم بطل البطل واخره الطلب
 المسمى او طلب موافقة واخره الطبيب للمرضى او المجلس او غيره كذا في
 المحظ وغيره فاذا طلب طلب مقصومة سأل الشافع اطلقه الدال

على الاشقي

على الاشقي المدعي والمدعي عليه بالاستئذان فقال اول الشفيع
 المدعي عليه المتفق به ملك الشفيع فان اقر الخصم بملك ما يشفيع
 الشفيع المدعي به من عقاره او نقل عن الخلف بطلب الشفيع اما
 على العلم كذا قال ابو يوسف لا يفعل العترة خوفا ليدفعه ما تعلم بان الشفيع
 مالك اي العقار واما على البنات كذا قال محمد بن وهب والفتوى على الاول
 كذا في الكبرى او بر عن الشفيع على انه ملكه بان قام شاهدان
 بذا العقار الذي يجوز بهذا العقار المبيع ملك هذا الشفيع قبل
 ان يشري به المشتري بذا العقار وهو له الا الساعة لا تعلم انه
 خرج عن ملكه ولو قال ان بذا العقار لهذا الجار لا يفي كذا في
 وعن ابو يوسف لا حاجة الى البرهان سألته اي سأل الشافع اطلق
 المدعي عليه عن الشفعة اي شراء المشتري للعقار وقال بل اشتره
 فان اقر الخصم به اي بائنا او نقل عن الخلف على البنات فان
 كان بثوت تحتلف فيه فعلى السبب بالمدعي لم يشر ولم يبيع وان كان
 شفيعا عليه فعلى الما قبل بالمدعي استحق الشفيع في بذا العقار الشفعة
 من الوجه الذي ذكره على مقتضى ما مر من الدعوى وفيه اشعار بان
 المشتري لو انكر طلب موافقة خلف على العلم به كذا في الكبرى ولو كان
 المدعي شفيعا وادعى المشتري بطل الشفيع سلم العقار الى الوكيل
 وابتاع الموكل للشفيع كذا في قاضيان او بر عن الشفيع على انه
 اشتراه فمقتضى الشافع في ظاهر الرواية له اي للشفيع بهما في الشفعة
 وعن الطرقيين انه لا يقصر بذا اعضاء الثمن وان نفذ لوقفية كذا
 الاختيار وان طلب المشتري اجلا اجلا او ثلثة بذا فضا

فقرمه اى اذا قصر فقد لزم الشفع احضار الثمن فلو لم يتقدمه
عقبه القاضى كان في المحيط وجبس المشتري الدار اى العقار
له اى الثمن ولا يبيع البينة ولا يقبل قصور الشفع على البائع
اى جازع دى يوقه يحضر المشتري ثم يفسخ محصوره اى يزيل
القاضى محصور المشتري الا انما فتم من المشتري الى الشفع
ثم قوله البائع بعت منك فبغير الخى لبت بالكاف شفعا مع
بقاء البائع فان بناء الشفع على البيع وتظير من المحيط سى
سهم الا انه فانه لم يتقدم باصا به غيره فخلله وانما شرط محصوره
ايضا كرايه لى اليد والملك ويقع بالشفع كى في الدار لى
مسند ركب لان به الفسخ متضمن له ووجهه به باجمع جوار الرخ
على البائع طرف او غير متبدا هو وجهه به من العهد المحظوظ وبعثا
سمى بها حقوق العقد كضمان المذكر وتسلم العقار والعكس
القديم وعن ابو يوسف انه ان العدة على المشتري ان يتقدم
الثمن للبائع وفيه اشعار بانها تسلم على مشتري دى يد بلاء
البائع لانه اجنبى وعمل المشتري عند يده وله منع كنى بالشراء
لانه ملكه كنى في المحيط وللشفع بعت خيار الرأوىة وان راه
المشتري وخيار العيب لانهما بمنزلة البائع والمشتري و
الاكتفاء مشير لانه لا يثبت له خيار الشرط والاهل لعدم الشرط
وان شرط المشتري في الشراء البرأوة اى برأوة البائع منه اى
من البيع والرد عليه بالعيب والقول للمشتري مع البيع فخلله
المشتري والشفع من قدر الثمن لا القارة الاقل ولا يعنى لفان

لا يشترط

لا يشترط كون كل مدعى عليه وهو مفقود في الشفع وبينة الشفع
على الشراء بعتى اقل اذن عند الطرفين من بينة اى المشتري على
الشراء بكثر منه لان المذموم بينة الشفع وفيه اشعار بان لو خفف
البائع والمشتري او بها والشفع فبينته البائع اذن لا يثبت
الزيادة ولو ادعى المشتري بقاء وادعى بايعه اى العقار بقاء
اقل منه اى من ذلك الثمن اخذ الشفع العقار بقوله اى بالثمن
الذى قاله البائع بلامين حال كون ذلك القول صادرا منه قبل
القبض اى قبض البائع على الثمن سواء قبض المشتري العقار او
لانه حط من البائع وفيه اشارة الى ان البائع لو ادعى الاكثر
لم يأخذ ببقائه بقاء لفان وقامه في المحيط واخذ الشفع بقوله
المشتري حال كونه بعهده اى القبض لان البائع في اجنبى واخذ
الشفع العقار بتم صورته حط بعض الثمن بان قال البائع حطت
عن المشتري بعض الثمن او وجهه منه سواء كان قبل قبض او بعده
او زيادة اى زيادة الثمن من المشتري ولو بالجد يد باقيا اى
التمليس ففي المحيط اخذ العقار بما ورا والمحظوظ لانه الثمن باصل
العقد ووجه الزيادة اخذه بالثمن الاول لانه من الشفع فكذلك
الزيادة البطل حقيقة ووجه حط الثمن بينته قبل القبض وبعده بالنظر
فلا يفسخ من الشفع فانه لانه يفسخ باصل العقد لكنه يقع في المشتري
واما البرأوة عن البعض او القل فقبض القبض كالبينة واما بعده
فلا يفسخ لانه من الشفع ولا من المشتري وقد مر منه في البيع
ووجه الشراء اى شراء سلم من مسلم بعتى بعتى اى مكيل او موزون اى

أو البناء أو الغرس فإن الشفعة مخرقة خلافا لما قاله السقطي
 فلو باع محض سقط مخرق وللشفعة أن يأخذ باليمن الثاقل أو باليمين
 كما في المحيط ولا يرد خيار أي إذا اشترى عقارا فسلم الشفعة
 الشفعة ثم ردها المشتري بخيار رد يمينه أو بشرط فلا شفعة للمشتري
 ولو بعد القبض لأن الرد ليس ببيع بل مخرق لا يرد بسبب
 خيار عيب بعد القبض بل بقاء فناء قال لا يمين الشفعة كما لو فاء
 فلا شفعة لو رد بخيار عيب بقاء فناء قبل القبض أو بقاء فناء
 أو بعده كما في الزايدى ولا يمين أي لو لم يبيع ما كان بخيار
 من عقار موقوف عليه لم يلزم منه إبطال عمله أو بيعه إلى الموقوف
 ببيع ولو لم يبيع عقاره لأنه لم يبيع معقرا أو ضمن الدرك بغيره
 أو السكون أي التمسك عند الاستحقاق فلا شفعة لئلا يفسد
 البائع كما يبيع بل الشفعة لمن أي لو قيل اشترى ما يجب معقرا
 من عقار لم يملك الشفعة من الموقوف أو اشترى له أي لو
 اشترى له ولو لم يملك عقارا غيب عقاره ويطلبها إلى الشفعة شيئا
 واستحالة ما بان قال بلا تعين أحد سقطت شفعته فيما اشترى
 أو قال لذي اليد سلمتها لك ولو قال للوكيل سلمتها لك فبقيتم
 وإن كان المبيع مخرقا لو قيل بعد البيع وإن يعلم بوجوبه بالقبول
 قبله أي البيع أو يلزم استحقاق قبل تحقيقه ويطلبها القليل
 عنها على ما سوى المشقوق مع بطلان أي الصديق فلا يجب البطلان
 لأن للشفعة ليس الحق أخذ المشقوق وإنما استثنى المشقوق
 لأنه لو لم يملك على بيت معين مثله منه لم يملك الشفعة لأن الموقوف

فلما أخذ

لغيره الكل كذا في إذا اشترى عيني معلوم منه الشفعة كما لو
 ويطلبها موقوف الشفعة قبل الفناء لا بعده فلو ارشأه عليه
 فتم له موقوف الشفعة فلا شفعة أن يأخذ ولو باع الوصير أو القدر
 ببقاء السبب وجوالة كذا في الملك ويطلبها ببيع ما يشفع به
 بعبارة فلو باع بالخيار لم يملك وشفع ما يشفع أي أخذ بالشفعة
 وذلك بما جعله أحد المشتري من أي تعيب بعض جماعة مشتركة
 فلو أخذ بشفعة واحدة في شفع حصته فلم يملك لأنه ليس بأخذ بغير
 تعيب مشترك وفيه إجماع لأن الشفعة لم يأخذ تعيب أحد من قبل
 القبض وهذا إذا لم يرد الشفعة والمشتري التمسك والافئدة
 وعندنا أنه لم يأخذ إلا بعد القبض والادل الصحيح كما في المداينة وفيه
 لأن المشتري لو لم يشفع لم يرد فناء بعض عقار البائع بغيره
 وإذا بطل فقلت عن التمسك بما كان في الذخيرة وعن الظن أن المقصود
 محال على عبارة المداينة والقارح وللشفعة أن يأخذ تعيب أحد
 الشريكين ولعل وجهه في الحكم كذا في الشفعة سواء كان قبل قبض
 المشتري أو بعده فتأمل لا يشفع حصته أحد البائع أي البائعين
 فلو ارشأه على المشتري أو بعده فتأمل وفيه إشعار بأنه يأخذ
 حصته كله وعندنا أنه يأخذ حصته قبل القبض وأما إذا طلب بشفعة
 فهو على شفعته في الباقي قبل بطلت وإذا اشترى وارثن أو شريكين
 شفعة والشفعة واحد لا يشفع أحد بهما وإن كانت بالمسك والافئدة
 بالمخرق فيشفعهما أو تركهما في المخرق فإن سلم الشفعة شرعا
 زيد بان اعتبر المشتري زيدا فله شفعة أو غيره عود أو سلم الشرا والافئ

قبل الفناء ٢

والتصنيف وديار اعتبار الوجوب في كل مادة وديار
والتصنيف وديار اعتبار الوجوب في كل مادة وديار

الشافعي المذنب بما لا يحل عليه الفدية على ما لا يحل عليه

ابو يوسف في جواز حمله في اسقاط الزكاة فقال صلى الله عليه
وسلم ان ما جوزه ابو يوسف هو حق او صواب او باطل او غير ذلك
اسقاط الشفعة في آخر الكتاب إشارة إلى اقسامها
بوشان اولها الباب **كتاب الشفعة** مع احتمال
كل على المبادلة فمنها من الدخول على الجوارح وجوب الشفعة
في اي القسم بالشفعة اسم من الاقسام في المغرب وغيره
او التعيين في الفاعل لكن الباب بما يؤول من لفظ القام
ان يكون معده رتبة بالفتح اي جوامع في المقدمة وعرفا يعين
لحق اي غير حق كل مما يتولى صاحبه اشارة واسقاطه من المال يخرج
تعيين الدين ولو قال تعيين الملك لم يشغل بالمبايات قال الحق
تسجل غالباً في المائتين الشايح اي المشتري بين الاثنين
فما عد اقبل ذلك التعيين وفيه اشعار بان العتمة يفهم معنى
الاقرار والمبادلة فان ما اجمع لكل كان بعضهم وبعضاً
فما عتار الاول اقراره بالثمن بمبادلة الا ان احدهما راجع في
بعض المواد واثار اليه فقال وعقب منها اي رجع من معنى
ويجوز تشديد عقب الاقرار اي التمييز المحض في المعلى اي المكيل
والغزول والمعد والمتقارب لعدم التقاوت بين البعض
وعقب منها المبادلة اي الاعطاء من اليه من غير اي غير المشتري
من العقار وسائر المنقولات للتفاوت بين ابعاضه وادان
لذلك فيها كل شريك من آخر حصته بغيره صاحب وان لم يرض

ويبيع كل نصيب من الجاهل في المثل وفيه اشعار بان القاض
 لا يجبر احد منهم على القسم فيه الا اذا كان المثل من جنس واحد
 لا باخذ بعينه وهذا فيه لا يبيع من الجاهل لانه ليس عين حقبة بناي
 في غير المثل ويجب للمام نصيب قاسم يرضى اي يوصل اليه
 اليه زرقا ما هو ينتفع به من مال جبي المبيت المال المعهود اي ما
 بعد المال الخارج وغيره مما اخذ من الكفار كالحريم وصعد في نصيب
 فلا يرضى من جوت الاموال الثلثة الباقية كبينة مال التركة و
 غيره الا بطريق القرض ليقتسم المال بالكره يجوز التشديد به
 على المتقاسمين وان نصيب الامام قاسما ياج عليه مقدار غير الجاهل
 على اوجه المثل في ذلك النصيب لان النفع لهم والكل الامم عليه
 ان للقاض القسمة واخذ الاجرة لكنه غير مستحب كما في المثل
 في المثل اهتد انه لم ياخذ للقسمة بل للكتابة بقدر اوجه المثل وهو
 المختار وهو اوجه القاسم عنده يقتسم على عدد الوروس اي دون
 المتقاسمين وعندهما على قدر انصافهم والادل الصمد في القسمة
 عليهم هو العينة لا غير كما في المضمات وعنه ان الاجرة على كل نصيب
 دون المنتفع عنده الا اطلاق مشعر بان الكيل والوزن على هذه
 الخلاف والاصح انه عليه قدر النصيب وبذلك خلاف كما في الجاهل
 ويجب لو تم اي القاسم عدل اي متقيا وانما خالف المداية في
 ترك المامين لشمول اياه على ما بها اي بغيرية القسمة لانهما من
 جنس عمل القضا وكما في المداية وفيما اشعار بان يفرق الاثر
 غير واجب بينهما كما انها غير واجب في القضا وعلم ما ذكره ثم

اذا قسموا بين مورثين اراد
 واحد منهم بعد سيرة ابطال
 تلك القسمة بسبب الاسباب
 فله ذلك والقول على انه
 لا يجوز ابطال سائر

بالجواب

بالوجوب بالوجوب العز في الذي مرجعه الى الاولين في اشعار اليه
 الاعتبار ووجه انه المفتين ولا يعين من جهة امام قاسم واحد
 ولو بطل اجماعهم لفتن الامر عليهم في اشعار اليه المم وبتعم بعض
 لكنه خلاف ما مر انه صح نصيب احدا ياجه قالوا ان يقول ولا
 يجبرون على احد فيقسم المعنى ولا يخرجهم ان يستأجر واقساما لانه
 لا يجبر على العقد في المداية والفاخ وعينه بها وفيما اشعار به
 بعين اثنان فصاعدا الا اذا اشترى كواك قال ولا يشترى
 القسام بالقسمة مع القاسم والمغنى لا يشترى القاسمين ان
 يشترى كواك في الاجرة فيام كذا بالانفراد في ذلك والافق يقفون
 على الاجرة الزايد وقسم المال بين الشركاء بطلب احدهم القسمة
 ان انتفع كل منهم بحصة بعد القسمة اذ كان المقسوم يتبين لكون
 متساويين وكسهم بطلب صاحب مال الكثير اي المنتفع به دون
 الا صاحب القليل فقط فلا يقتسم بطلب صاحب القليل مع
 انا وصاحب الكثير ان لم ينتفع بحصته الا اجماع صاحب القليل
 لقلة حصته والافق وقسم بطلب المنتفع بحصته ولو واحد
 قبل بطلب غير المنتفع وقبل بطلب كل منهما والادل اجماع
 في المداية وغيره والاجرة اجماع في الاعتبار وغيره والعز
 اصح بناء على الفتوى كما في المضمات وغيره ولم يقتسم الا بطلبهم
 ورضاهم ان يقر كل منهم للقلة وعدم المنفعة بالحصة وفي
 رواية يقتسم القاض بينهم وفيما اشعار بانهم لو قسموا انفسهم
 خارجا في المثل ولا يقتسم الملبسان المختلفان اسما ومعنى قسم

اذا كان في المثل بين
 ام مورد من خلاصة او باليمن
 ذلك من عطية او التمسك
 وارث اخر لا يملك الا باخذ
 من عرقضا ورضا بخلاف
 غير ذلك والموردون في القسمة
 غير ذلك في المثل بين
 اذا كان بين مورثين اراد
 واحد منهم بعد سيرة ابطال
 تلك القسمة بسبب الاسباب
 فله ذلك والقول على انه
 لا يجوز ابطال سائر

جمع بان جميع ممتلكات احد في ممتلكات واحد وعقيدته الاخر في الاخر
 التفادوت فيقسمان في قسمين فربان فيقسم كل ممتلكات باقره كما
 المقسوم ابلد اعني مثلا لم يجمع فيقسم احد من الوارثين في الا
 خاصية وفيقسم الاخر مني في الغنة خاصية بل فيقسم الابل بينهما
 غنة الغنم كذلك وعلى يد المثليل والموزون وبشر الذئب والفقة
 وتبخر النحاس والجد يد والرفيق وكثرة مما هو مبني واحدا
 اناسا مختلفة معذرة فلا يقسم عنده متمم مع الا اذا كان مع
 على واخره كما يعرفه واما عند كل فصيل يقسم بدونه وقيل البري
 فيقسم الا القاضيه واذا كان في نواذكورا وانما لا يقسم في قوله كما في
 قاضين في الجواب والحل كما للموولود والياتوت والبريد وقيل
 يقسم الصغير منها وقيل الجدة الحبس كما في الداية وفيه شعاع
 بانه لا يقسم الدرة الواحدة لانه لا يقسم بالجناس في متمم
 كسر او قطع او شق يفره كما في المحيط والجواب كل من يخرج منه شق
 به كما في القاموس والمام وكثرة مما في تقسيم خزانة في قوله
 بين الدارين والبست الصغير والباب والحنك والعقبين
 وكذا القنطرة والبر والعيون والنذر التي ليس معها ارض ولا يقسم
 الطريق الا اذا كان لبعض طريق اخر وقامه في المحيط الارضات
 فيقسم الحبس والرفيق والجواب والحام فانما يقسم لان الحق لم
 ودور اخره او كروم مشتركة ولو في ممتلكات كل عند الغنم
 وهو الصالح كما في المصبرات وبذا قسم فدر الا قسمه مع وقيل
 في الا ولو لم يبل في الجواب وقال ان كانت في ممتلكات واحد فالولي

اما القدر

الى القاضيه في القسمين في ممتلكات يقسم فدر عند الا
 وقسمه مع عند محله وقيل بموقع ابل بوسقة وفيه شعاع
 بان المنازل والبساتين ليست كاللور فان المنازل ان تملك
 تقسم فدر الا فقسمة مع والبساتين يقسم فدر الا فقسمة
 او دار وصيعة اي عرصة غير مبينة او دار دياتوت اي وكما
 قسم كل من الدور المشتركة او الدار والضيعة او الدار والياتوت
 واما دار اي ممتلكات فدر فقسمة العرصة بالذراع والبناء بالقيمة
 لانه انما اناس مختلفة ارض فكلها فله التقى باسبق من قوله
 الا انما ان كان اخره وصحت القسم بانه اخره اي مشتركة
 الشراة او ارضاء بالافضاء لان الحق لم الا عند ممتلكات
 من اهل البيت في ممتلكات اهل البيت في ممتلكات اهل البيت
 من اهل البيت في ممتلكات اهل البيت في ممتلكات اهل البيت
 تقار او متقار في ايد يمين يد قول اي الشراة عند القاضيه ارضه اي
 النقلي بينهم اي قسم بين الورثة وفيه شعاع بان اذا ارضوا ملكه او
 شراة قسم بينهم في الاخر كما في النباية وفيه وقسم في الاخر
 وعند الا يقسم الا بالقيمة على الشراة عقار يد قول شراة عن فدان
 او يد قول ملكه مطلقا اي بلا سبب على حساب الملك كالقيمة
 القدر في رواية المسود وسيا في رواية الجامع قال ادعوا ارضه
 اي القاضيه فدان الا يقسم من يد جوا على ممتلكات اي فدان وعلى عدد
 ورثته وقال يقسم في الاخر والاول القيمة كما في المصبرات
 ولا يقسم عند الكل وقيل عنده ان يرضوا على انه معهم بطريق الملك

المان لم يوجد وانه قد خرج من شجرة الشوى والمحيط والذخيرة
 ويجوز ان يرد باللفظ القصب فيصدق بالنبه والافعال للذي
 عليه كما خرج هذه الكتب والادوية ان يرد باللفظ اقرا صا حيد وانه
 عرفت والرواية في السوط وغيره وشهادة القاسم بن عمار المتكلم
 عنده اختلفت في الاستفاد في قبيل الاعداء محمد وقال الشافعي
 انما لم يقبل بالانفاق اذا عني بالوجه واليد بالبعث المتعارفين
 القصة اجماع ان اسحق يعقوب بالتقريب مشاورة القل اي في نصيب
 كل واحد من المتقاسمين ليعطى دار للان المستحقين ثلث ثلث
 القصة على رضاء وفيه استقراء بان لو استحق بعض معين من نصيب
 كل لم يقسم لانه ان كان الباقي نصيب كل لم يرد في الدار ببقعة
 نصيبه كما اذا كان الدار مني فاستحق عشرة اربعة اربعة من يدا
 ستة فانه يرجع به رابع على الاول لا يقسم ان اسحق يعقوب
 احدى سوا وكان حجة ويعقوب على اصاب واحد منهم او حجة شافعي
 منه على رجع المسحق بحصيته في نصيب صاحبها بالانفاق وكذا في
 الشايع عند الشافعي واما عند حصة القصة فيستألف لعدم
 الافراز ومقتضى المنايا في الاعيان المشتركة التي يمكن الاستفاد
 بها مع بقا وغبتها ولا ينافيها انما يجزى عليه ان قسب حصة في
 رضاء انما يقسم ابتداء وانما يطلب واحد منهما والما قال الشيخ
 الاسلام ان لكل منهما ينقصها وان لم يكن عاريا عن المبادلة الى
 اذا كانت حكم الحاكم فيستخرج من كل مني وهي بالغة واللفظ
 لغز المواعظ ثم المراضات اي اعتبار كل واحد حاله واحدة

في شأن الشئ فكل ما في دي
 جارية في الاعيان المشتركة
 التي يمكن الانتفاع بها
 مع بقا غبتها في الدين

من البر

في شأن الشئ فكل ما في دي
 جارية في الاعيان المشتركة
 التي يمكن الانتفاع بها
 مع بقا غبتها في الدين

من البتة الحالة الظاهرة للشيء وشريعة القاسم المتناهي في
 سكوت يدا اي احد المتماثلين يعطى اي موصفا معين من دار مشتركة
 بينهما ويذا الاخر مني بعضا اخر منها وانما اثر السكون لان
 خلافا وان كان الظاهر جوارها وانما قدم المناياة المتكافئة لان
 في الزمان في روايتي وانما اختار الدار الواحدة اشارة الى ان
 في الدارين بالبريق الادوية وصحت في خدمته عبده مشترك بين زيد
 وعمر ومثله يدا زيد اليوما ويدا اوعم ويوما اخر وحصل خدمته العبد
 لانه لا يجوز استقلاله بلا خلاف وكذا استقلال عبده عن غيره
 تسلي سبت صغيره اليوما ويدا اليوما وفيه ايام الى ان في الكبير للجز
 الزمان في وينبغي ان يكون فيه ما يقسم كما في الدار وصحت في
 خدمته عبده في مشترك بين بكر وخالد ويدا العبد يبدل بعض يدا
 بكر والآخر العبد خالد ويدا استعار ما بانها تقسم في كوسيد
 ودابنين ويدا عند حيا خلافا للتعريفه وتقسيم ارضاء في
 يدا ابنه سبتين واللاحق الاخر كذلك مسابيل الباب في المحيط
 وغيره والكلام مشبه الا انما لا تعبر في الثلثيات ولا بتل موت
 اهدى كما في الاضمار ومن الظن اظهر على اثنتي عشرة مسئلة اعظم
 على الاخر من عيسن الاضمار **كتاب القسمة** عقب بالقسمة مع مثال
 كل عبد القليلك رقبيا من الاعلى الى الادنى فانها تعزى على العرض و
 على نعم يتبع بما ينتفع المعطى له ويتعدى اما باللام نحو دية له
 وهي التورع ودينك كما في القاموس وقالوا جازف اللام منه و
 اما من نحو دية منك على ما جاء به من اجاديت كثيرة في الصحيح

المشتركة لا يرجع ما يقع عليه
 الاصح من ذلك المشتركة لا يرجع
 ما يقع عليه كالتقسيم
 بين غيره فغيره ففصول
 في شرح الوصايا من شرح
 ليس هو بكتاب القسمة
 الا اذا اختلفت وجازية في ذلك
 القاضين صفة القضاة

كما بالعلم

وقاين النوى فظن من المظن ان فظا ومن التفتنا زان انهما
 الفقهاء وشريعتهم فظن من ولو به لا حاله لا هو المتبادر فظن
 الوصية كما ظن من ان الكرامة قد ذكرنا انها بتم معلقة بالموت ويخرج
 الاجارة والعارية والمناجاة لكن في النظر ان البتم لعموم التملك
 حتى لو قال دبت لك هذه الدار او الثوب فتملك فيها او علبت
 فقبل بتم ولا يقع من العبد والمسعى والخنون والصحة وغيره
 على السوا من اهل التملك ويحصل فيه بالكون ثم المزام فلو قال
 لدا فقال دبت وقال لدا فتملك وسلم اليه جاز عن ابي المبارك
 انه لم يقوم بغيره بالظهور فقال من راعى الضمان على قوله
 حتى ترد كلفا لم يرد ففعل اليه فطرب به على الارض وكثر وقال
 ارايت كيف احرب في السطنة وعينه وفيه اشارة الى انما يقع
 بالتعالي كما في اول النساء من شجرة التاويلات فان التملك
 اعطاه الملك كما في المعقنة لكنه يوجب ان الاجاب ليس يمكن وهو
 ركن بلا خلاف كما يات في الطائفة ان البتم لا يحقق فيما ليس بال
 فذكره احسن وان اشكل بتم الطاعات فانما بتم صحته عند اهل
 السنة كما صح به الامام محمد بن الاسود وشي في طابعه وعنه ملكا
 عوض اي بلا ذكر عوض فان سببها الثواب الدنيوي كالعوض
 والثنا والاحادي كالنعم المخلدة كما في النهاية فيتم البتم الدنيوي
 برادها الترام الممدى لا غير والصدقة التي يراد بها وجه البتم
 البيع والقسمة والكلام مبني على ان البتم لم يوجب منه وقت قال
 الامام ابو منصور ركب على المود من ان يعلم ولده الجود والاحسان

كالنوى

بجو

التوحيد والايان كما في النهاية ونظم البتم يوجب فيه دلالة
 على ان القبول ليس بركن كما اشار اليه الخلاصة وغيره وذكر الميرزا
 ان الاجاب في البتم عقد تام وفيه البسوط ان القبض كالقبول
 في البيع ولذا الويب الذي في الغريم لم يفتقر الى القبول كما في
 الكسبي لكن في الكافة والحق انه ركن وذكر في الكرامة انما يفتقر
 الى الاجاب لان ملك الانسان لا ينتقل الى غيره دون قبض
 والقبول لانه التزام الملك على الغير وانما يثبت اذا هلف ان
 لا يبيع فوجب لم يقبل لان الفرض عدم اظهار الجود وقد وجب
 ولعل الحق ما في الحسن فان في التاويلات التحريم بالبتم غير لازم
 ولذا قال لو وضع ماله في طريق ليكون ملكا للراقة حازه وملك
 اي طبيعي من نفسه بكونه في طريق ليكون ملكا للراقة حازه وملك
 وفيه التمسك ان كان في يده فتمت والافود بتم ومثل هذه التمسك
 دون الارض والاعارية والعتقة هذه الطعام ان لم يقبض
 وايضا تراو لو قال اي تراست فاقرا كما في المحيط وذكر في النهاية
 اذا قال بتم لبيدة الجارية فقال فداي فوباد او ازود بتم
 لا يكون بتم ونظم البتم فملك بالقبض اي الجبارة وهي ان يصير
 الشيء من القابل لى في الكرامة والمستمع وفيه اشارة بان
 التخليص في القابل من الجبارة لم يكن قبضا وفيه اعني ابو يوسف
 خلافا لغيره فلو وجب بوباد فاسن رجل فقال قبضت لم يقبض
 عنده خلافا لمحمد في السطنة وفيه والاطلاق مشعر بان
 القبض شرط فيما لا يقسم الا انه ملحق في القبض القاصر كما في البتم

رجل دبت ثوبا على رجل
 وامره بقبضه فادب
 له ما لا يقبض بخلافه

اصحابنا
 اعطيت
 ما عقلت ولعلك في الطعام
 في الشوك واعرك في الشاة
 وفيه الاطراف الجاث لا يمين
 القبول لا ناعقد وقام
 العضا بالاجاث القبول
 مولود الدين

عن القبض الواجب كما في المستفيض ومثل في الزيادة في قبضه عن الموضع
 احتياج القبض جديد ونحوه في الذي كونه الالب لطفه بامكانه
 تاحته لا يحتاج القبض جديد سواء كان في قبضه او لا وقبضه الى
 الطفل حال كونه عاقلا وقبض من يرضيه الى الطفل وهو الى الطفل مع
 وقبض الزوج لزوجه الصغرة بعد الزفاف بالشرعي بعد البعث
 الرجيم معقبه القبض في قبضه الاجنبي لداي الطفل قال اجنبي الالب
 لصغرة وقبض زوجها المبعوث اليه جاز ذلك اذا رجب اجنبي الطفل
 عاقل وقبض نفسه جاز قبضه ان كان جاز قبض قبضه الاجنبي لطفل
 من يرضيه من الالب او اللام او الام او وصيته واجنبي وهو
 عباله ان لم يكن عاقلا وكان البوه جاز في هذه الصور غير ما قالوا
 منهم في الاسلام وقال بعضهم لم يجر قبض في حال عفة الالب لئلا
 احتار كما في المضمرات من الطفل ان في الاطلاق تسامح اذا قبض
 لم يجر حال عفة الالب لاس من الزوج ومنهم من قال ان الصغرة اذا
 كانت يجامع مثلها لم يجر قبض الزوج عليها كما اذا لم ينفذ الرجيم
 وهاهنا قبضها بنفسها في الوصيات الالب او الحاب فحينئذ ينقطع
 جاز قبضه لمن يعوله كما في المحيط وصيه بنته عيسى او النمر معاذ الزوج
 من هو يوجب له بالاجماع لكمال القبض وعلى بان وجب اهدر الاثني
 او اثره لا يقع وبفسه عنه للشيوخ خلافا لها فان القبض جاز في
 من طرف الواجب في نفسه بالالتفاق ومن طرف لوجب له نفسه
 على الاطلاق فلو قال لرجلين وبيت لهما هذه الدار بينهما نصفان
 بهذا النصف جاز عند اموالهما وبيت لك نصفها فبيده نصفها

عن الذوات الزوج باذن
 الالب في الوصية
 زفاف الزوج حرام
 قوله عاقل لان الاقباض
 امور بالارواح حيث يقتضيه
 من ذواتها في قبضها
 وجعلها في قبض الخبيث
 حفظه الله

فلم يزل

فلما خلت اثبات الشيوخ في العقد ولو وبب الا بنيه صغيرا فماله
 وكبره او قبض الكبير مع الالب عند قبضه ره وعن ابي يوسف ره انما
 فاسده الالب ان يشكل الدار الى الكبير ثم يسل الدار لهما في العينة
 فلو وجب لهما لم يجر قوله كما في الزيادة في قبضه او الكثر
 من الدراهم على غنبي فان على الخلاف لال المصدق بينه جازا
 عنه وهو المصدق على فقير عن عنده في رواته عنه ولما
 يصح في رواية كالب بن رجاء في قبضه الصدقة واثبات وهو
 الالب كما في المبسوط والفتاوى العتيقة كما في العمادى وبقية وغيره
 للمدونة الرجوع عنها الى رجوع الواجب عن الميت الصحيح على ما
 بينه اخصى الى يرضى او بالرجوع من الجاني او حلقا قاض به لانه
 في الوفاة طرفه في قبضه ويده في قبضه الميت الميت في القبض
 كما في الميتة والحالة مع الرجوع في الفاسدة وان وقع احد من الامور
 السبعة والظلام سبيل الرجوع من قبض قبضه في النهاية
 لان المقبوض منها مقبوض بعد الملك فله الرجوع قبله جاز
 العمادى والى ان الرجوع اليه بغيرها كمن في الكرامة وغيره
 يجر من الالب جلي ولو كان لا يلبس مروة ويمسك الى الرجوع
 عن الميت الصحيح بقية السابق زيادة ثورت زيادة المالبة
 كما هو المشيئة في مقابلة العيني الموهوبية ولو من غير الموهوب لم
 كانقط مع الارب وكنت الدار في تعليم القرآن والكتابة على
 آخره وقال غيره انه في التعليم فاسلام العبد والكافر والى جاز الجارية
 الرضا سلام واجاز الشوب العموى الى موضع زاد قبضه فيه وكفى بالسكن

الابن ان يرضى الى الجوز
 الالب الدار الى الجوز
 قال الالب على السلام
 منع من قبض قبضه
 وكفى الفقير في وقايه

والجمال والسمن والكبر ونفاضة الكلباس والعنف وحسن سمعها
 بصيرة البناء والتفصيل والتطمين والاصلاح والعرض وكما
 اذا وجب حلقه فكلب فيها لئلا يمكن نزعه الى غير واحد
 بالزيادة عن التفصيل اذا كان له وقت العتق من هذا القول
 بحيث يكون اسير وبالمنفعة عن المنفعة كذا اذا ذكرت الجارية
 الموهوبة فانه يرجع عن ذلك وبالعين عن زيادة الشعر ونسبها
 بان مانع الزيادة اذا ارتفع كذا اذا نفي عنه ماله من الرجوع كذا
 في المحبة وغيره ومن الطن انه يتاخر في النهاية حتى زاد
 لا يعود من الرجوع لانه قال في نفسه اذا زاد واستقصى ماله
 مرجع نفسه وموت اهدى الى الواجب والموجب له ولا بد من
 ذكر كل قال الميت حتى نفي عن التجهيل والتفصيل ونفسه والدين وتنفذ
 الوصية وغيره بان نفي الطن ان الخروج عن الملك مطلق عن ذكر
 موت الموهوب له ومنع عوض ولو من نفس الميت لكن لا من غيرها
 فلو عوض ورثتم من القربى بغير الرجوع وانما اطلق العوض ليشمل ما يورث
 المبيع فيبطل الرجوع في المبيع وعوض البعض فلا يبطل في الباقي وعلم
 العوض على الميت بغيره بالبيع والميت يبطل في الباقي في الاختيار
 اضيف اليها اي بشرط ان يضيف الموهوب له العوض الى الموهوبة
 عودا يعلم الواجب انه عوض ميتة مثل ان يقول ويترك عوض بيتك
 ارجو انما اودعها او بدلها او غيرها ذلك فاذا لم يعلم الواجب
 انه عوض ميتة كان لكل منها الرجوع ولو وقع ذلك العوض عن اجنبي
 بغيره ولم يرجع الاجنبي الى الموهوب له باعوضه وان كان باعه

الا اذا

الا اذا ضمنه في كذا في النهاية ودخولها في البيع بالبيع والبيع
 والصدقة وكذا ما عن ملك الموهوب له لانه يشترط العيني فلو
 انما الموهوب له لم يرجع عند الرجوع من حقه فلا يملكه في كذا
 في المغفرة والزوجة وقت العتق فلو وجب له امراته بطلان اباها لم
 يرجع ولو وجب له اجنبية فم تزوجها لم يرجع وكذا الخ اذا وجبت له
 او الاجنبي لان للنفقة حكم الاستداد فتراتبية المحبة من اضاقة
 الى المسبب ومحور العكس والياء بمقصد رتبة اي قربة هي سبب
 لتكون احدتها محالة ولو كان كافر فربما كالاصل والفرد فيرجع
 قريبا غيرهم لو ولد له في الحال ويخرج غير قريبا للضرارة والمغفرة
 كالنكاح الرضا غير وام المرأة واعلم ان ما ذكره من الاطلاق مطلق
 للكل في غيره من المنه اوليات وذكر في السلم ان هذه القربة هي
 عندنا لا عند غيره لكن فيه لو وجب لغيره لم يرجع بالانطلاق
 وفيه اشعار بان لو وجب لغيره لم يرجع لان العوض والملك
 يقعان له كذا في الميتة وبذلك الموهوب اي تلف عينه او فاته
 منافع مع بقاء الملكية فلا يلحق ان الخروج عن الملك مطلق عنه
 فلو تلبس بالماء تراب موهوب لم يرجع كما لو وجب سيفا او ولو
 وجب شاة فذبحها لم يرجع بذلك خلاف كذا في المغفرة وضابطها اي
 جميع الموانع البيع حدود ومع حقه فاحذروا في تمام المغفرة
 والتبعية غير ارادة الخوف مما بعده فالمدالي الزيادة المتصلة والميت
 موت احدتها والعين العوض والقاء الخروج عن الملك في الزيادة
 والنفقة القربة القربة والماء الملك والمغفرة الرتبة ان دمعه

الا اذا ضمنه في كذا في النهاية ودخولها في البيع بالبيع والبيع
 والصدقة وكذا ما عن ملك الموهوب له لانه يشترط العيني فلو
 انما الموهوب له لم يرجع عند الرجوع من حقه فلا يملكه في كذا
 في المغفرة والزوجة وقت العتق فلو وجب له امراته بطلان اباها لم
 يرجع ولو وجب له اجنبية فم تزوجها لم يرجع وكذا الخ اذا وجبت له
 او الاجنبي لان للنفقة حكم الاستداد فتراتبية المحبة من اضاقة
 الى المسبب ومحور العكس والياء بمقصد رتبة اي قربة هي سبب
 لتكون احدتها محالة ولو كان كافر فربما كالاصل والفرد فيرجع
 قريبا غيرهم لو ولد له في الحال ويخرج غير قريبا للضرارة والمغفرة
 كالنكاح الرضا غير وام المرأة واعلم ان ما ذكره من الاطلاق مطلق
 للكل في غيره من المنه اوليات وذكر في السلم ان هذه القربة هي
 عندنا لا عند غيره لكن فيه لو وجب لغيره لم يرجع بالانطلاق
 وفيه اشعار بان لو وجب لغيره لم يرجع لان العوض والملك
 يقعان له كذا في الميتة وبذلك الموهوب اي تلف عينه او فاته
 منافع مع بقاء الملكية فلا يلحق ان الخروج عن الملك مطلق عنه
 فلو تلبس بالماء تراب موهوب لم يرجع كما لو وجب سيفا او ولو
 وجب شاة فذبحها لم يرجع بذلك خلاف كذا في المغفرة وضابطها اي
 جميع الموانع البيع حدود ومع حقه فاحذروا في تمام المغفرة
 والتبعية غير ارادة الخوف مما بعده فالمدالي الزيادة المتصلة والميت
 موت احدتها والعين العوض والقاء الخروج عن الملك في الزيادة
 والنفقة القربة القربة والماء الملك والمغفرة الرتبة ان دمعه

كما في المشروط وذكر في قاضيه انما ان يقول ويحبها منك على انك
ان مت قبلني لادان مت قبلك فني لك وبطل في الشرع المشروط
اي شرط الرد على المعاد وورثته كما في الجارية قاله المصنف في حال حياته
ولو ورثته بعد مائة ولا يصح وبطل الرقبة من الما قبله في نفي لغته
ان يعطي انسانا ملكا ويقول ان مت فهو لك وان مت قبلني كما في
المسوط والعقود والمحابس وغيره يا وهو الصواب وكونها من
الاقارب لم يقل به في المعرب بالعقود وشرع عند الرقبة
ان يقول رايتك رقبتي اي ان مت قبلك فني لك كناية من قوله
ان مت قبلني لادان لم يصح به اجتهاد من ساجدة ذكرها ائمة موفقة
عنده وعند ابو يوسف ان يقول رايتك رقبتي اي ان مت قبلك
فني لك فالرقي اسم من المراقبة بالانفاق كما في الكرامة وغيره واخذوا
في تفسيره بناء على انها مستقيمة للشرع فيقال انها تعين ما ظهر وهو
استظهار موت الموموب له فيكون باطلا وقال انما قبلك في الحال
والشرط وهو استظهار موت الواجب باطل فتكون صحيحة والاول هو
الصحيح كما في المضمرات وفيمن الظن ان القول بان الرقبة من المراقبة
لان كل واحد منهما قريب موت صاحبه كما يقول ان مت فني لك
وان مت فني لا يلازم شيئا من الفقير ومن الامة او بالنسبة
الا الصريح من ان الرقبة اسم من الاقارب والصيغة عليه في النية
ولا ثبت الملك الا بالقبض في المجلس وبعده اذ نكاحا لينة والصيغة
عليه نفس افضل عنه في الجواز اي انما نكاحا وعليه غيره عنه الفقير اذ اقبل
السدة ولا بأس بالصيغة بعد من يسأل الناس الخاف الى اذا علم انه

ينفق في

بجاء في قوله
بجاء في قوله
بجاء في قوله
بجاء في قوله

ينفق في معصيته كما في الميث ولا يعود في شايه بقسمه كي اذا انقض
ببعض دار مثلا لانها بنية ائمة او لا يعود الى الرجوع فيها الى
الصيغة لا في اخذ الثواب فيلزم وفيه اشعار بان الفقير والغني
يستويان في عدم العود وقال بعضهم ان له العود على الغني في هذه الحالة
لما في رعايته منى الافتحام كي لا يخرج من ذنب له الذوق التمام
كتاب الاجارة عقبه بالنية تركيا من الاعمال الدائرة فانه تمليك
المنافع لا الاعيان وهي لغتها في حركات المنة كما في القاموس مع
المنافع كما في المدة ايم فاشاء وان كانت في اصل مصدر اجارة
ياجر بالضم اي صار اجيرا الى انما في الغلب يستعمل بمعنى الاجارة
اذ المضار والقيام بعضها مقام البعض فيقال اجرت الدار اجارة
اي اكرتها ولم يحن من فاعل بعد النية على ما هو الحق كذا في الرقبة
كما في القاموس وغيره انما اسم الاجرة ويقال اجرة المملوك كما اجاره
اجرة اياه اجاره او اجرة الى الرادة اي اعطاه ذلك باجرة وهي
قال اجرة ما تعود اليه من الثواب وشرعا بيع نفع في حق المالك في حق
العقد فانه بهذا الاعتبار مع غيب قائم مقام النفع فيقع الملك
في النفع ويذكره ساعة فاشاء ولذا جاز الاضافة الى المستعمل بان
قال اجرة تك داري عند اقال اجارة في حكم عقود منجدة والعقود
مرددة مدد والمنافع والنفع المنفعة وهي عبارة عن اللذة
والراية من دفع اليد والبر وغيرهما كما في غيب النماية وفيما يشاء
لان الاجارة يتعقد بما يتعقد به البيع من لفظ ماضي ودعوة اقبل
نحو النفع وبلفظ الحال مع النية والارادة يتعقد بالتعاطي كما اذا

في قوله
بجاء في قوله
بجاء في قوله
بجاء في قوله

بجاء في قوله
بجاء في قوله
بجاء في قوله
بجاء في قوله

بجاء في قوله
بجاء في قوله
بجاء في قوله
بجاء في قوله

بجاء في قوله
بجاء في قوله
بجاء في قوله
بجاء في قوله

في بيان معنى البيع في اللغة
 انما هو انتقال المالك لشيء من ماله
 الى غيره بغير عوض او بعوض
 والبيع في اللغة هو انتقال
 المالك لشيء من ماله الى
 غيره بغير عوض او بعوض

قدور اغير فيها وانما يجوز للمنفعة وتبينها من حيث الصغير الكبير
 الى انه لو جاز بقدره وقبلها على الكرا والاول جاز وفي اجازة مستدة
 بالمتعاقب والاراء انما لا يعبر بالبيع بل بالبيع به الدابة بل انك فيمنه فلا يشترط
 شجرة باكل ثمرها وثلثه بشرب لبنها وما وسقى ارضه به كما في المحط و
 غيره معلوم منسب وقد راينا في بعض ما لا يدفع من غير جنس
 المعقود عليهم كسكنى دار برزوب دابة ولا يجوز سكنى دار لغيرها
 واجتز من العارية والوصية بالبيع كذا في معلوم قد راينا وسقي
 في غير العوض لانه شرط شرطه غير يادى اي معنى كما في المحط و
 والعهد في المتعارف وعين اي عيني كالشباب والدواب وغيرها
 ويعلم النفع قد رابطة كرامة وان طالت سكتى سنة او اكثر لم يكن
 اجازة الوقت اي الموقوف سواء كان دارا او رافعا او غيره بال
 بقاء ولا يترجم ويقتلها القاضى فوق ثلث سنين ولو لم يشترط
 ان لا يكلوا بواجب الشر من ثقت وعقد لكل سنة عقد بكنه حكمه
 فان في شرطه الواقع ذلك لم يقع والى ما قلنا ان البيع في القيد
 وان لا يقع في غير ما اذا كانت المنفعة في العدم او العدم فانه
 امر مختلف باختلاف الزمان والمكان كما في المقتضى ومن الظن ان
 المشايخ يجمعون ويأثمون بوجوب بعض من جنس الدابة او اضعف دعوى
 الملكية بطول المدة كما في قاضين وقال المشايخ ان اضعف المتولاه
 ذلك يرفع الا القاضى من بواجب وقال بعضه يعقد بنفسه عقودا فان
 الدال لا يترجم اتفاقا وكذا الباع من العدم كما في القديم ويعلم النفع
 منسب بذكر العمل اي عمل متعلق بعمل خاص فانه يعرف النفع المستبطن

ذلك

ذلك العمل كبيع الثوب فانه اذا ذكر ثوب المطلق او العوض مثلا
 ولون ما يبيع به عرف منسب النفع وفيه اشارة الى ان شرطه بان
 قدر النفع بان يبين انه يعقد في النفع هذه او من يبيع من غير النفع
 وهذا اذا كان النفع محلي لا يختلف في الالبسة كما اذا جاء الذئبة
 لمثل شيء معلوم فانه اذا عرف قدر المحمول ومنسب المساقفة صام معلوم
 فيستدرك قدره كما اشير اليه في الفاء وكذا في الافتيا رانه يبيع معلوما
 والنفع بالفتح الموقوف وبالكتابة يبيع به ويعلم منسب وقد راينا في
 اي يدكر العمل مع الاشياء الا انما كانت كمثل هذا الطعام مثلا لا
 فانه اي موضع كذا لانه اذا عرف ما ينقل مع موضع ينتهي اليه صار
 معلوما ولا يجب الاجرة اي اداء الاجرة عننا كان او دينا وقيل
 انما واجبه دينا بالعقد نفسه لانها تنقضي ساعة فساعة وفيه
 اشارة بان نفس الوجوب قد ثبت بنفس العقد كما في الكرا في
 حيث الملك فيها يتجملها اي باو او الاجرة قبل استيفائها النفع من
 غير شرط فلا يستدري من عطف الجمل عطف على قوله ولم
 يسجد من السموات الارض والسموات والسموات والسموات القديمة وغيره
 من الكلام من الظن ان فيه تشابها لانه جمع بين الوجوب بين لفظ
 نعم الدابة فافهمه عن المعقودات التي يتم لان معقود الوجوب فيها
 خارج الدابة او يجب بسبب شرط اي يشترط التجهيل في العقد لانه
 استقد حتمه او باستيفاء النفع اي اذ خلا والظن منه ان الله
 في النفع في الدابة القدر وعليها العقد في المكان الذي اضعف
 اليه العقد والاجرة هي كما هو المتبادر وما اذا كانت فاسدة

اي انما هو البيع في اللغة
 انما هو انتقال المالك لشيء من ماله
 الى غيره بغير عوض او بعوض

جمل احوال اهل افراسيه
 ثم مضت بعض السنين بحسب احوال
 ما في كتابه اثنى عشر سنة خلاصه
 في كتاب احواله

اشترط الاستيفاء والتسليم من هذه المواجه فلو استأجر دابة يوم للركوب
 خارج المصالح كان كذا فذهب اليه بالذات بعد مضي اليوم بل لا يرب
 لم يجب شي وانما اذا استأجر المهر بعد التمكن من الاستيفاء في وقت
 العقد كما اذا استأجر عبدا واجهه البائع للخدمة يوما فمضى ذلك اليوم
 بلا فدية لعدم الاستيفاء والتسليم من هذه المواجه كما في الخط وغيره
 فوجب الاجرة لدار مستأجرة قبضت كما ولو بالتقليد واخذ المفتاح
 ولم يسكنها لانه يكتفي من السكنى ونقطة الاجرة وقيل لا يجب وفيه
 القسما خلافا لما في الكافة وغيره بالغصب اي بان غصب
 المستأجر احد عينها مستأجرة بقدر فوات فلكه من النفع ان خلافا
 وان بعضا فبعض والمطلوب الاجرة من المستأجر للدار والارض
 المستأجر يتقن مدة معلومة لكل يوم وان كان القاسم في كل ساعة
 لان البسر واللدابة المستأجرة لقطع المسافة لكل حصة ومنزل
 عن واهم بوضوحه اذا استأجر دار يكتفي بها ليلتين في كل
 سكنة الشهر واذا صار نصف الطريق او ثلثه نزمه بحسبه وللقصارة
 اي فصل الثوب فانما بالكسر مصدر على قياس ساير الحرف وطائفة
 والصياغة وغيره من الحرف اذا تمت القصارة والحيطة وكذا
 على الكل العمل او بعضه بان سرق الثوب قبل اتمام العمل فافترقا
 ذكره المعص من الطن ان اخوى دليل على وجوب الاجرة بعد العمل
 كما في قاضي في ان انه اذا قطع الحيطة الثوب فمات كان له الاجرة
 على والاطلاق مشبه الى انه لو عمل في بيت المستأجر لم يستحق الاجرة
 الا بعد اتمامه لان بعض العمل غير منتفع به كما في الجريد والعداء

وقد نقل

وقد نقل الكافة عنها بلا انفار وذكره المصنف عن القدرى ثم قال انه
 خلافا لما في الاصل فانه قال انه يستحق بقدر العمل وبه صرح الزهري
 والقرطبي وغيره الاسلام والمغنيان لا يرونه فقال رويان
 ولطلبها فمضى في داره بعد احواله اي الجنية الدال عليه المصنف من
 التنوير لانه تم العمل وفيه اشارة الى ان يستحق اجرا اخرج ولو بعضا
 بحسبه والارائه لو فسخ في دار نفسه لم يستحق الاجرة بل التسليم لما اقبل له
 كما في المفسرات فاذا اخرج من غير فعله اخرج له او بعضه بملك نفسه
 ولا مفسع به ادعى بعد ما اخرج الى بعد الاجرة من فسخ الاجرة
 واذا اخرج من قبله اي الاجرة الى داره وان فسخ في المستأجر
 للملك قبل التسليم ولا يؤم اي على الحاضر فمضى اي في يد من الاخر
 لانه اقامه عنده واما عندهما فعليه مثل وثيقته بلا احواله وفيه الغنة
 مع الاجرة ولا ضمان في المهر والمطبخ كما ذكره القدرى وفي الخط
 ان في الاخرى الاول لم يقم عندهم وللطبخ اي طبخ الوليمة اي طعام
 العرس بقرينة اللام من الطن انه تسامح في الاطلاق بعد العرس اي
 بعد المرق في القصص واجب عليه ما قبل كما في الكفر والارائه
 لو افسد طعام الوليمة بالاجرة او لم يتغيره ضمن كما في العادي للغير
 اللين في تلك المستأجر من تعيين اللبن واللبن بغير اللام وكسر
 الباء او الكسر مع السلون لغة اسم جمع عند المحققين وجمع عند
 الأكثرين ما تحم من الطين وبني بها بعد اقامته اي بعد نصب اللبن
 اذا ضرت وقال بعد تسليمه ومنه بعضهم البعض فان تلف قبل
 التسليم تلف مال المستأجر عنده ومن مال الدار عندهما فاذا

حرب في تلك الحج لم يجب له ان يذبح عليه بعد الاقامه بعده وبعد
 التشرع عندهما كما في النظم وبيننا شعرا بان اذ اخرج النبي واصفا
 المطر فافسده قيل ان يقيم فلا اجر له وان عمل في داره وانما قلنا من
 النبي لانه لو لم يعمل ولم يذبح لم يستعمل على السواء فسدت الاقامه
 فلم يذبح له الا من النبي والحد او يتعد ولكن يغلب استحقاقه لو اوجده
 منها حكمت في ان الحيط وحسن العيني بالقياس للاجر من خلط من صانه
 خلطا عقيقيا او حليا ملكه اي شيئا من مال بهاء اي بالعيني كالصاع
 فان العيني ملك الاجر فخلط بالعيني المستاجر فلم يصبها وانما
 عم الحيط اشعارا بان يحسن كل صانه لعملة اشترى العيني سؤلوا في ذلك
 الاثر عينا متصلا بالعيني كالنشا والعز او طوبها او عرضا ترى
 تغاين في العيني كيناض مري في ثوب مثل الماء وظهور عليه الرس
 بالخلق والكسر في الخطب وقال بعض المشايخ انه لا يجب اذا كان الاثر
 العرض والاول اجماعا في النمايه الزايد في غيره فان حبس العيني
 للاجر ففشا به منع فلا عزم عليه لانه امانته ولا اجر له لعدم
 التكليف وحكما قال انه يعزم القيمة اما بمنزعه من بله اجر فخلط من
 لم يخلط ملكه بها وحديث فيه اثر من عمل في الملاح والفسال والجمال
 بالاطا ومن الجمل وبالميم يومئذ اكل فانه لم يحبس للاجر اجماعا وقال
 ابو يوسف انه في المال ليس له طلب الاجر قبل الوضع لانه من تمام
 العمل كما في الحيط ومن اطلق له العمل بان لم يعقده بيده وقال فخط
 به التوب لانه اذا صبحه بدره فمك ان يستعمل غيره لانه لا اطلاق
 رخصه يومه وعمله غيره فان قبيد ذلك العمل بيده او نفسه لا يستعمل غيره

ولو غلام او اجيره والافضلى ذكر في المحيط انه اذا وقع الرضا
 غير لا ينسب كبريا فذبح النساخ المانع من من ان كان اجيرا فله
 ضمان على اجدان كان اجنيا فضمن الاول بله خلاف ولا يضمن
 الا اجني عنده خلافا لما ولا جيل على بيعه المعلومين فان جعلوا
 فيه الاجارة ووجب اجماع المثل ان مات بعضهم وجاوبين في اجره
 بحسابه مبتد او خبره لا جيل على وادى من استاجر رجلا ليندب الاثر
 ونحو بيعه المعلومين فذبح فوجد بعضهم قد مات فجاءه من يبيع
 فله الاجر بحساب من يبيع اي قله اجر الذباب بحسابه اجماعا ويقدر
 من يبيع لان الاجر لقابل ينقل العيال لا يقطع المساقه ولذا لو
 ذبح ولم ينقل احد من يبيع منه لم يستوجب شيئا قال النسيب
 هذا اذا كان في الموتى ينقل ينقلان العدد اما اذا كانت ثوب
 البعض والكل سواء فوجب الاجر بحسابه كما في الكرايه وعامل مثل لثاب
 مما ليس له موته فكنه لو استاجر للرسالة ولم يوجد له رسل اليه ولم
 يبلغ فله كل الاجر او زاد وعمله موته من عمره وفي الكوفة المازيه
 بالبره باجر معلوم ان رده او انرا لموت اي زيه او عيبه لا يفيده
 من اجره الذباب والحق والمزاد بله خلاف والكتاب عندهما واما
 عند محمد فاجرة الذباب واجبه سواء شرط الحى وبالجواب اجماعا
 كما في النمايه وغيره مني الظن انه لا بد من التقيد بالحى وبالجواب
 فيا خلاف محمد وان لم يعقده به ينبغي ان يكون له تمام الاجرة
 عند محمد رده والظاهر ميثرا انه لو ترك الكتاب عنه وجب كل الاجر
 وبه الا انه بشرط الحى وبالجواب والافاجرة الذباب بالاجماع كما في

٥٤٦
 وفيه اذا قلت موتا
 موتا زنا مات واما اذا لم
 سقط الموت بان مات
 مثلا على كل الاجر في الدين

النماية وكذا اذا مرق الكتاب فتم وقيل ينبغي ان لا يحب الاجرة للبناء
 اذا ترك فتم انتفع به وارثه بخلاف ما اذا مرق في غير الطين فتم
 استجره واراد ان يبيع مع السكنى وهو كمن كان معرب عند طوبى كور
 عنه ابن الفارس من وكنت المتاع الى فعدت بعضهم فون بعض
 بل لا ذكر ما يعمل فيه الى بل لا ذكر السكنى عند العقد فانه المتعارف وله
 كل عمل فيه كالوضوء وغسل الثياب وكسر الخيط ووضع المتاع ويظ
 الدواب به انما عرفتم واما نحن فقلنا ذلك اذا كان في موضع معلوم
 وفيه اشارة الى انه لو قال عند العقد استاجر هذه الدار للسكنى يسلم
 ان يعمل فيه غير السكنى كمن كان في الكرم سوى موطن البناء كطرد القضاة
 والرحى والارض صا حية وقيل اريد ربحى الماء والشور دون البذر وقيل
 اريد الفل وقيل اريد ربحى به بغير البناء والافلا وعليه الفتوى وفيه
 بانه يمكن منها من شاء وان لم يسلم في العقد كمن في العمارى لا يجره
 استجره ارض صا حية للزراعة مطلقا لان البعض يعرفه كالدرة والبعض
 لا يعرفه كالبحر فكل من المتعارفين فيفسخ هذه الاستيجرة اذا ارادها
 ومضت المدة في بغيره ويلزم المسمى بخلاف ما سار الى اجارات الفاسدة
 كما في المضمرة في بغيره ما يربح فيها كما فيها النماية وهو يكون الارض
 خالصة عن ما في الزراعة فلو كان فيها رطب او نخلة او مقبب او كرم
 او غيره باعها لا يسلم الا بغير رطب فبالاجارة فاسدة والمبنة ان يبيع
 هذه الاشياء من المستاجر بغير معلوم ويتقايضان ثم يواجه
 الارض او ان يرفعها اليه معاملة ثم ياتي في الخيط فان استاجر بها الى
 الارض للبناء او العرس الى اجل احدى المدة معلومة ثم ذلك

الاستيجرة

الاستيجرة والارضى منفعة فاذا انقضت المدة الى مدة الاستيجرة
 لم يسلم الى الارض فارعة فان يرفعها المستاجر لا يسلم لها
 نماية فيغير صا حية الارض بابقاها وفيه اشعار بانها لو استاجر
 للزراعة وانقضت المدة لم يسلم ولا يجب زيادة الاجرة الا اذا ترك
 بالقضاة والعقد باجه المثل الزمان الدراك كما في المينة لا في
 صورتيه فاشارة الى الاول فقال ان يرفع الموجه للمساكن فتمت الى
 البناء او العرس حال كون كل مقصودا الى مستحقا للقطع فانه اقل من
 قيمته المقصود كمن في الغصب وان يملكه اي يملك الموجه كمن
 وترك هذه المنة فيرفع في شريعته فيرفع فيقال بل لا يرفعها
 بل لا يرفعها وان يملك ان يرفع للقطع اي رفعها الارض والانيقضا
 فرفعها اي يرفع الموجه القيمة ويملك رفعها المستاجر ثم اشار الى
 صورته الثانية فقال احوال يرفع الموجه بركه الى البناء او العرس
 في ارضه ولو جعل بغيره في ارض من الموجه والمستاجر كان ارض فيقول
 البناء او العرس لهذا الى المستاجر والارض لهذا الى الموجه والارض
 لهذا واعلم ان البناء والارض المستاجر بخلاف ما في الارض المستاجر
 فانه لو بنا من ارض المزارع كان من طين لا يقطع والارض يرفع ويرفع
 قيمته الثمرات كمن في الطين والركاب والركاب فيقال
 انقضت المدة يقطع لانه لا يملكها وفيه مستاجر بغيره عليه
 كما في عشرة من من البر يقطع ليعتد اي بعض من سدس قيمته
 وعشر من درهمها مثلا المقابل بالزيادة عشرة من سدس من البر عليه
 كمن يملك من مائة ذكر عنه العقد ان اطاق ذلك بغير العمل والزيادة

وفي الغصب ان كانت الارض المستجرة
 موقوفة وهي صا حية او عرس او غير ذلك
 المدة فليكن المستاجر يرفعها
 ولا يملكها وان كان في الارض
 عدم ان يقطع وان كان في الارض
 فانه لو بنا من ارض المزارع كان من طين لا يقطع والارض يرفع ويرفع
 قيمته الثمرات كمن في الطين والركاب والركاب فيقال
 انقضت المدة يقطع لانه لا يملكها وفيه مستاجر بغيره عليه
 كما في عشرة من من البر يقطع ليعتد اي بعض من سدس قيمته
 وعشر من درهمها مثلا المقابل بالزيادة عشرة من سدس من البر عليه
 كمن يملك من مائة ذكر عنه العقد ان اطاق ذلك بغير العمل والزيادة

جميعا الى ذلك حسب نقلها والقانون غير ما دون فيه ومن كل البتة
 ان لم يثبت ان المستأجر حمل عليه ما به غير ما دون فيه فلو حمل المور
 عليه بلا مشاركة لم يقبل كما لو حمل المستأجر جوا القاد والموججوا القاد
 فلو حمل عليه جوا القاد احد الغن المستأجر ربع القيمة وفيه إضافة
 المراته لو استأجر حمارا ليركب لم يقبل كذا في كتب وجعل عليه شيئا
 من قبل قدر الزيادة فقل ان على البقرة ان يذلل الحمل لم يزد على ثوبه في النقل
 ويزد اذا كان ركوبه في موضع والحمل في موضع ان اذا ركب على موضع
 الحمل فليضمن جميع القيمة وتند اذا كان الراتب والحمل جميعا وان اذا
 لم يثبت فليضمن كل القيمة كذا في العمدى وغيره ~~في~~ فيجب ان يثبت
 عقب البيع كماله المدة او الاجرة او المعقود عليه كذا في الاستأجر
 وكذا لا يقتضيت العقد كثره العشر وكبرى الفرو والفاية على المستأجر
 فان القفل على الاجرة كذا في المحيط فيجب منه فسادا واجرا المثل الى اج
 شخص مماثل له في ذلك العمل والاعتبار فيه لزمان الاستأجر ما لو
 الطرية ومكان الاستأجر من منسب الدرهم اقله ثمانية اشهر
 المسمى ان كان غيره ولو اختلف اجرا المثل بين فاكوسه والراجح
 وان كان السبب حرا ما كان في الميثم وفيه اشارة الى انه وصلا
 المثل بالفا ما بلغ سواء كان الفساد لعدم القيمة او في المسمى او في
 ثم استثنى ما اذا سمي فقال لا يزد على المسمى فان كان ثلثا وبالاجرة المثل
 او زاد عليه فاجر المثل وان كان اقل منه فالمسمى كذا في الكروان وفيه
 ونزوم اجارة وارواض كل شهر ليلة الى عشرة دراهم مثلا فان
 كون ثلث الاجارة ثمانية بله جان المدة الى حيلة الشهر وركت استأجر

دهم

وفيه اشعار بان ثوبين حيلة المدة كقصة اشهر مائة في القفل كذا في القفل
 في واحد هو شهر الاول وقيل في الاشهر الثلاثة الاول كذا في القيمة
 وفيه عرف بغيره فقط اي موقوف في الشهر ولا في ثوبه كل المعلوم
 فانه مجهول فاذا تم الشهر الاول فليقل منها في الاجارة بحرف ضام
 وكذا بلا محضه عنده فلا خلاف في بين وقيل لا يصح بل خلاف كما
 في النهاية وفيه ذلك في كل شهر بعد الشهر الاول حال كونه يسكن
 في الدار في اوله اي في الساعة الاولى من الليلة الاولى وقيل
 في الليلة الاولى وفيه كذا في المعتمات والضمير احد الطرفين
 التمس اما ان يقول قبل مغرب الشهر الاول فليقل الاجارة فيوقف
 الفسخ الى انقضاء الشهر فيقبل في اذ يقول قبله فليقل العقد رأس
 الشهر كقصة عنده المثل المثل او يفسخ في الليلة الاولى مع اليوم
 وفيه كذا في المثل بالاجرة والمثل بالقيمة كل من اجل كذا في النهاية
 وان سمي في الاجارة او المدة بان قال اجر ثمانين الحزم فذا المسمى
 اول المدة والمسمى اقل المدة فوفقت العقد اول المدة فان كان
 وقت العقد حين يحمل بضم الباء وفيه الباء اي يقصر المثل الى
 اليوم الاول من الشهر كذا في النهاية اعتبر الاية اي المثل فان اللام
 جرد الجمع الى الجنس كما في قوله لا يكون وقت العقد حين يحمل المثل
 بل في انقضاء الشهر فالايام اعترت فان استأجر فعلى ثلثه اوم اما
 على شهر في اليوم الاول منه فيعتبر الشهر بالمثل المثل الاصل والايام
 كالبداه او في اثنا عشر فيعتبر بالايام لانه بعد الاصل واما على كل شهر
 في الاثنا عشر فيعتبر الكل بالايام بلا خلاف ما عنده فلا بد من جمع في الا

واما عندنا فاما يعتبر الابله كما يكر اذا كان آخر المدة معلومة
 واما غير معلومة فيجب اعتبارها بما يليه واما على شهور معلومة
 كما في عشر شهر امان في اليوم فيعتبر بالليل نقص او تمام الاشارة
 فعندها يعتبر الشهر الاول بالايام ويكمل من الاخر واما في الشهور
 بالبلد فعندها يعتبر الكل بالايام كما في المحيط والذخيرة وغيره
 كل شهر ثلثون يوما والسنة ثلثمائة وستون وعندها يعتبر ما في
 من الشهر الاول مع الآخر ثلثين يوما والباقي احد عشر ايام ليلالي
 في الحقايق وغيره فالسنة عنده عدي لا تسمة ولا مزية وعندها
 مزية لا غير والختار مذهب الامام فانه لو اجه في عاشر شهر ذي الحجة
 فالسنة يتم على عاشر ذي الحجة على كل حال وان يتم على عاشر وعشرين
 والايام مكررة غير عيد الاضحية في سنة واحدة فمزية احد عشر ايام
 المدة والثاني في آخر ما يدها حاصل ما ذكره المشيخ الطن ان الطابع
 ان هذا الاستنكار في التكرار انما يتم في السنة القمرية واما اذا اقر
 السنة بوجوه اخرى فبما يجب تكراره وان ذلك الاستنكار على ما ذكره
 الامام الزم والقوي حيث يتكرر فيه العبد واما في التكرار قطعاً
 والقبول هذا الاستنكار يتوجه على ما ذكره من الحق المتعارف ايضا
 لا يستقيم اطلاق ان الشهر الاول عندهما يعتبر بالايام ثلثين يوما
 انتهى فمذهبه محتمل اشكال على كلام المصنفين واما عدم الاطلاق على
 وما ينشأ من الغل فتأمل فالعدة فان الابقاء اذا كان حين يمل
 الملال يعتبر شهور العدة بالابله ناقصة كانت او كاملة وهذا
 خلاف واذا كان في اثناء الشهر فحق فيبقى الطلاق يعتبر بالايام

انفاق

انفاق وكذا في حق القضاء العدة عنده واما عندنا فتعتبر شهور
 بالايام وشهران بالابله كما في فلق الميسور وذكر النائية فلقاً
 عن اجازة الميسور ان العدة في هذه الشهور تعتبر بالايام انفاقاً
 وقد مر مستوفي ومع اجازة الامام يجوز اخذ الحامي في الاجرة ويكره
 بعض العلماء لانه ثبت باشارة صراحة عليه وسلم وذكر بعضهم
 انكراه للنساء لانه قلما يخلوا اجتماعاً عن منتهى الضيق واللباس
 باختياره للرجال والنساء جميعاً للضرورة كما في الكرازة والاعتبار
 للامام مع اصطلاح المسلمين كما في الاختيار وكذا اجازة الامام يجوز
 اخذ الاجرة عليه لانه صلى الله عليه وسلم اعطى اجرة والنبي الوارد
 عنه للاشفاق لما فيه من الحساسة والظروبا مع ان العدة
 على منفق حتى ترميته القبي واللبس تابع وقيل عدة على اللبس لا المفق
 والعدة تابعة والاول اخبر به الفقهاء في العدة وهو الراجح
 في الثاني لكن السرخسي قال ان المتأخر اصح لانه لو كان اللبس تبعاً لم
 يستحق اجرة المفق ودون عده في ذلك الذي يغلب الف مئة وقام
 في العتامة وفيه اشعار بان طعام الطرية وتسوية على الطرية اذا
 شرط في العقد كما في المحيط وبانه يجب استجار الطرية والفاقة
 كما في الضمات لكن نفي عن ارضاء المفق وقال الرافعي وغيره
 كما في تفسير الزايد ومع استنباط رابطة معلومة بطعامها ولو
 وان لم يوصف كل منهما وجب الوصف منهما وقال لا يصح اذا
 لم يوصف الاول الاستحسان وفيه اشعار بان اذا استأجر
 بدينار او مكيل او موزون لا بد من القدر والوصف في الاستأجر

في

بالثياب قلله من شرايط السلم كما في المحيط والمزود وطبعا اى
 الظفر الموجه وان ضيف الجبل الى ما في المحيط لا يجلد الجارة
 لا يجوز وطبعا في بيت المستاجر الا باذن المالك ليس له ان يملك
 في ملك الغير فعليه ان لا يجوز الوطى في المرحوم وانه اى التزوج في
 طاهر مشهور بين الناس في اى اجارة الظفر وان لم تكن ممن تحفه
 عاريا وضاعيا او ضيف موت الصبي بان لا يافقه لغير ما كان
 المحيط ان لم ياذن بالاجارة لما اى الظفر لانه يتغير بها لان القبر
 يتخاصم اى لا يفسد ان كان لما تزوج فمحمول لا يعرف زوجته
 الا بقولها ولا يلحق الصبي منها ان وفقت او ضللت لان البن
 يفتد بالمخ في المحيط وفيه اشعار بان الظفر والمستضع لا يفتد بها
 بل يفد ركعتيها ببيت المحرم او السارفة او سبيته الخلق او ممتنع
 من السفر به اذ ان لا يافقه ثوبا او يتقبل البن او لا يكون معرفة
 بالقنونة وكان هذا اولا اجارة لما او يكثر اية او يعم لما كان المحيط
 وعليه غسل الصبي وغسل ثيابه من النجاسة لا الدرق كما في المكرام
 واصلاح طعام اى مضطرا او طمعا ودينه باليقين ويجوز بالغيم على
 نحو علقها ببيتها وما بارود المعن عند التقدير من استعمال الدين و
 فيه اشعار بان ليس عليها ثمن ما يعالج وبها ان يعرفنا دون خوف
 الكوفة وعلى ابيهم الى الاجرة اى اعطاء الاجرة على يد افعال للظفر
 فتومات الاب مع الوصي من مال الصبي قلله يجلد الجارة بموته وقيل
 ابو بكر الباني انما يجلد اذا كان للصبي مال وعليه ثمن اى ثمن الثمن
 والثياب والطعام والدين للعرف ولا يخفى انه مستدرك بالاشارة

الساكن

وانما المالك كونه كذا في المحيط والمزود وطبعا اى
 وانه ما في المحيط والمزود وطبعا اى
 لا يجوز وطبعا في بيت المستاجر الا باذن المالك ليس له ان يملك
 في ملك الغير فعليه ان لا يجوز الوطى في المرحوم وانه اى التزوج في
 طاهر مشهور بين الناس في اى اجارة الظفر وان لم تكن ممن تحفه
 عاريا وضاعيا او ضيف موت الصبي بان لا يافقه لغير ما كان
 المحيط ان لم ياذن بالاجارة لما اى الظفر لانه يتغير بها لان القبر
 يتخاصم اى لا يفسد ان كان لما تزوج فمحمول لا يعرف زوجته
 الا بقولها ولا يلحق الصبي منها ان وفقت او ضللت لان البن
 يفتد بالمخ في المحيط وفيه اشعار بان الظفر والمستضع لا يفتد بها
 بل يفد ركعتيها ببيت المحرم او السارفة او سبيته الخلق او ممتنع
 من السفر به اذ ان لا يافقه ثوبا او يتقبل البن او لا يكون معرفة
 بالقنونة وكان هذا اولا اجارة لما او يكثر اية او يعم لما كان المحيط
 وعليه غسل الصبي وغسل ثيابه من النجاسة لا الدرق كما في المكرام
 واصلاح طعام اى مضطرا او طمعا ودينه باليقين ويجوز بالغيم على
 نحو علقها ببيتها وما بارود المعن عند التقدير من استعمال الدين و
 فيه اشعار بان ليس عليها ثمن ما يعالج وبها ان يعرفنا دون خوف
 الكوفة وعلى ابيهم الى الاجرة اى اعطاء الاجرة على يد افعال للظفر
 فتومات الاب مع الوصي من مال الصبي قلله يجلد الجارة بموته وقيل
 ابو بكر الباني انما يجلد اذا كان للصبي مال وعليه ثمن اى ثمن الثمن
 والثياب والطعام والدين للعرف ولا يخفى انه مستدرك بالاشارة

اول من تاج واول من تقهر في الكرماء وفيه من الزنا تبطل العبود
 المزاجية الطبل وغيره وكذا تحت الامانة ودرج في البشائر
 ولو استاجر بعت له فبورا او برطبا لطيب له الحاج الى ان ياتي
 في الامانة على المعية كما في المحيط ولو استاجر مشقة من بين النعم
 لا لطيب له الحاج الى ان يكون عليه المديونية في غير شرط ولو استاجر
 رجل ليكتب له غنا او بالفارسية او العربية طاب له الحاج وكذا
 لو كتب له امرؤ لهنا بالاراجبة ما به كما في النظرية ولو استاجر
 فكما في تعوية البحر يجوز اذا بطل الكافد والخط كما في الميت ولا يجب
 التمس بفتح العين وسكون السين المهملة اي نزل الذكر على الله
 الا نفي او اعطاء الكرامة الشريفة اسم بالسنه والعصب خراب
 العمل واعطاء الكرامة عليه التمس في اصل الذكر في الشفاء و
 المعرو الوعول كما في القاموس ولا اجارة المشايخ فيما يقسم ولا
 يقسم عند ابره فينفقه ره ودرج واما عند ما يجوز وعليه الفتوى
 وطريق الجواز على قول الكل بل يفتي حكمه كما يقسم متفقاً عليه وحكم
 حكمه ان تغذر المرافعة او عقدة الاجارة على الكل ثم فيما يرد لان
 الشيوع الطاري لا يقصد بالاجارة كالموت احد بها او استحق
 بعضها كانا يتبع في البات كما في المصنوعات وذكر في النواوير من
 ايجنفقه ره اننا تبطل في النصف البات كما في المحيط وفيه شعاع
 بان الشيوع المقارن مانع للانعقاد فلا يجب الاجاصلا على
 ما قال بعض المشايخ والصحيح اننا بنصفه فاسدة فيجب المثل
 كما في النواوير وعنه ان الشيوع المقارن غير مفسد كما في الخلاصة

الامن

الامن الشريك فانما جازة بالاتفاق في طائفة الرواية وعنه
 لا يجوز ولو اوج البناء ودون الارض لم يجوز في النواوير يجوز
 اخبر ابو عبد الله في ذلك الواجب البناء ملكا والعروة وقف او ملك
 لا آخر ويتل يجوز وعليه الفتوى كما في الخلاصة والاولى للشيخ
 فان حكمته من زيادة عامية كما ذكره المطرزي ولا اجارة الرمي
 بفتح يه او بيت فيه لم يكتب بالالف لطلبنا ببعض دقيقه اي
 الرمي فيفسد استجر رجل رجلا او رعي او نور البطن به هذا البقعة
 منه او يتصف له ثلث فله من دقيق هذا البرهان المسمى غير مقدور
 التسليم عند العقد وليس هذا الاستحجار بغير الخط بالفتح والشبه
 اسما بان اقتفا وباطنه وفيه اشارة الى ان لا يجعل البديل شيئا
 البراد الدقيق بل اضافة لكان محمي لوجهه به في الذمة ولا يصح
 نحوه ما يوزن من غير الخط الى ان اذا استاجر رجلا يقسم غرضه
 ببعض منه فان فاسد فله في المشايخ على او حمل الطعام على دابة
 يتصفه او دفع ارضا ليخوس فيها استجار من عند نفسه على ان لا
 والاشي بينهما فان للمدفع البات المثل مع يتصف بقيمة الاشياء
 للمدفع البات او دفع اراض بغيره للعطف ليكون الجار بينهما
 فان الجار لم يصاب بقوة وعليه المثل ومن العطف فلو
 باع الضاحية نصفها من المدفع البات والبراه عن النعم كان المالك
 بينهما الفل في المحيط ولا يصح وفيه في الاجارة عنده وفيه في
 المالك بين الوقت والعمل كما ان المدفع عليه العمل او المنفعة
 ذكر الوقت قد والمتبادر ان يكون العمل مبين المقدار فهو ما لم

أي موصوف من الوصفين أي أن الوصفين
 أو أن وصف السمع في ذلك الوصفين
 سكت صاعدا ولا سكتا صاعدا
 ففقدت بقية الوصفين أي أن
 لا يخلو على كل واحد من وصفين
 أو أن وصف السمع في ذلك الوصفين
 سكت صاعدا ولا سكتا صاعدا
 ففقدت بقية الوصفين أي أن
 لا يخلو على كل واحد من وصفين

يعني في ذلك لانه لما لم يكن له في ذلك الوقت كما إذا انكار في رجل
 إلا الليل لئلا ينجى بالوجه والخص وعنه في المبين إذا قال في اليوم جاز
 فذلك اليوم بالنسبة لما في القبط وفيه إشارة إلى أنه لو لم يزل
 الحاجة في جميعه لانه يذكر أحد هما مع الحاجة ثم العقد والباقي لتفصيل
 أو يعين العمل كما إذا قال استأجر تلك اليوم بدرهم على أن يكون
 هذا القبط من الدقيق فلو جمع بين العمل والمدة قبل تمام العقد
 يذكر الحاجة لم يعلم لانه لم يتعين أحدهما للمقابلته بالحاجة كما
 كما إذا قال استأجر تلك اليوم بدرهم هذا القبط من الدقيق اليوم بدرهم
 أو استأجر تلك اليوم بخمسة هذا القبط من الدقيق اليوم بدرهم أو
 استأجر تلك اليوم بخمسة هذا القبط من الدقيق بدرهم في ذلك اليوم
 أو لانه العمل بان قال استأجر تلك بدرهم اليوم على أن يدرى هذا
 الكدس لم يفهم لانه ذكر الحاجة إنما يحتاج اليه بعد العمل كما في المنية
فصل في الجبر هو المستأجر بقية الجبر كما في القاموس من اجتهاد
 الجبر هو اجتهاد أي عقدت مع عقد الجارة كما في الرضعة إذا جرت
 زيدا أي أعطيت له ثم فهو فعيل بمعنى مفاعل بالفتحة أو مفعول من الظن
 أنه لم يفهم مفعول أو مفاعل بالكسرة فانه سماعي المشترك صفة الجبر
 اجتهاد من الخاضع فالأصل العام وقد يقال اجتهاد المشترك في الضام
 على أن يكون المشترك مقدر إذا اختلف المشايخ في الفاضل بين
 القسمين فيقبل هو من يستحق الاجرة أي الحاجة بالعلم لا بسبب العلم
 فالمعقود عليه في المشترك هو العمل المعلوم ببيان عليه ولم أن
 يعمل للعامة إشارة إلى قول آخر وهو من يتقبل العمل من غيره وأحد في المعقود

وكما في الجار والجار والفساد والجماد والدار والدار

أي موصوف من الوصفين أي أن الوصفين
 أو أن وصف السمع في ذلك الوصفين
 سكت صاعدا ولا سكتا صاعدا
 ففقدت بقية الوصفين أي أن
 لا يخلو على كل واحد من وصفين
 أو أن وصف السمع في ذلك الوصفين
 سكت صاعدا ولا سكتا صاعدا
 ففقدت بقية الوصفين أي أن
 لا يخلو على كل واحد من وصفين

أي موصوف من الوصفين أي أن الوصفين
 أو أن وصف السمع في ذلك الوصفين
 سكت صاعدا ولا سكتا صاعدا
 ففقدت بقية الوصفين أي أن
 لا يخلو على كل واحد من وصفين
 أو أن وصف السمع في ذلك الوصفين
 سكت صاعدا ولا سكتا صاعدا
 ففقدت بقية الوصفين أي أن
 لا يخلو على كل واحد من وصفين

ولا من وصف السمع
 أو أن وصف السمع في ذلك الوصفين
 سكت صاعدا ولا سكتا صاعدا
 ففقدت بقية الوصفين أي أن
 لا يخلو على كل واحد من وصفين
 أو أن وصف السمع في ذلك الوصفين
 سكت صاعدا ولا سكتا صاعدا
 ففقدت بقية الوصفين أي أن
 لا يخلو على كل واحد من وصفين

أي موصوف من الوصفين أي أن الوصفين
 أو أن وصف السمع في ذلك الوصفين
 سكت صاعدا ولا سكتا صاعدا
 ففقدت بقية الوصفين أي أن
 لا يخلو على كل واحد من وصفين
 أو أن وصف السمع في ذلك الوصفين
 سكت صاعدا ولا سكتا صاعدا
 ففقدت بقية الوصفين أي أن
 لا يخلو على كل واحد من وصفين

وأنه من الجواز والحدود الصبيح والحامي والرامي وغيره من الحسنات
وعلم انه لا يقين عندنا بحقيقة والمسلم في قوله وهو القائل
من المال بلا ضيق في يده سواء استعمل في الخير عنه علمه كاستعماله في
ولا كالمثل في الغالب والغارة الغالبة وقال ان يمكن ان يكون في
قيمة بل العمل بلا جد وبعبه معمول لا باج وغير معمول بله ويقول كما
القيمة والفتوى على قوله في المصنفات الا ان المتأخرين افتوا
بالقيمة على نصف القيمة كما في الكسوف وغيره وقال الزاهد عليه السلام
مشايخنا يجوزون ان شرط عليهم اي ذلك الاجير الضار وقال
القيمة ابو بكر انه يقين في ذلك الا ان مال القيمة ان ابو جعفر وابو
الليث وعليه الفتوى لما في القيمة بل يقين يعلم ما يثبت من
سواء وغيره يعمل على ما دون فيه كماله في الخلق للشوب كما في
الحق وغيره فهو غير معتاد بالقيمة وذلك امر المعاملات من العمل
ما في ان يعمل بقيمة ما في الكسوف ان قوة ورفعة بل تعرف بالقيمة
فالمسلم التقييد بالقيمة فيه اشارة الى ان التسليم هو وقت من
سواء او في اوصافه قبل او قوله لم يقين الا الذي فلو غرق لم يقين
الاجير بله كما يعمل ان لم يجازر المعتاد اي ان الذي ان العمل
يا في منه الاستثناء والشرط نعم يشغل ما في العادي انه لو قصده
او فلا ما طلب القصده منه فمات بسببه كان قيمة ودية الغلام على
عاقلة الفضل والاجير الخاص سمي بالاجير الواحد بالقيمة في المسامحة
الوحد بالسكون وجاز القيمة يقال رجل وفيه يقين في اي منفرد
في المغرب ثم اشار الى قوله على قول فقال بسحق الاجير تسليم نفسه

وفيما اشارت الى انما لا يتغير بالغيث وقيل يتغير الاول اقول
بحال اختياره وانما لا يتغير عند القضاء والرضا ويتغير في الاستحباب
وتوجد القضي كما في العادي والارائه لا يتغير عند التمسك
في المعصية وتكون في الصغرى انه شرط بالجماع فلو انتفع المستاجر
بالغيث في مدة الاجارة او ازال الغيب كما اذا اتي بالدار المدة
او ازال الغيب سقط اجارة ومرتبه له وتغير خيار الشرط وقيل
القضاء الثالث فلو استاجر وكفنا شرط اعلا انه باختيار فلتتم ايام
تقضي فيها فلو مضى في الثالث منها لم يجب اجماع اليوميين لان ابقاء
المدة من وقت سقوط الخيار كما في الحظ وفيه اشعار بان لا يتغير
في صور ما فيه ولا علم فلو قال المظفر في الاول اختيارا وقيل لا يتغير
الخيار في ذلك كما في المعصية وتغير خيار الشرط فلو استاجر
قطعت من الارض مائة مائة واحد ثم راي بعضها فله منسحب الا ان
في القل وفيه اشعار بان لا يتغير في هذه القصة القضا والاختار
وينبغي ان يكون فيه خلاف خيار الشرط وتغير في العذر دفعا
للمقرر وفيما اشارت الى انما لا يتغير بالعذر وقيل يتغير الاول
فيب عامة المشاء وهو العذر انه لا يتغير بل القضاء او الرضا
وقيل انه يتغير بدونهما في عذر كذا في قوله بالدين كما في الجوع
وهو اي العذر لزم فخرج من نقصان احد المتعاقدين بدنا او مالا
لم يحن ذلك الشرط بالعقد ولم يفرم به السلوك اي مثل قطع السن
الصحيح في صورة زوال وجع فخرج من استوجبه بقلعه اي استاجر به
فانه يتغير بغيره ومخر القلع وقيل الجبس بالدين في طوق دق من

غيره

منبس النقص او غيره ببيان اربابان لا يقضي ذلك الدين بشي
الا بمن ماله الموجه من نحو العقار المستاجر فانه يقضي لما ذكرنا
ثم يباع وقيل يباع فيعني الاجارة كما في قاضيان وقيل سعة متبر
عبد الخدمه مطلقا بلا تقيد بغير او الخدمه في مرقان المورثين
محقق السن والمستاجر بعمدة السن وفيه اشارة الى اشتراط تحقق
الشرطان المذكورين الموجه استفسار القاضي عن يسافرهم وقيل ثبت
بنسب للسن وقيل العقل فيه للموجه وقيل للمستاجر فيختلف باليد
التي خرجت على السفر وجه اخذ الكرجي والقدرى والاراء ان سفره
ليس بعدد الزمان سفر المستاجر وارلسكنه عذر الخلق في المحيط
ومثل افلا س من مستاجر وكذا ما قبله في عذر القضاء
الراد او بدل الاجارة بالاجارة وفيه عذر الزمان طوق الدين عذر
بطريق الاول والاراء ان يضيح الدكان ليس بعذر لكساد السوق
وفيه خلاف كما في المينيه ومثل افلا س في حياط مستاجر عبد الحيط
مع فنترك عذر وفيه دلالة على انه يعمل لنفسه فانه المستاجر فلو
عمل لغيره فافلس لم يكن عذرا لانه يفسر بالبركة والمخاض والاراء
انه لو لم يقاتل فامتنع القاضي من تسليم الثياب اليه كان عذرا
في حق الدين كما في المحيط وبدوا مكرى الدائيه من سفره اي مثل
القلاب راي مستاجر الدائيه من سفره المحيط عند العقد او
ولو في الطريق وفيه عذر الزمان بد القايح السن وما دم الدار من
القلع والهدم عذر رد البدن بالمد في المصل واوى مقصد ربه لم
اي تشاء فينه راي وهو ذوات والا كراء الاستبتي بخلاف

مثل به او المخاري أي أجه الدائم فإنه ليس بعد رجوعه إلى بيعت
أجير أو تلبية أفلو من المخاري كان غدره غلبه الفتوى وعلما
ترك فباطل مستأجر بعد الحظ مع لم يعمل طرف ترك في العرف
فإن ذلك الترك ليس بعد رجوعه إلى مكان أن يحيط العدة في جانبهم
ويعمل في العرف في أجه وفيه اشعار بأنه إذا استأجر دكانا فلهما
فأراد أن تركهما ويشغل بعمل آخر كان غدره في الدائم وعلما
بيع ما أجه أي إذا باع الدائم الموجه من المشتري لم يكن البيع
لأن المستأجر لم يغير وفيه إشارة إلى أنه لو باع ما دونه لم يغير
وإن اعتبر من الجبس فلا يغير من يده فلهما فصل الدائم والرجوع
البيع بل أنه نافذ في حق الدائم والمشتري فلا غدر والبيع بعد
الاجارة وهو الصحيح كما في الحظ وينتفيش الاجارة بلا قصد بوث
أحد المتعاقدين أي أحد من الأجير والمستأجر أو من الأجير
أو المستأجر في إذا الاجارة ينقصد ساعة فساعة فيتوقف على
ملوثي وفيه إشارة إلى أنه لو مات أحد الأجيرين أو المستأجرين
انفسه العقد في دون الحي كما في الكا في وقد يفرس شوا القود
من القن أنه ينتقض با اذامات المخاري في الطريق فإنه لا ينتقض
حتى يبيع ما منا وكذا اذامات المضاربة المستأجر لا يرض للفرار
يعم بطل با اذامات المعقود عليه كدائم معينة فإنه ينتقض حال الوفا
قد عقد بها لنفسه فإن عقد أحد العاقدين في الاجارة لغيره فلا ينتقض
لنفا والعاقدين معينين كالوكيل أجه أو مستأجر وفيه اشعار
بأنه لا ينتقض بوثي إذا كانا وكيلين للأجر والمستأجر في قاضي

والوصع واللايت والقاصد ومثله الوقت ولو موثوقا عليه و
لو قال مالك لغاصب داره منه فترها أي فخرج من داره إلى
يعرج حاجهما على غدره أي أي نفي عليك كل شيء فإنه فلك القاب
ولم يفرغ داره يجب السعي لأنه رضا بالاجارة بطريق التعالي
وفي اضافة الدار اشعار بأنه مقربا لها ملك المقصوب منه فلو
جده واقام المقصوب منه اليسته ولو بعد سنة الناله يقضي بالدار
بل أجه على الغاصب وفيه أربعة عشر عقد امضا في الزمان المستقبل
الاجارة مثل أن يقول في ذي الحجة أجه تلك هذه الدار لمدة مني
الحرم السنة لأن الاجارة مثل أن يقول في ذي الحجة أجه تلك ينقصد
ساعة فساعة وفيه اشعار بأنه لو أراد نقض هذه الاجارة قبل
على ذلك الوقت لم يخر فلو عمل بالاجارة للملك وخر رواية جاز في
ملك بالتجديد والفتوى على الدال وبأنه لو باع قبل ذلك هو البيع
وعليه الفتوى وبأنه لو علق وقال في سنة الشهر إذا جاء راسي شهر
كذا فقد أجه تلك لم يخر كما قال أبو الفاسم الصغاري وذهب الفقهاء
أبو الليث وأبو بكر إلى استأنف أنه جاز العقل في قاضي أن والنق
أن الاضافة ينقصد سببا بطلا في التعليق لا ترى أنه لو قال له
علي أن نقصد في بد رستم عند العجلة جاز ولو قال أن فعلت كذا فعلى
أن نقصد بد رستم لم يخر وعامة في الأصول وفيه بالاجاه فصح
كما إذا قال فاستأجر هذه الاجارة راسي الشهر الدائم ولو قال إذا
جاء راسي نقصد فاستأجر لم يخر وقال السرخسي جاز والفتوى على الدال
كما في قاضي أن وعن صاحب الحظ أنه لا يبيعهما معا في العادي

ان يعطى رجل رجلا ثاة او ثاة لغيره للفقير ثم برد المائة نصف
المانه فيضع به مع ثاة عنده فلو ان نصف المان لا يتفقد به مع ثاة
عنه فكله راجع لكان بينه كذا الاصل وحملك على راجي اي الملك
عليها فان الحمل على الارباب واحد مثله عبدى اي اذ غلب الاستحاط
وودارى لك سكر مصدر بمعنى الاقامة او اسم بمعنى الاستقام على
اي سكنته او بمنزلة ملك ودارى لك سكر وملك سكرنا لك
وودارى لك عمرى طرف اي مدة عمرى او مصدر من الممرت كامر
في البيت سكر غير دقيق للتفصيل على العارية ورجوع المعبر عن
العارية المطلقة او المعقودة مع ثاة او الم ينقلها جارة والا فلا
يرجع الي اذ استعار زقا وجعل فيه زينا فاستقر في القوا او فانه
يرجع ولما جئنا الى موضع حكم فيه زقا وكذا الوستعار امة لتزينة
ايتم تشعور وصار كيث لا تاخذ ثدى غير ثاة لا يستمر وعليها
مثل فادمت الا ان يعطى في غير المعبر وغيره ولا يقض العارية بالعلم
بل بقصد من المستعير ان يملك العارية ولو بشر في القمان فلو وقع
نقص الحام او كوز القمان من يده والسر لم يقض كما لو سرق منه
مستعار بين يديه وهو تاخذ ثاة او مضاعفا وهو في الحق يقض
لو سرق منه ثاة ما قدر الى في الخط ولا توجه العارية وان لم يقض
استعماله فان اخرجها المستعير فعقبت باليسرى بلك في يده المتنازع
بل بعد منه اي المستعير المعبر بالمثل في المثل والقيمة في الغنى فبشر
العارية كما في شرح الطحاوي ولا يرجع المستعير فيها ضمن المعبر
احد المستاجر لا غير فلا فائدة في النقرة العامة وفي غير الكتاب

و يرمع المستأجر على وجه المستعير ان لم يعلم المستأجر انه اى
المستأجر عاريت به به الوجه فان علم بذلك لم يرمع لعدم الغرر
و كان الراجح الوجه المستعير لكنه يتقدم به عنه الطرفين كما
في المغيرة و يعار ما اختلف استعماله من العارية كالشوب للنس
و الدائبة للركوب او لا يختلف كالدائر للكنز و الدائبة للمحلل ان
لم يبين المعبر منتفعا اى من ينفع بذلك العارية و يعار ما لا يختلف
استعماله ان عين منتفعا به فلا يعار ما اختلف استعماله ان عين
و نه الاكتفاء و اشعار بان المستعير ان عين منتفعا به فلا يعار ما
اختلف الاستعمال لا يبرأ من الراجح و هو الصواب كما في النهاية و
لذا اى مثل المستعار الوجه بالغة في جريان الصور الاربع
يعار الوجه ان لم يبين منتفعا و ناهى يختلف استعماله ان عين
من استعار دائبة مطلقا او استأجره باسقاطا فليس محل
الركوب و الحامل و الرائب و غير ما من انواع الانتفاع بحمل كل من
المستعير و المستأجر نفس الدائبة و يعبر عن الدائبة اى المحل و رتب
الغير و ايا فعل من المحل و الركوب و الامة لهما فعل المستعير
او المستأجر فعين ذلك الفعل بحيث كان العقد وقع عليه من
كل منهما بغيره اى الفعل فلو حمل او ركب لا يعبر و الا فيضمن بالملك
و هو اعم من المحل او الركوب لا المحل ولا يركب و الا فيضمن هو الصواب
كما في المغيرة و في كل من صور الاربع اختلف المشايخ كما في المغيرة
فيه اشعار بان لو استعار ما او استأجره باسقاطا فليس له بغير
و به انحر الركوب و دون المحل لان الاستعمال لم يختلف فيه كما في

[illegible]

الكاخر وان اطلق المعبر لا يتغير بالعارية في النوع وقت اطلاقه
 انتفع به انما من النوع لا انتفاعه اي وقت شأ من النوع
 وفي بعض النسخ في الوقت فيكون على هذا انما في وقت
 المثل وفي نسخة يدعيه كثره الوقوع من الطن الى الدور فيجب
 النشر من استعاره استعارة المثل والركوب اليوم والليل فلا يعمل
 لو بطلت عند الاستعمال وقتا وبعد ان بقى المعبر لا يتغير
 في وقت او قدر او وقت او مكان ضمن علم بعض الخلافات الاستعارة
 او غير ذلك لا يخرج عن شي من استعاره نحو الركوب بها فليترك
 بعينه لو ما لم يمتد من الغنم على سبيل اخف واسهل على
 او في مكان فذا قد ذهب الى مكان آخر ولو اقر منه او لم يقر به
 اسكت في بتم فملك في هذه الصور ضمن وقت منه في العي في ذلك
 الى مثل تقبيل العارة تقبيل العارة والحد فها بوجه او قدر
 او وقت او مكان في ان ضمن بالخلاف في شرط فقط خلاف المستعبر
 الا شرط فقط في واحد منها فمما لم يفسر الى انتفاعه على قول بعض
 الخيرة الى الخيرة والشر في الكلام القديم في غيره من الطن ان
 ولذا العارة اطلقا وتقبيلها فان حكم العارة حكم العارية في
 موضع بعض من العارية بعض في العارة بل اجماع في كل بعض
 في العارية في بعض في العارة مع الاجماع في العارية في غيره
 رد با اي العارية المستعارة من غير تسليم الا اصطفا الى مكان
 معد له انما بالملك فله بعض بالملك بعد ذلك انما هو
 المتعارف في رد العارية الى اوار الملك في العارية في غير المتعارف

بان الا

بان الا مكمل لو كان خارج الدار ضمن به لان الظاهر انما يكون
 ملكا فافظنا اسير العارية في العارية في الكلام من غير ان لو رد بها الى
 مستر لم يضمن كما لو رد بها على صاحبها ولا خادمة فربما في
 داره على مصلحتها كما في المحيط وغيره وورد با مع من في عيال المستعبر
 لو لده او عبده او جيره اي اجارة مسانعة فهو جازم في مال
 نادر او متساوية جبري بناء نادر او مال مبادر في مال
 في عيال كما في العارية او مع اجير بها اي مع من في عيال المستعبر
 كما جيره او لده او عبده اي عبده من عبادته يقوم على ما يشاء
 بتقايده او لا يقوم عليها تسليمه الى مالكه فيبذره عن ضمان الرد
 لانه الواجب عليه واما ضمان العين فلا يجب بعد فلو بطلت في يده
 العبد لم يضمن ضمان العين وقال السرخسي القياس ان يضمن وتامة
 في المحيط وفيه اشارة الى ان لو استعار عبدا اخرده الى دار مالكه
 او مع من في عيال برامق الضمان الى ان لو رد العارية والعبد الى
 اجير ضمن في رد العارية الى من لا يقوم عليها فليس بتسليمه الى العارية
 هو الاول كما في العارية وغيره كذا في نسخة غير التسليم كثر القيمة
 في نقد والقصص والنور ونحوها الى دار مالكه فانه تسليم خلاف
 التسليم كقوله هو بقاءه ليس بتسليمه الى ارباب الرد الى المعبر كما في العارية
 خلاف رد العارية والمقصود الرد الى مالكه فانه ليس بتسليم
 فيضمن بالملك الى اذ رد الى مالكه ولو يوضع بين يديه وقال
 شيخ الاسلام ان الرد يجر كالعارية وعليه الفتوى كما في العارية
 وعارية التقديري اي الدرهم والدينار والمكبل والموزون والمقد

والاخرى من الوديع لا تستر او قصده الحفظ فيه بخلاف ما
 كما اذا وقع الوديع ثوب احد ثم خرج احد وسبراه عن الثمنان بالوقوف
 فيما خلفت الوديع الى اذا انكر بالكن في شرح العداية وغيره
 لكن الامانة عني والوديع معني فليكون ثاني متباينين كما لا يخفى
 وفيه اشعار بانها عند الاحتفاظ فيكز من الالحاب والقبول و
 لولا لالة ولذا لو قال لصاحب الما اني اضع ثيابي فقال ثياب
 فوضع فيه ثم خرج عنه ولم يجد ضمن كما لو وضع ثوبه عند احد ولم يلقه
 شيئا اما لو قال لم اقبله لم يقض بالملك لان الدلالة لا يعكس
 الصريح كما في المحيط وغيره ثم شرح في الحكم فقال وفيها ثمانية عشر
 صنفان الوديع كالعارية اي مثل حكم الثمنان العارية فقد ضمن للثمن
 بالملك فلا يقض بالبرقة ويستثنى منه اعادة الوديع فانما هي
 للثمنان بخلاف العارية كما في الامانة ولما في المودع فحفظه بنفسه
 في داره ومنه له وجاؤه ولو اعادة او عارية كما في الاختيار و
 ببعض عياله بالسبب مع عيل بالغية والتشديد وجوه من يعول وفيه
 وينفق عليه كالزوجة كما في المغرب في يجوز ان يكون بلا خلاف
 فانه من وجوبه في القاموس وفيه اشعار بان الشرط هو المسكن
 معه وليس كذلك فان العبرة في هذا الباب للمساكنة لا الزوج
 الزوج والولد الصغير لو كانت في محلة اخرى بلا نفقة لم يقض
 بالدفعة اليها لم يقض الزوج لو دفعه فعت الى الزوج وهو ينفق
 معها كما في المحيط وغيره لكن في شرح النقي اي انه من يسكن معه
 ينفق عليه كالقلام والامير والاصناف للعهدة اي عيال غير نتمه

قال الكسبي في الوديع
 ولم يرد في الوديع
 لا ينفق على الزوج
 في الوديع المودع او في الوديع
 مقتضى الوديع ان يكون في دار
 احد من الزوجين
 يقض نفقه على داره

والاخرى من الوديع لا تستر او قصده الحفظ فيه بخلاف ما
 كما اذا وقع الوديع ثوب احد ثم خرج احد وسبراه عن الثمنان بالوقوف
 فيما خلفت الوديع الى اذا انكر بالكن في شرح العداية وغيره
 لكن الامانة عني والوديع معني فليكون ثاني متباينين كما لا يخفى
 وفيه اشعار بانها عند الاحتفاظ فيكز من الالحاب والقبول و
 لولا لالة ولذا لو قال لصاحب الما اني اضع ثيابي فقال ثياب
 فوضع فيه ثم خرج عنه ولم يجد ضمن كما لو وضع ثوبه عند احد ولم يلقه
 شيئا اما لو قال لم اقبله لم يقض بالملك لان الدلالة لا يعكس
 الصريح كما في المحيط وغيره ثم شرح في الحكم فقال وفيها ثمانية عشر
 صنفان الوديع كالعارية اي مثل حكم الثمنان العارية فقد ضمن للثمن
 بالملك فلا يقض بالبرقة ويستثنى منه اعادة الوديع فانما هي
 للثمنان بخلاف العارية كما في الامانة ولما في المودع فحفظه بنفسه
 في داره ومنه له وجاؤه ولو اعادة او عارية كما في الاختيار و
 ببعض عياله بالسبب مع عيل بالغية والتشديد وجوه من يعول وفيه
 وينفق عليه كالزوجة كما في المغرب في يجوز ان يكون بلا خلاف
 فانه من وجوبه في القاموس وفيه اشعار بان الشرط هو المسكن
 معه وليس كذلك فان العبرة في هذا الباب للمساكنة لا الزوج
 الزوج والولد الصغير لو كانت في محلة اخرى بلا نفقة لم يقض
 بالدفعة اليها لم يقض الزوج لو دفعه فعت الى الزوج وهو ينفق
 معها كما في المحيط وغيره لكن في شرح النقي اي انه من يسكن معه
 ينفق عليه كالقلام والامير والاصناف للعهدة اي عيال غير نتمه

والاخرى من الوديع لا تستر او قصده الحفظ فيه بخلاف ما
 كما اذا وقع الوديع ثوب احد ثم خرج احد وسبراه عن الثمنان بالوقوف
 فيما خلفت الوديع الى اذا انكر بالكن في شرح العداية وغيره
 لكن الامانة عني والوديع معني فليكون ثاني متباينين كما لا يخفى
 وفيه اشعار بانها عند الاحتفاظ فيكز من الالحاب والقبول و
 لولا لالة ولذا لو قال لصاحب الما اني اضع ثيابي فقال ثياب
 فوضع فيه ثم خرج عنه ولم يجد ضمن كما لو وضع ثوبه عند احد ولم يلقه
 شيئا اما لو قال لم اقبله لم يقض بالملك لان الدلالة لا يعكس
 الصريح كما في المحيط وغيره ثم شرح في الحكم فقال وفيها ثمانية عشر
 صنفان الوديع كالعارية اي مثل حكم الثمنان العارية فقد ضمن للثمن
 بالملك فلا يقض بالبرقة ويستثنى منه اعادة الوديع فانما هي
 للثمنان بخلاف العارية كما في الامانة ولما في المودع فحفظه بنفسه
 في داره ومنه له وجاؤه ولو اعادة او عارية كما في الاختيار و
 ببعض عياله بالسبب مع عيل بالغية والتشديد وجوه من يعول وفيه
 وينفق عليه كالزوجة كما في المغرب في يجوز ان يكون بلا خلاف
 فانه من وجوبه في القاموس وفيه اشعار بان الشرط هو المسكن
 معه وليس كذلك فان العبرة في هذا الباب للمساكنة لا الزوج
 الزوج والولد الصغير لو كانت في محلة اخرى بلا نفقة لم يقض
 بالدفعة اليها لم يقض الزوج لو دفعه فعت الى الزوج وهو ينفق
 معها كما في المحيط وغيره لكن في شرح النقي اي انه من يسكن معه
 ينفق عليه كالقلام والامير والاصناف للعهدة اي عيال غير نتمه

والاخرى من الوديع لا تستر او قصده الحفظ فيه بخلاف ما
 كما اذا وقع الوديع ثوب احد ثم خرج احد وسبراه عن الثمنان بالوقوف
 فيما خلفت الوديع الى اذا انكر بالكن في شرح العداية وغيره
 لكن الامانة عني والوديع معني فليكون ثاني متباينين كما لا يخفى
 وفيه اشعار بانها عند الاحتفاظ فيكز من الالحاب والقبول و
 لولا لالة ولذا لو قال لصاحب الما اني اضع ثيابي فقال ثياب
 فوضع فيه ثم خرج عنه ولم يجد ضمن كما لو وضع ثوبه عند احد ولم يلقه
 شيئا اما لو قال لم اقبله لم يقض بالملك لان الدلالة لا يعكس
 الصريح كما في المحيط وغيره ثم شرح في الحكم فقال وفيها ثمانية عشر
 صنفان الوديع كالعارية اي مثل حكم الثمنان العارية فقد ضمن للثمن
 بالملك فلا يقض بالبرقة ويستثنى منه اعادة الوديع فانما هي
 للثمنان بخلاف العارية كما في الامانة ولما في المودع فحفظه بنفسه
 في داره ومنه له وجاؤه ولو اعادة او عارية كما في الاختيار و
 ببعض عياله بالسبب مع عيل بالغية والتشديد وجوه من يعول وفيه
 وينفق عليه كالزوجة كما في المغرب في يجوز ان يكون بلا خلاف
 فانه من وجوبه في القاموس وفيه اشعار بان الشرط هو المسكن
 معه وليس كذلك فان العبرة في هذا الباب للمساكنة لا الزوج
 الزوج والولد الصغير لو كانت في محلة اخرى بلا نفقة لم يقض
 بالدفعة اليها لم يقض الزوج لو دفعه فعت الى الزوج وهو ينفق
 معها كما في المحيط وغيره لكن في شرح النقي اي انه من يسكن معه
 ينفق عليه كالقلام والامير والاصناف للعهدة اي عيال غير نتمه

الامر في عباله فرفع الامم حتى ضمن كثر الكرمات والامانة ان ارتفع
البحر ولم يستردوا منه لم يضمن عباله قال بعضه كما في العبادي او عند
قلت ان كان لا يضمن لانه طريق الحفظ في هذه الظلم اذا كان الجرح
مشهورا بين الناس والام يضمن في هذه الاما يضمن كثر الكرمات
فان حبسها الى اسلمها المودع بعد طلب بها ولو لم يكن كالولي لم يضمن
ما في المضمات قادر على العليم الى تسليم المودع وفيه اشارة
الى انه لو استرد بالما قدر ان احضر هذه الساعة فمضى كما فعلت لم
يضمن لانه بالترك صار مودعا ابتداء والام لو استرد بالما فقل طلبها
عند اقلها كان من الغد قال بلك لم يضمن ان بلك قبل قوله الجليما
والام لو قال له في السر من احضرك بعلمته كذا فادفع اليه ثم جاءه
تلك العلامة ولم يرد فمضى اليه فمضى بلك لم يضمن والام لو طلب في
ايام الغيبة فقال لم اقدر عليه هذه الساعة بعد بالاول فيقول الوقت
فارغا وعلم تلك لنا فيه فقال اغتر عليها لم يضمن والقول له الخلل في
الحيط او اني عداي انكر المودع بعد طلب المالك وقايم مقامه
بحضرة بلايته الحفظ في هو المبدأ وفيه اشارة الى انه يضمن في
العقار كالمقول وعن ايجته في العقار واما ايمان والام لو انكر
بعد طلبه بان قال المالك قال ودعته فقال ليس لك عندي ودعته
او انكر بلا فيصوره او في وجهه وحاشا من الخلف لم يضمن كثر الحيط
وعن الجاهل انه انما يضمن اذا انقلب عن موضعها كما في الزايد
او خلط المودع بالمال في لا يضمن باله عنما خلط المجلس بالمجلس
كالبن بالمجلس والبر بالبر والدرهم بالدرهم او بغير المجلس كالحل بالحل

والبر بالبر

والبر بالبر وانما يضمن عنده في هذه الصور لان الحفظ استلزم
من كل وجه قال انه كذا لك اذا ما يباع من غير منبه واما اذا اجاز
لمجلس في مائة فقد شارك فيها فملك من بالما وكذا لك علم المانع
عند عمده واما عند ابيه يوسف فقد ضمن صاحب البيت كذا في
وغيره وفيه اشارة الى انه لو اقلط بغير منبه لم يضمن وهو شريك
بلا خلاف والام لو خلط على وجه يضمن لم يضمن والام لو خلط بعض
عباله لم يضمن هو بل الخلط ولو عده صغارا ما منه في الكافر او قدي
فيها بان كانت ثوبا او دابة فليس او ركب او عدها فاستخدم
وليس فيها للمجلس حتى يكون جعله من المثل فيسبب التسليم كذا في
نعم لو تركه في اذنه التهدي لكان احسن او حفظ المودع
في داره ولو اخرج من المودع به اي يحفظها في غيره ما اي غيره هذه الدار
ولا بأس بعمل القميص في الرضخ وفيه اشارة الى انه لو اخرج الحفظ
في هذه البيت او في الجاني من هذه الصنف في او يمينك
تحفظ في بيت اوجانك او عنده في اوجه ريب له لم يضمن لانه
لم يتفاوتت في الجاهل في الكرمات او جعلها بالمشد يد اي جعل
المودع المودع بحيث لم يعرفها المورث من جهل الى بسبب اليه
عند الموت اي لم يبدلها عنه مونه ضمن المستوع في هذه الصور
التي لانه غائب فيها وينبغي ان يستثنى من الال غيرت صور
مولا وقف عنده غلته الوقف ستودع عنده مال اليتيم وعالي
عنده الخيم وماله المقادير في عنده مال الشريك غير قول في نقله
او مراعي في ثوبه عنده مال احد فدر كذا مات بلا بيان فانه لم يضمن

بأنه لا يثبت له ملكية
في حق الغير
فإنه لا يملك
بشيء من ذلك
فإنه لا يملك
بشيء من ذلك

ان يكون من قبيل من الختم **كتاب العقب** اخذ عن الوديع
مناسبة التقاض لان المأني موجه عن الامانة ويؤلفه اخذ
مالا او غيره من الغير فمما يقبض يقبض بالسر الزوجه الرجل
وعليه رهنه عقبا وكذا ما يسمى به المقصوب في شرايه اخذ مال او غيره
من اخذ الدم والجلد والميتة وكذا من التراب في حرة ما ومنه
فلم يمتع صاحب المأني من نفعها والار والمعارف عنده على ملك
لم يقبض كما في المأني من مفهوم اي مباح الاستفاد شرعا احراز من
الار والخرق والار والمعارف عنده على محترم اي حرام اخذ به
سبب شرعي احراز من مال الار في دارهم علقا اي اخذ اقام
لا فقيته احراز من السرقة فهو قبيح في ذري من يدعي عن البدان
بل اذن مالك احراز من كواثره والعار فيه يربط ذلك ان
صنفه لم يده اي تصرف المالك من ملكه واحرازه من العقار
كما يار في فال اصل ازالة اليد المحقة لا اثبات اليد المبطنة ولما
لو كان في يد الشبان درة فحرق عليها حجره فوعدت في حجره
وان فقد اثبات اليد ولو تلفت حرة بستان مقصوب لم يقبض
وان وجد الاثبات لعدم ازالة اليد ولا يخفى انه لو قال هو ازالة
اليده عن مال الشبان احسن وذكر في التزايدي انه غير يقبض ما يوجب
للقيام فيثبت اثبات اليد فلا يقبض موصيا للشبان في مال
العقار لعدم ازالة اليد لانه في حله نقل والتصرف في المالك
بالسعي عنه فهو يقبض موصيا للور ولو وجد اثبات اليد في
الشبان واما عند محمد ففي العقار يقبض والعقار الدال في

بأنه لا يثبت له ملكية
في حق الغير
فإنه لا يملك
بشيء من ذلك
فإنه لا يملك
بشيء من ذلك

في الملك

والثاني

والثاني في الوقف كما في العي دي وغيره فلو ملك العقار
غلب عليه الماء او القطع شره او ذيب به السبل في يده اي
القاسب لا يقبض عنده بها ويقبض عنده وانما لم يقبض بسبب الزرع
والشجر في غصب الارض والكرم لانها لم يغلبا عن علمها او حكم
العقار كما في العي دي وما نقص عن العقار بان فاش جزمه
او غيره بقوله من السكن والزراعة والحد او غيره بالقبض اتفاقا
فلو يده حائط الدار ضمن بالبناء او بالقيمة على الملاك كما في الميتة
واخذ التراب من الارض ضمن بالنقصان وان لم يكن له قبضة وقيل
يولد بالقبض وان كان له قبضة فقد ضمن وان لم يقبض كما في فاض
فان لكن في النقصان بل ان العقار والنقصان لم يقبض عنده بالقبض
فلا فاعا ويعرف النقصان بان ينظر في ملكه يده الارض
قبل النقصان ويحكم بعده فالنقصان قبضة ما نقص كما في القيمة
استخدام العبد ولو شتره عقبا فلو ملك ضمن القيد يقبض
الصاحب لو هو ازالة اليد وعن ابن رستم عن محمد ان
عبد مشترك ليس يقبض وفيه اشعار بان ركوب الدابة المشتركة
وعملها عقبا فضمن يقبض صاحبها ولو ركب فخره وشركا في
مكائنها لم يقبض لان القبض لم يفتق بدون النقل كما في
وينبغي ان يكون المأني كذا في ملكه لا يقبض جوسه اي المأني
للمساواة او في الدار بعد ازالة وحكمه اي القبض المأني
ثم اي استحقاق الناصر لمن علم ان المأني مال الغير فلو ظن ان
فلا المأني لكنه يوجب الضمان لانه يتعلق بالمال وبنبغي ان يعلم

بأنه لا يثبت له ملكية
في حق الغير
فإنه لا يملك
بشيء من ذلك
فإنه لا يملك
بشيء من ذلك

بأنه لا يثبت له ملكية
في حق الغير
فإنه لا يملك
بشيء من ذلك
فإنه لا يملك
بشيء من ذلك

فصل

[illegible]

والعلم بالمالك فغير عليه بالبدل في الحظي ثم في بعض هذا اشهدا او
فيتمها وفيه دلالة على ان الموصي الموصى به والعين والقول فيتم
في مقدار البدل للغاصب مع يمينته لانه المتكرران لم يقع للمالك
حجة الزيادة الى التزاد ما كان اتمت حينها وجبت تلك الزيادة
ولم يقع قول الغاصب ح وقيمة اشعار به لم يقع واقام الغاصب
تحت الظنة لم يقبل وهو الصواب كما في النماية فان لم يقصوب اي
بلا كس وقيمة اشترى اي حال كونه فقيمة اشترى الغاصب به ان قل
لكن في الف درهم كانه الزيادة في المال انه وقد ضمن الغاصب
يقوله اي الغاصب مع يمينته اخذه اي المقتصوب الظاهر المالك
ح وقيمة لانه لم يتم رضاه او امضى الشئان اي اجازهما بان
رضاه بالبدل وترك المقتصوب ح وقيمة الغاصب وقيمة اشعار به
لوي ان القيمة دون او مثله لم يكن له خيار لانه توهم بدل ملكه فكن
في ظاهر الرواية الجواب وهو الصواب كما في البدلية قال في تركه
وقيمة الشئ وان كان وقيمة الشئ او مثله او درجته وقد ضمن الغاصب
لا يقوله اي الغاصب بل كونه لا يقوله المالك وقيمة فهو اي
المقتصوب للغاصب لرضاه المالك به وان اجم الغاصب المقتصوب
او المسمى المانته كالعارية والوديعة او ربح الغاصب او ان
بالتصرف كالبيع فيهما اي المقتصوب والمانته فمقتضى الغاصب
او المسمى وهو بان الاجرة في البيع عند حيا فلا بد من نفسه
وفيما اشار الى خلاف من الاجرة في البيع صار ملكا ملكا فحيا
وهو ان لم يثبت السبب وهو التصرف في ملك الغير فلا بد منه ولا

الغنى

المقتضيات فملك ذاء الضمان والالتزام لا يعرفان في حيا فتمت الا
اذا كان فقير في فالحق منها بالتصرف فمقتضى قبله والانه لو ادعى
الا المالك حل له الشئان من مزايا المقتضى كما في البدلية والالتزام لا
يعتبر ان حلاله ليس بتكرار العقد وقد ادل الاستدلال في الكرامة
الا ان يكون المقتصوب والمانته دراهم او دنانير لم يثبت
اي لم يقصف اليها وقت العقد بان اشار المغير بها او اطلق
الشئ ونقد بها او اشار اليها ونقد غير بها فانه لا يقصفي به
لانه حلال وفيه اشارة الى ان لو اشار اليها ونقد بها فمقتضى
لانه وان لم يتبعس بالاشارة الى ان ضمن العقد يورث الخلف
هذا اذ لم يثبت الكس في وعيد الفتوى دفعا لوجه تحريم الزمان في
الذخيرة وغيره الا ان مشايخنا قالوا انه لا يطيب بكل حال وهو
المختار لا اطلاق البسوط والجماعين والماله ان يوزن في ما حدهما
المراوة او استثنى اتمه او ثوبا او طعاما حل الاستفاد ولم يقصفي
بشيء من قولهم لان الحصة عند التقاد والمنس وحل منها للزوج
الذي يشاركه في الميراث البدلية وغيره من شريعتنا يومئذ الملك فقال
وان عصب شيئا وغيره الغاصب باه بالتصرف فيه امتزاز عن العبي
عصبه شيئا عنده فانه اخذه بملكه فزال اسم امتزاز عن
نافعة فثبت عليه او ضمن فخر له او ليس قصودا وعصبه فمقتضى
فانه لا ينقطع به حق المالك فقد وقيل ينقطع كانه المحيط وفيه
العلم من مقتضى اي التزم مقاصده امتزاز عن دراهم فملكها بملكه
فانه وان زال اسم كس فثبتت اي الغاصب والمقتصوب وملكه

بغير ان يمتنع على الغاصب كما هو المتعارف اليه فيجب بعض المتفقين
وقال بعض المتأخرين ان سبب الملك الغصب عند ادائه الضمان
في الميسور فلو اراد الملك عن اخذ العتمة واداره احد العير لم يكن
له ذلك كما في الدمانه لكن على من الدمانه مفعلة الثقيلين ان الضمان
عنده المحققين من مشايخنا على مقتضى مذبح الصبي انما له ملك
الاشارة التي المحققين بالضم الى او مفعلة القاضيه او او المبدل
كما في الذخيرة وغيره بل اصل للاختفاء به لانه ملك حيث قبل ادائه
بدله مطلقا او مقيما حقيقة او على اذ ائتمنت الحائز او المالك كما في
العدائيه وغيره وفيه اشارة الى ان له يستخلص من ويا بعد ادائه
المبدل بل مؤتمنه وانه ان لم يجد بله استعمله لئلا يملك كما في الحبيب
وغيره كذا في سائر ادائه او بغير مقصوده مع سكونه او خارجها في
ظنهما فانه غير باطلا بغيره الى الاسم بالسبب ولذا لا ينقطع به هو المالك
وضمن النقصان وكذا بالثناء وملك لا ينقطع ويملك ينقطع به
قبل لا ينقطع اذا كان للاداء بغيره كذا في الزايد او مؤتمنه اشعار
بانه لو طبع المنظم او المالك المصوب صار ملكا له بل اصل له ويزيد عنها
وانما عنده فعل وكذا في المنفعة فاما مقصودا فالتبع وسطر الطبيب
عنده ووصوب المبدل وعنده بها ادائه وعليه الفتوى كذا في الحبيب
وغيره ومثل جعل صفا او حده يد او ساقه مقصوب اتاؤه مثل كونه
او قلنا او مطلقا او باقية مؤتمنه وملك بله كذا في خلاف جعل
الخرق الغضيه والذهب اتاؤه او درهما او دينار فان الاسم باق
فقط عنده للمالك بله شي وعليه وليه وضمن مثل عنده وفيه اشعار

بانه

بانه لو دفع دراهم الزايد لغيره فبما ذكره ضمن اذا امر بالبيع على ما قالوا
كما في قاضي في وضمن اشعار بانه لم يضمن عنده بعض على ما تقرر ولو
حرق ثوبا مقصوبا بالثناء يد او الخفيف كما في الخمرات والاك
او لانه يشبه الخمر الفاضل والمتأخرين في تفسيره اختلاف
والصبي ما اشار اليه لقوله وموت به ذلك الخبز في بعض عينه
وبقي بعضها او بعض نفعه وبقي بعضه بالواد وانه بعض النسخة بغيره
او كما في النسخة الواقية وهي بعد الواد في المخرج وعنده قال لا
هو الصحيح كما في الترمذ والعدائيه والاعلى وغيره فمن الظن الحكم
الجرم لفساد ظلامه بانه بفاسد فحق فاته به بعض العين
وروي بعض النسخة طرعه اي الشوب المالك عليه اي الخرق واخذ
منه مؤتمنه سالما او احمده في الشوب فخره ضمن المالك فخره
نقصانه وانه حق السبق عنده الذي حوت الموت المؤتمنه لا الموت
العين وبعض النسخة في استير الية في الحبيب واصل ان ضمن ما نقص
لانه بغيره من وجه ويملك الفاضل ما نقص ربع العتمة والبسيرة
ويملك ربع قيمتها الا ان النسخة غير ما عدوا فاضا ففاضل
عنه مؤتمنه في الدار والوجه وانما ذكر هذه المسئلة بهننا لا غلبه
محققه او على او مبنى عليه بعض مساليد من قطع الشر المصوب
فاحتمل او بسيرة الفل في الحبيب والاصل ان ما يوجب النقصان اذ
وهو الكل ضمان الا في الاول تراعى السعة وموت مجرم من العين
وموت وموجب مغرب لقوت السبع والية في العبد وموت
مغرم مغرب لسيان حرقه في العبد في يد الغاصب كما في الزايد

منه وقام في النهاية وفيه اشعار بانتهى به وهذا اذا اخذنا
للتفصيل فلو اخذنا للشرب او البيع لم يات في الجواب وفسره كذا
فلو انك سلم اذ في خبره في من ومنافق الغيب لا يقين
ان اهلكا طرد وشا في يده فلو غيب بعد اختيار اذ اية وسئل
ايا يات في رده على مالك لا يقين وفيه اشعار بانتهى به فغيب منافق
به دون الاللاك لا يقين بالبريق الا في ذلك اذا غيب ذلك
العبد ايا يات يستعمل في رده في الكرامة ويستعمل منافق
الوقف فانه لا يقين وعليه الفتوى كما في النسخ من
في الاجارة غيبا واخر في علم ما ذكره في الاصل اعتراضا فعليا
بما في السراجية انه لو سكن دار امعة للمستقلان وصاحب المنزل
وعليه الفتوى بخلاف الغيب لسكنه يقين من ما في الرقب اذا
سكنه والمتصف اسم مفعول من التصف ما زيب تصف
بالطريق من ماء العنب فانه يقين فيمن ان اهلكا وقال لا يقين وفيه
اشعار بانتهى به يقين ان اهلك الباز في ما زيب قليلة بالطريق منه
وعن الجحيم وفيه واثبات كما في المدان والمعرف اي معرف
سلم اذ في بالكس وسكن العين المحلة وفيه الراي والفان في
الطنا بغير تحده اهل اليمن كما في المغرب فمن ظن انه الله الله هو كالمنا
وعينه والاحسن الغف يقين العين والسكن واحد المعارف كذا
الموكا ليربط والظهور والظهور والظهور والظهور والظهور
وعنه يا محب عنده يقين الله الله اي تمت الغف من حيث انه
غيب عجوز متفجع به في الجمل لا من حيث انه الله للتسليم وقال لم

يقين وينا

يقين وينا
يقين وينا
يقين وينا

يقين وينا
يقين وينا
يقين وينا

يقين وينا
يقين وينا
يقين وينا

يقين وينا
يقين وينا
يقين وينا

يقين وينا
يقين وينا
يقين وينا

يقين وينا
يقين وينا
يقين وينا

كما في الزايدى والى الصفات المبرورين بعد هذه الصفات ليس بل زعم
 عنه العقد بل عند القبض فلو انفصل او استغنى بغيره كان فاسدا بالمال
 وكذا لو كان متابعا وعنده بعضه يكون باطلا وجوازا اختيارا للكرهى فلو
 نفع الفاسد وعنده القبض مما يحل لانه كما في الكرماء والتخليص من الموهب
 والتكليف من القبض لتبليغ في ظاهر الرواية وهو الاصح كما في البداية وغيره
 وعن ابي يوسف انه انما يتبع له ثبت في المنقول الى ابا عبد الرحمن كما في
 الكرماء كما في البيع وروى الفاسد فانه واجب للانه لم يملكه حتى يبيع
 التخليص وعن المرتضى ولو ربحنا فاسد مرجونا بالثمن يرد ولو في العقد
 وعنده الكرمى المقبوض بالربح الفاسد ما تملكه المقبوض بالباطل والى
 ابي كما في الزايدى باقل من قيمته اى قيمة الربح عنه القبض كما في التنازل
 ومن الدين اى يبرئ او قيمته اقل من قيمته اوقى الدين خرقتا فظنة
 من تفصيله والمفضل الدين اولا والقيمة ثانيا والمفضل عليه
 لعكس من الظن ان الاقل بالاقول كما في بعض النسخ وكذا ما في الكرماء
 ان الصبي الاقل لان من تبعه غيبته والمعرفة لا يتناول النكاح الا ان
 ان غوا ففعل منها اقتضى ثالثا فلهذا لا افضل منهما فان الافضل
 عليه ان يكون بعضا منهما لان المعرفة يتناول المعرفة فانهما مودة
 فخره لم يمتد على النكاح ومنه الكلام في طلاق المبيع والى ابي شعير
 حكم المساواة لانهما في كل واحد من الربح يرد به وحيث اى الدين
 والقيمة سواء اى مساويا في المقتدر سقط دينه راسا لا شيئا
 وان كانت قيمته اى الربح من الدين سقط فلم يرجع الى الدين
 لشيء ولا افضل اية اى ما كان زايده على الدين من الربح يرد الى الدين

فان قيل

فانه من يملك كذا في قيمته اقل من الدين سقط من دينه بقدره اى
 ذلك الاقل ورجع المدين الى الربح بالفضل من دينه ودينه يتعاقب
 بانه لو يملك بعض الربح قسم الدين على الدلاك والموجود فلو ربح والى
 فبما انما بالالف حوت يرد به قسم الف على قيمة البناء والوصية
 يوم القبض في اصحاب البناء سقطت الوصية بقى واما من في العمادى و
 يخطئ الربح وهو باطل المرتضى كالوديعت يخطئ من يخطئ عليه
 كالمودعة الزوجة والولد والعبد والاصية كما في دينه شعرا من الربح
 لو اخذ بما يودعه من المودعة ولذا قال وان يهدى المرتضى في الربح
 لقراءة والبيع واللبس والركوب والسكنى والاستحقاق اقل من
 السعر من قيمته بطل قيمته فاقبض اى مثل ضمان القصب للمرتضى
 فلا يفضل ما زاد على قيمته يوم القبض في النعم والمثل في المثل الا اذا
 انقطع ففقدت يوم الحكمومة وقيمة استرداها يوم الاستحقاق
 الرابحين بلا اقسامه واما بالاقول له فيكون كما في المضمرات وغيره ولا
 يرد كما في المينة فلو اراد استمر الاقل قال كل شئ من الاستحقاق
 ما لم يمتد مدة الدين كما في الخرافة والى ابي شعير في المرتضى والمودعة
 بينهما اى الربح والوديعت ربحا واجارة وادارة ولو عند قبالة ابي
 عنه اجنبى وهذا التعريف بما علم منها فان الكل تعدى كما لا يخفى ولا يصح
 في المودعة بالقيمة الا ان اى الربح فيبيع فيه الاجارة والادارة و
 لذا لا يرد به ودينه اخذت عنه الصبي بناء ومانعة في العمادى ولا يخفى
 في المعارف والمال اى الربح اوالاجارة فيبيعها الا ان في دينه نظم الظل
 فقال شعر مودعة اى في دينه عليه اى في دينه عاريت او مودعة مودعة

عن مورخ قابل ابن جابر بن سفيان
والا يظن الرعي عقد الوصل واحد من العقود الاربعه لانه تعدي
لا ينافيه عقد الرعي لكن بعضه بالعلم كسج في امرى مثل ضمان القصب
وقد استعاره لواءه والوفاء في ما ورثنا وبيعنا عن الضمان كما
العمادى وجعل الخاتم بغير التمسك وكسج في الحنفى واليسرى بغير
الصناديق بغير الصبيح الصغير بقدر استعمال العقد وقوله
المانع لو جعل الخاتم موقوف فانه لم يضمن الا اذا كان ممن يحمل في كسج
في موقوفين وجعل في الصبيح احدى ايامه او سبابه او سلفا او غيره
عقد سواء كان الخاتم رجلا او امرأة وقال شيخنا انه بعدى منها
في ضمانه وقام به العمادى ولا يخفى انه لو قال وجعل الخاتم في غير الحنفى
عقد لكان معينا على سابقه واذا قلب المرحوم عليه في هذه العقد
امر المرحوم باحضار ربه ان لم يكن للرعي موته حمل بغيره الا ان
اذا وضع الرعي بالتفاته عنه عدل في الوجوده وفيه اشعاره
لو لم يقدر على احضاره اصله مع قبضه لم يرد له في الزفير وقيل
كل رعي عنه احضاره لتعيق الحق في سببه وفيه من الراجح لو سلم
بعض الرعي لم يرد له تسليم بعض الرعي في المدايه ولذا ان قلب
رعيه في غير هذه العقد امر باحضار ربه وقيل لا يرد له ان لم يكن له
موته حمل الى نقده ولا يخفى ان المودعه يرفع موته الحمل وفيه
بانه اذا كان له المودعه اجبر الرعي على فقنا الدين ولم يرد له
لكن ان قلب الرعي التخليف خلفه على النبات ما كان الرعي كانه
وعليه ان المرحوم مودع بغير الميم وجميع العترة من موته مطلقا في

الملك

في عقد نفس الرعي كاجرة الخافض والسد وما وى الغم فلا يرد
سج ومنه لو اشتد على الرعي كما في الذخيرة وعلم الرعي وان لم يكن في
الرعي في فضل موته بقبضته الى ما يخرج اليه عن نفس الرعي كالقفا
والشراب واللباس واجرة المظفر والرعي والعنف سبي البنت
وكسج الا انما ويقطع الخلف وحده الذي يرد غير ما يحصل عليه العترة
والخارج وجعل الباقي اى اجرة زاد من القمار ومدايه الخرج اى مفا
وعن الدوا واجرة الطبيب وفدوا الجنانية ينقسم ذلك بالفضل
على المضمون اى ما دخل في ضمان من الرعي والمانع اى ما لم يدخل
فيه منه وبه اذا كان الدين وقبض الرعي سواء فلو رعي عبد باللف
ويتمه القان قابض غيره رجل من مسيره سفر فالجمل عليه ضمان وعلم
بما امدوا وقال شيخنا به اذا اجر عنه المرحوم والى فعله الرعي
وقيل انه على المرحوم والى فعله الرعي وقيل انه على المرحوم في الحالفين
كما في الكسج وما اذا كان الشرط عليه بقدر المضمون وعلم الرعي بقدر
الربا وانه في الحرافه واعلم ان الرعي اذا غاب فانفق المرحوم عليه
شكايه اذ لم يرد له في موقوف الا اذا جعله القاضى دينا على الرعي فيرد
الامر بالانفاق لم يرجع عليه هذه الشرطية وعنه لو انفق بالقفا
وجو خذ لم يرجع وعنه الربا وسف في ربيع خذ او غايبا كما في
لكن في قابضين ان الرعي في خراف من الاتفاق فانه القاضى به رجع عليه
وبه يقدر **نفس** لا يعجز ويضلل كما في المعطوفات بعده على ما في النصف
وعنه رعي **شاه** ولو لم يقسم ومن الشرطية غبوا مقامه كما في النصف
الدار شيئا او لم يرد له في النصف في النصف مثلا وانما الحل لاني

هذا الشيوع راجع الى العمل الرقيق وما يرجع الى العمل القليل فالتعاقد كالتباعد
 قد قالوا لا يستثنوا العبد من هذا الاصل لاننا لا نحتاج الى القبض
 الا عند العقد فكلما كان قاضي حكمه وادام القبض كان في الكثرة وادام
 فمن الخلق انه منقول بالعبودية على ابرهوسفة ان الذي يرى غير الجمل
 فالجمل باليكون مالا او لا يكون المقابل مضمون فلو قبض مشاع
 لم يخل في ضمان وعن غيره انه داخل في ضمانه ولو قبض قبض مفر الى
 يكن ربحا لا يتجدد العقد وانما لم يخرج بالبطون لان بعضه كان لوانه
 فاسد فلو قبضه مشاعا كان مضمون ولو قبض معزاجا وادامه فاسد
 عند الجامل ويستثنى ما كان الرابح فانه لو كان رجل على رجلين
 على كل واحد فربما به عبدا مشتركا بينهما جميع مقدرهما واحد امار
 ولو سبق كل نصيبته في العبد لم يكن كانه الرقيق والبيع رقيق فلو قبض
 وروى اي الخلق في الارض ربيع ارض او حقل او دونهما اي الارض وفيه
 اشارة الى انه لو ربح باصولها جاز لانه يفضل من الارض في الرقيق
 ذلك معنونه معين والمانه لو فصل احد عما عني الاخر وسلم اليه ففصل
 امر المرتمى بالفصل والقبض جاز والمانه لو ربح الارض وادام الخلق
 جاز في اراضيهم ولم يخرج في ظاهر الرواية والمانه لو ربح من بناء الارض
 لم يخرج كانه الرقيق ولا يبيع ربحا او فروع منه اي المدبر وادام الولد
 والمكاتب ولا يبيع بالامانة اي بمقابلته امانته منها كالوديع
 والعارية والمستاجرة والشفعة ومال المضاربة والشركة والشفعة
 وغيره لو اودع زيدا عنده ثم ووديعه واخذ زيدا من غيره وورثه لم يخرج
 وفيه اشعار بان لو اخذ بركة العارية او بدل الجارية ربحا جاز كانه

ولا يبيع

ولا يبيع تعين مضمونه لغيره يضمن الثمن وغيره مثل المبيع في البيع
 فلو يبيع شيئا مينا ولم يقبض فاقعة من البيع ربحا بئان بالطلا
 ولذا لم يضمن البائع لشيء وبذلك الرقيق وقال شيخ الاسلام انه
 لا يقبض المبيع والربح مال والفاصل بين ما يبيع في المالك في المالك
 وذكره في الميسور انه جاز الرقيق يضمن بغيره بالحق من قبضه ومن قبضه
 العبد وفيه اخذ الفقهاء بوسعية البردعي والبولبيث وعليه الفتوى
 كما في الكبرى وفيه ولا يبيع ويبيع بمقابلته انقباضا في القبض او دونها
 فلو كان رجل على رجلين وادامه فانه في المقابل به ربحا لم يبيع وكذا اذا
 خرج رجل رجلين احدهما فانه في مقابلته فانه في المقابل به ربحا لم يبيع
 من الرقيق وفيه اشعار بان اذا قبض رجل على رجلين فانه في المقابل به ربحا لم يبيع
 او قبض رجل على رجلين فانه في المقابل به ربحا لم يبيع فانه في المقابل به ربحا لم يبيع
 ربحا جاز في كل ما استعمله في بيعه يضمن مضمونه بنفسه وحيثما يضمن
 المالك بالقبض في المثل او بالقيمة في العيني كما لغصوب وبدل المثل
 والكتاتيب وغيرها وهذا التفصيل في الميسور وقال شيخ الاسلام
 ان الرقيق بالاعيان بالحق كانه الرقيق وبيع بالبدن كانه الرقيق ولو كان
 ذلك موقوف بان ربحه شيئا لغيره المثل كذا في المثل كذا في المثل كذا في المثل
 انما يقدر به لانه لو لم يضمن مضمونه لغيره المثل كذا في المثل كذا في المثل
 عليه القيمة وعن غيره انه لم يضمن اصل من دراهم وعن شيخنا انه
 يضمن المثل كانه الرقيق في الكبرى انه في المثل كانه الرقيق في المثل كانه الرقيق
 يضمن المثل كانه الرقيق في المثل كانه الرقيق في المثل كانه الرقيق في المثل كانه الرقيق
 المثل كانه الرقيق في المثل كانه الرقيق في المثل كانه الرقيق في المثل كانه الرقيق

وعن البري يوسف ان وصيته يقوم بدينه اقلاد جواب الاصل ويعتبر
 اشعار ببيع الرهن فاجاب الراعي على البيع كانه الرهنه فان هل الاصل
 والراعي او لا رهنه بعد موته فاجاب والراعي ان يبيع اجبة بالان
 الوكيل على البيع اي حيسه القاضيه اياها جبر باعها فان ايا بعد باعها القاضيه
 عنده لم يبيع لم يبيع كانه الكرمه وفيه من الاله انه لو قدر الراعي لم يبيع
 الوكيل بل اجبره خوفا ان يراعه القاضيه عنده ثم اولى مع عنده والانه
 لو قدر بعد الراعي لم يبيع الوكيل كانه الكرمه الكرمي روى عن البري يوسف والراعي
 انه لم يبيع كانه الرهنه لو قيل نعم مع بالتمسك المدعي عليه بالتمسك
 المدعي بالقبضه من اي جواب الدعوى غاب هو فله واما باي اصل
 الوكيل بالقبضه من فانه يبيع الوكيل على القبضه لثلاثه بطل فله واما
 الراعي الغالب الوكيل بالبيع فانه يبيع من وان لم يقبضه لثلاثه فله
 البيع فله اي العنق كانه بدل العدل كالمسكه اي الراعي كانه المثل
 فيسقط من الدين بقدر العنق وفيه اشعار بان جاز ان يبيع الراعي
 بكل من يبيع وان كان الراعي مضمنا كانه الرهنه فله في التقصير
 والتمتاع به الراعي وقطع على اجاره المثل من وعن البري يوسف
 نقد بيع الراعي بلا اذن المثل من رهنه كانه وقف على اجاره الراعي
 بيع المثل من الراعي فان اجاز جاز والى فلا ولا ان يبيع ويبيعه
 ولو ملك كانه المشتري قبل الاجازة كانه المشتري لم يجر الاجازة
 بعده وللراعي ان يضمن ايها شئ وقامه في شرح الشارح ان اجاز
 من رهنه البيع او فخر الراعي وبينه الراعي ومن العنق انه للراعي او
 المثل من فانه الا قرب لنقد البيع فله خذره المثل فله به فله

على

صحيح ومن ملك فاسد كبيع الفضول وعن ابي حنيفة واش يحتاج الى
 عقد اخذ كانه الرهنه ونحوه موضع المبسوط ان يبيع جاز في اخذ
 فاسد ونحوه باطل ولو وكل الظل الى الموقوف ونحوه في التمام
 فيه اشعار بان لو باع بطل اذن من رجل من اخذ فاجاز بيع الاخذ
 نقد الاخذ كانه الزايد في فخره عن رهنه في ظاهر الرواية لان البطل
 حكم المبدل وعن البري يوسف انه لا يبيع رهنه الا اذا شرط المثل من
 الاجازة مبدلة العنق رهنه والعنق الاول كانه الرهنه وان لم يجر
 المثل من البيع ونحوه لا يفسد في القول الاخذ لان حكم المثل
 لا غير فبيعه موقوف ونحوه في رهنه في سماعه لعقد الفضول
 لو استقله الراعي فلا سبيل للمشتري عليه اذا كان موقفا وغيره
 المثل من قبله المبيع اذ رهنه المشتري بهه الحادشه الا ان
 يفسد البيع وفيه اشعار بان الراعي اذا تصرف في رهنه بلا اذن
 تصرفه قبل الفسخ لم يجر ذلك التصرف كانه المثل من او لم يطل حكمه
 الحبس الى بعد فسخه والدين كالمبيع والاجازة والتمتاع به
 والعقد من والى قرار فان تصرفه في قبل الفسخ نقد وبطل الرهن
 واليه اشار فقال وهو بلا اذن المثل من اعناقه اي الراعي موصرا
 او موصرا او نه بغيره واستنبطه رهنه فان تعلما اي فعل الراعي
 بهه الفعال التملك قال كونه عينا مع اي في صورة كونه دينه قال
 كانه الحال سواء كان حاله في الاصل او موصرا جلا في حاله من الفسخ
 لما الدين ولو سأل المثل من اجله قد انقضت ولا يضمن العنق لانه يقع مقاد
 بقدر الراعي فله به وفيه الا اذا كان الدين من خلاف فبطل

فثبت بالدعوى على كذا الكاخر ووجهه الوجه وللتفتين لم يفضل
 ومودعلا اذ منته بيمينه اي الرقن لانه يفتى في حق المرتضى حال
 كونها رهنه عنده ولا ضرورة له المقتضى بكونه كذا في العمل اجملا
 فلهذا يفتى بها في حق المرتضى في حق حقه في العمل بغيره فان مضى
 مكسور وان فعلها بغيره او لم يجره بعض النسب معتبر في صورة العتق
 الى الاتفاق معي في اقل من هذه الثلثة من يمينه اي يمين العبد
 الا اتفاق في يوم الرقن في الدين اي يمين المرتضى العبد لم يفتى
 العتق عنده في كسبه بغيره بما في اقل من هذه الثلثة وفيه من الدين
 سواء كان حاله او مودعلا الا اذا كان من خلاف حقه في حق
 المرتضى على الراعي بيمينه ودينه ان يفضل على الساعات كما في الزخيرة و
 شرح الطحاوي وغيره فمن التفت الى ان كانت يمينه في حق
 من الدين سعي يمينه وان كان الدين اقل سعي يمينه ورجع العبد اسبق
 بما يتبع على سعيه الراعي ان صار رهنه وان فعلها بغيره اجملة
 الى العتق من التدين بغيره الا سبيله في سعي ذلك المدة المستولدة
 في كل دين سواء كان حاله او مودعلا كسبها قال المولى في خلاف العتق
 ولذا لا يرد عدم يمينه في حق ان كان مودعلا سعي المدة بغيره جميع العتق
 وحسب ما رهنه مكانه ولا رجوع للمدة المستولدة على سعيه في
 لانه حاله في الراعي رهنه لا عتاق اياه فثبتا في وجه حاله
 ومودعلا بيمينه رهنه اجملا لا ضرورة له المقتضى في الساعات
 عليه وراعيه في الراعي في الراعي في الراعي في الراعي في الراعي
 اي الراجح من يمينه يمينه يوم التفت وكان العتق رهنه في الراعي

ميسرا

فقد

تقدم او بعد

فهو كان الفاعل الذي فانتقم اليه ويمينه حسمه او ضمن نفسه ثم
 وصارت رهنه في يمينه من الدين حسمه لانه كانا بملك باقته و
 اعاره من يمينه رهنه او اعاره رهنه باقته او اعاره رهنه باقته او اعاره رهنه باقته
 من المرتضى فثبت اي الرقن في يمينه بملك حقه المستعير بملك يمينه
 ولا يفتى في حق الدين في كل من يمينه اي الراعي والمرتضى ان يرد
 اي الرقن في المصارف الراجحة حال كونه رهنه لان العمل عقدا لا اصل
 في ذلك لان العتق ان يعدم به العار فيه ويرفع عقد الرقن و
 ان مات الراعي المستعير من المرتضى قبل رده اي الرقن المعار
 الى المرتضى فالمرتضى ارجح بالرقن من سائر عتاقه اي الراعي بقاؤه
 العقد فلا يكون الرقن بيمينه العار وجميع العتق وهو مشترك بين
 المدعي والراعي المداين والمداين في العار او ازيد العار والراعي
 يفتى في عقد الرقن ويمنع ان يتركه لو دعيته اذ حكمها حكم العار كما في
 الزخيرة ومرتضى اذن من قبل الراعي باستعمال رهنه ان يملك
 الرقن قبل عمله او بعده ضمن المرتضى كالرقن لبقاء يد الرقن وان
 يملك حال عمله بملكه لا يفتى لانه يد العار فيه حتى لا يفتى في
 من الدين وكذا في كونه او في المرتضى من المصنف الرقن باذن الراعي
 فملك حال القراءة لم يفتى ويعد الفراء ضمن لانه عار فيه بغيره
 لو استعمل بغيره فملك حال الاستعمال ضمن والعتق ان يفتى في
 الزخيرة ولو لم يفتى في كونه المداين فوقع بملكه فملكه بغيره
 لم يفتى في حق الدين لانه صار رهنه باقته عار فيه ولو اعاره له اقل
 من البسطة او في الشاة فلا بأس به ان لم يكن مشروطا والا

لان الفاعل عليه باقته في حقه
 كما كان لان كل من ملك حقه في
 وان عقد الرقن باقته في
 ان العقد باقته في حق
 لو لم يفتى في كونه المداين
 في حق
 فلو ان الرقن كان في الراعي
 رهنه او في كونه المداين
 الرهنه او في كونه المداين

فصار هذا جزء منقطع فيكون ربه الكثرة الجوهرية مع استعارة
شيء ليس من ذلك الشيء وبذلك يقال ان المجرى المعيار الذي اراد
الرائي ربه من قبله او قبله بعينه كثرى المطلق او المعينه عليه
الاطلاق او التقييد فان اطلق قلنا ان ربه ياتي فليس او قدر
او دراهم او مكان سواء وان قبله بواحدة منها لم يجز القدر او المكان
او اوحيى استعمل من قبله ايتم وكذا في البواقي فان خالف
الرائي المستعير في قبله وملك المعيار ضمن هو القيمة تمامها المستعير
لتعديته بالتسليم او المراتب بالقبض في جميع المراتب بالبدن والقيمة
على المراتب وفي الالاء تلك المراتب المعيار وبشرط عليم احكام الوقت
في روايته اي سماعة لتاخير الملك عن الرعي فان سلم اوله رعي
ثم ضمن رعي الرعي لانه ضمن المراتب بالتسليم فملك قبل الرعي وبشرط
عليه في ظاهر الرواية بثبوت الملك بالتعاظم قبل الرعي لانه ضمن
بالقبض بلا تسليم الا ترى انه لو قبض على الانسان واعطى يد رعيه
بيع بالتعاظم وان تأخر التسليم عن العقد بالقبول كما في الكفا وال
وافق المستعير بما قبله به المجرى وملك وصار ذا عيب فقد رعي
او فاه اي فقد ضمن المستعير مقدار رعي ادى به القدر منه اي
ذلك المعيار فان كان قيمة مثل رعي او اكثر ضمن قدر الرعي وان كان
اقل وجب على الراعي قدر رعي بعينه الرعي وان لم يمتنع المراتب عن
دفع الرعي المعيار المعيار في غير دفعه الا انفس المعيار في اي
المراتب ولو غير رضاه لان المعيار من القضاة في كل من ملكه
ما اذا استعير اجبى بقضا ودينه فان المراد ان يستعير عن دفع الرعي

ولا ضرورة القول في ذلك ربه وتخلص ملكه عن سد ومن الظن المحل
عند عدم امتناع قبول الدين فان ما بعده من قضا والدين يارونه
الا اذا حمل على الجواز يرجع المعيار بقضا المراتب على الراعي المستعير
لانه تخلص غير متبوع كما ان هو المشهور لكن في قاضين ان الله يرجع
اليه بقيمة المعارض لو كانت بقيمة الفاد ودينه بالقبض باذن المعيار
المعيار يرجع الالبالف ولو ملك المعارض مع الراعي اي في ربه
قبل ربه اي بعد قبله لا يضمن الراعي لانه لو لم يستعير الدين منه
وجباية الراعي على الراعي اي فعل محرم صدر من الظاهر على نفس
الرعي العبد او طرف منه مشهور اي ضمن الرعي بها والقضاء رعي
لتعلق حق المراتب به فالراعي كالا يضمن في الزمان وجباية المراتب
على الرعي يستعير من دينه بقدر ما من الاستطاعة اي يستعير
الحناية بقدر ما من رعي له حال هو دراهم ودناية قال ضاقه للجهل
فان كان الرعي غير كاف لوكيل لم يستعير شيئا منه وكان الرعي على
الرائي والحناية على المراتب لكن لو اعور عينه يستعير نصف دينه
عنده كما في الخلاصة وجباية الرعي عليها اي فعل محرم من الرعي
على طرف الرعي او المراتب عند الاخطاء او على نفسه بما يوجب القضا
او الدفع بان قلنا خطاء او شبه عمد او الرعي صبي او غنول وعلى
مالك ان العبد يدرى استطاعته ورجب اعتبار رعيها اما بالنسبة
الى الراعي فلا خلاف فيه لانه حناية المملوك على المالك كدراية
اي مال المراتب وان التقييد عن الحناية واجب عليه فلا بد في رعيه
الغنائم وعنده انه ان كان القيمة اكثر من الدين اجب بقدر الباقية وما

بالسنه النفس فانه يدربها من امانه من غير يدربها من مقيده فانه
 على وضع الرعين اليه فيفضل الرعين ولو ابطال المرئيين اطمنا به فمورين
 بكانه وجنبه اشارته الران الرعين لو قبل الرعين او المرئيين او الالجبني
 يقبض لانه يخرج من الدم ويطلب الرعين والحنانية عند ولدها وعلى
 مال غيرهما كمال اجنبى وقامته من الزايدى وقفا والرعين اى زيادة
 المتولدة من الاصل كالولد والمعين والصوف والوبر والعقود
 والثر وقوائم الخلف رعين فالاصل فيعتبر المتولدة كالكتب العتيق
 والصدقة ليس رعين فقبض المتولد دون التناحية فله الرعين ان ينفذ
 من المرئيين لكن التناحية لا اصل له ان يملك بملك بملك
 شى ومن الدين الارضى فانه اذا يملك سقط من الدين ما ياراه
 لانه بدل حقه فقام مقام الجهد وان يملك الاصل ويملك التناحية
 ويغيره ولو هو كذا اذا اكل الرعين او المرئيين او اجنبى من التناحية بال
 فانه لم يقطع حقيقته ما اكل منه فيخرج به عن الرعين وكذا اذا يملك
 الاصل بعد الاكل فانه يملك الدين على مقتضاى ربيع على الرعين يعينه
 ما اكل من شرح الرعين فكل التناحية يقطع اى التناحية او كيفيته لا يعين
 الدين على مقتضاى التناحية يوم القف لا قبله وعلى مقتضاى الاصل يوم
 القبض لا بعده وان سقط حقيقته الاصل من الدين فاذا ولدت
 الجارية المربوطة بالعتق وكذا اجنبية كل العتق منها رينها فليدفعه منه
 بلا رضاه ولو يملك قبلت الاصل بالعتق ولو يملك قبلت الولد
 بحسبى فانه لو قبض فقبضها ولو قبض فقبض الولد من غير الرعين
 من قبل قبلت الولد بحسبى لانه لم ينفذ الدين والولد ينفذ الولد

بشأنه

بقبضه من ربيع المرئيين على الرعين ينفذ العتق منه هذه العتقورة وعلى هذا
 البواقي ويقتضى الرعين برين اخيه بقبضه كما اذا رين الرعين بقبضه
 ورينهم ثم جاوز رينه وقال فخذها مكان العتق فمرد المرئيين العتق اليه
 فانما يقتضيه بان رين لم يقبضها فلو يملك التناحية بعد رد الاول يملك
 امانته وقبض بقبضه الا القبض لان يد المرئيين على التناحية يد امانته
 فلو قبض عن يد مكان كذا العتق اليه وهو الحنانية عند فقبضان
 على ان اقامه التناحية ومقامه عتق امانته يكون اذا زال الاول على مكانه
 فيبقى رينها ما قبض فانه ما في الباب ان يجعل فتنى من ضمن اقامه التناحية
 مقامه وقت منتهى الكرامة والزيادة التناحية بزيادة قبضه تافه
 عن قبضه كالتناحية وبقية اى من الرعين بقبض قبضه والدين لا بعده
 ففان الاصل والزيادة فيبوسين عند المرئيين فيقتسم الدين على
 قبضهما يوم القبض وان زادت بعده فلو رين عبدا امانته ثم عبدا
 فان قبضه كل ما لانه في ملك احد هما سقط حسوف منه والزيادة من الدين
 لا يقطع عند الرعين ورقيه فله فانه الاول استجاب فاذ رين
 عبدا بامانة قبضه بامانة فاذ منتهى ان يكون العتق رينها بامانة
 ثم مات فانه يقطع الدين الاول والفضل من العتق امانته ويبيع
 الدين الثاني بملك رعين عند يته واما عند من سقط بموت الدين
 جميعا ولو يملك الرعين من يد المرئيين بملك بعد ما افرغ من الرعين
 بعتق الدين الاول والمرئيين الرعين من الدين بان يقول ابراهة
 وملك منه بملك الرعين بملك شى ومن القنان لانه امانته والدين
 ان يقبض كما قال رقيه لانه يملك بملك شى ومن المرئيين لو يملك الرعين

تجده بعد القبول اي قبض المراتب الدين من الرتب او غير ذلك
 او تلك المراتب بعد القبول اي حصة المراتب مع الراتب على الدين على
 عين او بعد الحوائج اي حوائج المراتب بالدين على رجل سواء
 كان للمراتب عليه دين او لا مائة ضمن فينا سوا استحقاقه فيقوم
 جود الدين بخلاف المبراة ولذا الواجب ان الدين على المدين بعد الاداء
 كان ان يشترطه كما في العداية وشروطه فيها اشعار بان للمدين
 اخذ الراتب من المراتب بعد الحوائج كما في موضع من الزيادة وتجر
 موضع آخر انه ليس له من المراتب في هذه الصورة ما يقتضي من
 الدين وبطل القبول الحوائج بالملك لمحصل الاستيعار
 كما في النظم وغيره وفيه اشعار بان الدين ليس اكثر من قيمة الراتب
 والا فينتهي ان لا يقبل الحوائج فيها را عليه لان الاستيفاء
 امامه لم يحقق والى ان القبول لا يقبل وكذا ضمن تورين رجل من
 آخر فليد اي في الف درهم بالف درهم ثم تصادق اي توفيق
 الراعي والمراتب على انه لا دين له عليه ثم تلك الراتب في المراتب
 تلك حال كونه مضمونا بالدين الموجود يستوهم الثبوت بذكر هذه
 بعد التصديق فياخذ الراعي من المراتب على ما قال بعض المشايخ
 وقد نص محمد بن عبد الجبار في ان تلك مائة واليه ذهب بعض المشايخ
 كما في الزهنية وهو الصواب على ما قال الاستي في كتابه الكفاية
 وقالوا خلافت فيه كما في قاضي في والاحسن ترك العاطف
 فقي الزهنية وغيره انما اذا تصادق بعد الملك الراتب في مضمون
 وفي قاضي في ان لو اراد من عند الناس في غير شريطة فاث العبد

ثم

ثم ان المكرم يمكن على الراعي كان الكرم المراتب لان المكرم كان
 في ظاهر المروية وفي وجود الدين من حيث الظاهر يبيع بغيره الراتب
 فيخرج على المراتب بالكرامة بقيمة الراتب والراتب المضمون مضمون
 عند الخصاميين وعنده المروية في ان المراتب مضمون ويبيع
 ما في تلك المراتب مما يراعي في باب حسن الختم **والقوله** او بعد
 الراتب لان الطاب يسر في ايدى المدينين بهذا في لغة القوم والفقهاء
 مصدر كقول كطلب في رتب وعلم في كرم كما في القاموس وبعد في الم
 المقبول الثاني في الاصل بالبيان كما في قوله في الدين ثم يقدى فيضمن
 للمدين في ذلك ما المدينون في الكفاية بالنفس كما قال في العلامة
 الشافعي وذكر في السبب في ان لا يطلق عليه المضمون له وباللزام
 للدين ويقال له الطلب والرضا هي القبول ولو اريد كما في الم
 وفيه وفيه في قوله في نفس القبول لا في قوله في القبول والدين
 لغة العرب وشروطها في حيز جيبه في الدين المدين يوم المشاق او في
 صار به الانسان مكلف فانه في سبب والعقل كما في قوله في
 على القولين للنفس والذات بعلاقة الحائز والمطلوب في قوله في
 في دمه اي عذقه في تمامه في الاصول في المطالبية اي اشتراك
 كل من القبول والقبول في ما يطلب للمطلوب له نفس او دين
 او عينا واجبت الشئ في المصنوب والعارية ولا يلزم من تمام
 المطالبية الدين على القبول اذ في ان الوكيل مطالب بالدين وهو على
 الوكيل لا في دينها سائرته الحائز يشترط ان يكون القبول مطلقا
 هو اقله يعني ان يكون حبيبا او عبدا كما في الحوائج والانه فعل شرف

الكتاب في حيز الكفاية
 في حيز الكفاية

في حيز الكفاية
 في حيز الكفاية

في حيز الكفاية
 في حيز الكفاية

وهي غير محتملة في الحالتين السبع وهي حد الزيادة وشرب الخمر
والإتيان عليه من التعبدات وحمل جارية ملكا خاصا في الحيلة
والإتيان المدبرون بالدين الموهوب لوارثه أن يغيب جبهة عليه
في المنع وفيه في غير الروايات ومن الائمة أن المصلحة في الدال
بحول الناس في غير الحوائج وغيره ومن الشرائع الكبرى أن كان المصلحة
معرفا بالتسوية جبهة عليه في القنينة والاطلاق مشعر بأنه
بحسب عليه في الدعوى وإن المدعى عليه مع وفاء في القنينة وغير
بما كان الائمة الثاني أنه لو قال له عليه دعوى لم يجر قبل بيان الدعوى
في الائمة ثم أشار إلى المصلحة فقال ويترتب أي القنينة بالنفس
أعضارا المفعول به أي إلى المصلحة الذي عرف مكانه مطلقا أي في وقت
لم يكن أن كانت الكفالة مطلقة أو في وقت معين أو في وقت
أن كانت موقوفة أن طلب أعضاره المفعول به أي الداعي قال
لم يحكم القنينة إلا في حصة أي القنينة الحالك والقاض له فلم
يمنع الحق في حصة الإشارة إلى أنه في حصة وفيه في الروايات وفيه
لم يحبس أول مرة لأن الحبس جاز إلى حكمه قبل الحبس أو لا
إذا ثبت الكفالة بأمره وإلا أنه لو لم يعرف مكانه لم يحبس
لمعرفة فإن غاب ووقف مكانه أملا على مدة في باب وجبته كانت
خاصة في غيره فإن عجز عن أعضاره لم يحبس على مدة حتى يعرف
في المعتبرات فإن ادعى القنينة على الداعي أن المدبرون غاب ولا
رى مكانه وأقام عليه في حصة اندفع عنه مطالبة الداعي كانه
الائمة ويبرأ القنينة بالنفس موقوف من القنينة من المدبرين

سقط

سقط المفعول من القنينة وفيه في الكفالة أشعار بان القنينة ^{سقط}
الكفالة وليس كذلك فإنه لم يواخذ به وإرثه بأعضار المفعول به
كما في المدبرين وغيره وبرأ القنينة أي القنينة ولو على كرسول
المفعول به إلا المفعول به وإن لم يقبله حيث يمكنه حصة أي في
موضع يقرر المفعول به في المفعول به بأن يكون فيه حكمه ولو
سلم في برية في وقت بعضه أن سلم في البرية لم يبرأ لأن
قضاة حكمه في المصلحة فعل به السلم في البرية زمانا ولو سلم في
بلد حكمه من لم يصدق عليه في البرية زمانا لم يبرأ أن يقول
الملك حيث الكفالة وإن سلم بعد الطلب كما قال السرخسي وقال
شيخ الإسلام أنه لم يبرأ إلا بعد الطلب في الحيلة وإلا لم يبرأ
بشيء أصح وإن قال سلمته ثم لم يقبل المفعول به لغيره في وقت
وبشيء أي المفعول به نفسه إلا المفعول به بأن قال دفعت نفسي
الملك من كفاية فلا في غلوه لم يسلم عليه الوجه لم يبرأ في النهاية و
في بابها أي حيث يمكنه حصة وإن سرق وقت الكفالة متعلق بالبرية
عنه عند القاض لوجوده استيفاء وفيه زمانا أن سرق ذلك
لم يبرأ إلا بالتسوية في طلب القاض لغيره وأكثر الناس وفيه في كفاية
المعتبرات وغيره وفي الكفالة بالتسوية أشعار بأنه لو أقر المفعول به
لادعي أنه قبل المفعول به لم يبرأ القنينة عن الكفالة كما لو أقر من
القنينة قبل أن تخرج من المصلحة وإن مات المفعول به فلو فيه وإرثه
مطالبة أي القنينة في قيام مقام المصلحة وفيه رهنه إلا أنه لو سلم الم
وصيه فلو صح أن يبرأ إلى أعضاره وكذا أن سلم الم وارثه في الكفالة

والفعل من الوعد والوارثان يقال لهما انهما لم يمتا وليس كذلك فان
الوعد مقدم على الوارث كما في الاعداء والظان وغيرهما فلو كان بالوعد
كما في الوعد لكان احسن لا مكان الاستغناء بالاعتدال وان
فعل رجل بنفسه اي المديون يقال كذا اعتداله اي القبول ان لم يوافق
اي لم يوافق القبول المفعول به اي المفعول عنه فلو اوافق عدله
المفعول الثاني بالاعتدال ما يوافق القياس عند البعض عند المبرر
مخبر السلام وقا صنفان في شرح الخاتمة ففعل المال المعلوم كقول
ومعها اتجه المال الذي له عليه لكنه محمول ثبت باقرار القبول وجبته
المفعول له وماله ورثه مثلا سواء اقر القبول انما دعي او لا ماله
سوى الدين وماله له عند اتجه قال هذا الذي يجمع الكفالة عند تخيل
فلا فالحمد وقامته في المحيط وغيره ذلك الكفالة بان الكفالة با
نفسه وبالكفالة بالمال والقياس ان الثاني يشترط له القياس
لوجوب المال والتعلقين بالاعتدال فيما فيه التمسك بالقياس بالاعتدال
فان لم يمسك القبول بنفس المفعول له به المفعول له عند ضمن القبول
المال ولم يمسك من الكفالة بالنفس سواء اذا المال او لا لانها
مطلقة غير مقيدة بالاداء المال كانه في المحيط وغيره من القياس ان يبرر
بالاداء فان مات المفعول عنه في هذه الصور قبل القضا والمدة
ضمن المال فان اخذ من تركته تحقق الشرط وانما ذكر هذه المشقة بانها
توهم انه لم يضمن لان الكفالة بقبول موته في الظاهر فليس في
الاعتدال بغيره عنما في ظن وفيما اشعار بان موته بالقبول قبل الاعتدال
لم يضمن المال وليس كذلك فانه اخذ من تركته في النهاية وهي ان الكفالة

بالمال

بالمال اي بنفس المال او بفعل يتعلق به كما في ضمان المانة وغيره يمنع
اعطى بغير الكفالة بالنفس والمال معا كما في ضمانه اشعار بان فعل
السلم في الذي ياتي للذي وفيه اذا كان في غير المطلب والمال في
كما في الذي ياتي بغير الكفالة بالمال كقوله في اي حاله فلو كلفت له
على فعله او مضامته فلو كلفت بما يات بعد احد امته وان جعل الكفالة
فيما لا متعارفة فلو كانت فامته غير متعارف لم يضمن وفيه من انما
يتعلق بما لا المفعول له ورثه ماله او مضامته وهي تحيط بما لا عند
المضامته والمال انهما انما ياتي بغير الكفالة بالنفس وهي على التخصيص
ايه الفعل في النهاية او ارضاه وبنه لم يضمن في المتعارفين الا بالاداء
الاداء وانما في شرح الاعداء وغيره يخرج من شرط المبيع بشرط الخيار فانه
بالقبول ولا بد ان الكفالة فانه شرط بالقبول في المشقة بشرط
يضمن به الكفالة ويتعلق به من حيث يضمن فانه في المبيع الكفالة
به كما ياتي قال في حسن ان يراوا او بالموت والشرط يتعلق بقوله فيضمن
بشرط المساقاة ولا يبرر منه ان الكفالة بايعين لم يضمن وكذا قال في الدية
ان الكفالة بالاعيان المضمومة بغيره وفيما اشعار بان الكفالة بالنفس
بغيره يبرر في الدين كما هو كلفت بما وجب لك فليس من حال الكفالة
بغيره وفيما اشعار بان لو قال بما اقر به لك فخلان فهو عليه مات فاقهر
فلان متى اقبول قبيل دوائه تركته في تقييني ان او كلفت بما يبرر لك
اي متى تركته بغير البيع في ضمان المديون وهو ضمان الشئ عنه استحقاق
المبيع كما في الدية او ضمان المبيع ان طهرته في الكرامة فالمفعول
المول له ضمان يستحق في الكل والبعض فيضمن القبيل الكل والبعض والكل

بالفتح افعيه من السكون او بغيره وان علق الكفالة بالمال فشرطه ان يكون
 موكدا بوجوبها باسكان استيفاء المكفول به او بغيره او بوجوبه بخوار
 جفاء المكفول عنه او غائب المكفول به كما بابيقت انت قلت ان
 بعث شيئا من فلان في شرطه كبعد وفيم من المان حكمه لزوم قبيلها
 او كغيره اراه او احرار الخ لا لو قال افرأيا بعث شيئا فانه غير موكدا
 كانه اراه ونحو ذلك فلان اشعاره بما مر من وجوب معلومته المكفول
 عنه المضاعف فان علقه بالناسي كيقول او ما ذاب اي شيئا ووجب
 من الذاب لك عليه اي فلان افا علقك فلان فله واجب واما
 لم يصير بالخير من اشارة الكفالة بالنفس كايكون مرسله يكون
 كما في معنى وانما يبرر مشبهه ما وجب ذلك عليه او تسليمه وجب ذلك
 عليه وجب غير ذلك اشعاره بان الشرط لم يكن ملما بما يعي الكفالة وانه
 بقوله وان علق الكفالة بغيره او بغيره من المان فله عليه الشرط
 وتعيه الكفالة كانه الكفالة بغيره فلا يشترط فيه كلفي ويمكن ان يقال
 ان المعنى لا يفي تلك الكفالة كانه العطف والمضارع كان بينه وبين
 المال او النفس فله واجب كما مر عليه من المان فله عليه الكفالة بالمال
 كما ظن وان لعل ما لك عليه من مال مجهول منق ما قامت به من قدره
 وان لم يبره بينه قال لعل المكفول يتابعه مع الخلف على العلم كانه فانه
 وعينه وانما خلف على البشاة في فعل ذلك بغيره اذ يرجع الى ما يلزم
 وما عن فيه يس من هذا القبيل كلفي المان ذلك الفعل تسليم الزايد
 فعل الامل حقيقة ومصدق الامل في القدر الزايد غير تعلمه اذ
 فان انشاءه معناه لم يصدق غير القبيل ولم يطلب الطلب عنه ذلك

فما

انما اقرضنا ذاب لك عليه بعت وقال الطالب بغيره ومصدق الامل
 ثم ذلك لم يبره على القبيل الامل الى اذ ان معناه في ذلك فيبره
 الى الطالب بعت وقال الامام السرخسي في ذلك تلتفت باطن في هذه الحقا
 من الطالب بعت في الظاهر فان ما ذكرناه وهو مراد الطالب والسلام
 واذا الطالب لداين المكفول له اهدى الى الامل والقبيل فله اي
 الداي مطالبته الا انه لم مطالبته الكل بخلاف تضمن احد القاصين
 اذا تضمن تملك وتعيه الكفالة بالنفس والمال باهر الامل والكفالة
 وملا اهره سواء كان بخلاف المكفول له او اجني كقال انكفول بنفس
 قلن او بالمال او بغيره ان فقال انكفول فان اهر الامل وقت العقد
 بالكفالة بالمال سواء كانت موكدا بغيره كانه الى دي بربع القبيل
 الى الامل بأكفل ميا وان كان او بربوق فلو نقل عنها ودون القبيل
 مع المذوق فانه بربع عليه خيا ولا نه ملكه بالادمانه ومنه وفيه
 اشعاره بان له لو لم يلازم بالكفالة لم يرجع بما ارى لانه مبتدع والامر
 للمرضى فلو نقل بغيره بلاء اهره في غير المكتوب ولا بربع القبيل عليه
 مرضه الطالب ولا لم يرجع لانه لم يعقد به فلم يتغير كانه فاجني و
 الشيا ورسق الامل من بغير اهره شرعا فله بردها اذ انكفول عن صبي عمره
 بغيره واداه فانه لا يرجع عليه كذا اذ انكفول الاجني عن عبد فانه لا
 يرجع الا بعد العتق ولا يرجع المولى عليه صلة كانه المولى وغيره بغيره
 الى القبيل لا قبله وان قصص اذ اده لانه لو دفع القبيل الامل المكفول له
 بعد اذ الامل غير عالم به لم يرجع عليه كانه المبتدع وان لو لم الى
 لا لزوم الطالب من قبيل له بالمال ما ووراءها الى دار معلومة دارا فانه

والله زعمه ان الفصل شدة المطالب يقال فلان لا زعم فلان اي مما
 مضى من لا يعقبا متعارفة لا زعم الكفيل اصيله غير يحصل اي واد
 على غيره غير عطفه فاجلته عطفه على الشبهة دون الحقيقة غير عطفه
 الحق وانه استغناء لو كان الكفيل ابراهيم بل زعمنا والمصداق ان
 ابراهيم ليلزم مما كان في العلم وان حبس الكفيل حبس اي الاصيل او
 كان كفيل عن احد البورق او الجدي فانه ليس لمحبس به ما يستغنى
 عنه والاصل انه واد اي ابراهيم الطالب الاصيل وما جيلته كغير ذلك
 الا واد والاصل بالشيء الى الكفيل ملك الطالب الذي وانه
 الى ان اراه سرى اليه والاصل ان كلفه لا يسرى او عطف لا يتيه الى
 الحالف كما في المينة والاصل ان كلفه سرى اليه وانه غير ظاهر الرواية كذا
 الزاهد لا عكسه اي ابراهيم الكفيل وما جيلته لا يسرى الى الاصيل
 لا يعمل غيره تابع للاصل والاصل مشعر بان ابراهيم الكفيل الى الاصيل
 صريح بدون قبوله وهذا غير صحيح في ابراهيم الاصيل عن دين المحرونة
 يتوقف على قبوله وانه غير المحيط فان الصالح الطالب الكفيل عن
 الف من الدراهم عطفه منها رجع الكفيل بعد ال واد عليه بما اي ما
 لا يالف وفيه اشعار بان برى وكل منى بالاعين وبان الطالب الكفيل
 الاصيل مشى في لانه لم يصل اليه الامانة وذكر الى الف الف في فلو
 غير مائة فاعلم كذلك كما في المحط وان صاحبه عن الف عن جنس من
 مكمل او موزون او غيره فبالالف رجع عن الاصيل لانه بالقيمة ملك
 ما في ذمة الاصيل وان صاحبه عن موجب الكفالة عن مطالبته لاد
 الاصيل لانه لم يبرأ الا الكفيل ولا يعبر ويصل كما في الطلبة تعلين

البراهيم عطفه اي تعلين كل من الطالب والكفيل بركة الكفيل عن الكفالة
 بشرط تحقق بسبب الطالب فيه منفعته لوان قد تم زعمه فانت او انما
 من الكفالة عنه انه يعبر لانه عليه المطالب فكان اسفا لما اطلق واد
 لم يعبر لانه ان ابراهيم ملكا بنا فيه التعلين وذكر في المحيط انه لو فعل
 بنفسه جل من رأى الطالب بنفسه فانا برى ومن هناك ان جاز كما بر
 البراهيم اي مثل تعلين ما في اسرار لما يتعلق به لصل لوقال ان جاز
 زعمه فانا برى ومن لحن يدا البيع او من مدهك كذا وغيره لما ذكرنا
 ذكره اي في ان التعلين بشرط كاي صحرك اذا اعطى مديون بصل
 واد من كذا من ذم فقال الداي ان اعطيتهم فقد ابراهيم كذا
 الكفالة بال ملك يكون استغناء من الكفيل كي اذا كفل رجل عن جاز
 للطالب باخذ واد اي بنفسه هذه القذات والسرقته والنزاع والشراب
 والقصاص فان البينة لا يبرى في القصة بهذا لانه مستدرك
 بما مر ان الكفالة بالنفس والاصل ان لا يعبر بالاعمال المضمنة بغير ما
 الكفالة عن التبايع للشيء بالبيع اي بالية على معناه لو يملك قبل
 القبض وجب عليه قيمته وان لم يعبر لانه العقد قد انفس بالملك فلما
 شئ وعمل الاصيل في كلفه الكفيل واشعار بانها يعبر بصله المبيع لان
 التسليم بعد نقد الثمن لا زعم على الاصيل الكل كما في الكرامة كذا في الثمن
 فانه دين أصغر بغيره وهذا مستدرك كما لا يخفى ولا بالبرهون فانه
 بغيره وكذا لو يملك لم يجب على المدين شي ولكن في الاعتبار انما يعبر
 بالبيع بغيره بغيره كذا ليس والمديون ويصل بالملك القدره قبل
 الملك لما لا بعد واد الامانة سواء كانت واجبة التسليم فاني

والثالث انتم او غيركم واجبا متبديا لثبوتها لكن في الحقيقة انما يصح بواجبه
 التسليم كالمسح والبرق وغيرهما كما لو ديعت والعارية والمستأجر
 مال المضاربة والشركة فانما غير مضمون في شئ واشترط كون المكفول بغير
 الاصل وتخل عن ذمته مستأجرة معينة بان يستأجر زيدا عن غيره
 معينة قبل ان يفتل بغير زيدا وبذلك قبل على الذم لم يصح الكفالة
 لان لم يثبت له الولاء بغيره وانما غير مكفول بغيره على ذمته غير معينة
 لانه قد رغب في استعارة غيره بغير الكفالة بتسليم ذمته مستأجرة معينة
 لتصور التسليم في غيره وتعرف بغيره بالعلم مقام كذا وبانتهى اجازة
 واجبة غير معينة ويؤيد الاعمى كنه المحل وغيره فكذا انما الى مستأجر
 معين لانه لم يقد عليه فان كفل بتسليمه جاز للغيره عليه كنه ولا معنى
 ميت مفلس اي اذا مات الرجل مفلتا عليه من كفل عنه رجل بغير
 لا يبره لانه كفل به في ساقط لان الدين هو الفحل حقيقة وهو قد سقط
 عنه نعم الدين بما لموت وصحته تقتضي قيام الدين في الدنيا وهذا عندنا
 عندنا بغير الكفالة عنه لانه كفل بدين ثابت ولم يوجد سقوطه في الآخرة
 والمفلس من افسد اصابه اذا افسس بعد ان كان ذا درهم او دينار لم
 يستعمل مكان اقتصر كنه الطيبة ولا يصح عندنا ان يقضى بغيره الطالب
 الكفالة نعم المجلس اي عقد باسواء الفحل بالتفليس المال واما عندنا في
 يصح موقوف على اجازة وتيسر تافهة اوله من الروعة اختلاف المشايخ
 واثره فيها اذا مات الطالب قبل المكفول فانه لم يافذ الكفيل عنده
 بينه انما لو وجد الطالب قبل المكفول فانه لم يافذ الكفيل عنه
 وفيه اشارة الى ان لو وجد الخطاب والمكفول من المطلوب وقال ابي لفتت

فقدان من

فقدان من فله ان يبيع الطالب ففصل لم يصح عنه بما كان في المحل وال
 انه لو كفل والمكفول عنه غاب واجاز الطالب في الكفالة كما في قوله
 الله اذا قتل الوارث عن مورثه مرضه مرض الموت مع غيبته ما لم
 فانه يبيع الكفالة بغير قبول الطالب عنه بما وفيه مرض الموت مع غيبته ما لم
 يتوقف عن تسليم المكفول له وبه كان في النعمانية والار ان المريض لو لم
 يادر الوارث بالكفالة صار كغلام وعندنا بوضعه ونحوه روايت
 عنه واما عند غيره فلا يصح كفيلا كما في قاضيان وفيه انما لا حاجة الى كون
 المريض ذميا وفيه الداراية اشارة الى الخلاف قال انما يصح اذا اخل
 مال ونحو الاختيار قبلي هو الوصية حكم لا يصح اذالم يكن مال وقيل يصح
 طاعة ابراهيم وفيه انما يدرى كفاية الوارث عن المريض بغير
 بغيره الطالب بغيره الشركة بخبر وقوله عن مورثه متبرعا لانه لو اخرج
 بالكفالة فكفل لم يصح ومنه من قال انما يصح نظر الى المريض كما في النعمانية
 وقوله مع غيبته في الايضاح لانه مع غيبته قوله بغيره قبول الطالب
 لا بما لالكفالة لانه ليس بدين صحيح كما هو ذلك ابدال السعانية عنده
 والعمدة الى لا يصح الكفالة بالعمدة لانه انما مشتركة بيني معان
 الفصل لقد لم لانه وبقيته والعقد لان العمدة العقد ومقرقه لانه
 من انما غير بائن استمرى شيئا فيضيق له رجل بالعمدة لم يصح العمل به بل
 البيان واذ ابدل خلافه مع طاهر الرواية وعليها انه ضمان الدرك في
 نعم انما البيان والخلص اي بالاسمخلاف عند الاستحقاق عند
 يومئذ ان الدرك وهو ضمان عند الاستحقاق ونحوه الاكتفاء واستعارة
 بال ضمان الدرك يصح واذ ابدل خلافه كما في النعمانية وغيره بالاصح

بيع على المضاربة ضمان المضارب التمس على المشتري لرب المال طرف
 ضمان وكل بيع عند بيع الحال الوكالة ضمان الوكيل بالبيع التمس لرب المال
 لان المال امانة ثم يده المضارب والوكيل كانه المدة اتمه فقد استند
 بانان حكم الامانة ثبات ضمانان احدى الباعين اكثر يكتسب حصة صاحبه
 من ثمن عبدة مشتركة بينهما باعاه بصفته واحدة فلو باعاه مطلقين
 بان سمي على نفسه ضمانا من احد هما الاخر ضمانا لا اعتبار بغير
 كل من الاخر والاشتمال لا يقع ضمان اجماع المشترين ثم دين مشترك
 الاخر كانه العادي والاصل في تفصيل الفاسد ثم الباطل فان الفاسد
 منها الكفالة ببال الكفالة ضمان الدين المشترك والمضارب والوكيل
 وبطل ما سواها غير ما يبيع به فلام المحيط والفصولين وغيرهما وينبغي ان
 يكون الاخرى من الاربعين باطلين وصح ضمان الخراج موقوف او مقفلة
 فانه دين مطالب من جهة المقاتلة او غيرهم بدل من منافع المقتطعة
 وقيل اريد به الموقوف الذي يراه الامام ثم كل سنة دون المقاسمة
 الترخيص الخراج فانه لم يجب ثم الذمة وبنينا شعرا بانه لم يصح ضمان الخراج
 لانه عبادة غير بدل من شئ وكما انه لا ثمانية وعشرة ضمان التواب
 جميع النابذة الى الخاوية وشعرها ما يفرط سلطان على الرعية فلهذا
 حفظ الطريق وتقسيم الدواب وابواب السلوك ذكرى النهار و
 اصلاح الربض فانها دين واجب غرس به طاعة للامام وقيل ما نزل
 بهم من جهة سلطان ولو جبر حق ولكن يعلم ولا يفكر بل لا يجاسروا
 نحو الزيادة ولان اكثر التواب في زماننا فلم يذلل من يمكن من
 دفعه فهو غير له كذا في المبيته وقيل لا يبره الضمان بما باعده الظلمة

فانما

في زماننا فلي وقيل يصير وعبدية الفتوى مع الزمان بما باعده الظلمة
 وعبدية الفتوى وذكر في اكثر ما نرى بيعه بغيره الجش اذا لم يكن في بيت المال
 ما يكتف به فلو اعيد البر والفتوى والقسمه الى ضمان اجماع المشترين
 بين المشترين عند طلب حدها وان اشترى الاخر عنه مضمون وقيل ان
 ما كان من الدين وان راى بانه كل وقت فثابتة بغير راتب نفسه وبها
 ذكرنا من التفصيل فانه قد يستدرك قوله وان كانت تلك التواب
 والقسمه بغير حق ومال حقه حال لا يجب ادائه على عبده غير بعض مال
 اقترعه بغيره باستدراكه الموطر او باع انسان او اقترعه او اقترعه
 تحت بغيره او كفله احد به حال على من نقل به الى المال مطلقا غير مقيد
 بوصف التجعل او القاميل او الكفيل غير مع فيه ايا والارائه لو لم يملك
 معاينته او اذن فاقترعه بغيره فهو عليه ثم الحال والارائه لو نقل موطر
 الجال وبطل دعوى بيع من ضمن الدرك فمن باع واراد نقله فانه
 وقبول الثمن عند الاستحقاق ثم اذا الكفيل انما ملكه او لو كلفه بطل
 دعواه لان بانه اقطاع البيع وبطل دعوى بيع من شأبه كتب
 باع او بغيره ثم بعد ذلك باقية او استند عليه على من كتب الى خياله
 المبيع طرف كتب ثبت فيه الى ذلك الصيغ باع فلان ملكه او
 بغيره صحيح او نافذ الا ان زمانا او غيره مما يدل على صحة البيع فان تلك
 الشهادته اقترار بانه باع ما هو ملكه لكان ذلك مما كتب بشارته الى
 ذلك فلهذا يصح دعواه ومنه ان الزمان لو قال احد اكتب سلفا ثم كتب
 الحامد ثم بعد ذلك دعواه كما لو كتب باع فلان داره وقد اقترانه باع ملكه
 بخلاف دعوى شأبه كتب منه بغيره على اقترار العاقل بان كتب فاقتر

في

قد

باب بيع عندى ادرى ابيع بيشته او اشتبه فلان بالبيع او غيره مما
لا يدل على محبة فانه هذه الدعوى لانه ليس بيننا اقرارا بالملك ولا بغير
ما يراه المسئلة بينهما عند ذوى الباب من رعايت اللطافة في حقهم
فكانت اللطافة لا تمنعنا من البيع بالدين ولا يشمل العيب
فكانت اللطافة وهي لغة والله على ما انتقل فانها اسم من اعلنت زيدا
بلد اسم المال على رجل فانتقال زيدا به عليه فانا نجعل وزيدا محال في انتقال
والمال محال به في انتقال به والرجل محال عليه في نقله فانتقاله في انتقال
فانه بله صفة رافع لمؤنة المسئلة ومن الطعن انه غير لقوله في التنازل
الاحتال له صاحب الدين نعم القيمة فانه محل النزاع فثبت بطلان دعوى
انبات دين ولو قلنا نعم فمن عقد اوله وسبب ما قد ذكرنا لم يخرج
عنه حوالة الدراهم لو دعيته كمن كان باطوالة صاعدا محال عليه بمسورا
غير الاداء واعتبر به عن الكفالة بالنفس وغيره فان دين وصفت
شركى قابل للنقل الشرعى فخلطت بالاعيان فانها محسوبة غير قابلة
لنقل الجنس لا محالة اي محال على اوجه اي محتمل عليه بقرينة المقام من الطعن
ان يخرج عنه الحوالة على المدعيون وبطلان فيه انبات التمسك للبايع على
المشتري والقرض على المستقرض وغو على لان في الاول انبات دين
الحال على الجبل وفي الثاني ليس كذلك واعتبر به عن الكفالة على القبول
الراجح والمخرج مع عدم تفاد الدين ولو قلنا على الجبل الى الاصيل
بعده الى بعد انبات الدين وبذا رافع لتوهم ان الدين ثابت في
الجبل ابيع وتنازلت بردها قال بعض المشرك ان الدين باقى في دية الجبل
فانما انبات المطالبة وذكره في الاسلام انه قول عمدة والاولى

عنه
الكسب في المال

يوسف وهو الصبي فلو احوال الراعي لم تكن الدين على غيره ولم يبق
يسترد الدين عنه ولو ابرأوا الى الدين على الجبل لم يبيع وسبب دعوى
عنه عمدة رده وقال بعضهم انه لم يثبت رضاه انما انبات المطالبة او الدين
فانه النهاية لكن في الحالكه ان الدين باطوالة انتقل الى الجبل عليه
يرى الجبل عنه العلم والثلث لكن في الجبل ان الدين بهما صاعدا
بحق الحال ولم يبق ملكا له على الصبي واعلم ان هذا التعريف اسمي وبعين معنى
الحوالة من بين سائر الاحوال فاحكمه بوضع مخصوص فيسب فيه دور
توقف الشيء على ما يتوقف عليه ذلك الشيء بحيث لا يتصور الا في
حده ذلك الشيء وانما اساس الافتباس وغيره ولا شك ان التنازل
لا يتوقف على الاول بل يراه الجبلية فحق اي الحوالة بشرط عدم برودة
اي الاصيل كقائه وهذه اي الكفالة بشرط برودة الاصيل حوالة اي
كل واحد من الحوالة والكفالة يستعار للمخرج عنه تحقيق موجب فلو قال
اعطت بشرط عدم برودة الجبل او اعطت بشرط برودة الاصيل كان الكفالة
وحوالة لان العينة للمعانة وتقع الحوالة ببله بثبوت دين المحال
الجبل بان يستعار الحوالة للوكالة لا استئجار على النقل كما في الكرامة
وتقيم به اي يدعى له عليه في المتبادر ان يكون الدين معلوما والا
فلا يصح ان قال اعطت جميع ما يذهب لك غير فلان كما في المينم
برضا بها اي برضا الجبل والحال وفي الزيادة انها بغير بله رضاه
الجبل وحده صاحب المديونية حيث لم يبق الدليل الا عليه كانه الكرامة
فلو قال لفلان لك ملك فلان كذا من الدين فاصيل به غير ضروري
الطالب صوت في بري الا الاصيل ورجع في المحتمل عليه سواء كان عليه دين

او قيل لا يشترط رضاه بل انما الزايد في ذكره شرط في الحقيقة لا في
 يشترطها جميعا ومنه ان الزايد لا يشترط في حصول الحال كما قال ابو يوسف
 لعلها باطله عند الشرع بل هو مفسر بها كقولهم في الزايد لا يشترط
 الجبل والحال عليه كما في النجاة والحرمان في الشرع بحيث يعقد به
 عقد صورته ان يقول المدعي للداعي اعلنت بذلك على من الداعي هو
 وقال الداعي قبلت في المستصحب في الجبل من الذين الذين اجاز
 الحال على حال عليه في العقد في ذلك حاله سواء كانت في يده فلهذا
 ان يتولى كبحه الى تلك الذي الحال به بوضوح الحال عليه اي يستحق
 حال كونه مفسدا اي لم يشرك فيها ولا في مال كقبلة او عظم اي يخلط
 الحال عليه منكر الحوائج موصوفة بقوله لا يشترط الجبل والحال كالحال
 وشرح القاضي في كذا كذا بالحال حتى عليها اي على تلك الحالة فان
 عند التحقيق احد من الامر على حال الجبل ولعله ان لا يعود وقال اي
 صا حكايا ان النوى يكون ما هو من الامر في المذكورين بان يفسر
 القاضيه الى تبليس القاضيه الحال عليه في قضائه فلا يسهل على غيره
 حال جبره ومنه استعارة بانه لو طالب الحال عليه بحيث لا يدرى متى
 يعثره لم يرجع الحال على الجبل بالدين لكنه لو طلبه في الحال الى الجبل وقال
 اني راخو كبره في ديني وديده فقال الجبل سهل است من يكره ما وجبوا له
 كرفت يرجع الحال بالدين على الجبل لانه الحوائج في الجواهر والاصناف
 تافيه البهوه المذكورة فانه حكم يشترط بين جميع الحوائج المطلقة ان
 الجبل الى الاول فقال في صورته شي ومن ديني او عيني بله شي او
 بله كسر شي ويجب الجبل على الحال عليه فان اداه فعلى الاول يرجع بما ذاه

لا الجبل

على الجبل لان قضاء دينه بعهده وعلى الثاني يرى الجبل والحال عليه كما
 نرى في معنى ان كذا الحال لانه من الحظمة ولم يكن للجبل والحال عليه شي
 لا للحال على الجبل لم يضر الحوائج ولذا الوصل الحال عليه فلا شي عليه كما
 في المنيته ثم اشار الى الثانية فابعداه بالعين فقال في جميع بدرهم الودين
 اي حال امانته كذا في الودين وغيره او بغيره او الموصوفه الحال عليه من مو
 بده الحوائج بطله لانه اي تلك لدرهم وبالدرهم المقصود اي باليدين
 مقصود في حال الحال عليه ولم يضره الغاصب الحال عليه بطله لانه انما
 الموصوفان فكان باقية خلف الودين وجميع بدرهم الجبل عليه اي على
 الحال عليه وبغيره ثم اشار الى حكم آخر من الحوائج فقال في المقضية
 فلا يطالب احد اي لا يطالب احد الحال عليه شي من الودين والمقصود
 والدين الى الحال فلا يطالب الجبل والحوائج المطلقة للجبل الطلب
 البقاء في الحال الطلب ليس للثقة بغيره فابعداه في حاله لا يطل الحوائج
 ولو سقيده باخذ ما كان عليه اي الحال عليه من الدين والمقصود به
 او امانته من الودين فلهذا الجبل ان ياخذ الدين او العيني من الحال
 عليه في المطلقة لانه لم يتعلق به الحق الحال لعدم الاضافة اليه بخلاف
 المقضية فانه ليس له ان ياخذ منه لانه صار مشغولا بالحوائج فلهذا
 البرخصه بغيره السقي وحي القته ويشترط في السقي وسكون القاه
 وفيه القاه اسم من القاه لغيره السقي اخر ارض ماله لياخذ صدقه
 قبل نفسه بغيره ثم ذكر بعد اتمام المقضية وان حصل ان من سمنه
 فقال السقوة فطير الطريق اي اشترافه على العلاك في الطريق فيكونه وان
 لم يدر بغيره المتشعبة وقيل القاه بغيره او اكرت والاول باس من كذا الحوائج

التوكيد على ما راجع الى الاعتماد الى الفروية المشرقة اقامة الابن في غرة مقام نفسه في نفوسه معصوم من

[illegible]

تاریخ

— ۱۱۰ —

والله اعلم
والله اعلم
والله اعلم

نامی

لو قيل ذلك التعرف بان يعلم ان البيع مثلا سالب للملكة المتفق
 عليه وان هذا الغرض فمثل ذلك ليس كانه الكرمه فتكبل الشيء
 في الحين باطل وقيل فاسد فلو كبر واقف للمجهول والعقد كانه المجهول
 فيه فشرط علم ان يقصده اى التعرف بان لا يميز فيه والافلا
 يقع عن الموهول وفيه من ان المصنفه يعلم ان يكون وليا للماله
 يقصده وان لم يرجع المصلحة على المصنفه والار ان علم الوكيل بالوكالة
 لم يشترط علمه فلو دخل بيع عبده وطلاق امرأته ففعل الوكيل
 قبل العلم باطلا فانه كانه المجهول فيصير قبول الخ البائع العاقل
 غيرية الا انه اذا الخ الصبي او الخ المجهول او الخ الموهول او الخ الموهول
 من جهة الولد او الموهول العاقل فله اى مثل الخ الموهول او الخ الموهول
 الخ البائع او الخ الصبي او العبد الصبي او البائع ما وروين قال في المسألة
 عشرة فاصلة من خبر ربيعة ثم اربعة من الطحا انما اشترى من خرب ثلثة ثم
 ثلثة وبيع بكيل الخ البائع والمودون فيها فافلا وعبد اصبا او باقا
 فاعلم من حال كونها مجوزين عن التعرف قال في المسألة عشرة من خرب ربيعة
 ثم ثلثة يرجع الحقوق اى حقوق العقد الواقع عن هذا الصبي او العبد
 الموهول الى ابيهما لنفسهما وبيعهما وفيما اشعار بان الحقوق يرجع الى
 الوكيل الموهول من ماله الا ان كل ما يبيع واما اذا وكل بالبيع او
 فانه للموكل سواء كان الشيء له او موهولا كانه المجهول وغيره بغير ما
 اذ من الموصولة والشرط للوكيل اى مع التوكيل بغير عقد يقصده الى
 يقصده الانسان بنفسه اى مبتدأ بنفسه او بولايته نفسه عن الغير بالبيع
 والهبة والعقد ثم في الوديعه وغيره اذ لا يعمل بتوكيل المولى الذي فيها

الوكانة بين الاماكن
من وكل الاماكن في
الياد اليمنى في
المخيط الى تمام
الشرع فتكون
الى الغرض والوكانة
مستوفى

او مسلما يبيع المزدحم بالبيع والبيع السلم الاستقراض كطق
 فان الكفاية كانت للدين والقبول استثنى كغيره الرابع
 فمختلف فيه كانه يبيح بيع التوكيل ولو لم يرض المبيع بقصودته الى
 البيع او الدعوى الصالحة في المستقيم او الجواب اخر اركان او انكلا
 كما في التوكيل وقال بعض المشايخ انه لم يلا رضاه والصحيح ان الخلاف
 في المزدحم كانه في التوكيل فعنده لا يلزم فعندهما يلزم وهو المختار
 فلا يرتد الوكالة بحدود المبيع في النهاية وجنحه واكثر بعض المتأخرين
 بالزوم فعنده نعمت المدي على عدم تقديمه عند اقرار المدي وهو المختار
 السلام الشخصي ونسب الاسلام وهذا كله اذا كان مضمنا صحته والافقه
 لزم بالاجماع كانه في التوكيل وفي حكم المبيع المذموم لزم به لما اورد
 الا عند الضرورة كانه في النهاية ولو وكلت بالقصود توجب التاخير في بيع
 القائم اليها بعد ولا يستخلف وشايد بن علي الخلاف في التناول والما
 حجة ان المقتضيين والاطلاق مشعر بان صاير كيد لا تفر هذه الصورة بال
 والا فارجعها ولم ان يستثنى الا في هذه عمدة وخلافه لا يرد بسف
 كانه في التوكيل في كل من الرجل او المرأة ولو ضيعا على الناس او فندم
 او معده او بالعكس وصحح ما يفتاى في افراد كل من استيقظوا الى قبضه
 الما في هذه معده را الى استيقظا في حد من الحد ولو قصدا في بغيره موافق
 من المجلس كما في افعال المود كل وجب له على ذلك حد او قصدا في
 النفس والظرف فوكتان تطبيقه في قبضه فان استيقظا بها بدو
 قصور المود كل باطل بالاجماع سقوطها بالثبوت وفيه من الما في
 التوكيل بالثبات الحد والقصص من خلافه لا يرد بوسفه الما في التوكيل

بالسنة

يستيفه والتعدي كانه في غير الما في ويرجع الحقوق اي مفقود عقوبة
 عن غير العيب والعقد المذموم الى التوكيل دون المود كل ولذا جاز
 ان يود كل غير هذه الشيء الحقوق ولم يرد المود كل في النهاية وانما الكسفي
 في الحقوق لان الملك يثبت للمود كل ابتداء الما في يود كل عقوبة مباداة
 ملك بملك كانه يبيع بغيري سلم وقد يشترط فيه ونحو الاطلاق بعد
 الما في لوباء بحفرة المود كل في يبيع الما في التوكيل كانه في الصغرى لكن الصحيح
 ترجيح المود كل كانه في الجواهر الما في لود كل يذ التوكيل عيبا يبيع فيه
 بحفرة في الحقوق الما في التوكيل التاخير هو الصحيح كانه في الكا في الما في لود
 اضاف العقد المود كل في يبيع الما في التوكيل في الما في قال شرف الدين
 لود جري انما لود ترجع اليه وفي التحقيق اشعار بالخلاف كما لا يخفى
 ان اضاف المود كل وخلافه في الما في وقيل لود كل باشرافا لحقوق
 المود كل لا في كانه في الما في وارجح واستبحار وصح من اقرار دون
 الكا في ان الحقوق في المود كل المدي عليه ثم اشار الى تفصيل الحقوق
 في المود كل المدي عليه ثم اشار الى تفصيل فقال بلس التوكيل يبيع
 الما في المشتري في مكانه بالبيع ويقتضيه اي المبيع عن البائع في الوكالة
 باشراف وفيه استخدام ويقتضيه من مبيع في البيع ويجب عليه اي الوكالة
 من مبيع في الما في ان لم يرد في المود كل كانه في الصغرى ويحكم بالبيع
 نحو الاستحقاق والعيب فلو استحق المبيع بوجه المشتري بالحق على التوكيل
 بالبيع ان فقد نقد الحق اليه وان نقد المود كل يرجع به اليه ولو وجد
 المشتري بالبيع عيبا وجبت العيب عليه وورده بقبضه اخذ الحق من المود
 ويحكم بالفسخ الاستحقاق اي استحقاق المبيع في وجه التوكيل باشراف

فقرة ٩

[illegible]

في المحيط والميتور ان يكون وكما قلنا في الكلام واحد بان قال وكليهما ^{كلمتهما}
 اذا وكلما بكلامين بان وكل به رجلا ثم اخبرهم تعرف كل بدن اجازة
 الاخر الا اذا كان توكلهما في خصوصية فان لكل منهما ان يبيح على وجه
 لا يقوت فائدة توكلهما بان يسوي الامر بهما وانما الفرق واحد هما
 بالتفريق فبينهم من ان لا يشترط حصة صاحب في خصوصية كما قال المصنف
 قبل بشرطه وانما لا يقضي احد بهما دون الاخر كما في الكافة في
 ودفع بفسادته في دعائه ومقتضوب وقضاء دين دون فضل
 والدين في طلاق وعقود فان لا احدهما ان يطلق ويعتق دون صاحبه
 وفيه الكفاية اشارة الى انه لو دخل وكليهما وقال لا يقضي احد هاتين
 صاحبه فطلق احدهما ثم طلق الاخر اذ اجاز لم يرد في العتق كما في المحيط
 وذكر في الهداية لو قال طلقا يا ان شئت لا يفر احدهما والظاهر ان الاطلاق
 كذلك لم يقوفا فانه لو كان الطلاق والعقود بعوض لم يفر احدهما الا
 اذا اجازة الموقوف او الوكيل ولا يقضي ولا يقضي بيع عبده مال صغيره المسلم
 من مشرك فثبت او بيع مثايب مال صغيره المسلم او دمي مال صغيره
 فان ولدتهم الكبيره فاجتمع في بيعه بطريق الى ان المسلم فيه الكل وان لم يشتر
 بيع الاولين مال صغيرهما الكافة ايشاء ما لم يفرق في البيع لا يبيح كما
 غير حرة فليس فيه مشاير كمن ولا حرة في اي شرط دخل من يهود والاد
 شيئا من بايع للصغير المسلم بالمال والاشراؤ ولم للصغير بما لم يفرق
 ولا يفرق في بيعه ومثايبه او في فريضة مال الصغير المسلم بالمال
 البيع من التفرقات لم يفرق منها لان في الكفاية ولا من التفرقات
 والبر والمرتبة في مال ذلك الصغير لا تقطع ولما في الكفاية عن المسلمين

لانه

كما في الكافة والامر بشراء الطعام اي طعام غير ديني محمول على البر في صورة
 دفعه وراهم كونه بحيث يفتى بها في العرف الامر بالخبر والدين فلو
 اشترى احد بهما لا يجوز على الامر كما لو اشترى بها شعير او لحا او فاكهة
 لا يجوز عليه في دفع الثمن الى الوكيل اشعار بان له لو اشترى بهما لا دفع
 لا يقضي التوكيل وعلى الخبر في دفعه وراهم فليست بحيث لا يشترى بها في العرف
 الا ان يفرق فلو اشترى بها في العرف الامر وعلى الدين في دفعه وراهم متوقف
 بحيث لا يشترى بها في العرف الامر والدين فلو اشترى فيه لا يجوز عليه
 في المحيط وغيره وقيل القليل مثل درهم او ثلثه والمترسطة مثل اربعة ادر
 خمسة او سبعة كما في الكفاية قال شيخنا في المصنف من الكبير كمن وما
 في المصنف وان ذكر في الهداية بالقبض فيلكن بما ذكره وهو مخرج عنده
 وعليه يدل كلام الكفاية وغيره وقاوا ان الطعام في العرف الموقوف على
 البر ودينه وصورة في عرف غيرهم على ما يلزم في العباس وقال بعض
 مشايخنا انه ما يلزم الحكم بل اذ كان في المشرك دون البر وجب وقال
 الصدر السديد وعليه الفتوى كما في الذريعة والامر بشراء الطعام في
 الوقيعة اي طعام العرب والمختصة بالفقهاء اسم زمان على الخبر وكثرة الدراهم او
 توسطت العرف والامر بشراء حمار او فرس او بغل فله بيان الثمن
 ويشترط له ما يبرك مثل الموقوف ولذا الواجب في شراء حمار لا يجوز عليه
 شري مطلق الا ان اذ الذنب منه كما في المحيط والامر بشراء دراهم
 ان ذكرتها وحلتها ويقع على امته وكل فيه وجوب الظاهر ان يبيع
 ان ذكر احد بهما كما في المحيط وذكر في الغنيمات ان ذكر الثمن يبيح وعن ابي
 لاد من الثمن والمقر والامر بشراء شئ وغيره يبيح يبيح ان علم جسمه البين

في النكاح من وجه وقد كثر في عتيق ذلك بعض الى بين نوعا والامس تركه
الصفحة قال النوع صار معلوما في نقد والغنى في الداية وعن ابي
انه يفر الى مثل ما يتيق بالموصل وقد اشارت الى انه لو كان معلوم الغنى
كل وجه لكانت في النوع وان لم يترك الغنى والى ان جهالة ومن الغنى بخبره
ما نفعك في المحيط لا يقع ذلك لانه لم يترك الغنى ان غنى جهالة غنى
جمل الغنى في وجه نقد النوع بما علم متناك لا يخفى وعينه شعاعا يابو
بين نوع ذلك الغنى في وجه واريد بان نوع الغنى في الجاركة ذكره
ولعمري هو ان الجاركة في غنى من عند احد بل هو في الغنى في الغنى
والا في الغنى في غنى في غنى في غنى في غنى في غنى في غنى في غنى
الغنى والداية الشاملة للغنى في الغنى في غنى في غنى في غنى في غنى
ولكل ذي في غنى في غنى في غنى في غنى في غنى في غنى في غنى في غنى
وصدق في غنى في غنى في غنى في غنى في غنى في غنى في غنى في غنى
شعر في غنى في غنى في غنى في غنى في غنى في غنى في غنى في غنى
عنده وقد قال في غنى في غنى في غنى في غنى في غنى في غنى في غنى في غنى
شعاعا يابو في غنى في غنى في غنى في غنى في غنى في غنى في غنى في غنى
والا بدفع الغنى في غنى في غنى في غنى في غنى في غنى في غنى في غنى
لو كان في غنى في غنى في غنى في غنى في غنى في غنى في غنى في غنى
وكل في غنى في غنى في غنى في غنى في غنى في غنى في غنى في غنى
يوسر في غنى في غنى في غنى في غنى في غنى في غنى في غنى في غنى
لانه من غنى في غنى في غنى في غنى في غنى في غنى في غنى في غنى
وان لم يترك الغنى في غنى في غنى في غنى في غنى في غنى في غنى في غنى

عن الامام الخليلي رحمه الله في تفسيره وفيه اشعار بان له ان يملك
من الامور كل وان لم يوجد ومن ما ينفس اليه البايح كمن في الصغرى فان
ملك البايح في يد الوكيل بعد اجب مستدرك بالفاو سقط عنه
الشرطي من الثمن وكل لا يثبت البايح من الامور كل فثمن الوكيل
المبيع وانما عند ذكره فثمن الغصب موجب قيمته باقتضاها في
عند المبيع يوسف فثمن الثمن فلو كان الثمن خمسة عشر الفقية عشرة
على الامر بيمينه ولم يرجع بشي وعنده باقيل ولو كان بالعلى مع
الموكل فثمنه زفره وسقط عنه تدريس الموكل بشر او شي يبيع
اي معين ولو لم يسمه ثمن فثمنه ونفسه لانه يفرع عن بلان الموكل
فثمنه في نفسه كل الموكل واجبر له بالشرع على النكاح فانه لو دخل بغير
اقراره بيمينها فثمنه فثمن نفسه في له فانه الصغرى وفيه اشعار بان
لو دخل بشر او غير معين كان الشرع ونفسه لانه اذا وقع الثمن من مال الموكل
او نوى الشرع له كان في المصريات فان شري خلف جيل المسمى قابيل
عزك الحبس اجب فانه لو شري بالثمن من الثمن وقع المشتري له اي
الوكيل وفيه اشعار بان لو لم يسم فثنا كان في حكم المسمى للال العرف في
الغضود النقص **فصل** في قبيل بالمقصومة في الدين او العين الغض
عند كل لانه لانه مما لافلو وكل رجل ان يدي وثبت بالعرفان لانه
يريد عليه فاسب عليه الوكيل باقتضاها لانه اقرار كان لانه نقصه بغير
اي يثبت كثير من الفتاوى في من مشايخه وسمرقند وغيره المال بعد
عمره فثمنه اي بان ليس له القضي لانه بارضه بالمقصومة كما قال
زفره من كبار العلى المشهور بالحد والمجانة في الوفاة والجهنم التنبس

میں نے لکھا

تقون هم

عفی الامام

بسوا له عند الاجل كان له عز لم قبله كان في الجواهر و اضافت الوكيل للعدد
 فانه لا يعمل و كذا تعلق بوكالة في الغير لا برضاة الوكيل في حق نكاح
 اذ من كان في الذخيرة و عينه اشارة الى انه لو تعلق و كانت بالشرط ثم عز
 و مودة مع و عليه الفتوى و اما ان يعمل لتعلق العزل بالشرط كان في الخلاصة
 و وقف عز الوكيل على العمل الى الوكيل بسما من اد كتاب اليه و رسالة
 و لو من قبله صحت ولو اجبره عدل ان عز و ان لم يقصد ثم و غيره غير العدل
 لم يعمل الا بالشرط في و عنده بها العزل اذا لم يقصد ثم كان في المحيط و لا
 بعد ان يرجع من غير علم الى الموكل و وقف لعزل الوكيل عز ان نفسه
 على الوكالة على علم موكله كان في الكرامة و تبطل الوكالة بالبيع و بالشر
 او غيره بموت احد ايها اي الموكل و الوكيل و تبطل المحقوق من القبض
 او التسلية و الرد بالعيب و غيره الا من كان حيا منها كان في العمدى في عز
 في افضل الوكيل بالشر او من المحيط ان الوكيل لو مات تحقق الرد بالعيب لو
 او وصيه و ان لم يكن فلهو كل في روايته و لو فيه القاضية في اجتهاد و يستثنى
 منه ما لو باع الوكيل بالبيع الجا بزم مات الموكل فانه لم يعمل كما اذا
 دخل الوكيل و كذا ثم مات موكله الاول فانه لم يعمل و كذا الوكيل
 كما في القسوة و تبطل بسبب منتهى اي جنون احد بها بحيث لم يعرف
 البيع و الشراء كان في الذخيرة فلو اختلط حكمه عقليه بالبيع بحيث لم يعرف
 الشراء لم يخرجه الموكل كان في الكبرى منونا مطبقا بكسر الباء و لقمه مستويا
 و شرعية عيا سندها عنده و به يفتى و الشر السنته عند ابر يوسفه و سنده
 كما سلمه عند محمد كان في بيع الصغرى و هو الشراء كان في الكافة و غيره لم
 ان الوكالة اما تبطل بالموت و الجنون اذا كان للموكل ملك عز الوكيل

و اما اذا

و اما اذا لم يملك العمل في باب التريق و المروءة في الامر بالبعد فلا
 يعمل بموته و جنونه كان في الصغرى و كذا في الكسرى و وصول احد بها
 اوجب حال كونه مرعيا و ان لم يكن القاضية بالحق و قال لا يعمل به ان حكم
 فلو كان واحد بها من و اوجب مسلما و لم يكن بها ثم و يعود الوكيل فانه
 و ان حكم به ثم عاد يعود الوكالة عند محمد و خلافا لابر يوسفه كان في
 الكرامة و اذا ذكر الامة اذ مع الحق الى ان يعرف المرتد و ان ينفذ
 لكنه موقوف عنده و كذا تبطل في موكله حال كونه الموكل مكانا
 اي اذا دخل مكانا و كذا بالبيع مثلا ثم صار رقيقا و كان و كذا في
 و وقع تفرقه في مال الغير باجره و اما ففصل بكذا التسمية على العامل البعيد
 للمعاقبة ان ياتيه بعده لم يشترط علم الوكيل في سنده و غيره اي الموكل
 حال كون الموكل مادونا اي اذا عهده المادون الموكل عن التعرف بط
 و كذا في وكالة و كذا في الكرامة و كذا في المكاتب و اما في اذ دخل
 رجلا بالحقا و المحقوق لم تبطل و كذا في البيع او الجا كان في التمام و تبطل
 الوكالة في حق من لم يورث من كذا من الشرطين بسبب افتراق يدين الشرط
 على الشركة شركة عثمان و سفا و صفة و قيل فيه بغيره كان في المستصحب و فيه
 و كذا في عز الوكيل بالقيمة في حق الموكل و ان كان في ذلك اللفظ
 ذلك فقا و استدل صاحب الكفاية في علمه ما ذكره في الجامع ان
 احد المقادير و لو دخل رجلا بالشر او ثم افترق لم تبطل الوكالة في حق
 يتبناه قبا من غير طهر علم ان في النظم و لو دخل احد من المقتضى و قيل او
 رجلا لم يعمل و كان و كذا كذا منها على حدة فان فعل احد بها ففعلها او
 دخل الشرط في عثمان رجلا ثم افترق العزل لو علم بالافتراق و لو دخل احد بها

رجل لم ينزل الماء اذ كان الشطر بينهما ان يتفرع كل واحد من الفضل انه
 لو دخل كل واحد منهما في الماء لم ينزل من فضل منهما وان لم يعلم به اي ثبوت
 الموقوف او موقوفه او في ماله او غيره او وجهه اذ اشتهر انما يكون له
 ليس من الموقوف المبيت والمجنون والملاح والمطرب والماء الذي في
 الشريك لا ينزل على والعلو شرط للزحل المقتضى كنه الجواهر والنفوس
 فانه العلم عام لكل من السائر في وجهه في بعض المصروفات والشارعين بالفتنة
 الامينة وتعرف الموقوف فيها وفيه تعرف بالوجه الوكيل منه سواء علم به او لا
 كالبيع والعتبة مع التسليم والاعتناء والتفحص لانه لا يستلزم في القيد
 وان اذ كان تعرف لا يجر عنه كذا اذ ان العبد في التجارة او ربه ووجهه
 فلا ينزل فلو باع الموقوف بالبيع والوكيل معا يمين عنه الموقوف
 ولا يشتري من الموقوف عنه محله لانه باع ملكه فهو له كانه في القيد
 وفيه ولا يخفى انه معطوف على اشراف الشريكين فيكون مقيده بالعتبة
 الاصل يستلزم المعطوف في القيد وانما لم يقدمه لانه لا يفسد العلم
 على قوله لم يعلم فلا يرد ان الامس تافيه القيد وانما علمه على مساهل الغزل
 رعايته حسن الا فتناهم **في القيد** او ربه والوفاة له انما القيد
 لا يشترط في سببه على في اللقب بالسكر والسكر في القاموس اسم ومصدر
 كذا بالسكر فهو شريك في مشاركة كذا في الدوان وغيره في كذا مشاركة
 فلفظ المكين كانه في المفردات ويطلق على العقد كانه في الذمات ويشترط في
 اثنين او اكثر في واحد كانه في المضمرات ولما كان خبرا من الموقوف في تسليم
 تعريف فقال خبر بان اي نوعا في شركة ملك اي اختصاص في احد باوجه
 بسبب ملكه قال اضافة بمعنى الجاهل في الحرب وفي شرعا ان يملك اقل

كتاب الشركة

فصل

قال في الشركة
 في الشركة
 في الشركة

فصارا عينا في خبر بان اقيما رتبة بان لا يشترط عينا او شيئا او ربه
 انما فيعتل بان او سويها عليها في دار الحرب او علفا ما بينهما وغير ذلك
 ان اختلفت بحيث يتعد او يتغير البعثة بينهما او در ثامان او غيره كما في
 وغيره وهذا باعتبار الغالب فان احدى الشركتين في الحفظ كذا اذ لا يملك
 بنوبت في دار بينهما بشرط ان في الحفظ كذا في النظم فلو به ان عينا بام الظاهر
 او لو دخل من يد من الاشغال كانه في اي في الامتياز على تعرف
 فيما كان لصاحبه من حصة فلو باع احد من نصيب في بناء مشترك من
 اجمع بل اذن شريكه لا يجوز ذلك الذرع والشرع ولو باع من شريكه
 وعن جسام لم يجر في بيع الصغرى وانما مقيده بالعتبة لان احد من اوجه
 على شرط او مشترك بينهما في المبيت في حوز راعية ارض مشتركة بينه
 وبين قايما ان نصحت الارض فلو تفقت او زاد الترس فوه بسبب
 ذلك كانه في نصيب الكبرى وشركة فقد اي الشركة القابلة للوكالة الوهم
 سبب العقد بغيره الا انه ورثها اي ما بينهما فان الركن يطلق على جميع
 كانه في قباس الشك وانما ذكر بعد العقد فاعلم انما في الجواب بان
 ليقول احد هما شريك في عموم الشرائع او في نوع منها والقبول بان في
 الاخر فليس ذلكما الى الشركة في الربح وشرفها الى شركة العقدان في العمل
 لاحد هما في اتم سيات في الربح والافسدة الشركة لا احتمال ان لا يجر
 غيره وهي هذه الشركة اربعة اوجه هي الوجه الى الطريق فذا شركة مفادته
 ويقال شركة المفادته قدمت لانا اعظم بركة باعده في في بعد السوا
 والمشاركة فيما علم من الموقوف كان كل واحد منهما ردها عند الحاجة
 وذكره ابن الداية في مباحث الربا في الربح قد يشق من المزيد اذ كان اشته

وهو خلاف المشهور وشريعته مشتركة الى عقد شرعيين متساويين او اكثر
ولا يادس في ذلك لفظ الشركة كما مر من المصداق والمصداق ان يكونا بالعين
فلا يتفق بين حصصين ما ودينين او حصصين ما ودينين ما لا يقل عن النصف
او غيرهما مما يادس والمصادق ان يكون من حيث المقدار اذا كانا من جنس
واحد ونوع واحد اما اذا كانا من جنسين او من جنس واحد ونوعين كالسراج
مع السراج فيبشرط مع ذلك ان يكونا في عين واحدة فلو كان مال احد
قد حصل في العين لم يشرط في عين واحدة او في عينين او في عينين او في عينين
في عينه واشارة بلفظ المتساويين الدال على اليقوت الا انه لو كان
من جنس ذلك المال فان لم يدخل في الشركة فسد المفاضة كما مر في
والمراد ان لو قبض بعد الشركة فاعمل الناس من الدينون او من وجهه المدينين
فصل الشركة او من بعد الشركة بالوجه فسد في كل هذه الصور في الشركة
ولا يادس بان يكون للاحد من المفاضة او من وجهه كانه في المفاضة ووجهه
فلا يجوز بين المفاضة وبين غيره من وجهه ومطابق بين مطابقين
ووجهه بين المسلمين والذميين والكتاب والمسلم والمرته ولا بين
مسلم وكتاب عنه الطرفين ويكره عنه اير لوسفة ويكره قبض المسلم
والمرته عنه لا عنه هاهنا كما في النظم ومن الشروط عموم التجارة انما في التنازل
في البيع ولم يذكر كما سبب التبرع ومثل لفظ المفاضة اذ العموم في المفاضة
شروطها كما في المحيط وغيره وفيه اشعار بان لو ذكر في الشرط سواها لم يفتقد
او العبرة للمفخر كما في المبسوط وغيره فلا يادس بشرط ما مع ذكر الشرط في
ويشتمل المفاضة الوكالة فيقبض كل واحد وليد على صاحبه فيقبض عنه
كل يتعرف الى الآخر كما يتعرف الى نفسه والى المفاضة فيقبض كل كفد على الآخر

فيما يخص

فيما يخص من كونهما في التجارة والغصب الاستملاك ومشتري كل من
المفاضة وبينهما فلا يملك احدهما غير المشتري ونفسه يتقضى الوكيل
الا لعام اهلهم وليست لهم وغيرهما مما لا بد منه لنفقة نفسه وسنم والاداء
وجارته الخدمه وكل دين لازم احداهما في الشركة بين العقد كالتبرع
وكذا ما يبيع الجار في الفاسد والمفاضة من الدين يتقضى المفاضة في
غير التبرع بل في الشركة بالافاء احسن واحسن ما يبيع فيه الشركة
لا يبيع فانه لا يقضى به الا في كالتبرع والبيع والبيع من دم وغيره
ان كل مال لازم احداهما غير الدين المفاضة بالمال في الشركة في
رسمه ومخرجهما من غيرهما الا اذا اختلف احداهما غير البنات والاداء
على العدة في غير الشركة في كل واحد من احداهما بالنفس لا يادس في الشركة بالمال
وكل مال المفاضة في الشركة في كل واحد من احداهما يبيع فيه الشركة او يبيع
او يبيع في حله او يبيع في الشركة في الشركة من الشركة وغيرهما في كل
الوارث والموجب له او غيره وانما لم يبين الفعل لانه معطوف باد
فيشرط قبض كل كما في شرح الطحاوي في الشركة في معنى ان المستصوف
الشرك في غير ما وعدا به المداينه كالحق بعينه فلا يشترط ان يقبض في
الدين فقط كما في صارت المفاضة عنان في جميع التجارة لا تنفاد
المساوات ولا تحق قبض غير ما وعدا به اذا اختلف شرط من شرطها عنان كما
في شرح الطحاوي وغيره وفي العروض والعقار المعقودين من جهة المداينة
او المدة او القيمة او غير ما يستثنى من العروض نحو الفلوس الا في العقار
داخل في العروض في العقد مفاضة فسد لانه زاد غير مال الشركة ومنها
شركة عنان ويقال لشركة العنان بالكسر اسم كانه الدينون من العين

الآخر وتقابلا ثم عقد العقد مفادته او عدنانا وكذا لو كان مالهما
 مختلطاً بالملك كالبيع والوزن كمالهما من حبس واحد فلهما فروعتهما
 شركة ملك ثم يعقدان كما في شرح الطحاوي وفيما لم يثبت فروعهما وتاب
 يكون بينهما متاع احدى ارجاءه وبقية الآخر مائة باع صاحبه لاقبل ارجاءه
 احدى سهمين الملك ولو كان احدى ارجاءه قد قسم بينهما فلهما او عودته
 بقية الجيد والردى كما في المعتمد راس المال بعد البيع عودته او دراهم
 خلاف مذكور في المسودات وملك مالهما اي مال المفادته وقسمه العتق
 كما في المعتمد او مال احدى ارجاءه قبل الشراء من جهة المالك بغيره باي الشركة
 راس المال عمل العقد فلو ملك كل واحد منهما فاشترى الآخر بالمكان
 المشتري له فاصته ودية اذا اطلق العقد وان اذ ائتمه بان قال ما يشترطه كل
 فمشتريه اشتري ثم يملك كل المشتري شركة مشتركة عقد كما قال المعتمد
 فيشترط بيع كل منهما جميعه قال انه شركة ملك فلا ينقد الا في نصيبه كما قال
 في المعتمد وغيره وهو اي المالك يبيع على صاحبه حال كونه قبل اطلاقه في يدها
 بها او يدها بملك لانه باق على ملكه وهو بعد اطلاقه يبيع المالك عليها
 لانه لا يغير ولو التفتي بالسابق للقي ولكل من شرطي مفادته وعدنانا ان
 يبيع اي يجعل المال بقضائه ويؤد ويضارب اي يبيع مضافته
 يؤد كل ما ينفرد كالبيع والمال في يده اي كل منهما امانته فلا يضمن الا
 بالعدوى كما في اكثر المتعاولات لكن في النظم ان لكل من المفادته وثنيتي
 مذكوره وان يعبر اجتماعا ويؤد ويستأجر ويستفرض ويكسب فيؤد
 عبداً لشركة ويشترك شركة عدنانا ويجازي ويرهن ولا يبيع ولا يبيع
 ولا يفاضل غيره ولا يفرض والشريك شركة عدنانا لا يفاضل رب ولا يؤد

الفس

بقره ارجاءه ملك

ويرهن

ولا يبيع

ولا يبيع ولا يفاضل ولا يبيع ولا يبيع ولا يبيع ولا يبيع ولا يبيع ولا يبيع
 الاعمال وشركة الابدان وشركة النفس وشركة الصانع جميع الصنعة
 كالصناعة والصنعة وجميع صناعات كرسائل ورسائل قال الصانع في
 العتق جميع صناعات وعمل ذلك يقال شركة المحترفة وشركة النفس
 من جنس احدى العمل والقائه على صاحبه كما في الطلبي وحي ان يشترك
 صانعان اي عاملاً في اي لاخر من لعل ولا يبيع فلا يبيع باطلاقه
 كل عاملاً فان يذو الشركة باعتبار الوكالة والتوكيل بتفصيل العمل من
 يحسن مباشرة ذلك العمل ومن لا يحسن لانه لا يبيع عن المتفصل اقامه
 العمل به بل يعينه باي اداة او اجاره وكل واحد منهما غير عاجز عن ذلك كما
 في المسودات فحينئذ يضاف وصياح فيبيع على ان اي العمل والمكان
 بشرط وان اختلفا لم يكن شرطاً في القائه اشارة الى ان في شركة الابدان
 وقال المعتمد انه غير صحيح والاشارة شركة المال ليس كما في المنيته وان يبيع
 العمل اي عمل العمل فان العمل عرض لا يقبل القبول وفيما اشعار بان يبيع
 كل منهما شرط وقد ذكر في المنيته ان احدى ارجاءه لو يقبل والآخر عمل حاز وقدر
 اليه ذكر في الخلاصة انه لو كان من اداة ومن آخر عمل منه الشركة باجر
 بينهما يتسادي او يتفاد وتحت هذه الشركة فيبعد خبره ذكره لقوله
 وان شرط العمل بتفصيل والمال الى الاجرة فلا يملك ولا يملك الاطمان
 عن اشعار بان يذو الشركة يكون مفادته وعدنانا على الشرط
 والمطلق بشرط لا العنان فان المتعارف كما في القارة وتروم هذا من
 الشرطيين في شركة مطلقه عمل فبذلك احدى ملكا لمرتبته لك العمل ان يافده
 ايها شاء ويطلب كلا منهما الاجرة وان لم يعمل الا احدى ارجاءه ولا يبيع للملك

كالم

المذبح اي ذبح الاله اليه كل مندا والكسب اي الاله فليخلص بينهما
 وان عمل احدهما ومنه شركته الوجه اي شركته انما الشكاه اذ لا مال
 ولا عمل ولذا يقال لها شركته المفاضل وبينهما شركه وجهه كما لا يخفى
 على ان يترك في نوع او الشكاه في المفاضل لو تم ملائمتها بل لا مال ولا عمل
 لشركته الوجه اي بالبقية اليه وبالنسبة وبينها بالنسبة كانت
 التفرقة من شركته الوجه مغايرة ومختلفة اذ وجهه شركته وجهه وان يكونا من
 اهل الكفاية ومن الشريطين فليكن نصيب كل واحد من الشريطين وشيئا من
 المفاضل كما في المفاضل ومطلقا اي شركته الوجه عنان بالعرف لا
 ان التخصيص شركته الوجه بذلك لا من شيء وذلك في الحقيقة ان التخصيص
 ويقع مغايرة اذ وجهه شركته وجهه وان يتقسط العمل ويعمل على السواء
 ويتساوى في الربح والوضعية ويكونا من اهل الكفاية فان لم يوجد وجه
 منها فعنان هذا ان شركته وجهه في المواضع الثلاثة قد اختلف ولم يتفرق
 في المنه اولات بانها في كل منها حقيقة والظاهر ان في الاول حقيقة في
 ابا فيبين كما ترى عن الشركه وكل من الشريطين في شركته الضمان والوجه
 وكيل الاله عنان وكيفية الضمان مغايرة ولا مكان تحقيق ذلك فان لم يكن
 في شركته الوجه مناصفة الشريطين بينهما في المفاضلة والعنان او منانته
 اي الشريطين في العنان فالربح بينهما كذلك اي مناصفة او متقاربة
 شرط الفضل اي فضل الربح في هذه الشركه هو قدر الملك باطل لان المفاضل
 الربح بالضمان والضمان يتبع الملك فيقدر بقدره ولا يعبر عن شركته في كل
 شيء ولا يعبر عن الوكالة فلا يعبر في هذه المباحات اي في كل شيء بمباح
 اخذه كاخذه الصبيد والماله والسبب في ذلك الجبال والبراري والاشجار

والله اعلم

هذا الجبال والاشجار والبراري والاشجار والبراري والاشجار
 اخذه كما اذا اشرك على ان يبين من طين او ارض لا يملكه ويملكها
 فانما فاسدة كما في المغيرة فحقت المباحات اذا اخذت من اخذها فلا
 حق فيها لمن لم يخذها ونقصت بينهما ان اخذها باعمال استوائية
 الا اخذوا ان اخذها من غير دين وفلما بها وبما يبايسته المولى بينهما على قدر ملكها
 فان لم يعرف منه ملك كان بينهما حصة في كل الما لنقص مع البعدين وانهم
 البسطة طين في الزيادة كما في المظهر والمعين في الجمع او القطع او الربط او
 العمل او غيره وصاحب العدة اي كمال ما يحتاج اليه اخذ البسطة من غير العدة
 والالاف والجوانق وهي بالقيمة في الاصل ما عدل او حدث كما في المفاضل
 اجماع المثل على العامل وان لم يخذ المعين وصاحب العدة ماله فحتمه وذا
 بالاجماع كما في قاضين ولا يرد اجماع المثل على نقص القيمة اي قيمة البسطة
 يوم اخذ ان كان له قيمة والاصيب ان يكون فيه بالقياس والقياس
 حقيقة البسطة لا في الضرر به وهو المختار عند المصنف بما هو عليه في هذه
 الفصل الجليل استدلال به صاحب الكفاية وغيره فلا فائدة فان فائدة اجماع
 المثل بالغا ما ينبغي وهو المختار عند صاحب المداينة على ما دل عليه كلام الله
 وكذا ما يراه في كلام المصنف في المفاضل والربح في الشركه الفاسدة كما ذكر
 كمال الاله دراية مسافة عن قدر المال فالشركه باطل وبطل شركه العقدة
 بالهوت اي موت احدهما والجنون اي جنون احدهما مشقة والحق
 اي لحاق احدهما بالآخر لم يترك الما او ان قبل احدهما منه او غير ذلك
 سواء على الآخر او لا كمنه في الوكالة ولم يترك احدهما مال الاله بعد لحول
 بل لا اثم فلو ادبا احدهما لم يترك في كل معنى لصاحب بالاله فلو ادبا

الحكم

اى متعاقبة بان ادى احد هما زكوة مال صاحبه ثم ادى الاخر من الثمن
 للادول وان لم يعلم باده الا دل وقال ضمن ان علم والادول في زكوة المبيع
 والضم ان لم يعلم باده الا دل وقال ضمن ان علم والادول في زكوة المبيع
 اى بعد اداء المودع كما في الكفاية وان ادى با بعينه صاحب معاى
 زوال اداه ضمن كل من الشريك وان لم يعلم باده فله غير اى يغيب
 صاحبه ولم يعلم عنه بما كان في زبات العتابة وذكر في الكفاية ان كل من
 لم يعلم اصلا عنه بما ذكر الماد او الضمان ربح الما ضم الكتاب
كتاب المصارف ادر بعد الشراكة لانها كالقصة للمصارف لا الشراكة
 عليا في غير الشفعة مصدر مصارف فلان فلان في مال الى آخره مشقة
 من ضرب في الارض الى سائر جهات كما في المغرب وكلها مما في من المغرب
 كما في الاساس وانما الترخيد المادة على المفاضة التي هي لغة على المدة
 موافقة لضم لليون في الارض وبهذه الدية لان مصار المصارف ما بها
 ونسب ب المال ونحو الترخيد عقد شراكة في المصروف بان يقول رب المال
 دفعته مضافا او معا ملة على ان يكون لك من المصروف جزء معين في نصف
 او الثلث او غيره ويقول المضاف قبلت فله من المصروف ان كان كل من المصروف
 والقبول ركن في العقد لشركته واكثر ربه عن مزارعة يكون البند فيها
 لرب الارض فان اخلص من المزارعة يسمى في العرف بالمزارع وعن الشفعة
 في راس المال لا غيره فانه شفعة لنفسه المضاف كما في الكفاية فله في المصروف
 جامعا بال طرف المصروف من رجل ادا اكثر وعمل من رجل ادا اكثر فاشترى
 بال فضل لكن يخرج عنه ما اذا كان العمل مضافا مضافا ربه كما في غيره
 اى اى افعلة المضمومة من التعريف ايداه على ادل اى اى اى المصارف

كذا في المصارف
 في المصروف من ثمن الارض ما فيها
 ومن ثمن الارض ما فيها
 في الارض ما فيها
 في الارض ما فيها

وهو ان

وهو زمان كافى بعد القبض وقبل العمل فانه اميل الى ان لا يقبل بوجه بل
 ونقصه ونحو ذلك وانما العرف اذ لان الوصف بينه ضعيف بدون
 الموصوف ومن كما بينت المصروف وتوكل على علمه لانه يعرف بماله
 باده وشركته على ان يربح المصارف لا المصروف بل بعض المصروف وعقوب
 على ان خالف رب المال في المصارف للمضافين في المصروف بل بعض المصروف وعقوب
 في الوقتية في قول المشايخ في المصروف وتعلم المصروف وانما على اى
 ايضا فان لا يسمي بعمل مضافا للمصدر كما عطا ومعه الا على اى غيره
 عنه عقد المضاف ربه كل المصروف الى ان يربح من كل المصروف بل بعض المصروف وعقوب
 للمضاف رب اى العاقل اى ان يربح عليه الاشارة الى ان الذي يربح
 المضاف ربه لم يربح مضافا ربه كما في المصروف وادارته او شركته او مزارعته
 فاسد على ان جسد المضاف ربه وما يربح من نفسه المضاف ربه في المصروف
 فلو ما اذناه المصروف من الشراكة وهو ان المضاف ربه عقد شراكة
 فكيف يكون اى الى كذا اى الى كذا المضاف ربه بل اى المضاف ربه بل اى المضاف ربه
 ربح المضاف ربه ولا يربح وبه المصروف المضاف ربه وعن ابو يوسف اى الى كذا
 المضاف ربه كما في المصروف ولعل ربه بعث غير ذكره في المصروف بل اى المضاف ربه
 يرا اى علمه على ما في المصروف وادارته او مزارعته او شراكة المضاف ربه
 خلا فانه ربه فانه علمه بالمصروف اى الى كذا المضاف ربه بل اى المضاف ربه
 اشعار بان المضاف ربه اى الى كذا المضاف ربه فانه المضاف ربه بل اى المضاف ربه
 لانه لا يكون تقديره ينصف المصروف المضاف ربه بل اى المضاف ربه بل اى المضاف ربه
 الواقعات ما قال ابو يوسف في المصروف بل اى المضاف ربه بل اى المضاف ربه
 اعم من المضاف ربه المال بهلكه فيما اى المضاف ربه بل اى المضاف ربه بل اى المضاف ربه

الاظهار

في الزيادة قوله كما في

والمطهر

مكتبة دار الفجر للكتاب والخط

و قد اوقف المذخر المذكور
على قبة دارع قبل ان يرفع الامر
الى القصر فادخله وقال لي نعم
انما لا ترضى العمل او انما اصلك
للعامل بربواتي يا رب وورد
بالشيخ فاذا ان يقبل من الخليل
منقول في بعض الكتب
وقال في رواية اخرى ان
اربع ختمت قبة حلف المستحاضة
عن رتبتي وما كان بيد عليا
ونباته وجفاته فهو عليا
وهنا قيل ان الاربع ما يصح
او ربع فهو العاقل به بحكمه
صاحب الحيلة فضلا عما
خارج

فيها ما ذكره الله تعالى
ومن اراد ان يعلم
الشيء فليعلم ان
الذي هو في القبر
هو الذي هو في القبر

وذكر من قطع من
الطعام على من
أراد أن ينفذ
بما أراد أن ينفذ
أو ما ينفذ
أو ما ينفذ

وذكر من قطع من
الطعام على من
أراد أن ينفذ
بما أراد أن ينفذ
أو ما ينفذ
أو ما ينفذ

وذكر من قطع من
الطعام على من
أراد أن ينفذ
بما أراد أن ينفذ
أو ما ينفذ
أو ما ينفذ

والبناء متعلق بالزمن ولم ينقص بما كان الخارج كله حرب الارض او انما
فانه ليس من ارضه الا ذلك استعانت به من العاقل والشاعر اعارة من
المالك كما في الذخيرة ولا ينفذ في المزارعة حتى ان الافضل من كفاية
مزارعة المزارعة عند المنفعة اذا كان البذر والالت لصاحب
الارض او انما من يكون الصاحب مستأجره للعامل والعامل للمزارع
باجرة ومدة معلومة ويكون له بعض الخارج بالترافعة وهذا اجلة ذوات
الغنى عنده وانما لم يجر به وهذا لانه في حقه من الشيء والفايعين
لتعارض الاضمار عن سيد المسلمين صلوات الله عليه وسلم في قوله
كان في المسودة وقضه ابو حنيفة بقضاء ما له ولم ينفذ عند الله تعالى
كما في الحقايق يدل عليه من خرج عليها ما عمل في حقه قال محمد بن ابي افراس
فيما لا ينفذ عليه او اجل في الوقت لانه لم ينفذ كما في النسخة وحيث عندها
للحاجة وبها اي ما عندها من الشيء ينفذ كما في الوقفات والظواهر وغيرها
وبهذه معرفته بشرط انما هي في حقه المزارعة المزرعة عند العقد
فلو كان فيها قوام القطر ومنعت عن الزراعة فسدته الا اذا اصاب
الدم وقت ضراخ الارض في يجوز على ما قال الفضل كما في الفصل الرابع من
من قايين في ابيته العاقل في اي بشرط كونها من بالغيث او عبادة
مينا ما دونين او زمين لانه لم ينفذ مقدر بدون الا ينفذ كما في المدة
فلم ينفذ به فشرطه ان لا يذكر المدة كسنة او اكثر فانه ذكر وقت لا ينفذ
فمن الزراعة في فاسدة وكذا اذا ذكر مدة لا يعيش بعدها المسلمان
ومجوزة بعض من محله سلمة انما لا يذكر المدة جازية ويقع على زرع وقت
وبه اشد الفقيه كما في الذخيرة وعبد القوي كما في الصوري وبالدول ينفذ

لما فيها

وذكر العيون عن دخلت بستانا فسدته وصاحبها مولا
يسوقها ضمن المدة وادام ليحيا لا تخاف عليه وكذا
الثور وبها رخص

كما في الوقفات وذكر كورب البذر ولو لانه بان قال ومقتضى البذر
او اجرتك اياها او يستأجر منك يجعل منها فان فيما بين ان البذر من
قبل رب الارض ولو قال لشركي انما ينفذ فيمنه بان ان البذر من العاقل
وان لم ينفذ شيء من ذلك قال ابو بكر البجلي حكم العرف في ذلك ان البذر
منه فسدته المزارعة لان البذر اذا كان من رب الارض فهو مستأجر للعقل
واذا كان من العامل فمستأجر للمزارع وعندها فسدته حكم البذر من
البيان كما في الوقفات وذكر حنيفة اي البذر في البذر والنفذ في بعض
الزراعة ينفذ بالارض وفي المزرعة الاسلام ان ذكره ليس بشرط
والاصوب له شرط وان لم يذكر فاسدة الى ان ذكرها فان قلت جازية
لانه حرام معلوم او محرم بان قال ما به الا ذلك كما في الذخيرة وذكر من
الاجرة اي فسدته من البذر من حقه بغير نصيب للعامل لانه اجرة في حقه
فيشرط ان يكون معلوما فان ذكر من شرطه لم ينفذ صاحب البذر جازية
بالانفاق للمنفذ لو ذكر من شرطه في حقه جازية استحسننا كما في المظن
شرط التحريم بين الارض والعامل بقدر غيبه في نفسه جازية يمنع الحكيم
في شرط العمل على رب الارض من ويحسب ان يقول رب الارض سلمت
البذر بذا الارض وذا الشرط لم ينفذ في الكتاب كما في الوقفات
وبشرط شيوخ الحب اي حرام خارج عنهما سواء كان النبي بينهما او رب
الارض البذر دون غيره بغيبه الا في وشي ما اذا شرط العتق لهما
والبذر لهما فانه جازية في الذخيرة من الطن ان الحسد في الارض الخارج
اعية لشيوخ النبي والاشقاء بشرط ان علم المزارع بالارض لم ينفذ
وحسب لعمومها فانه لم يتم الرضا بكونه كما في التمه والار الى العقد فسدته
بشرط

وذكر من قطع من
الطعام على من
أراد أن ينفذ
بما أراد أن ينفذ
أو ما ينفذ
أو ما ينفذ

لما فيها

احدى هذه الشرود المشايخ استعملوا بالحد وان يقول المزارع اصل انما هو
 مزارعة ويرفع العصاب بذلك فان العرف خلاف ذلك في الجواب في نفسه
 المزارعة ان شرط ما ينافيه الى بناء الشيوع كرفع البذر وتاجية معينة
 شريفة او الخراج الى خارج وفي بعض دراهم او غير ان سماتين قال شرط
 خراج مقامه من الخراج فان قلت مثلاً فان غير معناه للشيوع فاللام
 للبعد وفيما استعار بانه لو شرط رفع العشب من الخارج والبناء بينا
 قبله لرب الارض اذا اراد ان يرفع بذر ثم قسم البذر من البذر والخراج
 فيخبره بالثمن او بالقيمة لانه لم يبق شيء بعده وكذا انما استعار
 النبي خبره او بالقيمة لغير رب البذر سواء شرط العشب بينا او لرب البذر
 وانما يقصد ان النبي بالبعد الذي هو الاصل فاستعار لغير صاحب
 مقصد سواء كان صاحب الارض او لا وفي جميع العقود ان تعرض بالنهي للآخر
 الى رب البذر مع شيوعه في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انه لا ينهي ان
 لم يتعرض بالنهي لم مع شيوع العشب ليس لرب الارض وعن بعض مشايخ
 بان انه ينهي فالحق انهم لم يعلموا الاستثناء وعن الصادق عليه السلام
 في بيعه وحينما استعار بانه لو شرط النبي بينا وسكت عن العشب فذلك
 المقصود هو العشب في الذخيرة ولا يشترط في نفسه مزارعة ثم يدور القصور
 الى صورتيك ان يقول المزارع ان البذر له جدي الى المتعاقدين في
 البذر والعمل والآن لا حاجة منهما والارض او العمل الى الايدي والبناء
 من البذر والبيوع والعمل والآن او المزارع والبذر والبيوع والالاف
 فلا حاجة واليد اشار المقصود في نظم المشهور: ربيع نفا عمل تمارع بينا
 الى كمال ودراني ابي سمع صورت وان همه ناجار وباطل: بغير فاسد

آلہ

۵۱

محمد مصطفیٰ

فما صورت بانه وهي ان يكون الارض والبذر والباق واحد
لاحد هما والباقي لآخر ومن الموقوف والمناقص ان يكون البذر
لاحد هما والباقي لآخر كما في الذبيحة ولذا قيل ان يقول انه قد منح
عن طرف النقص والبذر هو العمل منها والخارج نقصان وان يكون البذر
والا يقول لآخر والارض من غير البذر اما منها والخارج نقصان او
من العامل وله ثلثا الخارج كما في القمح وان يكون الارض والبذر وبق
واحد لاهد هما والعمل وبق لآخر كما في المسينة عن ثمن الباق وان يكون
البذر واحد والارض والبذر والعمل لهما والخارج نقصان كما في الشف
اياه الثايرة فانه لا يبعد ان يكون عمل من الاربع لاهد كما في القمح وان
يكون البذر والبذر واحد هما والارض لآخر والعمل الثالث ان يكون
الارض والبذر واحد والبذر لآخر والعمل الثالث وان يكون الارض
والعمل والبذر واحد والبذر لاهد كما في العاوي وان يكون البذر والعمل
لاحد والبذر لآخر والارض الثالث وان يكون البذر والبذر والبذر
او البذر والبذر او الارض والبذر والبذر والبذر والبذر والبذر
لاحد كما في الشف فوضي بطلان ان اعمى واذ اعميت المرونة
والقي البذر وخرج فاطارح يتبعها على الشف اي على ما شرط عند العقد
الاشترائه ولا ياتي من اوجه الشك وخبره للعامل ان لم يخرج من الارض
لأنها اياه اجارة فالواجب له في يوم معدوم وما شترته بالخارج لا غير
وغيره في غير الحكم من اية من المزارعة على من اشترى هو موجب العقد
من العمل لانه لا يرب البذر فانه لم يخرج عن العمل لانه لم يزر منه فاستعمل البذر

۱۰۰

في الحال وفيه استعارة بان هذا قبل الفناء البذر في الارض واما بعد فموت
 العقد فيصير الارض ماسا لا يتغير حتى لا يملكها احد في الغيبة بعده الا بعد ذلك
 تحت الذخيرة قال ابو ريبان البذر في المقبرة والارض له بعد ما تروى العاقل في
 الارض لموت لموت يجب ان يستقر في العاقل باعطاء اوجه مقلة على الملائكة
 البذر قال ساجدنا بدها بانه وان ما علم قلنا شي لا يفسد اذا العقد على
 الخارج مما في السوط وفيه استعارة بانه لم يثبت رواية في مقدار ما يملك
 وان فيه المزارعة وخرج بعد الفناء البذر في الارض واما بعد فموت
 ملكه فان كان رب الارض حاب لا تروى وان زاد على قدره وادخل في
 ارضه وان كان ما ملأ باخذ تروى وادخل في قدره ومقدار ما تفوق ما عرفت
 اوجه مثل الارض ثم يتصدق بالفضل عند البذر في خلق الله لا يروى في
 في الغيبة والنظم وللا اوجه المثل وان لم يثبت شي وادخل في
 اللام في المثل للعلم اي مثل علمه ان كان صاحب الارض ان قال في
 او مثل البذر او الارض مكره بان كان صاحب فضل ذلك من فضل المقدر
 وان وجد وان وجد الخ بزم كما في الغيبة وان التمس في فاعلى في
 على قدر ملكه كما في الغيبة ولا يزداد اوجه المثل في هذه الفصول على ما شرط
 عند الشيخين ولا يروى به وادخل في المثل بالعلم ما بلغ منه محله ولا يروى
 منافع ويكمل المزارعة بموت احد من اهل رسل الارض والمزارع والى رب
 الارض وفيه القدر في المليات ولا يعرف من رسل الارض في شقائ
 مات قبل الشروع فلما تم ان منيع وبعد الشروع في العقد كما في الغيبة
 وان مات رب الارض بعد المزارعة قبل النبات ففي بقائه المزارعة فضلا
 المشايخ ولو مات بعد ما ثبت مثل ان يستعمل في العقد احسانا الى ان

نظم

الملك

بالحق

يستعمل كانه الذخيرة ويدخل في الموت طبق احد من اهل الارض في ملكه
 مثل غيبته فلا خالها كما في النظم ويصح ان يكون الجنب الموقوف في ملكه
 ويقتضى اي ويجوز في المزارعة ولو لم يملكها ورضاء كما في رواية
 الاصل واليه ذهب بعضهم ومنه في رواية الزيادة ان
 احد بعضه كما في الذخيرة اي من مجموع اى بسبب ربح الرب الارض
 من غير اى يجهل اى الارض وفيه اشارة الى ان لا مال له سوا الارض
 لما في المزارعة على رب الارض في المزارعة ويستوفى المقتضى والى ان
 الارض لم يثبت وقال بعضه انه يبيع في هذه الصورة فان ثبت لم يبيع
 بالبيع في حق يستعمل كانه الذخيرة وانما لم يذكر ما يوجب الغيبة في
 المزارعة كرضه وحياته في الفناء كما سبقت في المساقاة ومنه في
 والله في حق حقه اى كما في النظم والى ان لو باع بعد الزرع بغير
 توقف على اجازة المزارعة فان لم يجره لم يبيع في حق يستعمل او يفتقر الى
 غير ما قال الفضل كما في قاضيان قال مقتضى المدة المذكورة عند
 العقد ولم يدرك الزرع اى لم يستعمل بعد العاقل لرب الارض اوجه
 مثل نصيب من الارض من يدرك الزرع الى ان يملكه قبل ربح
 الارض اقلح الزرع فيكون بينكم او اعطى قيمة نصيبه في النقص انت على
 الزرع وارجع ما يتفق منه في حقه وفيه استعارة بانه ليس لرب الارض
 ان يبايع الزرع بقل ما فيه من الزرع كما في المدة في حق الزرع
 اوجه السبق والحفظ عليهما اى العاقل ورب الارض بالحق في اى بقية
 نصيبهما كما في الحفظ وحجوه من الجمع والرفع الى البذر والى ما يثبت
 والبذر في الحفظ وغيره فان النقصان في حق الزرع اى في حق نصيب

ولا يجوز اجبا ما قرب من الحار من شئ من الارض لان اجبا به ضرر من حرقه فحتم تحت القصور

فما كان حاصله لا يعلم وهو الارض كما في الكرمات وفيه مشاركة الارض
لو دفعها للغرس على ان يكون الشجر بينهما يعمد والارض لو سقطت ان الشجر
بينهما يعمد سواء الغرس لرب الارض او للعامل في كونه النصف وفيه
فالعامل في كونه غرسه يوم الغرس واجه عليه فان كان الغرس للعامل
فالشجر له يوم يقطع وعليه اجرة مثل الارض كما في النصف وفيه المسئلة
مما يلزم بالقيام ويناسب حكم الكلام **كتاب اجبا** اجبا للموت
مقتل لما رغب به لان شغلها الشرف من متعلقه والاجبا لعمل الشجر
حيثما اذ اذنه يما سبب او ثمانية وعرفا النصف من ارض موات بالبناء
او الغرس او الزرع او الكرب او السور او غيره كما في المذاهب وغيره وهو
اي الموات بقية الميت فتم ارض لا مال له لما في القاموس في ذكره في القرب
المعمول به فعال من الموت من الارض ما لا يرفع فيه وفيه المذاهب في الارض
وشرعتم ارض من ملبس بل يرفع اي لم يزرع له ففعله ما لم يزل في الارض
عندما بسبب ارتفاعها وقوة من يلبس عليها او عليها الرمال او الدخان او غيره
ورثا فزاد او كونها شجر او غيره وفيه الكرمات وفيه اجرة يد لغوي زاد
الشجر عليه لا يعرف **كتاب** اجبا سواء كان فيه آثار العارية كالشاة لا
لم يكن كما في الجنبه لكن لو قدر لها مال لم يرد عليه ويضمن نقصانها كما في الموات
وعلى غيره لا يلزم ما لم يزل آثار العارية ولا يؤخذ منه التراب بالقصور المحرقة
كما في قاضيان فما ملك مسلم او ذمي يوم لم يلبس مواتا وان مضت عليه القوي
وصارت حرة كما في الضميرات وروى في العجيرة ان الارض التي لا تملك
بالأعمال وقيل لا لقطعة بعيدة عن العام الى البلد واليه من كان العلم
بعينه فعمور كما في الصغار وعند غيره اذ انقطع ارتفاع ايها فموات ولو

فمنه

ولو كان على الميراث من الارض كما في الكرمات وفيه مشاركة الارض
لو دفعها للغرس على ان يكون الشجر بينهما يعمد والارض لو سقطت ان الشجر
بينهما يعمد سواء الغرس لرب الارض او للعامل في كونه النصف وفيه
فالعامل في كونه غرسه يوم الغرس واجه عليه فان كان الغرس للعامل
فالشجر له يوم يقطع وعليه اجرة مثل الارض كما في النصف وفيه المسئلة
مما يلزم بالقيام ويناسب حكم الكلام **كتاب اجبا** اجبا للموت
مقتل لما رغب به لان شغلها الشرف من متعلقه والاجبا لعمل الشجر
حيثما اذ اذنه يما سبب او ثمانية وعرفا النصف من ارض موات بالبناء
او الغرس او الزرع او الكرب او السور او غيره كما في المذاهب وغيره وهو
اي الموات بقية الميت فتم ارض لا مال له لما في القاموس في ذكره في القرب
المعمول به فعال من الموت من الارض ما لا يرفع فيه وفيه المذاهب في الارض
وشرعتم ارض من ملبس بل يرفع اي لم يزرع له ففعله ما لم يزل في الارض
عندما بسبب ارتفاعها وقوة من يلبس عليها او عليها الرمال او الدخان او غيره
ورثا فزاد او كونها شجر او غيره وفيه الكرمات وفيه اجرة يد لغوي زاد
الشجر عليه لا يعرف **كتاب** اجبا سواء كان فيه آثار العارية كالشاة لا
لم يكن كما في الجنبه لكن لو قدر لها مال لم يرد عليه ويضمن نقصانها كما في الموات
وعلى غيره لا يلزم ما لم يزل آثار العارية ولا يؤخذ منه التراب بالقصور المحرقة
كما في قاضيان فما ملك مسلم او ذمي يوم لم يلبس مواتا وان مضت عليه القوي
وصارت حرة كما في الضميرات وروى في العجيرة ان الارض التي لا تملك
بالأعمال وقيل لا لقطعة بعيدة عن العام الى البلد واليه من كان العلم
بعينه فعمور كما في الصغار وعند غيره اذ انقطع ارتفاع ايها فموات ولو

فمنه والادل قول ابو يوسف فمدار الحكم على البعد عنه وهو المختار
كما في المختار وفيه مدار الارض على البعد عنه وبه يرفع كما في زكاة البئر
ويؤخذ به الرواية كما في شرح الطحاوي وقال لا يسمع صوت الى لا يسمع
البعد صوتا كما قال الطحاوي وروى جازا المرات صوت على مائة رطل
عادة كما في الحرات وعن ابي يوسف يقوم به صوت على مائة رطل
مكان وروى باعد صوت وعنه البعد مائة رطله كما في البعد من
اقتناه اي اقتد العام وروى في بئر الصوت من طرف له وروى الى الارض
العامرة كما في التمسيس وقد شاع في اضافة اسم النقبيل للمعتمدين
باسم منس من اجبا اي الموات بقية النذر او السور على ما روى عنه كما في
الاجبا راد بالكرب والسقي معا على ما روى عنه غيره او باجدهما او باجرس

على ما روى عن ابي يوسف او البناء او الزرع او غيره كما في المذاهب
وغيره ملك اي التي موضعها اجبا وروى غيره وعن ابي يوسف ان قوله
من النصف كان اجبا للجميع والميتا وراثة ملك ليرثه وصلى ملك النصف
والادل اعم كما في الاجبا فلو زعموا ان ملكا كان له ان يزرعها من ان اوله
الامانة الى اجبا فلو لم يزرع لم يملك عنه **كتاب** اجبا في الارض
فان قاضيان قد مر وقد ذكر ذلك في اول كتابه والميتا وراثة يكون على
مسلي فان كان ميا فلا يملك بل اذن بلا خلاف في ان كان مستأقلا
يملك اصله بالانفاق كما في النظم ومن يزرعها الى العلم ولو بالاول بان
يبيع حولها الحار او حبشا محصورا منها او يبيعها مستأقلا في حولها
او يزرع حولها اغصانا يابسا او يزرعها بغير زرع كما في البعد عن غيره
فانظر الى العلم كمن يزرعها في الارض فبالاستغفار من الشجر وغيره

الاضواء من اجبا
الاصلة فصول
انظر في اجبا في الارض
لصاحب الارض ان يقطع الاضواء
ضاد في اجبا في الارض
حاليه يراها في كذا في اجبا

والجواب

والبرهان في حجب جانب النعم كان في اعتبار غيره وفيما استعار بان
العلم والحق ما لا يحجب لم يشترط للمنع والبرهان في الحقيقة والمعاد
من النعم بغيره في الآخرة ما فيه ما من ارضى مخلوقه فيفضل السابقين والاول
والاخر والعين والحواس المملوكة كانت في النعم في كل ما وصف الحق لم يجر
بانه الاول في كل ما في سائر امور الشيء وعالمه فلو اوجز في حجة
او جعل وحواس بعد من يحاسب او صواب او جعل في النقص جريان الماء
فانه يلزم وانما آخر الامر ان اشار الى انه لو لم يولد الدلو من البرهان
من راسه ما لم يولد ذلك في وعند السحاب اذ الامر جعل الشيء في موضع
معيين وانما لو اعترف الماء من حوض الماء باناء الجاني فانه ينبغي على
ملك الجاني لملك الحق به من غيره في النعم في حجة وفيه لفظ الحق في
بانه لو منع من غيره في حجة وفيه لفظ الحق في حجة وفيه لفظ الحق في حجة
بالسلح الى انه مقصود بذلك يمنع في حجة وفيه لفظ الحق في حجة وفيه لفظ الحق في حجة
على ف الماء في حجة وفيه لفظ الحق في حجة وفيه لفظ الحق في حجة وفيه لفظ الحق في حجة
كثير او اذا لم يملك الا حجة وفيه لفظ الحق في حجة وفيه لفظ الحق في حجة وفيه لفظ الحق في حجة
وغیره وذلك الذي اذ من حق الشرب الى نصيبك والفرصة بغيره الماض
نصيب لرجي والد اليك على جميع الانهار بغيره الآخرة الا اذا اضر ذلك
الشرب والنصيب بالعامته بان يفرق ارضهم بين نذ عظيم كدهم في الشرب
او الرجي او من النعم بغيره اى غير صاحب الشرب والنصيب اى دخل
ما ذكره في المقادير اى المقسم اى تجرى ما في كل سنة مخفوعة ليس صاحب الشرب
والنصيب منهم فلم ليس له الحظان الا رضاء به في النعم والمقسم كالحظان
المنقسم اى موضع سائر المنعمين وما ذكره المفسر في المقسم بعد المقسم اقر

رجل من ماء الغفر قال
ارضوا او كرموا فاحسن
من انتم و هو خير من
فسيمن و ربيته فليمن
فانامه را و من الله و عليه
سرت او را ان الله و عليه
هو و الله قال لا يسمع حكمة و عليه
ذلك و انا و الله و عليه
هو ان الله و عليه
الداية و عليه
نذا اذا زرع
على حرام
او غصب و كما قال
او غصب و كذا
نذره انما
خراصة

20

علا الوقت من الفجر واما الاربعاء فاضيف اليه من كل جهة
واصل واما يوم الخميس فليس بهوا احتيا الفقيه بالضعف لان الوقت
هو الصريح بالحق في اثير الدنيا لا غير كاست باوق

[illegible]

[Faint handwritten notes at the bottom right corner.]

وقف فیما لا یملک کذا فی التعلیل

وَمَا نَحْنُ بِمُخْلِطِينَ
بِهِمُ الْمُؤْمِنِينَ

فأمرني الله عز وجل أن أكون من الصالحين

فلا تفرقوا بين الحرة والعتق
فإنهما أحرأتم وأحرأتم
فإنهما أحرأتم وأحرأتم

هـ ز منه مثل هذه النكاحية كما في الجواب ونظيره في المصنفات وغيره والحمد لله
 مستعمله بوجهه في علمه لا يزول ملكه ولا يرتفع به الخلاف على الصواب فليست
 ان يخلص كما في الخلاف في ذلك الى ان يخلص في سجده فانه يزول الملك عنه بالشر
 لا يثبت عند الطهارة ونفس القول عند البر يوسفه ولم يشترط الاضافة و
 الوصية فيه عند احد سمي في المحيط وغيره والحمد لله الموصي في المنطق في
 اليد والى لا يثبت التفرع كما لا يوجب في التخصيص شعاره بوجهه لا يثبت
 او فاما واستقامه او حقا او غيره او فطره لا يزول عنه وكذا الواجب
 الما بعد الموت وهو الصواب في الخلاف حتى فانه لو كان ساجدا زال ملكه
 بغيره والحمد لله بالصلوة فيها ذكر الاله والحمد لله في المحيط والقرآن في اي يثبت
 ملكه من قبل الوجود فلو كان العلوي سجدا او السفل هو انما او بالعلم لا يزول
 ملكه بتعلق حق العبد به كما في الثاني وفيه خلاف كما في اذ جعل ملكه من
 وفيه من النهاية بطريقه اي مع طريق المسح بان يجعل له سبيله عامه في اذن
 الناس بالصلوة في وسط داره لا يزول ملكه لانه لم يفرغه من حق التي
 لنفسه فلم يخلص له قدمه في ذكره القيد مع القيد السابق بروداروي
 الشيخين انه يزول به ملكه كما في المداينة في الصلوة شرطه المسح في
 فلو صرح به في الوسط زال ملكه في السراية واذن الناس اي في الصلاة
 بالصلوة اي بغير صلوة فيه فلو اذن لقوم او للناس شهد او ستم مطلقا
 لا يزول ملكه في المحيط وصرح فيه وان لم يخلص باذن واقامة واحدة
 سواء كان بايضا او غيره فلو صرح بها في اذن واقامة صرح بها
 خلاف كما في الذميمة وفي النكاح وبالاستثناء بين اشعار بان في غير
 لا يزول في الصلوة وغيره انه لو اختلف الما بعد الموت فقل في ارضه

قصیدہ

منه فموقوفه موصولة حال حيوة وبعد عتاقه زال ملكه عنها بالامح
 وذكر شيخ الاسلام انه لو وقف في مرض الموت لزعمه روايه وقال
 السرخسي ان المباشرة في مرضه لمباشرة في العتق على الصحيح في الموقوفه
 محذره بعد القول تسليمه اي الموقوف الموقوف في العتق كما في كتاب
 جامع النظم وقفته اي المتولى اياه بما يليق به كقبض الخبز من ماله
 من يذره والنفائيه والخرص والبر بال استغناء منه في تسليمه القبض
 للموقوف عليه بشرط لزوال ملكه عنه كما في قاضيان فلا يحسن الاكتفاء
 بالموقوف وبوجه القيمة من كان ذلك للموقف في التصرف في الوقف
 ولذا انزل بموته اذا اوقفه حال حيوة وهي تافيه دليل حال الحية
 ووجه حال الميت كما في الحية وغيره والتسليم الى المشرق ليس في اذنه
 الحافظ لا غير هذا اذا لم يشترط الوالايه لنفسه الا فقد سقط اشتراط
 التسليم اليه شرطا من اعيان في العتاقه ليس الفصل وعنه ابو يوسف
 في قول ملكه بنفس القول اي بان يقول وقفت على ذراي الخلام مشيه اليه
 لو كتبت شرط الوقف باجمعها بل تلفظ به لم يرد وقفا عند الطرفين الى
 اذا كتبت بيده وقال المشهود واشهد واعلم بمضمونه فانه اقرار في بالوقف
 كما ذكرت فيه او قل ما يجوز في بيعه وقفا وانما في الجوابه ويكفي عنده
 الا شهدا كما في الموقوف وغيره وقوله اقوى من حيث انه اقرب من العتق
 وقوله محذره اقوى لكونه اقرب من التاكي في الكرامة وذكر في الحديث
 ابو يوسف وقد منقح كل التفتيش ولذا اخذ اكثر الصحابي يقولون وابو يوسف
 قد وسع كل التوسيع ولذا اقم يقولون كما في المشكوك والمعتات في محذره
 وسفيق القول ليس ولذا اخذ به عامة المشايخ كما في الخلاصه وفيه بغيره كما

وقدرت على ان يكون الوقف مقفلا
 كما لو وقف على كذا فصار الوقف مقفلا
 بمقتضى الوقف ما لم يقض على من
 كانه وان كان الوقف مقفلا
 مخصوص بنفق ما لا يكون قضاء
 على الناس كانه محقق في
 يورثه من اذ كان في العادة ان
 ويحيط بالبيع والعمارة
 الوقف اذ كان في العادة ان
 انشاءه من غير العادة
 والبيع ما ذكر في الوقف يورثه
 وهو ان الوقف اذ كان في
 الوقف يقول ان الوقف مقفلا
 ان لا يورثه من اذ كان في
 ولا يورثه من اذ كان في

۱۲۱ (کتاب)

وقال ابو بكر سعيد في ذلك بل ذكره في قوله وهو المتعارف كان في المصنف
 ومعه عند محله وقف منقول من مكان الى مكان فيقول من حيث لا يشق
 وان لم يكن تابعاً للعقار ولم يصح عنه ان يمتنع به وان كان تابعاً في
 عنه ابو يوسف ان كان تابعاً كما في الزايد في غيره وذكر في الحديث
 انه يصح بالتبعية بالجماع فينقل من اي ثمار في الموقوف
 على اهل المسجد في غيره او على غيره او على غيره او غيره كالنماء
 والفاوس والمشار والطب والجناره ونباتها والصلاح والجلد
 الحمار والعبد والبران والاشات المزارعة والنحو والشرب مع الارض
 الحام مع البرق والنجيل مع الكواره فلو لم يتبعها كجانب ليدب والجلد
 لم يجرى بالاتباع كما في المغير وغيره وذكر في الزايد ان الوقف المنقول
 جاز عنه محله وان لم يتعامل فيه وبطل عنه ابو يوسف ان لم يتعامل
 وعليه الفتوى اي يفتي بما فيه عند محله في حاكم الناس اليه وبطل في
 الموقوف والكتب على المسجد والمدرسة وغيره وعليه الفتوى كما في المغير
 والاول الصريح كما في قاضيان ولا يملك من التملك الوقف بائع
 وكهول ولا يملك البايع فلا يبيع الارض باهي بقصود الدخول وبطل يجوز
 دفعه من الارض لم يبيع فيه فحق البايع كما في الجواب عن الجواب في
 ان يباع ويشتري عنه فعدرا لا يستقل وجاز بيع الموقوف الخوق وشراء
 آبه فتمت عن شمس الاسلام اذا افتقر الواقف جاز للفاخر ان يبيع
 الوقف بطلته كما في الحديث ولا يملك الوقف بوجه وان ملكه الواقف لا
 انتم فمن الظن ان الظاهر ان الكفا بالاول لكن يجوز منعه المستأجر وعنه ابو
 يوسف استحسانا لا يجعل القسمة في الوقف اقل من ان يملك منها البايع

في حق المالك

في غير المتعلقات بل في الوقف فلو كان العقار ربيعا فوقف احد به انفسه
 جاز عنه ان يفتي في ملكه على الواقف ان يفتي في ملكه فلو كان ربيعا فوقف
 محله له اذا اراد رفع الخلاف في بيده او في ملكه على الواقف بعد اذ من
 ارتفاع الوقف الى حاصلا ثم يمارس بالملك محله او اسم ما يجر به الملك
 بان يجره الى الموقوف من غيره من بيتي على ما كان عليه من الزيادة وان
 لم يشترط ذلك كما في الزايد في غيره فلو كان الوقف شراحي فالتعظيم
 بملكه كان له يشتري من غلته فصيل بغيره لان الشراحي يفتي على امتداد
 النوان وكذا اذا كان الارض سبعة لا يثبت منها شيء كان لسان نصلي
 منه في الحيط واعلم انه اذا لم يكن في يده ما يعرفه لا يستحق الا باهر القاء
 كما في المنية ان وقف على الفقراء فوقف من العارة حرف اول المولد
 الفقيه ثم الاقرب ثم المولد ثم المولد ثم المولد ثم المولد ثم المولد
 الى الواقف من اول الواقف الى الواقف الى الواقف الى الواقف الى الواقف
 حتى وان كان المولد ومن الظن انه يرجع بالفصل وقيل بالخارج فان موضع يده
 المسلم ما اذا وقف على العلم وكان في يده فاقبل منه من المنية وان وقف
 على جميع او واحد معين واتجه للفقراء ففي اي العارة بقدر ما كان عليه
 نحو ما في المعين وان لم يشترط ذلك بواحد من الارض فاقبل منه من المعين
 عن العارة او كان فقيرا لا يقدر عليها اتجه الى الوقف الخاير الفقير
 او القيم استحسانا صيانة للوقف فيمن استعار بان الواقف له بوجه كما
 في الطاعة وعنه ابو يوسف انه بعد التعمير جاز في الواقف له مع من
 المعين وحينئذ اشار الى انه ان منع بعضه عن العارة اتجه مع من ردد
 اليه والى ان الحان اذا احتاج الى المدة اتجه بينا وبينه والفقير الممنون

عنده الفل والاسم على السما رأى ونذره وسط موقوفه ثم من ذنب ثم لم يأت
لأن تابع ولم يجمع جديده وصغر الى لا يعلم وجزم على الرجل والمرأة ان يجعل
حلقه فانت من كونه جديده وصغر وشبه فان النعمة انكشفت عن كونه كذا في النعم
وغيره وجزم مثل بنو ربيعة وخرج وبياقوت وبسبب بالبناء وبسبب بالقاء و
فصل باليم في فصل ان الشب ليس كالحمل فاما في ربه والفرق بين في احوالهم و
استغنى من العقيق فانه صمد المد عليه وسلم من غير العقيق فانه لم يركب
وسرور كذا في الزايد من الناس من اخرج النعمة بالذنب الجديده وادخل
كما في العنقا شجر ولا يلبس فصل في احوال لبسهم جميع الاحوال عنده جوار
اي ثوبا يكون سداه وعلية ابريسم فان كان في الاصل الابرسم المطبوع
وقال بكثرة في غير الحب وقال الاسمي لم لا بكثرة عندهما اذا كان ضعيفا
لا بد مع مقرة السطح وفصل بكثرة في جميع الاحوال وبه اذا لم يكن في
والا فلا ماس به اتفاق كذا في المحيط وعن محمد له لباس للمعدي اذا نجا
للبس ليس الجود وان لم يغيره العدة ولكن لا يغيره بينه الا ان في العدة
ومنه اشارة الى انه لو ترك الابرسم ثم بدف وعزل وتبين منه ثوب ليس
والا انه لو وصل على السجدة من الابرسم لم يكره فان الجرام هو السلسل الى ان
يسد الوجه فليس بجرام كما في صلوة الجوارح والراية ليس وان يتصل عليه
وقال صاحب طبقات انه اذا لم يتصل به لم يكره عند ابرصينفه ره الا ان الراك
هو العنقا وقيل جوام على النساء ايضا فدعا منه الفقهاء وانصل لمن وجزم
عليه والراية فان يكون عروة العقب من زره جوارح اعلم في الثوب الى
انه لا ماس الى لبسهم من السود من الجرم عن العقب الزايدة او النافذة الى
الثوب وان يكون ثوب جوارح في البنية الا قدر اربعة اصابع كذا في فصل بعض

الماء المركبة في المحيط ونظر الرجل من الحجة الاجنبية الى اليوم وبنات زمانهم
وانما نزلنا من قنبح من الشاة ونظر العبد من السيد الى اليوم فالعبد
قال اجنبى وقيل كالمحرم كى في العترة شاة وبنات زمانهم كى النظر الى اليوم
الا انه مكرره كى في ايمان الوالي وبنات زمانهم كى من شاة الى كى لم كى
في ثائرة الفتى والفتى كى الكف والشم ونظر المرء الى ثائرة
رواية كى في الحارة والطلاق كى المرء المنفصل كالمتفصل والاصل فيه
ان كل عضو لا ينظر اليه قبل الانفصال لا ينظر بعده كى راسها وقلتها عليها
وعظم ذراعيها وكما ساقها كى في الزايد وفي الامم والمرأة اشارت الى
نظر الى الصغير حتى منما كى في فصل كذا في العترة والظلم مشر الى الحجة
في نظر الى كى كان معنا غير ياكى في العترة كى في العبد على سيدته بل لا
بالجماع كى في العترة والمرء لا ينظر الى ثايبها الوقيقة التي يصفها كى في المشاة
والمرء لا يابس بان يتكلم مع المرأة والامم كى كى كى كى كى كى
المنسوبة ونظر الى النظر اليها واليه الى من بطريق اليقين من شاة الى
يسل المنفصل الى القرب منما او من الى المس كى او مع النظر بحيث يدرى
العترة من بين اليوم الجليل والمناع الجيزيل في ليس الى التفصيل فوق الشاة الحجة
ولذا قال السلف للمؤمنين اصناف صنف ينظرون وصنف يصاقون
وصنف يعلمون وبنات زمانهم المرء لو علم من الشاة او من او شك حرم
النظر كى في المحيط ونظر الى السراجية لا ينظر الى امرأة الى الحق المرادة من
شاة الى عند الضرورة فانه ينظر الى اليوم ونظره شاة كى كى كى
الى حكم القاضى عليها او لما كى في المشاة او الشاة الى كى او انما عليها او
او كى كى الى السلام الاصح ان لا يبلغ عند العمل او قد يوهن

لا ينبغي

لا ينبغي وبنات زمانهم المرء لا ينبغي ان يقصد القاضى او ان يقصد الشاة
بل كى في المحيط وبنات زمانهم كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى
ولو شهد شاة بان النافلة كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى
اجتبت به نساء عند ياد ونظر كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى
كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى
وارادة ان يرى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى
ما بينهما ووارادة الهداة كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى
ويدخل فيه معاملة القابلية عند الولادة والاستكشاف العترة والعترة
نظر المداد الى الموضوع المرضي بقدر القوة بان يستر سائر المواضع او يفض
اجرة او كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى
ليس في كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى
او شاة كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى
الى العترة ولذا قيل بياض كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى
الذي اهدى والحق الذي قطع فعباه ونظره كى كى كى كى كى كى كى
النساء والمنسوبة كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى
نظر الى المشاة من النظر الى الحق كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى
ويشترى والمنسوبة كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى
جوز كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى
في نظر الرجل من زوجته وملكته وبالعكس الى العبد من الفرق الى العترة
ولو من شاة كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى
نظر كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى كى

من البنات كى في العظمية ووزنهما قاصبان ان احد الابوين ان قطع
اصبع زائدة من الولد لم ينجس لانه معاجلة ووجهه انما هو الى الجوارح والدا
الى الجنين والابن او جوارحه على الجنين الى حسن النية لان الجنين اسم مفعول
يستوي فيه الذكر والانس وفيه استعارة بانه لم ينفذ انزال الفرس على الحمار
قد مر كى في شرح الطي وى في شرح سفر الاله لثمة ايام واهم الولد مستند
بالامه بل لا يجرم ويكره سواها من ثلث لغته وعلمه يقتوى كى في شرح البيت
وفيما اشار الى انما لا يباع لغيره من النزال والركاب وقيل عولجت
عنه الى من من السموة والار ان الحرة لم يبيع ان يبا فثمنت ايام بل لا يجرم
اقتضت فيها دون الثلث وقيل انما يبا فترجع الضامطين والصبي والمعتق
غير يجرم من كانه في الحظ وجميع عنده لا عنه يبا ببيع العصبه الى المعصور المستند
من ماء العنب من حذره الى من علم انه حذره ببيع الحريم من رجل الى رجل
ان يبيع امرأته كى في الكرم والافضل ان لا يبيع وقيل انما لا يكره
اذا باعه من ذى لا يشترط مسلم والافكره بالاشفاق كانه في الحية وفيه
ووجه الجواب من العيون اريد البيع من الجوس واما من المسلم فيكره لانه اعانة
على المعصية وفيما اشار الى ان لم يعلم انه منى الحرام لم يكره بل خلاف وانما
بيع العنب والكرم منه لم يكره بخلاف كانه في الحظ لثمة ببيع امرأته
ان يبيع العنب على خلاف وكره ووجه استحدام الحظ الى استعمال حصى الخ
فمنه عشر سنة في الدخول في الحرام واما قبلها فلا بأس كانه الكرم وفيه
وكره اقترافه يقال فينا وفيه من الجاهل والبراد والدرهم فوفان يملك
لو كان في يده مقل بشرط انه باعه منه الى البغال ما شاء عما جئنا به اليك
حتى يستوي ما يقال بسم الله فترض وجهه نفعه وهو الاخذ منه حاله في الاول

ثم باه

ثم باه منه لم يكره لانه موصوف بملك عليه كى في الكرم فلو تقرر بتمتع
الافتراف ان يبيع كذا درهما فبها منه متفر قائم اقرضه لم يكره بل
قلت كى في الحظ واليه اشار كذا من الالف فقيض بالافتراف غير فاهم
فانه لو قال اشترت مائة من الفخار وجعل باعه منه كل يوم مائة
فبها فاسد والكم مكره كى في الكبرى والاشفاق ان يبيع من الجنا فاقته
مثلا بمقدار الجنا المذكور ووجهه حتى يبيع في كذا من كذا من كذا من كذا
منها اراد ان يبيع اليه من خواهره كى في كذا من كذا من كذا من كذا
وسكون العين وفيه اللام وكسر العين وسكونها مصدر لعن بكسر الهمزة
العين الفاء ما يبيع به كذا من القاموس فالعيب لا فائدة منه اصله كانه
الكشف لثمة وهو اسم معرب يقال له الشرب الضاميق الدال وكسر الشين ونحوه
اسم ملك وبيع له امرأته كى في الحيات وفيه من العرب قيل ان الشرب معناه قتل
وفيهم من يقولوا هو من موصوفات شاربين او شربا فيكون كذا من كذا
ووجهه ام مستعد للمعدلة بالجماع فانه كبره والشرط بكسر الشين المعلم وفيه
ولم يفرق لعنه كانه القاموس معرب بشرطه بغيره ان من اشغل به ذنب
غناه الذي يجرى واما الغنا والافتراف في فهو جرم وكره عندنا وفيه باجتماع
الشيطان على الاسلام والمسلمين كى في الكرم وكره في الجوس والكرم وفيه
انه لو قال ان هذا العنب لعنه بيب الفخار فترجم ولو جرم من الكتاب والسنن
او القياس فاهم انه طالق وفيه الطلاق لانه جرمه بالمارد القياس وفيه
انوار الشافعي انه مكره غير جرم الالف فانه يكره لانه جرمه بالمارد القياس وفيه
وغيره واهم صفة من دفنهما عندنا في الجاهل انه بالمارد صرا كبره وفيه
عندنا لا يرد شهادته ان احب منه الالف فترجم وفيه من كذا من كذا من كذا

اللعبة بشرط ان ردت شيئا منها فله ان يشي ويؤوب للثمن واما من غلبه
بالسلام عليه فيغلبه في ذلك وقال لا يلزمه اياته واستحقاقه للمكره
جزم الغنا بالسر مد اسم من التفتيت في الجمل غير تغيبه وغنا واما
سرود لغنى كانه اجازة القربى وعرفا فربما القوت بالالحان في الشعر
مع التفتيت المناسب لما قلنا نحن الغنا بعقدان فبعض من التفتيت
كون الحان في الشعر والتفتيت بالالحان ومناسبة التفتيت لما
نعم من انواع اللعب وكيفية جميع الادب من منع المشرق عن ذلك
لما في الاحتياط وغيره في المصنوعات من ايام الغنا ويكون فاسقا في شعر
سير القبله لاما سره في انه كان صلى الله عليه وسلم يكره رفع الصوت فنهى
القرآن والوعظ مما يعلم الدين به يحول الوجه والمكره له الاصل في ذلك
ويمنع الصوت فنهى عما يقتضيه وروى في رفع الصوت فان ذلك مكره في الدين
عنه مزاولة القرآن والوعظ فاقبلك عند سماع الغنا وروى الجوامع ان السماع في
القول والرقص الذين يفعله المتصوف في رمتنا حرام له الجوز القصد والموسيقى
اليوم وهو الغنا والمزامير سواء ومشايعه فليعلموا انهم لا يفعلون ولا يسمعون
العوارف سماع الغنا من الذنوب وما اياه الى غير قليل من التفتيت وروى
ابا حاتم بن اهلنا في المشاهدة في الشريعة وقال صلى الله عليه وسلم كان
ابليس اول من يغني وما نقل عنه صلى الله عليه وسلم انه سمع الشعر لا يدل على ايام
الغنا وكان النفر يابى كثير التوليع بالسمي فغوبت في ذلك فقال ابو حاتم
ان يقعد ويغتاب الناس فقال ابو حاتم في من افواه عبادت يا ابا القاسم
السمي من كذا وكذا استه يغتاب الناس وقال السرخسي سرى شعر الوجد
في رعبه ان يبلغ الراحه لو ضرب في هذا السبع لا يتغير فيه يرجع وما روى عنه

صلى الله

صلى الله عليه وسلم من حديث الشواهد فقد تكلم اهل الحديث في صحة حاله
سرى انه غير صحيح وفيه الخلق ان حجر الغنا والاسماع اليه يعصيه وكذا
مزاولة القرآن بالالحان قال شيخنا الثوري والسليمان الثوري عن المصنف في
من قال لمثل هذا القاري حيث فقد كره والطلاق منع بان التفتيت للناس
ولنفسه كمالها ممنوع وفيه منها واثم الذمير فان تغيبه لاسماع الغير مكره
عنه عات مشايخ في الخط من الناس من هو في ذلك في العرس والوليمة
لما اعلن ومنه من قال اذا تغيبه ليعتبه نظر القارئ ويصير فهمه للسان
للباسي به وقال بعضهم التفتيت لنفسه فغا للوجه لا يكره وذكره في الاسماء
ان جميع ذلك مكره عنه على كماله ومجمل ما روى في الاحاديث عند الشافعي
المباح المشتمل على الحزن والوعظ في المصنوعات في ايام الشعر كان فاسقا
لفظ الغنا منع بان النظر في كتب الاسماء بلغة في كماله لالباسي به
على ما قالوا في كماله في الشعر وفيه اشياء في ان حجر النظر مكره وعنه بعض
فصل بالكره مع التعجب فيما بعد بما علم بالمنع عنه اذ هو مشايخ في التفتيت
ولذا اخرج بعض الاطباء دخل له وعبث فالتفتت بفكره في شعر القار
وبللت والطلاق من نفس الفعل واسمى في الفعل كالفعل في الرقص والسحر
التفتيت والتعجب في حرم الوداد والبريد والرباب القانون والمزامير
والعصير والسفوف والبيوت والقال بالها رسيه سفيد حمرة فان كلها مكره
لا تمارى القمار وكذلك ضرب السنون في القمار والمبايات فلو ضرب للتنبيه
باسي به في اذا ضرب في ثلث اوقات لانه كثر ثلث في ثلث من الصوت لمناسبة
بينهما فيبعد العقل لثالث في النظم الفرج وبعد العشاء والنظم الموت وبعد
نصف الليل والنظم البعث لانه المثلث في الما مالم البزدي وجميع ان يكون

واما ضرب الدف بيده
 العبد فلا يثبت به عند الفقهاء
 وضرب الدف بعد العرس لا يعتد
 به في جازية قال الفقهاء والشافعية
 لا يمكن عليه جازية اذ كان
 فيكره به

بوق الحام يجوز فيه كغيره من النوبة وفيه الاختيار لا يكره ضرب الدف به
 بغيره لمراد العبد في غير العرس وفي الحسن لا بأس به في العرس
 وفيه السراجين هذا اذا لم يكن له جازية ولا يفرغ من حيث الشرب وقال
 النوراني في التحفة انه حرام عند قول انه المشايخ وما ورد من ضرب الدف
 في العرس كناية عن الاعلان وتمايمه في البستان ويكره عمل الشيوخ
 واضطر اليه كما في المضمرات ولا بأس بكيس الطيور والبهائم في جنته ولكن
 يعقدها ويؤذيها من ارسلها في السكك واما اسائر الطامات في بردها فله
 اذا اخذ بالناس وقال ابن مقبل في حب غير صاحبها ان يحفظها ويعقدها
 شريح السيرة في ان قال صلى الله عليه وسلم لا يحقر الملائكة شيئا من الملائكة
 سوى النصال والريان اي السابق بالرحي والفس والاسب والارجل وفيه
 الكبري كحوز السابق لو كان البديل من جانب فاذا كان من الجانبين في
 لانه مما لا اذا دخل على خرسه ويستحق فقال كل منهما ان يستغفر فله
 كذا وان سبقت فله كذا وان سبقت فله كذا في كل منهما ان يستغفر فله
 يستحق وفيه المداعب لو شرب الخمر ان سبقت فله كذا في كل منهما
 فانه في القامح ان المنفعة عند اختلاف الجواب كالراعي ولا يجوز في
 البغل لكن في الاختيار انه يجوز وفيه الملققة في رخصه المصالح في فصل القادة
 على المقاتلة دون القلبي فانه مكرهه واما الاستبراء فله كذا في ضرب الدف
 والفتن والغش وغير ذلك فانه حرام الى سبع بغتة يكون معذور او
 يجب ان يجتهد الى لا يسبح لقوله عليه السلام استميت صوت الملائكة في عقيته
 واخبرني عليهما السلام فقال لا في النهاية ويكره الواعظ الفاو الذي وحرب
 الرضيل غير المنبر القيام والفتور والنزول منه والصعود عليه في وسط
 والشدذ به كذا وبه احوالها لتعليق الدم كالحق في الاختيار

التدف
 لمن لعب بالصولي
 ويريد الفردست يحرز
 وفي الجاهل قد جاء
 الاثر

الكلام كما في حصة الفتوى ولو اراد ذكر مقتل الحسين ينبغي ان يذكره
 مقتل سائر الصحابة في تلك الاشياء الروافض كما في العورة وكره جعل القتل
 الطوق من حديد الجامع للبيد الملعون المانع عن تحريك الراس في عتيق عبه
 للبيد عقوبته اهل النار وقال الفقهاء ان من زنا نتاجت العادة بذلك اذا
 ضيف من الاباق كما في الكرمات في خلاف التقية فانه يكره لانه سنة
 المسلمين في القرد في ذكره امتك رغبة احتباس الشيء وانتظار الغلة في
 الاسم الحكرة بالضم والسكون كما في القاموس وشعره اشترط طعام وحرة
 وحسب الغلة اربعين يوما وقيل شهر وقيل الشهر من سنة وكرهه المقادير
 للبيد والنور لا للامانة فانه يتفاد من بقدر رجب فموت البشير في ما يقوم به
 به من البرق كابر الشيعر والذرة والارز والدفن والتمردون العسل
 السمن في التفتيش وغيره وموت البهايم كالسكن والفت ودية العدة في
 وعليه الفتوى وقال ابو يوسف انه ليس كل ما يغير بالعامه ولو دينا او
 فقه او ثوبا او غيره كما في شعره بعضه لا يشترط وقت الغلة ولا ينظر فيه
 كما في الاختيار كقولنا استترى في الرقص لا يفر بالناس لم يكرهه كما
 في القميص في بلبه او ما في حليته يستأنف والقرية بعد الاحتكاك بالبيد
 بان كان حيلة فله بغيره وكان كبره لم يكره لانه ليس له فلا يكره لو استترى
 في غيره البلد ولو ضربا منه وجلبت اليه وحسب دية اعنده وفي رواية
 عن ابو يوسف اذا عند محمد فليكره ان كان ضربا منه وعن ابو يوسف انه
 يكره ان يستترى او من لعن في حليته الاصل قوله عليه السلام
 المحكم ملعون اي سبعت من درهما البر والارز والمعنى الملعون لعن
 به الابد عن رحمة الله له نعم لانه لا يكون الا في حق الكفار والاعداء

الكافي

لا يخرج عن المايمان بانه كتاب القيمة كانه الكونان لا يكونه حبس غلة ارضه
 بلا خلاف اذ لم يتعلق بها حق العامة ثم خرج بها التار الى غير السابق فقال ولا
 غلة تجلوتها اي جليها الما الى بنة من بنة احو ولو لم يربها منه لتعلق حق العامة
 بما جمع من البند وقد بينا الخلاف فيستحب ان يسحب فانه للرب عن كونه
 في الترتيب شر ويكره تفسير الحاكم اي القدر الى امامه او القاض الفقه للطعام
 على الناس اي ارباب القويين ولو لم يكن في قباهم بيع ما فضل عن قوتهم
 على اعتبار السعة في ذلك فبطل القيمة او بغض ليس فان ياب فيها والادوة
 اخرى ودعوه به فاقبل والامسب في غيره غير ما يرى فلو سعه فباع للموت
 لم يكن للمشتري القول عليه السلام لا اجل قال العري اسلم الى الطبيب نفس من
 الا اذا القدي الارباب اي تجا وزا محي بالقويين عن قيمته اي قيمة ذلك
 القويين نقد فاقضيا بان يبيعوا بضعف القيمة كما اذا اشتروا بغير
 وباعوا بما لا فلا بأس ان لا يسع لم فمنا بشرة اهل الراي فان باعوا بغير
 سعه جازوا مضاه القاض وان لم يجمع اصل باع الحاكم عنده ثم يبيع على
 ونام في الترتيب والخط وغيرهما وفيه اشارة الى ان الشجرة في القوت
 لا يخرج به حرج العتابة والمساوي وغيرهما لكن اذ القدي ارباب غير
 وطلبوا على العامة ففسد عليه الحاكم بناء على ما قال ابو يوسف في بيع
 والده علم وقيل فتنر بالاجل بلا منازعة قول حرد اي خبر واحد غير قبيح
 كان ذلك الفرد واما ان او عند اذ كرا او انتفى سلى اذ كان اعد لا او
 فاستقام ما في كنه اذ انا وقد حرد فينا اشعار بانه يترجى زيادة العدة
 لانه غير خلاف الشهادة فانه انما لا يترجى في المعاملات جميع المعاملة
 بالقرعة من العمل فعمل يتعلق مقصد وهي حق العبد عرفا فالمعاملات منسبة

المعادن

المعاد فمات لما يئمه والمناكبات والمناجيات والممانات والبركات فلو
 قال اهدا انما يبيع من غير او يبيع او ادعى عليه او ادعى عليه او ادعى عليه او ادعى عليه
 قوله ولم يبيع ولم يشتر ديانته فان قالوا خبره فادع لم يسمع من غير العزم
 المعهود من مسلم او يبيع فبطل قوله في حق القضا ومنه جيل الحكم بالبيع لانه
 منبر صا در من عاقل فيجوز الكذب عنده لان يقيم عقلم وان قال ذلك الكافر
 شريه من مجوسي يقبل ووجه الحكم ومنه اشارة الى انه ملك حيث لم فلم
 يكتسب له الرجوع في كونه اشتره واخبره انه في مجوسي والى ان عليه الراي لم
 يشترط في خبر القاض وليس كذلك فانه لو قال ان قد اشترت بانه طاعة
 من فلان او وهما لا او قصد في بيا عداو وكلمه بها والبراي انه كاذب
 لم يقبل قوله كى لو استوى الوجهان كانه الكشف وغيره والى انه انما يقبل
 قول القروا اذ لم يكتسب منازعة فلو راى رجل جارية في يد رجل يبيعها الناطقة
 ثم راها في يد اخر يدعى ان هذا الرجل ظلمه وعصفا منه لا ينبغي ان يشترها
 لانه قد ثبت له منازعة هو الغاصب باقراره كانه المحيط وقيل قول حرد
 بلا منازعة قد شرط العدل اي عده له اي كونه منبر حردا لعنف حرد من
 البيانات جميع الديانة بالكلية وفي دار مشن وعرفا من النعم وهو
 على فتمين عبادات من الصلوة والزكوة والصوم والحج والجمادى
 فتم مزجوة قبل النفس ودرجة اخذ المال ودرجة تلك السيرة فتم
 العرض ودرجة قلع النفس كما خبر منه عن جاسته الماء فانه يقبل ولو
 عبه او امر او فلم يشتر لم يتوضا و به بل يتم كالاخبار عن الجمل والخرقة اذا
 لم يكتسب من ذوال الملك كالاخبار عن روية بلال رمضان وكالاقتار
 ورواية الهادي وبيت الشرايع كانه الزايدى ولا يخفى انه صريح في كونه

7. ٧٧٧

زاره القبر للنساء

۱۴۲
رسیده شخصی را جناب
موی لب کرده بود که
زیر ناف طلق کند و داخل
جگر را هم کرده بود و باره
موت کرد و من افتد و مرا
قیامت حضرت در کند که مرا
مردار از زین اقلدی
جبهه الحفا

وَقِيَعَم

طیلسی

عليها بلا نقل كرفع سفل الجبل نقلها فلو صب خرقة خلد اسلم ولم يقبله
كأنه لم يرد ولو غلط الخربا لجعل صارها مضافا لجعل وان غلب الخرد اذا دخل فيه
بعض الموضن لا يصير خلا عنه حتى يذهب تمام المارة وعند بها يصير خلا
في المصنعات ولو وقعت تحت العصية فارة فاخرجت قبل التفسير وتركتها
غير صارها لم تملك وعلما لجعل وبه افتر بعضهم في المسألة فثبت ولو وقعت
قوة خرقة جرة ما وثم صب في حث فل لم يقبله وعليه الفتوى ولا ينبغي
ان يتعد ترك العصية خرقة في رتب فلا يصح ان لا يباس به لان وجود
الخرب ليس يقبله وانما يقبله الاستفاد فلا يكون باخذ الخرافة المقاصد الفتوى
وكان بعض السلف اذا ارادوا الخا والخل صب في اسفل الخا يسم خلا لكي
يخرج منه وهذا زيادة احتياط فيه واجبة في الحكم في التمسك ولا ذكر ان
النية المستحيلة ولو تم ان زيادة الله ادا الى كسلة بسبب الادوية
القلبية نوجب جرمه انزال ذلك التوهم فقال دخل الى ميتا ذى الخا وبينه
الماء والذرة وكفه بان يقع في الماء وبالصبر والمدة العزيمة بغير الخا
والقاء وسكون نول قبلها جرة ففرا والمزلة بالصبر والتشديد جرة
او خاتمة طليت ولطيت بانزفت بالسكر الى الفاروج جرم كما في الزاهدي وغيره
شرب دردى الخمر تحقيق اجزاها فيه وردى الشيء وما يقع اسفله والاشياء
الى الاستفاد والكان في اصل موقد شانه كبردن به الى بدريها
لاعتقان به والاشياء تحبب الشغف وانما اثر الخمر من الكراهية الواقعة
بغير عبارة كثير من المعون لانه اراد التنبيه على المراد الدال عليه كلام الله
والاحمد شاربه الى الدردي بلا سكر لغلبة الثقل وفي الزاهدي لو شرب
ما عينه في عند الدقاق والعبارة لفظ عند الكرمي والماضيه على حكم الدردي لانه

و ان قطع الذئب
راسه ولم يبق له
الدمك فانما صار كالنقرة
الرافقة والذئب يفتها
وجاء الضاد

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ
لو ان اولادنا لم نترك
الدين لكانوا كالبهائم
التي لا تعقل

فاطمة

ووضع بوضعه فبانت بها اهل اهل
الميتة من اركية والميتة اهل عز
الاحياء الاختيار اهل اهل عز
لا ارضه ووجه الضورة لا كمال
يكن الميت من عز عزه ووجه
والمت والافا اعلا من معتبة الميتة
كذا مضمون شرح البيان

والحكمة لئلا ينسى ان يعلم حيوته ميتته اجدتها ما في سيرة ابراهيم عليه السلام
لقد علم على حال وقال نعمتكم لله اية كما في العشرة فليحج ووجه الذي فوق العشرة

[illegible]

موسیقی

والسجود

[illegible]

قد كنت مجرباً في كل شيء
 اذ كنت من جنس الخمر لا من جنس
 قال مسأله اذا خلقت اياها
 بعد ذلك لا تكملها فاجاب
 بعد از آنکه خدا نام
 در اوله و در آخره
 غايب و بين الاقوال
 و بين الخوفين
 و خسران خلقت اياها فلا يفسد
 لانها في جلاله و جلاله في جلاله
 اياها خلقت لانها في جلاله
 فساد و الخسران

بنى ثلثة اوتة او ستة كما في الرواية في الكلام استعاراً به لوضع
 وعن ستة من اولاده وجعل لكل سبعاً جازاً الى ان جازاً به الرواية وعن
 السبعين ان الكل صفاراً او كبراً او قتل بغيره ان فعل بغيره ان
 البعض لا يجوز عن احد الاتفاق وعند الحسن بن علي بن فضال عن حمزة بن ابي
 واهم ولده ولو بام باله عن احمد بن محمد بن الحسين بن ابي اسحق بن عماره وقال ابو
 القاسم دخل عليه من موضع لم يورثه عن نفسه ففقدوا علم انه اذا لم يجد
 الا فحينئذ لا يفتن قال في المائنة لا يورثه من ابا ولو لم يجد من واهبها
 قال يورثه المسمى لطلبها الى موضع كذا فيه الشاة وان كان بعيداً علم بغيره
 السبعة والاول استنبط الصواب كذا في المائنة ويقسم الى اربعة قسمين بنى
 وزنا لا تدافع لا يورثه جازاً لا في المال الربوا ولا في بعض ما يورثه
 لانه يورثه من ابيه الا اذا قسم مع ابي الوصي من عتاقه فكل مع كراهه هو
 دون الكعب من الدواب لعله او راسه او نحره فيقسم جازاً لانه حرف
 الحسب لعله فلو كانوا سبعة وجعلوا اليهم سبعة والراس مع منتهى
 الاكابر مع اربعة والمجد مع اثنين جازاً كذا في المائنة ويشترط في كل
 فاصبحنا وفيه استعاراً به لواءه بعضه اليه والسقط وبعضه اليه الاثر من السبع
 جازاً لانه الزيادة بازاو السقط كما في المعز او صرح في ظاهر الرواية الى جمة اليه
 وعن ابي يوسف له لا يورثه استر كسنة غنية او فقيرة حلة او متفوفة
 بقرة او سبع مثباه مستر به موجه باللسان اولاً لا يورثه اي غنيمة المشرك
 ثم قال في بيان ذلك ان الاستر كسنة او فقيرة او متفوفة او سبع مثباه
 عن الخلاف فان الاستر كبعده قبل لم يورث من الفقير لانه او جهل بالشر ففرض
 فيته الشراء وقبل الغنم اذا شارك نفسه في بعض لان ما زاد على السبع غير

يمشى ذلك اليه
 لستاء الشاة عادة
 وقال غيره في المائنة
 الى موضع

عن ابي اسحق بن عماره
 في قسمه في المائنة
 في قسمه في المائنة
 في قسمه في المائنة
 في قسمه في المائنة

وبالنسبة

وبالنسبة او في نفسه وعن ابي حنيفة انه انما اشرك بعهده مكرهه
 عن الاختيار ويقسم الى اربعة اقسام الوصية على ما هو من مال ففعل عنده وقال محمد بن
 ان الاب يورث من المائنة كذا في المائنة وقيل لا يورث من مال الطفل
 بل جازاً لانه غير خالص في المائنة وقيل لا يورث من مال الطفل
 عند عدمه كذا في الاختيار والكلام مشعر بان لا يجب عليه ان يورث من طفل
 بغيره في ظاهر الرواية وعنه ان يورث من غيره عن السبعين لا يورثه
 كما في الحيط والفتوى على الاول كما في الكفاية وعنه ينبغي ان يورث من ولده
 وولده ولده ذكره او ان يورث من غيره داه ولده بالاتفاق كما في
 المنظم فكل الطفل ما سكن من الغنيمة وما بقي من المائنة في اليوم وغيره يورثه
 فيقسم بينه كالسبب لا بالاستملاك بل بالبرور وسائر وفيه معار
 انه لا يتصدق في الوصية من غنيمة كذا في الخلاصة والارسل لا يورثه
 ولا يورثه بالملحوم لكن في جامع الصغائر ان الاب والوصي والمجد يورث
 الصبر وعياله وخادمه ويورث الابوان منه ويجوز لغيره ان يورثه
 في المائنة وان صح من مال نفسه فهو غنيمة او مال ففعل عنده
 العبد للمحدث وعنه استارته الى ان لا يورثه قبل ما قعد الامام وكذا بعده
 قبل السلام في ظاهر الاصول والارسل يورثه بعد سلام واحد وعن الحسن
 بن علي ان لا يورثه قبل الخطبة والارسل يورثه الامام محمد بن ابي جعفر
 والارسل يورثه الامام محمد بن ابي جعفر والارسل يورثه الامام محمد بن ابي جعفر
 لفنته او مدها زنت بعد الطلوع وهو المختار لانه صريح كالسود كما في الوا
 وذكره الحيط انما لم يورث في اليوم الاول البعد الزوال وامانه اليه الثاني
 الثالث جازت قبله لانه يصير بيننا على وجه القضاة ولو شك في يوم الثاني

قد انزلنا بها ٢٥٦
 بما يتغابى الناس مقصد في نعمته وجمال يتغابى بفضل
 كماله وعلو رتبته اذ ايلكت تلك النعمية وجب اخرى هذه ايمت قارا
 فكذلك عند كل واحد لم يكن معتبه والى فلا شئ عليه حتى يشتري اخرى
 الا ان قال فضل عند من ان يغني افضل من دفعه الى فضل عند ايمت كماله
 كان غنيا والى فضل لكل كماله في النظم وغيره ويقتضيه الغنى غير النافذ الى النعمية
 نفسه في مقتضى اى نعمته ما يقتضيه لادانته في الخلاصة او بمقتضى شاة وسط
 كما في الزايد في النظم وغيره ما شري الا نفعيته اولا يشتري ولما اشترى
 الاضافة العهد لان شراؤه الغنى مع البينة غير موجب عنه الا كثر من ذلك
 الزايد ان لو لم يغيره من غير الايام فلا شئ عليه روى انه يصدق بعينه
 شاة واهل ان وجوب النعمية بالشر افضل اقتضيه فيها الروايات والاشياء
 فقال بعضهم ان كلام الروايات والاشياء ان شراؤه الموصوف المعصوم واجب بالادب
 النوازل على انه غير موجب علم ما روى عن الشيخين وذكر في الاسلام في شراؤه
 الموصوف غير موجب اتفاق الروايات وشراؤه المعصوم واجب في ظاهر الرواية وروى
 الزعفران انه غير موجب في المختار عنه السرخسي وذكر الجليلي ان شراؤه المعصوم
 موجب في ظاهر الرواية وروى الطي وى انه موجب كانه الذخيرة وذكر في المشايخ
 ان من اشترى شاة بعينه بالنية عند الطي وى ولم يعطى عند المعصوم
 ان يقول على ان اشترى بها او اشترى بها والمختار ما في المتن على ما دل عليه كلام
 خزانة المفتين وفيه الجدة بعينه من السنة الثانية والثالثة والثالثة
 وهو في الغنى من جنس الضمان ما لم يترتب من المعصوم دخل في السنة الثانية
 والبعثة الثالثة والابل خلاصة سنة وقيل غير ذلك كما في قول ابن الاثير في
 الشريعة ان عليه النثر الحول عند الاثر كذا في الغنى وفسر الاثر في الحديث بابل

السنة

لا ترمه

نعم سنة الثانية من ذلك الخزانة هو ما ان عليه سنة اشترى او انما يجوز اذا كان
 عليه الجدة او كان صغيرا فلا يجوز الا اولا وخلص في السنة الثانية والى الجدة
 مع كونها عتيقا انما اذ ارادوا النسيان يفتن حينا وفي الزايد في يومه عند الفقهاء
 ما لم يترتب سنة اشترى وذكر الزعفران انه ما يكون ابل سبعة اشترى وعنه غايته
 او تسعة وما دونه حمل وانما قال من الضمان لانه لا يجوز من المعصوم غير ذلك
 خلافت كما في المسود وغيره لكن في الخلاصة العنود من المعصوم لا يجوز من
 الضمان مما آت عليه النثر المحمول وفيه الشيء كالكرام وهو ما في نسخة بل السوم
 في الاثر من الاربع التي في مقتضى النظم فقامت الى فذهب السبق حال
 كونها لا يرد على الشيء من غير ان الضمان في يومه الى الشيء ابن حول من الضمان
 والمعر الاخر من الغنى والامس من الجدة وهو من الضمان ان سنة اشترى
 من المعصوم اربعة ابلين من ابلين من المعصوم وعنه جمهور الفقهاء وهو ما دخل منه في
 الثالث كانه الكافة وابل من خمس من الاحوال في الابل وبذلك انظم الفقهاء
 احدها اربعة فنفق اربعة منه من ذوى نفق ونفق ولكن في كتب
 الثالثة ومن ذوى نفق في السنة
 ثم ما دخل في الثانية ثم قال في الظاهر قول
 اكثر من الزايد في ما دخل في السنة
 بانه لا يرد في الجدة والجمل والعمل افضل
 الا ما ذكرنا في الدعاء ووجه في النعمية
 ربا والى الجدة والى الجرب في الجدة
 كما في لقابل ان يقول باسنادك
 فنفق وكذا العتيق والى ترتيب بعض من

لا تلموا ولا تلموا
 في الاول

الابل
 انما الجدة قبل ان اذا كانت
 بعينه وما اذا كانت لا
 بعينه لا يجوز ان يكون الابل

قولا فيهما بما يتبعها من الناس مفسد في نفسه واما لا يتبعها من يفضل
 كما في الحديث اذا سمعتم اذ اهلكت تلك المصيبة وجب اخرى عند ايتمها را
 كذلك عند قولكم ان لم يكن معيثة والى فلا سني عليه فان استمرى اخرى فم
 الى اوله قال افضل عندكم ان يفتي افضلنا ويقع بالافضل عند ايتمها را الى
 كان عينا والى قبلنا ان لا يفتي في المصيبة ويقع في غير المصيبة
 ينصده في ميمتها اي يفتي بالغير لا بالحق في غير المصيبة او يفتي في شاة وسقط
 في غير الزايدة في المصيبة وغيرها شري المصيبة او لا يشتري واما اشتري
 المصافة العمد لان شراء الغنم مع البينة غير موجب عند الاكثر من قول
 الزايدة ان لو لم يفتي في مفسد الايام فلا سني عليه روي انه يستحق بغير
 شاة واما ان وجوب المصيبة بالشر افضل فكل من رواه في بابات والى
 فقال بغيره ان كلام الزايدات والى ان شراء الموصى المعسر موجب للمواظفة
 التواضع ان لا يفتي في غير موجب على ما روي عن الشيخين وروى في الاسلام ان شراء
 الموصى غير موجب اتفاق الروايات وشراء المعسر موجب في باب الروايات وروى
 الزعفران ان لا يفتي في مفسد من المصنفات عند السخري وذكر الجليلي في باب الروايات
 موجب في باب الروايات وروى في باب الروايات قال عليه السلام من يفتي في مفسد من المصنفات
 ان من استمرى شاة فبعت بالينة
 ان يقول على ان يفتي بها او يفتي بها واما
 خزانة المعقنين وفي الجند بغير ميمتها
 وروى في الغنم من ميمتها القنان ما لم يفتي
 والبقرة الثالثة والى ان لا يفتي في
 الشريعة ما لم يفتي في مفسد من المصنفات عند الاكثر من قول

الاستدلال

قال عليه السلام من يفتي في مفسد من المصنفات
 ركنات يفتي في مفسد من المصنفات
 ركنات يفتي في مفسد من المصنفات

بعد ستة اشهر من ذمة الخزانة هو ما اقر عليه ستة اشهر وشي واما الجوز اذا كان
 مع غير الخزانة اذا كان صغيرا فلا يجوز الا اذا دخل في ستة اشهر الثانية واما الجوز
 صغيرا كونه عتيقا انما اذا اراد الناس ان يفتي في ثبوتها في الزايدة في ميمتها القنان
 ما لم يفتي في ستة اشهر وذكر الزعفران ان لا يفتي في ستة اشهر او يفتي في ستة اشهر
 او يفتي في ستة اشهر واما قال من الضايق الى المفسد من المعسر في ميمتها
 خلافت في مفسد من المعسر في ميمتها القنان ما لم يفتي في ستة اشهر او يفتي في ستة اشهر
 القنان ما لم يفتي في ستة اشهر وفي الجند بغير ميمتها القنان ما لم يفتي في ستة اشهر
 في الجند بغير ميمتها القنان ما لم يفتي في ستة اشهر او يفتي في ستة اشهر
 كونها زايدة في ميمتها القنان ما لم يفتي في ستة اشهر او يفتي في ستة اشهر
 والمفسد الاخر من الغنم والى من ميمتها القنان ما لم يفتي في ستة اشهر او يفتي في ستة اشهر
 من المعسر في ميمتها القنان ما لم يفتي في ستة اشهر او يفتي في ستة اشهر
 الثالث في مفسد من المصنفات من المصنفات من المصنفات من المصنفات
 ابن قول وافي مفسد من المصنفات من المصنفات من المصنفات من المصنفات
 الغنم في ميمتها القنان ما لم يفتي في ستة اشهر او يفتي في ستة اشهر
 ويكفي ان لا يفتي في ميمتها القنان ما لم يفتي في ستة اشهر او يفتي في ستة اشهر
 القنان ما لم يفتي في ستة اشهر او يفتي في ستة اشهر او يفتي في ستة اشهر
 والى ان لا يفتي في ميمتها القنان ما لم يفتي في ستة اشهر او يفتي في ستة اشهر
 في ميمتها القنان ما لم يفتي في ستة اشهر او يفتي في ستة اشهر او يفتي في ستة اشهر
 القول في ميمتها القنان ما لم يفتي في ستة اشهر او يفتي في ستة اشهر او يفتي في ستة اشهر
 المفسد من المصنفات من المصنفات من المصنفات من المصنفات من المصنفات
 القنان ما لم يفتي في ستة اشهر او يفتي في ستة اشهر او يفتي في ستة اشهر

الاستدلال
 ان الجند بغير ميمتها القنان ما لم يفتي في ستة اشهر او يفتي في ستة اشهر
 يفتي في ميمتها القنان ما لم يفتي في ستة اشهر او يفتي في ستة اشهر

قال عليه السلام من يفتي في مفسد من المصنفات
 ركنات يفتي في مفسد من المصنفات
 ركنات يفتي في مفسد من المصنفات

في السراوية فاني بينت ان السراوية لم تجز وكذا الغاء التزل استلزاما لما عرفت
 وانه انما هو في الموصول وفي الموصول فان قيل كثر ما لم يجز وعنه ان
 اكثر من النصف جاز كانه النصف وانه مقطوعة النصف المتعقبة وقال
 رجب انما الشاة لا يبع لانه يامد العلف باللسان والشاة بالسن كما في
 الميتة والحفي بالسن فيمنع العاجزة عن الجاه والصغيرة التي بين وكذا
 بها التي والسعال كانه النصف واعلم ان العقل لا يجز من صبي ولا من كلب
 سليمان من العيوب الباهرة فما يجوز منها جاز مع الكرامة كما في الحفريات لا
 يجز معها ولا في عظمها من الغزال كانه النصف ولا ما من بالهرة والذئبان
 لما بعض النجم كانه المحيط وقال الميرزا في هذا اذا نزع الشاة او البقرة في غير
 وقتها وكان في عظمها جاز ومن بعض المشايخ لا يجز في الميتة لانه لا يبع
 لهما كانه الميتة وعنه ان الميتة يرحلها العواذ الى المتك الى الذي فلو ثبتت
 فوازم وصفت الرابعة وضعها حقيقة على الارض واستعان بها في جاز
 ذكره شيخ الاسلام كانه الكرامة واعلم انه لا يجز فيمنع من احدى الحفريات
 او في بيت فته واما في البقرة فلا يبيع الى اذ ذيب كذا في الحفريات
 لا يجز في الجلالة التي لا ياكل الا الجيف كانه الطهيرة ولا يذبح عنه بما يذبح
 من الاضحية اكثر من ثلث اذ نسا او ذبحها او عظمها او البشما الواحبات اذ
 لا اكثر حكم العقل وعنه ان المبيع مائة وعنه ان الثلث مائة الزيادة على النصف
 وهو قولنا ونزع النصف عن رواجان واقتار ابو الليث انه اذا بقي الى النصف
 ومن نحو جاز وعليه الفتوى كانه الرابدة في ذكوره نادرة العقار ان كان
 مائة لما ان كان اكثر من النصف لا يجوز بالجماعة وان كان اقل منه جاز
 بالجماعة وان كان بقدر الثلث يجوز في طاهر الرواية وعنه لا يجوز وبكذا

من جاز في طاهر الرواية
 الحبيب

مشتم

النظم

في النظم وطريق معرفة المقدار في غير العيون طاهر واما فيما فقد قالوا فيه
 المبيته بعد منع العلف لونه الجوز يمين ثم يجز العلف منها قليلا قليلا
 فاذا اراه من موضع العلم ثم يذبح العلف ويقرب لعلف بلدها فتعاقب
 بين الموضعين ان عتقا فالراية ثلث وان نقصا فنصف وعلى هذا ذكره الرواية
 والظاهر مبني لانه لا يذبح في النظم لانه اذا كان اواحد بهما ومن الطرفين
 انما اذا خلقت بله اذ يمين جاز كانه المحيط والمانه لا يبيع ما يبيع من الايمن
 عليه ما قال ابو علي الرازي وقال ابن سامة انه يبيع كانه الميتة والمانه لا يبيع
 العجاة والعوراء والمقطوعة الالية والذئب فلو خلقت بله ذنب فعلى
 ابو يوسف انه لا يجوز كانه المحيط وانه لا يبيع من العجاة والذئب
 على المراء من الذئب العلم الطويل فاستعور لم يبيع لانه عند عبد الواري فانما
 كانه الميتة والاصل في العيوب على ما قال بعض من ان من يربى المنطق على المال
 او الجمال على المال فهو مانع كانه المحيط وانه لا يبيع من العجاة والذئب
 او كان بعد فقيه من حق الموصلة المفسر في رواية ابو سليمان واما في رواية
 ابو حفص فيمنع ما نزع اصل كانه النظم وغيره وان ما نزع من النجم احد سبعة
 اشترى كونه بدية وقال درقته وجم كذا في النظم الباقية في النظم باعنه الى الميتة
 وعظمه في عتق وعنه انما ومن الجيف من انه يذبح في النظم وعنه ان
 وذكره عتق انه يذبح عند الطرفين واما عند ابو يوسف فاميت ان اوجبا
 بعينه اجهل الورثة على النظم من مال الفلانة فيشاعرا به لو اشترى للميتة
 ولم يبيع فماتت كافي ميراثا عنه فالورثة ان كانوا سبعة فله اربعة اعشار
 جاز كانه النظم كبقرة ذكوره ثلثة من النظم ومنه ومنه ان في النظم فانه يذبح
 كذا في النظم سبعة من تلك ومن الاضمار وحجاء الضبيد والخلق والعقيدة

هذا لا يذبح كونه الميتة في ارضها
 نكح شاة من الايمان الى النظم
 كونه ان لم يكن لها ذنب فتنطق
 لا يجوز ذبحها من النظم
 ان ما يخلق لها ذنب كونه
 تحت النصارى
 ولا يجوز ان يجزى شاة من
 من النصارى

او النطق فانه يعبر عنه ظاهر الاصول وعلى انه يوسف الى الفصل ان يكون من
 مبين واحد فلو كانتوا مختلفين وكل واحد متعربا عن الآخر فانه يكون
 كما في النطق وان كان احد يسمي الى الشرح في هذه الصورة او غيرها كما هو امره
 النطق لا يعبر عنه النطق بل لا يسمي متعربا وفيه اشعار بان لو كان يعبر عنه
 ويعبر عنه افعالا العام لما عجز عنهم وكان القاض متطوعا فيصدق النطق
 بعينه شانه وسط كما في النطق وباطل العجز عن الموجب على نفسه والاحتجاج به
 المتبادر عنها اي من تلك الاحتجاج فلا يخل العجز الموجب البذر او غيره وكذا
 ان العجز البذر والاطلاق والى على انه لو صح عن حيث يعبر عنه من مال نفسه جاز
 اصل المعنى هو المختار لانه المال والشواحب ليست كذلك والوجه عن بابه من مال
 واختار ان لا يخل لانه انما ملك لبيت فصدق كما في المشتريات وغيره ويؤيد
 الى بطم العجز المذكور من بشاوا استيعابا بديس من بشاوا فغيره او غيرنا
 او فرميا ما شاء وندب النطق في شغلها على الفقر والاحتياج والفتنة فثبت
 احوالها في الروايات فارتبطت كالمعنى والاشتمال للعيال بذا هو البنية والدرج في النطق
 واما درج السابغين فاني يخل منه بعد ما يظفر ثم يتصدق بالبناء وارجح ان
 يخل ويدفع كماله والعيال وهذا درج العوام كما في كفاية الشجر وفيه شفا
 بان لا ينقص من الثلث وهو مستحب كمنه الاختيار ويستحب ان يخل منها المعنى
 كما في الذخيرة وينبغي ان يعرف في الفقر الرستاق ان كان الاحتجاج به فان
 المعبر عنها كما في الخلاصة وندب الى ذلك التصديق فيكون ان يرجع
 الى الندب الذي عياله الى لمن عليه نفقة جماعة ندب توسع عليهم
 الى العيال وفيه اشعار بان لو كان عليه نفقة واحد لم يكن الترتيب بغيره
 بيده ان الصبي الصغير الى علم شراها وقد رعى ذلك والاحتجاج به

انما
 لا يفسد
 لا يفسد

ولكن
 انما يكون
 انما يكون

وفيه من غير انه يستعمل في غير النطق بنفسه فانه يفرق بين ما
 بالحق ومن الادب ان ينوي بها التقرب ويربطها قبل ايام الاحتجاج بين
 احوالها ويحتمل ان يستعملها واستعملها ويقلدها ويقلدها وان يكون
 الذي في طاهر المانع الزايد في تمتع الادب في ذلك وكذا في كتاب المحبة
 بانه لا ينافي بينه ولو كان جاز فكل من لم يصدق في جلد بالانه جاز
 او يعلم انه يستعملها كالحجاب والمخل والعربا او يتخذوه من اوكسافا
 او نطقا وغيره فلو عمل جازا اوجه لم يجر عليه تصديق الاوجه كما في القصة او
 بيه له اي بيع الجلد ما يتفجع به باقية لشواحب يسيرة وقد رتب به وقيل لا يوز
 ببيع بالثوب كما في قاصدين فان بيع الجلد بغير ذلك مما لا يتفجع به الا بعد
 الاستئذان كما في رايهم والمطعمات يتصدق بغيره لان القرية انتقلت
 اليهم وفيه اشعار بمراتبه في البيع وبانه لا يبيع الا بما يتجر والصحة ان يخل
 فلو اشتراه به جاز ولو اشترى ما لا يتفجع به الا بعد استئذان كمن لم يخل
 لو اشترى به لعمارة كما في الترمذ وكذا في الترمذ ان قول الترمذ
 اما قول ابو يوسف فاليوم يخل لانه كالوقوف في المحيط لا بأس ببيع
 بالدرهم يتصدق بهما وليس له ان يبيع بهما لينفقهما على نفسه ولو فعل
 ذلك يصدق بهما وفيه المنيعة لو اشترى بثلث الاحتجاج شيئا مأكولا فأكله قال
 غير ابي احمد لم يجب عليه التصديق بثلثه احتسنا وقال ايضا اذا دفع الرجل
 شيئا من ثوبه فبشعره من الثوب وقال صاحب المحيط لا يجب فيه فائدة الزينة
 لكن لو دفع الرجل ثوبه دفع اليه شيئا يجب ان يعلم ان لا يخل ان يخرجه صوف
 اصفره ولا ان يخل بنبهها وان فعل يتصدق بذلك ولا يرفع حله باوسرها
 اوجه القصاص ولا يخل ان يربط ولا ان يخل عليها فان فعل ذلك ونقصها

اليمين

تصدق به وذلك ان ايج يالكم في السراجين ولو غلط اثنان في كل منى
 شاي صا حيب با ذم لا كثر عن كل منى واخذ كل مسلم من صا حيب بله
 فلو اخطا ثم علم فليعمل كل وان اياها بعد ذلك فمن كل لصا حيب فتمت شانه
 تصدق كل بملك بعينه ان مصر الامام وصي القوي بنفسه بشاة العقب
 من ولده الصغير او الكبر او غيره الما ذل المستغرق الدين او غيره لان القاب
 ملكا بابق العقب الى ملكا بالقبان مستند الى يوم العقب السابق فكان
 التقدير ارادة غير ملك وقيل ان يكون اذا ادى القبان في ايامهم وعن ابن
 يوسف وزفره انه لا يصح في الكفر وفيما ذكر من هذا الدابة في
 ليس بينه وبين ما في الكفر من انه ملك عند اداء القبان شي من القاب
 كالفن فانه اعتمد على ما حقق في العقب في القاب في غيره في ذل الادب فقط
 فتم برؤية اشارة الى انه صا حيب با سرق من اجد وعن ابن يوسف في العقب
 لا يصح التقدير بشاة الوديع والعارية والسفاعة والمضاربة والمزج في
 والربح والموكل بالشر او الحفظ كما في النظم لانه في ملك الغير فانه لا يملك
 الا بعد الذبح وقيل يصح بالوديع كما في التقدير والبيان في الاستدلال
 كما في التقدير فقال المص متوار واجتمع ان يصح اذ يصح صبا عقده مات
 الذبح كما لا يخفى في ذلك الرجل فالذبح وارده على الملك وردت العقب
 لجواز ان يكون نحو الاصح في الحفظ ولو سلم كان الذبح واردا على العقب
 لا الوديع ولا يخفى انه غير متصور لكونه متعارفا لكونه لو سلم منع لكونه
 سنة المزدوج بان الما ذل الاصح بينه الذبح كحرم في التقدير وان الذبح
 وارده على الوديع صورة والمملك المستند مع غيره ما ينبغي له المص فتأمل
 نعم يشكل ما ذكره بانقران الملك في العقب لا يثبت به دون التغير في

بلا طاهر

بلا طاهر ان الضمان في ثبوت كلامه ومنه انما الى القصد المخصوص به والوديع
 اتفاقا والضماني الدال على قطع المصوبه فليس الاحتكام بلا شك في ذلك
 الكلام **كن بالحيه** عقب به الامتياز لانه واجبه وذو مباح الما ذل
 لتكفي فيكون مكرها ويومعه رصا وكفرب وعلم اذ اخذ فهو صا حيب في ذل
 مصيد وسمى الصيد صيده او هو على ما قال الما ذل في حيوان متمنع متوجس بها
 لا يمكن اخذه الا بحيلة يخرج عنه بالمتنع مثل الدابة والقطر ليطا اذا المراد منه
 ان يكون له قوايم او جناحان يملك عليهما ويقدر على الفرار من جملته والحيوان
 مثل الحمام اذ سقاه ان للمالك الناس ليلدا ونارا وبطبعها ما توصف من الا
 ودخل به متوجس بالقبان لا يمكن اخذه الا بحيلة الى لا يملك اخذ في القاب
 وغيره الصيد متمنع لا مالك له فالصيد اعم من الحيوان فيشكل ما قال ابن الاثير
 قيل لا يمكن للشيء احييه فيكون محتاجا الى مالك له واعم من ما قول صيد
 الملوكة ارباب وتغالب وكلام الكرم في نظر الما ذل يخلق على الوديع في
 واذا تركت فصيد الى البطل الى الشجعان وسبيل الشا وحمل الملك عنه
 الاخذ ولو حمل في الصيد بشيئ من الجيوان والسم في شاة الاول فقال
 بجل صيد كل ذي ناب كالنميمة الغيرة والبق والاسد والذئب ووسخ الطير
 وغيره ياروي عجب في الشتر والباري والباسق والحاده وغيره ياروي في
 بان مال ناب لا لا تملك لم يكن صيده بلا فرق لانه لم يخرج في الكرم في ذل
 الا انه منع عن التقصير فالاداء صيد كل سبع واريد ما صا دالناج الخشب
 دون ماله ناب وجلب كما في ذل في بشرط علمها الى علم كل ذي ناب دخل
 في جلب اخذ الصيد لطريق الشتر فكل ما ذكرنا من السباع اى ان عظمى من
 صيده عن وعن ابن يوسف انه يستثنى منها خمسة لكونه يحبس العين وكذا الا

ان سار العقبه

وابن

والدب لا ينال لا بطلان فيكون له في الدنيا والدار الآخرة
 في المضمرات وغيره في رواية أبي الحسن بقوله الشرط العلم بالحدود
 والدب والحداد لا يظن وقال السفاخر ان الأسد والدب لا يقصرون
 فيما يتعلم فقد قال في البيع خلافه والخبر عنده انه في غيره ليس على العبد
 على ما في الخبر وغيره من ان الطيب ليس العبد عند بعضهم وقد جعل صبيته في الله
 والبناء مطلق يحمل وفيه اشعار بان الصبيته ملك لا يفتقر الى ان لم يعلم كماله
 المتأخر والاول في توجيه الخبر في وجهي اي قطع السبعين جزءا من الصبيته
 ليحقق كونه الاطرار فلو فسخا او فسخا اي جبا على صوره فيقول هذا
 محمده واما عندنا فكل الفتوى على الاول كما في الخبره وليست في من الباري
 والعصر فانما لو اقلنا صفا او فسخا على الاطلاق كما في النظم فانه في صفا ان
 الجرح شرط ولفظ قول الباري لعل لم يعمل احد منهما على طاهر الرواية والآخر غير
 غيره كما في قوله الكفاية في ان الاول ليس بشرط ومنهم من شرطه ومنهم من
 اشترط ان كانت الجرح صبيته كما في الحديث وغيره ويستمر ارسال مسلم او
 لتاخر السبعين فلو انقضى من صاحبه فاخذ صبيته او قتل لم يوجب كماله فيقول
 بل علم بالرسالة ان لم يقطع بوجود الشرط كما في الصغرى سمعنا حال مما
 يقف عليه الارسال فيشرط ان السبعين في قوله كماله عند الارسال ثم
 زوجه معها فانزج واخذ وقته لم يوجب كماله في قوله كماله من الشرط
 الذي فلو ارسال موسى او مرته او صبي لم يوجب كماله خلاف الاخرين كما في
 الحديث وغيره على مقتضى ما في الرواية او الجناحين معوقين اي مستغنيين عن صبيته
 يوجب صفة اخرى فيشرط الارسال على الصبيته ولو غير معين فلو ارسال على صبيته
 اخذ صبيته والكل الفل ما دام في وجه الارسال كما في صفا ان ويشترط ان لا يشترك

فصل في...

في وجه البيع المعلم بغير اللام المشددة ما لا يحل صبيته من بيع غيره معلوم
 معلوم في مرسى او تارك التسمية عند وجوده فلو ارسال البيع المعلم وثركه
 في المعلم في جرح صبيته لم يوجب كماله في البيع وفيه البيع والحرم والاحترار عنه
 فيشرط التزم اقبالي ولو تارك كماله في اخذه دون الجرح كونه كرامته في بيع على العبد
 كما في الحديث وفيه اشعار بان لو رده عليه في ذي الجرح كونه كرامته في بيع على العبد
 لكن بشرط ان لا يشترك في المرد من لا يحل صبيته كالجوسي والاحترار
 في قولنا يقول في الاستبراء في وقتها اي توقف المعلم بعد الارسال فلو كان
 واستحقق الغنم في مرسى الصبيته وقتها اي وكذا الطيب لو فسخ
 ولو ارسال الباري فقلت ساعة للمعلم في بيع الصبيته وقتها فلا بأس بغيره
 ولو اقل في خبر بعد الارسال او بان لم يوجب كماله في الحديث قالوا ان لا يشترط
 بعلى آخره بعد الارسال كما في النظم وغيره غير ان عدم الطول امر غير مفيد
 والحاصل ان بشرطه في الخارجية من العلم والجرح والارسال وعدم المشاركة
 وعدم اشتغال بالغير وكان عليه ذكر شرط السادس وهو ان لا يقع على عليه
 بعد الارسال كما في النظم وغيره ويعلم المعلم بغيره البياض والميم بشرط على الطيب
 من ذي الناب هو ان لا يحصل كل بيع معتور فكتب على الناب كماله في القامون
 فيشرط فيه تركه في كل دون سائر السباع كالغنم وغيره كما في قوله الشرط
 في تركه في الاربعة واربعة واربعة واربعة في قوله الشرط في النظم وغيره ان الغنم مستثنى عن
 كماله في اختياره في قوله الشرط في النظم وغيره في قوله الشرط في النظم وغيره ان الغنم مستثنى عن
 فانه في كماله في بيعه ان يكون المعنى ترك كل السبع الكثير الاستعمال وهو
 الطيب الغنم لا غيره ولذا لم يتعوض حكمه بغيره في كماله في بيعه في قوله الشرط في النظم وغيره ان الغنم مستثنى عن
 معتبره في كماله في بيعه ولم يعتبر الا في كماله في بيعه ان الشراك في بيعه او في غيره

في وجه البيع المعلم بغير اللام المشددة ما لا يحل صبيته من بيع غيره معلوم
 معلوم في مرسى او تارك التسمية عند وجوده فلو ارسال البيع المعلم وثركه
 في المعلم في جرح صبيته لم يوجب كماله في البيع وفيه البيع والحرم والاحترار عنه
 فيشرط التزم اقبالي ولو تارك كماله في اخذه دون الجرح كونه كرامته في بيع على العبد
 كما في الحديث وفيه اشعار بان لو رده عليه في ذي الجرح كونه كرامته في بيع على العبد
 لكن بشرط ان لا يشترك في المرد من لا يحل صبيته كالجوسي والاحترار
 في قولنا يقول في الاستبراء في وقتها اي توقف المعلم بعد الارسال فلو كان
 واستحقق الغنم في مرسى الصبيته وقتها اي وكذا الطيب لو فسخ
 ولو ارسال الباري فقلت ساعة للمعلم في بيع الصبيته وقتها فلا بأس بغيره
 ولو اقل في خبر بعد الارسال او بان لم يوجب كماله في الحديث قالوا ان لا يشترط
 بعلى آخره بعد الارسال كما في النظم وغيره غير ان عدم الطول امر غير مفيد
 والحاصل ان بشرطه في الخارجية من العلم والجرح والارسال وعدم المشاركة
 وعدم اشتغال بالغير وكان عليه ذكر شرط السادس وهو ان لا يقع على عليه
 بعد الارسال كما في النظم وغيره ويعلم المعلم بغيره البياض والميم بشرط على الطيب
 من ذي الناب هو ان لا يحصل كل بيع معتور فكتب على الناب كماله في القامون
 فيشرط فيه تركه في كل دون سائر السباع كالغنم وغيره كما في قوله الشرط
 في تركه في الاربعة واربعة واربعة واربعة في قوله الشرط في النظم وغيره ان الغنم مستثنى عن
 كماله في اختياره في قوله الشرط في النظم وغيره في قوله الشرط في النظم وغيره ان الغنم مستثنى عن
 فانه في كماله في بيعه ان يكون المعنى ترك كل السبع الكثير الاستعمال وهو
 الطيب الغنم لا غيره ولذا لم يتعوض حكمه بغيره في كماله في بيعه في قوله الشرط في النظم وغيره ان الغنم مستثنى عن
 معتبره في كماله في بيعه ولم يعتبر الا في كماله في بيعه ان الشراك في بيعه او في غيره

فيجعل الرابع وبنو القاهر وروايتنا حبيب وروايتنا حبيب وروايتنا حبيب
 السبعين فالتفويض الى ابي المعلى والصبيا ديني اذ المقام وروايتنا حبيب
 واما قال اهل السنة لو شرب من دم الصبي لم يفرزنا ترك مفعوله بغير الجسد
 والعلم والجناس والظفر وغيره كما في ميثاق وغيره وروايتنا حبيب
 الى يعلم علم في الميتة بها بوجوهها جسد عايش اياه والانس اجابة حبيب
 واما وروايتنا حبيب فان كلامنا شرط له كما في الكرمات وغيره والعلم على ما صيد
 من الطيور والباري بالتحقيق في التشديد نوع من العقوبة في القاموس في
 فان اكل في حالة الاصل واستيفاء من الوجود تركه الى الاصل ثلثا من المرات ثلثا
 حبيب الى ان لم يفرز على وان ترك لاكل لا للعلم فلا يولد على ما قد صار ذلك
 الطب بثلثه سواء قد اكل او قبل اكل منه ما صار فبطلت بطلت ايامه وان ترك
 في النظم وقد بقي في ملكه في البيت او المفاضة والادوية الاخرى من ما يفرز
 ولا يفرز منه هما والاول الصبي كما في الروايات وفيه اشعار بان لا يفرز من ما اكل
 اذ اكله بالجملة لا يفرز الا في حال قايمة وقد قال اهل السنة بالاكل كما في الكرمات
 اشارة في الكرمات وغيره وبيننا اشكال فان اكله بالشيء لا يقتضي الوجود والاشارة
 انما حكم بغيره الامنة الميتة عند دعوى الولد كما في قوله تعالى فلو كان ميتا
 حبيب حبيب بغيره لاكل ثلثا او بغيره من غير المذنبين فبطلت بطلت ايامه من
 حبيب حبيب بغيره لاكل ثلثا او بغيره من غير المذنبين فبطلت بطلت ايامه من
 فقال في شرط اكل بالبري الى ربي المسلم او الكافر لئلا يفرز من متوفين
 التسمية عند البري فينتشر في شرائط الذبح فلو لم يصب الى محبوس لم يفرز
 او محبوس في سبيها فبطل صيد الم بول وشرطه الجرح فلو وقع السهم لم يفرز
 الذخاوة وعدم شرطه الى دماء مع الخلف السابق في النظم وشرطه ان لا يفرز

اوراق

الى ربي او ما روي عن طلبة الى المرحى اليه ان غاب عن بصره على ماله منهم
 الى حائل اياه وقد توهم من سبب المص الى الوهم في ذلك لعل ان الحاصل
 بعينه الحاصل غير ذلك وان كان باطلا في زوايا السباع مفتوحة ويومئذ لم يفرز الحاصل
 الذي هو التخلف في الطيور وانما اذرع على السهم فينبغي ان يفرز الى السهم
 الراعي اذ لم يستغل بغيره وانما اذرع على السهم فينبغي ان يفرز الى السهم
 سبع اكل استبان وانما شرطه ان يفرز الى السهم فينبغي ان يفرز الى السهم
 لري وروايتنا حبيب في قوله علم يعني ان يخرج بربيه اكل وان لم يفرز في مكانه
 الكرمات وتمام التخصيص في الخط وفيه اشعار بان لو وقع عنده من وجهه ميتا
 لم يفرز في بان مدة الطلب غير مقدرة وقد قال ابو حنيفة ربه انما مقدرة
 بنصف يوم او ليلة فان طلبه اكثر منه لم يفرز في الزبادات ان لبس اكل
 من يوم اكل كما في المقتضات وما صرح عن بيان حكم المرسى اليه والمرحى اليه
 سيق في شرحه في حبيب فقال وان ادركه الى الصبي المرسى او الراعي في
 الاصلح وبالسبع او اسهم على كون الصبي ميتا فانه كان في الميتة
 عند اجزات حرم وروايتنا حبيب من ذلك بان يكون في الوقت سبعة وروايتنا
 انما الذي قد اكل لم يفرز منه بان لا يجد الا انه اصل او يجد لكن لا يفرز في الوقت
 ما فكن من تحصيل الا انه والاسنة او للبري لم يفرز في قوله روايتنا حبيب
 الشيخين انه يفرز وروايتنا حبيب من الحيوة اكثر مما في المذبح بعد الذبح
 اما اذا كان ميتا فلو ميتة في الجرح اجماعا كما في الروايات وغيره والكلام في ذلك
 انه لو مات قبل وصول الذبح او مع وصوله وبعد وصوله قبل اكله فبطل اكله
 فانه كما في النظم ان اذا فتم الى مثل حرم فتمت مع اكله بغيره لانه لا يفرز
 الجدة في الاغنياء الا اكل كما في المقتضات والمعارض في شرحه اب سمعنا بغيره قد

في قوله بغيره ميتا يكون فوق كوة
 منقوع بان الغنم في ما دوس
 الكرمات وروايتنا حبيب

وفاق فاذرني بها حتى ياتي بها المقياس او سم بله ريشي ديتق الربيع
غلبت الوسط نصيب بعرضه دون حده في كثر القاموس او يندفقه بضم الباء و
المدال فينته مد وري يري بها فتيته ذات حده وان جرحته لا فقال ان يكون
تقيد وفتنه اشعار بانها لو كانت فتيته ذات حده على ان كانت فتيته باطلة على ان
ان الموت ان كان باجرع بقينا على ان كان بالفضل لا على ان كان بجرع او بغيره
اجتبا طاقان رماه بسيفه وسكني فان جرحه بالفضل وان احاط به الفقا و
القبض لا على ان كان الموت بالقبض او بغيره بل بغيره بل بغيره بل بغيره بل بغيره
ما لا فقال الموت بالماه او وقع بلاء مملت بعد الرعي عورس او جرحه او جرحه
وقع على الارض لانه مملت في الاصل انه تفرق على العبد للموت وبعثه
لان جرحه ان يقتله التردى والسقوط فوقع من العوا على السيف او على السيف
او على السيف المبرور مات من جرحه على السيف والماه الزوج اى الاخر او بالسيف
على السيف فتمت هذه الامور كالارسل من لم يرسل منه فتوا بعت احد هما بغير
على صيد فان جرحه ورا طلبة جرحه مسلم من جرحه جرحه لم يكن اذ لم يجره ورا
اجتمع اى الزوج والارسل من مسلم او لثامه وجرحه او جرحه او جرحه او جرحه
او تارك التسمية بغير الارسل لانه اقوى من الزوج فلو ارسل جرحه لم يجره
وان جرحه مسلم فلو كان العبد بعد الاخر جرحه الجرحى ورا به فلو وقف ثم
جرحه لم يجره بل جرحه وان اخذ من رسل جرحه ارسل اليه من الصيد على وجود
الارسل في الاستعجاب كما هو في اشعاره بانها لو احاط به الفقا و
لما جرحه في الجرحى صيد اخا صيد وبقته ثم احاط به فخره ثم جرحه على السيف
ثم انظر كيف صيد رعى السليم السليم اليه فوقع عضو منه في اليد ومات فانه على
المقهور منه من الصيد لا العصور المقهور منه بغيره اشعار بانها لو ارى الى

الاشعار فيكون

ان ارجى سيدة فاصار وراماه ارجى فقتله فموتك الاول وجرم ولم يجره وضمون الثاني للاول فقتله اى الصيد بجرحه
بما كان الاول الخلفه واخره من غير الامتاع يقال الخنة الجراحات اى او منته او ضعفه واني كان ملك الاول لانه
الخنة ملكه بالاختلاف واني جرحه ولم يجره كل الاحتمال موت بالرمي الثاني ويوم ليس يكون لانه بالاختلاف لم يجره صيد ٢

فلا يجره تركه الاضطرار للموت
عازلة اى الضار راعا ضمن
قتله جرحه لان الاول ملكه
الثاني قد اتفق صيد بموت
مستقضا جرحه فانه يجره
لان قتيه التفتت يوم الا
وايد او اعلم ان القتل حصل
من الثاني بان كان الاول كمال
يجوز ان سلم الصيد منه والثاني
بما لا يسلم الصيد منه لكونه
القتل كونه صيد فالا الثاني وان
علم ان الموت حصل من الجرح
او لم يعلم الثاني فانقسم قتيه
والا لم يكن الاول الخنة واخره
مجرر الامتاع وراماه فقتله
فقتله في الصيد لا صيد بعد
فان عليه الرمي اى جرحه
الا صيد بكونه الاضطرار
مخالف

٢

لان في اصطاده يحصل منفو
جده او شجره او ريشه او دفع
اذا هو على الناس في الاولين
قد راسه ولم يجره ورا
وقد راسه في الاولين
منه الارض

سكن على المقهور الضالان منته على ان العصور بانها مملت او تعلق
لمجده فموتك لا يجره بالفضل والاصل القتل وتبكر العصور بالارسل
بجرحه بغيره بقاء الصيد به وانه فان لم يجره من القتل وعنده الاصل يجره
المسائل كما في الخنة فان قطع العبد الخلة فانه اى الخلة مع جرحه
تتم مع راسه او قطع نصف اساوره اى الراس او فقه اى شق لولا القتل
الاصلي المقهور منه والمقهور لانه يجره من رماه اشعار بانها لو قطع
بقتله من القتل بالرمي الاول والاولى من القتل بالرمي الثاني
وان رعى صيد اخره صيد اى جرحه فقتله لانه فان الصيد جرحه ان سلم
بعد الرمي الاول فموت اى الصيد الاول لانه الخنة وبعثه رماه لانه لو رمى
مقتله احد بها بعد الخنة فقتله الاول فقتله كان لها معا كثر العنا
والا لم يجره ان القتل بالاولى ملكه بالرمي الاول او القتل مضاعف اليه
فانه في العداية وجره عليه لانه القتل بالثاني وضمون الثاني لانه الاول
يجره اى الصيد للامتحان جرحه فانه يجره من الاضطرار على المصنف اليه
فان كان الاول الخنة اى جرحه من غير الامتاع جرحه ما يجره
جره ومنه والاشارة الاول الخنة بان يجره متضاهاه الثاني فقتله
لانه الاضطرار جرحه ورا ما يجره من الجرحى ورا ما يجره من الجرحى
فقتله وانه يجره مع الشر من الغم والشر وانه اى حمله الصيد سيما
صيد غير الماه كقول اشعاره بوعايت حسن الاقتحام فانه دال على عدم البقاء
الصيد المقهور المقهور من الصيد لانه جرحه لا يجره من الجرحى
والترتيب مما لا يخفى والمعدن في الصيد والتمتع والقتل والبقى الباقي
اسم مفعول من القتل كاشتره وجرحه من الارض وشره فقتله لم يعرف نسبه

بشر في الطريق وغيره خوف من الفقر والمرض والموت بغير العلم وفقر الله
 سبحانه بغير الغافل ويكون لها قسما مما يملكه المفعول كمنه الغافل وقال
 الله تعالى من بعد ما يسكن في غير البيت في المغرب والليل فيلزم بالعلم والفقير
 المالك لفقار ومثل ان اسم الملتقط وبسكون للمنفرد والاول اسم كمن انفق
 وذكر في القاموس النابض والفتح او السكون ويختص اسم مفعول من
 الملتقط وكان التاء لتفصل بين الفعل الماضي والمضارع وتبين ما يملكه
 لم يعمد اليه سوا فان من لم يبق او العرض او الحيوان والابق صفة من ان
 البعد كسبح وخرب ومنع القاء وابق ذنب بلا خوف ولا كراهة او يفتقر
 ثم ذنب كمنه القاموس ويشتق من كمن من كمنه سوا فلهذا
 غرضه في بيان اقسام فعله من حيث انما هو الملتقط وان لم يفتقر
 بلاك الحذف والفعل فيمنه من الميم وان فيه بلاكه بان مره في الميم
 يد يد سبع بكت فعه يعرض في قاصتي ان انه يستعمل في عدم الملك ويمن
 لو علم الملك لا حاجة فاللفظ فان اخذ بلاكه في خوف اقب ومع الوقت
 يجب وذكر في الخبر ان اخذ باعرض ان خاف الملك ومباح ان لم يفتقر
 وفي خلافه ثم طاهر الرواية ان الاخذ افضل وقيل الترك وقيل الاخذ
 من العدل افضل وفي المشرع قيل ان الاخذ افضل في الحيوان والترك في
 وقيل الاخذ في العنم والترك في الابل والبقر وفي المعتمدين الاول اصح وفي
 قاصتي ان جو الصبي سيما في زمانه واللام ميم لانها لو كان مال يملك صاحبها
 في نواة ومشر الرمان والسنابل الباقية في الارض بعد رفع الحصاد واللام
 الاخذ على الحقار كما في كراهية الزاهد في ما يطلب وهو ما يفتقر ان يوفد
 اسم لانه يعرف كباقر فلو ان الملتقط في جميع الالهة والاشياء والاشجار

الاجابة

والاخذ على الحقار كما في كراهية الزاهد في ما يطلب وهو ما يفتقر ان يوفد اسم لانه يعرف كباقر فلو ان الملتقط في جميع الالهة والاشياء والاشجار

والاخذ على

والاخذ على الحقار كما في كراهية الزاهد في ما يطلب وهو ما يفتقر ان يوفد اسم لانه يعرف كباقر فلو ان الملتقط في جميع الالهة والاشياء والاشجار
 اجد على انه رقيق فاشعر يكون عبدا او ائمة بينة انتم على الملتقط اذا كان
 الملتقط صغيرا او بينة على الملتقط او لغيره ليعلم اذا كان كبيرا في العلم والفقير
 الى الملتقط بالرفع في حيث المال فهو الفوق الملتقط بلا امر الامام بشره فيه
 وبامره رجع على بيت المال اذا مات في صفة وعينه اذ كبر في العلم والفقير
 بان يجره والامام بالنفق يلزم للمرجع كما هو قال بعضه في الامام في الموضع
 ان يامر ويقتول على ان يكون ذلك ديننا عليه كمنه الزمان وجانب من الدين
 ويخبرنا في بيت المال ان دينه لو قتل غلبت المال في عدم الامام ان
 يقتل قاتله ان يقتل على الدين وقال ابو صفه ليس في العلم والفقير
 في ان يفتقر الى تركه فان بيت المال ليس من الوارث في معنى ان يفتقر في عدم
 الى بيت المال لعدم الوارث في السبب الا اذا جعل الامام في الملتقط
 فانه كان له لان من العبد ومن قال انه لا يفتقر ولو هو الملتقط الملتقط
 غيره بعد الميم في حاله اذا تملكه ولا ولا بيت المال ان من مفعول عنه بيت
 المال فانه لا يجوز ان يفتقر الملتقط ولا يوفد الملتقط ميم من اخذ الملتقط لانه
 سابق البعد فله ان يفتقر الملتقط بافتقاره فهو دفع اليه ما يفتقر منه الملتقط
 ميم بالفتقار كما في قاصتي في بيت استحقاقه في الدخول في بيت
 الى من الملتقط او غيره اذ لم يدر الملتقط والملتقط في ذات لم يفتقر
 الغير الى الملتقط في كفتبه في السبب في الامارة لو ادعى انه عبده لم يفتقر في
 قبل به الزاكان لما في دفعه والافتقار في بيت الملتقط ولو كان من
 يدعي رجلين جرحي او عديم في دعوى معاوية او ما بينت اول وسو
 وصفا اول فانه في الامارة في بيت الملتقط لانه لو يفتقر في الامارة

والاخذ على الحقار كما في كراهية الزاهد في ما يطلب وهو ما يفتقر ان يوفد اسم لانه يعرف كباقر فلو ان الملتقط في جميع الالهة والاشياء والاشجار

لو ادعت الحرات ان لم يثبت النسب من واحدة منها كما قالوا ما عنده فثبت
منها لثبوت النسب من واحد من جهة حتى يغيب الشك في رواته واما
في رواية فان اقامنا البينة ثبت منها كما في المحيط والارادة في اكثر من طريق
لم يثبت منه وهذا عند البريوسفة واما عند محمد بن وهب فقد ثبت من الثلث لما
الاكثر وعن ابي حنيفة روي ثبت من الاكثر في العلم او كان في يد من يصف
منه اي الرجلين حتى لا ياد الا ان احدهما فان ظاهره ان النسب ثبت منهما
ولو وصف احدهما وكون العطف بالواد لا يغير من الحق شيئا كما في قوله
منعته به اي بحسب القبط وفيه عز الازالة لو وصف في اقطار ولو لم يصف
ثبت منها كما في المحيط فحق الحق ان يكون الوصف مطابقا للواقع بخلاف
والا انه لو اقام احد من المدعين ثبت منه بالطريق الذي في المقتضات
او كان المدعي قسما فيكون معطوفا على جليل في الفصل بسبقا وحق في
وقال القبط حجة الاله قبله في الامة فلا يظن ان رتبة الظاهرة ما شك في
المدعي وفيه استعارة رتبة لولاه ان رتبة امته كان عبدا كما قال البريوسفة
واما عند محمد بن حنبل في الذخيرة والظاهر ان رتبة لولاه في عبده حجة فالنسب
ثبت منه لا من العبد كما في القاطع او كان المدعي ذميا وكان القبط من
تعال للدار ان لم يلق اي لم يوجد في معتز به اي الذميين لم يقر لهم وقسمة او
معتبه كبيت نارا او نسبته وفيه اشارة الى لولاه في مسلم وروى في النسب
من المسلم والاراد اسلام القبط وكفره باعتبار المكان وفيه اشارة الى رواته
وفي رواية اعتبر الواحد لان البهائم في رواته الاسلام نظر للمسلم
كما في الالهية والارادة لم يعتد الذي ومنه من اعتبر فلوله ان عليه اي اهل
الشرك كان قاضيا ولو وجد مسلم في المسج كما في المحيط وما شئت من المال عليه

بينه

في الحديث

اي القبط كان له عملا بالظاهر وفيه استعارة رتبة لولاه هو عليه كان
الكل له وعن محمد بن حنبل ان كان كمال يستك عليه كان له الا فليكن في المحيط
اليه اي حصة المنطق الى كمال يحتاج القبط اليه من الطعام والسترة وغيرهما
والا لو ربا بالظاهر فانه قيل لا يحتاج الاله وقال المال له وقد روي في نفعه
منه كما في اختيار المنطق من الاجنبين وفيه اشارة الى القبط لم يصف
بمن روي عنه في لانه نفع محض وكذا يملك له روي عنه في نفعه في حقه
نظرا الى الجوز له الناحية لعدم القرائة والسلطنة فانك السلطان ورواه
المال ورواه الذخيرة لانه بالظن والاحتمال ان يملك وقيل مع هذا الزام
يعلم انه ينطق والافضل ان تعرف من رتبة اي تعرف من رتبة من الناحية
بالا في الكلام من شرح ولا اشارة الى القبط لباقة الاله ونفسه
اعتبارا بالظن في الامم فان لولاه رتبة في الامم وكلمة لولاه في قال
القدوس ان لولاه رتبة والافضل ان يصف في اختياره ثم شرح في القاطع
من مباحث الكتاب فقال والمنطق المعروفة ولو كثر امانه بالانفاق
لا يعنى المنطق الا بالنقد في المنع بعد الفلاس استمد عند الفقه
شاهد من عرافة يبرر على رتبة فلوله وجدنا في طريق او غيره وليس عليه
استمد عند الفقه في هذا الحق ولم يثبت من الا اذا ترك الاستمداء لم يثبت
فالمالك في حاشيتي ان وقيل اذا اعتقد مع الاستمداء باخذه لنفسه فثبت
وبانه كما في المحيط وكيفية الاستمداء ان يقول اسمه او اخته ثم لولاه
سمعت انه يطلب شيئا او لقطه فلوله على او عنده لقطه كما في الذخيرة و
غيره والالهية عليه ممن بعد المالك عنده لانه خاصته في الاله ان
محمد المالك في لولاه اي الشرف في المنطق ان رتبة لولاه في لولاه وقال محمد

عليه ربما قلنا الرجوع ويزيد اليس على عطف المفرد ولو سلم فاللفظ لم يبق
 فمن وقيضا بما والمان ان الحكم في امره بالنفاق بعد ما يتحقق كونه لفظا وذلك
 بالمتن وان قال لا يمتنع له قال قال له انفق عليهما ان كنت صادقا فخرم الرجوع
 وقال قلنا والمان ان يرجعوا حكمه بالنفاق فيبقى الرجوع والاصح ان يرجع
 الى ان يجعله رجعا عليه كما في التوبة واجه القاضيه ولو قيل ان يفرق بين
 المتكلمين بوجه ماله منقطع وامكن اجابته ثم راي القاضيه من كونه لفظا
 وانفق عليه من بدل الاجارة ليس في المتكلمين والاولى عليه فان ما ذكره كذا في
 نحر ان اجرة القاضيه وانفق عليه من بدل الاجارة كما في العدلية لكن المحيط
 انه انفق عليه من بدل الاجارة القاضيه بالكسب في تانيا وفي الاجابة
 لو جسد المتكلمين مدة ولم يجرى الرجوع او انفق عليه من بدل الاجارة وجعل
 عليهم او من ماله ولا يوجبه فثبت لما في ويجعل ان يكون الشبهة على النفاق
 بالاذن وبطل اذن وهل يصح في القاضيه ان يرد عليه ان يمتنع من ختم
 المتكلمين ومنه اذا صدق بحسب طريق التعيين كما في المحيط وقال منقطع له في
 قطع اذن القاضيه للمتكلم بالنفاق عليه ان كان النفاق اصلا له كما
 من البيع ورجع عليه بانه ويجعله دينه ويوالى اصح قالوا انما امر بالنفاق
 يومين او ثلثه على قدر ما يرضى به ان يقره ماله فاذا لم يقره لم يرجع
 لما في اذاعة النفقة مستأصلة فلا يفرق النفاق مدة مديدة كما في العدلية
 والابن النفاق اصلا لاستغراق النفقة باجر القاضيه كما موده وحفظ
 النفي للمالك وقيضا بما والمان المالك اذا اهداه لم ينفق البيع فلو رجع بلامه القاضيه
 فان لم تنفقه البيع فقيمته وتضمن البيع او المشتري بالتقيد بالمتكلم في المحيط
 وللنفق عليه بشرط الرجوع او به ومنه جسد ما الى النفقة عن ربما اذا اجماع

لا مان

لان ما يبيع فان امتنع بيعت كالرجوع فان قلت النفقة من غير المتكلم
 بعد الحبس سقطت النفقة فلو بطلت قبل الحبس لم يمتنع لانها امانة
 قال بين مدعيها عند منكما اي ان وجه رجل دراهم مثله واذا في آخر انما لم يكن
 وزنا وعد ما ورواها ورأى ما جعل للمتكلم الدفع الميزه المدعي وان لم
 يقصد في ذلك فان دفع اليه اخذ منه لغيره وجسد استعار بانه لا يجرى على الدفع
 ولا خلاف فيما اذا لم يقصد وما اذا قصد ففي الجبة اختلاف المشايخ
 ثم لو دفع اليه وجاءه اقامه بينة انما اخذها من المدعي فوجه اليه ولو بطلت
 قال لم يقصد في كل وجه المدعي على الاصح على المدعي فوجه اليه ويؤلم يرجع على
 المتكلم بل خلاف كما في المحيط ولا يجب الدفع الميسر العلم انه بعد
 يتم والافس وجب كذا ويتحقق المتكلم بما الى باللفظ بعد التعريف
 قال كونه من غير المتكلم بهما فقير آخر يدور والافس من غير بانه يتبع بهما
 امر الحاكم وذكره المتكلم وغيره انه لم يتحقق عند العامة ويتحقق عند بعض
 محمد في العلم بهما لوبهما الفقير وانفق النفي على نفسه ثم صار على غيرهما
 بطل على الختان والابن للمتكلم فقير القصد بهما بعد التعريف ولو سلم
 القاضيه وقدره ولو كان القصد على الفقير من الصلة من الاباء والامهات
 فخرج من البنين والبنات ووسم من الزوجات كما في القاضيه وغيره
 فان النكاحات المروية المرفوعة الفقير والمتكلم والنفقة النكاحات وجبايته
 وان كان المودع ودفعه كفايته من نحو عن الكسب غير باس في مصداق المسكين
 لا المرس يفرض له نفقته واعلم انه يوافق شراة مائة امرأة على مائة درهم
 بولغا بانه ان يتبع بهما الى اذ القصد في علمه بانه مثله ثم تبين منها
 يتبع بهما وله انما المتكلم اسرى ونزل على موصى فيل هذا اذا كان

لكن في الكلام وغيره

الخ لانه جاد الحق
 والعلماء اثنى عليه
 الفقير
 الخ لانه جاد الحق
 والعلماء اثنى عليه

المكعب لثلاثة من الاول او اربعة او اذ كان اذون فينتفع به بثلث
 لانه راض به بثلث ومن الخبز يخبز خماسه فما يافه من خرافها يعرف انفسه
 فقير او اربعة من الاول او اذ كان اذون فينتفع به بثلث
 من المباشه فقال دندب هذا الباقى لان بينا احياء الحق المالك لمن يولى
 عليه اي من رضى اخذ الباقي فلو ادعى انه عبده وادعى انهم يثبتون واما
 القاضيه عند بعضهم وينصب له فتمت عند بعضهم ولا يدفع اليه المالك الخفيف
 بالمدى ما يثبت ولا يثبت ولو ادعى بثلثه وادعى الباقي انه عبده وادعى اليه
 على سبيل الوجوب عند بعض المشايخ وعلى سبيل التخييل عند بعضهم كما في
 واخذ منه الخليل لانه دفع باليسر في خلاف الاول ولذا اخذ الخليل
 فيه رد ايمان والاحوط ان يافه كان في المحيط وتولى القضاة وجو المملوك المالك
 لم يجد سبلا لانه لم يملكه قبل احب الله يسل اليه يد الجاني وفيه استعارة
 بانه يافه بما وجب عليه ولا يدفع المالك الامام وقال الخليل لم يملكه اليه
 وقال السرخسي ينبغي ان يدفع اليه كما في المحيط واعلم ان الضمان في النقصان
 كما فصلنا الا لا بد من كونه النقص في غيره وجوب على المالك لراوده اي ان
 قال الراوي لا يستعمل في الضمان من مدة السعة او اكثر اربعون درهما في
 فلو صار له على ضيق لم يجر الزيادة بخلاف الضمان على الاقل كما في المشايخ ولو كان
 الراوي جديقا يفتقر لبلوغه بينهما كما انه لو استترك الباقي لم يجر جديقا قال المصنف
 عليه رخصتها وفيها استعارة بانه لا يخفى ولا يعقل والمراو من وجوب
 غلبه ان يجره بثلثه فلو جاز به سلطان او جاز فخره او امير فافقه او وجوب
 او اربعة اربعة من الاول او من غيره من المالك من المالك والافق والافق وغيره
 ليس له شيء كما لو قال بغيره ان وجبه فخذ من الباقي نعم من الضيق والافق

اي قال بعض المشايخ
 ملكه ان يجره بثلثه
 وقال بعضهم انه اخذ

وام الولد والكبير الصغير العاقل والمجنون والمأذون ورد الائمة مع الرضا
 كروا وليس لراود المالك شيء لانه باختيار المالك لثبته وجوا
 بغيره المتبادر الى سلبه المولى فلو جاز به المأذون ان يجره من قبل التسليم فافقه
 رضى وسلم اليه ليس للمأذون شيء بخلافه اذا جاء به فغصب منه ما غصب
 وسلم المولى فافقه اخذه وادعى منه من المحيط وان لم يعد لثاني لم يبا ومثله
 الباقي اربعين درهما وفيه اخذ المولى يوسف له واما عند محمد فينتفع من
 قيمته ودرهم ثم يوزن الباقي اليه فلو كان قيمته عشرة دراهم وجب عشرة وقيمة
 استعارة بانه وجب للمأذون لو كان هذا القيمة على ما قال ابو يوسف واما
 عند محمد فينتفع من درهم كما في المأذون ان استعارة المأذون اخذ وقال غيره
 انه عبده الباقي اخذ من المأذون المالك وفيه استعارة بانه الاستعارة وجوب
 وفيه اخذ من المأذون المالك المأذون المأذون المأذون المأذون المأذون المأذون
 فينتفع به وراوده من اقل منها الى مدة السعة بثلثه اي بثلثه لاقول
 مدة السعة بثلثه الا يعون على ثلثه ايام بثلثه كل يوم ثلثه عشر درهما وثلث
 درهم فيقتصر به لثلاث رده من سبعة يوم وفيه اذا افيقها فافقه القاضيه
 الا فان اصطفى على شيء فله ذلك اليه استعارة الاصل واخاره بعض المشايخ
 وقال بعضهم يغرض المأذون الامام وجو الضمان واطلاقه مشير لانه لا فرق
 بين ان يافه في المعروف خارجا عنه لو اخذ في المعرف ليس له شيء كما في المعرف
 فان الباقي الباقي منه الى من المأذون المستعارة او مات بغيره لم يضمن لانه
 امانة وفيه اذا لم يستعمل في حقه نفسه الا فقد ضمن كما في القينيه فان لم
 يشتمه المأذون عند اخذ مع المملوك على ذلك فلا شيء له كما اشار اليه ومن
 عند الطرقيين خلافا لابي يوسف لانه قاصب ان الباقي منه وعلم كونه ابقا فلو

اي قال بعض المشايخ
 ملكه ان يجره بثلثه
 وقال بعضهم انه اخذ

أكثر المواليات فالتقوى له والآخذ بها من أجماعنا في الذخيرة وغيره وفيه
أبى منه الدال على الذهاب رعايته حسن الخلق **باب النفقة** أخوه عما سبق
ولم يجمع مع المناسبة التامة لظن وقوعه والمغفر فقد المغفور وهو الفقير
المعذور ومن نفقه نفقه أو نفقه إنا بالكره منه كما في القاموس ويقال نفقه
إذا اضلته أو طيبته وظلما ما تحقق فانه قد اضله إياه ومن طهره كما في الطهارة
وغیره غايب أي بعيد عن إيلام ولم يذكر الغايبة لأن من الأحكام المستثناة
ولم يكن تغليبها كالحق والالتزام بها فترتب لم يدر أثره إلى لم يعلم هو
ولا موته ولا مكانه ثم أشار إلى حكمه فقال **في حق نفسه** أي فيما يتعلق به
من الأموال وغيره بالملك المسمى بالملك في جوارحه ببقاء الأمر الثالث وجه
غيره فثبت للثمة وأفع ظاهرا من ردها من ردها إذا انفرد بمعلوم
والموت مجهول ولا يقسم على من ينفق ولا يقسم أجارته ولو لم يكن له مال
ويقيم القاض من يقض عنه أي يعين وكذا يقض عنه ودين اقرب من
مديونه ولو لم يقضه فلا يجازيهم من الدين الجور الذي يقضه المغفور ولما كان
نصيب له من عقار أو عرض في يد رجل لكان دليل القاض بالقبض ليس ليلا
بالخصوص بل بالجماع لكن لو قضى بغيره فقامه في المحيط ويحفظ ماله ويبيع القاض
ما كان من ماله بعد رده من القاض ويقتل لو نقص غيره أو أراضه بغيره
جائز بيعه وفيه شعار بأنه لا يبيع ماله بالنفقة وعن الوبري الدال على أن لا يبيع
وعنه أن يبيع نفقه وعنه ما لا يبيع له يبيع إذا علم كونه حيا غايبة سيئ بل مجموع
في حيا المبيته وينطبق القاض من كل واحد منهم في ما ينفق فسادا مذكوره
أبوهم وروسه وغيرهم من سجن النفقة في ماله حال حضوره ببقاء القاض
فلا ينطبق على اللزج والافتقار إلى غيره من الاستحقاق النفقة الأب

بنت

باب النفقة

وميت من غيره إذا لم يصب له دليل ضعيف حتى ثبت فلا يرث المغفور
من غيره إلى أن توقف قسطنطين من مال مورثته في يد عدل لا مكان حيوته فلو كان
رجل وترك شيئا من دياره مغفورا أو غيبا يقض التركة لها وقت النفقة لها
المستحققة سنتين من وقت ولادته كما قال محمد بن الفضل ومحمد بن حماد
وعليه الفتوى وعن ابن علقمة التلقين سنتين من بعض المصنفين وقيل الم
سبعين وعن التلقين المقتضى سنتين وعليه الفتوى في زماننا وغنما الم
مائة وعن المتفقين بين المائة وعشرين سنة الكل في المقتضات وفيه الحامية
الأصول كما في النظم وعن محمد المائة وعشرين وعن أبي يوسف المائة و
فيسبى كما في النظم والسر اجتهاد وعن أبي مطيع المائة وسبع كما في المشايخ
وفي رواية المدة في موت الأقران كما في الددانية وفيه امرؤي عن محمد
فقتل موت جميع الأقران في جميع البلاد وقيل في بلدته وفيه الرافق وقال
شيخ الإسلام أنه أجود وأقرب كما في الذخيرة وقال بعض الفقهاء في الروي
القاض كما في النبايع وقال مالك في الأربعة سنين فينكح حوسه
بعد ما كان في النظم فلو اقتربه من موقع الفروزة ينبغي أن لا يأنس به على ما
ثبتت موته باقائه الميتة غير دليله ومن بعده ماله في المحيط قال في
المغفور حيا بالميتة أو غير ماله ذلك أي قسطه الموقوف على مال مورثته أي بنت
حله في ذلك وبعد ما أي بعد مخرجه المدة بكم موته في ما كان له من الحق
طرف بكم يوم تمت المدة الشهور طرف موته فينفقه عروسه كما بعد الموت
أربعة أشهر وعشرة أشهر إن وحق أو وضع حمل وفيه الفاء استعارة بان ابتداء
العدة عمدا على المدة المذكورة وفيه الدالة على أنه بكم موته في ما كان له من الحق
فلا يتوقف على قضاء القاض كما حال شرف الدالة وغيره وقال في المائة

ان القاضيه عبد الرحيم بنقص علمه انه يتوقف عليه لما في المنيه ويقسمه بالبين على
برئته الى ان الى ورثته الموجودين عند مقتضى تلك المده فلما برئت منه لم يبق عليه
وذلك موته ثم مال غيره من حين نقضه الى المفقود وانما هي بال استغنى بها الخ المنيه
غيره وانما وقف له من القسط المبرث الجبر الى باخذ الارث من ذلك الغير
عنده موته الى ذلك الغير ومنه مع رعايته حسن الاختتام ما تعلق به من القسط
ان القاضيه الى الغلب بميت **الحق في القضاء** اجماعا عما نقضه من لان الصالح
غالب لم يدر اثره وله افضل انه اخفى الكبريت الدائم والزمرد والافس ويدر
معه ودر يقصر وقد انخرأ الميه اللغه في معناه والاقوال جميعه لان اتمام النسخ
قول او فعلا وقال الميه الشرع انه قطع الحقبه او قول ملزم منه وهو
عامه اجماعا على الستماده الى المستحق للشهاده بالاسلام والجرية والعقل
والبلوغ سمي للقضاء بذلك وانما جعل قوله بنون بنوا بنا لما استعار
بكمال البالغه فغيره الى ان القضاء مثل الشهاده فيها ذكرنا من الشهاده شرطا
الماضيه ذلك انه شرطا العقل وهي المشاهده والضبط والاداء ونحوه شرطا
القبول وهي العده المده وغيره كالما في التذاميم وغيره ونحو الكرماء ان شرطا العقل
والقبول واحسن النظر في العاده فتم والضبط الى حسن السماع والعلم والخط
المردفت الى الاداء والعده الى الاجتناب عن غفورات الدين وغيره
الحاق على شأبه صاير للنقض وادوا بلا قول لم يصح غيره كان واجبا عليه ولو
وجد الصاير في غير ذلك **اصح** فتجب لو كان غيره اصله فله وادوا عليه
عنه ثم احم كما في الاختيار وغيره وبعض الى ان ينقض القضاء وهو قبول التام
من القاضي الى المسلم الذي اقدم عليه كبره او غير صغيره وفيه استعاران
قضاء المستور مع بلا فيه كما في الكشف وبان العده المده شرطا لاداءه

42

کی قطعہ

والمؤمنين السلطان فمنا عبد
الملك المنصور لا يفرادنا
بقضاء كل واحد من كل
باب في دار

آخر

ظاهر الرواية ووجه السواد عن العجائب ان له يجوز قضاءه كما في الاختيار
ولكن في هذه الفاسق القضاء وجوباً وفيه استعارة بان الواجب ان يتم في تقليدك
ذكره المقصود اليه اشاراً بما في القصة الثانية من ان الفاسق يجب ان يكون عدلاً
لانه من عمل القضاء والتقليد جعل القلاء في العتق وشتر عاقلهم والادان
يكون فلان في ضيقه موضع كذا ولا يقبل شيئاً من ادانته الى ما يجب قبولها
لكن يجوز كما في الحنف لمناز وذكر المقصود ان يتم بالقبول فان العدالة شرط
لوجوب قبوله للصحة وفيه اشارة الى ان الفاسق والمفسد انما في البرهانية
المروية كما افادة القاضي الامام والى ان لا يقبل فتوى الفاسق لانه من
الديانات وقيل يقبل لانه يتبرع عما يستلزم الخطاء كما في الاختيار ولو شق
العدل الى صار فاسقاً بالرشوة او شرب الخمر او الزنا او غيره ما بعد كونه عدلاً
ينبغي ان لا يجب عليه الوفاء له فلا يغفل به كونه الظالم فيه وغيره وذكره في هذه
والمفسد انه لا يجب العزل يعني بكونه عدلاً او كما فسده العلامة الكردري علماً
تتم النهاية به اظهر الرواية وعليه ما بينا كما في الوقاية وهو الصحيح عليه
الفتوى كما في الواقعات وفيه استعارة بان حكمه نافذ بعد الفسق كما قال الشيخ
وذكر الخصاف انه باطل فيما ارشئ لانه غيره وبما افاد المصنف والسر في
في العماد وقيل ينبغي القاضى لقبه ورثه فاستقامه امره من غير ان يملك
ومن اخذه الى القاضى القضاء وبالرشوة مثلثة اسم من الرشوة بالنقد في
المقابلة ليس في لغة ما يوصل به الى الحاجة بالمعصاة التي بان فتنه له شيئا يصنع كما في
اتخذ كما قال ابن الاثير وشريعتهم باخذه الاخذ طناً بجمته به فعاد الى اليم
من هذه الحجة وقام به عليه السلام فانه لم يثنى الاخذ والراشئ الى اليم
فما بينا على الصحيح فلا يقتضيه اجتهاد به لم ينفذ فلما ضار ان لا يغفل كما في

طیہ المردیہ

القاضيه بالشفعا عند بعض كذا في الفصولين واعلم ان ما وضع اما للشود
 ويوكل من الجائدين واما للغير ورتبه قاضيا وهو امر متناه واما لمطوف
 فليس هو ما له وجه ام على الاخذ بخلاف جلال الله ارفع عنه الكثر من انا
 ليس في اقره عند الوالد فان كان ذلك المخرج اما في امر على الجائدين وان جلالا
 ثم امر على الاخذ ان اشترط جلال الله ارفع عنه بعضه وجه ام على التوجه الى
 ان يستأجره مدة معلومه بما يتبع اليه تارة جلال الله ارفع عنه ذلك الله ارفع عنه
 الا كثر من مكرهه عند غيرهم والرشوة لا تملك ذلك ان كان له الاستدراك
 اصل امره في المنة والعتايم وغيرهما والاحتكام وان قال به بعضه
 الاولوية لكن يجب ان يكون عالما بالقديم موثوقا به وعن البريوسف انه ان
 المتوسع اجب له من المجتهد وان كونه عالما بالغايض يرفع ويمنع يجوز تقليد الجاهل
 والاول ان يكون عالما في الاختيار والاحتكام والفتنة نقل الجاهل الى المتفتن
 وشرع به في الفقيه في ما طامه بحيث يحسن من نفسه العجز عن المزية على من يفتن
 من الحكم شرعي وشرعي ان يكون عالما بمعان مقدماتها ايم وتلك الامت
 حديث واردة في الاحكام بان يعلم معارف المفردات والمركبات وفرواها في
 الافادة فيشرط علم اللغة والعرف والفهم والمعارف والبيان بحيث يعرف ذلك
 خطابات العرب وعادتهم في الاستعمال وشرعي بان يعلم المعاني المؤثرة
 في الاحكام وان يكون عالما باقسامها من الخاص والمنتسك والمجمل وغيرها
 وبانقسام سنة الحديث وعلما بحال الرواية والافتكاك المتعذر من هذه
 لكثرة الوسائط فالاولى الاكتفاء بتعدي الى ايم التفات كالطبي ودي وعنه
 وعلما بوجوه القياس فيشرط ان يكون عالما باقسامها وعلما بالاجزاء والاشياء
 للاختلاف من مخالفتها ويدا اذا اجتهد في جميع الاحكام واما اذا اجتهد في جميع

في علمه
 لغة

وان

دون علم وهو جائز عنه العامة فيشرط العلم بوجوه القياس وما يتعلق به
 والاشترط علم الكلام والاعلم الفقهاء ان حصل به منصب الاجتهاد في زمانه
 بحد وممارسة كاتح الكشف وغيره ولذا قال الامام السرخسي لو اجتمع فسطح
 البسط مع العلم بمذهب المتقدمين في امره لكان له هذا المنصب كما في شرح
 ادب القاضيه وحيل المجتهد في قدر على اتيان حجة قوية لتأكيده او خبرته او كفايته
 بصحة قوله كما في النظم ولا يطلب القضاة الى الميل الى جهة القاضيه فيمن
 استعار منه لا ينبغي ان يميل اليه باللسان بالطريق الا في غايته البتة ان الطلب
 في طلب السوال باللسان ونحو المختصات ان الطلب على الامام في السوال على
 الناس في ذلك مما هو به لا يحل الميل بالشفعا وكذا في الخلاصة قال ابن عمر رضي الله
 انه اوردوا قد ان يجعله قاضيا وقال النبي عليه السلام من كان قاضيا فخصمه
 ما يعدل فيما جرى ان يقلب منه كفا في ما راجع بعد ذلك وقال عبيد بن
 من جعل قاضيا بين الناس فقد فرح بغير سكين رواها الترمذي وناوول بعض
 المجتهدين انه من جعل قاضيا ينبغي ان يموت جميع ذواهم الجنبية وسهولة اذ
 موكله لذلك فانه يوجب المتصف في عند المتصف في انما يدهل فيمن اي
 في القضاة الا من يشق عليه ان يعمد عليهم والاحسن بعد له فيمن اتاه
 الى ان الفاسق لما يدهل فيه وكذا العدل الذي لا يشق بعد له وذكر قاضيا
 انه يكره عند استجاء شرطه والانه لا بأس بالدخول في لانه فرض كفاية
 للشمع ذلك واجب العرف كما في الكفاية والاكثاف مشعرا به جاز بطلا
 قلنا فاللحمي والمخالف وغيرهما من علماء العراق وهو اختيار ابن خنيسره
 وقد امتنع عنه حرة سواها وحمد اياه حرة فيدنيغا وفسين يوما وقال
 مشاعرا بطلا والباس به اذا كان صالحا لاعتنا في نفسه الجور ومن غير المنع

مكره

السلام

في

للشعيرة وفيه شعيرة واحدة لا يقدر ما يشاء ولا يمازى ما عليه فيبقى اللفظ
 وان اجزاء ذلك كالمعقود الحلقه فيمنع ان يكون في اللفظ الواحد والاسم لم
 يتبع في ذلك من زمانه يوم السبت في زمان الحضانة والفرع من الغنم
 الفلانة ووجه زمانه يوم الفلانة كما في شرح ادب القاصير لكن في زمانه يوم
 ولا يقبل به يوم اي حاله على التراء الى انما اذا اذقت العباد حرمات الله ما من
 الكثرة فلو قيل ان العنق والذراع من غير الحلقه في الكثرة ووجه
 بل في الحقيقة والواقع العباد في زمانه من حق المسلم وروى انه من الواجب
 في الزيادة في الاسم في يومه من حرمه ما في حرمه او من اعتاد وجعل القضاة
 من الذين يمازى له من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه
 بين العتق وبين وانه لا يقل من المعهود فلو زاد ولم يقبل الى انما اذا
 ما في زمانه في حرمه من المعقود او المجلد في اي حرمه من المعقود والمعتق
 والافلا يقبل وفيه من الزيادة يقبل وبنابر العقد البكر والفتنة في المجلد
 لعدا لكان في منقح المينة ولا يقدر القاصير ووجه من حرمه من حرمه من حرمه
 ووجه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه
 وفيه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه
 هذه ما من من التفسير وقيل لا يقدر بالقرآن عند الشجيرة في حرمه من حرمه
 وجوب بين الحقيقين في اصل معقود من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه
 ان يتعلق كل حقيق الى حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه
 فيسوي بين المسلم واليهودي في مكان المجلد من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه
 وفيه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه
 بين يديه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه

الامم في حرمه
 في حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه
 في حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه
 في حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه
 في حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه

يبقى

يبقى ولا يمازى في حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه
 ولا يواحد بالليقوت من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه
 في الميسر ولا يمازى حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه
 وفيه شعيرة واحدة لا يقدر ما يشاء ولا يمازى ما عليه فيبقى اللفظ
 فلا يمازى ان يقبل به يوم اي حاله على التراء الى انما اذا اذقت العباد حرمات الله ما من
 ان يقبل به يوم اي حاله على التراء الى انما اذا اذقت العباد حرمات الله ما من
 خصمه وفيه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه
 احدهما متنازع فيمنع فيه الحق في حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه
 لانه يمازى حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه
 لانه لا يقدر ولا يقبل حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه
 كما في الحلقه ولا يقبل في حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه
 ووجه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه
 في حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه
 اسم من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه
 الشهادة في حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه
 في حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه
 لانه اكثر مما في حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه
 لا يمازى حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه
 تقاس او عقيب او عطف او حجة انانية ويقدر حرمه من حرمه من حرمه من حرمه
 حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه
 القاصير ويحتمل ان يمازى حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه من حرمه

لقد با القاضيه بلده فيها فغير ذلك الثالث الما العاشر فهو رد الكتاب بحجته
التي من قبل المكتوب اليه بشرط مع موافقة المصلحة جعل المكتوب اليه
عثنق الما يتفق فاما من الرضا حتى لا يتعرض للاحد في الطريق يتم به مع الاتق
المال في بلا فضا ويا هذا منه كقبلا بانفسه ثم يكتسب ما جوى الما الثاني
وصلى اليه امره ببلدة البنية ثم يقضي بالاتي لم يتم ككتسب المكتوب اليه
لقبل وعثنق الما يوسف انه لا يقضي به لان الحق ثابت بل يكتسب ما جوى
عثنقه بشرط ويبحث اليه الاتق مع علمه وكذا في الما رية الا ان المكتوب
اليه يعجزها مع المدعي عليه امين كما في المغير وغيره والمراد بقضيه في جميع
والن كره كما في اختيار الا حجة دقته غير ظاهرة وانما اعتبارها بالشرط
وعنه انما لا تقضي اصلا كما في الدخيرة ولا يستخلف قاضيه غير القضاء ولا
ينفع قضاء وخليفته ولو عريضاً وقال النجاشي انه نافذ فلا يظلم عالم اعتبارا
بالحكم كما في عليه الزايد ولا يؤول ولا يسل لان المقوض برأيه وشرقه في الما
استعار بان للموضر امام الجامع ان يستخلف غيره كما في الكا في الامن فوض اليه
من قاض او مؤول ذلك الاستخلاف او التوكيل بان قال دبر او دقل من شئت
وفي غير هذا الما انه يستخلف بالاذن واللا فلو جعل قاض القضاء كان له الاستخلاف
لان معناه المتصرف في القضاء وتقليده او غيره لا وقال الامام احمد النسفي ليس له
الاستخلاف كما في العمادي والى القاض اذا اذن بالاستخلاف فاستخلف هذا
واذن بالاستخلاف جاز له ان يستخلف ثم دعي كما في الحاشية واذ عرفت ذلك
ففي القاض او الوكيل المقوض اليه بقية الواد اي الذي فوض اليه الاستخلاف
او التوكيل فغيره في الصلة اعني اليه ثم يوجب كس الواد تسليم من شئت الما اصل
نايبة اي نائب القاض او الوكيل لا يعزل نايبة يعزل اي عزل المقوض اليه الا

اذا فوض اليه ذلك كما في الكبرى ولو كان يكون الغزل مضافا الى المفعول
فيعزل الواد القاضيا او الموكل وكذا لم يعزل نايبة وقيل الغزل نايبة القاض
والقاض لا يعزل الا اذا علم به وعن ابو يوسف انه لم يعزل الا اذا
اخذ مكانه كما في المغير وفيه رمد الما ان القاض يعزل يعزل بنفسه اذا حضر
الواد به واقام غيره مقامه وكذا الامام المصنف في نفسه كما في الجواب ولا يعزل
القاض بموته اي المقوض حال كونه مؤظا بل هو اي لان نايبة المقوض
فان يل لعنه الامام على ما يوجب المذهب عنه التولية مع انها داخله غير الما ثانيا
الاصح حقيقة وهو الواد او الموكل فله ان يسل المستثنين وفيه انما قال
ان نايبة القاض الغزل بموته كما في اية الناطق ولم يعزل عنه ثم في الشارح
والراد ان قاض امير النايبة الغزل بموته لكن لم يعزل قاض الواد بموته كما لم يعزل
المراد كما في المغير فلم يكن الا ان الاصح كل الموصل في القاض او الوكيل
غيره اي غير المقوض اليه وذلك ان استخلف او عزل ثم فعل نايبة بالمره به
من نحو القضاء والنكاح والخلع والتمتيم دون نحو الطلاق والعناق ولذا
لم يصح ولو جبه الاول عنده اي بحجة غير المقوض اليه على ما قال بعض المشايخ في
البيع لكن لم يصح عنه العامة الى الاجازة او فعل نايبة بغيره واجازة المقوض
اليه هو التوكيد او كان الموكل مقدرا او عين الحق ولو فعل كبذل الاجازة في
عقد الوكالة صح فعل النايبة وان كان الاول غايبا الحل في وكالة الصوري
وباعمل برأيه واعتقادك بوجوه غير ويكون الغير وكذا في الموكل ولذا في
يعزل القاض يعزل الاول ولا يوجب خلاهما يعزل بموت الموكل والقضاء على
سواء ما جبه في خلافه فيهم اي اجتهاده واعتقاده ناسيا غير دائر
مذهب لا يبعد عنه ما وعينه الثبوت ويقتضيه كذا في الكا في رد ذكره لاجته

انه ينقد عنه خلافا لما لم يوسفه ولا روايته عنه حمزة وقال بعض العلماء
 نحو ابن الجوزي ان يأخذ بقول غيره عنه بما لا يأخذ وعنه حمزة يأخذ
 الصغرى لو يقدر على غيره ناسبا ثم يذكر رأيه يأخذ برأيه من المستقبل ويقدر
 قضاؤه عنه خلافا لما لم يوسفه او عامه الا ينقد الى الجوزي بل يرد
 وعليه الفتوى وعنه روايتان كما في الكاظم والفتوى على انه ينقد كما في الصغرى
 وقال ابو علي النخعي انه لا يجوز عن الشيخين ويجوز عنه حمزة وقال الامام علي بن
 الاطمين عن حمزة وذكر ابو بكر الرازي انه لو يقدر خلافا مذهب مع العلم
 بجوزي لم يرد ذكر الخلاف من بعض المواضع من اجل الاقدام عليه كما في المغيرة
 وغيره والقضاء على وفاء او فاق مذهب يجعل الحكم المختلف فيه ممثلا عليه
 الى غير مختلف فيه متفقا عليه بحيث لا يرد قاض من قضاة المسلمين عنه
 جميع المجتهدين كما في المشهور لكنه متفقا في ان فيه اشارة الى ان العبرة بظهور
 الاختلاف كما قالوا لا ان حمزة اجتهاد يستباه الدليل وله انقضاء القضاء
 رجل واحد اثنان في الحد ود القضاء اعتبارا بالاطلاق النسخ في شهادتهما
 ولم ينقل فيه خلافا يعيناه كما في المغيرة والار ان خلافا الشافعي وجوه معتبر
 كما ذكره السفيدي وغيره لكن الاختلاف لم يعتبر الاختلاف الصمد بالاول والار
 ان لا يشترط كون عالمي بانه مجتهد فيه والصغرى ان لا يشترط كما في الحاشية وعلى يقين
 بانه لا يشترط كما في الصغرى والار ان لا يشترط ان يكون القاضي مجتهدا
 قال الخفاف لكن ذكر الامام السفيدي انه قد اشترط كما في الحاشية وذكر حمزة
 ان حكم القاضي من غير مجتهد فيه ان ينقد اذا علم بكونه مجتهدا فيه على من اجتهاد
 على روايته السير الكبير في سبيل ان لا يقدر على خلاف قول اصحابنا ووجه انساب
 عن احمد بن حنبل اذا كان في مسألة قول للعلو والثلثة لم يسبح لاحد ان يخلط

والار

التضيعة

والار ان القضاء في مجتهد اجتهاد ليس نافذ في حق المقتدر عليه له ان
 على من رأى خلافاه لكن قال ابو يوسف لا ينقد في المقتدر له العالم
 والار ان حكم المقتدر نافذ في الشافعي ولو مد عبدا قبل ينقد حكمه ان اعتقده المقتدر
 والار ان حكم الصغرى خالف في هذا القضاء ورفع علقه في آخره فان لم يثبت
 الى ينقد ويجعل حكمه نافذ الارضا وبها اجتهاد واجب للمجتهد بالقضاء وليس
 ان يرد وقوله في رفع المثلث امير قضاء الاول في رد التاثير في المغيرة
 وفيما اشعار بان لو رفع ما يقدر على خلاف مذهب الرافضية لا يفسد في العوالم
 انه نافذ ليس بغير نقض ولا نقض عنه حمزة خلافا لما لم يوسفه في النسخ
 لو يقدر قاض على قول من افاضل العلماء وكان محي وليس لاحد من القضاة نقض
 من يوم القيمة الا في حالف الكتاب من الحكم في القضاء على من ذكره التسمية
 عند الحكم في المص وغيره والار ان يثبت بالقضاء ينقد في الوارث على الدار
 فان الاول نافذ عنه الشافعي كما في المغيرة او السنة المتواترة والمشمورة
 فالقضاء يسير ويرى به ربهما ويرفع اليه بنفس عقد المطلق ومن الظن
 القاسد ان الرفع مذهب الشافعي والار اني والاشقة القضاء وبه
 سبق تمام الكلام عليه والار ان جميع القضاة يتبعون النساء فانهم جميعا على
 ولو سجد كما في المعتمات وفيما اشعار به من قبل الاول في تحقيق الكتاب ثم
 بالسنة المتواترة في المشهور ثم الاجماع والار ان يثبت القضاة التابعين
 ثم ذكره لا يقدر بغير طاعة الرواية ثم اشعارنا ابو حنيفة والار يوسف
 وعنه اذا انقضوا احكام لا يقدر بغير طاعة الرواية ثم اشعارنا ابو حنيفة والار يوسف
 وان كان المناصب للكتاب ترك النسخ والكتاب هو ملكت المتواترة على من يثبت
 والسنة واحدة ومن جعل من قول او فعل او تقرير والار ان يثبت في حق

ثم للملك كما اذا ادعى دارا عليه فانه انما يقر بان الغائب فانه ان صدق له
 لا يستلزم القاضى المسمى فانه قد مضى وعلم الغائب ويدا حيلة له فمضى
 الخارج وان انكره الما فقامت عليه فمضى القاضى بها عليه ويدا قضاء على الغائب
 ايضا ولذا لو حلف الما فقامت عليه فمضى القاضى بها عليه ويدا قضاء على الغائب
 بالتم ان لم يبق سببا لم يقض عليه كما اذا قال احد بعد ان مولاك وكنت ان ملك
 اليوم فقام العبد فمضى ان مولاك اعتقد فانه يقضى بها عليه فمضى القاضى
 عن العبد لا بالعتق عن الغائب فان العتق وان كان موجبا لانزال الوكالة بان
 وجه بعد الوكالة لكن قد لا يوجب ان لا يكون هناك فانه فلا يكون العتق
 سببا لانزال الوكالة لا يقضى على الغائب ان كان مائة على علم الغائب
 لما يدعى على الما فلان الشر ليس على بالنسبة الى الما فلو كان سببا
 فمضى فمضى القاضى على الغائب ابتداء كما اذا قال رجل لمارا ان طلق فلان امراته
 فانت طالق ثم اقامت لها طلبة فمضى ان طلق امراته وهو غائب فانه لم
 يقض ولم يقض بالطلاق على الغائب قبل قبلة والادل اصح وجها استعاره
 لو علق بما لا يقض على الغائب كما اذا علق طلاق امراته بدخول زيد الدار في
 بيتها ثم دخلها قبلة فمضى بالطلاق والحاصل ان الشرط ان كان مائة
 الغائب لا يستلزم الما فمضى عنه والافتقار استلزم فقامت على العادى وهو
 حكيم الخفى ان اى فعلها حالى على النفسى ولو اوجد بها قاضيا وقضاة
 بان الحكم لا حكم غيره الا برضاهما كما في المغفر من حكم بالعلم والقاضى
 اى مائة فقامت وقضاة وقضاة المائة والقاضى كما في مائة من المائة
 لم يكن اى الحكم وقت الحكم ثم صار الحكم وقت الحكم لم يقض حكمه كما اذا كان عبد
 او صبي او كافرا فاعتق او بلغ او اسلم كما في المغفر في غيره من الحدود وكان

المر

وشرب الخمر والسرقة واللعن والفقد فلو حكمه كان بطلان خلاف فالعرف
 متعلق بالتحكيم وقوداى قصاص فلا يصح حكمه ويدا رواية عنه ومقتضى
 الحق في رواية الاصل فمضى ذلك قياسا عليه فمضى الحق المحقق وهو الصواب
 ثم شرح ادب القاضى والخبر من اللعان والعنق والكتابة والكتابة
 والشفعة والشفقة والديون والبيوع وكذا غيره من المجتهدات كالطلاق
 المقصاف وهو الصواب عن المذهب لان كثير من مشايخنا امتنعوا عن القول
 به كمالا تجاسر العوام كما في المغفر وذكر في المذهب ان حكمه في المذهب
 وسائر المجتهدات نافذ على الاصل لكن لا يقض به وفيه الخلاف انه لو استغفر
 ففوتها فافتح ببطلان المذهب وسبعم ان ياخذ بقتواه فان فتوى الفقهاء
 لما على حكم المولى ولزمها اى المصنفين حكمه كما لو لم يثبت او لا يقر او النكاح
 لا يثبت له عليها وهو اخباره الى الحكم باقرار احدهما وبعد التمسك به
 حال ولا يثبت اى حال فمضى ولا يثبت الحكم كما اذا قال لاحدهما قد اقرت على
 او قامت بينكم بكذا فعدلت فاللحق قد حكمت به لهذا عليك فالحكم المقصود
 الاضطراد واقامت العتق فمضى حكمه لانه يملك انشاء الحكم في حال ولا يثبت فلو
 خذله قبل ان يقول حكمت به لم يصدق في ذلك فيه اشارة الى ان اخباره
 باقرارهما وعند التماسهما والى ان الاخبار بعد الحكم لم يصح بطلان بطلان
 الولاية كما في الداية لكن في المبسوط انه لم يصح بعد القيام عن مجلس طلاق
 لانه صار كغيره وفيه المغفر انه لو اخرج عن الحكم وقد انكره فمضى ان الحكم
 لو طلق له لطل منها اى المصنفين ان يرجع عن حكمه قبل حمله عليها فاعزل
 غير محتاج الى الاتفاق بطلان التحكيم ولذا لو حكم بعده لم يقض لكنه لو اجاز
 العازل بعد الحكم فان رفع حكمه اى الحكم الا فى مولا امضاه ورفقه

بطلان

لنفسه ثم يده وكذا دعوى الماصيل فانه اخبر نفسه بغير غيره وكذا دعوى الوكيل
 فانه يسب باخباره للغير من قبل الوجود في حق غيره فخرج الى اقراره او يوجب
 على نفسه بغيره في الشهاده بانزاعه والبيع في حقها فانه في الحقيقة سمي
 بالحدس السريع على الزايف والحق للبايع على المشتري والشهاده برؤية الملاء
 ليست بشهاده عتيقه ولذا لا يشترط لفظ الشهاده على راي والقول بانها
 شهاده بالقبول والظن للشارع على المكلف يجوز اخباره على نفسه
 ويجب ان يفرض الا او الشهاده بغيره لحدودها في المكلف او لغيره المرسى
 بطلب المدهي وان لم يتعين للحدس فلا يثبت ما يخرج عن العمل الى المتبعين والى
 فواجب لان حقيقة ضارعه كما في الاختيار ويستثنى منه ما اذا كان على نفسه
 سلطان او غيره وذلك اما اذا علم انه اقترعه بغيره بما هو باطن في الواقع وكذا اذا
 تعلم ان المكلف لم يعمل على ما في خلفه بن اليوب ولم يقبل شهادته في غير ذلك
 ابو بكر الاسدي كذا في المعتبرات وفيه استعرا بانه لو امتنع عن اقراره بغيره
 عذرهما صارت في قلوبهم انه ان لم يشهد بغيره في حق المسلم لجهاد فاستقام
 في الحوائج فلو شهد بغيره لم يقبل كما في الذميه وسبوا الى اخفاء الشهاده
 في الحيد ووافصل من انما راي الله اشاعه فاقسمه ويقول وجوب ما في شهادته
 السرقة استشهد انه اخذ مال ولست بقاتل له يقول سرقة والاضاعه من
 العبد بالقبض على يده وفيها بهما الى اقل الشهاده لثلاثة اربعه رجال للمبايعه
 في الشهاده من استغنى والفقير في النفس والظرف وبما في الحيد وغير الزنا
 من السرقة والقتل واللحان والشرب وجلان لا رجل وامرأتان في كل من
 القضاة وانما في شهادته لا استنباه الدليل وفيها بهما للبيد وكذا
 وعد ما قال شهادت الدنيا بغير يود من في العتيق ثم يفرق بينهم وان شهادت ان

المبيعه

المبيعه بثمن يخلف البايع على البقائه ثم يرد البيع اذا اشترا ما فيه البقائه
 وقوله في شهادت الدنيا ولدت هذا المولود فلو شهدت على من لا يملك الصغير
 لم يقبل عنه من من الارث خلا فاعلى ويقبل من حق الصلوة بلا خلاف و
 في يوب النساء ولو جاورى فيما لا يطلع الرجال عليه امرأه واحدة والامور
 امرأتان والحب ثلث والخروج عن المكلف اربع كما في الاختيار وفيه شدة
 المرأة لو شهد رجل بالعداء او الولادة والرتقاء ولم يقبل والامور انما يقبل
 ويحتمل على ان يقره ويقع عليه بلا حقه او مع قضاة الشهاده كما في الحوائج
 والامور انما يطلع عليه الرجال لم يثبت شهادته من ثمانية شهاده على حوائج
 النساء في الحوائج كما في الكفران والغير ما من الحقوق ما كان او غيره كالنفاق
 والرسوخ والطلاق والعناق والبيع والوفاة والوصاية وغيره فجلان
 او رجل وامرأتان او ثلثا وان دونه اشعار بالان لا يوجب بالزنا على اثنين
 وان كان احد من الماخذ دعوى الاختيار ويستثنى من موثقت صبياني المكلف
 فانه يقبل فيها شهادته المعلوم منه وانما في التخييس وشروط اى وجب للقل
 الى الوجوب قبول شهادته الرجال والنساء في الحيد ووجوب ما من الحقوق
 العدالة لغيره الاستقامه وشهادته لا توجب اقراره بما هو محرم منه وبغيره سبانه
 التفصيل وفيه اشعار بانه لا يجوز القبول قبل الدليته الى الحرية والبلوغ
 الاسلام وبانه لا يقبل بعد ما قبل العدالة كما في كشف المنا ووجبه
 الى ان القاضى كفى في ذلك المصنف في القضاة وفيه الزايد الى اذ لا يجرى القاضى
 الصديق في شهادته القاضى يقبل والافلا وشروط لفظ الشهاده
 فلو قال اعلم او تخلص لم يقبل شهادته وفيه قياس الكشف الى الاول
 بغيره بغيره عن الوفاة والتحقيق كلف الشهاده وما يباين من الحيد وقال
 ينبغي

بما زعمه في الحق في الكبري انهم المدهم ايتيه والبيوع فرض الى ان اذ كان
الحال قبله كذا ربه ان في التركة خوف تلف مال الذي فيه تلف البدن
الذي هو وجهه ام وقال استاذنا ان ندب الله في لم يثبت الا بالقضاء
الشهادة على الشهادة وفيه فانه شرط فيها كما يات في قوله فمنه وفيه في رأي
فقط فيها وعلى ان يثبت في حقهم في الحال انهم لم يذكروا فيها شيئا من ذلك وعلى هذا
الخط ويزيد عندنا واما عندنا فما يثبت به وعليه الفتوى كما في الخط في قوله وقال
الا فتم انهم شهدوا اذ يثبت انهم خط في ذلك بوجه شايه غيره كما في الميثاق وقيل
لا خلاف في شايه انما الخلاف في القاضيه اذ اوجبوا شهداء في دوائه
فيما استعار ما لم يثبت به وان تذكر على الشهاده او احييه فتم فقط وفي الخط
كما في الدعايه وقال الخصاص ان من شرط صحة الشهادة عنده ان يثبت في الحاقه
وسبق الحال وصحته وتاريخه والافان شهد فذكره وعنده ابو يوسف ان يكون
الصك مستورا والافان شهد وان يثبت ان خاتمه عنده محمد ان يذكر في
وجهه بغيره كما في الخلاصه ولا بالتسامع من قبيل حذف الفعل لقوله بعد
يسجد في تحت السموات الآية خلاصه في كماله في التقدير لا يشهد بسبب
التسامع في العيان وهو لغة النقل من الخبر وشرا الى استماره ويومئذ
من العلم بالثبوت او الشهاده او غيره ولو اجد احد له في الكاثر وغيره وما
سيأتي في الخبر عن مخالفة النسخ فانه جاز ان يشهد ان ابن فلان
بن فلان فلا سمع من جماعة عنده او عدلين عنده وقيل يشهد به عند
عدل وفي الغريب لم يقبل الا اذا شهد عنده عدلان من بلد وعلى الصحيح
كما في شرح ادب القاضيه وغيره والموت فانه شهد به من سمع من قومه عنده
بعضهم من عدل عند اخيه في قوله لم يقبل القاضيه شهادته جاز ان يكون عدلا

فشهد

شهادة به معاد ولو احييه واحد بالموت والآخر بالحيوة اعتبر العدل ولو
كان في كل واحد من الماتين الموت كما في الغنايه والظاهر فانه يشهد به من
سمع من جميع عنده وعدلين عنده وقيل شهد به عدل كما في المحيط
وكرر في الميثاق ان لو احييه واحد جماعة انهم غير محققين فلان ثم جاز
لهم ان يشهدوا به والد قول باقر انه لا يحكم بالعدة وغيره باقر انما
لا يشهد بالقبض مع في الدخول ولا يثبت بالقبض طموة ودلالة القاضيه
الى كونه كاضيا في حاجته كذا فانه لو سمع من الناس جاز ان يشهد به في
اصل الوقف ان يشهد ان هذا الشيء وقف على موضع او جماعة وكذا
فيما اشارت الى ان ذكر المصنف شرطه لو لم يذكره لم يقبل شهادته علمنا
ذكره المصنف وان كان في الكاثر لكن ليس بشرط على المختار ان كان دفقا قدما
في عرف الفقهاء كما في خاتمة المفتين وذكر في الطهارة اذا كان دفقا
مشهورا لم يعرف واقفه لم يقبل بل ذكره على المختار وفيه انه شرط على
حال على الصحيح ثم ذكر جملة مستأوفته بلا تسامع كما في قوله فقال لا يشهد به
على المختار وان لم يكن فيه دايه على شرطه الى شرط الوقف بان يرض
الراي من كذا او المراد ان كذا امثلا وفيه استعار ما لم يشهد على اصل
الوقف في شرطه لم يقبل لانهم صاروا في شهادته على شرطه كما في الاست
وسنن والشهادة اذ البطل بعضها بطل كذا في الجواب والافتاء ومثله
ان لا يشهد بالتسامع في الغسل ولا في المدهم وتقبل منها ولا في الطلاق
والعتاق والولاء خلافا لما لا يوسف كذا في الخلاصه والراي لا يشهد
به في المالك واسبابها كالبيع والهبه والصدقة كما في الذبيحة اذ
احييه طرف في ان يشهد بالتسامع في هذه الامور اذا احييه الشايد رجلان

الراي

كل من كفر منكم فليسمع في الخوارق وفلافة البرد انقضوا القائلين بخلق القرآن
 لا يقبل شهادته في علم المسلمين كما يشاهدون عن ابي يوسف ربه من كفره
 لم يقبل شهادته كما في المحيط الى الخطابة في بقية من البرد انقضوا
 ابو الخطاب محمد بن الربوب صليبه عيسى بن موسى بالموقة لا قال الله
 عليها لا لا البرد وجعل الاصح فانه لم يقبل شهادته في العلم المستقر
 الشهادة لعل من عطف عندهم وقيل يردون الشهادة لتبعثه واجتنبوا
 جمع يوي مقدر وهو به اذا اجبروا شهادته ثم سمي بالمروي والمشتق فيكون
 كان او مذموما ثم غلبت حملة مذموم ومنه اهل الايهود وهم ليسوا بالطائفة
 بعينها فانه يقال عطف من خالف الشهادة بما هو قاسم كما في الحرمان لا يقبل
 الشهادة من الذي العدل على مثله في العلم فلا يقبل شهادته في العلم
 ولا شهادته الطائفة من غير احد اذ الله بجهنم جميع الدايان
 كما في الهداية وان خالف مدعيه كالتصاوي والجنس وعلم المستامن وان
 اختلفوا دارا الذي كالمسلم في قبول الشهادة عليهم ومن المستامن
 غير مثله انما رجع موضع الاضمار لزيادة الابقاض اذا كانا من دار واحدة
 فلو كانا من الزوم والشرع والحمد لم يقبل شهادته المستامن على الذي
 كما في الكافة وعرفه من عدو له الى ضرر يكرهه ووجهه في غيرهم وقيل
 يعرف بالعرف كما في خواتم المقتبس بسبب الدقيق الى باع الدعي المانة
 لا يكذب له ينجي اهل الايهود كما في الاحتياط والحق انه مستررك بها
 قبله وما بعده والباء ظرف عدو لا محذوف كما في قوله اشترى من عرف
 العدل على القول الصحيح كما في الكافة وغيره فقال ومن اجتناب الكبار
 الى كل فرد من اضرار الكبار كما في الكافة والكاتب لعل في حقه فلهذا

كما لا تقبل

اجتناب

اجتناب الاحرار على الكبار فلو انك كبرت مرات قبل شهادته واختلفوا
 في الكبر والاحرار ما كان شنيعا في المسلمين وفيه تنكح من ذلك
 كالاعانة على المعصية وضرب لمصاير والطائفة كما في الخلاصة والمعيد
 والذخيرة والكانة والمضمرات والكفاية وغيره من الكتب المعتمدة واليه
 اشار المقدم في الشرح ثم اشار الى رد من قال من الشافعية ان الصغير با
 الاحرار لا يجبر كبره فقال حكمه بغيره الصغير الى لم يعزم على كل فرد من
 اضراره الصغير والصغير خلاف الكبر وقد بين في الناحية واللام بروا
 المجلس ينقض علمه كما اشترط البعد عن فعل كل كبره اشترط البعد عن بيته
 على صغيرة كما في التمهيد من الشن ان الاصل الصغير وعلم صوابه
 غير خطا في كبره منتهى النفس الى صغيرة فمن اجتناب الكبار فان فعل
 كانه منتهى وتعاوت صغيرا صغيرا فهو عدل وان فعل فينته صغيرا
 ليس يعدل وكان عيبا ان يزيد فيه التجدد ويوالى يجنب الفعال الدالة
 على الدانة وعدم المروءة كالقول في الطريق كما ذكره المقدم في الشرح وفيه
 فيه فان ترك المروءة ليس بليته على القول الا صغر الكبرية وقد حرم في حقه
 الخطا في كبره فيقته بغيره في الكبار باطل في ذلك قلب الذي لم ينجس بعد
 البس وخوف الملك قال الحقائق في اليوم السابع الا عشر سنين
 فلم يقدر الا ان ترك استغفارا والحقير الى المنعرج الخفية وولدت الزنا
 له فاستق الاب والعمال بالقيمة والتشديد امره السلطان وقيل الموقوف
 انفسه يقبل ان كان في العالم وجهه وامروءة ولا يجازف في علمه يقبل
 شهادته والاعلان قال الجمهور انهم اخذوا الصدقات وقالوا ان ترك ما بيننا
 لا يقبل شهادته ثم غلبت الظاهر في انهم والقاضي ان كانوا اعداء فلا

لا يقبل شهادته الا

العدد الثاني كذا في الكرمات وخرائط المغنيين والبرهان في الذخيرة والمفاتيح
 وفيه إشارة الى ان مد من السكر يخرج من العدد الثاني كذا في المحيط وذكر في التكميل
 انما لا يقبل من ثرب الحروف المسكرات وبقول في الاحتياط وفيه انما يقبل
 عنه محذره من ثرب النبتة متاولا اذا اسكر او شرب على التيمون
 عاقل المقام انما يقبل من مريض شربا لم يقبل الا قبل ان لا يخلط في لسانه الا ان
 في حقه خلافا لظاهر ما ذكرنا على ان الاربعة انما هي لم يورث بغير شرب
 في حقه وفيه ما يتبعه لانه كان مما جاء في التيمون شربا وفيه ما علم ان
 الجالس يجلس في الحرف كذا في الحاشية ومن يعيب الطيور اي يطير اليها
 اللعب هو ام ثمن اسكنها بلا تخيير فعدل كذا في كذا وكذا في الوحيه للوقوف
 شيخ الاسلام انه ليس بعدل المانع محتاط بغير ما يتعرف في ملك الغير
 كذا في الذخيرة والمعتك بالسرقة لعب بالكره يعيب الفقيه اي فعل فعلا بغير
 قاصد به مقصد محلي كذا في الوافي وفي الكشف انه ما لا يفيد قابلية
 والطيور جمع الطير مع الطائر او يكتفى الطيور بالضم معرب ومنه فانه
 شبيه باليه الجمل ويده على فيه المار وفيه من الملاهي المستعصية في السليبي
 دون كذا في الحرف او حرب القصب كذا في الحرف مع قوله الرقص وكذا في الحرف من
 الملهة لفظ وهم امير لا التعظيم او الاعتبار كذا في الكسبي او كذا في من راجل
 للناس لا لنفسه ليدفع به يتقبل من المغيرة فانه العالم بالتغية لفظ وعرفا
 ورد الاستمارة لانه ان العشق لا العشق كذا في الكرمات او يركب ما يجد
 كذا في السرقمة والمواظبة عندهما ويده على فيه القذف قبل الحجة فانه كذا
 مستط للعدالة وبعيد في كذا في الكرمات كذا في الاعلان الكريمة كذا في الظلم
 واكثر ما ذكره لتفصيل ما اجمل في العدل فلا وجه لظن ان الطاهر تركه لانه

مستفاد

في حقه وفيه ما يتبعه لانه كان مما جاء في التيمون شربا وفيه ما علم ان
 الجالس يجلس في الحرف كذا في الحاشية ومن يعيب الطيور اي يطير اليها

في حقه وفيه ما يتبعه لانه كان مما جاء في التيمون شربا وفيه ما علم ان
 الجالس يجلس في الحرف كذا في الحاشية ومن يعيب الطيور اي يطير اليها

مستفاد عنه او يده على الجمل وجميع الناس حرة بلا انزال لان ابداء العوة
 فتنس كذا في الكرمات وخرائط المغنيين والبرهان في الذخيرة والمفاتيح
 عاكس ما يفسد عنه الذخيرة كذا في الجمل او يده على الجمل مع العلم بذلك كما قال
 الامام السرخسي في الطاهر انه غير محتاج اليه لان العلم ما هو في مفهوم المعصية
 وشروطه اصل الملايان فان ابراهيم عليه الملك القبيض والملك مسير الملك
 وكان في قضاة كونه كبرية كذا في المحيط وفيه او يقام بالند والشرط في الحاشية
 يعيب بالند ويقام بالشرط فقد غلبت بقا للنداية بناء على الاستقامة
 فلا غلب للند فلا يقبل منها ومنه بلا خلاف كذا في الحاشية وفيه
 الا اذا وجد واحد من الشرود الثلاثة احد يا مام والشارع ما اشار اليه في
 او يقوتم العلو عن وقتها بها اي بالشرط انما شئ الضم لانه شئ على شئ
 كذا في الحاشية او يده على الجمل وجميع الناس حرة بلا انزال لان ابداء العوة
 عاكس ما يفسد عنه الذخيرة كذا في الجمل او يده على الجمل مع العلم بذلك كما قال
 الامام السرخسي في الطاهر انه غير محتاج اليه لان العلم ما هو في مفهوم المعصية
 وشروطه اصل الملايان فان ابراهيم عليه الملك القبيض والملك مسير الملك
 وكان في قضاة كونه كبرية كذا في المحيط وفيه او يقام بالند والشرط في الحاشية
 يعيب بالند ويقام بالشرط فقد غلبت بقا للنداية بناء على الاستقامة
 فلا غلب للند فلا يقبل منها ومنه بلا خلاف كذا في الحاشية وفيه
 الا اذا وجد واحد من الشرود الثلاثة احد يا مام والشارع ما اشار اليه في

في حقه وفيه ما يتبعه لانه كان مما جاء في التيمون شربا وفيه ما علم ان
 الجالس يجلس في الحرف كذا في الحاشية ومن يعيب الطيور اي يطير اليها

يشتم الصبي رسول الله صلى الله عليه وسلم أو أحد من الناس لم يشتم
 قديما أو كان في المحيط فعليه الأجر أن يكون السلف شاملا للمحدثين
 فكل من ذكره المصنف وغيره علم أن السلف في الشرح على من يقبله مذنبين
 بتحقيقه والصحيح به وقائمه سلفنا والصبي به والتابعين رضي الله عنهم
 فانهم سلفهم كما في الكفاية ولم يوجد أصل لما في المستصفى أنه جمع سلف
 والمحدثين في الأصل مقدر سلف في مقدر سلف كقولنا ما ذكره في الجمع
 اسلاف وفيه إشارة إلى أنه لو كانت بينهم قبل شيئا وبقا قال القادر على العمل
 والرائي سبحانه من الصبي به ليس يكفي في تحريمه المقصود وغيره ولكن في
 مجموع النوازل لو قتل أحد من سبب النبي صلى الله عليه وسلم لم يقتل
 فانه كما في النوازل لا يقتل بغيره من سبب النبي صلى الله عليه وسلم لم يقتل
 للصبي والسبب بغيره وهو النظم في بعض الناس بما يعينهم وفيه اختلاف
 كما في الحاشية وغيره والرائي لو شتم أباه وأمه لم يدره قبل شيئا وبقا
 إلا إذا كان في كل يوم وفي ساعته كما في المحيط والرائي لا يقبل شيئا وبقا
 اشرف العراق لانهم متعصبون كما في الحاشية وغيره وفيه اشعار بان
 نقل غير الراي فاعلم لا يقبل شيئا وبقا وإن كان عالميا كما في ادراج المواب
 واعلم انه قد ذكر في العنقا ان لا يشهد من شيئا وبقا وادراج المواب
 عن نجم الائمة لا يشهد له فادوم وكاتبه ومشرفه ورعيته المتظلم في حاجته
 الرعيته ومنته النوايب وكذا ركب بحر العندلانه قد فطر بنفسه وبقا
 وكذا من سكن دار الجرب وكثر سوادهم وعددهم وشبه بهم ينال بذلك
 عالمه وفيه يشهد ركب البحر للنجارة وغيره ورجوع الصواب ولا يقبل من
 شهود المدعي عليهم شيئا وبقا عندنا ولا يقال له الجرح المقدر وهو في الجرح

[illegible]

کذا یقول

من نصاب الشهادة وفيه استعارة بالعلم لا يشهد واخر شهادة المرأة وقد
جاء ذلك وان لم يقف في الشهادة امرأة اخرى مع رجل آخر كما في قاضي
وبان لا يشهد الاصل على شهادة نفسه ومع رجل آخر على شهادة اصل آخر
في الشهادة لا يشهد بغيره في هذا الاصل وفيه في ذلك الاصل
في الشهادة رجلان مرة على شهادة احدى الاصلين ومرة على شهادة اصل آخر
وفيها استعارة بان لا يشهد الاصل على شهادة نفسه في رجلان على آخره
ذلك كما في النماية ويقول الاصل اي اصل نقل من الغرض عن النماية
عنه لاجابة امر من الشهادة فلو استشهد رجل وبنات رجل بسبب علم بخبره ان
يشهد على شهادته في قوله لم يذكره لم يخلو قال لا يوسف رة فانه معلوم
في المحيط امر الشهادة بذلك اي بان فطلق من فطلق في قوله لم
بالف ورجع والمحكمة يدل من الجور وفيه استعارة بان يشهد بان يقول عنه الغرض
وفت النقل كما في الشهادة عنه القاض فان جلس في الشهادة في القضاء
اشير اليه في الدعاية وعنده نفس في المتابعة ان ان تافيه في القول عن
الاصل ليس فيتم ويقول الغرض اي غرض كل عند القاض الشهادة ان فلتا ناهية
على شهادة في الشهادة ان قد يتم على ما ياتر ليس في قوله فلتا ناهية بوجوب
اسم الاصل كما سمى به وجهه كما في الخزانة وقال فلتا ناهية على شهادة في قوله
بذل الا به منه خلافا لا لا يوسف كما في قاضي في نجات الشهادة في قوله
او الفارسي في اثنت شينات او كانت في الادوية في اثنت شينات في الاصل
الا فتر ان يقول ويقول الاصل الشهادة على شهادة في قوله او الغرض الشهادة
فلان في قوله اعلم ما قال المعنى وهذا اعتماد الغرض في معصود امر اللبث في الامام
الشرعي وهو اسهل والبشر ذكره محمد في السيرة الكبرى في المحيط وغيره وهو الذي

كان

كما في الزيادة في نجات الشهادة في الادوية في اثنت شينات في الاصل
الا فتر ان يقول ويقول الاصل الشهادة على شهادة في قوله او الغرض الشهادة
فلان في قوله اعلم ما قال المعنى وهذا اعتماد الغرض في معصود امر اللبث في الامام
الشرعي وهو اسهل والبشر ذكره محمد في السيرة الكبرى في المحيط وغيره وهو الذي
من نصاب الشهادة وفيه استعارة بالعلم لا يشهد واخر شهادة المرأة وقد
جاء ذلك وان لم يقف في الشهادة امرأة اخرى مع رجل آخر كما في قاضي
وبان لا يشهد الاصل على شهادة نفسه ومع رجل آخر على شهادة اصل آخر
في الشهادة لا يشهد بغيره في هذا الاصل وفيه في ذلك الاصل
في الشهادة رجلان مرة على شهادة احدى الاصلين ومرة على شهادة اصل آخر
وفيها استعارة بان لا يشهد الاصل على شهادة نفسه في رجلان على آخره
ذلك كما في النماية ويقول الاصل اي اصل نقل من الغرض عن النماية
عنه لاجابة امر من الشهادة فلو استشهد رجل وبنات رجل بسبب علم بخبره ان
يشهد على شهادته في قوله لم يذكره لم يخلو قال لا يوسف رة فانه معلوم
في المحيط امر الشهادة بذلك اي بان فطلق من فطلق في قوله لم
بالف ورجع والمحكمة يدل من الجور وفيه استعارة بان يشهد بان يقول عنه الغرض
وفت النقل كما في الشهادة عنه القاض فان جلس في الشهادة في القضاء
اشير اليه في الدعاية وعنده نفس في المتابعة ان ان تافيه في القول عن
الاصل ليس فيتم ويقول الغرض اي غرض كل عند القاض الشهادة ان فلتا ناهية
على شهادة في الشهادة ان قد يتم على ما ياتر ليس في قوله فلتا ناهية بوجوب
اسم الاصل كما سمى به وجهه كما في الخزانة وقال فلتا ناهية على شهادة في قوله
بذل الا به منه خلافا لا لا يوسف كما في قاضي في نجات الشهادة في قوله
او الفارسي في اثنت شينات او كانت في الادوية في اثنت شينات في الاصل
الا فتر ان يقول ويقول الاصل الشهادة على شهادة في قوله او الغرض الشهادة
فلان في قوله اعلم ما قال المعنى وهذا اعتماد الغرض في معصود امر اللبث في الامام
الشرعي وهو اسهل والبشر ذكره محمد في السيرة الكبرى في المحيط وغيره وهو الذي

كما في الزيادة في نجات الشهادة في الادوية في اثنت شينات في الاصل
الا فتر ان يقول ويقول الاصل الشهادة على شهادة في قوله او الغرض الشهادة
فلان في قوله اعلم ما قال المعنى وهذا اعتماد الغرض في معصود امر اللبث في الامام
الشرعي وهو اسهل والبشر ذكره محمد في السيرة الكبرى في المحيط وغيره وهو الذي
من نصاب الشهادة وفيه استعارة بالعلم لا يشهد واخر شهادة المرأة وقد
جاء ذلك وان لم يقف في الشهادة امرأة اخرى مع رجل آخر كما في قاضي
وبان لا يشهد الاصل على شهادة نفسه ومع رجل آخر على شهادة اصل آخر
في الشهادة لا يشهد بغيره في هذا الاصل وفيه في ذلك الاصل
في الشهادة رجلان مرة على شهادة احدى الاصلين ومرة على شهادة اصل آخر
وفيها استعارة بان لا يشهد الاصل على شهادة نفسه في رجلان على آخره
ذلك كما في النماية ويقول الاصل اي اصل نقل من الغرض عن النماية
عنه لاجابة امر من الشهادة فلو استشهد رجل وبنات رجل بسبب علم بخبره ان
يشهد على شهادته في قوله لم يذكره لم يخلو قال لا يوسف رة فانه معلوم
في المحيط امر الشهادة بذلك اي بان فطلق من فطلق في قوله لم
بالف ورجع والمحكمة يدل من الجور وفيه استعارة بان يشهد بان يقول عنه الغرض
وفت النقل كما في الشهادة عنه القاض فان جلس في الشهادة في القضاء
اشير اليه في الدعاية وعنده نفس في المتابعة ان ان تافيه في القول عن
الاصل ليس فيتم ويقول الغرض اي غرض كل عند القاض الشهادة ان فلتا ناهية
على شهادة في الشهادة ان قد يتم على ما ياتر ليس في قوله فلتا ناهية بوجوب
اسم الاصل كما سمى به وجهه كما في الخزانة وقال فلتا ناهية على شهادة في قوله
بذل الا به منه خلافا لا لا يوسف كما في قاضي في نجات الشهادة في قوله
او الفارسي في اثنت شينات او كانت في الادوية في اثنت شينات في الاصل
الا فتر ان يقول ويقول الاصل الشهادة على شهادة في قوله او الغرض الشهادة
فلان في قوله اعلم ما قال المعنى وهذا اعتماد الغرض في معصود امر اللبث في الامام
الشرعي وهو اسهل والبشر ذكره محمد في السيرة الكبرى في المحيط وغيره وهو الذي

لما فتح من التصديق وحسن الفهم لا الاصل ان يرجع الفهم هو العطف
 الاصل جميعا لان شهادته الاصل علت العلة وقال محمد بن ابي ان يضمن
 فلا معنى وحينئذ انما لو يرجع الفهم فقط لم يضمن الى اليهود واليهود
 يرجع الاصل فقط لم يضمن احدهما وثالثا من غير المظنات وحسن الخواص اذا
 يرجع فلو قال في مذهب الزنا انما اجماعا انما بعد الرجوع قال لهم عليه وقد
 علمت ذلك فمن البديهة قال الدية قال في حقه من المال ويجوز ان يكون
 المعنى من الفهم ان يرجع هو الاصل والمخبر فان شهدا فمضى علة العلة
 كما في الكسب لا يضمن عندهم شهادة الا حصان اذ يرجع لانه انما انت للام
 فضلا عما عداه فيكون هو المستلزم في باهراة الكلام صحيح وهذا ليس بحديث
 اثبات الزنا الموصوف للرجوع وحسن عند خبر الحسن لم يضمن العتوبة كما هو
 وحسن شهادة البينين الى يمينين ضمن شرطية اذ يرجع لانه لا يشهد الا
 فلو شهد شاهدان قال رجل بغير المدة فلو ان دخلت الدار فاشت فالت
 وشهد اخاه فقلت ففقت عليه بصف المدة ثم يرجع الشاهد الى ضمن شأ
 البينين فقط لانه السبب في المتلف ولو يرجع في الشرط فقط ضمن عند
 بعضهم منهم من لا اسلام والعقوبة انما لم يضمن واليه مالي السخصى كذا في القافية
 قال غيره في قوله اذ يرجعوا المخبر وشهادة الا حصان واليمين والشرط كما
 ان الطرف للضمان وعدم المستفاد من المقام ذلك في غير ما بين من رعايته
 حسن الا فتنام **كتاب الاقرار** اقراره في حق غيره من اقراره في حق نفسه
 مجتنب في الامة فاحذر من مؤثر الغفلة اثبات الشيء باللسان او بالكتابة في
 الاقرار دون المحرر فانه مختص باللسان كذا في المفردات وفيه اشريحتا
 اي اعلام بالقبول فلو كانت اشارة ولم يقبل شيئا لم يلق اقرارا او به من

كتاب الاقرار

ما اذا

٩٢
 فيمنع من اقراره في حق غيره من اقراره في حق نفسه
 فيمنع من اقراره في حق غيره من اقراره في حق نفسه
 فيمنع من اقراره في حق غيره من اقراره في حق نفسه

ما اذا اقرت في حق غيره من اقراره في حق نفسه
 بعد فله على ذلك اقراره في حق غيره من اقراره في حق نفسه
 من غير غيره لانه لا يستعمل الا في حق المالين كما في غيره من غير
 التعريف وكيفية الاقرار عليه الى بغير المحرر على المحرر وبغير غيره من غير
 والشهادة ولا يتحقق على ما في الاقرار الوكيل والوكيل في الاقرار
 المشروبات شرعا وهذه هي المقتضية الى المحرر في الاقرار عليه لانه اذا
 علم ان المحرر في الاقراره ثم اخذ منه لم يملك له انما اذا اخذت من
 غير فله على ذلك من غير الاقرار في غيره وانما لم يملك له انما اذا
 التبرع وحينئذ في الاقراره في حق غيره من اقراره في حق نفسه
 وغيره وانما اطلق اشارة الى نفسه في الاقراره في حق غيره من اقراره في حق نفسه
 ثم رده لم يقع الرد في الاقراره في حق غيره من اقراره في حق نفسه
 الزايد في الاقراره في حق غيره من اقراره في حق نفسه
 ليس فيك في يومه بالتمليك لانه لا يقع الاقرار بطلان او عتق مكره لانه
 ليس بالثأر والافقة في كونه من المكره وفيه اشعار بان له اقراره في حق غيره
 اقر في بائنا المراه لغيره في ذلك في المراه فامتنع ان لم يقر في بائنا ولو اقر
 في حق الاقرار العبد وان كان في حق المراه لانه لا يقع في المال مكلف قال
 اقرار المحبوس لم يقر الا في حق ما دون اقراره في حق السكران في سبائك
 بحق اقراره ولو كان ذلك الحق مجهولا لا يدري ولو كان الشاهد لم يقر
 انه فيك مجهول وفيه اشعار بان المقر المقتضى اذا كان مجهولا لم يقر
 قال يزيد على الف درهم لم يقر لان زيد اقره الله بيا كذا في الاقرار على اقراره

ما اذا اقرت في حق غيره من اقراره في حق نفسه
 ما اذا اقرت في حق غيره من اقراره في حق نفسه
 ما اذا اقرت في حق غيره من اقراره في حق نفسه

ما اذا اقرت في حق غيره من اقراره في حق نفسه
 ما اذا اقرت في حق غيره من اقراره في حق نفسه
 ما اذا اقرت في حق غيره من اقراره في حق نفسه

المقروء

الحمد لله
ويعرف من توفيقه
والقصور
أقامه الله تعالى
القضاء عليه

الداعي بـ شـ عـ ر بـ نـ مـ فـ كـ لـ مـ نـ هـ وـ زـ حـ طـ يـ كـ لـ مـ نـ هـ وـ زـ حـ طـ يـ
 ولو انكف باليد ليقع على الخنجر وهو يترقب ارضه وحفظ على مسي كذا في القلندر
 ويترقب ارضه من تركه القلندر ارضه وترقبه فلان للجملة كذا في العادي
 واذا صحت الدعوى بما ذكره سال القاضي الحنفية الى المدعي عليه عنها
 الى عن حقه حقيقة هذه الدعوى للفرق بين القضاة وبالافراد البينة
 والحاصل ان القضاة المدعي بالسكوت واستغرق المدعي عليه بله انما
 المدعي وبهذا الصريح مما اختاره بعض القضاة انه قال القاضي للمدعي ان
 عنى خبرنا اذا صحت فان النفس السؤال عن جوابه سال عنه وفيه معارضة
 اذا اصدت قال له ثم تصح دعواي وانما ترك معاملة القاضي مع الخصم
 قبل ان يمار الدعوى اشارة الى ان شاؤك فتر بينه المدعي بالقلندر
 او تظلم اول او قال بالكلية فتر القضاة قد بينا عن ذلك وفيه الصريح
 اختاره بعض القضاة من السكوت لان ترك التكليف يقتضي كذا في القضاة
 المبسوط فان افتر الحنفية بايد عياد المدعي افتر بالعبارة او المكتوبة فانها
 احدى السانين وذلك ان اذا اكرى من الرض ولم يغير رطل السانين
 فالتبارة فتره الكا وارجي او غير جري كذا اذا قال لا افتر ولا انكر فانه
 الكا عندهم وما روي انه افتر غير طاهر فتره فتره فتره فتره فتره فتره
 المبينة وسال القاضي المدعي في صورة الكا بـ نـ مـ هـ وـ زـ حـ طـ يـ كـ لـ مـ نـ هـ وـ زـ حـ طـ يـ
 الصور بين عليه الى الحنفية وفيه توسع فان القضاة وبالافراد الزايم للموضوع
 عن موقفا اقرب الى المدعي بنفسه بالبينه معلوما في توثيقه فتره فتره
 القضاة والكلام مبينة الى ان المدعي عليه لو سكت فاقام المدعي بينه وبين
 عليه ورواه فتره كذا في المبينة والافراد لو افتره فاقام بينه وبين فتره فتره

او انكر

ما قام

بالبنز

بالبينه كذا قال بعض المشايخ والافراد اقرب الى الشواهد ان يقضي بالافترار على
 ما قال اخرون كذا في العادي وان لم ينع المدعي البينة بان يقول لا سمع
 له او لم سمع او مضر حلفه الى الحنفية وفيه اشارة الى انه انما يترقب الحلف
 على حقه المدعي فحلف فيما لا يشترط فيه المدعي من حق المدعي كذا في القضاة
 والقضاة في الابل والظن ووجه من المصاهرة والوقف وغيره باو حاسم
 في العادي والافراد لو حلف المدعي لم يعتبر ان كان ترك حلف القاضي حلفه
 القاضي كذا في مبناها دالة المبينة وينبغي ان يعيد الحلف فانه لما وسع
 الحلف اذ الحق ان المدعي سكت في دعواه واما اذا اقر ان صدق فلان
 حلف به يدفع المال اليه ذلك اذا سكت انه صادق لا ينبغي ان يحلف
 كذا في حنفية ان طلب الحلف فتره يوم سكر عرفا بين المدعي عليه
 المدعي وبه المراد فهو مسكن فلو حلف المدعي بعد ما حلف القاضي عليه
 حلف ما نيا فلان حلف من طلبه وبه اعند الرافعي ذلك اعند الرافعي
 المدعي فتره من مبناها حلف التفتيح انه ما البطل شفعة وقام في العادي
 وينبغي ان يستثنى من كان له دين على الميت فانه حلف قبل طلب الوفاة
 والوارث بالجملة ان لم يسوف دينك من الميت بوجه كذا في الحنفية
 وغيره ما قال نقل اي المستع عن الحلف فتره او سكت عنه بله اقر من حرك
 او طرس او غيره وقصر له عليه بالمال بالسكوت الى سبيل الامتناع عنه فتره
 ذلك القضاة ولقد عند عامة المشايخ وهو الصحيح لانه مبينة الى افترار
 فلو قال بعد القضاة ان الحلف لم يثبت البينة فتره التواو وبنها وجره فتره
 ومن الفاء اشعار بان لا يشترط القضاة وعره فتره السكوت فتره فتره فتره
 يومين او ثلثه ولو بعد عرض البينة فلان كذا قال الحنفية وقال غيره انه

راجعاً وادعى بعد العدة فان ادعى الرجعة في العدة ثبت بقوله في الحال و
 ثبت في الابل وادعى في الرجعة في عدة الابل بان يدعى احد بني علي الاخذ
 بعد عدة الابل واستنفاً وجميع اليها من عدة غيره فان اختلفا قبل المدة ثبت
 في بقوله واستينفاً اى طلب ولد بان يدعى احد من الامة والمولود او الزوجة
 والزوجة النادرة منه وله اعيان او ميتا كما ذكر في خبر فان لم يثبت في المشايير
 ان دعوى الزوم والمولود لم يتصور لان النسب ثبت باقراره ولا عبرة لما
 انكاره بعده بل يثبت ان يقال انه يجب الظاهر لم يدع النسب كما دل عليه عموم
 ورق بان يدعى احد من المعروف النسب المجهول النسب علم الاخذ عنه قبل
 والمرد بالنسب النسب في الحال كما انشأ اليه في اى داء اعتبر بهالة النسب
 لانه لو كان معروف الحال فتوجه او عده يثبت فلم يصح عليه به الدعوى
 كما لا يخفى على اداف الفرض في البطلان الظاهر انه لم يزل وجهه ونسب
 ثبت باقرار المنكر بان يدعى احد من المعروف والمجهول انه ولده فلو ادعى
 انه اخوه او اخته او خاله او عمه لم يختلف بل خلاف كما في الكاخر وولاء
 اى ولاء العتاقة او ولاء الموالاة بان احد من المعروف المجهول علم الاخذ
 انه معتق او مولد فلا يخلط عنه استينفاً به في عدة المور لان المقتضى
 من الاستينفاً القفاً بالتكول والتكول معلل به لا واهم فيما عني
 الكذب المحرم والبدان لا يجوز ان يدعى المور تخلف عن صورة انكار المنكر
 لادعى دعوى المدعى فيقول ان اباه ما بينكم الكاخر قائم والقسوى غير قولى كما في
 الكاخر والمنفى ويكذبه الى اختيار معلل بعزم البلى وذكرك في النهاية
 قال المتأخر من ان المدعى اذا كان متفتناً باخذ القاض بقولى ومظناً
 بقوله لا يخلط عنه به في عدة هو فالحق ان المدعى كذا الزنا والشرع السرى

يشترط فيه اشعار بان لا بد ان يكون النكول من مجلس القضاء دون غيره كما نرى العادة في قولنا بالنكول اشارة الى ان السكوت يعني بالنكول ايضا لكنه على وجهه لم يثبت في الحكم على الشيء بل في اقراره ايمه والكاف من لفظ انهم مستدرك بل متوهم كما نرى في الخبر ذلك سبعا ان يكون قولهم نقل شامل للنكول وقولهم سكت معناه سكت عن جواب المدعى على غير ما به من الرد ايضاً وعرض البعني على المدعى عليه في صورة النكول فلا بد من المرات بان يقول له اعرض عليك البعني فلا فان حلف والافحيت عليك بما ادعاه ثم يقول احييت بالمدعى اعلبك في المال به عجم وهو كذا وكذا ولا معنى ومنه فان اذ ان حلف يقول كذلك ثم وثق ثم القضا عليه به عوى المدعى احوط وادرك فهو يسر بما لا ريب فيه فخير الروايتين عنهما ان العرض فلائلا لازم فلو نفي بعد العرض مرة لم يفيء واليه ذهب الحكم قضاء المنتبه ولا يرد البعني من مدعى عليه على مدعى وان كان له شبه واهل انما نقل قصده للتمثيل المشهور بالخبر كما تمتوا اثر المنتبه على المدعى والبعني على من انكر المدعى عليه وجهه اشعار بانها لو اصبحت ان حلف المدعى على ان المدعى عليه المال كان الصديق باطلا والمدعى على ادعاه كما في النهاية ولا حلف المنكر عنه خلاف لما نرى في نسخة امور صورة واكثر من عشرين معنى النكول في نفس النكاح والرفق به او الامة به فلوا في احد من الزوجين بلانية فكان على الآخر وهو منكره لم يحلف عنه بل فعل فتر وجه المنتبه واما دفع حلف النما ان كانت امراتك التي طلق وحلف عنه بها فغضه ابو يوسف وانه لم ويرازن كرهه وعنه محمد وانه لم يترق في نفيه در حال وهو احوط كما نرى القاعدي ورجعت بان يدعى احد الزوجين بعد العدة على الآخر انه

রাফিয়া

او يتخلف فيه بعد كمال القدر فان حق العبد فيه مغلوب فلو ادعى احد
احد قد فقه بالزنا لم يخلف وكذا ان ادعى ان الزوج بالغت
لان كماله منه ربي بالشبهة والاكشاف مشعر بان لم يخلف فيه غير ما ذكره
السلطان وقام حضان ابنه لا يخلف في اكثر من عشرة في صورة سواء كانت
الامور تسعة فقال الا اذا ادعى على الزوج ان لا يخلف منكر وقتا في
منها الادعاء عامه في حق من واحد من المذكورات مثل النكاح والرجعة
وغيره ابلاد والنسب والاسيلا والاطلال والورق قال فانه يخلف
فيه بلا خلاف لانه محض حق العبد ولذا يخلف في دعوى العتق والتفريق
لمر معجل في ادعاء النكاح او الرجوعين ونقص في الادعاء او ادعى
كونه ولذا اذ ادعى معتقا او عبدا في دارث في ادعاء الزوج او الوالد
من الميت ولما احتج الباعث من المستفيضة بالانقباض اشار اليه فقال
وخلف بالتفريق السارق عند ارادة اخذ المال وهو بالتشديد ان يخل
ولم يعطيه به لان المال ثبت بالنكول الذي فيه شبهة بخلاف القطع
بما ذكرنا من تغير كلامه فانه لو ادعى ان له شاة في الاستئذان او في
ان يقول الماتعة النكاح والنسب في ماله والامتنان يقدم المحل
على الصور المختلفة وبوجه النكاح والنسب فيقول الا اذا ادعى منها مال كان
يخلف انتهى ولا اجر الكلام الا ما خلف فيه بلا خلاف ذكر بعض احواله
طابق الاستيناف فقال وخلف الزوج بالتفريق اذا ادعى الزوجه
طلقا بلا شبهة لما عليه منعت ان يخل الزوج بنفسه لم يخل العتق او
كله بعده وكذا خلف بالتفريق منكر العتق في النفس والارث فان يخل
في دعوى النفس ميسر غير ميسر فيقتض من ادعى خلف فيقتض عن الجس

والا الجس

والا الجس ابد ادان نفي من ادعى ان النفس فيقتض من المال الطرف
كالمال في دعوى النفس فيقول البذل في المال لقابده قطع الخصومة في
الطرف ولا يرد قطع السارق بالنكول كالمال لان الخصومة شره فيه فلا
يكون البذل الذي هو ترك الخصومة سببا في اشارة اليه كالمال في
ان النكول اختار فيه شبهة من غير ان يدعي في الصورتين وان قال المدعي في
بنيته حرة في المعاد في الجس وطلب بيعه الخقم لا يخلف المحرم
وخلف عنه الجس يوسف حرة في الصورتين فيقول محرمه مضرب الاول
الغنى كما في الزاد وفيه اشارة الى ان خلف اذا قال انتم غيب ساقه
كما في الزاد فيقول محرمه اقبلت منها دتم وان شره عنه الخقم في
يسمع بعده كما في ستمها اثار المنيته والراية لو كان له شبهة عادلة حارة
لم يخل بذلك كافي لسان يستخلف كما قال سيف لا يخل في قال شره اليه
بدا اذ اطلق انه يخل واما اذ اطلق انه يخلف كما في قوله بعد شره الخقم
في قضاء المنيته ويقتض من التقيض بنفسه اي يوفيه من المدعي عليه يقتض
ولان يغالب ويملك بالخصومة فيمضي ان يكون الواحد لقبلا وويلاد
ان اعطاه فله ان يطالبه بالقبض بنفسه الوكيل وان كان المدعي متفردا
فله ان يطالبه مع ذلك لقبلا بالعين بغير ما كان في القاية والاطلاق في
ان القاضي يملك ولو لم يطالب المدعي وبدا اذ كان المدعي جاللا بالاطلاق
اما اذا كان عالما فلا يملك القاضي بالاطلاق كما في الدية والراية كقوله ولو كان
معروف المدعي حرة لا يخلف بذلك القدر كما في الزاد في قوله ايام مرونه
عن الجس في ويقتض من الجس القاضي جلسا آخه ولو سبعة اجسام وبدا في
للمناسي لما في الزاد ان هذا زمان الاول واما زمانه فالاول

ارفعني لانه يجلس كل يوم كما في النهاية وهو الصبي كما في الهداية قال ابله
عن اعطاء الكفيل للزينة اي دار الهدى او اسن مع الحفص ثلثة ايام حين
دار الا اذا دخل داره فانه يجلس على الباب ولا يبعد عن الوضوء والغسل
والغذاء والعشاء وذلك عن العمل الى اذا ادى مؤنته وانه ان يلازمه بولده
واخوه انه قال الراي الممدوح عند الصبي كما في قاضيان وغيره ويستثنى منه
المدة بونه فانه لا يلازمهما الا امنية كما في الهداية وسمى القضا والمقاضي
من اوجب حبس الحفص لان المدة في حبس المطلب للمهود وغيره كما في قضا الله
وقا منه في الكفالة ويلازم الممدوح المصطفى العزيب المسافر وقد يجلس عليه
غيره فان اقام بنيه والى خلفه او بغيره ففي حكمه معفو عنه عن المنسوب بحمل
كما في المص لم يخرجه بغيره ان العزيب يلازمه ويكفل ان لا يخرجه عن التكفل
فلا يكفل العزيب الا من اول المجلس المراجعة المجلس اذا زيارته من باب
لكن في قاضيان انه لا يكفل بل يوجب المراجعة المجلس وفي الحاشية انه يكفل
وعنده اختلاف القول لمثل الالات لانها اصل والحيف الذي يقضي بالتكفل
عنه يكون بالثقة دون غيره فلو حلف القاضيه فتكفل بغيره فمقتضيه لم ينفذ
كما في الكفالة وغيره ويستثنى اصحاب لا غدا وذلك لا يكفل الا في حاشية
الابان يقول القاضيه عليه عليك عمه ان كان له عليك هذا فانه يبيع اول
كل يوم البنا بيع وغيره لا يكفل بالطلاق والعقاق ولو كانا فانما هو اسم
قاضي الزنا والحق في التخليف بغيره ذلك التخليف بهما زمانا فلو كان
التخليف باسده فان لم ينفذ ذلك فقد ذهب دماؤه ودموا له ودموا له ودموا له
بان اكثرهم لم يخلعوا بهما والراي الممدوح والاول كما في الرواية فلا يكفل
القاضيه الا غيره عند الصبي كما في قاضيان وغيره ولذا قال الممدوح حلف

افلح

افلحوا في كفه كما في سير المفسرات وقا منه في الابان ويكفل جواز القاضيه
بصفاته بل بالحلف والاشهاد واليمين فيقال على المشهور وقد ذكره المص
بالد الطالب الغالب المذكر المملوك في الذي لا يموت ابد لكن المتساق
ترد فان الاسماء توقيفية وفي المحصاة خلاصة والذخيرة وغيرها انه لا يكفل
عند اكثر المشايخ وفيه قاضيان انه يكفل بان يقول باسده الرحمن الرحيم وقبل
لا يكفل الصالح ويبيع للقاضيه ان يعظم من اليمين اوله ويكفل عليه ان
الذين يشتركون بعد الله وانه انهم يتكفل الله كما في الاختيار لا
يكفل وجوبا بالزمان اي بعد وقت الشرف كما في الكفالة واخره بالدين القاضيه
لان فيه تافه الممدوح ولا المكان الشريف كمين الرحمن والمقام وبنو الفرو
والسنة من الجامع والمسي وعن ابو يوسف انه يوضع المصنف شجرة وبقوة
الاية المذكورة ثم يكفل ثم محال منها كما في المفسرات ويكفل غير المسلم
بما اعتقده وفي حلف اليهودي باسده الله الذي انزل التوراة على موسى وحلف
النصراني باسده الذي انزل الانجيل على عيسى والمجوس باسده الذي خلق النار وقال
بسم الله ان المجوس حلف باسده لا غير وعنه انه لا يكفل الفرق الثلث الا بال
لما في الكافة وجها شعاعا بان يكفل باسده وحده لان التكليف زيادة في
كما في الاختيار واليمين وغيره من الشرطين باسده وحده لانهم قالوا نفعهم
الا يبيعوننا الماسد زلفا فلا تكفل باسده وغيره كما في الكرامة ولا يكفل
من الفرق الاربعه سوا معاينة ومكان ابياته للمدعي عن التعظيم ويكفل
على الحاصل من سبب هو فصل يرتفع كسبه او غضب يرتفع بالاقالة اول
الاسنة فلا وسبب غير باسده ما ثبت بينكم ما يرفع في الحال اذا ادعى انه
استعرا او ما بينكم القاضيه في حال اذا ادعت النفع فلو ادعت النكاح

[illegible]

فكان المثال على مذهبه في الخلف كإيراد ما به ما ينبغي ما بينك الآن إذا
أدعت الطلاق البائن فلما ادعت رجعيها خلف على السبب لكنه خلاف الظاهر
الرواية فانه يخلف على الحاصل في الظاهر وجهاً شافياً بان سبب الحاصل في
يعقوب في معنى فعل العقد يحقق في معنى فعل آخر من الأفعال الحسية لا يخلف
على السبب أي الفعل المرتفع فلا يخلف بعد ما بعته منه وكفه مثل ما به ما
تلك ما دام طلقها بآياله قد بطر أي عليه الأمانة والخلع والتمكر في مقرر
المدعى عليه وبه الحكم عند الطرفين وإما عنه وخلف على السبب إذا قال المتكسر
للقاضي لا يخلف في سبب الشان الإنسان قد تبرع ثم يقبل فانه خلف على
الحاصل في المدعى لكن ذكر في الزينة وغيره انه لا يخلف إلا على الحاصل
في ظاهر روايته الصريح بناءً على البرهان انه لا يخلف إلا على السبب
عنه انه لا يخلف على التكرار من الحاصل والسبب به الصريح والقادر على
الميلواز وعليه أكثر القضايا وقال في الإسلام أن القهر خلف على ما يروى
من الحاصل والسبب لا أن يتقرر المدعى من رأى المدعى عليه خلف على ما
في مختلف على السبب بل خلاف نظر المدعى كدعوى شفعه باجر إذا قال الشفيع
المدعى عليه إذا كان شافعياً خلف على الحاصل ما لم يصد شفعه لأنه لا يروى
ذلك فتقرر الشفع المحل فيخلف على السبب الشفيع من الشفيع إلى
المدعى عليه قد يتقرر بطلان الشفعه بما في القلب لأنه لا بد للشافع من
الاضرار بما دال لإدراكه المدعى عليه لأنه متمسك بعرض الشفيع والمدعى
بالأسس هيئت اثبت هذه بالسبب لموجب له من الشر لا ولا يخلف على السبب
بل خلافه وقد روى السبب أي فعل لا يتكرر ولا يرتفع برفع المدعى
يتقرر المدعى إذا تكرر السبب كعده مسلم يدعى على سببه وعنده فانه خلف

کو

1871

1871

على النبات مع انه فعل الجذر قبل التحريف من فعل البذر انما يكون على العلم اذا
قال المدعي عليه لا علم له به فيجوز على النبات لا ترى انه لو اقر الوكيل بالبيع
ان الموكل قبض الثمن وانكره الموكل حلف الوكيل على النبات بالصدق وقبض
الموكل في الزيادة والزيادة في كل موضع يجب اليقين على النبات فيجوز ان
على العلم لا يعتبر وكذا الوكيل لم يعتبر بكونه كثر في ادعى وجوز هذا الحلف واليمين
مكتبة على من حلف ان اذا اتى حلف المدعي عليه فاعطى المدعي من قبله او اقبل
او صالحه عن دعوى الحلف على اقل من المدعي فانه يعتبر ذلك فيسقط الدية
بعدد ما صالحه فيما لم يقر حلفه فيكون اقل من اقر حلفه بما هو اقل وقد روي عن
عثمان ان اقر حلفه فيجوز ذلك فقال اقر ان يصيب الناس بغيره يقال
انه بسبب يمينه الكاذب كانه التهمة فيه فيجوز ان يسبب اليقين في
لم يكن مالا فله ان يستحق بعد ذلك كذا في التكملة **فصل** في الاختلاف في
المتبايعان مثلا والواحد لا يستيناف في حقه العلم او المبيع فقال البايعان
التمن الغان او عبده او قال المشتري الفاد عبده ان علم الفاضل من يمين الى
اقام البرهان واليمين على ما ادعاه فان الكل مدعي واليمين مدعى ان اختلفا فيه
فجوز ان حكم لمثبت الزيادة الى البايع استثبت الزيادة اليقين ومشتري المبيع
لان مثبت الاقل ساكت في الزيادة فمعه الخلاف مثبت الاكثر فلا يثبت
وان اختلفا فيهما فثبت اليقين وقد روي المبيع فقال البايع ان الغان في
عقده المشتري الفاد عبده ان لم يثبت البايع في العلم الا دلالة فثبت الزيادة
ومثبت المشتري في المبيع او دلالة في حقه وحقيق بالقبول فان يذو النور منكر
يقول اصل المعنى في الزيادة كانه مطلق التهمة في التكملة وغيرهما فلا بد ان يثبت
على جواز قبول حجة المادول ولم يقبل اصله واختلف في احد بينا او هيبا **فصل** في اختلاف

البايع

نام

في رصده واحد او قل منها اذا قبل لسان لم يرض منه البيع بزيادة عليه الا في
القيمة المتصويرة للزيادة فانه مقصود الا يرض واحد منهما بما لقا في
البايع والمشتري في حلف بايديهما بالف وما اشتراه باليقين فيكفي باليقين
كانه الاصل وكونه الزيادة انه حلف بايديهما بالف ولقد باعه باليقين
وما اشتراه باليقين ولقد اشتراه بالف فيضمنه الاشياء لا البيع للثابت
الصحيح الا ان لان الاعيان وضعت لذلك لانها متعلقة بالمتكبر فيه
اشارة الى ان القائل بيمينه من مضمون البيع وبه استحقاقا فان المشتري في
وجوب تسليمه القياس ان لا يضمن لان ملك المبيع والراية لا يضمنه
فيما سوا استحقاقا في الضمانات وصفت المشتري اولا في العود الفسف
على الصحيح لان منكر المطالب باليقين او المادعي في الموضع ان البايع حلف اولا
وقبل بيمينه كانه الكاذب ودينه اياها الا انها لو اختلفا في المبيع فقد حلف
اولا والاولا اختلف حلفه ولا يرضى اولا وان ادعى معا حلفه في
وان شاء اقره بينهما والراية لو اختلفا في حلفه فقال احدهما بالبيع والآخر
باليمين او ميسر يمين فقال احدهما انه رايهم والآخر انه دنايم لم يجالفا وفيما
الشيخ في الاختلاف ان يجالفا كما قال محمد والمصادر من البيع بيمينه العيني
فلمو كان مع على يمين او ثمن يمين حلف بهما شاء لا سواء في انكار الغل
في الاختلاف في حلف بهما الفاضل المبيع بعد الحلف فان لم يثبت في حقه
يعطى على شيء ودينه اشعار بان حلفه نفس الحلف وقيل يفسره الاول
كانه الكاذب ومن نقل منها عن الحلف لم يرضى الا حجة منها لان النكول حجة
في دعوى الاموال ولا يخالف احد في الاختلاف في غير العقود عليه به كما اذا
اختلف في الاصل الى حقه او قد رآه لا يرضى راجع الى وصف يمين في لقا عند غيره

لانه استعاض عن بعض الحق والاسقاط قد تم بالاستعاضة عن النعماء التي رقت بالحق
بالبدل بين اي حال ومنه عليه التفرع المدعى المدعى عليه ليقال ان ما رقت له اي حال
من الخصومة من كذا الحال ومنه يخرج سائر العقود كقيمة الحق من عليه من والبدل
شروطه كدعوى الضمان ومنه ان الممانعة بعد دعوى القاسد قال بعض المشايخ
لو كان المدعى محمولا ليقع التعديل لانه انما يقبل له دفع الخصومة وقد يتحقق في ذلك
وقال بعضهم انه لا يقبل له انما يقبل له دفعه او البطلان المستتر في الدعوى وقد
تم قضاء النكاح وذكروا انه لا بد من ان القضاء في بعد الفاسدة وتسمى ما
يكن بعض خلاف الباطلة كذا اذا في حكم احد مال ليس عليه قضاء على غيره
ونفذ له ارفع من الاستدراك في الخلاصة وجره وانما امره من غير
المستوفين ولا ينبغي للقاضي ان يباشره بنفسه اذا كان وجه القضاء
او دفع الخصومة من بلد يتي او قبلتين او نحو مني قال وقفت من حيتي
فقد سمي كذا في الذخيرة وصح العقد ويثبت للمدعى في البدل في دفعه
ثبت للمدعى عليه كوقوع البرائة عن القصاص باقراره كذا اذا ادعى عليه
مال فاقتر به المدعى عليه ثم صالحه عنه على رضى من المال او المنفعة فانه قد صح
بالاتفاق والعرف مستوف او لغيره لصاحبه ومع سكوت كذا اذا ادعى عليه
فسلكت عن الاكراه والاضرار فصار له ومع القار كذا اذا ادعى ذلك فاندوه
المدعى عليه ونفذ فصار له فانه قد صح عنه ما عقر قال الامام ابو حنيفة انه انما
الصالح اجوز كذا في النظم وعن المنصور الماتريدي ان السبيل لم يعمل في القمار
العداوة والبغضاء ونحوه من مثل ما عمل من البطل الصالح عن الاكراه كذا
التمايز قال اول الى الصلح باقرار كسب ان دفع الصلح عن مال بجال عنه اعترفته
ما اعترفته من البيع فقبضه الى الاول الشفعة اذا كان احد البدلين عقر راقل كذا

ما رقت

ما وقع عليه الصلح شيئا اخذ الشفع من قبله من ذي اليد وان كان متهما اخذه
بقيمة ذلك ما اذا كان البدلين عقر اقامته لا شفعه في واحد منهما الا انما
ملك المدعى بالقرار كذا في شرح العلق وفيه الجوازات فكل من المصالحين
ضار الشرط والردية والعيب في احد البدلين ونفسه كالبصير مما لا بدل
اي مصالحة عليه وفيه اشعار بقيمة الصلح على معلوم ولو من مجهول وبعد دفعه
على مجهول ولو من معلوم فلا بد من بيان المصالحين بذكر مقداره فبما
اذا صالح على درهم او دينار او فلس للان المعاملات الناس يعرفون
اشان الصفة يتحقق على النقد الغالب وذكروا مع الصفة فيها اذا صالح
او على من يليل او موزون مما لا يحل له وذكروا مع مكان التسليم فيها من
وذكر العقد والذم والاصل فيها اذا صالح على ثوبه وبالاشارة والتعيين
فيها اذا صالح على صبر ان كان في العادي لكن في صفان ان المصالح عليه او في
اذا كان مجهول لا اوضح فيه التسليم بقيمة الجاهل والا فلا فلو ادعى حقا
مجهول من دار فصار له على حق مجهول من الرضى لم يجر ولو صالح على ان يترك كل
منه دعواه ولو ادعى حقا مجهول من دار فصار له على مال معلوم ليس المدعى
لم يجر ولو صالح على غير ذلك المدعى دعواه جاز ولو ادعى حقا معلوما فصار له على
مجهول كان عليه هذا التفصيل وما استحق منه من بعض المدعى في يد المدعى
عليه فقبضته اي قبضته ما استحق من بعض العوض الى البدل ونحو القمار ايمان
المانع لو استحق كل المدعى والمدعى على العوض والمانع لو دفع المدعى شيئا الى
ذي اليد واخذ المدعى منه ثم استحق لم يرفع المدعى الى المدعى عليه ما دفعه اليه
لانه لو اقامه فانه دفع اليه فرفع اليه فقبضه كذا في العادي و
ما استحق منه من بعض العوض في يد المدعى ونحو بعض من البدل

ما رقت

رجع المذموم على عليه بخصته ولم يدعي ان برد البائع ورجع بطل المدعي كما
 لو استحق على العوض وبهذا اذا كان المستحق لم يخرجه الصلح فان اجازة وسلم
 العوض للمدعي ورجع المستحق بغيره على المدعي عليه كما في شرح الشرح في الاستدلال
 كما جازة ان وقع الصلح عن مال منقطع لوجوده ومقتضى الاجازة من قبيل المتعارفين
 بعوض بشرط التوقيت الى تعيين مدة الاستغناء فيه الى متى يجوز ان لا
 على الصلح فلو ادعى دارا ان الصلح لم يخرجه منه عبده او ركب دابة او سكن
 داره وابتدع ثوبه وراعيه ارضه من ذلك سنة جاز الصلح في عقد الا ان
 عليه الا اشياء وفيه اشارة الى انه لو صالح على سكن بيت معين ابداه
 يوت بطل الصلح كما في النهاية والى ان يشترط التوقيت انما هو فيما يخص
 التوقيت كما ذكرنا وما اذا لم يحل البيع فلم يشترط ان يقع الصلح عن مال على
 نقل هذه التي ومن هنا المنة وبطل الى تبطل الصلح عن مال منقطع بغير
 اهدى الى المدعي والمذموم عليه في المدة التي وقت بها فلو كان المدعي لم
 يستوف شيئا من المنفعة رجع على عرواه وان استوف بعضها منها فاستوفها
 من المتنازع فيه للمدعي عليه في الباقي مستوف منها وهذا الحكم عند محمد واما
 عند ابو يوسف فلا يبطل بغير اهدى فلو مات المدعي عليه استوفى المدعي
 جميع المنفعة كما في حيواته ولو مات المدعي فقام الوارث مقامه في الاستيفاء
 وفيه اشارة الى ان ملك محل المنفعة بطل الصلح بالبر بن الذرية وقد اختلف
 في لو مات اهدى فقد وقع الصلح على ثوبه وركوبه وبيت وليس ثوبه في الناس
 يتغادون فيه فلا يقوم الوارث مقامه كما في المنقولات وانما فيه الغنم
 من الاقرار بالصلح عن مال المنة لو صالح عن منقطع فما كان الاثارة فافترق
 فلو ادعى دارا او مسكلا على شيخ او ثوبه يخرجه من داره او ثوبه صالحا على غيره

معلوم

الحق اوصى بالحق واما ان كان الحق في نفسه
فان الحق اوصى بالحق واما ان كان الحق في غيره
فان الحق اوصى بالحق واما ان كان الحق في غيره

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ

معلومه جاز كان في التنف والاختار الى الصلح بالسلوك والصلح بالانكار
معاوضة ثم من المدعي غايته تراغم انه اخذ عوض فحق وقد اوجبني الى اقتدارين
ان من بدل من المدعي وقطع نزاعه عن الاختار الى المدعي عليه غايته تراغم انه
لم من عليه المدعي فلو ادعى هذا القذف او التعزير او من النشر فالحكم الاختار
فانتهى بجميعه بالحل لم ذلك المال وفيه اختلاف المتأخر ولو ادعى بالاعند
فانتهى الحكم الاختار وحيف ثم ادعاه عند قاضيه فالحكم فصوره بنهي الم
بصلح الصلح عند بعضه لان الميعن بدل عن المدعي فاذا اخذ فقط استوفى
المبدل في صلح عند بعض المتأخرين وجره وانتهى عنه كانه المينته ويستغنى
مالا لا يفي عنه لما اذا ادعى نقاح المرأة متكررة لعضاطم على مال فان هذا
الصلح جاز بالانفاق كانه قضاء الكفاية فلا شفعة للشريك وغيره على
المدعي عليه ثم صلح عن دار له تراغم انه على الاصل حق له لا يلزم من زعم المدعي
لأن المال لا يواخذ الا بزرعه الى ان الشفيع نائب عن المدعي فلو اقام
الشفيع بنية على المدعي عليه ان الدار للمدعي او حيف فمثل كان له الشفعة ثم
تملك الدار كانه شريك في الدار على بل الشفعة على المدعي ثم الصلح على الدار
من دار او غيره بافائه معاوضة ثم زعم المدعي وان كذب المدعي عليه وما استحق
من المدعي ثم الاختار في الحكمه الاول انه يرد المدعي حصته من العوض
ان استحق كل يرد على العوض ويبيع بالخصومة اما المستحق لانه تراغم انه عليه
من المدعي عليه وما استحق من العوض منهما يبيع المدعي الدار الدعوى الى ادعى
حصته من العوض وان استحق الضل يبيع الدار الضل لان المبدل هو الدار في
بطلان المبدل مثل الشفيع لا الاستحقاق ثم الاضار والانتكار والظلم ثم غير
المران الرجوع الى العوض ان يكون في غير الصلح فلو ادعى دار انضاطم على

معلوم

ثوب مثلك فقال المدعي عليه بعت منك بهذا الدار ثم استحق الثوب رجع
الى المدعي المدعي كان في الدار و لو صلا لم بالافترار و اخبره عن بعض
دارياد متابعه او غيرهما من اعيان بيدها لم يصح هذا الصلح في رواية ابن
سماعة عن حمزة بن محمد بن الحسن بن عبد الصلح استوفى بعض حقه و ابرأ عن الباقي
و البراءة عن الاعيان باطل فلو وجد ان الكل له جاز له اعادة الباقي و هو اخبر
شيخنا الامام سلام و الامام فخر الدين لكن في رواية ابنه بعض فلا يصح
دعوى الباقي و قوله ان البراءة عن الاعيان باطل معناه باطل البراءة عن
دعوى الاعيان و لم يصح مثلك المدعي عليه و لئلا يظن عليك الاعيان على له
اخذ بالكل لا يبيع دعوة في الحكم و في اضافة الدار استعار به لو صلا لم يعلم
معنى الدين و برأه عن دعوى الباقي و يدان له الحكم و اما ديانته فلم يبرأ و لهذا
لو ظفر به اصدته و في الصلح اشارة الى ان ابدال الصلح لو كان بيتا من دار اخبر
صلى الصلح و ليس له دعوى الباقي بانفاق الرديات كما في الذخيرة و المحيط
و غيرهما و قد سئل المدعي عن دعوى الباقي و يقول بطلوه مع ما او من قصص من فيها
او عن يده الدار فانه لو وجد بيته بعد ذلك لم يقبل اذ بذلك سقط حقه و عن ابن
سماعة عن حمزة انه لو قال كذا ابرأ منك عنه او عن قصص من فيها كان باطلا و له
ان يحاصره الا ترى انه لو قال ابرأ من يده عبده و برئت عنه لم يسمع منه دعوة و
لو قال ابرأ منك من كان له ذلك و اما ابرأه عن ضمان كما في المحيط و الذخيرة
و لما خرج عن شرط الصلح و اقامه شرع فيما يجوز منه و ما لا يجوز فقال و في
الصلح بالافترار و اخبره عن دعوى المال سواء كان مضموبا او دينا او
عاريه او رينا او جود ذلك على بدل من خلاف جنبه كما اذا صلا لم يبيع
مستملك على النسيئة فانه جاز عنه و اما عند ما فلا يجوز الاثر ما يشاء

و قيل ان يبرأ من يده المبرأ و غيره

فقط

فقط في البذل من قبله بل ان يكون اكثر من مائة و ثمان مائة و المحيط و عن بعض
المتقدمين المعبود و قد اجمع مسلمة داره لرجل ثم مات فادعى الموصي له السكنى
فصلح في السكنى و دار اخبره او دراهم سبعة جاز له لو اوصى بعت عبده
و هو خارج من الثلث فصلا الوارث على الخدمه على الدار اتم او خدمته او اود
بكونه دابة او ليس ثوب شهدا و اما قلنا بالعهد لانه لو ادعى استأجر عيني
و قال لا ينكره صلا لم يجرى في المضمرة عن المسودة و عن دعوى الجناية
عن النفس من القتل و غيره و دونها من كفارة البراءة و قطع اليد و
كانت الجناية او عطاها الا انه لو صلا في العهد على النسيئة جاز له خلاف
الحق و يذو اذا صلا عن واحد من مائة و الثلث فانه لو صلا لم يبيع او
موروق جاز له ما يبيع و كل ما يبيع مائة بدل الصلح على حمزة و غيره و في
القصص من يداي و في الخطا و جعل الدابة و لو صلا لم يبيع من دم على عقوب
و دم اخبره جاز له في الاختيار و عن دعوى السرقة كما اذا دعوى على الجمل النسيئة
اخر عبده ثم قصدا على يدي و معين كما في الكفاية و عن دعوى الزجر و النكاح على
المرأة و كان الصلح في الاول عتقا لقال فان صلا لم يبرأ من العبد من الولاء
و الا حيث لا يبرأ من العبد و كان في الثاني قلنا موهبا للعبدة الا اذا
قال العبد بالافترار و كان مطلقا لم يبرأ من العبد و يذو الجنازة و هذا
عالم في جميع انواع الصلح كما في النعمانية و غيره و في التحقيق الرق اشارة الى
الصلح فيها اذا ادعى العبد ان المولى اعتقه فصلا لم يبرأ من العبد و يذو
الصلح فيها اذا ادعى العبد ان المولى اعتقه فصلا لم يبرأ من العبد و يذو
النكاح و في غيره مستغنى عنه و ان المراهة لم يبرأ من ذات زوج اخبره و ذلك لانه لو
قلت ذات زوج لا يبيع الصلح و ليس عليها العدة و لا تجزى به النكاح مع زوجها

كما في العاوي ولم يجر الصلح عن دعوى التخيير على مال ولو بعض ماله وال
 لزوم الخط والرطوبة او العوض من منتهى القوة وقيل يجوز الصلح عن هذه الدعوى
 بان اعتبر البذل ما جعل زايده على المدة اعتبر المدة ما حفظ فلم يجز ان يعبر بعض الصلح
 كما في المال والصلح في الما اعتبار وجهه استعارة بانه لو ادعت الطلاق عليه
 فصلحها على مال ان يكتدب نفسه او غيره من الدعوى لغير الصلح في الما الخط وقيل
 يجوز الصلح عن دعوى جدي من الجدة وقيل اخذ زايده او سائر من او سائر ما
 او سكران واراد ان يرفع الما الحكم فصلح على مال ان لا يرفع الما لغير الصلح
 ور عليه في الترمذ وكذا اذا اخذ قاذف محض او محض فصلح الما
 حده سقط بالصلح الواقع قبل الدفع الما الحكم خلاف سائر الجدة وما بعد
 فلا يخط اصلا وفيه اينا والار ان الامام والقاضي اذا صلحا شرا على مال
 وعفي عنه لم يصح رد المال كما في قاضين والار ان الصلح يجوز عن دعوى التعدي
 وفيه اختلاف المشايخ في الصلح عن حيد القذف وقيل في رد الما الى الصلح
 عن حق العاوي كما اذا صلح في ما اشترعه في الطريق وجه الما مام ذلك اذا كان منته
 صلح المسلمين ويصح ذلك في ماله وقامته في الذخيرة وبطل صلح كان
 يواي ذلك الصلح ببيع غرائه مبادلة ملك مع ملك مع اقرار على الوكيل اذا
 البيع مبرع الحقن العقد وبه المسلمة ذكرنا في الوكالة وبطل بالبيع من صلح
 ببيع غرائه ببيع مبادلة ملك بملك كالصلح اوى كبدل التعليل ومنه قد ذكره
 في الوكالة كما ذكرنا بدل صلح بانكار على المودع او بعض دين يدينه اي ذلك
 البعض على المودع لانه اسقاط عوض فكان الوكيل صغيرا محضا فلا غالب عليه
 اذا اضمن في لو اخذ بعقد الضمان ان ياتي ما يدينه من رجل مقصود بغير المدي
 عليه ضمن البذل وقال المدي في ما فلا نازلا من او صاير او صاير ما الغيبة

الصلح

الصلح الما مامه معتق كمال له صاير غلبا من مال او صاير غلبا على الغي او غلبا
 او جلي كما قال صاحب من وعرض على طلاق عدله او استار المنة من الله
 او القسمة او جلي سواها وقال عليه في الف في العبد او اطلق الصلح على
 العقد من وقال صاحب على عبه او الف في الف الى سلم البذل في هذه
 الصور المنس على اجارة المدي عليه البذل في الكل على القصور بل رجوع
 الما المدي عليه في اطلاقه مشيه الما ان اخذ المدي عليه في القارة سواها
 الكل وليس كذلك فان في صورة الضمان ان كان المدي عليه مقرا يتوقف
 على اجارته والار ان المدي ان كان غيبا او دينيا فهو او غير انه ان مقرا والمدي
 غيبا فله الصلح على المصاير وصاير من المدي وفيه بقية القصور اشيا
 بانه لو صلح باه في عقد الصلح على المدي عليه البذل الما في صورة ضمان
 البذل على المصاير عند امام المودع وذكر شيخ الاسلام انه عليه في المدي
 عليه ايضا فيقال لك المدي عليه في الما والار ان المنة مفعلة لم يقصد ان يملك
 حيد ولا قول ك تفرد ان اطلق لم ينقد البذل ان اجازة الى الصلح المدي
 عليه كما قال بعضهم وقيل صح الصلح على القصور ولم يتوقف الما الما الما الما
 كما في الف في المدي عليه الصلح رد ويطل سواها فان المدي عليه في الما
 الما البذل غيبا او دينيا وصح الى المدي على منس ماله عليه الى منس في المدي
 على المدي عليه بالبيع والار اجارة والغرض والغيب في غير ما ذكرنا في الصلح
 على منس الحق صلح على بعض الدين منه فليس فيه شرا كما في اخذ البعض مفعلة
 وحط الى اسقاط وادرا للباقي من الحق فلو قال المدي المدي عليه المنة صاير
 على ماله من الف فملك ان كان اخذ ما ربه او عن اشيا مية وبه القضاء لا رية
 الا اذا زاد او ابرأ من ولو غلبت الفاد خفايا فصاير الما المنة منس في مفعلة

لصاحب البذل والاراد

الفاعل من تلك الالف غير باجاء الصياغة وعلية و الباء و ديانة وان
 اقر يا فان في الغيب لم يصح ان يكون ذلك في وجه بعده من غير علمه فقلت وان كان
 معر اعلمه و الباء و ان ابراهيم عن محمد بن النعمان انه ابراهيم عن العيصي لما في
 الطرية لم يعارضه لا فضا و ابراهيم استعار بانه لو صا لم يخلو خلاف
 فبنيته كان معارضه فلو صا لم يخلو الدار على الدار و اقر يا فان في الغيب لم يصح
 كان على الاقرار او الالف و لو صا لم يخلو من كريمة عشرة دراهم و تقوى فقلت
 لم يصح لانه اقر يا عن دين يدين خلاف الاول فانه اقر يا عن عيني يدين
 او رجع مال الاستعارة الميمى و لا يشترط فيه الغيب كما في الدار و في غيره
 الاصل المذكور ثلث مسائل و قال في الصياغة عن الفاعل على ما في جاز فانه
 الحائز و استعاره استعاره و لو كان معارضه لم يصح ان يكون الالف و عن الفاعل
 على الف مودع فانه استعاره الصفة المبدول و لو كان معارضه لم يصح مع الدار
 بالدار و ان لم يصح و فيه استعاره بانه لم يصح على ما في مودع و في حرف الطرية لم
 كان المستقر في جازة القوض فاما في الالف او عن الف جازا و على ما في رتبة
 فانه استعاره بعض الاصل و يوصف الجوده بلا معارضه ثم استعاره بانه لم يصح
 غير عطف على ما في حرف و اريد كلام بعده فقال لم يصح الصياغة عن دراهم فقلت
 غير و ان لم يصح و فاما عن الف مودع على الصفة حال فان التقدير من النسبة
 او عن الف مودع الى دراهم مودع من نفقة سود او مودع من الغش على الصفة
 يتقيد و لانه ربا فلو صا عن الف يمين على الصفة سود او يمين لانه اذا كان الالف
 يستوفيه او ان يمينه فلو استعاره فاذ كان الزيد قد را او صفا فقلت
 نحو النماية و من ايها المديون الذي اعلمه و ان لم يصح با و لو صا لم يخلو
 الى الماء مودع يكون قد اقر يا على الالف و ان لم يصح على ما في حاشية

ان قيل

ان قيل المودع ذلك الغيب يرمى من النصف الآخر في الحال فان و منه
 ما و ان ذلك النصف عند ان لم يصح به و ان لم يصح به و ان لم يصح به
 ابراهيم عن النعمان انه لم يصح به و ان لم يصح به لانه ابراهيم مطلق و غير المصالح
 و ان لم يصح به لانه لو كان ابراهيم عن النصف على ما في تعظيم ذلك
 النصف فقلت يرمى عند هم و ان تعطل الالف لانه ابراهيم في اخراته و في
 و لعل في خلاف في الطرية لو كان معارضه عند النصف على ان ينقد الباء
 اليوم فقلت يرمى عند عند يمين فقلت لانه يوسف و ان في يمينه بعد لانه
 لو كان ابراهيم عن النصف على ان لم يصح به و ان لم يصح به و ان لم يصح به
 مطلق و ان لم يصح به ابراهيم بالشرط و ان لم يصح به و ان لم يصح به
 ان اذ و ان لم يصح به ابراهيم عن النصف على ان لم يصح به و ان لم يصح به
 لا يصح الا ابراهيم و ان اذ و ان لم يصح به ابراهيم عن النصف على ان لم يصح به
 كما يقرر و فيه استعاره بانه لم يصح به ابراهيم عن النصف على ان لم يصح به
 النصف ان لم يصح به ابراهيم عن النصف على ان لم يصح به و ان لم يصح به
 الى اخذ الشريك في الدين من نصف المحتص به و ان لم يصح به و ان لم يصح به
 شريك في المصالح و ان لم يصح به ابراهيم عن النصف على ان لم يصح به
 للملاح و الشريك او لغيره من او اخذ شريك في المصالح و ان لم يصح به
 و ان لم يصح به المصالح و ان لم يصح به ابراهيم عن النصف على ان لم يصح به
 بر بغيره ليس له المصالح و ان لم يصح به ابراهيم عن النصف على ان لم يصح به
 ان يتبعه بغيره او ياحد ربع الدين من شريكه و ان لم يصح به و ان لم يصح به
 سبيل لانه ملكه بالحق و ان لم يصح به ابراهيم عن النصف على ان لم يصح به
 الدين و هو ان يرمي بغيره من المبيع و ان لم يصح به ابراهيم عن النصف على ان لم يصح به

كله

[illegible]

سید محمد

۲۵۱

تعريف

يعقب مقدره بعينه ثم الكسب والسنه والامه واجب اي يغرض على
الحاجه حق الله مع اي تعين وامثال ذلك للمره مع فاني الحق المفرد والثابت
الباقي خلاف الباطل الذات المتلاشي والمضاف ما احتضن به العجز
وما قبل منه رعايته جانبته على وجه يلقى به الحق البعث امثال امه واعتباره
وحق الانسان كونه نافعا له وادفعه للمعصيه عنه كما في النعمه وذكره
الاصول ان حق الله ما يتعلق به النفع العام بمره الزنا فانه يتعلق بها
سد من الانسان وهما في النعمه وغيرهما خلاف حق العبد بمره ما فانه
يتعلق بها صيغته وانه يباح المال بابا فانه خلاف الزنا وبه دخل فيه ما هو
خالص من المملكه الزنا والشرب والسرقه وقطع الطريق وما غلب فيه من
لهذا القدر فان نفعه عام لانه لا يجري فيه الارث والعقود ثم المنيه قال
عيسى بن ابي ابي حق العبد فيه غلبه لان الماهم يستوي منه الاول والآخر
فلا تفرق بينهما وقصاص ينقض او حرف هذا الاول فلهذا مقدره واجب
حق الله الى اقراره بمره غير حيايه على الانسان ولا موجب له كما في
العقبيه واما القمار فلهذا يجب حق الله غلبه حق العبد فيه وانه يجري فيه
الارث والعقود كما في المناسبه وذكره اخفايق الى من المده ودون القصاص
وقيل المده والقصاص من موقوف على غير الحق فيكون ما بقية على ذكره الرضيم
وسل المثل هو الرضيم مما لا في اللفظ لان الرضيم المظنوه والارث ما لا في
تلك الباء والارث ما لا في المده والارث ما لا في المده والارث ما لا في
الارث ما لا في المده كوني للماهيه في المده وشبهه الوفا في المده بعينه هو
الموجب للمده والارث فقال وفي الحق غلبه حق الرضيم في المده في المده
انني فلو لم يدخل المده في المده كذا في المده في المده في المده في المده

وَمِنْ أَرْصَالِ السَّيِّدَةِ
كُلُّ عَمَلٍ أَوْضَعُ الرُّسُلُ وَتَجِبُ
تَقْلُوبُهَا أَنْ تَقْرَأَ مِنْ أَرْصَالِهَا وَأَلَوْ كُنَّا
نُفْقِنُ وَأَنْ تَنْبَاقُ الْأَبَاحُ وَالْوَصِي
وَالْفَيْضُ فَالْوَصْبُ الْأَبَاحُ حَتَّى وَكَلَّمَ
الْوَصْبُ الْأَبَاحُ يُضَرُّ مِنْهُ أَنْ تَنْفَقُ
ضَرِبَ عَلَيْهِ السَّيِّدَةُ الْكَلَامُ الْكَلَامُ الْكَلَامُ
مِنْ أَرْصَالِهَا وَكَلَّمَ الْأَرْصَالُ وَالْوَصْبُ
خَلَّ صَوْنُهَا

3191

[illegible]

الاجبار

الاحتمال له ردوا الجدل قال عليه السلام ادروا الجدة وما استطعتم كنتم الظاهر
 وغيره من المشايير قال الحسن الاحتمال من الضل هو منه واحد بالكره
 والباقي بالثبوت وعنه لم يجده المشبه وعليه دلالة الثاني وقال الجدة الرصد والشهود
 كما في المحيط والثلث احتمال رعن الوالي في دار الجارية والبيع ولان الجدة
 المظان من ردوا لا ترى انه لو شهدوا انه وطئها في هذه الدار واثنان في اخرى
 لم يقبل بخلاف ما اذا شهدوا انه في مقدم البيت والاخر ان في موارثه فانه
 لا مكان للتوفيق كما في المحيط ومثله في احتمال رعن التقادم ايضا لو شهد
 اثنان انه ساعه من التمار واثنان في اخرى لم يقبل وقالوا به اذا كان
 التوفيق لم يكن والى تقبل كل اذا اتمت ساعة الى اخرى الثانية كما في المحيط
 وحينئذ احتمال رعن وفي ايدها اخو سي او المنيب او الوافي مستاندا
 ايضا لو شهدوا انه زنا بامرأة لم يقر فوايا لم يجده نعم لو اقر انه لم يقر فها جده في
 المحيط وغيره فمن خلق ان السؤال عن المنيب يعني عنه فقد اختلفوا في شيوخنا
 فلهما وقالوا بعد السؤال عن المنيب فقبلت في رايته الى رايته ذكره
 في خبرها من ردوا اليه اشار في خبره في كالميل الى الحسن الذي يفتخر في
 المحلل بضم الميم والمحال في محضه في النكاح وعدوا بضم العين الى احتمال
 عن عبد الله بن محمد في المنيب استيسر او علقا فلا يفتقر الى خبر العدة في عقد
 فلم يبر الى كذا الزنا ويبر الرجل في محض الجدة في غيره والى كذا
 من غير بيان المشهور وعليه لم يقر باننا بعد شهادتهم فواقر به بعد بامرة
 سقط الجدة او المشبه وانه انما يقام على الجدة فواقر بعد الجدة في ذلك
 كما في الزنا واثباته وقاضين في الزنا بامره الى الزنا وفيه شبهة
 لاننا لم يثبت في الاحتمال ما يشبه في العقب من اللفظ والنظم والعقل

والسبعة وغير ذلك من الاقتران الذي يوجب الذم فيه واعلم انه لو كان
 المراد من ذلك لم يعلم الا امام به لا فاعلم ان هذا عندنا من ذم
 الكرامة وغيره اربعاً كما في قصته مما هو في ربيعة بحاس من على السيرة
 ثم يدعي غير يوراني عن امر الامام لم يجرى ويقر قبل من ليس الامام والاول
 مروي عنه وهو الصحيح فلو اقر اربعاً لم يجرى كما في ربيعة والاول
 من غير الا انه لو اقر اربعاً لم يجرى اياه او اربعاً لم يجرى به الزنا في
 المصنفات رده الامام وقال انك واد اوهينون او غيره من ردة الامارة
 البراءة وفيه تسامح في حرم به المصنف وان لم يطلع عليه غيره الا انهم قد
 الكلام بان الاقرار المعتبر عنه غير الامام فيكون له اربعة اقسام
 يقبل لانه ان كان منكراً فقد رجع عن الاقرار والاولا غير ما بشره
 كما في الحنفية والاول ان الرد واجب في العزيمة فيجب ان يطلع في ردة
 في الحنفية قالوا ينبغي للامام ان يزوج عن الاقرار ولو لم يكن له ابنته وما يجرى
 فيك من الامور الخمسة كما في ربيعة عن الزنا في الاقرار النفاذ من ما يجرى
 لا الاقرار والاول اصح جواز انه تزوج صباه في الكافة وفيه استعفاء
 بوجوب السؤال كما في ربيعة عن السراية فيجب ان يسأل قال يزوج من حيث
 الى استخبات السوا لم يعقبت الى الامام رجوعه الى المصنفات ليست ردة
 من فقلت او لم يشر او يشرط او تزوجت فان رجع المصنف عن اقراره
 قبل جده الى الحلية او بعده في ربيعة او بعده قبل الموت في ربيعة
 لا احتمال صدق في في الحنفية والاربعية الى امام او المصنف بناء على
 او المصنف في ردة النفاذ استعفاء بانه لو اقر احد من في الاقرار
 لم يجرى واحد من وعليه المصنف لو اقرت قبل الي وكذا لو كان احد من في الاقرار

ليست

في الزنا لم يجرى عنه وجه المصنف به كما في الحنفية وغيره وهو الى الحنفية
 بالنية او الاقرار به من قوله حرم به يفتقن محضين بالنسبة
 وتحت وقال المصنف اعطى ما زوجهما الى اعطى فني محضته بالنية وحضنت
 زوجهما في بالكسر الى محضان في الاصل المنع وعلام الكرامة في هذا المصنف
 حيث قال انه من اعطى اي دخل في محضته كما يقال اقرى اذا دخل في
 العراق والانساني بصيرة اخلت في محضته عند وجود الصفات الخمس
 البعدان عليها شرعا الى في المصنف اي عاضل بالبيع مسلم فلا يجرى بالوفاة
 ومثون او صبي او فاقه ولو حبل ابل فله كما يزوج عن البر يوسف انه
 يجرى الزنى النيب لانه وعنه يجرى الكتاب في ردة المرأة بغير صبي فزوجه
 وفي بغيره فاسد او ملك يمين لم يجرى بالجماع وعن محمد ردة لو فله بغيره
 ثم حلفت وقال يوجبها والمراد من منكرة له فان محضتها عن البر يوسف هو
 تزوج المرأة بغيره ودخل بها لم يجرى منها محضها كما في الحنفية وفي الحنفية
 الا محضان في تسامح فانه المراد كونه حراما مطلقا مسلم والمخبر والمحال
 فلا من الزوجين قبل الوطء حراما مطلقا مسلم فلو تزوج المرأة كوربانه
 او صبيته او محبته او فاقه ودخل بها لم يجرى محضها كما لو كانت الزوجة
 محضته والزوجه غير محضتها الا اذا دخل بها بعد الاسلام والعنف والتلف
 في بغير محضتها بعد الاقرار عن البر يوسف انه لا يستلزم الاقرار على محضه
 الا محضان من الاقرار المشتبه به وفي الكلام كلام غيره والاعلم
 استلزامه والاعلم ان هذه الحلية والنية والنية بغيره بغيره
 سوى البسوط وهم واعلم ان شرط الاقرار على صبي الاسلام والاعلم
 في الكفر بامرأة في مثله وان التكليف في ردة ابنته المقتضية كما في الحنفية

وغيره برحمته التي لا تحصى بالحي رة في مقابلة اي ارض فارغة واستمر فيه
يموت متعلق برحمته فثبت ما عن الله والهدى عن عمره المدة ان قال
ما انزل الله اليه الرجم السيف والسيف اذ اربنا فاربنا اي الله تعالى
من الله ورسوله والله عز وجل يريه اى قالوا ان الله قد انزل الله في مقابلة
وعليه اجماع العلماء كما في الاختيار واربنا بالسيف على ما في المقامات
من الرجال والنساء ورجع الغاية ربه الى الله لا يشرع في رجمه فثبت اجتماع
بدا اذا ثبت بالنية واما اذا ثبت بالسيف فلا يتبع فانه رجمه فثبت
الاول لانه لا يفرق بينه كما في شرح الطحاوي والمراد ان الناس كل من اراد ان يفتنه
مقتل لانه واجب القتل الا ان يكون ذارجه من قبل الله لان لا يفرق بين
نوع من قطع الرجم كما في الاختيار واربنا به فهو رجمه اي يجب به الله تعالى
بالرجم لانه في سرور على الاداء ورجع فثبت احتمال المدة كما في الطحاوي
قال انما الى التهود خلا او بعض من الرجم او غابوا او ماتوا او جرحوا او مضوا
او قد فوا خلا او بعضا او جرحوا او ماتوا او سقط الرجم عنه وعن الرجم
لو اوبو خلا او بعضا او غابوا رجم ولم ينتفخو عنهم وعن طحاوي لو كان في
او مقهور الى ايدي بيده او به الى ناصه كما في الاختيار رجمه الى ناصه القاد
ثم الناس الموقنون الذين عابوا او استموا وكنتم واذن لهم القاض
بالرجم وعن محمد بن الحسن ان يرموه اذ لم يعابوا اذ ان الشهاداة ذكر
الطحاوي انما اصطفا منه صفات لصلوة قتل رجمه فثبت العروة او تقدم
غيره ورجع كما في المقامات واما ان الناس كل من اراد ان يشاكر الله ان
يجعل من يشره الله اليه طائفة من ذرة من الوادي والاشيق لانه لا يفرق
الفتنة في المدة التي رجمه وشرح القاضيات ان الغرض اذ اذ

وتبع الفتنة على الحاكم او منعه الى ذرة على وجه الله او امتن من يشره
وشرح التفسير على ابيه الطائفة من امة القرية بالوادي فثبت ما قال
ان يشره ذرة تحت الحانة للهدى واما في طحاوي وعطى للناس ذرة المقامات
الامام ارجع في حق المقامات الى ايامه ان يكون مائة او مائة مائة مائة
ليس في الترخيل فثبت في الناس وغسل المرحوم بعد موته وقيل وصل
عليه وكشف له وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من مات عن رايته بنفس
في الدنيا لم يمت الا في يوم من ايام القضايل وهو الى الله بعد الحق اي
نوا رجمه فثبت ما روي في المدة فثبت به الله الى الله فثبت به الله
التزكيت يقال فثبت اي حرم بالسيف كما في القاضيات مائة من حلة واني
كانت المدة مملوكة فثبت اي ستوسا بين المولى في الغاية وغير
المولى ورجع المقامات فثبت ما روي في طحاوي والظاهر ان المقتول في المدة
سبوط ذكره بعد تقنين الفعل الموصف الى رجمه فثبت مقتول القرب
في هذا الخطا سمي به لانه في طحاوي الطائفة بعضه بعضا في المقامات
لا معة له اي لا يفرق في طحاوي الى اساس في القاضيات في طحاوي والظاهر
كما قال الطحاوي في ابي الله في طحاوي سمي به لانه في طحاوي في طحاوي
والظاهر ان المدة في طحاوي في طحاوي في طحاوي في طحاوي في طحاوي
ان يرمي من رسول الله صلى الله عليه وسلم في طحاوي في طحاوي في طحاوي
قتله فثبت ما روي في طحاوي في طحاوي في طحاوي في طحاوي في طحاوي
في طحاوي في طحاوي في طحاوي في طحاوي في طحاوي في طحاوي في طحاوي
والظاهر ان المدة في طحاوي في طحاوي في طحاوي في طحاوي في طحاوي
والظاهر ان المدة في طحاوي في طحاوي في طحاوي في طحاوي في طحاوي
الظاهر ان المدة في طحاوي في طحاوي في طحاوي في طحاوي في طحاوي

عند الزنا ونحوه ان يحج الى سوا او يقرب منه بحيث احسا به كل واحد منهما
 فيه برجم الحاصل بعد الوضوء الى وضع الولد ان لم يزل وال بعد استغفار
 عنها فصارت عن الملك وفيه بان لا يحبس الحاصل فيه اذا تمت بالزنا
 وان ثبت بالبينه كسب فحاشا الرب ان يثبت بالزنا وان ثبتت السلا
 به ذلك ثبتت سبيلين ثم رجعت كما في الاحتياط ويكفي بعد التفاسير
 سواء كان ساعة او اشهر لانها لم يقم ولذا انفق لفرقتنا في التلخيص
 كما في الطهارة فهو التخييل في بعض جوارح الحاصل في بعض جوارح لا يتصور
 عن الجبش كمن في المحيط وبيد اى يدفع الحظ عن الوطى بالبينه الى سب
 الشبهة اسم من الاستنباه وهي ما بين الحد والحد والخطا والقصاويث
 كما في الحراسة الادب به يتبع ما في الكتاب من النمايش القابض ليس في
 والفق لما في المقام في القاموس وغيره التا الى التباس وهي انواعها
 شبهة العقد كما اذا تزوج امرأه بسلامة وادعت بغيره من مولاها
 وامته على حجة وجوبية وحتمية في مقده او جمع بين اثنين او تزوج
 او تزوج العبد امته بغيره من مولاها فوطيها فانه لا حد في هذه الشبهة
 عنه وان علم بالحرمة بقسوة العقد لكنه بعد رد ما عنه بها فلهذا
 اذا علم بالحرمة والعبد الاول كمن في المقامات في موضع من اذ تزوج
 بغيره عليه وادعت في الذخيرة ان بعض المشايخ ظن ان هذا الحرام
 باطل عنده وسقط الحد لشبهة الاستنباه وبعضهم لم يفسد والسقوط
 لشبهة العقد ومحمد قد ابطال الاول وصح الثاني ومنه شبهة في الفعل الى
 الوطى لا في المحل فانه حرمة الفاعل وبسبب شبهة الاستنباه الى الشبهة
 المعينة في حق لا غير ثم في هذه الشبهة فقال الى سبب من غير الدليل على

في الطهارة

من الفعل والبلا على كانه الى الوطى امته ابويه الى امه وهدد او امنه و
 امته زوجه والمطالبة قلنا او عدل في العدة وادعت له بعد العتق في
 العدة وهي رتبة مولاة فان وطئها سببه وطئها كحل الاستغفار اذ لم يزوج
 في هذه الحال فلا يجد الواطى ان طئ بالضرر علم ان الى الموطوءة في هذه الحالة
 الشبهة لكن يجب العدة ولا يثبت النكاح اذ لا زنا في زنا في نفس المحرم
 في انشائه الزنا لو قال احدكما انك طئت انا فقلت انك طئت المحرم احدكما لان الفعل
 خرج عن الزنا بعد هذه الشبهة فالزنا في بعض قولهما المحل كما في الاحتياط
 شبيهة في المحل ان الموطوءة في سبب سببه سببه فحاشا الى قيام
 وليس فان لم يمت ذاته الى سبب هو دليل في ذات الحرمة وثبت
 المحل مع قطع النظر عن المانع فانه الى دليل امته امته وان ائتمروا في
 فانه صمد عليه وسد اضاف الى الولد الى الاستسلام التمسك انت واما
 لا يملك ولم يثبت حقيقة الملك فثبت شبهة على خوف اللام بعد الملك
 وتمثل معقود التلخيصات والمبيعة بها صح قبل التسليم والمبيعة فاسدا
 قبل التسليم وبعده والمبيعة بشبهة الخطا والحرمة قبل التسليم في الحرمة و
 ثم رواه وادعت عبده المأذون المديون ومكنته والامه المشركه وال
 بغيره الوطى وان اقر بغيره وقال طلعت انها حرام على الدليل القيام النافذ في
 لا يخفى هذه الوطى بوطى امته فبها او علم اذ في برجم غير الولد والستار
 والمستغارة سواء ظن انها حلال او حرام عليه لعدم قيام الدليل على العلم
 ان غير الزنا به وقبلها فان عليه الى بغيره والغيره بالقول عنه بها واما عند
 يوسف ففعله القبول لا الحد لانه لم يبق ثم رجعت نفس بالموت كما في المحيط و
 بوطى اجبت وهدد بان في امته وان طئ النما امر لانه بعد الشبهة وان كان

علم الوجه الذي مرفق في علم اعضائه ومنه من المشي والسير والسير
لأن شبيهه غير معطوف به فلا يقيم على المشي والسير كما في الدابة
فإن المشي إلى المشي وب من المشي إلى المشي ومن غيره بالسير فإني
سوف علم الوجه السابق فيقول في المشي بالسير والسير بالمشي
للتخفيف فإني لم يرد به بل بالسير بالمشي بالسير بالمشي بالسير
فإن المشي بالسير بالسير بالسير بالسير بالسير بالسير بالسير
والسير بالسير بالسير بالسير بالسير بالسير بالسير بالسير
الحل واما ما في قوله من المشي بالسير بالسير بالسير بالسير
السير بالسير بالسير بالسير بالسير بالسير بالسير بالسير
لأن وجه القذف للقيام إلى المطب المقذوف دفعه للمعارضة عن الوجود
والمراد بوجهه جياتهم ما بعد ما قذف على سقط الجذع من القذف وليس
المطالبة به وذلك ان وجه المقذوف بعد ما قذف على سقط الجذع من القذف
المحيط والوجه من الذكر الذي ولد من الابن وان سقط من الظلمة
المراد بالطلب به باللام واللام ولد البنت والفرق والفرق والفرق
وغيره من ذلك في المحيط في الذكر والمغفرة في نسبه ان ولد الابن ولد البنت
بينه سواء في الرواية وفيه الدابة في غيره ان الطلب لولد البنت
فلا فالمراد بالمراد بوجههم كان الطلب في الطلب في الابن الابن
الابنة في ذلك سواء كان في المشي بالسير بالسير بالسير بالسير
كما في قوله ابن ابي ابي طالب في قوله في قوله في قوله في قوله
وكذا كان عليه اول المطالب اجد من العبد والولد سببه ولا اباؤه
اي يقذف السب او الابن بهذه لاجل ان لم يبعث السب والابن السب

والولد وبنيته انما هو الغالب على الابن السيد والاب يقذف نفسه
الاصول لما يقذفه الفروع والابن لا يطالب به الجدة والجد والجد
وان قلت كذا انما هو الذي يقذفه السيد والابن لا يطالب به الجدة
سواء مات قبل السيد او بعد القذف او بعده ولا يقذف للمقذوف من
القذف في وجهه بعد القذف لان بينه وبين المقذوف كذا الجدة والجد
للامام ان يقول قبل القذف ان المقذوف من المقذوف من المقذوف من
عنه فلو كان على مال رد المال وحده في قوله لا يخياره فقال لا تخار
بل انت ان وجهه اي القذف لا يخلو منها فقه صاحب فقه قوله ليس
بما في قوله او ياريتهم فقال انت جئت عرسك لانهما فقه
للعان ان قذفها لانه لما جئت لم يبق ابدل لهما فقه في شرح اللعان
ان قالت العرس في جواب قول الزوج لما ياريتهم او ياريتهم لاني
اي سقط الجذع واللعان من اللعان هذا الجواب يحتمل التصديق والقذف والما
خلصت العرس لانه لو وقع بين رجل وامرأة لم يجز به بل هي لانهما فقه
في المحرم من احد جرح الى حال كونه مع غيره ولو لم يبق من قبله فلو قام
سكروا او سرب جده ليشترط اذا اختلطت بما يقع غالب عليها بحيث يبال
فعمها او يجرها فلهذا اذا اسكر كذا في الجدة او حال كونه سكران وهو
عنده رسل العقل بالظن ليشترط في غيره فهو من لم يعرف الرجل من المرأة
كما روي عن ابن عباس ان قال من بات سكران بات عرسا للبنا فقه
ان يقض اذا اجمعت هذه استلزام ان السكران من لا يجلس بشي كانه القذف
عنه من لا يعرف داود من غيره وعنه الكثرين او من كان الشكر كذا في
بانا وهو المشهور وعليه الفتوى وعن ابن عباس من لا يعرف ما يقول في القذف

او به و بعامته المسلمين قال والى سمي بالسرقة الصغرى والثالثة بالكلية
 من حكمها على الاصول انها اصل وقوعا واستصحابا التعريف والتميز
 نعرفها لاخذ مكلف بطريق الظاهر هو المتبادر من هذه الاضافات
 به عن سلبين فلا يقطع الصبي والمجنون وغيرهما اذا كان مع احد من والي
 كان الاخذ الجور عنه اير يوسف لا يقطع باخذ الصبي والكلب والذئب
 اللصوص كما ياتر له احتمال ان ياخذ للذئب والفتى عن المنكر من الظن بالظان
 التعريف متعارف فثبت بالسرقة والمكر فلا يقطع بالاذن متعارف فثبت
 اذا قلنا ان السارق العتاة من دارها ما لا يقطع او لا يقطع من قطع
 والسارق علم بالاذن فلو علم احد ما قطع كما لو لو دخل بعد القيمة في القيمة
 او مكارمة مع صاحب اول او الصاحب لم ياول ولو لم ياول فثبت
 البيت سر او اذنه مغالبت لم يقطع فذرة عشرة دراهم يوم سبعة يوم
 السرقة والقطع فلو انتقص من ذلك يوم القطع لتقصان العيب قطع
 لانه مضنون على السارق فثبت ما لم يقطع فثبت ما انتقص للسرقة فثبت
 لانه غير مضنون عليه وعن قوله انه يقطع ودره الى دى الى المعصية يومه
 وعن قوله لو اذنه لم يقطع اذنه عشرة عشرة قطع ولو اقل من المتبادر ان
 يكون الاخذ برة فلو اخرج من الجوارق من عشرة ثم دخل فيه فكل كل لم
 يقطع معروبه فلو اذنه برة او من عشرة ومثبت اقل لم يقطع فيقوم باخذ
 راجح بغيره لا يقطع بالشك ولا يتقوم واحد وبعض من المقومين مملوك
 فلا يقطع باخذ غير مملوك منه وفيه باله عوى محرزا الى ممنوعا عن وصول ياجر
 اليه فلو كان الاصل المجهول في الجوارق الى الموضع المحصين لما سئل عن غيره
 مملوك او جارا فلا يقطع باخذ العلى لم يملك بالغيره ولا بالاذن من السبوة

وجز المال

ومثل المال يقطع الى سبب موقوفه بعد لحظ الاموال كالدور والذالكين
 والحيات والحيات والصندوق والذهب ان جعل كل شئ بمقتضى
 حكمه لا يقطع باخذ لو لو من اصطياف فثبت هذا الدائم وجازع الى سبب
 تخلف بعض فلا يقطع بالاذن من الصبي والمجنون ولا باخذ شاة او بقرة او
 غيره من مرغى بها راء ولا باخذ المال من نائم اذا جعلت راسه وجنبه
 اما وضوح من يديه ثم نام فثبت خلاف ومن سرقة القطع ان يكون المال عفو
 وان لا يكون مباح الاصل وما كان من الاضمار واليه الفاسد وان يكون
 السرقة من متاع فثبت خلاف فلو قطع بالاذن من السارق وسلبه الشئ من سبب
 السارق فان اقره اقطع فثبت ان السرقة فلا شك في المتبادر فلو اقره سركا
 باطله من المتبادر من اذنه برة ويحل فيه يتولى في حوائج المقصدين
 الجلس عنه قال ما لم يقطع الى المظنة العظمى في الواقعة لا يقطع به لانه
 خلاف السرقة فثبت التحسين على عطاء ان الميراث من سارق او جوارق
 فقال عليه يقطع فقال الميراث سارق ويحجب بالاقوال بسبب في خبره عشرة فثبت
 فلو السرقة فقال سبب ان الميراث يثبت جوارق استبى بالعدل من برة عشرة فثبت
 وعرضه عليه اير يوسف وعنه الرجوع اليه ان يرد سرقة بهار حيطان عدلها
 فلو يقبل سرقة او يقطع سرقة او رجع والى يقطع من المال كالشاة
 على السرقة او كانه المحمود في ذلك الى وجب على الامام ان يسأل
 الحق وانما يدعى الى السرقة اذ من كذا القطع السرقة الكبرى وقبعت
 الى لان الاخذ به يكون بلا قطع كذا او اقل برة من الدار او جوارق المتبادر
 الى لان الشاة ودره من القطع او استبى بالسرقة من الاقرار كذا وكره الامم
 فلو ولد العلق فثبت على عليه كذا من شئ فانه لا يقطع بالاذن في دار الحرب

والسرق ولم سرق لانه لا قطع بل انصاب اذا كان المسروق من غائب عن
 مجلس القضاة في المحيط والاطلاق لا يخرج عن سرق او عن سرق اجتمع
 الا من السارق دوى برحمته ويحبوا ويحبوا الى بيتي المذبح والسابق جميع
 ما سأل قطع السارق بده سوا كان مقر او غيره جنة او كسبه فان اقرب ما
 يهرب الى كان في قوره لا يبيع بغيره الرصيص عنه جلف ماله استهنا عليه ما
 يهرب فانه يبيع في قوره ولو اقره هلكان بسرقته ماله فيقال اهدى ما يبيع
 لم يقطع واحد منهما في المحيط وان بنا ركة في الاخذ جميع اى عاقب الواجد
 واصاب هلك منه بالعترة على السؤال قد انصاب من عشرة دراهم موزنة
 قطعوا الى قطع الا عام ذلك المخرج وان اهدى بعضهم دون حكمه بغيره الا في
 الظل معذرة فانه معذورون فان اصاب هلكا اقل من ذلك لم يقطع ومذلة
 الحرام سرق واحد من عشرة من عشرة النفس من جنة او اهدى من قوره لم يقطع
 لكن ان انصاب من حق في المحيط لم يقطع بقاء اى باخذ شئ او جنة
 في اعين الناس من النفس كركبة الخناصة في القاموس يوجد مباحا في
 الاصل لما فيه من شركة العامة ولا ينال الجوز في فيه الشريعة دارا فقطع مما
 يوجد سباح في درهم كلساج والعاج والاب نوس والعود والصندل
 والبلبل والود الباقوت فانه غيرة في دارنا وعن محمد لا قطع في العاج و
 الاب نوس بل عمل فيها وعتل لا قطع في البلبل والود الباقوت كما في المحيط فقتل
 غير معموله ففقط بالمعول فاخذ السهم في الباب وجبتش مملوك فله قطع بالطلاق
 الرطب الطريق المادى واختلف في القطع باخذ الوسمه والجننا كما في شرب
 وسك طري او قد يده وحببه يرى او يجرى طري الى او غيره كاله جارة والبشر
 وعن البريوسف انه يقطع في كل شئ من المذكورات الا في الطيق والشراب

والرقيق

واسرق قبل كذا في الدار فيه وخير يا وبتى بعينه سريعا لا يبق سنة في ابشر
 اليه في المقدرات طلق واسترجه بغيره مفرقة وزيده وجزه ويا طوى او قد يده
 قال مشا لكان لا يقطع باخذ الطعام في سنة المحل وان كان لا يقبض ويجز
 وكذا كذا في المقدرات ان كان يقبض ولو جاز فان لم يقبض ولو جاز يقطع في
 المحيط وقالته رطبته ولو جاز في كذا في الواقعات تقسم او الغرة لم يقطع وان
 لا يقطع به وعنه الى لا يقطع باليسر على كذا في البلبل والود لعدم الاجتهاد
 وانما يقبض بالشيء لانه لو كان في جنة او جنة قطع في المقدرات لكن في النظم لو سرق
 من ارض الجوز قطع جلف في غيره من الثمار فانه لم يقطع لانه يقبض سريعا ويطبق
 اى لا يقبض سريعا كذا يقبض منه فاضل في الفاكهة الرطبة فله دخل مطلق
 اسطيع في الفاكهة الرطبة ولا في اليابسة على البحر كالحل ووزع لم يقطع وان
 كان له جايض موقوف او جاف وفيه اشجار يابسة او جاف وفيه سد قطع لانه
 صار جنة او لانه الواحدة الجنب من السبل لم يقطع في الواقعات وانما
 مفرقة اى مسطرة لانه لا يقبض شئ من المسكرات عند بعض الصبي بنا في الكروما
 وفيه التفتيش اشجار يابسة لوقى ست فلكا او ديسا او عسلا او جنة وقطع وعن
 محمد انه لم يقطع وعنه لواء انا وفضية فتمت عشرة فيه فبئس لم يقطع بتبعيته
 ما فيه فلو كان فيه عمل قطع في الجدة والابن الدلو كاله في المذلة والطبيب
 وانما في الشربة وطبل اللب ولة الجبل الغرافا فانه لا يقطع باخذ على المحل
 كما في الواقعات وصليب با بغير شئ او مملوك في هذه النصارى فله
 انما يملك ايدى ان قالوا من ثالث ثلثه وقيل فله بعضها البعض على ان
 عيسى صلب على شدة فبئس كواب في المغرب المملو العبل من ديب او فقه
 سوا في معية يتم في جنة ليم يده اعنه كذا اعنه بين البريوسف وال

خسري البعض لم يقطع لان يده الصنيع لا يقطع فوق المال لو ورده من
 القاصب كما في الحيط وقال ذي رجم محم كمالا فونى والعين من يمينه لا
 غير يجوز فلو اخذ هاله من بيت غيره قطع لانه حرز فدية الشاة المارة به لو
 اخذ من بيتنا او اخذ رضاها قطع وعن ابي يوسف ولو ان لم يقطع
 كما في الدار بينه والماله لو اخذ من مال امرأة ابنة او زوج ابنته وام
 او زوجة جده قطع وهو لم يقطع بل خلاف كما في السهم واذا فقه المال للمعه
 فيشتمل ما اذا كان المال بغير ذي الرجم فانه لم يقطع كما في الدار بينه من الطن
 ان القاصب مال من بيت ذي رجم محم يشتمل هذه الصورة ذلك ان مال
 اخذ من بيت زوج لا يسكن فيه محم وقال عرس من بيت عرس لا
 يسكن فيه زوجا كمالا ساطع في الاجوال عادة وفيه ايمان والانه لو
 اخذ من بيت ابوبالغاسم قطعنا وعنده المرافقة انقصت عنه تمام لم
 يقطع ايضا لان الزوجية ما نعت كما في الحيط وقال سيبه من بيته وسية
 من سية له وبان يكون لا يشتر ان لا ينفذ لانه لا ينفذ بل لا ينفذ كذا
 ومن بيت عرس اي عرس السيد وزوج سية ومخاضه وعبد الماده
 دون وقال مقبضه ومن بيت مقبضه من دار فلو اذن المقبض بالذول
 من بيت اخذ فانه من بيتي القطع وان كان كما في الحيط وجعل شاة المارة
 لو اخذ من بيت غيره ما دون فيه فقطع بالانفاق ولو اعتمد عما يتر من قوله
 وبيت اذن كان هذا او معناه اي غلبته لان له فيه تعسبا والاختار ان لا
 لو كان من العكر فالمعظم داخل من مال الشركة والاختار في مال العامة وما لا
 من جهه سواء كان حافظا ام لا وبالله اذا اخذ منه نهارا او اما اذا اخذ
 منه ليل فانه قطع وضمن الجاهل ان امرأته ما يقطع كما في المقضية ان عرسه اشعار

بانه لو اعتاد الناس دخول المحامي فمعه بعض الليل فمعه النهار كما في
 دارنا فلو اذن محاميا او زعماء اذن فيمنه لان في السر جبهة لو اخذ من جهته
 المال حافظه قطع عنه ان ينفذ به وبما يقطع عنه محمده وعليه الفتوى و
 من بيت اذن للناس من محاله دخول الا فكل من اخذ من المسجد لم يقطع
 الا اذا كان صاحبه في حال المسج الى غيره حرزا بالفاظ ولو اخذ منه ما
 اخذتهما فانه لك ذلك واما بيل فقط الا اذا اعتد الدخول فيه بعض
 الليل فانه لم يقطع لوجود الدخول كما في الدار بينه ولا يقطع ان اخذ من غيره
 من الدار لانه لا يملك المال كما في الدار بينه من الدار بينه والمانوت وجوه مما كان
 حوزا لنفسه استغفون بغيره استغفوا المشتري لا المسك والافق وانت
 المقام محم كذا في الكرم اذ ان اخذ وما اول الى اعلى من بيوتهم من
 الدار من المعين لان الاخذ لم يوجبه منها وبها عنه واما عندنا فلو قطع
 الداخل والاول الصبي كما في المقضية وعن ابي يوسف ما ولا فقه اهل
 الخارج به وبها فلو قطع علم احد منها وبها اخذ كثير من المشايخ كما في الدار
 اذن اذن من بيت من الباب والنقطة من بيت واخذ فانه لم يقطع بالانفاق
 وعن ابي يوسف انه يقطع كما في السهم وفيه ايمان والانه لو دخل فيه ووضع
 عنه الباب والنقطة من حوز واخذ قطع وفيه ايمان المشايخ كما في الدار
 والمان لو اخذ من السهم لا يقطع بل اتفاق وكذا من الاعلى وفيه بعض
 الا فلو قطع عنه العامة كما في السهم اذن في حوزة الى شق ما فيه الدار فانه
 من كم حوزة فانه اي فقه الاول يكون العدة من خارج العلم منقطع
 به محم يقطع بالظن والافقه عدم الجور وعمل الثمن اما ان يكون من داخل
 العلم فلو يقطع به فانه كما في الدار بينه واصل رباطه اذن يده في العلم واخذ

خارج من

فانه قطع كما لو افاد ان الشقة خارجة عن رطوبة وادخل يده في الكه وادخله
 لوجود الجوز واما ان يكون من خارج الكه فيكون على طاهره ووج يقطع باليد لانه
 اخذ من الجوز وهو الكه وعبء الرجل الربا وادخله لم يقطع لانه الدار الكه
 الكه وعبء الجوز سفرد انه لم يقطع بغير حال لانه الجوز باليد او صاحب الجوز
 الى اكله جملته باليد واليد ليس بغيره او لو مع الحبل من القطر باليد الى من
 السبل المقطوعة والمغرب بعضا من بعض على شدة حاجه كانه القاسوس
 او جملته باليد المقسورة الى جوارق مما من المشقة واقعا على فمه وانه وان لم
 من قطار الى شجرة المحيط وغيره من الشقة الى الجسد فذلكم الطرف على جملته
 ايضا على ان اشتد للمعوية فحينئذ القيد وان لم يقطع وان وجد السابق
 والقائه او الركب لاني ملك من قاطع مسانه او داخل متعلق لا جازل وقطع
 السارق من القطر او غيره ان حفظ ربه الى حفظ المسروق من الجبلان لا يبر
 والجبل والمشاغ ما لك او غيره وجبه اياه الى انه لو سرق شاة او بقرة او ابل من
 المرعى ومن الراعي من يقطع قطع والافلا خلاف اذا كان الجوز من مكان
 فانه يقطع باليد وان لم يكن مع جازل فانه المحيط او ما من الى قطع عليه
 مع المسروق من الجبل او غيره قال في المصنف بانه كانه القاسوس بغيره فانه
 المقم وغيره من فقهه او بغيره زايده فليد اشعاره ان المتبادر الى الجوز على الجبل
 لغيره هو او جعل تحت راسه او جنبه او بين يديه وهو الصبي وقيل لو نام
 وهو بين يديه لم يقطع كانه المضاعف فلو حبس في الصغار او كونه المسمى او الدوق
 وعنده مناعه وهو جوز في النفا الى ان المتبادر الى الجوز كانه يقطع
 وعن محمد بن وهبان عليه السلام قدس سره او رواة او مقتضاه لم يقطع و
 كذا لو سرق من ثابته جنبه كانه المحيط وان شق الجبل الى جوارق على الارض

او سرق

او على من هو وادخل منه شيئا الى حرج يديه ما يمتد عشرة دراهم فمعاذه
 فلو خرج الشيء بنفسه فانه لم يقطع لان الاخراج عن الجوز شرط او ان
 او من او شيئا اخر يفتق بالمناجح فمقتضى وق او لم او جيبا وغيره وادخل منه
 او اخرج مقتسورة الى جرة داره منا مقاصيرها فمقتضى او لو اخرج السارق
 من منزل من منازل دار كبيرة في كل منها سائل على جرة فامدارس والجوارق
 والمنازل الا من هذه الدار التي يتنصرون به انتفاع السكة فليقطع لانه جرح
 من الجوز داخل مقتسورة منها من صاحب مقتسورة اخرى او مقتسورة
 وان لم يخرج الجوز من المكان ما اذا سرق صاحب بيت من بيت دار صغيرة
 ثم حبس منها سائل فانه لم يقطع بالمخرج من الدار او دخل السارق في جرة
 التي سببا منه ثم هو القريب لعين الدار او غيره ثم خرج وادخله شيئا لانه
 صار جرحا من الجوز بقدره وجبه اياه الى انه لو اخرج غيره قبل ان يخرج او بعده
 لم يقطع خلا في لفره كانه النظم او جملته على جرحه فمقتضى او الجوز لاني السارق
 يقصاف اليد المسوق وغيره من الراسه لوان في جرحه فمقتضى او الجوز وادخل من الظاهر
 لم يقطع وان لم يكن قويا جرحا الى جرحه فمقتضى او جرحه فمقتضى او الجوز لاني السارق
 المحيط والاراسه لو ملقه على فمضطره لم يقطع كانه لو ابلغه دينا او جرح
 جرحه كانه المخلصة وغيره والاراسه خرج من الجوز ثم اطلق لم يقطع وكذا لو حصل
 على قلب جرحه بل سقته والاراسه لو دخل فمضطره لم يقطع كانه مقتسورة الجوز
 بنفسه فانه يربى بها من السكة لم يقطع وان صار جرحه فمقتضى او الجوز
 لو افعال جرحه وان قال جرحه يوشى لم يقطع وان كان جرحه جرحا او قال
 بغيره فليقطع وان قال بغيره لم يقطع كانه الشقة ثم شق في ثيابه الجرح فقال
 يقطع بجميع السارق الى الجرح من يديه فان اليسرى لم يقطع في المرة الاولى

او سرق

بمقتضى ما في
الكتاب من
المراد

بالجملة والخاصة مستعملان في العلم بكونه منقطعاً أو مقطوعاً عن الاصابع
فقط ودية الظاهر الردية ومن ابي يوسف انه انقطع من رتبه ودية
الراء وسكون النول هو الرابع والخمس أي ليس في الدين المعاد وهو با
لأن الدم لا ينقطع إلا بهد الخد بخلاف ذلك لا ينقطع في الهدو والهدو
والسدية واجه الدين على السارق كما هو الخد او مقيم الخد في ان اخته كرايته
التي تشارت في قطع رقبته اليسرى من اللعب ويجب ان تأخذ الما سرقة ودية
كلمه ان كان اليد اليمنى موصولة قال كانت رايته او مقطوعة قطع الرجل اليمنى
والا كانت الاختبار قال تأخذ الما سرقة سرقة ثالثة او رابعة لا ينقطع اليه
اليسرى والرجل اليمنى فلو كانت احداهما مقطوعة او شللاً او مقطوعة
على اصابع اليه او مقطوعة الاقدام والاصابع او تنقصت رايته سوى
الاقدام او بالرجل يخرج لا ينقطع المني لم يقطع لغوات جنس المنفعة بظنا
او متباين في الاختبار وايشير اليه شرحه الذي في كني في المحيط ليس في
قطع يده اليمنى ان يكون اليسرى والرجل اليمنى من جنس من خلق قطع اليد اليمنى
لأنه لا يغتفر جنس المنفعة بظنا بل يغتفر استئصالها على اقل بعض
المشارك في كني الكافر او يقرب كني الاختبار ثم يسجن في الدار حتى يموت
ومدت التوبة مقطوعة الما راي الاقدام وجعل ممتدة الما ان يطير سمي الما
نحو وجهه وجعل لجسسته وقيل اي يموت كني الكفاية والمالام يقتله
سبب ترسسته كني المضرات وشدة الخد السرقة الثامنة بالافرة والشهامة
حضور المالك ولو حكي كالاب والوجه والوكيل ومثل الوثق او مضو
في يد القانوني فاقول في يد امين او ضامن كما هو في المستعير
المستأجر والمضارب والمستعير ونحوه من الغاصب والقابض على الشئ

الفرق

الشراء او يعقده فاسد ويستثنى منه الراعي قاله الجليلي الراعي لا يعده
فقط والدين واجهته زنا الجاني قطع على السارق فانه لو سرق من ثمنه بقطع
احد ولو مالكان يده ليست يصحح قوله لا يرد مضو يده صحيح وحي يده سبب
ويده اما نية المودع ويده ضمان كنية القابض على سومم الشراء او في غير ذلك
وما قطع به من المال ان ينجح يده السارق او غيره بالشر او بخوفه او المالك
لأنه لم يزل عن ملكه ورجع على السارق من ملكه بما دفعه اليه والمالك ان
لم ينجح باقي ملكه واستملك لا يفتس السارق او المالك المسروق منه
فقتل السارق وعنه انه لو استملك ضمن ضمن محمد رده انه ضمن وبانه
لا قطع ولو استملك غيره ضمن ويخرج بما دفعه على السارق في المقتدر
ان كلامنا غير ضامن ودية اكله بعد القطع واما قبله فلو اقتل القطع لم
يفسح كني كني اقال المالك لانه لم يقطع كني في المحيط شرحه سرقة
الطريق فقال مقتوم من بالعصاة الموردة وهو سبب جه الادعية اقطع الطريق
على معصوم الى راجع المارة من مسلم او ذمي في حرمه او راعا على مسافة سبب
فصاعده او ذمي الطريق والمضارب وما بين يده اظهر الرواية على ما
انه من قطع الطريق من راجع على اثم من سببه سبب او في الممر ليل او نهار
القتوى وقطاعته المنقولة المفد من كني الاختبار وغيره وقال بعض المتأخرين
ان يذبح زمانهم واما في زمانهم فيقطع الطريق في القوي والمضارب
وعنه ابي يوسف من راجع في الممر او بين القوي قال كان بالصلح بعد
ان كان بغيره فلا الا اذا كان بالليل واما قال معصوم اشاره الما انه هو
كان واجه الفتوة لم يزل الما ردة معاذة جه ولو امر ابي وعنه محمد رده انه لو
كان فيهم المودة باستسرة اثم ليل عليها وروى عن ابي يوسف رده ان عليه

يسوء وجودهم او يقطع بعض الاعضاء او لا يؤذي والالف كانه المعروب
وقال ابن الاسير للثلاث بالقسم اسم من القتل بالفتك هو قطع الالف والالف
او الذكرا وشي واخر من الالف والالف من الفتك اذ انفت بعد الفتك
بهم والالف فلا يباس به لانه ابلغ في ذنبهم كانه الاختيار وملك قتل
عاجه عن القتل مبنية اهل كاحجاب الصوامع والربا دين وشي فان
ومعه ومفهوم ومفهوم العبد او البه والرجل وامرأة صبي وقبول وفيه
بانه يقطع مقطوع يد البشري والاخرى والاصم من كل ومن يقتل في حال
افاقته لا يقتل الا امرأة مملوكة اي ذات ملك فانها يقتل بغير
قوتها او ذراي الى غير الحرب او ذراي الى غير الكفار على حسب
المسلمين به اي الرأى او المال قال احمد من هو ذكرا الزايد على العشرة
اذا كان مملوكا او زيدا الى اذ مال يقتل فانه كقاتل يتبعه في حرره الاسلام
وقال كاري عن الالف الصوامع والذباين يقتلون وبعض الشاة
بينهما بالاختلاف وقد مر في الحبيب وبلا قتل ابهم بغير قتل لها
وفيه من المانه بقتل القاتل كانه قتل ذي رحم محرم سوى الاب والامه
الجدة فانه لا يمتد اليه لكن يلحقه الموضع ويستحب به في غيره فقتل
والمرامه اذا قصده قبله ولم يكن الرب فيه فلا يدرس يقتله غير ما قالوا كانه
الحبيب واخرى معقوف لا دراهم خوف الاستغفار ان غلبوا او لا يخطى
ان النفي فانه لا لغوت شي ومنه زماننا وقد كثروا في التحقيق به لانهم
معزون بانه كلامهم نعم الا ان الاول اصره لانه فعلوا ذلك مغالطة المسلمين
لانه الحبيب وغيره وامرأة ولو حذر او جارية لم يمتنع المسلمين كذا في
الحجج وشتى الماد وغيرها لا يحقش من غير علم المصنف في الردة عن الاستحقاق

والا سجد

والاستمتاع فانه يجوز ان لا ان اخراج الشاة مكره وفيه استعارة
ان اخراج مع السرقة مكره كانه في المحيط وقد فرق ابو جعفر به بينهما
بان اقل المحض ربع مائة واقل السرقة مائة وقال الحسن اقل ربع الالف
اقلها اربع مائة كانه قاضيا وان كان ابو اعنه يصا حكمة الامام لو كان الصبي
اقلها كانه اذا نزل ببعض حصونه لم يكن له قوة فاراد ان لم له غيره فانه
يصا حكمه ان لا يولد لاني به اجها ومعه فاذا كان به قوة لا ينبغي ان يصا
لما فيه من ترك الجهاد ومرة معناه اذ فيه يصا بالمال اي بافقه علم او
رفع العلم عنه الجاه الى القتل المراهبه بها فلا يصا به دون ذلك و
الحال الماد فغيره فتمسك بقسم الباتح لانه ابعده المراهبة فلو اذ قبلها
بان ارسل اليهم رسول كان خيرة فيعرف المراهبة ولا يمكن كانه الاختيار
ونبه الى الامام الصبي اي نفسه هو ان كان بواي السنة النفع له من
الوقاوة وانما اشترى السنة على بعض اشارة الاستعارة او علم تلك الكفارة
نقص او مده يبلغ الحجة المسلمة كانه من المعذر قال الا في السنة نقص
العهد والفاة التي كان فيه وبينه تلك مقت تلك المدة لم يعلم ملكه فانه لم يملك
التقصير منه فلم يكن خيرا كانه الفاضل ويقال له الامام قبل سنة اي نقص
الصبي ان فانه جميعا وفيه استعارة بغير علم ملكه ملكا لانه فلو قطع
بعضه الطريق فانه دارنا بغيره لم يكن نقصا الا من حق ذلك البعض فلا يقتل
الاياه كانه الدابة وسورة المنة لغيره اسلامه بلا مال فانه كانه يتي ولا
خبره بملكه لان فانه ذلك يعرفه المراهبة او ان اذ منه المال بالصبي الذي
اليه لانه مال غير معصوم ولا يباح اي يكره كرايته التزيم ان يملك بوجهه
سلطه منهم مما استعمل للقطعة ولو صغيرا لا يبره واحد من حكمه من الجور

وله يجر فان قيلك مكره لانه يبيع منه الزايد وقيل منه للملك فقوى به
 الكفر فقل باس تجملك لقتاب والطعام والرضا من وجوبه كما لا باس
 لتاخره بان يدهض وراهم بامان ومعه مثل سلاح وهو لا يريد بيعه منهم هذا
 اذا علم انه لا يتبعه من ولا يمنع منه في الحظ ولو كان البيع بعد البيع
 لانه يبيعه ويبيع امان هو او جهة اخرى من الجوارح للمسلمين ان يربح الخوف
 عن فراقه او لولا اهل بيته او حبيبين وبلا قصد لها اياه ما في لسانه فلو
 قال انت امن او لك مائة مائة مائة او بعد المدة ولم يلبس عليك ولا
 عطف او فرس لا يقاوم احد من المسلمين ولو كان فيك انك تفكر فيك وعلم القاهر
 او الكلام لا عزم امان من امن يوافق الى ان الخوف في الحظ والشبهة
 كان لا من بالسكون والحق مقصد من الكسر اما حتى يبال في ذلك غالب
 فيجوز امان العبد المقاتل في الحظ فان كان الامان فيه للمسلمين بان اسأله
 من اهل الحسن فبيع امضاه وان كان شره لم يمتد الى نقص الامام وذلك لما
 واعلمه بذلك في قوله وادب ذلك لم يوافق اذا علم انه مني فان لم يبعد فلك
 يوافق واعتبر منه عند رايه دفع العقوبة كما في الحظ ولما امان الذي
 للمسلمين لانه من ذكرا امان اسير وناج مسلمين فقيم الى وقت كونهما مشا
 حبيبين للمسلمين فيكون حرا في الصفة بان لم يبيع حقه في كلامهم وكذا امان
 من اسلمه قتل في دار الحرب ولم يهاججه اليها وكذا امان العبيد عاقل ولو
 ما يتبعه عند جوارح عن القتال وصح امانا عند جوارحه واضطره قول ابي
 وجيز اشعار بان جوارحه امانا ما هو ذوقين وفيه خلاف في العبد واما العبيد
 فقد اختلف فيه ولم يبعد عنه انعامه كما في الاختيار لكن الاصل انه جوارحه
 كما في المداينة وغيره وان امان المحبوس لانه استمر الى العجز الامان ان يكون المودع

عقود

منعنا كما به الخاف الكفر كما في الاختيار واما اخوه عن العبيد للمسلمين
 العبيد العاقل باس لم يسلهم اهل من اقترا من المحبوس به متفق عليه على العبيد ليس
 باس من كاطن **فصل** في بيعه عنده من العبد والبيع من العبد حرة
 الشئ واسير الى قتل الاختيار اذا اسلم اياه فانه يبيعه وعما اذا اسلم
 فانه بالمال واخوه وعشرى يبيعه الى المقنن القابل للعقوبة بغير الامام من
 المحبوس افتا الفايدين في نفس العبد وعشرته ومائة اشعار بان لا يستحق
 قتله ودمه وذراريهم ويرفع المحبوس للقراءة بغيره من ذكرا امانا
 للقتال او قتل اياه الى من عليه تجليك الرقاب والنساء والداري والاول
 حريمه غير ربه ومخارج عدا ارضهم كما في غير رضى الله عنه وقالوا الاول اول
 عند فاجبه والتا في عهده حريمه لزمه الرقاب الشافعية يعلمون لهم في
 الاختيار وفيه اشعار بان لا يرضى ان يبيعه الكل الى الاراضية فانه جعلها مائة
 اوقف غير المتقاتلة ايد المانع المقننات في الكفا والامان لا يجوز
 ان يبيعه سائر الرقابهم ويبيعه ارضهم وسائر اموالهم ولا بالبرحاب والاراض
 ويبيعه سائر الاموال الا دفع اليهم من المنقولات ما يرضون ان يرضوا
 في جوارح ولا يكره كما في الحظ وعنده وجيز الامانة في الاسرى بين ثلثة
 قتل الامام الاسرى الذي ياله في المقاتلين سواء كانوا من العرب او
 البع وجيز اشعار بان لا يقتل النساء والذراري بل يستغفون بغيرهم
 للمسلمين كما في الحظ وعنده ولا يامهم من الاسرى للعهود الى اسرى كافرين
 فيه قبيح عظيم غير مشهور او قد ويس من حذف العايدة في شئ الى كاطن والاسير
 الاصله المقيده والمحبوس ويخرج عن الاسرى بغير العزة وسكون السبي
 وعلم الاسرى بغير العزة ومحبوس كما في القاموس لكن السماح العظم لا غير

الاسرى
المحبوس

في ذكر الرضا و غيره المحبوبين فليس يحل الجرح لكان في احوالهم الى ان ياتي
المقاتلين فممن لم يذكر احد له احد الا ما ياتي من مشركي العرب لم يمتدح
لما في حق ارجاءنا عليهم من الخزيه و الخوارجه بان الذمه لخلق و العهده و الامان
و ليس اهل الذمه له هو لم يمتدح في المحدثين و اما نعم لما قال ابن ابي شير و قد طعن
ان المغني ليلكون نوابل الذمه لما رجع منهم الى حر الطلاق الاسرى بلانجي
من الاسيرين و الذمه و نفقه او رجعهم الى الطلاق ثم مدلى امانان و اما
يجوز في المشهور و لا يابا من به عند الحاجة على سر الكبر في العدايه و قال في
لا باس اذا كان بحيث لا يرجي منه النفس كالبشره الفاضله كما في الاختيار
و اما اسير مسلم و لا يجوز عنده و يجوز عند يهود و الاول الصلح كما في الروا
و لا يفي في الحظ ان يجوز في ظاهر الروايه و عنه انه يجوز في الاختيار كما قال الكرخي
انه لا يجوز عند البريوسف له الا قبل القسمة و يجوز مطلقا عند غيره و نقل
روى في دراهم ابي دار الجرح بعد الف و الف و الف و الف من قنونه الكفار
وان مقتضى ما اشارت ان المغني ليس في المني و الف و الف و الف و الف من قبس
و قسمة في غنم ابي الجوز قسمة الغنائم في دار الجرح هو المشهور في مذبح
احيى بالانتم لا يملكوننا قبل الاحرار و عن ابي يوسف و لا في الجاني انتم
لما في المضمرات و قبل كبره كرايه كركم عنده و كرايه شريته عنده و كرايه
في العدايه و اما اصل ان القاسم ان كان هو الامام او كان هو الحسن
عن اجتهاد و اختلف في الكرايه و الاضطرار و انتفاذ ما يحل الغنيمة فادعوا
المعالين من رعيه دار الاسلام باجره ثم يقتسمه و لا يجوز عند ذلك
في رعيه و ان لم يبق لهم ما يحل الغنيمة في دار الجرح و قبل في الحظ انه يقتسم
بينهم في خلاف من قبل نصيبه على ما في الروا و الرد و بالاسم معاني القاتلين

بالمزنة

بالمزنة و قبل المقاتل بعد القاتلين و يقرب منهم و يهون في الاصل الناصح
لما قال ابن الاثير و مدد و هو الذي يرسل الى الجيش لينزيه و ادع
الاصل ما يرا به النفي و يكثر لطفه الى خلق المدد الامام فتاتي في دار الجرح
المقاتل فيني الى شابه ان لهن الحقائق المغني و في حكم الرد من معلوم و اما
يجوز و ما قبل شهود الوتعة او اسير من العسكريه فيجوز اليه و لو بعد الاحراز
قبل القسمة كما في قاصصان فلو في بلد من بلد و هم او اوجه من المغني يدرى
او قسمة في دارهم او بيع فيها ثم لطفه مدد لم يشاركهم في الاختيار و في
مقتضى الحظ انه لو لم يمتدح في دارنا كان للمقار و المستعين للائمه و لطفه بعد القتال
لما في الحظ لا النسبة القاتل سوت في رعيه منسوب الى سوق العسكريه كما في
قانه لا يمتدح له فيه لانه تاجر فان قاتل كما في القتال و فيه اياها لانه لو دخلت
العدوه في دارهم فخذت التورم او عبد طه من المولى و لم يقاتل ليس له شيء و في
الاختيار و لا ما من ثاب من قبل قسمة الغنيمة و اما من مات بعد ما قسمة فيوت
بل خلاف لما في الحظ و غيره و يورث ففقد من من مات و لو قبل
القسمة بما اتي في دار الاسلام فحق سب الملك بهذا خلاف من لا
ان كلامه لا يخرج عن تسريح و حل من اموالهم لنا الى بعسكر الاسلام و مقتضى
كتاب لهم و ذرا رعيه و عبيدهم و ذرا رعيه ثم اتي في دار الجرح لتمام كالمغني
و السيرة و الرتب و الفاعله مطلقا و البصل و السكر و غير ذلك مما يوافق
عادة للغير فان الطعام لغيره و لو في عادة للغير اما مقتضى و اول
صلح العبد و الشاة مقتضى ما لو ان لم يتيسر اكلها الا بالذبح و الشاة و العبد
امثنت فيما من الادريه فان كان له قيمة لا يباح الانتفاع به و لا افتتاحه و
كالطعام و لم يذكر في مشهوره و عنق كالتبني و العبد غير ما يحل الدواب و لا

بان يعلقها البراذل الموجه الصغير للثقل كذا في الاستقار به لينة اخرى
كالسبح في الربيب للثقل والاستقار خلاف مثل ربي الشيف فان لم يعلق
لكن جاز الاستقار به للاجاق وقلب كالحشب والقصيب وخير مما يعلق
للاجاق فان كان بعد الاجاق القصيب لم يبق له لياح الاجاق وسلاح
مشاع ورواب مما به حاجة الى ذلك الطعام وغيره فان الاصل الاستقار
في القبة فلا يجرى اخذ المانع وكول المشروب وخير مما يعلق به
اذا استعمل الصلاح ويطو به اذ الغنم فيه اذ المنيح الامام عن الاستقار
بذلك لانه اذا انتم للاجاق ذلك وتنبه به على ان غير محتاج اليه فخير ان
يكون الضمير في ارجاعه الى السلاح وليس كذلك لانه اقرب الى الاستقار
مقتضى الحاجة بالثاق الروايات الا انهم يوتونه مختصين بالسلاح وليس
قاسه لو وجه توب مستعار او مستأجر او مستنصر لم يتغير بغيره
لذبح البراذل في الغنم في الحطب لا يحمل لنا سني اما ذكر بعد اذ وجع منها الى
وراءه والدمحون في دارنا لان اجابة الضرورة وذا ان تقع في قلبه نفس في انما
روا الى المغنم اذ المنيح والافكا للقطعة الى انتفع به بعد الحذر في القبة
عينا ومن اسلم من اجتهاد من اسلم في دارنا وكان اليهم وولده الصغير
الكبير جميع امواتهم فان الشئ يكون مساو ومن مستأجر من متادصل ورواهم
بامان فانه وان كان مثل من اسلم في جميع ما ارباهه الا ان ورواهم
لم يعبر فيها في رواية ابراهيم سليمان كاد له ولو كذا الى انهم سلموا عظمهم
عن القتل مقامه وليس في العنصر الموحدة فلا يستحق وجب الكفارة عند خطا
ومن يصير معصوما عن القتل جفا للعبه فيكون معصوم بالثاق وتسمى بانه
المعصوم في رواية ان لم يصير معصوما فلا يجب بقتله عند التعصا في وقتا

الدين

الدين وعن ابي يوسف روى عليه السلام في الكفارة وقطعه بالثبينة ما ولا
الحبار ورواهه وجب يكون سائر لان الجاني يستحق ببيعته لانه وان كان
حاصل بالاصالة وما لا مع من المنقول واما العقار فهو من اموال الله
او من معصوما مسلم او ذميا لانه به هلك فلو غصبه لكان غاصبا
كان فبما عنه الى الضعيفه فلو اقلها ولو ادعى مال غصبه جبر كان ذميا لانه
حرم من يده والغل في الحطب وغيره من اربعة اقسام المغنم للفارس ولوامير
الجيش سيمان سيم بنفسه سيم بنفسه واما عنه بن فله سيم ولوس سيمان
والله اجل ولوامير سيم بنفسه والظلام مثله ان العبد والبر يكون سوا
والله لانه لا يفتق سيم للبيعه والغل والحمار والله لانه لا سيم للزايه عرس
قال ابو يوسف ربه في سائر كذا في الاختار وينبغي للامام ان يبيع ان يرضى
الجيش عند دخول دارهم ليعلم الفارس من غيره فيقتله بغيره استغفار
ويقتله الاستحقاق وقت المجاورة الدرب على مقصد القتال وهو يفتق
العدل وسكون الراية فضل دراهم ذبح الاصل باب السكة الواسع ويقتل الراية
منه يقتل السلوك بغير العاقبة والقيمة للثاق كذا في القاموس لا يفتق وقت
شهود الوقعة الى وقت الشهاد الضعيف للقتال ومن اعجبته انه يعتبر
به الوقت والاول فاهم الروايات من يملك من سيم بعد المجاورة ثم يستحق
اجا او ببل لا حقا فان فارسا ولو باعته وقت القتال كان راجعا الى المات
وبعد القتال فارس الى الثاق ومن جاوز بغرس لم يرد صغير او مريض فراجل
ولو غصب فارس من المجاورة ثم اخذه بعد كان فارسا استجنا ولو جاز
مستور كان فارسا فلو اذ استعاره بعد كان في الحطب وغيره والخمس
لبيعه المحتاج والسلبين والى السبل الى سيم واحد من خمسة اقسام المغنم

وحرر من رافضة اشارة الى ان اذ مات الملك لا سبيل لوارثه لان الخیار
 لم يورث وهذا كله استوله على الملك القديم فلو استوله على التاج ثم ستر
 لنا اشارة ما نحن ولو وحيوه فبنا نحن والغير جميعا كما في الحديث وغيره
 نعم ان لا يسل الجرب اسلم ثم في ان اي جاهد دارنا او عسرا او طرنا علينا
 عشق العبد في الصور يقيم لنا استوله على نفسه في احر زبدارنا ويدا اذ
 جرحا المولاه وبنو حيا ونا بامان ما عه الامام ووقف من المولاه وحين اشفا
 بل من مولاي يكون في خراير دارهم فلو جازان اسلم او كما في الخان عبد الله كما في
 الحرف وبان الكفار لو استوله على دارنا فاسرهم في عبد المسلمين كما في
 ثم طرنا عليهم فانه عشق كما في خا صفي ان لعبد مسلم ادعى شرا في قدر متداول
 بما الى في دارنا وادخله دارهم فانه عشق عنده فلا قال في وفيه اشارة
 الى انه لو باع الجرب من تاجنا او طرنا عليه كان جرحا عتده ومسا عنه كما
 في الحديث ويخرج من تاجنا ثم لم يمد وما لهم لانه داخل بامان فالتعريض عند
 الى اذ اظه ملكه ما في اذ اظه غيره بعد الى الملك فانه يبيع من باجه ما لم لا يبيع
 العبد وحين يبيعه التاج اشارة الى انه يبيع التعرض يد الدار من ان العتوه
 فلو كان في الدار ما وما جرح التاج في دارهم بطريق التعرض يد الملك
 لا سبيل ملك جرحا الى ان يفسد بفكر لوي نت جازية كره ويدا
 لم يترى في البايع خلاف ما اذا استترى شرا فاسد افان له الجرب ويدا
 الى البايع في نفسه في به لانه ملك حيث سببه في ذلك يبيع من الخلق
 جرح من القامة بما الى في دارنا ستم يفر الى الملاقا علينا وجعل الى
 قال الامام له في الجرب ان اجتمعت بنا ستم يبيع عليك الجرب الى
 الذي يوضح على الذي في فعل من الجرب اذنا جرحية ولفقت عن مندد في

مولا

ما جرح وخرجه الراس وقد ستم ذلك بالثمن والسنه والى الجرح وما
 وقع عن بعض الجرب ان ذلك بغير الملك فخر على اعظم الجرح وهو الكفر
 وروايته دعوه الى الاسلام باحسن الجملات وهو ان ليسكن بين المسلمين
 فيرى في سبي الاسلام فيسلم مع دفع شتره الحال فان اقام بها ستم و
 قيل له ذلك فهو في وفيه استوله القبول والمدة يقبض درهم دينارا كل
 عليه فلا الملك في غيره لكن في كلام المبسوط دلالة على انه صار دينارا و
 اقامه ستم وحين في ان انه يفر مدت على قدر ما يرى في الجرب في الدنيا
 لم يفر في الدنيا بغير من روي الذي كما في عامة الكتب ثم اشارة الى بعض من
 فقال لا يترك الذي ان يتزوج الرادراهم بعد اقام ستم ولما كان الجرب
 على خرفين اشارة الى ان لها تقا ولا يتغير جرحية وضعت بعض الملك في غير
 ترك الوقت ما بعد فلا يتعدى كما لا يغير ما يوضع على من يغلب في المضائق
 وعلى من في الحلق فلو دل من جرحية بينهما ولفنا وبقا في معادك الولد
 فهو بينهما فيوفيه من نقصان به او نقصان ذلك كما في السراجيه ولفنا الوقت
 الى الجرح معا وما اذا مات احد من ابناء فيوفيه من مثل جرحية الى اخره كما في النظم
 ثم اشارة الى الفرق بينه فقال واذ لم يسوا على صيغة الجرب في قوله واذ لم
 اسلم لهم يوضح على انما يهودى او نصراني او صابرا فانه اذ الدار من السورة
 والنجس جميعا عنه بعض المشايخ ومن السورة والنجس جميعا عنه بعض
 المشايخ ومن السورة والنزير عنه اخرون ولا يوضح على صابرا عنه لانه
 ليس من اصل الكتاب كما في خا صفي ان وخرجه لانه في حكم اصل الكتاب
 في المشايخ واصل الفرق وروى الى عابد ونحوه ما له صورة الصورة الادنى
 محو من جوارح الروح الى الجرحية والحب والعتق من ربه بذا فتم كما في قال في

يرجع الى

فمن هذه النواحي يقع امتدادها او غلبتها على البلد فلهذا لم يتركها
وهو المسمى بالحدود الى حدتها بل يوضع على وجهه من نواحيها الى الغرب اسم
جميع هذه النواحي فلهذا هو المسمى بالحدود الى حدتها بل يوضع على وجهه من نواحيها الى الغرب اسم
عليه اي غلب المسلمون عليه او لا يوضع على وجهه من نواحيها الى الغرب اسم
من هذه النواحي فلهذا هو المسمى بالحدود الى حدتها بل يوضع على وجهه من نواحيها الى الغرب اسم
او مال يصلح او خرابا والمرتبة عطف وتسمى فيكون فيها انما يفيد ما كان
موال اصل فالمعنى لا يوضع على وجهه من نواحيها الى الغرب اسم
المعنى اوله ان فيه من النواحي التي فيها الغلبة في وجهه من نواحيها الى الغرب اسم
المعنى الثاني ان كان في اصل البلد الى يوضع على وجهه من نواحيها الى الغرب اسم
وقال بعضهم انه مطلقا لانه في بعض النواحي في ذلك خلافه في وجوب
البيان مع ذلك الكتاب عند ذلك في وضع المصنف في استعداده ولذا قال ابو
صفيحة في اقتلوا الذين يرون وان كان تحت واما امواله ودينه فلهذا هو
الى المسلمين واما ما في الجوارب في ذلك فليس معنى ان في ذلك الوجه والمرتبة الى
الى المسلمين او الى العرب واما العرب فلهذا هو المسمى بالحدود الى حدتها بل يوضع على وجهه من نواحيها الى الغرب اسم
واما المرتبة لكان في بعض النواحي في وجهه من نواحيها الى الغرب اسم
الى بعض النواحي في وجهه من نواحيها الى الغرب اسم
من بعض النواحي في وجهه من نواحيها الى الغرب اسم
وهو المسمى بالحدود الى حدتها بل يوضع على وجهه من نواحيها الى الغرب اسم
لما في النواحي في وجهه من نواحيها الى الغرب اسم
في هذه النواحي في وجهه من نواحيها الى الغرب اسم
وصحبي وعلنيون ومعتزلة والمرتبة غير المارة من نواحيها الى الغرب اسم

۱۰

کتابت کون الیوم
کالہجرتی مع سابق کا فتنہ
نور محمد قلیب
از راجع ۳

بسم الله الرحمن الرحيم

بنو عبد المطلب وبنو عبد مناف فقال بعضهم انه بنو عبد مناف وادعوا
 على الراس كانفوسه القويمة المشرية واما علي الواسط كانسبه واما علي المرتضى
 كسب على الفضل وقال بعضهم انه بنو من ثلث لان السبيل لا يحصل بواحدة لانها
 وقال بعضهم ان الراس لم يكن عبد مناف واليهودي بنو عبد مناف والمجوس بنو عبد مناف
 لم يكن علي ثلث كما قال شيخ الاسلام وذكر الحالم ان كان الدرر صليحة
 انفسه عبد مناف وان كانت ثلث فلا بد من الثلث كما في الحديث المقصود والتميز
 غير وجهه واغنى عن التعظيم والزيينة فيكون في كل بلدة وبلدة اربعة اهل بيت العترة
 وقام من مشرق كانت واما السبيل فمعرفة الطارح والخزينة الى العترة كما في النسخة
 الاصح النظم وقام من ثلث ومعرفة ما ادهم منهم على من الكفار سواء كان من اهل البيت
 واهل الحرب بل صاحب الله عليهم الامام وصدة بنو ثلث علي كبر ان وعنه الملائكة
 رشف من الذي مضى لعلنا في غير المشدود جمع معلوم في المبدء السلام وهي ما
 يعود ونفحة المراد الاسلام والمسلمين كسب السبيل اي مثل من اتم من الجماعة
 الذين يحفظون موضع الجماعة الفاضل بنو دار الاسلام ودار الحرب فسه
 الشرف موضع ليس وراودوا السلام وبنو الاصل السد بالضم والفتح التوفيق
 بنو الفرض ما كان فلقه وبنو الفرض ما كان فلقه والفتح وسكون الفين المجمع
 موضع الجماعة من حضرة المبعوث ان كان في القاموس وفيه اشعار بان معرفة المجمع
 جماعة تحفظون الطريق في دار الاسلام من اللصوص ومثل بناء مسجد موسى
 ودارا ومبنة السد والفتح القطرة كما في المعاني لموسى ما بين على الماء واللعن
 والجار يعبر به الهند وغيره متبنا كان او غيره وكان في المغرب وبنو السد وبنو السد
 بناء من غير ما ذكر المجمع من انه ما يتخذ من بنو المجمع من غير والقطرة ما تحده من
 بنو الاله ملاءم رفع وبنو السد ما في شرب قاضي بن وبنو السد كرى السد

عظامه فيرعلوك كالتسود والجحش ووزن اى نصيب العلماء وما يكفر للمعتبرين
والله شفي وكثيرين لا ينكر كانه الكبري والخراسه وغيرها فالامام المعتمد
الزرق بابكر اسم من الزرق بابقية مما يتبعه بل كانه القاموس وقال الرازي
الزرق فقال للعقل والجاري وينونا كل افة ونبدا ونصيب وما يحصل
الاجوف ويتعدى وقامه ياتر على العاقله والعقل باضمه والتشديد جمع العاقل
وهو الذي يتولد امور حسن في الملة وعلمك قال ابن الاثير فيه من بين
الذكر والواعظ في وعلمك في المنة وكذا هو المراد بالعلم والاعتد
القاضي والمفتي والمعلم بل اجمعي في المنة وتذكر في المنة وقا صفيان ان
الفتية والعلم والفتي والقاضي والمام والمودون من اهل العلم عند
واحييه وليسوا منهم عند غيرهم وانما كانت اى الجاهدين في سبيل الله
لثانيته باعتبار العلم والاشك انهم كالعلماء وافضل في العلم فان تخصص
لشرف وزرهم اى اولاد العلم ود العلم والمقاتلة لو لم يعرف العلم لا فائدة
الى الالف بلهم فلا يتغير عون الى اعمال المسلمين والمقاتلة وان كانت اقرب
المران جمعيت بل عند طاهر اولاد الحق تقديس له يعرف اليوم اولاد كانه في
وتح الكا شعاريان يعرف المغير هم كاعوان العلم وتحر الزرق ما بينه وبين
لهم من هذا الماقدرا ما يكفيم فان فقر السفاق في ذلك كفن عليه الله واستحقاق
الملك في شرع الشجر والملك في شرع كونه يعرف بمراد ان كانوا اقبيا
لذلك فانه ليس للاغبيا نصيب من بيت المال الى القاضي والقاضي وعلم الله
والفق كانه التجاسي في شرع من احكام الجزية الذي شرع في المنة فربما
الاعلم فقال من اراد ان يترك ملة الاسلام ونفوذ العباد ومامه في مفعوله
مطلق بكسر العين عرض على يوم تليد السلام وان نكر منهم ذلك في العباد

مخبر الحبيب

[illegible]

والله اعلم

للمسكين الباطل والبيع الى السيد بغير اذن مات او قتل او غلبه ارباب الحرب و
 حكم به اى بالحق يقبل ذلك المقتول والاطلاق من غير اذن يعرف الحرمة بتوقف
 نعم السبب في جميعها وهو العصبية كما قال السرخسي في قول بعض المشايخ ان مقتول
 كسب الردة نافذ في غيره ولو اية وموقوف غير رواية الحسن والاولى ارجح
 كما قال شيخ الاسلام وبه اجمع عندنا بحقيقة ما دام عندنا فتعرف فانه حجة
 نعم السبب في الاشياء عندنا يوسف كما نص في مقتول من كسب ما هو وعنده غيره
 كما لم يقبل مقتول من ثمة والاطلاق من ثمة نعم قوله في مقتول من ثمة
 واما بعده فبطل العلم في مقتول بالجماعة كولو اية غير اذ لا دالة الضميمة في الردة
 المحيطة فان جازا المراد الاسلام بعد العلم في مقتول من ثمة في مقتول فانه
 لم يرد اصله وكان مسلما واما في مقتول من ثمة واما في مقتول من ثمة
 وفي مقتول الوارث ما اشتهر عند العامة وفيه اشارة الى ان ما كان مع وارثه
 يعود الى مقتول بطلان مقتول ووارثه من الوارث كما في مقتول والارث لا يستحق
 بالردة ما يعود من مقتول العبد وكذا مقتول مع النزيل لهما الردة كالمقتول
 سوى هذا المذهب كما في شرح العمري وكذا اما لا يطل بمواصلة الصلوة والصوم
 والذكوة والنفقة والنفقة فيقتضيه اذا استعمل في حاله فيقتضيه لان ثمة
 معصية والمعصية بالردة لا ترفع كما في مقتول في غيره وعن ابي حنيفة لو وجب
 عليه فموت من ثمة في مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول
 البقية من ثمة في مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول
 عنه كسب في مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول
 نعم ذلك في مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول
 المسلمين وقال انه في غاية الضعف في مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول

لا ينبغي

ان يثبتوا بغير علم ما قدمه سلف علم من مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول
 لا ينبغي لان المراد بطلان مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول
 ان المراد بطلان مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول
 منه بطلان مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول
 غير ما ذكره الزقشري وغيره ويستثنى عما ذكره في مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول
 اسلامه عليه عا دة ان وجهه شرط كما في شرح الطحاوي وغيره وان جاز
 من دار الحرب بغيره اى بعد العلم به وما له موجود في مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول
 اذ الوارث خلفه بطلان مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول
 ويستثنى من مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول
 والارث لا يقتضي الوارث ان يقتل وليس له مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول
 عليه الفادى بدل المقتول كذا في مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول
 المحيط ولا يقتضي مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول
 يقتل كما في مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول
 المناهج مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول
 وتقتضي سقوط مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول
 مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول
 نعم دارنا والافضل ما ثبت او لم يثبت به مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول
 وفي مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول
 قال في مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول
 المستأنس ولم يرد عنه مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول
 الا يرد في مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول بطلان مقتول

انما لا يبرأ من ذنوبه الا بما كانت عليه ولم يكن مشركا على المذاهب التي يكون
 فارقته فبرئت من ذنوبه انما كانت عليه انما كانت عليه انما كانت عليه
 برئت عنه فبرئت من ذنوبه انما كانت عليه انما كانت عليه انما كانت عليه
 انما كانت عليه انما كانت عليه انما كانت عليه انما كانت عليه انما كانت عليه
 واحد وانما كانت عليه انما كانت عليه انما كانت عليه انما كانت عليه انما كانت عليه
 ولا يبرأ من ذنوبه الا بما كانت عليه ولم يكن مشركا على المذاهب التي يكون
 انما كانت عليه انما كانت عليه انما كانت عليه انما كانت عليه انما كانت عليه
 انما كانت عليه انما كانت عليه انما كانت عليه انما كانت عليه انما كانت عليه
 فلا خلاف في ذلك لان العفو عن الذنوب دخول الجنة مع الشرك فلا خلاف في
 الشريعة والعقل كما في الاصل وهو الاسلام اي تربت احكام من عصية النفس
 المال وحصل الذنوب والفساد والارث من المسلم وغيره باعوانه او بغيره العاقبة
 ولقد بقى جميع ما اجتره النبي صلى الله عليه وسلم من الذنوب في الدنيا والآخرة
 هذا العفو عن ذنوبه بالبيان وهو العفو عن ذنوبه في الدنيا والآخرة
 عليه السلام انما كانت عليه انما كانت عليه انما كانت عليه انما كانت عليه
 عن الاسلام كالملة ليس من اهل الجارية ولا كان القتال مع الباغي فخرج
 كفاية القتال مع الملة عقيب القتال في البغاة جميع الباغي من الشيخ وجو الجاهل
 عن الحد وانما جاز في مقام الحد انما يكون واحد يكون له قوة الحد وقوة
 سكون غير فاسقين وهو المتبادر وجو ابا دعاء الامارة كما في التوبة عن اقامه
 الامام اي الخليفة العدل كما في الحديث وغيره في انهم زمانهم زماننا فاعلم
 للفتنة لئلا يظنوا بان الدين فلا يدرى العمل في الباغي كما في العماد
 وعنه وفيه من المذاهب التي يكونون اهل البغى وان كان مستحق للامام اقل من مقتضى

وقد قيل في هذا
 كان عليه السلام
 اهل العدل والخير
 اهل البغى والفساد

للامام

لان المنع له بغيره من التمسك كما في الكنف والامانة يستلزم ان يكونوا اهل
 التمسك على الحق والامانة على الباغي فتمسكوا بشيئين كانا في حاشية واحدة لانهم
 غير فاسقين بالافتقار فان لم يكن شريفا فمقتضى ذلك ان يستلزم
 ان يكون الامام والقوم مسلمين والامام من المؤمنين للملكية كما في سورة التوبة
 قال طاعتوا الله واطيعوا رسوله وانما الامام لا يطاع في معصية الله تعالى ولا
 في المعصية التي لا تخرج من طاعة الله تعالى ولا في المعصية التي لا تخرج من طاعة الله تعالى
 عليه وانما كانت عليه انما كانت عليه انما كانت عليه انما كانت عليه انما كانت عليه
 فلو كانوا اقل من ذلك لم يستلزم ذلك بعدد يتفق الغلبة كما في المضمرات بقية
 موهم اسباب العود الى الحق وتكثف شيعته كما في الامور فانما
 تحبذوا الى ما اتوا اليه ومكان فقهنا من حق الله تعالى على من عصى الله تعالى
 به الى اجل ان يبدوا بالقتال كما في كثير من الكتب لكن في سورة التوبة
 وجب كسر منعتهم من السلاح انما كانت عليه انما كانت عليه انما كانت عليه انما كانت عليه
 النفس ان لم يجر مؤامرا او لا يجره ولا يجره من لم يقاتل والجسد الذي لم يقاتل
 من لم يقاتل القتال ان يقاتلهم مع الامام وخرج القدر الى ان سددوا بالقتال فاعلم
 والامام في حق من الامام ان يقاتلهم اي يتم قبل الحروب منهم ان كان لهم قسوة
 يتبع مؤامرا الى يدب خلف من خذوا منه ويقبل ان كان له قسوة اي الجاهل
 يعقبون به فان لم يكن لهم قسوة لا يجره ولا يجره من لم يقاتل والجسد الذي لم يقاتل
 فاعلم ان لم يكن له قسوة ولا يقاتل كما في الحديث وفيه انما دعوا بالعدل والامانة
 ثم لا يبرأ من ذنوبه الا بما كانت عليه ولم يكن مشركا على المذاهب التي يكون
 فيهم ذنوبهم ورسولهم واهل بيته لانهم لا يقتلون اذ انوا مع
 المنار فاعلموا انهم لا يقتلون اذ انوا مع المنار فاعلموا انهم لا يقتلون اذ انوا مع

و در آنجا نیکو کرد و از آن
و حال بقصد آمد و در آنجا
بر حال قصاص و در آنجا
حبس یافت و از آنجا
آمد و از آنجا
و نوایک اجل و از آنجا
القصاص و از آنجا
و از آنجا

[illegible]

ولو اوتى موذوب باذن الاب كثر عدده فلهذا قالوا ان اب امراء من بني
 عليه عنده ثم اتوا الى اهلها من قبال دحر القتل بسبب جعفر بن محمد بن علي
 وملك عبد الواقوف فيمنعوه الى جوفه كوضع النجوم في جوف ملكه
 احد السبيد في بطنها الى العاقلة لا تسبب لملكه فيمنعها شعاره بانها لم
 يبدأ القتل ولما اوتى الكفار كان لها حاجة والفعل ولما اتبعه وبعده
 فعل ما خلفه الدية فانها في المحل لانه لا يتعد ويتعد والفعل لكن يتم
 بالسبب كجفر بن محمد بن موات غير ان لم يقبل ولو جفر بن موات وليس بما هو
 من اجزاء الارض ثم خرج اخوه ولو ليس بما يس من اجزاءها لكانت طعام ضمن
 الحاضر ولا ارث للقاتل من المقتول فيها ذكره من النور القتل الى انما في
 القتل بسبب الابن السبب يسبق القاتل ولا يمتنع فيه خلاف الخطا ومن الطعن
 فيمنع الحاضر بان يرث القاتل العادل والباقي والطبيخ فيمنعون وعندهما فقام
 فان به الباقي ارفع الحقتي ذكره خلاف ما نحن فيه والظاهر من المظن
 انما اليه عن العمد ونقصان العبي كالمصا وانه مقصور ولو كان مقتولا
 لكان ممددا كما في العبي والاضافة بيايته والاشارة والاشارة الى
 والزمان بهما فلهذا في نقصان الاخراف ذكره الذي ونقصان طرف
 من الاخراف كالعبي والبيد والرجل والاضافة الى امية ولما اعيد المقتول
 بغيره وباطل من باب القود والقضاء فان العيرة للثبوت في العبيد
 الاجزاء انما الى رقيقها والباقي بالعبي والرجل بالارادة والرجل بالعبد والعبد
 بالجنون والمسلم الذي باعه من العبي بالمعيب سواء كان العبي او ذميا
 او احرار او غيره وجب استعاره بانها لا يقاد الذي باعه من المستأمن ومن لم
 يوسف انه يقبل بالمستأمن وبانها في القاد والمستأمن بالمستأمن من قبل

سكان

لا يقاد

اذا قتل الرجل عبده او مملوكه او ولد له فانه يوزر
 ولا يجزى له من الدية شيئا

لا يقاد به كجنايته على نفسه الرقيق والاراد ثم كان اهل اختياره ولا يقاد
 بملوك الى لا يقبل الموروثون ولكن يوزر يقتل من جده بدمك بت دمه ولم يورث
 فان الموروثين مشتركين القاتل وغيره بغيره فيمنعوه فيمنعوا ان لا يورثه فيه
 ومن المورثين لا يقبل ولا يقاد بالولد وبعده الى عبد الولد بغيره بغيره
 او احرار ككتاب كمنع المورثين وجب استعاره بانها لا يقبل الاسم والحد والحد
 يقتل الولد وولده وبعده والولد سقطوا كمنع المورثين وبقيت له
 وقا الى مال وان كان عليه من البيه في الكفاية وله وارث وسببه البني
 لا يشبهه في القود فلهذا لم يكن له دية وكان القود وسببه سواء كان له
 احرار ولا له عنده ولو كان له دية وكان له وارث له غير السبي فلهذا لم يكن
 الشجاعة في القود وعنده محمد وكذا في الدية التي ذكره في الاسلام انه اذ
 منعت المقاتلة عرفا وبالعدل الى القاد وجب تمت على القاتل لا يورث
 العمد وان كان هو القود الى انه يورث العمد والارث المال بغيره في القاتل من
 حق من القود والمقتول يقتل بدمه المقتول وهو القيمة القود له كمنع المورثين
 ويقتل في القود من القاتل بدمه المقتول بدمه المقتول بدمه المقتول بدمه المقتول
 ولم يورث الاب سقط القود عن ابيه بدمه المقتول بدمه المقتول بدمه المقتول
 المورث في القود من القاتل بدمه المقتول بدمه المقتول بدمه المقتول بدمه المقتول
 مع القود ولو قتل احد المورثين لابي دمه اياها عمد او احرار مما كان
 له وان يقتل المورثين لابي دمه وسقط القود عن الاول لانه ورث اعدا القاتل
 من دم نفسه فلهذا لم يورث القود والعبد القاتل المورثين لابي دمه بدمه المقتول
 القاتل بدمه المقتول بدمه المقتول بدمه المقتول بدمه المقتول بدمه المقتول
 قتل يرث الاخر سقط القود عن ابيه بدمه المقتول بدمه المقتول بدمه المقتول

من قبل القاتل كدم
 فانما يقتل بدمه المقتول بدمه المقتول بدمه المقتول بدمه المقتول بدمه المقتول

المورث بسبب القاتل بدمه المقتول بدمه المقتول بدمه المقتول بدمه المقتول بدمه المقتول

34

من تركه برحمته لم يقتل باطلا انه فكيف هل اهل زمانه الحنن من رحمته وبقائه
 باطلا انه لم يرحم الزائدة في الدنيا اشعابا بل لو كان المسلم في صف المشركين فلا
 كفار ولا يدينه الا من مسلمهم مباح الدم كما في التيمم في شدة حره موت فصل بعض
 نفسه المقتول ويقتل زيد وسبيع كالاسد ويقتل قتيبة من اربع حجاجات
 او اثنتي عشرة الدية على زيد لانه مات بثلثة انواع من الجنابات نوع هو
 نفسه مدمر رحم الدنيا فقتل باطلا خلاف ومعتبر في الاخرة فترى عاقبة
 بالجماع ونوع هو فعل السبعين بعد ونوع هو فعل زيد معتبر في الدنيا
 فحدث الدية عليه رحمه الله لانه اتلف ثلثه بفعله المعصية والدم عليه فلا شيء
 عليه عاقبة ولا يعتبر فيه الجنابات فترى لو حرم رجل عشر حجاجات وانحصر في
 حق الله في سبها لقتلها لانه في الدنيا لا شيء ويقتل مكلف له دفع حره
 شهده بالقتل والتحقيق سبعا في مده على مسلم فهداه اصله ليل او نهارا
 في حره او غيره وفيه مزالا انه لم يجب قتله لعينه كما ان قتل الخو لم يجب قتله
 لعينه بل لا علة له في العمد والحرمان في نوزول المشهود عليه قتل الشاهد مع امكانه
 كان القاد به اظهر اذ لم يكن وقعه بغير القتل كالتمه يد والصبا والافاق
 عليه يقتله كما في الحرمان في غيره والحرمان لم يثبت شهده بغير فعله القتل وقضا
 ولم يكن عليه شيء او بانه كما في اقرار الخلاء او سره عاصا ولو صغير اعليه الانذار
 في مرقه فانه لو قتل المشهود عليه بالعصا فيه لم يقتل به عندنا بعينه كذا في الفتا
 يلحق فلا خروجه له في دفعه بالقتل بخلاف القتل مطلقا والحرمان في غيره المرفق
 لا يلحق فاضا عنه حال القتل به لان مقتله دفع الضرر به اذا كان عاصا
 ملتبسا في الطاعة والقيلع اما اذا كان غير ملتب فقتل ان يكون كالسالم في
 يقتضيه به على ما قالوا لما في الدية والدية يجب رحمه الله اي القتل في العاقلة

[illegible]

ما يرى موضع السن لما بالارواح والاسرار وقولون يشترسهم اذا كان المصلحة
 مسخر الى الغالب ان يثبت وقال بعض المشايخ انه ينبغي منه مطلقا لا يقال
 فيبقى للملك ان ياحه منه ليعلم انه يوجب سنة من وقت القلع فاذ كانت
 سنة ولم يثبت اقتضى منه كذا روى عن ابن جعفر انه ينبغي ان يقتضى القوم
 والسنة بالسنة والباب بالباب ولا يوجب هذا الا بعد بالاسفل والاعلى
 لانه فاق المساواة ويتردى من البر وسايان سايده ان يوجب القوم المسور
 الى الجاهل وان كسرت فلو دخل منها عيب من الاسود والاحمر وغيره
 لم يقتض وجب فيه الغل في الزجر ولا يجب فيما دون النفس من الدية
 رضى واداره فلا يقطع من يجره ولا ينعكس الى الاطراف فلو كان
 للنفس دية ما تفاوتت في الطرف فيقتضى القوم للمساوات
 كما في اثر الكتاب لكن في الواقع لو حط الطرف يد رجل كان القوم
 انما يقتضى سنة من بالى من اذا حضر صاحب الحق ولا يبنى حرمه وعبد ولا يبنى
 عبد بن لتفاوت ولا في الحد ايضاً ان يجرى جوارحه بل يقتضى خوف الراس
 او البطن من ما قالوا ان الدية وحيث استعار بالاختلاف انما كانت
 بما لا يوجب له الجوف ومن ثلث الدية فلو نفذت الى الجوف كانت
 صارت كما يقتضى ومنها ثلث الدية فتمى يكون من اعم القدر والى البطن
 والظهر كما في الزجر فليكون من العنق والظهر والظهر فليكن كما في
 الرأس ولا يجب في قايه الزجر في اللسان والذراعين او بعضهما الى
 ما يقتضى وينبسط فلا يبنى الى ما قلناه وعن ابي يوسف انه يقتضى بقطع
 له مكان المائدة والاول هو الصبي كما في المظنات وعن ابن جعفر انه يقتضى
 النسيان الى اسكن ويقتضى راسه في النسيان الا ان حوس الحكومة في الزجر

المراد من قوله لو كان
 بالبرقة ما كان في الزجر

منه الى الله

منه الى الله ان يقتضى بقطع كل الشئ بخلافه اذا قطع بعضه فانه
 لا يقتضى لانه متعدد كما في الدية والارثه ينبغي ان يقتضى بالانجيل لكن
 لم يذكر في الدية كذا في الزجر الدية الى من يقتضى كذا في الدية
 يقتضى لان له احد الخلف ما اذا يجرى من يجرى فان في الحكومة وجب
 يجرى القوم والدية ان كانت يد القاطع ما يقتضى من حيث الضمة بان
 شلوه او حرقه كيث يجرى من القاطع او من حيث القدر بان كانت
 اصبع او اصبعان لانه يتعد استيفاء بقطع كامله وقال ربان الدية
 الجاهل انما اذا كان يقتضى بالدية فانه اذا لم يكن يقتضى بها فالدية
 اذا لم يكن للقاطع يد اصلا او يجرى فيها شئ من الدية يقتضى فيها اذا
 فقه سواد الدية لا يوجب تقصير الدية كذا في الزجر الدية والارثه
 لا يجرى اذا كان النقصان من يد الجاهل عليه من في الحكومة ولو سقط المعيشة
 قبل اختيار الجاهل عليه وقطعت قبل فلا يجرى له كذا في الدية او كانت
 الشجرة يستوعب ويستعمل ما يجرى في الجاهل الراس المستوعب بالى كانت
 بين الدية والى لا يستوعب ما يجرى في الزجر كذا في الحكم يقتضى الاستيفاء
 وعلم هذا الكتاب يقتضى الجهره والقفا وجره كرهه من متبنيه على ان يثبت في
 الجهره ما قاله رجل كالميد فيها وكذا ما لا يلف فان اصغر او اصغر شئ
 لا يجبر الزجر به فله الخيار ان لو كان اذنه صغيرة او مشقوقة ولو فقي عليه
 وجره بعضها بياض كان ان يقتضى وان ياحه الدية كما في الزجر الدية وان
 منه الجرح بالذرة ولو بعد ثلثه فليس الحكومة ولا يعمل على النجس السابق
 الوكره اخذ السبعين من ما قال شافعي ان في الميتة ويؤاخذ الجاهل عن الاستيفاء
 بالخلاف ويقتضى القوم ولا يجب للمورث من الثمن يموت القاتل لقول

المراد من قوله لو كان
 بالبرقة ما كان في الزجر
 المراد من قوله لو كان
 بالبرقة ما كان في الزجر
 المراد من قوله لو كان
 بالبرقة ما كان في الزجر
 المراد من قوله لو كان
 بالبرقة ما كان في الزجر

[illegible]

طريقه

ما به ميم من غير ان يسبقه ويوصله بعض الالهة فيسببه كد مع العين والذات
بالفعل والجمع العين الملهمة ثم يتبع اي يقطع قليل ثم وقيل يقطع الحلة كما
الاعتبار والمقتل منه وهي سبعة يقطع أكثر من ذلك الالهة رقيقة بين العلم
العلم والاسم في سبعة الملهمة وسكون اليمين وهي سبعة يقطع الحلة وفيه لاف
اسم لتلك الحلة كما في الظاهر فلو تم عدل بالاضافة الى حكم مفهوم ومعلوم
فمعلوم من قدر التفاروت وغيره كما يات وقد مر من الجائزات وفيه في لفظة
ثم اشار اليه بغيره فلو تم فقال بمفهوم عنه الى فرض المقوم كون الحق عليه
بله هذا الذي اى معنى ثم يقوم معه الى مع هذا الذي متجوز او غيره من النقص
فقدرا الى مقدار التفاروت بين العلم بين يوا الى القدرة على اي الحكومات فان يعر
الذات الفاعلة ومعها لا يكون قدر التفاروت عشرة الالف يوا مائة درجته
في الجاهل عشرة الالف وهو الالف درجته الى ما لورد مما روى عنى وقاية
ومشايح به واهتماره الحلة لم يفتح كما في الفاعلة وغيره الا ان الكفر في بعض
بانه يورى الى ان موجب بهذا الشرح الذي فوق الموضحة اكثر من موجب الموضحة
كان النقصان فيتم بها اكثر من نصف عشرة الالف في ما تعهد الى بنظر لم يقدر
اشهر من الموضحة فان كان لثقتا منصف راس الموضحة وكذا ان كان اقل لوانه
لثقتا من الموضحة وغيره القابث لثقتا وقال صمد السعيد انه يفتح
ان كان الشرح على الراس والاول ان كانت غير غير ذلك في غير الالف
ما يرى القاضية المشبهة اصل البقرة لانه اعلم كما في المقدرات وقيل ان قدر ما على
من النقصان الى الالف يورى او قيل ينظر الى راس ذلك العضو بل الى الالف ناقصة تلك
فجوزت من الالف راس ذلك العضو به اعلم فاذ ابقى الحوافر الى الالف ناقصة تلك
شيء وعليه في هذه الحدة فيلزم ما انفق الى الالف يورى او قيل ينظر الى الالف ناقصة تلك

لیکچر

فوق

[illegible]

فقط في بعضه واستعمله في تمامه فلهذا ورد في الغزوة والفتنة وغيرهما لا يختص
بعض العامة والدم وفيه اشعار بانها مستبناة بعض الناس بشرط الامكان من ان
تلا يجب ان يكون بالقاء جارية الجرم او او دما في الميتة لكن بشرط ما ورد في قوله
ان المعشر من جنس الامة معرفة المذكورة والامانة ومعنى الغزوة بالنصيب
عاقلة امراته كما في الزيادة او المدة ففصل كما في المستقينا وعلما بما قاله ان
العاقله ليع والادل الخفاء الذي اذ لم يكن لها قاتل فالتا عليها في سنة كما في الحديث
استفتت جنبا ميتا قبله يجب اني اباستقلا ما لم ينف في فيه اروح ولم يستبين بعض
صنف فانه يكون نطقا او علقته وعدنه مقدار ما لم ينف في فيه اروح فاما في
كل منها ارجو ان يكون على ما قال بعض المشايخ وقال علي بن موسى الاستقلا مكره للكل
الماد الواقعه في الرحم من حكمه ما في فيه كما في الفقرة عهد ابد واوله من حيث
المعد اذ في شيئا يوجب سقوطه لم يجب ان يرضى الغزوة الماتة روايته ولا في الفقرة
الامر روايته وورثت الراحم روايته كما في الهادي او يصل لغيره البطي او الحمل
النفيل او معالجة الفرج او غيره فانه لا يفسد الاستقلا بل يوجب شيئا من ابطال
اوله او جملته فان كان مع الاول لم يفسد الغزوة الا بالامانة وعليها التوبة الى
من اجهدت في طريق العامة اي طريق العامة نافذة واقعة في الامسا
والقوى دون الطريق في المفارز والعين يرى لنا ما يلي العدل من هذا غالبا
كما في البراهيدي وسبائر الخلاف وطريق العامة مالا يحصر فقوم او ما تركه للرا
قوم بنواؤ وراحم ارض غير مملوكة في ياقية علم ملك العامة ودية الخفاء
الاسلمة والاول مختار المدم خلو الا كما في الهادي فليتها اي مسترعا او
مسترا

اذا وقع الركن القسري في البناء
 لا بناء فيه فليس صاحب البناء
 ملوكه كونه قطعا من اجل ما
 له ما يفتش هذا الما لا يتوجب
 صاحب جباية او سدة الكوة لانه
 يتبع الكوة بغيره فيكون في
 اتفق على ما جباية صاحبها
 او منعت الاخرى ان لا يرفع مع
 جواره كان ذلك في ذم كونه
 اقل على هذا البرهان في الموضع
 الصحيح وان كان يقع بعده في
 واجاره الاخرى ان لا يرفع مع
 صاحبها فليس من منع صاحب
 البناء فتح الكوة علوه مع
 ان البصر يقع في الساحة فقدر
 والقصور على ان كانت الكوة
 للظن والساحة موضع البناء
 يمنع تارة في الساحة لا يتناسب
 وتبين ما بينه وبين ما بينهما
 وبما لا ينافي ما بينهما
 فلا يجوز جباية خلاف ما يقع
 والقصور على ان كانت الكوة
 للظن والساحة موضع البناء
 يمنع جواربه من ملوكه

بالتميز دون البناء والتركيب
 تركها على ما علم ما بعده
 والشون ويود فيل معناه البرود
 للبناء عليه كما في المذهب
 جاز له الاحداث فان الجاز غير
 فان ظهروا لا يسمون في النهاية
 بما دان من منع من كونه الكوة
 ولما في المذهب بالانتفاء
 التفصيل كما في التمرين من اجاد
 الضعيف كما في النهاية لمن
 البطل ذلك لحدث بعد الما
 له منع الاحداث الى النقض
 الى لغية العيب والعيوب
 او المالك لم يشر ذلك لحدث
 المخصص منه في الاصل
 نقضه عن ابي يوسف
 للمسلمين كما اذا بنى مسجد
 احدث في طريق العامة
 فوهم بنوا او ابنى ارض
 او في المشرق
 احدث في ذلك

الحايات

الى المحدث من مات مسقوتها الى
 لانه متعدد لشغل بيوت الطريق
 الطرف الخارج من الميناء
 سواء علم ان اي طرف احاط به
 ارشاد رشي الموصية فهو على ما قلته
 يجب المظاهرة ولا يجوز من الميراث
 احدث في الساحة في الطريق او
 فتتبع به اي السقوف بغض
 جاز في الطريق او المقام او
 او المخصص او ارشاد رشي
 ليلما كان علم لم يفتش
 والماله لو اشفع عليه
 الدائمة او احدث في فناء داره
 الصلة في قبلة الاربع
 نوع في فناء الدار
 في مقارعة في غير المراسم
 فطر مشرق صدر الى اسلام
 القرى من كذا السيرة
 وبعد المشرق عليه
 متعلق انما هي في غير
 لا يفتش العاقل ان مات

في المذهب
 في المذهب
 في المذهب

بسبب جعالت القهقهة على اليد في الزمان وانه عند ابي يوسف
 لقد ضمن بالخير لا غير وعنه محمد بن الحسن بالفضل وعنه اذا اخذ رجل اذله شيئا
 وسد عليه الباب فقامت جوعا او عطشا او حدة لفتوى غير قول ابي جعفر
 في الخلافة وان تلف به اي يترك من اجداث الكتيف والحاصل والذكران في
 وضع اليد وجف البصر في الطريق بجهة ضمن ذلك الحديث والواضح والمأخوذ في التاميد
 للخالفة قال فيما لم خلاف القياس ثم شرع في ذكر شرط النقص وحقايقه
 قال ان لم ياذن به اي يترك من الاجداث وانه يذول الامام في السلطان و
 ذلك لانه غير متعد فان للامام ولا يتجسس على الاذن في باب من العامة
 فقال كفى عليك في ملكه وقال مشايخنا انما جاز للامام ان يذول العامة على
 كان الطريق واسعا واما اذا كان ضيقا فله يجوز في حرمة الضيقة وبينه وبين
 الزمان لو لم يكن في طريق او سوق بل ان الامام كان مثل البلاء ياذن المالك في
 حرمة سوق الكوفة واما حرمة بلدا فالا سوق لا يجب ان يتخللها يكون لانه
 غاية وقيل الاذن يستقيم اذا كان فيه طريق فذلك لان الطريق اذا كان نافذا
 يكون التذمين في ذلك السلطان في حرمة المقتبيل والمأخوذ الكلام في
 القتل سببا ذكر الحايطة المأخوذ ان كان مما والى البقاء بآخرة الكتاب فقال
 مقتله لم يقتل احده ما يترى من ضمن حال ورج الحايطة الى مالك جده ارفق في
 حلي كالموقف في القيمة وصورة شانه اذا مال حايطة الوقف من نحو المسجد والدار للطلب
 على احد من علمه بيقضه فترتفع نفس به ضمن عاقلة الواقف في حرمة الخرافة وغيره
 مال مما هو اصيل في الاستفاضة وغيره ما يشمل التصدير والواحي في طريق العامة
 او الخاصة فهو من قبيل الانتفاع بقوله وطلب بالقيمة بقطعة او اصلها فهو
 الطلب بل يقول انه مال او نحو فانه يفسد في حرمة الحايطة المأخوذ انما الزمان

الطلب

الطلب المثل لان عدم التعدد في حرمة الزمان وغيره وبعدهم الا فله في غير ذلك ان
 الاصل في القاء مقام الواو في الانتفاء اشعار بان شرط الشغل هو الطلب
 لا الاشهاد وانما ذكره ليتمسك من اثنائه عند النكاح وصورته ان يقول تمهد
 لا ارفق مثاليه في عدم حايطة في النكاح ودرجته المتفق انه لو قال لما يهدم
 هذا الحايطة فانه يملك كان اشهادا والحداد اذا قال ينبغي لك ان تهدي فانه يملك
 في حرمة الزمان عن محمد بن ابي جعفر لانه اشهادا على نفسه من بعض غير التقدّم
 وغير كون الحايطة ملكا متقدّم اليه غير كون الملك مستقرا في اليد وانه
 ولو عده ارضا صبا او ذمي واحدا لكان له الامارة وشرط الطلب في واحد من
 العامة في طريق العامة ومن الخاصة في الخاصة للامانة في حرمة المذوق في ذلك
 وذكره في شرح الطحاوي انه يشترط في الصغير العبد اذن ولبيد مولاه في حرمة
 وممن ضمن حرمة طلب يملك بيقضه فلا يطلب من احد من الورثة لانه في
 مالك للنقص في حرمة الاستحسان بغير ذلك لانه متمسك من الطلب في اشهر
 ليحتمل عوارض بيقضه فيضمن المطلوب بقدر مقتضى الحايطة في حرمة في ضمن ان يراق
 فانه يملك بيقضه بغير رهنه لانه ملك فانه كان مقلدا مع الرهن وقطر
 الدين في منتهى بيقضه الى الامم بوجه المستند في حايطة بطلب منه في رهن
 المالك في حايطة في رهن بالنقص ان كان في حايطة او الاذن المذوق به في حرمة الزمان
 بيقضه يكون متعددا في حرمة الزمان في رهن من الاب او الجدة او الوصي واما
 الصغير فلم يفسد حايطة الصغير بعد الطلب في وليه في الفحل في حرمة مال الصغير
 فلو بلغ اثنان من الورثة بطلب الصغير فله بيقضه بغيره في حرمة العادي و
 مثل للكتاب لانه ملك بيقضه فانه لم يفسد حايطة بطلبه في حرمة
 قال او فيما يبيع حره اقل من قيمته ومن قيمته الا في حرمة في حرمة

بالعقود بالقبول اعتبارا بالقبول في الحقيقة كما في الكرماء والعبد التاجر قبل
لبدل في النقص سواء كان مديونا او لا قال تعالى في قوله تعالى
الموثر وان كان غيره فغني ومنه العبد يباع فيه فلم ينقص الحايض عطف على
تكملة اي زمان او لم يعبد الطيب وهو قبل السقوط من نفسه اي يرد
فدراة عند نقصه من تلك المدة كمن يبيع به المصنوع فلا تباين في المدة
المدة كما في فاعلى اصل المدة في النقصان ودام القدرة بعد الطيب او
وقت السقوط فتم لو ذبح ربه بعد الطيب في ايدهم وكان في ذلك
حق سقط الحايض لم يقضى لان مدة التملك من اقسار الاجزاء مستمرة
كما في الذخيرة وغيره ولو جنى بعد الاستبراء بطل الاستبراء ولا يلزم
الصلح بعد المبنى فكذا اذا اتي في ذلك يعود الى ما شرطه ويستقبل كما في
العيادة ضمن رب الحايض مال بالتسوية في تلف به اي لسبب الحايض المبيع وهو
العيادة يوسق على الطار فتمد منه محمد الحايض وترك النقص عليه واخذ
النقص وضمنه النقصان وضمن عاقلة النفس التي تلفت به لانه صار مقعدا
يشغل به والعامة لا يقضى من تلف بغيره فالحايض وقبض المبيع
سقط الحايض لانه قد زال التملك من العدم بالبيع كما في الهداية فلا يشترط
القبض كما في عامة الكتب فهو قبضة الفاعل ولا يقضى المشتري لان لم يملك
منه اطلاق البيع به بل على المور وعلى البايع بقضاء او غيره او كبايضا
او ودية المشتري لم يقضى الا اذا طلب بعد الرد كما في احوال الباييع
فانه بعد نقص البيع فاعلى من كمن في الشريعة او طلب اي وقع طلبه من
ملك اي يقضى كما في المور وهو من الميراث والمستاجر والمستعير والخب
وغيره فان لم يملكه ولم يملكه ولم يملكه ان يثبت المشتري من مقدم ما يستوي

التي تلفت في صورة
عقود في قبض المور
عقود في قبض المور
عقود في قبض المور
عقود في قبض المور
عقود في قبض المور
عقود في قبض المور
عقود في قبض المور
عقود في قبض المور
عقود في قبض المور
عقود في قبض المور

الاصلين

الاصلين وان قال الحايض المور او ارجح من مالكه ساكن باجارة او غيرها
فانما فتمت الدار لا يرد ملاسته قبل الطيب لرفع الضرر ومساواة المور الى مال
بعضه الى الطريق وبعضه الى الدار فطلبه من اهل الدار ضمن المور من العامة
لكن لو طلب من غيره اهلها ضمن المور لان صحة الطيب فيقال الى الطريق كما في الشريعة
واعلم انه لو اهل الفاضل الحايض يوما او اكثر لم يرد فلو تلف شيء من السقوط
ضمن ربه لان الحق للعامة ويعرف الفاضل من حق العامة فانه في بيعه لم
فيما يجره على ما في الذخيرة فلا تباين في اهل الدار اياه فانه يجره
فلم يقضى من كمن في المصنوعات وان سبي الحايض ما يملك الى الطريق او الدار ابتداء
ضمن ما تلف به طلب من اهل الدار متعذر رتبة الفعل لشغل المور وان
طلب النقص بالقيمة اهل الشريعة في حايض ما يملك او غيره اهل الدار
مستثناة بل اقل الباطن وتلف شيء بالسقوط فالتصان عنه والنقص
والمال بالحق في يد والد افعال كما توافقت في الحايض ضمن ثلث المالك
العاقلة ثلث المديون وجزء الحق ثلثي المال والدية لانه لا يملكه المشتري في شريكه
وضمن عندهما النقص من المشتري لان التلف يشمل معتد وبيد
ضمن المور كالباطن في الطريق ما اتفقوا به من النفس في المال لان
فرضه براسها او كونه مقعدا وعقوبته باسنانها او صفة اي طريقة بيدها او
وصلة بها او برجلها اي وضعت عليها وصدمة اي ضربت بكبد بالمال
السيرة في الطريق مباح نظر الراعي مقيد بشرط السلامة نظر الراعي غيره ولم
يوجهه مع امكن الاحتراز لما تعينت برجلها بالمال والمهمل الى ضربتها
فان من باب استعمال المقيد في المطلق لان من قبض عقده ثباتا وما يردا
كما في بقا لمحة الدابة اي ضربته فخر بالمال في المغرب وغيره او ذنبها

التي

و فيه لوصف اخر من اهل البيت اذ اوردني في كتابه
فانفسه اورد في كتابه لاهل البيت وهو في كتابه
صلى الله عليه وآله وسلم في كتابه لاهل البيت
في كتابه لاهل البيت في كتابه لاهل البيت
في كتابه لاهل البيت في كتابه لاهل البيت

او استوله باي الجنايه والحال انه لم يعلم السيد بها اي بالجنابه عقد به
الشروط فان ضمن الارش او القيمة الاقل زياده في اللام من قيمته اي قيمته
الجائز فغيبا فبشمل لم الولد من الارش مني تقصيده مكرره وليس فيه
ما في لفظي ذلك معنوي كما في قوله غيره وان لم يعرف السيد واحدة من
بذره القرضات وقد علم السيد بها خرم وضمن الارش لا اقل منها وليس في
الارش وفيه الكفايه الشعار بان لو ادومها او غيرها او اجزاها او غيرها
تقاربا للارش في عن ابي يوسف انه ان كل منها سوى الاول اختيارا للام
الذخيرة ثم شرع في الجنايه على العبد فقال في رتبة العبد الجنايه من الجنايه
العبد حفظا وقيمة ذلك رتبة الامه بمثلها فثبت في القيمة ان على العاقل ان لم يبق
في الجنايه قال بلغت قيمة العبد او ما ورت حتى رتبة الجنايه عشرة آلاف درهم
وبغيت قيمة الامه او ما ورت حتى رتبة الجنايه عشرة آلاف درهم من كل القيمة
اظهار الغضبه الجنايه العبد عشرة من الدرهم بالنقص عند الطرفين وعند
الامه خمسة آلاف الا خمسة دراهم كما في المحيط والقيمة ثمانية وعشرين
من كل خمسة دراهم منها كفي فانه من ورتي وعند ابي يوسف انما
قيمة الجنايه بالغرم ما بلغت والاصل ان الواجب في هذه الصورة انما في
النفس وهو قولها او ضمان المال وهو قوله فالدية على العاقل في ثلث سنين
عندها وعلى الجنايه العبد والاول الصميم كما في الذخيرة وعن ابي يوسف
ان القيمة ان رتبة على الدية ثم قدر اربعة على العاقل والباقي على الجنايه في الرتبة
وغير الغضبه فثبت ما كانت اى ان غصب مملوك ففصل عنه او غضا فعليه
قيمة بالغرم ما بلغت لا جماعه لان ضمان الغصب على المالك اذ الغصب له بالمال
على المال وما قدر رتبة الجنايه على طرف الجنايه رتبة الجنايه ما زال حسن ارش الجنايه

قد ربي

قد ربي على طرف العبد من قيمة غيبه في موفقه العبد نصف عشر قيمته بغير
مبلغت لانه يجب في الجنايه نصف عشر دية وبذره الجنايه الرواية وهو الصميم
وعن محمد بن نصف عشر قيمته الا اذا بلغت ثلث الف في نقص عشر درهم
كما في النمايه والكروان وغيره وفيه اشعار بان ما لم يقدر له شيء ومن الارش
اخذ النقصان والارش والنقصان كل ما على الجنايه كما في شرح
الشيخ في قدره احسن ثم استقر عن يده الضمان في ما قال في شرحه
عنده دفعه سيده الجنايه واخذ القيمة حتى او امسك الى العبد لا اقل ذلك
النقصان منه وما عنده وما عنده بها فقد دفعه واخذ القيمة او امسك واخذ النقصان
وانما نقص لانه من حق نقاه العيني الواجبة لنصف القيمة الا اذا بلغت
الف في نقص منه عشر درهم كما في شرح الشيخ في ويمنع ان يكون يدا
القول محمد بن واما في ظاهر الرواية فنصف القيمة بالغرم ما بلغت للمالك
الاصل الا ان محال في كسب نصف القيمة اتفاقا ان فيه عده او اذ
حلفا وضمن السيد الاقل من قيمته اى قيمة كل منهما بوصف النقد بدينار او اثنى عشر
يوم الجنايه وثمانية في الكفايه ومن الارش بخمسة اثنى عشر فان قيل اليه ولم
الولد جبايه اخرى وشارك في الجنايه الثمانية الا دراهم في مائة وثمانين
اليه اى الروايات وان دفع نصفها لانه استوفى في الروايات زيادة
على ذلك فلا يمنع في الثانية السيد او ليس في جبايه الى الحد بتمام الماله
الا قيمة واحدة لانه ليس للسيد الا رقبته واحدة وارتفع في الثانية عطف
على ثلث السيد فاخذ منه نصف القيمة ثم دفع السيد به على الروايات
وان دفع ليه بلا قضاء او بذره عنده واما عنده فلا يمنع السيد
اذا دفع بقضاء وفيه الفاء اشارة الى انه ان فيه ولم يضمن فيه اخرى فلو كان

في موضع لا يكون ملوكا لانه والاعلم مالكه وفيه اشعار بان لو وجد بين
 ارض قريته وموت قريته في سائر الاقرب والغرب مشيلا ان هو ساعد
 يبلغ اليه الا فلا في غير احد والاصل تركه قوله عز وجل انما لو وجد قتل بين
 قريتين في موضع لا يكون ملكا لانه ويبلغ هو ثم انهم كانوا على الاقرب القتل
 الذي في قوله وان استويا فعليه كما في التمر تارة وفي قتل وفيه عز وجل ان
 القاتل ان يمسوا فلهما اشعار بان القاتل ان يمسوا على العاقلة وفيه قوله
 ان يمسوا فلهما وعندهما فان غاب لعاقلة فلهما والافعلية يمسوا في
 القتل وتدي الى بعض الدية فقلت ان ثبت انما الى الدار له الى الرجل بالعلم
 الى البيت الذي انكره اوقوا انما وديعة وفيه اشارة الى ان الذي اليد
 ليس عليه على العاقلة والاراءه في عليه في دية اليد وفيه قوله ان
 قول الظرف في دية عند ابيوسف فلا يكون الى العلم ويكنى في السكينة وفيه
 عاقلة ورثة اي ورثة القتل ان وجد في دار نفسه لان الدار له ورثة
 وقت انوار القتل فالدية على عاقلة وفيه اشارة الى الملبس وفيه اشعار بان
 قتل بوجوب الدية على عاقلة القتل وفيه اذا اختلف عاقلة الوارث والقتل
 فان اتجه او اتفقوا في بعض من الدية يكون القتل وينفذ وصاياه في كل
 الوارث الى ان قتل الصبي او المعتوه اياه فانه يجب الدية على عاقلة ويكون
 ميراثه كما في الكفاية وفيه كل اسم ان القاتل على الوارث في العلم العاقلة
 كما قال بعض المشايخ في بعض النسخ عليه وفيه قوله وما عز قولهم في ورثة
 فقد وجد وجه لان الدار له به هات القتل فكان قتل نفسه كما في الاختيار
 والقاتل من علم الى المارضة المظنة الى علم لها القدر وهي بالعلم الى اصل
 ما احتقر العلم الى اخره ومبني من اخر الغيبة واعطاه لانه في العلم

327

ودون السكان كما استخرجت من المستخرجين والمسئولين في الدارين يكون
 بالقبض والمداو الوضعية او غيره من اسباب الملك ان كانوا يقبضونها فان
 بايع فلهما كل اقل اقل الحظ ففعل المسئولين دون السكان والحاصل انه اذا
 كان حرم ملكه قد يمتد ويشتد وسكان فالقبض على القديمة دون افرها لانه انما
 يكون في الدارين من غير الحظ اليهم اذا كان فيها ملك قد يمتد وسكان ففعل الحظ
 واذا اتفق سكان فلما في اعليه وفيه اكثر عندهما واما عند ابي يوسف فالقول
 القلتم سواء حرم وجوب القصاص في من شرع الطلوي وقيل به انه لو كان
 واما من عرفنا ففعل المسئولين لان الله مير اليهم كما قيل اليهم في الدرمان وفيه
 وفيه من دار او غيره باقى الملك مشترك في الف امامه الدارين على عهد الرسول
 فان كان يقبضها الزيد وعشر بالعموم والباخر ليكر فالقصاص عليه والدية على
 عاقلة ثم انما مشاء به لان صاحب القليل والكبير سواء في الحفظ والقبض
 وكذا لو كان من مشترك في حرم القتل وعقوبها بالجلد كانتا على من فيه من
 السكان والملازم او اعدا لهما المالكة غيرهم سواء على ما قال بعض المشايخ
 ومنهم من قال انما مالك فالقصاص عليه الا فعول السكان كما في الذبيرة
 في حرم سجد مجتهد في متاعه ابلها لان تدبوا اليهم و اضافت المسجدة مشيئة الا
 انما لافقت من سجد الجامع ومسجد الشارح لان القصاص انما يكون بغير
 معروفي في دفعه اليه على ميتة كالدية اذا لم يعرف بائنه والد فالقصاص
 عليه الدية على عاقلة كما في مشيئة في نفي الا انه لو كان مسجدا للقرن ولم يكن العلم
 له ملك القصاص والدية على بائنه وان لم يعرف فغير عاقلة صاحب ضرب
 الدار من في الدية في سوق مملوك الا من مملوكه في متاعه لانه
 عندهما على السكان عند ابي يوسف كما في الكافر دية ضل فيها السوق

ومولود المولات مولدة وجبت اي في مولده اعتبار الكسرة والمعتبر في القاتل
 العشرة بان كانوا بحيث لو وقع احد من امر قاتل معتبر لكانت قيمته ثمانين
 كذا في ذلك فلو كان قاتله سوا ذلك كانت العشرة باقية كانت سائر ثمانين
 بطلا باو السراحي في السرقة اوله يكون باقية كطلب العلم فان بعضه عاقلة
 بعض هذا قول بعض المشايخ وبه اقر الطحاوي وعبد بن سلمة وقال الفقهاء
 الميثاق لقاتله في العود به اقر الفقهاء ابو بكر ابو جعفر والمعتبر في العود
 يتناهي ووضعه النابذ ليس ديوان كذا في المحيط وغيره ولا يعرف ان
 كلامه نادر الا ان الترتيب المذكور في الصدر لم يعتبر لانه العاقلة
 العرب وان التناهي لم يكن منظور اليه في العود به لانه العاقلة
 فان الاصل في الباب هو التناهي فان كان بين اهل الديوان او العشرة و
 الجلس فيها وان كان بين القاتل واهل الديوان ثم العشرة ثم اهل العدة فالعاقلة
 ثم ما تاتي في تناهي في الجوارث ومن لا عاقلة له من العرب واليه كان لفظ
 والجوارث الذي يعبر به بعض الدية من بيت المال وان كان موجودا او كسبه
 والى يكون كذا في ذلك فعلى الجوارث في كل سنة ثلثه وراثة او اربعة على
 كسبه ما في القدر وبه اجاب لا بد من جفلة اذ في ثلثه من المواضع انه يورث
 ثلث سنين كما قال الله تعالى وعن ابي بصير انه قال في اموالهم
 يجب في بيت المال بالجماعة والاولى في ميراثه وعليه الفتوى كما اطلعت
 وغيره وقال الله تعالى انه على الجوارث زمانا لان العشرة في بيتها قد فقت
 ورجعت التناهي قد ارتفعت وبوت اموالهم قد انتهت ويقتل العاقلة
 ويورثوا بالنفقة وما يجب من الدية على القاتل بنفسه قتل اي قتل العاقلة
 وشبه العود اجترارها بغيره وفيما يشعرا بان الدية يجب اذ القاتل جالا

الا اذا

الا اذا جرد القاتل النفس فقام المقتول في اي القاتل العاقلة في ذلك الا اذا
 قاتله على الموضع ثلث سنين وفيه رمز الى انهم لو صدقوه كملوا لان ثبت
 العقل بغير ريقه ولا ان القاتل والورث اذا اتفقا في انهم قاتلوا كذا
 بالدية على عاقلة بالبيت وكذا في العاقلة فلا شيء وعليه ولا على القاتل كذا
 الدية في كملوا قاتل بنفسه القاتل فقام الورث بالبيت على ذلك لم يقتل
 لانها كانت مالم يثبت بالاقترار من وجوب الدية على العاقلة كما في العدة
 فيه ولا يجب بقتل عم سقط فوده لانه كذا اذا قتل رجلا واحدا في
 معتوه والآخر عاقلا بالغ او احدهما كذا يد والآخر عاقلا فانه ينصف الدية
 بينهما او ما يجب بسبب قتل ابن عمه فانه يجب القود بنفسه القاتل الا انه سقط
 بغيره الا بوجه فوجب له دية في الاثنتي عشر سنين حينئذ للمدم على العدة
 في ذلك يعلمون حينئذ بغيره كذا في ذلك فقام المولود او قاتله في نفسه النفس
 القاتل فان العدة لا يوجب التعقيب فعمل العاقلة فوجب القود به ولا يعرف ان
 لما سبق الا ان اراد التفصيل ولا يعلمون ما دون ارض الموصية من بدل حرف
 هو اقل من ثمانين في ارض الموصية فانه لو كان ثمانين او اكثر كملوا او انما قلنا
 من بدل حرف ثمانين في قتل عبد وخلف او قيمته اقل من ارضها فمكملوا اقل العينة
 العبد فانيه مقام الدية في الجوارث كما في النكاح على نحو الواجب بما ذكر من
 بدل الصدق وغيره على الجوارث فليست بمثل ما على الميراث من حينئذ العبد ويكون
 على عطف جملته لا يكون وفيه ثمانين او ثمانين في اسم في لفظ الجوارث
 على القدر رعايته من الحقة **لكن** عقب بالديات مع انما يثبتان على
 خلاف الرضا والنفقة بالنفقة كما في كذا في غير جوده العنة فعمل النكاح على
 امره بغيره طبع او شرعا والاسم منه الكسرة ما بقية دية الشريعة فعمل سوا ذلك

قوم وكتب عليهم
 سنون لهم بالادب في
 فعل ما لو رجع على
 في سقوط بل رجع على
 في رجع رجع وبعده
 في رجع رجع وبعده
 في رجع رجع وبعده

عليه التبري من المهر بالطلاق او البتراء او التزويج عليها كحال التبرايا في موسى
بالكره كما في قاضيان ذلك التزويج بالشرع في الزايد في ذم قوله بعد
الرضا وتزويجها على نفسها من المقام فان الكلام في المكره به وقوله عليه ذلك
من اجد المكره في الشرع الرابع كون الفاعل متنعفا عما اكره عليه من الفعل
قبله الى الاكره او لو لم يمنع عنه لم ينسب اليه المكره بل ينسب الى الفاعل ولكن في
قوت الرضا ولما استمر اليه من الفاعل او فيه ذلك على هذا الشرع في
كما لا يخفى على اي الفاعل المالك كما عتاق عبده واتفق ماله في بيعه فانه
يمنع عن ذلك على نفسه او على ادمي كما تلافى مال يوجب من الوجوه او على غيره
كامل المبيع والدم وشرب الخمر لا يفسد على اقره واما منعه عن اكره
من التزويج به نحو التنفذ والغرب على بيع ويجوز من العقود ذلك ما روي في الحديث
وغيرها او اقراره من غيرها من العقود او الاقرار بان يقول
كاذبا في الاقرار او اقراره بان يقول كنت صادقا فيه فانفسه والامضاء
نحو الاقرار بذلك ان يحصل من قبل الكفاءة اثناء الزمان عقود المكره لم
يكن باطله والرائه يبرم تصرفات المكره قول وفعله الا اذا اجتمع الغيبه
فيه لازمه والاحتياط بعد اوان الاكره كان في الكفر والرائه هو الشرع الا اذا
مال بناء جارية له جاز البيع فلو قال لي من ابني اد اذني فقال لي جاريك
فلا شك ان مكره يابى اجبته على ابني بذلك كما في الحديث ولو اكرهت
غير الاقرار باستيفاء المهر فارت جاز عندنا فيمنعه به واما عند أبي يوسف
وجما فانه يذم على من يبيع به الدم او اشار عليه بذلك ويجوز بطل الاقرار ولو اشر
بغير السلام جاز عندنا في بيعه ويجوز في بيعه ولو اكرهت جاز في موقعه
يقدر على منع بطل كان في الخلاصة والرائه الاحتياط في الغيبه المكره لا يطالب على

136

[illegible]

JAF.

عبد مستر من ابيس بن صغير وكبريس له ذلك فزحه الظلم اشارة الى
انه لو كان الظلم صغار اليوس للامح والعمان يستوفيه كما في جميع الصفار
فليس يتفضل بل هو احد هم وحق يستوفى السلطان كالحق الاختيار والاختيار
في السلطان والارائه لو كان الفعل كيار اليوس للبعض ان يقبض دون البعض
ولا ان يوهى بالاستيفاء لانه في حيزه الموكل لا في حال العقوبة فالحق ان
يستوفى من يستحق ما له على قدر الحق الذي له وفيه الزود والزوج كما في
الحلقة والارائه لا يستوفى القاضيه استيفاء له كما في قوله ولا الى الملم ولا
عند القضاة وبعثا لبعض اهل الاصول في العقوبة على الاول ذكره اليوس
والارائه لو كان القتل فطاه لم يبق للكل الاستيفاء فحقه كانه لم يراع
ويعتقل مسلم مسلما كان في صف المسلمين فحق المسلم مشقة الحق فحقه نقاد
العقوبة من المسلمين والمسلمين القضاة والديه ولا القود وسقوط عقوبة
تكثر سواهم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كفر سوا وموت فهو مني
من تركه في شجرة لم يلق بافله نعم فكيف قال اهل زماننا المذنبين في القضاة
ما فله نعم كما في الراية وفيه استعارة لو كان المسلم في صف المسلمين
فله نقاد ولا في الدان من في صفه مباح الدم كما في التيمنا في شجرة
واكل الميتة وخوفه من الاشربة والافعة الحرة كثر بالدم داخل في الحنيفة
لأن قال الملم كالحنيفة في خوف تلف النفس والعصب وحين استعارة بانه
الكره يعني الملم لم يجرى شرب الحرام واكلم فله عدد ويرى سوطا وسوطا لم يعبر
الله ان يقول لا حربي على عيشك او ذكرك كما في الهداية وقال بعض ائمة
ان الجوس في زماننا للتعذيب فيباج التناذر وعند القضاة به كما في التشف
ويشجع ان يباح عند التناذر يد باخذ فعل الى اخره ان حصر عن التناذر على التشف

انما

انما واخذ به من لانه امتنع عن مباح والحق نفسه له ملك والارائه من الحق لم يبق
وكله كما في الرواية وعن ابي يوسف رواه انه لم يبق في حيزه لا نقاد والارائه
عن المصنف كما في الكاخر وذكره في الاسلام ان الملك ان يباح في اقله
ولم يبقا ولا اذ في حيزه فله ان يكون في حيزه من لانه نقاد بالحق
فيما بينه ففاه كما في الكاخر وفيه حيزه لم يباح به الى الملم والارائه والارائه
عنه لانه في حال كونه متحيزا فله لا يحال الى غير متحيز فله في
المسلم كغيره من اهل الارض على سبيل العدل عليه وسلم فله من حيزه
انقلب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان عادوا فعدوا ان عادوا الى الله
فقد على نيته وفيه اشارة الى ان لم يبق في حيزه الملم والارائه والكوفة وروى
قال باي نيته والارائه لم يبق في حيزه سبيل الكوفه عليه في لفظ التوفيق
نقاده والارائه كما في الكاخر وفيه حيزه الملم والارائه التشف الى حيزه
ما في الرواية انما لا امتنع عن العقوبة فله في حق من قيل لا ترى في
صلى الله عليه وسلم في حيزه سبيل التشف والارائه التشف في حيزه
صلى الله عليه وسلم فله حيزه في حيزه التشف الى حيزه الملم والارائه
او غيره بالصبر كما في حيزه سبيل التشف والارائه التشف في حيزه
بالرعاة لا ييسر هذا الظن حيزه التشف في حيزه من حيث ان العدة
من قبل العداوة وفيه اشارة الى ان التشف في حيزه التشف والارائه التشف
ما في انصار الله الحرة في شرب الخمر كما في الكرماء وروى في حيزه التشف الى حيزه
والفعل سوا ذلك في حيزه سبيل التشف والارائه التشف في حيزه
الارائه التشف الى حيزه سبيل التشف والارائه التشف في حيزه التشف
لأن الفاعل التشف في حيزه سبيل التشف والارائه التشف في حيزه التشف

والمفسر من هو الذي علم
 انفسه في تفسيره ان يكون
 الرتبة بين من رجا فقهه

بالاعلان في بناء عليه والى باستيفاء جميع الاموال وبالبذل في بعض المال
 للوجود وحقه بغيره فترتب على ما وجد بعده بالملك والى بغيره بالدين عند
 الا بالقبض والى في الذخيرة وفيه من الاثنا ومفهوم ما جنى وهو الذي لا يبدل
 ان يجره لعل الا بالقبض فيعلم الناس جيله بالملك لتعليم الرجل او المرأة ان
 ترتب فيستحق عنه الزكوة او يتبين من رزقها في الذخيرة او يدخل في المعقود
 الفاسق كما في الملتقط الذي يقتر عن قبله في فاسق في ذمته اشارة الى
 ان كل جيل له ايدى الى الرزق فيكون في التفتيش الما جنى من غير ان والاسم
 الجاني بالضم منى وعن المعالج فيجب جابيل وهو الذي يستقر في ذمته
 مملوك علم به اول ما في الذخيرة او في به واول ما في الذخيرة وهو الاكل
 مكاري مفسر وهو الذي يافقه لراه الابل وليس لابل والاذن في كل جيل
 مالي يشر به وعنده ان الحزق في نفسه في الذخيرة او الذي مات راتبه
 في الطريق ولم يوجده واثم اخى بالشر او الاستحار فيؤدى الى اطلاق مال
 الناس كما في الكا في يهود الا بالمفسدون للملايين والابدين والاموال
 اضرار ابا في العام وبه اروا في الموادر عن الجنيته وطاير الروايات
 للمفسر المظالم في العزلية واذ بلغ الصغير غير رشيد الى غير صاير العقل
 فلا يملك المال لم يسلم اليه من مبلغ خمس وعشرين من ماله في يسلم اليه
 ان لم يرشد لان هذا السن لا ينفك عنه الرشيد الا نادرا او الحكيم في الشيع
 للفقهاء وبه اعند الجنيته او على ما قال بعض المشايخ وقال بعضهم انه
 اليه تحريمه وليس بغيره لانه استشهد الرشيد للتسليم في الذخيرة
 وفيه اشارة الى ان لم يولد رشيد اثم صار سفيها لم يجره عنه فلا فائدة
 كما في الكا في حيزه في اي تصرف غير رشيد في ماله من البيع وجوه قبله

الحا في

الى قبل بغير هذا السن وهو خمس وعشرون سنة وبعده الى بعد مضيته
 يسلم اليه مال بله رشيد كما اشار اليه السابق وفيه اظلم عنه واما عند
 فلا يملك تصرفه قبله ولا يسلم اليه بل رشيد وان يترجمه لكن لو غاب عن
 تحت ماله قبل العلم بالرشيد عنده كما في الذخيرة وفيه القافر يطلب
 الداعي المدعيون اليه ليدفع اليه بقضائه الدين عليه كالمدة والمفاته لا يسلم
 للاجل كما في في البيع غير متعين له ذلك لا يمكن القبض بالاسم
 والاسم في راحة القصد في وعنه ذلك كما في الكا في وفيه اشارة الى
 انه لا يجوز للقاضي ان يبيع ماله البرصاء وبه اشارة واما عند
 او ابيع عن بيعه وبه اشارة المدعيون الما في خلاف بين المشايخ
 واما في الغائب قبله في بيعه عند بعضه كما في الذخيرة وفيه دراهم دينين
 وراهم الى لو كان في بيعه دراهم وله درهم فخر القاض ذلك من ذاك وبه
 رضاه بله حجة لان الدين في الاخذ من قبضه بله رضاه فلا فائدة ان يعين
 وقصر دنا يشره الى دنا يشره في دنا يشره كما هو باق القاض فلا من
 وبه اثم ودنا يشره لبقضاء الاخر منها استحسانا لانها محاذ في مضم
 والقبض ان لا يبيع بياضه ولذا لا يكون له ان يافقه حجة الى من يحرقها
 خلاف فبس الحق كما في الكا في لا يبيع عنده القاض له يشره وعقاره
 الاخر في الناس في الاعيان وبيع عندها في يشره او بالقبض وفيه بالعرف
 ثم بالعرف في ماله عقار في رواتبه يبيد او بما تلف من العروض ثم بما
 تلف منها لم بالعقار كما في النهاية ولا يبيع دستا في ثياب يشره
 وفيه دستا في ثياب يشره لانه يشره في الكا في لا يبيع مسكنه
 كما في الشف وعنه ومن افسد ماله في بيعه يشره ماله يشره او اثم

فبايعه اسوة الى مشارك للفر ما في ذلك فبيع ونهضت بنهضه بالبحر
اذ كان الدين قد حال او اما اذا كان الدين لم يفسد حاله فبيع
الحال ثم بعد القضاء الاصل مشاركهم فيما قبضوه من المبيع وفيما استأجره
الراي المبيع ان كان في يد البايع فالبايع او في يد الغريم في المضمرة
ولما كان الصغر من اسباب الجور في ثمانية فقال وبلغ الغلام الى غير
بحال لو جامع انزل في السر ما بالاجتماع من ابديت باك والاحمال
التي تزدون والانهال في الاستدراك وبيعوا اليه في انشئ الغلام
بالاجتماع والمحض والبيع بغيره في قبضته من دفعه الى يده بالاجتماع
منها ولذا لم يذكر الاشارة الى الاصل ان يقول بغيره الصغيرة بالاجتماع
الانزال والاجتماع والصغيرة بها بالبيع والمحض فان لم يوجد فيها شيء
من الاصل ويو الا انزال والاعلام في النبوة في قبضته في قبضته في قبضته
ثم لما خمس عشرة سنة كما هو المشهور به بغيره لقصوره الى ارجل زمانها
وبه اعنده وعن ابي يوسف ه في ثبوت له القاتن وبهذا لما التفت الى
عده فحسبني بجملة سبع عشرة سنة ولم تكن عشرة سنة ورواية سبع عشرة سنة
ورواية ثمانية عشرة سنة مع الشك في الخامسة عشرة سنة ورواية ثمانية
عشرة سنة ورواية ثمانية عشرة فقال صدر الاسلام لا خلاف في هذه الرواية
لما في خمسة عشرة للقبته على اهل الزمان والبواقي لزيادة الاحتياط كما في
المضمرات وغيره وادركه في البانوة الى الغلام اثنا عشرة سنة
وادركه في ثمانية عشر من سنين على الثمانية عشر احتياطاً
فقد في الغلام والمباركة الى حين ان يتم لها بده المدة في آخره
اي بالبلوغ بان قال الاحتياط مثله لما في ذلك يعرف من اجابته في اقرار

الاصل

الاصل كما ان له البعده اقراره قبل اثني عشرة سنة وكذا البعده الا ان يكون
بحال لم يتم مثله عادة في الثمانية عشر من اقرار الملاحقة ان يجد الملاحقة
عشرة سنة او ثلث عشرة سنة في العادي عن تحريمه البعده في غلامه
مشاربه وبنات عاتقه وموافق من خمس عشرة سنة كما البعده في جارية
ثم فلقها الى اقل منه ولا يفرق في الاشارة الى اقراره البعده في الاذن
في المقام من رعاية حسن الخلق وروى يعقوب بن ابي عمير في الظلام
بملاحقة من من خمسة عشر سنة بعضا بده ثمانية عشر سنة في موضع كعبه
واذا كان الظاهر ان حصة الاصل في الاحتياط الاجرة المضاف في الضميمة
الكبرى يقال هو ما وروى في ما وروى في ما وروى في ما وروى في ما
العرب الا ان لغة اعلام باجادة وخبرة في الشيء او غيره فيتم فكل الى
انزال السيد موصى للبعده في منع لغاؤ التصرف المضار او الدار بينه
ويمن النافذ في ماله بناء على من انتهى فبغيره كسبته في الذخيرة وبعده
الحق الثابت للسيد في الرقبة والكتب مستدرك لزيادة الايضاح في
تصرف البعده الا ان يقال الاذن ان ينفك عن عبده فيصرف عن
فلم في عطف على فعله وبين علم انه لا يقصر مطلقا في الغالب بل يعلم
الا ان له لواء من لم يتم تصرفه بل يعلم به لم يقصر تصرفه كما في الذخيرة
لنفس السيد بطريق الوكالة بالبيع وهي كون الانسان بحال لو
ما اشترى تصرفه بشفقة موجهة في اشارة الى ان البعده قبل الاذن
وبعده قبل التصرف الا ان في السيد ما في البعده قبل الاذن وبعده
اي التصرف في السيد ما في البعده قبل الاذن واما بعده فبغيره
كما في ملك السيد ولذا انصرف ما في اقراره في دفعه ونقصه ويكون

١٨٤
وكانت الدنيا كما ينبغي
سنة عشرين سنة
عشرة وعشرين سنة
وعلى الفتوة في
الكتاب الا

قال بهذا المعنى ان وجب بسبب الموجب الالهي مستند الى الشر او لما استقط
عنه اوجه فيكون من حكم الشر او اجتهاد به مما وجب عليه بالتفريق بين المادون
الشرعيين وبين غيرهم من جهة الشك في كونهما شرعا فيكون من جهة الشك في كونهما شرعا
وبسبب صحة الزمان في اللغة التي هي الظن ان الله لا يفتقر الى الامتداد في ذاته
سواء كان في زمان او في غير زمان وجب تجاوزه عن الزمان ان يكون ذلك في الامتداد فيكون
السابق مشوشا ليعتق ذلك المادون في وقتهم الى المادون وفيما استعار بانه
لو كان سببه بعد الدين كان باطلا فيقتل معناه انه سببه في الزمان فيكون
غير اجازة الغناء وقيل انه فاسد لانه اعتقك المشتري بعد القبض بغير
لزوم فقتله فيكون موقوف كما في الذبيحة ببيع منته الى بيع القاض المادون
في ذلك المادون بطلب الغناء وان لم يرض بذلك سببه وكان عليه المادون
بعد اذا كان السيد فافترقا فان غاب لا يبيع لان المشتري رقبته هو السيد
ويجب له ان يبيع فان لم يستعد المادون في الزمان فيكون في بيعه المادون
اذا فطر السيد ولو لم يرضه المادون في وقت بيعه بانه لا يبيع المادون
للمفرغ عن المشتري فلم يفسد الدين في المادون بانه بعد العتق وان يبيع في البيع
مرة بعد اخرى لانه وجب شيئا فشيئا كما في النكاح والبيع فقتل بينهما
بالخصص الى ان يفسد في وقت واحد منهم ثم ان فضل من رتبته في وقتها
وان لم يفسد في وقتها فباعتد وتعلق بسببه الى المادون وفيما استعار
بانه شرع في المادون في بيعه لانه المادون في الزمان في وقتها
والا ففسد سببه وكان في الذبيحة وقد فضل ذلك بالكتب في ذلك الدين
او فضل بعده في بيعه في وقتها بالخصص وتعلق بالكتب في ذلك اذا
وجب له فارتب قبل تلك الامة والاول ان يقدم الكتب في وقتها فانه

لا يبيع

لا يبيع المادون ان كان له كتب في يد غيره الى الدين اية القضاة من
السيد المادون والكتب ليس من الدين واما اذا كان الكتب في المادون او اما
ان كان غايها بغيره في يد غيره او ماله او غيره في يد غيره فلا يبيع القاض الى اذا
لم يقدم المادون او لم يخرج الدين ولم يقدم مدة تسوية من مشتريها في قال
ان مدته موقوفه الى المادون القاض وعين الربك الباع ان مدته ثلثه ايام كما في
الذبيحة وفي ذلك علم على قول العلماء الثالث واما عتقه اخره فلا يبيع رقبته
ولما كتب المادون في المادون في ذلك لا يتعلق ذلك بالدين في المادون
سببه من سببه في ذلك الدين لانه فسر من فاجتهاد في ذلك الوقت
في استعاره الزمان فيكون بانه يبيع بعد الدين في وقتها ومنه كما اذا كان
عنه المادون في وقتها في ذلك المادون في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
اخرى فانه سببه في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
الدين فيكون الى الف بغيره في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
اذا بيع رقبته بعد عتقه اذ لم يبيع في القليل العاجل بالبيع والنية الاجل
بالساعة لا يبيع في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
للسيد اذ عتقه الى اوجه مطلقه في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
استعان وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
لوقت الدين وان يافه اكثر من عتقه في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
بعد ذلك يبيع القاض في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
يبيع ابتداء الى الدين في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها
في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها في وقتها

[illegible]

لأنه حق العبد خلاف الرقبة كإخراج الكافر وتعرف الصبي إلى جميع تصرفاته
أذا كان ناقلاً إلى نفع لم يمت في الوجود كالإسلام فإنه يرفع بلا ضرر
الأخرة والدنيا وجهه مانع عن ميثاقه الكافر ومغارة من عن ربه
الكافرة لا يضاف إلى الإسلام بل إلى الكفر بما وافق أسلم بينهما أي أحكام الدنيا
ودول الماصلة ثم أخذت بإسعاد الدارين والانتساب إلى قبول الدين ولذا
منهها والصدقة وغير ذلك مما لا يمت إلى المولى لا يكال بما يغني عنه وتنفق
في حاله من جميع الوجوه كالطلاق والعقاق ولو لم يال فإنه وضعها إلى
الملك وهي من جنس ولا يفره سقوط النفقة بالادول وحصول الثوب
بالتأدي وغير ذلك لم يوضع لذلك إلا اعتبار الموضع ومثلها التمس
الصدقة وغيرهما لا يصح ذلك لغفار ادان أدن الصبي عن قبل الوزيرة
التصرف للصل الصبي بغير الاستفاق إلى المأخر وفيه اشتارة المراتب
أجازة هذه الصفحات بعد الباطن لم يقدع لو كان أجازته بلفظ الصبي
لما أتت العقد صحيحاً إذا قلنا بعده أو وقت ذلك الطلاق أو العقاق
فإن يقع في جميع الصفحات والراتب يصح هذه الصفحات من غيره كالأ
والوجود والفاقر للصل فيها ضرر له ويستلزم مواضع الفردية عن قواعد الشرع
وله الوجه في حاجته إلى الطلاق أو الفساق من حيث لم يقع الفرص ذلك مع
أنه إذا كان مجبوراً وخاصة امرأة فإنه قد فرق بينهما وكان ذلك طلاق
عنه بعض أصحابنا إذا كان بت ولهم نصيب من عبد مشترك بينهم في
غيره واستخرج به الدلالة فقد صد الصبي مختلفاً نصيبه لذات من نصيبه
نصيب غيره أن كان مؤسراً من أصول الرقبة وما يقع من تصرفه
ومراجعي ما يبيع والشراء فإنه يملكه الحصول انتهى نفع والمزوال

درین کتاب که مطلع اول است
نیز شیون و غوغایان و آواز
بسیار کرده است و درین
درین صورت بند است که در این
بقول از خود و بعد از این
صوت عدا و آواز کن ایان طبع
و غوغایان است که در این
نموده اند

و قد ثبت
جنتون مؤمنه باقواله
باقواله لا يشترط
منه عدم

والأجزاء
العقل

انما اذنا من الله
انما اذنا من الله
انما اذنا من الله

و ان اجازت الی الوالدین

يعكس على من الذي المسلم في دينه ان يكون وصيته الذي لا يورثه المسلم
غيره فقلنا ونحو الميراثات كغير وصيته المسلم من الذي لا يورثه
الورثة الخايبين في دراهم واما اذا كانوا من دارنا مستأمنين فالمسلمين
نحو المعاملة وصحت بالثلاث والاقول للاجتماع غير الوارث وان لم يرض
الورثة لا يصح الوصية نحو التي منهم اى بالثلاث فان صح في بعض البلاد
كما في القاموس ولا يصح في الوارث اى الموصي عليه من الميراث لا يورث
فلما وصي له لا اجني كان له النصف بطلت الميراثات كما في الحلة وصحة الوصية
يقول مالها لزومها فان العلى له النصف في الارث والنصف الوصية كغيره في
والمراد في الوارث من كان وارثا وقت موت الموصي كما في عاتمة الكنت فيلزم
لمن كان وارثا وقت وصية الموصي ثم صار غير وارث وقت موته لم يمت
اذا وصي له وصية ثم طلقها قلنا او واحدة ومغيرة ثلثه مات الموصي
بالعكس لم يصح اى اذا وصي للاجنيبة ثم زوجها مات وصي وصية
بابه لا يصح لعبد وارثه ومده وامه ولده لانه وصية الوارث حقيقة
بخلاف الوصية لابن وارثه في العظم اعلم ان الوارث ان كان صغيرا او
ارادا ان يوصي له شي من ماله ينفع به في حياته قالوا ان يملك للملك غيره
ثم يوصي في ذلك غيره فيم انتفاعه للمالك مادام حيا كما في انتفاعه في
يصح لاجل ذلك ان يوصي الوصو سوا كان وارثا او غير وارث والقول
او فقا ومباشرة اى قتل مباشرة لا قتل بسبب يوصي وصية ينفذها
وقرر فيها ويملك ويسبق العبد والمجنون العاقلان فان وصية الموصي
بلا اجازة الورثة في عظم الاباجازة ورثة اى ورثة الموصي الوصية
بالثلاث من الثلث للاجنيبة وبشي والوارث والقائل فانها يصح لاسقاطهم

اعلم

حقيقه عند يوسف ورفقه جميعا الله لا يعيد للمقاتل ولو اجازة والاقا
المعينة ما يكون بعد الموت حتى لو اجازة او قبله كان لهم الرجوع عن المشا
من الورثة من يكون اجازة معتبرة بان يكون عاقلا بالغاصح في الوفا
صغيرة منهم او مجنون لم يصح واما الميراث فقد صح وصيته ابراهم والافمننة
استدلو الوصية حق لو كان الموصي له وارثه لم لا باجازه ورثته ولو كان
اجنبيا صححت من الثلث كما في المعضات وفيه اشارة الى ان لم يكن وارث
الموصي بالثلاث للاجنيبة وصية كما في الحلة وصية الوارث لو وصي لغيره فلا
وارث له صحت الوصية به مده اعمد الطرفان واما عند ابي يوسف فلا
يصح والارث لا يعيد للعبد القائل ومده وامه ولده ومكاتبه لاجازة
الورثة كما في العظم واعلم ان الناطق فيكون بعض اشياقه ان الميراث اذا
عقب لو اهدى من الورثة شيئا كانه ارع ان لا يكون في سائر الورثة في يكون
وقيل هذا اذا وصي له الوارث به بعد موته فيكون تعيين الميت كالتعيين
الباحث الورثة معكم في جوابه ولا يصح في صفة ولو عاقلا مائة واثنا عشر
مثله من كان في ايديهم فلي كالمجنون وفيه اشارة الى ان تصرفه لا يعينه
منه الا يعينه مضافا الى ما بعد الباطن اى اقل بلغت ثلث ماله فقلنا
كما في الكواثر والارثان الميراث الذي ينفذ غير رشيد وصية اقساما في
العظم ولان مكاتب وان تزوج وعاول لانه يستحق اهل البتة قيل
بهذا عند مده اعمد بها فيصير وصية اشعار بابنه لا يصح من العبد والقاتل
كما في حاشيتي ان يقدم الدين عليه اى الوصية بلان اداه لارثه بخلاف
الوصية وفيه اشعار بابنه لا يصح من المستغرق الدين الا براهم والارثان
في القائل وقبل الوصية بعد موته اى موت الموصي لا غير لان ما بعده وقت

الى الجارة الموصلة اذا وصل له شيء من لصلق داره به اي بداره قنبا ساك
 قال ابو حنيفة ربه ورفعه له ان لم يكن الجار ورجوه وهو اللصق ومن شارك
 غيره في سجدته استخسانا قالوا في رواته عنه انه الجار ورفعه في الجار
 وما روى ان حق الجار يكون دارا بيننا وبينه لا دخلنا فضعف كما في
 الكلب وغيره والصحيح ان الجار في المشرك وفيه اشارة الى ان المسلم
 والكافر والصغير والكبير واللاتي فيه سواء والاشكال انه فيه الحق
 والمذهب ودم الولد الذي سكره هو ولد الابيضان خلاف المذهب
 فانه جاز في الذخيرة وذكر انه يدخل فيه العبد الساتر عنه له لا في
 وصده بالكلية فافسده عن ذوقه وعبدته كل ذي رجم محرم من عرسه اكل
 ذكر من اقرباء زوجته الموصلة وان اعتدت في رجب عنه موتته فيدخل ابوها
 اخوها وغيره وقال الطبراني في ربه في رجمه وامره ففقد يدخل فيه ابوها
 وامها كما في المغرب وينبغي ان يقتصر هذا المذهب الصحيح اما لفظه فيجب
 ان لا يدخل فيه الابو بانه ديارنا وحننته يقتضي كل زوج ذاتهم
 محرم عنه تزوج البنت والافترق العمة وخو بني وقيل يدا في رجمه وامره
 عرفنا فلا يتنازل الا زوج المحرم قريبا كان او بعيدا اجماعا وعبد الكافر
 الكافر وذكره القاموس انه الصفة في المغرب له عند العرب من كان
 من قبيل المروية كالاب لا في رجمه العامة زوج البنت وينبغي ان يقتصر
 به ديارنا لانه المشهور وايضا عرسه اجماعا وزوجته اعتبارا للعرف واللفظ
 قال الغفوري والزمير في اصل الرجم احصى الناس به والافضل بالانساب
 من الزوجات كما في الكرم في ربه اعندة وامره ففقد يدخل في رجمه من ربه
 وولده واخيه وصبي اجني يفوته من ربه كما في المغرب ولله يدخل فيه

اجنقه

فينقح كما في الاختيار وآله اصله اصل بنته اي بنت النسب وهو من
 يتصل به من قبيل باطن الاقرباء لانه الاسلام كان او كافرا قريبا
 او بعيدا اجماعا وغير محرم لان الاصل يستعمل استعمال واحد
 فيدخل فيه جده وابوه والاب الاقرب لانه مضاف اليه كما في الكرم
 ولا اولاد البنات واولاد الاخوات ولا اخ من قرابة ام الموصلة او اب
 انما يقتصر في الاثبات ولله الواجبات لانه ما لم يدخل فيه ولد بالانساب
 يكون ابوه من قومها كما في الكافر واقاربهم جميع قريبا وبعيدا واهله
 والاب بجمعه مضافه افاضل اصل الخلف اثنتان في الوصية وفيه قال
 لفظه ويدا اذ لم يعرف باللام والافضل لانه واحد للولد والابن
 وفيه عند الشيخين واما عند محمد فاثنتان كما في الهداية وفيه اشارة
 الى انهم اذ كانوا الاقربون فالوصية جائزة وفيه لانه ان المستوفى
 يقتصر ان يجزي بالزوج منهم كما في التتمة الواقعات من ذوي رجمه
 ليست يقتصر في الاقرباء فممن سوا كالواصفاء الباراجار او
 عبده اذ لو اوانا فاستثنى او في خبر في فيه في الجدة والحدة وولد
 الولد في هذا الرواية وعن الشيخين انه لا يدخل الجدة وولد الولد فيهم
 اشارة الى انهم لو لم يكن له زوج لم يدخل الوصية عنده لانه لا وصية للمعتم
 كما في رجمه الاقرب قال في رجمه كذا في الرجم محرم غير الوالد بن و
 الولد استثنى من اجماعه فضافه لان القريب في العرف من قريب
 الا غيره الوصية وتقر به في نفسه فلو اوصى له في ذهابه في نفسه
 واما عندنا في رجمه لانه يدخل فيه كل قريب ينسب اليه من قبيل الاب
 اولاد الاقرباء لانه الاسلام فلو ترك عماء وقال بن كان النصف

قال في المصنف ج البني من
 من الواحدة في الجوارح
 الاباء والاولاد في المصنف
 ج البني من الواحدة في الجوارح
 من الواحدة في الجوارح
 من الواحدة في الجوارح

لعمري والباقي للآخرين لانه لا يستحق اقرب معنى وثبتت عندهم ونور
عمومهم وقالوا فانه كما شئت للاولين عندهم لا يستحقون ان يحرقوا
ربعت عندهم كما في الهداية وغيره والصحيح قولهم انهم المصنفون فاجبت
الوجهين في هذه الوصية فثبت انهم لم يعقدوا لهم من هذه الاقرب
الجميع لان المقصود صلته بما يخصه من غير ان يكون له في الكون
والدنيا شأن الا ساروه في منه المبسوط ان الجمعية لا تقتضي عليه
وخرج الوصية لا محلي ولا ريب بذلك والاشي والواحد والكثير سواء وفيه
اشعار بانهم يدخلون تحت الوصية لانه ولد في بيتهم وبانهم لا يدخلون
اولاد الا لابي الا اذا فقد ولد الصليب فان كان له نبات ونبوا لابي
عمل بالحق فيهم ولا يدخل اولاد النبات اصله في هذا الرواية وعن
محمد بن النعمان يدخلون كما في الاختيار وخرج الوصية لا محلي ودرسته
اي ودرسته زيدا ذكره واممهم كانت يبيع فان كانت ابنا وبنات يثبت
بنين وان فقد اولاد الصليب يدخل فيه اولاد البنين وخرج قول
اولاد النبات وايضا ان كان في الهداية وخرج في فلان اسم فثبت ان
يجمع الا لابي متبدا بغيره بغيره منهم بقا فان كانوا ذكورا او غنطيين
فالكل يدخلون تحت الوصية اجماعا اذ كانوا انما يخصون واما الاناث
فينبغي ان يدخلن غير ما قالوا وفيه اشارة الى انهم لو كان فلان ابنا لها
لا يدخلون المختصون بغير الوصية بغيره عند الشيخ في ما عده غيره
فيهم فلو انهم ادواتهم وحي الكرمي وجوعه يدخل الذكور بلا خلاف
كما لا يدخل الاناث بلا خلاف واذا فقد ولد الصليب دخل اولاد
الابن ذكورا او غنطيين ولا يدخل النبات المنفردات منهم كما لا يدخل

اولاد

اولاد البنت ولو ذكورا الا انهم روي عن محمد بن الحسن في الهداية وخرج
ذكرنا ان المصنف لا يفرق بين قول الاول كما في وصية اخيه ان فلانا
اذ كان فاصفا قالوا وصيته للذكور فاصحت كما في الهداية وبطلان الوصية
لواليد بالبيان قبل الموت فيمن مقتضون بكسر التاء ومعتقون بفتحها
لان الواو مشددة في هذا المعنى لانها لا تفسد ولا تفسد زيادة للواو
وعندهم انما جازية لكن عنهم ان الوصية بمن وعنهم انما جميعا وعن
ابن يوسف ان التاء لا تفسد وعندهم ان التاء لا تفسد وعن غيره ان التاء لا تفسد
لان التاء قد زالت به لك كما في الكرمي وكلامه مشعر بانهم لو كان لهم
معتقون بالفتح لم يثبت فيهم انهم اعتقوا في العتق والمضى ولا دلالة في الرواية
والنساء سواء اعتق قبل الوصية او بعد ولا بد من قوله مدبره واممهم
اولاد وخرج ابن يوسف انهم يدخلون كما في الكرمي وينبغي ان يكون الحكم
بذلك ايضا اذ كان لمعتقون بالسر وصحت الوصية بالشافعي كما اذا وصي
بخدمته عبده مدة معلومة وابد الا انما ملكك بالشافعي كما في حاله الجيرة
وفيهم ما رواه انهم يجوز للموصي ان يخرج العبد من موضع الموصي الى موضع
ايمنه لا يخرج الامم اخيه كما في الهداية الى انما يفرق بالوصية له بالخدمة
لغيره ولا يفرق عما يجب الخدمة فان خرج من الخدمة بالمضى فان كان
يحب بخدمتي برة فذلك لا يفسد ما يجب الرتبة كما في التفتة وسكن
داره مدة معلومة كسنة وشهر وابد كما في الاجارة وانما فصل طاعة
والسكن اشعار بانهم لا يجوز للموصي ان يوجه العبد والدار كما في الهداية
وصحت بغيرها الى غلة العبد والدار واجزاها وفتقها مدة معينة
ابد فينوجج بها ثم يعرف بغير الاجارة وفيهم اشعار بانهم انما

فبعضه ليسكن لان الغلبة والمنفعة سواء في المقتضود والا فله ان لا
يجوز لان الغلبة دراهم ودنانير كانه الدانية فان خرجت الرقبة الى
العبد والدار على الغلبة سلمت الرقبة اليه اي الموصلة لمستخدم ويسكن
ليستعمل مدة الوصية الا يخرج على الثلث فتمت الدار ذات او غلبت اقلها
باني ليسكن موصيه له منها يوما واليومين حتى يستكمل الزمان وقالوا ان الغلبة
بالاجزاء او بالانما اعدا بينهما ذاتا و زمانا فخلات الممايات
فان فيها تقديم احد بهما من مائة الاختيار في هذا اذا خال الدار بجملة الغلبة
والا فالممايات لا غير كانه السلفة والاشقاء مشعرا به ليس للورثة ان
يتبعوا ما نفع ابيهم من التمتين الى الورثة عن ابيهم من كانه الورثة
وبها بابو العبد فيخدم الموصيه له يوما وللورثة يومين فيشغلون منه كلف
لأن لا يخرج في هذا اذا لم يكن له مال اخر والا فخير من الموصيه له على قدر ثلث
التركة والباقي للورثة قال فان العبد ينفق التركة بخدم الموصيه يومين
وللورثة يوما على هذا الاعتبار كانه الاختيار وموته في حياة موصيته
اي اذ مات الموصيه له في حياة الموصيه تبطل الوصية لاننا انما نملك القبول
بعد موت الموصيه وموته بعد موته الى موت الموصيه يعود الموصيه به الى
ملك الورثة اي ورثة الموصيه لان الموصيه له استمر ما اوصيه له وصيت الوصية
بثمة يستألفه في حال مات الموصيه وقسم الى ثمة يستألفه في حال بعده
الى الثمة الحاشية فقط لا ما عدا ذلك لا يملك في حقيقة الامر الحاشية و
ان ثمة ابدان قال في ثمة يستألفه ابدان ثمة هذه الثمة الموجودة وما عدا
له من الثمة في المستقبل وفيها اشارة الى ان الموصي في ثمة ولم يشر الى
تبطل الوصية وهذا في القياس واما في الاستحسان فلا تبطل ويقع عدا

وہ طہارت

يحدث ان يموت الموصي له كما في الكفاية وفيه اثنان الكرماني في غلة
سببانه اذا ضمن فلم ينفذ وما يحدث ما عاش الموصي له سواء ضمن ابد او لا او
الغلة يقال مبادلت ايضا وهي شاملة للثمن والاداري وقوايم المظان
والطرح في طوبى وفيه معنابا النزل ولذا الموصي ينفذ كونه في ثلث سنين كما
ولم يحل الكرمي فيها شيئا يوقف الكرمي فيه تصديق في ثلث سنين وفيه
قول محمد بن اسلمة موافقا لما قال الاجابة في باب تخصيص المالك المظان
في الغنم وصحت بصوت غنمه وولدها الموقوف وولدها الى الموصي له كما كان
عليه في ما يظن وفيه غنما في وقت موت من الصوف والعولد والبن من غنم
ابن الادب الغنم لان المعصوم منها لا يستحق بعد ما خلا من الغنم والغلة
فالغلة لا يستحقان بالمساقيات والافاقرة ولو زنت بيعه وكنت جعلتها في
الصحة اني اذا صنع تحت الصفة فهو دعي او فخر او معبد الغنمات فهو ميراث
بله فله ان ياتي عنه ولا يعدم لزمه الوقف وعند من الكونه لهما بالمعصية
او الوصية يحصل احد بين يصير الى او الوصية احد بين يصنع معصية عند ولا
يصير عنه شيئا له او هو معصية غير انه يجوز بنا او غيرهم قال مشايخنا ان
فيه الخلاف فيما اذا او هو بالثمن او القرى او ما عدا الا معصية فلا يصير
بله خلاص الكرماني وقال السبكي الكرماني في احوال الطائفة ان المراد في الوقف ان
يقعنا نحن او من شعبدرا الاسلام فان يقعنا نحن او من شعبدرا او فخر او فخر
المرأة او او هو بما يوقفه تيمم عند وعند غنم جميع فالصحة في بيعه بالاجماع
او بما هو معصية كذلك فالوصية للمعصية او بما يوقفه تيمم عند دون غيره
لم يصير في معنى بالاجماع لا معصية وليس في غير تيمم في غير ذلك او هو
مشفق فان او هو يقوم باعبائهم وسمائهم يصير بالاجماع لاننا نملك طاعة

يتفرّد عنه الطرفين وزفر الحسنى ومنها في سواى القوم وشرها الحاقه
 والخصومة وقضاء الدين والعديّة والوصيّة ومنه في النظم وهو
 الوهم في مال و مال موصيه وصراى اذ او حمر وحمر المراه فهو من زلات
 وتركة الميت الاول لان الايصاء اقامته الجبر مقامه فيما له من المال
 ويحوز ان يكون اللام للغير والمعه اذا او حمر احد من يدى الوصيين
 عنه موته الا ان يخاله ان يتصرف هذه وية اهاية قرواية وعن ابي
 وابي جعفر ومهما لا يتفرّد لانه ما روى بغير هذه كما ولا يبيع وصراى مال
 الصغير والاشترى الامال يتعاضد في ماله الى بالغنى البسيطة هو ما يقوم
 به مقوم لانه لا يجر عنه خلاف الغنى الفاضل فانه محرم ولو باع به كان
 فاسدا حتى يعلم المشتري بالغنى اليه في الميتة ولا يرد العرف
 مثل العتمة في جاز بالطريق الاورد والاطلاق مشير الى جواز بيعه في شئ من
 التركة منقول كان او عقارا او به الا جبر الرواية كما في الرواية وقال للبول
 ان يبيع العقار للجور عنه المتماخر في الا اذا رغب فيه المشتري بخصف
 القيمة او اجتمع الصغير لانه لم ينفقته او كان موهبة للميت ومن لا وادى
 الا بفقته او غير التركة وصيته مرسلة بغيره في انقاذها الى من يبيع منه التركة
 بان كان فانونا او دار الخاف عليه التقصان او موهبة يربو على ارتفاعه
 في جبره على بيع عقاره كما في الطريقة في العتوى على قوله في التركة والارواح
 بيع ماله بغيره وشره للفقير الغنى اليك لانه لا يجوز اعدا عند محرمه وفي
 اواخر الرواية بين عن ابي يوسف واما عند لا يخفى في زفر رواية عن جعفر
 اذ ان في الميتة بغيره بغيره بان يبيع منه ماله الى الفايثا يته ماله وشره
 منه ماله الى ثمانية بالغ على ما قال بعضكم كما في الذخيرة وقال بعضهم

ماله

بغيره

يبيع ماله الى خمسة عشر بعثته وشره الى مائة وعشرة عشرة
 كما في الجاهل مع و ذكر في الميتة انه لو باع من نفسه ما يشارع اليه الفساد
 ولا يجر من يبيع به جاز عند شره المايمة ولم يجر عند غيره لكن له ان يبيع
 من غيره بماله القوي لم يجر بغيره المتبادر من كلامه ان يبيع عقاره
 بغيره جاز لان فيه الخلاف من مقتضى ذيب كثير من اليه من مقتضى وعن
 صاحب الهداية انه جاز لان فيه استيفاء ملكه مع دفع الجاهل كما
 في الجاهل وراى لم يجره الفقهاء في الوضوء اشارة الى جواز تصرف غيره
 كما ان اذ اخاف من القاتل يبيع ماله فانه جاز لو اهدى من اهل السنة ان
 يتصرف فيه في ذرته كما اقر به ابو القاسم البوسى وية الاستحسان منه عليه
 القوي كما في الفتوى في غيره وية مع الوضوء ماله الى مال الصغير فانه
 لانه من التجارة ونية اشعار بان له ما اخذه مقارنته وعن محمد بن ابي جاز
 الا انه اذا اخذه غير ان له عشرة دراهم من التركة فانه مقدر به فاسدة
 ولا يجوز له وعبر به القياس ينبغي له ان يوجه نفسه على من اعماله في
 الاجور كما قال السرخسي ولو ساق الصغير لنفسه يبيع الى جبره عند غيره
 اذ كان باجزة لا يتغافل فيها كما اذا استأجر شيئا من ماله بنفسه
 في الذخيرة وشره بان يشارك بغيره وبضايعته ورواية وعارية
 ويجوز ان يغني الوضوء هو الذي للصغير على مدبول على الاصل الى من
 اقره او اهدى من المدبول ونية اشارة الى ان سوا لا يجوز
 كما ذكره الجوز في ذمته اختلاف المشرك كما في الكفاية وعلى اسم قضيه في
 موهبة ما يشرى ماله الى جاز ماليا غنيا لا بعد الا عشرة وية اذا ثبت
 الدين بدينه الميت فمروى في بديهة الوضوء اجتهال وان كان المدبول

نصارى ٢٠٤

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

[illegible]

